

کتاب التوحید

للإمام أبي منصور الماتريدي

حقیقہ و قدم لہ

الدكتور فتح الله خليف  
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة  
جامعة قطر

دار الجامعيات المصرية





# كتاب التوحيد

للإمام أبي منصور الماتريدي

حقه وقدم له

الدكتور فتح الله خليف  
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة  
جامعة قطر

دار الجامعات المصرية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تَصْدِير

بدأ اهتمامي بالماتريدي والماتريدية عندما كنت أعد بحثي لدرجة الدكتوراه في جامعة كيمبردج فيما بين عام ١٩٦١/١٩٦٤ . فقد اقترح عليّ الأستاذ آرثر جون آربري A. J. ARBERRY دراسة مناظرات فخر الدين الرازي مع الماتريدية في بلاد ما وراء النهر . وكان من حسن حظي أن وجدت المخطوطة الوحيدة في العالم لكتاب التوحيد للإمام الماتريدي شيخ الماتريدية في مكتبة جامعة كيمبردج . وما أن وضعت رسالة الدكتوراه بين الدفتين حتى بدأت أفكر في تحقيق كتاب التوحيد . وبدأت بالفعل في تحقيق النص في قاعة الأندرسون بمكتبة جامعة كيمبردج في النصف الأول من عام ١٩٦٤ . ولم تطل إقامتي في إنجلترا بعد أن حصلت على درجة الدكتوراه ، فعدت إلى مصر حاملاً نسخة مصورة بالزيروكس للمخطوطة .

وكان عليّ أن أتفرغ لإعداد محاضراتي لطالب الماجستير بجامعة بيروت العربية حيث أوفدتني جامعة الإسكندرية فوز عودتي من إنجلترا منتدباً للتدريس بجامعة بيروت العربية . وشغلت بذلك بعض الوقت عن العمل في تحقيق كتاب التوحيد ، ثم عدت إليه مرة أخرى وعكفت على تحقيقه ودراسته . ولكن ما أن نُشرت دراساتي على فخر الدين الرازي باللغة الإنجليزية حتى طلب مني طلابي في بيروت والإسكندرية قراءة الرازي بالعربية ، فتوقفت عن العمل في كتاب التوحيد لكي أحقق رغبتهم . وهكذا سار العمل في كتاب التوحيد ، بدأته في كيمبردج وعكفت عليه طويلاً في بيروت ثم أكملته في الإسكندرية .

فتح الله خليف



## فهرس محتويات الكتاب

صفحة	
[١-ب]	تصدير . . . . .
[٥٨- ١]	مقدمة . . . . .
[٧ - ١]	١ - حياة الماتريدي وأعماله . . . . .
[١]	اسمه ونسبه . . . . .
[٣]	ثقافته . . . . .
[٦]	مؤلفاته . . . . .
[٢٦- ٧]	٢ - الماتريدي والأشعري . . . . .
[٧]	تقديم الأشعري على الماتريدي . . . . .
[١٠]	اتفاق الماتريدي والأشعري في المنهج وأصول المذهب . . . . .
[٥١-٢٦]	٣ - تحليل محتوى كتاب التوحيد . . . . .
[٥٦-٥٢]	٤ - مراجع البحث . . . . .
[٥٨-٥٧]	٥ - تحقيق النص . . . . .
٤٠١-٣	أهس كتاب التوحيد . . . . .
٣	إبطال التقليد ووجوب معرفة الدين بالدليل . . . . .
٤	السمع والعقل هما أصل ما يُعرف به الدين . . . . .
٧	السبيل الموصلة إلى العلم هي العيان والأخبار والنظر . . . . .
١١	الدليل على حدث الأعيان . . . . .
١٧	الدليل على أن للعالم محدثا . . . . .
١٩	محدث العالم واحد . . . . .
٢٧	دلالة الشاهد على الغائب . . . . .
٣٠	أقاويل من يدعي قدم العالم . . . . .
٣٨	لا يجوز إطلاق لفظ 'الجسم' على الله تعالى . . . . .
٣٩	يجوز إطلاق لفظ 'شيء' على الله . . . . .

## فهرس محتويات الكتاب

[د]

### صفحة

٤٤	مسألة في صفة الله تعالى . . . . .
٤٩	آراء الكعبي في صفات الذات وصفات الفعل والرد عليها . . . . .
٦٠	مناقشة قول الكعبي في أن أفعال الله باختيار . . . . .
٦٥	مسألة في أسماء الله عز وجل . . . . .
٦٧	بيان العرش . . . . .
٧٧	رؤية الله . . . . .
٨٦	شيئية المعدوم عند المعتزلة والإجابة عنها . . . . .
٩٣	الوصف لله والتسمية لا يوجبان التشابه . . . . .
٩٦	اختلاف الناس في جواب سؤال السائل : لِمَ خلق الله الخلق؟ . . . . .
١٠٢	مسألة في التوحيد : من عرف نفسه عرف ربه . . . . .
١٠٤	معنى القول بأن الله شيء . . . . .
١٠٧	مسألة في أسماء الله . . . . .
١٠٨	الحكمة في خلق الجواهر الضارة . . . . .
١١٠	اختلاف الفرق في العالم . . . . .
١١٨	طُرُق التوحيد . . . . .
١٣٥	دفاع عن العلم والنظر . . . . .
١٣٧	مناقشة ابن شبيب في حدث الأجسام . . . . .
١٤١	أقاويل الدهرية وبيان فسادها . . . . .
١٥٢	أقاويل السمنية من الدهرية وبيان فسادها . . . . .
١٥٣	أقاويل السوفسطائية وبيان فسادها . . . . .
١٥٧	مسألة في صفة أقاويل الثنوية : . . . . .
١٥٧	أولاً : أقاويل المنائية وبيان فسادها . . . . .
١٦٣	ثانياً : أقاويل الديصانية وبيان فسادها . . . . .
١٧١	ثالثاً : أقاويل المرقونية وبيان فسادها . . . . .
١٧٢	أقاويل المجوس وبيان فسادها . . . . .
١٧٦	إثبات الرسالة وبيان الحاجة إليها . . . . .
١٩٣	أقاويل ابن الروندي في الرسالة وبيان فسادها . . . . .

[٢]

## فهرس محتويات الكتاب

صفحة

٢٠٢	اثبات نبوة الأنبياء وبخاصة رسالة محمد صلى الله عليه وسلم
٢١٠	آراء النصارى في المسيح والرد عليها
٢١٥	أفعال الله
٢٢١	أفعال الخلق وإثباتها
٢٢٥	اختلاف الفِرَق في أفعال الخلق
٢٥٦	قدرة العبد أو استطاعته
٢٦٣	القول في صلاحية القدرة للضدين وتكليف ما لا يطابق
٢٨٦	مسائل في الإرادة
٣٠٥	مسألة في القضاء والقدر
٣١٤	مسألة في ذمّ القدريّة
	مسألة في مقتري الذنوب وهل يخرجون بذنوبهم
٣٢٣	من الايمان
٣٢٩	اختلاف المسلمين في مرتكبي الكبائر
٣٦٥	مسألة الشفاعة
٣٧٣	مسألة في الإيمان
٣٨٠	الإيمان تصديق بالقلب أم معرفة
٣٨١	مسألة في الإرجاء
٣٨٥	خلق الإيمان
٣٨٨	ترك الاستثناء في الإيمان
٣٩٣	الإسلام والإيمان

...

٤١١-٤٠٣	فهارس الكتاب
٤٠٣	فهرس الأسماء
٤٠٧	فهرس الكلمات والمصطلحات
٤٠٩	فهرس الفرق والمذاهب والملل
٤١١	فهرس الأماكن والبلدان





## مقدمة

### ١ - حياة الماتريدي وأعماله

#### اسمه ونسبه

هو الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي . والماتريدي نسبة إلى القرية التي ولد بها وتسمى مَاتَرِيد أو ماتريت<sup>١</sup> . وماتريد أو ماتريت قرية من قرى سمرقند في بلاد ما وراء النهر ، ويراد به ما وراء نهر جيحون<sup>٢</sup> . وأحياناً تضاف سمرقند إلى النسبة فيقال : الشيخ الإمام علم الهدى أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي ، كما تقرأ على طرة هذا الكتاب الذي نقدم له . أما 'علم الهدى' فهو اللقب الذي يخلعه عليه أصحابه ، كما يلقبونه أحياناً بـ 'إمام الهدى' و 'إمام المتكلمين' وكلها تدل على مكانته عند أصحابه ومنزلته عندهم في العلم وجهاده في نصرته السنة والدفاع عن العقيدة وإحياء الشريعة<sup>٣</sup> .

- (١) السمعاني: كتاب الأنساب ص ٤٩٨ ، طبعة لندن ولندن ١٩١٢ .
- (٢) يصف المقتدسي نهر جيحون فيقول : 'ووجدت في كتاب بالبصرة أربعة أنهار من الجنة في الدنيا : النيل و جيحون والفرات والرس' أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ٢٣ ، طبعة لندن ١٩٠٦ ، وأنظر أيضاً القرماني : أخبار الدول وآثار الأول ج ٦ ص ٩٨ ، طبعة القاهرة على هامش كتاب الكامل لابن الأثير ١٣٠٣ هـ .
- (٣) الكفوي : كتائب أعلام الأنصار من فقهاء مذهب النعمان ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٤ تاريخ م ورقة ١٢٩ ، التميمي : الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٥ تاريخ حلج ج ٢ ورقة ٤٩١ ؛ اللكنوي : الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٩٥ ، طبعة القاهرة ١٣٢٤ هـ ؛ الزبيدي : إتحاف السادة المتقين بشرح أ.ر.ر إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٥ ، طبعة القاهرة .

لا نعرف شيئاً عن والديه ولا عن أحد من أسرته<sup>١</sup> ، وإن كان المؤرخون يذكرون أن نسبه يرجع إلى أبي أيوب خالد بن زيد بن كليب الأنصاري ، وهو الذي نزل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هاجر للمدينة<sup>٢</sup> ؛ ولذلك نجد الإمام البيضاوي يذكر 'الأنصاري' صراحة عند ذكر اسم الإمام الماتريدي حيث يقول : الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الأنصاري<sup>٣</sup> .

ولا يذكر أحد من المؤرخين تاريخ مولده ، وإن كان الدكتور أيوب علي يرجح أنه ولد بحوالى عام ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م ؛ لأن أحد أساتذة الماتريدي هو محمد بن مقاتل الرازي الذي توفي عام ٢٤٨ هـ / ٨٦٢ م<sup>٤</sup> . فإن صح ذلك يكون الماتريدي قد عاش ما يقرب من المائة عام ؛ لأن المؤرخين متفقون على أنه توفي عام ٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م<sup>٥</sup> ، ولا يخرج على هذا الإجماع إلا طاش كوبرى زاده

(١) في المتحف البريطاني مخطوطة تحمل رقم Or. 12781 بعنوان : كتاب نقض المبتدعة من السواد الأعظم على طريقة الإمام الأعظم أبي حنيفة ، كتبه أبو القاسم اسحاق بن محمد الماتريدي المتوفى عام ٣٤٢ هـ / ٩٥٣ م . ويقول الاستاذ تريتون A. S. Tritton إنه ربما كان شقيق الإمام الماتريدي المشهور مؤسس المدرسة الماتريدية ، كما يذهب إلى أنه تتلمذ على الإمام الماتريدي في الفقه والكلام . ونحن لا نستبعد أن يكون قد تتلمذ على الإمام الماتريدي وأن يكون هو القاضي أبو القاسم اسحق بن محمد بن اسماعيل الشهير بالحكيم السمرقندي المتوفى عام ٣٤٠ هـ / ٩٥١ م (أنظر الكفوي : كتاب أخبار الأئمة وأعلام الأئمة ، ص ١٣٠ ، اللكنوي : الفوائد البهية ص ١٩٥ ، الدكتور أيوب علي : العقيدة الماتريدية ورقة ٢٨٣ ، وهي رسالة نال بها درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بالقاهرة عام ١٩٥٥ ، والرسالة موجودة بمكتبة كلية دار العلوم تحت رقم ٤٨٥ / ٢٤٩٥٤) . ولكننا نستبعد أن يكون شقيق الإمام الماتريدي لأن الاختلاف بين الاسمين بين كما أن المؤرخين لا يدرون شيئاً من ذلك . أنظر A. S. Tritton, An Early Work from the School of al-Māturīdī, *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, pp. 96-99, 1966, parts 3, 4.

(٢) هامش الورقة الأولى من مخطوطة كتاب التوحيد ، السمعاني : كتاب الأنساب ص ٤٩٨ ، الزبيدي : إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٥ .

(٣) البيضاوي : إشارات المرام من عبارات الإمام ص ٢٣ ، طبعة القاهرة ١٩٤٩ .

(٤) AYYUB ALI, *A History of Muslim Philosophy*, vol. 1, p. 260, Wiesbaden, 1963.

(٥) الكفوي : كتاب أخبار الأئمة وأعلام الأئمة ، التميمي : الطبقات السنية ج ٢ ورقة ٤٩١ ، اللكنوي : الفوائد البهية ص ١٩٥ ، البغدادي : هدية العارفين ج ٢ ص ١٦ ، طبعة استانبول ١٩٥٥ ، ابن قطلوبغا : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٥٩ ، طبعة بغداد ١٩٦٢ .

الذي يذكر أنه توفي عام ٣٣٣ هـ ثم يضيف ، وقيل : سنة ست وثلاثين<sup>١</sup> . ودفن بسمرقند .

### ثقافته

نقرأ في المصادر التي بين أيدينا أن الماتريدي تفقه في العلم على أئمة العلماء في عصره الذين أخذوا العلم بدورهم عن سلسلة من العلماء تنتهي إلى الإمام أبي حنيفة . يذكر الكفوي أن الإمام الماتريدي 'تخرج بأبي نصر العياضي ، وتفقهها على أبي بكر أحمد الجوزجاني ، عن أبي سليمان الجوزجاني ، عن محمد ، عن أبي حنيفة'<sup>٢</sup> . ويقول الزبيدي : 'تخرج بالإمام أبي نصر العياضي ... ومن شيوخه الإمام أبو بكر أحمد بن اسحاق بن صالح الجوزجاني صاحب الفرق والتمييز ... ومن مشايخ الماتريدي محمد بن مقاتل الرازي قاضي الرّي ... فأما أبو بكر الجوزجاني وأبو نصر العياضي ونصير بن يحيى فكلهم تفقهوا على الإمام أبي سليمان بن موسى بن سليمان الجوزجاني ، وهو على الإمامين أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وتفقه محمد بن مقاتل ونصير بن يحيى أيضاً على الإمامين أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي وأبي مقاتل حفص بن مسلم السمرقندي ، وأخذ محمد بن مقاتل أيضاً عن محمد بن الحسن ، أربعتهم عن الإمام أبي حنيفة'<sup>٣</sup> .

أما أبو نصر العياضي أول شيوخه فهو أنصاري مثله ، يرجع نسبه إلى يحيى بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي<sup>٤</sup> . كان من أهل العلم والجهاد ، فقد استشهد خلف أربعين رجلاً كلهم من أقران الماتريدي وهو يحارب الكفرة في بلاد الترك<sup>٥</sup> . ويذكر المؤرخون أنه لم يكن أحد يضاهيه في البلاد في علمه

- ١) طاش كوبري زاده : طبقات الحنفية ورقة ٧٢ ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٧٣٦٧ ح .
- ٢) الكفوي : كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٢٩ .
- ٣) الزبيدي : تحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٥ ، وانظر أيضاً البياضي : إشارات المرام ص ٢٣ .
- ٤) الكفوي : كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٣٠ .
- ٥) المرجع السابق ورقة ١٣٠ ، طاش كوبري زاده : طبقات الحنفية ورقة ٧٢ .

وورعه<sup>١</sup>. وقد ورث ولداه الإمامان الكبيران أبو أحمد العياضي وأبو بكر العياضي عن أبيهما العلم والورع حتى قيل في حق ابنه أحمد: 'الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا بكر أحمد العياضي على مذهبه، ولو لم يكن ذلك مذهباً مختاراً لم يعتقده أبو أحمد العياضي رحمه الله'<sup>٢</sup>.

ورغم أن أبا نصر العياضي كان شيخاً للماتريدي فإنه كان يجلس معه في حلقة أبي بكر أحمد الجوزجاني، فقد تخرجاً معاً في حلقة<sup>٣</sup>. ويذكر الكفوي أن أبا بكر أحمد الجوزجاني 'كان عالماً جامعاً بين العلوم من الأصول والفروع، وكان في أنواع العلوم في الذروة العالية'<sup>٤</sup>. وكذلك كان يجلس الإمام أبو بكر أحمد الجوزجاني مع تلميذه الإمام أبي نصر العياضي في حلقة شيخهما الإمام أبي سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة<sup>٥</sup>. ويذكر ابن النديم أن أبا سليمان الجوزجاني 'كان ورعاً ديناً فقيهاً محدثاً'<sup>٦</sup>.

تلك هي مشيخة الصلاح والتقى التي تخرج فيها الماتريدي. وقد عكفت هذه المشيخة على رواية الكتب المنسوبة للإمام أبي حنيفة ورسائله ووصاياه في أصول العقائد ودراساتها<sup>٧</sup>. فكان الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة والرسالة والفقه الأبسط وكتاب العالم والمتعلم والوصية هي التعليقات التي يحفلها فقهاء مذهب النعمان في أصول العقائد<sup>٨</sup>. وقد حملها الماتريدي ورواها عن شيوخه<sup>٩</sup>، ولكنها أخذت شكلاً آخر على يديه. كانت هذه المؤلفات بمثابة 'بيان' لعقيدة أهل السنة

- 
- (١) الكفوي: كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٣٠.
  - (٢) التميمي: الطبقات السنية ج ٢ ورقة ٥٥٨.
  - (٣) الكفوي: كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٢٩.
  - (٤) المرجع السابق ورقة ١١٥.
  - (٥) الزبيدي: إتحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٥.
  - (٦) ابن النديم: الفهرست ص ٢٩٠.
  - (٧) البياضي: إشارات المرام ص ٢١-٢٣.
  - (٨) المرجع السابق ص ٦ من مقدمة الشيخ زاهد الكوثري للكتاب.
  - (٩) المرجع السابق ص ٢٣.

وما يصح الاعتقاد به من غير دليل ولا برهان<sup>١</sup>. ولكن هذه العقيدة وما تضمنته من أصول تحولت من 'عقيدة' إلى 'علم' أي إلى 'علم كلام' على يد الماتريدي لأنه 'حقق تلك الأصول في كتبه بقواطع الأدلة'، وأنقذ التفاريع بلوامع البراهين اليقينية<sup>٢</sup>. فكان هو 'متكلم' مدرسة أبي حنيفة ورئيس أهل السنة والجماعة في بلاد ما وراء النهر<sup>٣</sup>؛ ولذلك سميت المدرسة باسمه، وأصبح المتكلمون على مذهب الإمام أبي حنيفة في بلاد ما وراء النهر يسمون بالماتريدية، واقتصر إطلاق اسم أبي حنيفة على الأحناف المتخصصين في مذهبه الفقهي.

وتفجّر على يديه أربعة من أئمة العلماء هم أبو القاسم اسحق بن محمد بن اسماعيل الشهير بالحكيم السمرقندي المتوفى عام ٣٤٠هـ / ٩٥١م والإمام أبو الحسن علي بن سعيد الرستغيني والإمام أبو محمد عبد الكريم بن موسى الهزدوي المتوفى عام ٣٩٠هـ / ٩٩٩م والإمام أبو الليث البخاري<sup>٤</sup>. كما قام جيل متصل من الماتريدية يوضحون مذهب إمامهم وينقحونه، فيلتقون معه كثيراً ويختلفون معه أحياناً، ويسهمون بذلك في تدعيم العقيدة الماتريدية لأهل السنة والجماعة في بلاد ما وراء النهر<sup>٥</sup>.

(١) وعلى منوال هذا البيان أصدر الطحاوي إمام أهل السنة في مصر المتوفى عام ٣٢١هـ / ٩٣٣م رسالة صغيرة بعنوان: بيان السنة والجماعة (طبعة حلب ١٣٤٤)، كما أصدر الأشعري 'الإبانة عن أصول الديانة' (طبعة القاهرة بدون تاريخ).

(٢) البياضي: إشارات المرام ص ٢٣.

(٣) طاش كوبري زاده: مفتاح السعادة ومصباح السيادة ج ٢ ص ٢١ طبعة حيدر آباد ١٣٢٩هـ.

(٤) الكفوي: كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٣٠، اللكنوي: الفوائد البهية ص ١٩٥، أيوب علي: العقيدة الماتريدية، ورقة ٢٨٣.

(٥) يعتبر الإمام أبو المعين النسفي المتوفى عام ٥٠٨هـ / ١١١٤م من أكبر من قام بنصرة مذهب الماتريدي. وهو بين الماتريدية كالباقلائي والغزالي بين الأشعرية. ولا شك في أن كتابه تبصرة الأدلة الذي ما زال مخطوطاً حتى الآن يعدّ ينبوع الثاني بعد كتاب التوحيد لكل الماتريدية الذين جاءوا بعده، فليست العقائد النسفية للإمام عمر النسفي إلا بمثابة فهرست لكتاب تبصرة الأدلة. ويحدثنا الإمام نور الدين الصابوني المتوفى ٥٨٠هـ / ١١٨٤م بأنه تتلمذ على تبصرة الأدلة فيقول في مناظراته مع الرازي: 'يا أيها الرجل إني كنت قد قرأت

### مؤلفاته<sup>١</sup>

تدل عناوين الكتب التي يذكرها المؤرخون للماتريدي على أنه كرس حياته للدفاع عن العقيدة والرد على المنحرفين عن السنة ، كما تدل أيضاً على سعة معارفه وإلمامه بعلوم الدين من فقه وأصول وكلام وتفسير .

فقد رد على المعتزلة ونقض أصولهم الخمسة وتعقب الكعبي بالذات ، إمام أهل الأرض عند المعتزلة ومعاصر الماتريدي فنقض آراءه ومؤلفاته . ففي الرد على المعتزلة صنف 'بيان وهم المعتزلة' ، 'رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباھلي' . وفي نقض آراء الكعبي ومؤلفاته صنف 'رد أوائل الأدلة للكعبي' ، 'رد تهذيب الجدل للكعبي' ، 'رد وعيد الفساق للكعبي' .

وكذلك رد على القرامطة والروافض وصنف في ذلك 'الرد على أصول القرامطة' ، 'رد كتاب الإمامة لبعض الروافض' . أما مؤلفاته في أصول الفقه فهي 'مأخذ الشرائع' ، 'وكتاب الجدل' وهو فوق ذلك يكتب في التفسير والكلام على طريقة أهل السنة ، كما يصنف في الفقه . فيسمى كتابه في التفسير 'تأويلات أهل السنة' أو 'التأويلات الماتريدية في بيان أصول أهل السنة وأصول التوحيد' . يصنف حاجي خليفة هذا الكتاب فيقول : 'وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب ،

كتاب تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ، واعتقدت أنه لا مزيد على ذلك الكتاب في التحقيق والتدقيق' . أنظر كتابنا :

*A Study on Fakhr al Dīn al-Rāzī*, pp. 23-24, Beyrouth 1966.

وأرجو أن أوفق في نشر التبصرة النسفية قريباً ، أما نورالدين الصابوني الذي تتلمذ على تبصرة النسفي فقد نشرت له في العام الماضي كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين - دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .

(١) أنظر في مؤلفات الماتريدي : الكفوى : كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٢٩ ، التميمي : الطبقات السنية في تراجم الحنفية ورقة ٤٩١ ، اللكنوتي : الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٩٥ ، الزبيدي : أئمة السادة المتقين ج ٢ ص ٥٥ ، البغدادي : هدية العارفين ج ٢ ص ١٦ ، ابن قطلوبغا : تاج التراجم في طبقات الحنفية ، طاش كورنري زاده : طبقات الحنفية ورقة ٧٢ ، الشرواني : طبقات أصحاب الإمام الأعظم مخطوطة القاهرة رقم ٨٤٣ تاريخ ورقة ٢ .

بل لا يدانيه شيء من تصانيف من سبقه في ذلك الفن<sup>١</sup>. ومع ذلك يهمله المؤرخون الذين كتبوا في طبقات المفسرين. ويذكر حاجي خليفة أيضاً أنه أسهل تناولا من كتبه الأخرى ولذلك أخذ منه أصحاب الماتريدي وعولوا عليه.

والحق أن 'التأويلات' أسهل تناولا من 'التوحيد' وأوضح وأيسر. فهو يسوق تفسير الآية في وضوح ويسر. ويستخرج منها كل ما يستفاد بدون أن يغرقنا في متاهات من التفاريح كما يفعل فخر الدين الرازي مثلاً في تفسيره<sup>٢</sup>. وهذا التفسير يشهد بسمة علم الماتريدي وغزارة معارفه في علوم الدين واللغة. ومن حسن الحظ قد حفظ لنا الزمن هذا التفسير كما حفظ لنا كتاب التوحيد وكتاب المقالات<sup>٣</sup>. أما كتبه الأخرى فقد ضاعت كلها. ويُنسب إليه خطأ شرح الفقه الأكبر وشرح الإبانة والعقيدة الماتريدية<sup>٤</sup>.

## ٢ - الماتريدي والأشعري

### تقديم الأشعري على الماتريدي

يقول طاش كوبرى زاده: 'ثم اعلم أن رئيس أهل السنة والجماعة في علم الكلام رجلان: أحدهما حنفي والآخر شافعي، أما الحنفي فهو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي إمام الهدى... وأما الآخر الشافعي فهو شيخ السنة ورئيس الجماعة إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين والساعي في حفظ عقائد المسلمين أبو الحسن الأشعري البصري...'<sup>٥</sup>.

وجاء في حاشية المولى مصلح الدين مصطفى الكنتلي على شرح العقائد النسفية للتفتازاني: 'المشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر

(١) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج ١ ص ٣٣٥-٣٣٦ طبعة استانبول ١٣٦٠-١٩٤١.

(٢) قارن مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي.

(٣) أنظر Ayyub Ali, *A History of Muslim Philosophy*, p. 261.

(٤) المرجع السابق ص ٢٦١.

(٥) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ج ٢ ص ٢٢، ٢١، طبعة حيدر آباد ١٣٢٩ هـ.

الأصهار هم الأشاعرة أصحاب أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سالم بن سالم بن اسماعيل بن عبد الله بن بلال أبي برده بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله عليه السلام ... وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية أصحاب أبي منصور الماتريدي تلميذ أبي نصر العياضي تلميذ أبي بكر الجوزجاني صاحب أبي سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن الشيباني من أصحاب الإمام أبي حنيفة<sup>١</sup>

ويقول الزبيدي: 'إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية'<sup>٢</sup> بالرغم من أن هذه النصوص التي قدمناها توضح أن الأشعري والماتريدي هما علماء أهل السنة والجماعة فإنه وجد دائماً ميل للتقليل من شأن الماتريدي وتقديم الأشعري على أنه علم الإسلام المدافع عن العقيدة ضد المبتدعة المنحرفين عن السنة ومذاهب السلف<sup>٣</sup>. هذا مع أن الماتريدي كان أسبق من الأشعري إلى نصرة مذهب أهل السنة والجماعة<sup>٤</sup>، كما نشأ على السنة ومات عليها، بينما نشأ الأشعري على الاعتزال وظل معتزلياً إلى سن الأربعين<sup>٥</sup>.

ويبدو هذا الميل نحو التقليل من شأن الماتريدي في إهمال كثير من المؤرخين وأصحاب التراجم له، فلم يذكره ابن النديم (م ٣٧٩ هـ / ٩٨٧ م) الذي توفي بعده بأقل من خمسين عاماً، بينما يذكر الإمام الطحاوي (م ٣٢١ هـ / ٩٣٣ م) معاصر الماتريدي وشيخ الأحناف وإمام أهل السنة في مصر<sup>٦</sup>، كما يذكر الأشعري<sup>٧</sup>. ولم يترجم له ابن خلكان<sup>٨</sup> ولا ابن العماد ولا الصفدي ولا صاحب فوات الوفيات.

(١) شرح العقائد النسفية ص ١٧، طبعة القاهرة ١٣٢٦ هـ.

(٢) تحاف السادة المتقين ج ٢ ص ٦، طبعة القاهرة.

(٣) D. B. MACDONALD, *Development of Muslim Theology*, p. 187, New York, London 1903.

وأيضاً مقالته في *The Encyclopaedia of Islām*, Art. Māturīdī.

(٤) البياضي: إشارات المرام ص ٢٣.

(٥) ابن عساكر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ص ١٩ طبعة دمشق ١٣٤٧ هـ.

(٦) الفهرست ص ٢٩٢ طبعة القاهرة ١٣٤٨ هـ.

(٧) المرجع السابق ص ٢٥٧.

(٨) وهو يترجم أيضاً للطحاوي.



بل إن ابن خلدون لم يذكره في مقدمته في الفصل الذي كتبه عن علم الكلام . كما أهمله جلال الدين السيوطي فلم يذكره في طبقات المفسرين بالرغم من أن الماتريدي علم من أعلام التفسير ، يشهد بذلك تفسيره الكبير المسمى تأويلات القرآن أو تأويلات أهل السنة<sup>١</sup> .

ومن الغريب أن يشارك أصحابه أنفسهم — بدون قصد منهم — في إزكاء هذا الميل . فالأحناف في طبقاتهم وتراجمهم مروا على صاحبهم سريعاً حتى لا يكاد يظفر الباحث في هذه المصادر إلا بشذرات قصيرة عن حياة الماتريدي<sup>٢</sup> . ولو قارنا ما كتبه الشافعية في طبقاتهم عن الأشعري<sup>٣</sup> بهذه الشذرات القصيرة لأدركنا على الفور مدى عناية الشافعية بإمامهم ومقدار تقصير الأحناف في حق شيخهم . بل إن الأمر لم يقتصر على أصحاب الطبقات وإنما تعداه إلى من نصرروا مذهب الماتريدي وعقيدته ، فالإمام عمر النسفي لا يذكر الماتريدي في كتابه العقائد النسفية<sup>٤</sup> .

(١) منه مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ٨٧٣ تفسير .  
(٢) أنظر الكفوي : كتاب أعلام الأخيار ورقة ١٢٩ ، التميمي : الطبقات السنية في تراجم الحنفية ج ٢ ورقة ٤٩١ ، الشرواني : طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٤٣ تاريخ ورقة ٢ ، طاش كوبري زاده : طبقات الحنفية ، مخطوطة دار الكتب المصرية ورقة ٧٢ ، ابن قطلوبغا : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٥٩ طبعة بغداد ١٩٦٢ ، للكنوي : الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٩٥ طبعة القاهرة ١٣٢٤ هـ .

(٣) أنظر السبكي : طبقات الشافعية ج ٢ ص ٢٤٥-٣٠٠ طبعة القاهرة ١٣٢٤ ، ابن عساكر : تبين كذب المفترى .

(٤) اتخذ الأزهر في مصر هذا الكتاب مصدراً أساسياً لدراسة التوحيد منذ زمان بعيد ، وما زال إلى يومنا هذا هو العمدة عند علماء الأزهر وطلابه في مادة التوحيد . وكان من الطبيعي أن ينال الماتريدي والماتريدية حظاً أوفر من العناية تبعاً لذلك . ولكن يبدو أن علم التوحيد نفسه ليس محل عناية كبيرة لدى علماء الأزهر ، فمن المؤكد أنهم يفضلون التوسع في علوم الفقه والتفسير واللغة على التوسع في الخوض في علم أصول الدين .

وانظر أيضاً *The Encyclopaedia of Islām, Art. Māturīdī*, by D. B. Macdonald. حيث يذكر أن ابن حزم عدو الأشعرية لم يذكره في كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ، وكذلك لم يذكره الشهرستاني في كتاب الملل والنحل بالرغم من أنه يذكر أبي حنيفة ويقول

بقي علينا الآن أن نسأل عن سبب مثل هذا الميل نحو التقليل من شأن الماتريدي وتقديم الأشعري عليه . يبدو لنا أنه ليس هناك من سبب لذلك إلا أن الماتريدي عاش في بلاد ما وراء النهر بعيداً عن العراق مركز العالم الإسلامي في ذلك الوقت حيث نشأ الأشعري وذاع مذهبه .

### اتفاق الماتريدي والأشعري في المنهج وأصول المذهب

يسلك الماتريدي - كما يسلك الأشعري - منهجاً وسطاً بين الحرفيين والعقليين ، بين الحرفيين من الحشوية والمشبهة والمكيفة المحددة والمجسمة وبين العقليين من المعتزلة . كما يتخذ الماتريدي والأشعري موقفاً متوسطاً معتدلاً من الجبرية ومن غلاة الرفض . فيتوسط شيخا السنة بين هذه الفرق ، يلتقيان في المنهج كما يلتقيان في المذهب ؛ فليس المذهب إلا تطبيقاً للمنهج . يلتقيان في إثبات صفات الله وفي كلامه الأزلي وفي جواز رؤيته وفي بيان عرشه واستوائه ، وفي أفعال عباده ، وفي أمر مرتكب الكبيرة منهم ، وفي شفاعته رسوله . وتلك هي أهم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين فرق المسلمين ، بل إنها أهم موضوعات علم الكلام . يتوسط الأشعري في الصفات فيذكر ابن عساكر أنه 'نظر في كتب المعتزلة والجهمية والرافضة وأنهم عطلوا وأبطلوا فقالوا : لا علم لله ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا بقاء ولا إرادة . وقالت الحشوية والمجسمة والمكيفة المحددة : إن لله علماً كالعلوم وقدرة كالقدر وسمعاً كالأسماع وبصراً كالأبصار . فسلكت رضي الله عنه طريقة بينهما فقال : إن لله سبحانه وتعالى علماً لا كالعلوم وقدرة لا كالقدر وسمعاً لا كالأسماع وبصراً لا كالأبصار' ١ .

إنه كان مرجحاً ويسمى أتباع أبي حنيفة بالمرجئة ، ويقول مكدونالد بأن محمد عبده تأثر بالماتريدي دون أن يذكر الماتريدي في رسالته . ونقول إنه ليس من الغريب أن يتأثر محمد عبده بالماتريدي لأنه درس التوحيد في الأزهر في العقائد النسفية ، ثم إن رسالة التوحيد للإمام محمد عبده تشهد أيضاً على هذا التأثير . أنظر مثلاً رسالة التوحيد ، فصل : حسن الأفعال وقبحها ص ٦٧-٨١ .

(١) ابن عساكر : تبين كذب المفتري ص ١٤٩ . وأنظر أيضاً ، الأشعري : كتاب اللمع ص ١٠-١٤ ، مقالات الإسلاميين ص ٣٢٠-٣٢٥ ، ALJARD, M., *Le problème des attributs divins*, pp. 173-205.

وكذلك يفعل الماتريدي ؛ إذ نقرأ في كتاب التوحيد : 'ثم الوصف لله بأنه قادر عالم حيّ كريم جواد والتسمية بها حق من السمع والعقل جميعاً... إلا أن قوماً وجهوا تلك الأسماء إلى غيره ظناً منهم أن في إثبات الاسم تشابهاً بينه وبين كل مسمى... ولكن قد بينّا بُعد التشابه به لموافقة الاسم ، فهو مسمى بما سمي به نفسه ، موصوف بما وصف به نفسه...<sup>١</sup> ، ثم يقول الماتريدي في موضع آخر : 'والله واحد لا شبيه له... وإذا ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق ، ويوصف به من الصفات ، بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ووُصف به... وفي ذلك ظهور تعنت المشبهة ، وذلك سبب إلحاد من ألحد ؛ إنه ظنّ به ما احتمله الشاهد... وليس في إثبات الأسماء وتحقيق الصفات تشابه... لكننا [أردنا] به ما يسقط الشبه من قولنا : عالم لا كالعلماء ، وهذا النوع في كل ما نسميه به ونصفه<sup>٢</sup> .

ويتوسط الأشعري في كلام الله مفزاً بين كلامه النفسي الذي هو صفة له قديمة قائمة بذاته وبين الحروف المقطعة والأجسام التي يكتب عليها وهي حادثة . يقول ابن عساكر : 'وكذلك قالت المعتزلة : كلام الله مخلوق مخترع مبتدع . وقالت الحشوية المجسمة : الحروف المقطعة ، والأجسام التي يكتب عليها ، والألوان التي يكتب بها ، وما بين الدفتين كلها قديمة أزلية . فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال : القرآن كلام الله قديم ، غير مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع ، فأما الحروف المقطعة والأجسام والألوان والأصوات والمحدودات وكل ما في العالم من المكيفات مخلوق مبتدع مخترع<sup>٣</sup> .

ولمّا ذلك أيضاً يذهب الماتريدي والماتريدية ، فنقرأ في تبصرة الأدلة للإمام أبي المعين النسفي وهو من أكبر من نصر مذهب الماتريدي : 'اختلف الناس

(١) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٤٤ .

(٢) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٢٣-٢٥ .

(٣) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ص ١٥٠ ، وانظر أيضاً ، الأشعري : كتاب اللمع

ص ١٥-٢٣ ، ALLARD, M., *Le problème des attributs divins*, pp. 173-285.

في كلام الله أقديم هو أم محدث . قال أهل الحق : إن كلام الله تعالى صفة له أزلية ليست من جنس الحروف والأصوات ، وهي صفة قائمة بذاته منافية للسكون والآفة من الطفولية والخرس وغير ذلك ، والله متكلم بها أمرناه مخبر ، وهذه العبارات دالة عليها...<sup>١</sup> وفي موضع آخر يقول النسفي : ” ثم نشغل بتصوير المسألة بيننا وبين الخصوم في القرآن ليتبين بذلك اندفاع أكثر أسئلتهم التي يموهون بها على الضعفة فنقول : إن كلام الله تعالى صفة قائمة بذات الله تعالى ليست من جنس الحروف والأصوات ، وهو صفة واحدة ، وهو أمر به ، نهى عما نهى عنه ، خبر عما أخبر عنه ، وهو صفة أزلية . ثم هذه العبارات العربية أو العبرية أو السورية<sup>٢</sup> عبارات عنه ، وهو يتأدى بها وهذه العبارات حروف وأصوات ، وهي محدثة مخاوقة في محلها دلالات على الكلام الذي هو الصفة الأزلية لله تعالى ، لها أبعاد وأجزاء وأنصاف وأعشار وغير ذلك ، وهي أنفسها مختلفة ، وكلام الله تعالى واحد ليس بمجتزئ ولا بمختلف...<sup>٣</sup> ”

وقد اشتغل ’ماتريدي‘ آخر هو الإمام البياضي بتصوير الخلاف بين أهل السنة من ماتريدية وأشعرية من جهة وبين خصومهم من جهة أخرى وأحكم تصوير الخلاف بين الفرق الكلامية في هذه المسألة . نقرأ في إشارات المرام : ” (ويتكلم [أي الله سبحانه وتعالى] لا ككلامنا) ... وفيه إشارات إلى مسائل ... الرد على المعتزلة ... النافين للكلام النفسي ... ، الرد على الحشوية القائلين بأن الكلام هو اللفظي ، وهو قديم مع ترتب الحروف وتعاقب الكلمات قائم بذاته تعالى ... الرد على الكرامية القائلين بأن الكلام هو اللفظي . وهو حادث قائم بذاته تعالى ... وبيان المرام أن في المقام قياسين متعارضين النتيجة وهما :

- (١) النسفي ، أبو المعين ، تبصرة الأدلة ، فصل تحت عنوان ’الكلام في نفي الحدوث عن كلام الله تعالى‘ مخطوطة القاهرة رقم ٤٢ توحيد .
- (٢) هكذا في النص ، ولعله يقصد ’السورية‘ .
- (٣) النسفي ، أبو المعين ، تبصرة الأدلة ، فصل تحت عنوان ’الكلام في نفي الحدوث عن كلام الله تعالى‘ مخطوطة القاهرة رقم ٤٢ توحيد .

كلام الله صفة له  
كل ما هو صفة له فهو قديم  
∴ فكلام الله قديم  
∴ كلام الله مؤلف من حروف مترتبة متعاقبة في الوجود  
وكل ما هو كذلك فهو حادث  
∴ فكلام الله حادث

..... فأهل السنة من الماتريديّة والأشعرية منعوا صغرى القياس الثاني وهي :  
كلام الله مؤلف من حروف مترتبة متعاقبة في الوجود ... والحنابلة منعوا كبرى  
القياس الثاني وهي أن 'كل ما هو مؤلف من حروف وأصوات مترتبة فهو حادث' ،  
وذهبوا إلى أن كلام الله تعالى مؤلف من أصوات وحروف مترتبة ، وأنها قديمة قائمة  
بذاته تعالى . والمعتزلة منعوا صغرى القياس الأول وهي أن 'كلام الله تعالى صفة  
له' ، وذهبوا إلى أن كلام الله تعالى مؤلف من أصوات وحروف مترتبة ، وهو  
قائم بغيره تعالى ، وأن معنى كونه متكلماً كونه موجداً لتلك الحروف والأصوات  
في جسم كاللوح المحفوظ أو جبريل أو النبي أو غيرها كشجرة موسى ، وأن الكلام  
النفسي غير ثابت لأنه غير معقول . والكرامية منعوا كبرى القياس الأول : [كل  
ما هو صفة له فهو قديم] وذهبوا إلى أن كلامه تعالى صفة له مؤلف من الحروف  
والأصوات الحادثة وقائمة بذاته...<sup>١</sup>

ويتوسط الأشعري في رؤية الباري ، فيقول ابن عساكر : 'وكذلك قالت  
الحشوية المشبهة : إن الله سبحانه وتعالى يرى مُكَيَّفًا محدوداً كسائر المراتب .  
وقالت المعتزلة والجهمية والنجارية : إنه سبحانه لا يرى بحال من الأحوال . فسلك  
رضي الله عنه طريقة بينهما فقال : يرى من غير حلول ولا حدود ولا تكييف ، كما  
يرانا هو سبحانه وتعالى وهو غير محدود ولا مُكَيَّف ، فكذلك نراه ، وهو غير  
محدود ولا مُكَيَّف'<sup>٢</sup>

(١) البياضي : اشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٣٨-١٤٤ .  
(٢) ابن عساكر : تبين كذب المقتري ص ١٤٩-١٥٠ ، وانظر أيضاً ، الأشعري : كتاب  
اللمع ص ٣٢-٣٦ .

وإلى مثل ذلك أيضاً يذهب الماتريدي ، فنقرأ في كتاب التوحيد 'القول في رؤية الرب عز وجل سمندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير... ولا نقول بالإدراك لقلوبه : ' لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَارُ ' ١ فقد امتدح به بنفي الإدراك لا بنفي الرؤية... وأيضاً إن الإدراك إنما هو الإحاطة بالحدود ، والله يتعالى عن وصف الحد... فلإن قيل : كيف يُرى ؟ قيل : بلا كيف ؛ إذ الكيفية تكون للذي صورة ، بل يُرى بلا وصف قيام وقعود ، واتكاء وتعلق ، واتصال وانفصال ، ومقابلة ومدابرة ، وقصير وطويل ، ونور وظلمة ، وساكن ومتحرك ، ومماس ومباين ، وخارج وداخل ، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعالیه عن ذلك ' ٢

ويتوسط الأشعري في بيان العرش والاستواء ، فيقول ابن عساكر : 'وكذلك قالت النجارية : إن الباري سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة ، وقالت الحشوية المجسمة : إنه سبحانه حال في العرش ، وأن العرش مكان له ، وهو جالس عليه ، فسلك طريقة بينهما فقال : كان ولا مكان ، فخلق العرش والكرسي ولم يحتاج إلى مكان ، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقة ' ٣

وإلى مثل ذلك أيضاً يذهب الماتريدي ، فنقرأ من كتاب التوحيد : 'ثم اختلف أهل الإسلام في القول بالمكان ، فمنهم من زعم أنه يوصف بأنه على العرش مستواً ، والعرش عندهم السرير المحمول بالملائكة المحفوف بهم : ' وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ' ٤ وقوله : ' وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ' ٥ وقوله : ' الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ' ٦ . واحتجوا للقول به

(١) سورة الأنعام ٧ آية ١٠٣ .

(٢) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٨٥، ٨١، ٧٧ .

(٣) ابن عساكر : تبیین کذب المفتری ص ١٥٠ ، وانظر أيضاً ، الأشعري : مقالات الاسلاميين ص ٣٢٠ .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ آية ١٧ .

(٥) سورة الزمر ٣٩ آية ٧٥ .

(٦) سورة غافر ٤٠ آية ٧ .

بقوله : 'الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى' <sup>١</sup>.... ويقولون : هو صار إليه بعد أن لم يكن ؛ لقوله : 'ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ' <sup>٢</sup>.... ومنهم من يقول : هو بكل مكان بقوله : 'مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ' <sup>٣</sup>....

ومنهم من قال بنفي الوصف بالمكان ، وكذلك بالأمكنة كلها إلا على مجاز اللغة بمعنى الحافظ لها والقائم بها ..... قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : وجملة ذلك أن إضافة كلية الأشياء إليه ، وإضافته عز وجل إليها يخرج مخرج الوصف له بالعلو والرفعة ، ويخرج التعظيم له والجلال ..... الأصل فيه أن الله سبحانه كان ولا مكان ، وجائز ارتفاع الأمكنة وبقاؤه على ما كان ، فهو على ما كان ، وكان على ما عليه الآن ، جَلَّ عن التغير والزوال والاستحالة والبطلان ؛ إذ ذلك أمارات الحدوث ..... وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال : 'لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ' <sup>٤</sup>، فنفي عن نفسه شبه خلقه ، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه ؛ فيجب القول 'بالرحمن على العرش استوى' على ما جاء به التنزيل ، وثبت ذلك في العقل ، ثم لا نقطع تأويله على شيء ، لاحتمال غيره بما ذكرنا ..... ونؤمن بما أراد الله به ، وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك ، يجب نفي الشبه عنه ، والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء <sup>٥</sup>.

ويتوسط الأشعري في أفعال العباد ، فيقول ابن عساكر : 'وكذلك قال جهم بن صفوان : العبد لا يقدر على إحداث شيء ولا على كسب شيء' . وقالت المعتزلة : هو قادر على الإحداث والكسب معاً ، فسلك رضي الله عنه طريقة

(١) سورة طه ٢٠ آية ٥ .

(٢) سورة الأعراف ٧ آية ٥٤ .

(٣) سورة المجادلة ٥٨ آية ٧ .

(٤) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٥) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٦٧، ٦٨، ٧٤ .

بينهما فقال: العبد لا يقدر على الإحداث ويقدر على الكسب، ونفى قدرة الإحداث وأثبت قدرة الكسب،<sup>١</sup>

ولأن مثل ذلك أيضاً يذهب الماتريدي ، فنقرأ في كتاب التوحيد : 'اختلف  
منتحلو الإسلام في أفعال الخلق ، فمنهم من جعلها لهم مجازاً ، وحقيقته لله .....  
وعندنا لازم تحقيق الفعل لهم ..... وليس في الإضافة إلى الله سبحانه نفى ذلك ،  
بل هي لله بأن خلقها على ما هي عليه ، وأوجدتها بعد أن لم تكن ، والخلق على  
ما كسبوها وفعلوها ..... ' ٢

ويتوسط الأشعري في أمر مرتكب الكبيرة ، فنقرأ في تبين كذب المفتري :  
' وكذلك قالت المرجئة : من أخلص لله سبحانه وتعالى مرة في إيمانه لا يكفر  
بارتداد ولا كفر ولا يكتب عليه كبيرة قط ، وقالت المعتزلة : إن صاحب الكبيرة  
مع إيمانه وطاعته مائة سنة لا يخرج من النار قط ، فسلك رضي الله عنه طريقة  
بينهما وقال : المؤمن الموحد الفاسق هو في مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وأدخله  
الجنة ، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة ، فأما عقوبة متصلة مؤبدة فلا  
يجازي بها كبيرة منفصلة منقطعة ' ٣

والى مثل ذلك أيضاً يذهب الماتريدي ، فنقرأ في كتاب التوحيد : " ثم نذكر ما قيل في الكبائر ، فلما إذ صارت بحيث احتمال العفو ، فما دونها - [من الصغائر] - أولى ، وبما للقول به فيها على الاختلاف أثر بين في الأمة ، فصرف الكلام إليه أحق " . ويعرض الماتريدي لاختلاف المسلمين في أمر مرتكبي الكبائر ، ويحمل حملة عنيفة على الخوارج والمعتزلة إذ يقول : " لم يوجد معتزلي

(١) ابن عساكر : تبیین کذب المقری ص ١٤٩ ، انظر أيضاً ، الأشعري : کتاب اللع ص ٣٧-٦٩ .

(٢) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) ابن عساکر : تبیین کتاب الذمیر، ص ١٥١، انظر أيضاً ، الأشعري : مقالات الاسلامیین

ص ٣٢٠-٣٢٥ ، المص ٧٥-٧٦ .

(٤) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٣٢٩.



ولا خارجي ولا حشوي - مع ما فيهم من أنواع المعاصي والسيئات التي بان لهم أثمها كبار أو لم يبن لهم حقيقتها بخبر في أمر الخطاب - أن يكون غير أحد له لما فيه ، فثبت أن الإيمان لم يزل عنه ، وأن الاسم قائم له . فيبطل بهذه الجملة - التي من دفعها يعلم أنه مكابر معاند - ما قالت الخوارج والمعتزلة<sup>١</sup> . ويقول في موضع آخر : 'ثم الحق أن يقال : جميع الخوارج والمعتزلة عند ارتكابهم الكبائر كفر على قولهم ، مستوجبون للخلود في النار ..... وأما المؤمنون بآيات الله وصفوه حقواً غفوراً رحيماً ، محققين لذلك ، فهم الذين لهم الرجاء .....'<sup>٢</sup>

ويتوسط الأشعري في الشفاعة ، فيقول ابن عساكر : 'وكذلك قالت الرافضة أن للرسول صلوات الله عليه وسلامه ولعلي عليه السلام شفاعة من غير أمر الله تعالى ولا إذنه ، حتى لو شفعوا في الكفار قبيلت ، وقالت المعتزلة لا شفاعة له بحال ، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال بأن للرسول صلوات الله عليه وسلامه شفاعة مقبولة في المؤمنين المستحقين للعقوبة ، يشفع لهم بأمر الله تعالى وإذنه ، ولا يشفع إلا لمن ارتضى'<sup>٣</sup> .

ولم ذلك أيضاً يذهب الماتريدي ، فنقرأ في كتاب التوحيد : 'والشفاعة من أعظم ما احتج بها ، وقد جاء القرآن بها ، والآثار عن رسول الله ، والشفاعة في المعهود والمتعالم من الأمر تكون عند زلات يستوجب بها المقت والعقوبة ، فيعفى عن مرتكبها بشفاعة الأخيار وأهل الرضا ... والكفار مما لا يعفى عنهم بالشفاعة'<sup>٤</sup> .

حرصنا على أن نقدم كل هذه النصوص لنبين أن الحافر يقع على الحافر ، وأن توسط الماتريدي هو بعينه توسط الأشعري . وأن شيخي السنة يلتقيان على

(١) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٣٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٣) ابن عساكر : تبين كذب المفتري ص ١٥١ ، أنظر أيضاً ، الأشعري : كتاب مقالات الإسلاميين ص ٣٢٢ .

(٤) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

منهج واحد ومذهب واحد في أهم مسائل علم الكلام التي وقع فيها الخلاف بين فرق المتكلمين .

وعلى ذلك فليست الماتريدية وسطاً بين الأشعرية والمعتزلة كما يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري<sup>١</sup> ومن تابعه على هذا الرأي<sup>٢</sup> ، كما أنها ليست أقرب إلى الاعتزال منها إلى الأشاعرة كما يعتقد الدكتور محمود قاسم الذي يذهب أيضاً إلى حد القول بأن الماتريدية لا تتفق مع الأشعرية إلا في مسائل قليلة ليست بالجوهرية<sup>٣</sup> .

كيف يمكن أن نعتبر مسألة صفات الله مسألة ليست جوهرية ! وعلماء الكلام أنفسهم يسمون علم الكلام بعلم التوحيد والصفات ، فيعرفونه بأهم موضوعاته<sup>٤</sup> . وكيف يمكن أن يقال أن صفة الكلام ليست من الموضوعات الجوهرية ! وهي أظهر مسألة وقع فيها الخلاف بين المتكلمين ، واتخذ لونها سياسياً حين امتحن الإمام أحمد بن حنبل في كلام الله<sup>٥</sup> ، بل وتسمى بها علم الكلام . يقول الشهرستاني : "ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين فُسرَت أيام المأمون فخلطت منهاهجها بالكلام وأفردتها فناً من فنون العلم وسمتها باسم الكلام ؛ إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها ونقاتلوا عليها هي مسألة الكلام فسمى النوع باسمها ..."<sup>٦</sup> وهل يمكن أن يقال أن الرؤية والعرش وكسب العباد وغيرها من المسائل التي اتفق عليها شيخا السنة ليست بالمسائل الجوهرية ! نقرأ في صفة أهل السنة من

- (١) ابن عساكر : تبين كذب المفتري ص ١٩ من مقدمة الشيخ الكوثري .
- (٢) يتابع الشيخ الكوثري على هذا الرأي الدكتور أيوب علي في رسالته للدكتوراه : العقيدة الماتريدية ص ٢٨٣ ، ويتابعه أيضاً الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢١٢ ، ٢١٣ طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- (٣) الدكتور محمود قاسم : منهاج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ص ١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ من مقدمة الدكتور قاسم ، الطبعة الثانية ١٩٦٤ القاهرة .
- (٤) عمر النسفي : العقائد النسفية ص ٦ طبعة القاهرة ١٨٧٩ م ؛ أنظر أيضاً
- ALLARD, M., *Le problème des attributs divins dans la doctrine d'al-Ash'arī et de ses premiers grands disciples*, Beyrouth 1965.
- (٥) ابن الجوزي : مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص ٣٠٨-٣١٣ طبعة القاهرة ١٩٣١ م. ، وانظر أيضاً
- PATTON, W. M., *Ahmad Ibn Hanbal and the Mihna*, Leyden, 1897.
- (٦) الشهرستاني : كتاب الملل والنحل ج ١ ص ٣٢ طبعة المتني ببغداد .

الأشعرية والماتريدية : 'لأنهم المخالفون في الأصول لسائر الفرق مخالفة كثيرة كمسألة الكسب والروية بلا كيفية ، وجواز رؤية أعمى الصين بقعة أندلس ، وجواز رؤية ككل موجود ، وإسناد جميع الموجودات إلى الله تعالى ، وكونه موصوفاً بصفات ليست عين الذات ولا غيرها ... وما وقع بين أهل السنة من مخالفات فتلك في التفاريع ' ١

نعم ، يتفق أهل السنة في الأصول ، ويختلفون بعد ذلك في الفروع . يتفقون على إثبات الصفات الذاتية على أنها معاني قديمة قائمة بذات الله ، ليست هي ذاته ولا غير ذاته . فالله عندهم عالم بعلم أو عالم وله علم ٢ ، وعلمه معنى قديم قائم بذاته زائد على ذاته ، ليس هو ذاته ولا غيرها . وكذلك الحال في قدرته وإرادته وحياته وسمعه وبصره وكلامه : وجميع أهل السنة من ماتريدية وأشعرية متفقون على هذه الصفات السبعة ولكنهم يختلفون بعد ذلك حول إثبات عدد آخر من الصفات كصفة البقاء وصفة التكوين ٣ . فالأشعرية والماتريدية متفقون على أن الله تعالى باق ، ولكنهم يختلفون في معنى بقاءه : هل هو باق ببقاء ، وبقاؤه صفة له زائدة على ذاته قائمه بذاته ، أم أنه باق بذاته لا ببقاء ؟ بعبارة أخرى : هل البقاء أو استمرار الذات في الوجود معنى زائد على وجود الذات أم أنه هو عين وجود الذات في الزمان الثاني ؟ ذهب الأشعري وأكثر أصحابه إلى أن البقاء صفة زائدة على الذات مثلها في ذلك مثل العلم والحياة وسائر صفات المعاني . ونصر قول الأشعري نفر من الماتريدية منهم الإمام نور الدين الصابوني مخالفاً بذلك جمهور أصحابه من

١) البياضي : إشارات المرام من عبارات الإمام ص ٥٢ .  
 ٢) يقول السفي : 'ثم اعلم أن عبارة متكلمي أهل الحديث في هذه المسألة أن يقال : إن الله تعالى عالم بعلم ، وكذا فيما وراء ذلك من الصفات ، وأكثر مشايخنا امتنعوا عن هذه العبارة احترازاً عما توهم أن العلم آلة وأداة ، فيقولون : الله تعالى عالم وله علم ، وكذا فيما وراء ذلك من الصفات . والشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله يقول : إن الله تعالى عالم بذاته حي بذاته قادر بذاته ولا يريد به نفي الصفات ؛ لأنه أثبت الصفات في جميع مصنفاته وآتى بالدلائل لإثباتها ودفع شبهاتهم على وجه لا يحيص للخصوم عن ذلك ، غير أنه أراد بذلك دفع وهم المغيرة ، وأن ذاته يستحيل أن لا يكون عالماً ، تبصرة الأدلة ، مخطوطة القاهرة رقم ٤٢ توحيد ، فصل بعنوان 'الكلام في إثبات صفات الله تعالى' .

٣) Kholif, F. A. N., *A Study on Fakhr al-Dīn al-Rāzī*, pp. 89-90. (٣)

الماتريدية الذين ينكرون أن يكون البقاء صفة زائدة على ذات الباقي ، كما ينكره بعض الأشاعرة كإمام الحرمين وفخر الدين الرازي<sup>١</sup> .

أما صفة التكوين فإن الماتريدي وأصحابه يعتبرونها صفة حقيقية قديمة قائمة بذات الله زائدة على ذاته بينما هي عند الأشاعرة صفة إضافية حادثة ومتجددة بتجدد الأفعال شأنها في ذلك شأن كل صفات الفعل التي هي عند الأشاعرة حادثة بحدوث الأفعال . وقد أثبت الماتريدية صفة التكوين وقالوا بأنها الصفة التي تتعلق بإيجاد الممكنات وتؤثر في إخراجها من العدم إلى الوجود ، وقصروا تعلق صفة القدرة بصحة وجود المخالق ، لأن القدرة تتعلق بالممكنات حال كونها ممكنات ولكن لا شأن لها بإيجاد الممكنات ولا تتعلق بإيجاد الممكنات ولا تؤثر في إخراجها من العدم إلى الوجود لأن ذلك وظيفة صفة التكوين أو التخليق . يقول النسفي في التبصرة : ' ولا يقال إنه اختص بالوجود بعد العدم بمعنى هو غيره وهو قدرة الباري جل جلاله ، لأن القدرة تقتضي كون ما يدخل تحتها مقدوراً ، لا تقتضي كونه موجوداً ، ولو اقتضى كونه موجوداً لكان لإيجاداً ، إذ الإيجاد يوجب الوجود ، وليس المقدور بموجود لا محالة ، ولهذا يوصف المعدوم بأنه مقدور ، ولأن الوجود لو حصل بالقدرة لم يكن بنا حاجة إلى القول بالخلق والإيجاد ، فكان الله تعالى قادراً على العالم ، لا خالقاً له ولا موجداً<sup>٢</sup> . وبقول في موضع آخر ' والوقوع متى يكون بالقدرة ، الوقوع بالإيقاع والوجود بالإيجاد ، والقدرة ليكون الفاعل في فعله مختاراً غير مضطر<sup>٣</sup> . ومن البين أن علة هذا الاختيار أو علة كون الله قادراً هو الإمكان العائد إلى الممكن بحسب ماهيته ، إذ الممكن هو ما يصح وجوده وما يصح عدمه ، ولذلك تعلقت به القدرة ، لأن الأشياء لو كانت واجبة أو ممتنعة لانتفت القدرة عليها .

أما الأشعرية فيرون أن القدرة هي الصفة المتعلقة بإيجاد الأشياء والمؤثرة في

(١) KHOLEIF, *A Study on Fakhr al-Dīn al-Rāzī*, pp. 105-113.

(٢) النسفي : تبصرة الأدلة ، مخطوطة القاهرة رقم ٤٢ توحيد .

(٣) المرجع السابق .

إخراجها من العلم إلى الوجود ، غاية ما هناك أن هذا التعلق متوقف على انضمام الإرادة وتابع لاهلها ، بمعنى أن ما علم الله وجوده يوجد منه بقدرته ، والإرادة تخصص زمان الوقوع . وليس التكرين إلا تعلق القدرة بالمقدور حال إرادة الله إيجاده ، ومن ثمة كانت صفة نسبية حادثة . فالقدرة عند الأشاعرة لها تعلق صاوحى قديم ، وهو تعلقها بصفة وجود الأشياء ، والآخر تعلق تنجيزي حادث ، وليس التكوين سوى هذا التعلق التنجيزي الحادث الذي هو نفس لإخراج الأشياء من العلم إلى الوجود . وعلى ذلك لا يرى الأشعرية معنى لإثبات التكوين صفة زائدة لا فائدة فيها طالما أن القدرة هي الصفة المؤثرة في إيجاد الأشياء<sup>١</sup> .

إذن فإزاء الاختلاف في صفة التكوين اختلاف في صفات الفعل ، واختلاف في صفة القدرة ووظيفتها . لكن هذه كلها خلافاً في التفاريج . ولا يخرج واحد من دائرة أهل السنة لأنه اختلف مع أصحابه في تفاريج المذهب ، لأن الأصل ثابت ومتفق عليه وهو إجماع أهل السنة على إثبات الصفات الزائدة على الذات كمعاني قديمة لا هي لذات ولا هي غير لذات .

ويتفق أهل السنة على أن كلام الله تعالى صفة قديمة قائمة بذاته مفرق بين كلامه النفسي الذي هو صفة له قديمة وبين الحروف والأصوات الدالة على كلامه النفسي وهي عندهم حادثة . ثم يختلفون بعد ذلك حول جواز سماع كلامه النفسي<sup>٢</sup> . فالأشعري ومعظم أصحابه يقولون بجواز سماع الكلام النفسي ، ولم على ذلك سند من العقل والنقل . أما العقل فقد استند الأشعري في دعواه على جواز سماع كلام الله على نفس الأساس الذي استند عليه في جواز رؤية الله . فكما أن وجود الله هو علة جواز كونه مرئياً ، فكذلك وجود الكلام النفسي هو علة جواز كونه مسموعاً<sup>٣</sup> . أما النقل فيتمسك الأشعري بقوله تعالى : 'وَأِنْ أَحَدُ مِنْ

(١) Kholmī, F. A. N., *A Study on Fakhr al-Dīn al-Rāzī*, pp. 89-104.

(٢) شيخ زاده : نظم الفرائد ص ١٦ .

(٣) المرجع السابق ص ١٦ .

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ<sup>١</sup> وقوله تعالى: 'وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا'<sup>٢</sup> وقوله تعالى: 'وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ'<sup>٣</sup>.  
أما الماتريدي وأصحابه فلم يجدوا في هذه الآيات دليلاً على أن موسى عليه السلام سمع كلام الله الأزلي، وذهبوا إلى أن موسى سمع ما يدل على كلامه الأزلي<sup>٤</sup>، وفسروا قوله تعالى 'حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ' بمعنى حتى يسمع ما يدل على كلام الله. وذلك مثل من يقول: سمعت علم فلان، أي ما يدل على علمه، كما يقال أيضاً: انظروا إلى قدرة الله أي إلى ما يدل على قدرته. لكن ينبغي أن نلتفت هنا إلى أن الماتريدي وأصحابه وإن كانوا قد أحالوا سماع موسى لكلام الله النفسي إلا أنهم مختلفون فيما بينهم حول جواز سماع هذا الكلام مطلقاً وحول اشتراطهم للحرف والصوت حتى يكون الكلام مسموعاً. أما الماتريدي نفسه فلم أجد عنده ما يدل على أنه يحيل سماع الكلام النفسي مطلقاً، ولم يصرح بأنه يشترط لصحة السماع الحرف والصوت. ويحدثنا الشيخ زاده بأن بعض اتباع الماتريدي قد اعترفوا صراحة بجواز سماع الكلام النفسي، وأنه غير مستحيل؛ لأن الله قادر على أن يخلق للقوة السامعة إدراك الكلام النفسي<sup>٥</sup>. أما الماتريدية الذين أحالوا سماع الكلام النفسي لاشتراط الصوت والحرف فقد فرقوا بين العلة والشرط العادي، وبذلك يرفضون قياس السماع على الرؤية؛ لأن ما يذكره المعتزلة من شروط للرؤية ليست إلا شروطاً عادية للرؤية وليست عللاً حقيقية للرؤية، وذلك بخلاف الصوت والحرف لأنهما علتان حقيقتان للسمع<sup>٦</sup>.  
والإجماع منعقد بين أهل السنة من الماتريدية والأشعرية على جواز رؤية الله

(١) سورة التوبة ٩ آية ٦.

(٢) سورة النساء ٤ آية ١٦٤.

(٣) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣.

(٤) شيخ زادة: نظم الفرائد ص ١٦، النسفي، عمر: العقائد النسفية ص ٨٥.

(٥) النسفي، عمر: العقائد النسفية ص ٨٥.

(٦) شيخ زادة: نظم الفرائد ص ١٦.

(٧) المرجع السابق ص ١٦.

بلا كيفية ، ولكنهم يختلفون بعد ذلك فيما بينهم على أن ذلك هل يُعلم بدليل من العقل أو أن ذلك مرده إلى النقل وحده . أما النقل فلا خلاف بينهم على أن الرؤية واجبة سمعاً<sup>١</sup> . ومن الطريف أن يتخذ أهل السنة من الآيات التي احتجت بها المعتزلة على نفي الرؤية دليلاً على إثبات الرؤية . احتجت المعتزلة على نفي الرؤية بقوله تعالى : ' لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ' <sup>٢</sup> ، وقوله لموسى ' وَلَنْ تَرَانِي ' <sup>٣</sup> ، وقوله تعالى ' وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ' <sup>٤</sup> . ورأى أهل السنة في قوله تعالى ' لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ' دليلاً على إثبات الرؤية ، إذ الآية لا تنفي الرؤية وإنما تنفي الإدراك ؛ لأن فيه معنى الإحاطة ، والله منزّه عن الحدود والجوانب<sup>٥</sup> . أما قوله تعالى لموسى ' لَنْ تَرَانِي ' حين سأله ' رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ' <sup>٦</sup> ، فعناه أنه لن يراه في الدنيا . ثم لو كان موسى يعلم أن رؤية الله مستحيلة كاستحالة أن يتخذ ولدًا أو شريكاً لما سأله من الله ؛ إذ كيف يليق بمقام النبوة أن يسأل الله ما لا يليق بجلاله وعظمته ، ولكان سؤال موسى جهلاً يبلغ درجة الكفر ، ولكان الله نهاه وعاتبه كما نهى نوحاً وعاتب آدم في غير هذا . ولكنه تعالى لم ينتهه ولا أياسه وإنما شرط الرؤية باستقرار الجبل ' فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ' <sup>٧</sup> واستقرار الجبل أمر ممكن في ذاته ، وما شرط بالممكن فهو ممكن ؛ ولقد اندك الجبل ' فَلَمَّا تَعَجَّلَى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ' <sup>٨</sup> ، ليسعلم الله موسى أنه لن يراه في الدنيا . ثم كيف يدعي المعتزلة العلم باستحالة الرؤية ويجهلها

(١) الأشعري: الإبانة ص ٩-١٠ ، المص ص ٣٤ ، الماتريدي: التوحيد ص ٧٧-٨٥ ، النسفي ، عمر ، العقائد النسفية ص ٩٦-٩٧ .

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٣ .

(٣) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .

(٤) سورة الشورى ٤٢ آية ٥١ .

(٥) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٧٧ ؛ الرازي : الأربعين ٢١٣ .

(٦) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .

(٧) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .

(٨) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .

نبي الله ، وهل يليق بمقام النبوة أن يجهل موسى من أمر ربه ما عرفته المعتزلة<sup>١</sup> . هذه هي الحجج البالغة والأدلة الدامغة التي استخلصها أهل السنة من القرآن الكريم لإثبات الرؤية . في مثل هذه التفسيرات الرائعة للقرآن الكريم تكمن قوة الفهم والعقل عند أهل السنة . وأهل السنة جميعاً من ماتريديية وأشعرية لا يختلفون فيما بينهم على تفسير هذه الآيات للتدليل على وجوب الرؤية سمعاً . لكنهم يختلفون حول جوازها عقلاً . أما الماتريدي فقد ذهب إلى أن رؤية الله واجبة سمعاً من غير تفسير<sup>٢</sup> أي أننا نؤمن بأن الرؤية واجبة بالكتاب والسنة ولكن العقل عاجز عن إقامة الدليل على إمكان رؤية الله .

أما الأشعري فقد ذهب إلى أنه يمكن التدليل عقلاً على جواز رؤية الله ، وله على ذلك دليل مشهور يسميه المتكلمون بدليل الوجود يمكن أن نلخصه على الوجه الآتي : إن إمكان الرؤية في الشاهد إنما نشأ من الوجود لا غير ، والله تعالى موجود ، فيجوز أن يُرى . أما أن المراتب في الشاهد جائزة للرؤية لوجودها ليس غير ، فالدليل عليه أننا نرى أشياء مختلفة الحقائق من جواهر وأعراض ، ولا يجوز أن يكون المصحح للرؤية ما يختلف فيه ، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون للحكم الواحد علتان مختلفتان ، وذلك مدفوع في بداية القول . فلا بد إذن من إيجاد وصف مشترك بين هذه الحقائق المختلفة التي نراها نرجع إليه جواز هذه الرؤية حتى تطرد العلة وتنعكس . ولقد دل السبر والتقسيم على أنه لا مشترك بين هذه الحقائق المختلفة من الجواهر والأعراض إلا الوجود والحدوث ، لكن الحدوث لا يجوز أن يكون علة لصحة الرؤية ؛ لأن الحدوث عبارة عن وجود مسبق بعدم ، والعدم لا تأثير له في الحكم . وإذا لم يصبح الحدوث لم يبقَ إلا الوجود ، والوجود مشترك فيه بين الشاهد والغائب ، فإذن وجود الله علة صالحة لصحة رؤيته ، وإذا حصلت

(١) الصابوني : البداية ص ٧٤ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ، وانظر أيضاً الرازي : الأربعين ٢٠٠-٢٠١ ، الماتريدي : التوحيد ص ٧٧-٨٥ .

(٢) الماتريدي : التوحيد ص ٧٧ .



العلة حصل الحكم لا محالة ، فوجب القول بصحة رؤيته<sup>١</sup> .

وقد اصطنع جميع أصحاب الأشعري هذا الدليل ما عدا فخر الدين الرازي الذي خالف الأشعري وجميع الأشاعرة في ذلك وأعلن أنه ينحاز إلى أبي منصور الماتريدي ويعتقد معه أن رؤية الله واجبة سمعاً من غير تفسير<sup>٢</sup> . وكما انشق الرازي عن متابعة الأشعري وجميع الأشاعرة وانضم إلى الماتريدي كذلك انشق جميع أصحاب الماتريدي عنه وانضموا إلى الأشعري وأصحابه مصطنعين نفس دليله على على جواز رؤية الله عقلاً<sup>٣</sup> .

هذه بعض الأمثلة على الخلافات الفرعية بين مدرستي أهل السنة<sup>٤</sup> . وهي تبين لنا بوضوح كيف أن مثل هذه الخلافات لم تكن قاطعة بين المدرستين . فقد وجدنا أصحاب الماتريدي يخالفون شيخهم أحياناً وينصرون رأياً للأشعري ، كما وجدنا الأشعرية يخالفون شيخهم ويعتقدون رأي الماتريدي . وعلى ذلك لا يجوز أن تتخذ مثل هذه الخلافات الفرعية سنداً للحكم على الماتريدية بأنها أقرب إلى المعتزلة منها إلى الأشاعرة . ولو سلكتنا مثل هذا المسلك لأخرجنا شيخاً من شيوخ الأشاعرة مثل الإمام فخر الدين الرازي من دائرة أهل السنة ووضعناه بين رجال الاعتزال ؛ فإنه يَمْضِي أحياناً مع المعتزلة إلى الحد الذي يجعله لا يتورع عن أن يستخدم اعتراضاتهم

(١) الأشعري : اللمع ص ٣٢ ، الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٥٧ ، الرازي : الأربعين ص ١٩١ .

(٢) الرازي : الأربعين ص ١٩٨ .

(٣) أنظر مثلاً تبصرة الأدلة للنسفي مخطوطة القاهرة رقم ٤٢ توحيد ، العفائف النسفية لعمر النسفي ص ٩٤ ، كشف الأسرار للزبدوي ج ١ ص ٥٩ ، البداية لنور الدين الصابوني ص ٧٧-٨٠ .

(٤) أنظر في هذه الخلافات الفرعية : شيخ زادة : نظم الفرائد وجمع القوائد ، أبو عذبة : الروضة البهية في ما بين الأشعرية والماتريدية ، عبد الله بن عثمان بن موسى : خلافيات الحكماء مع المتكلمين وخلافيات الأشاعرة مع الماتريدية ، مخطوطة دار الكتب رقم ٣٤٤١ ج ضمن مجموعة من ورقة ٩٥ إلى ١١٤ ، تاج الدين السبكي : قصيدة في الخلاف بين الأشعرية والماتريدية ، مخطوطة الجامعة العربية رقم ٢٠٢ المصورة عن مخطوطة جامع الشيخ بالاسكندرية ؛ وأنظر أيضاً البياض ، إشارات المرام ص ٥٣-٥٦ ؛ ابن عساكر ، تدوين كذب الماتريدي ص ١٩ من مقدمة الشيخ زاهد الكوثري .

ضد الأشعري وأصحابه في كثير من المسائل . ورغم أنه قد سار في الطريق شوطاً طويلاً مع المعتزلة إلا أنه مع ذلك ظل في نطاق أهل السنة لأنه لم يخرج على المبادئ الاعتقادية الأساسية لأهل السنة والجماعة . فليست العبرة بما بين رجال أهل السنة من خلافات في التفاريع ولكن العبرة بالإجماع على المبادئ والأصول . يقول ابن السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب : 'اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك . وبالجملية فهم بالاستقراء ثلاث طوائف : الأولى أهل الحديث ، ومعتد مبادئهم الأدلة السمعية — الكتاب ، والسنة ، والإجماع . الثانية أهل النظر العقلي وهم الأشعرية والحنفية ، وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري ، وشيخ الحنفية أبو منصور الماتريدي . وهم متفقون في المبادئ العقلية في كل مطلب يتوقف السمع عليه ، وفي المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط ، والعقلية والسمعية في غيرها ، واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا في مسائل' .<sup>١</sup>

### ٣ - تحليل محتوى كتاب التوحيد

١ - يستهل الماتريدي كتاب التوحيد بفصل في إبطال التقليد . وهو في ذلك لا يخرج على الإجماع المنعقد بين أهل السنة والمعتزلة على فساد التقليد وبطلانه . لقد ذهب الأشعري والأشعرية إلى حد تكفير المقلد ؛ إذ اشترطوا في صحة الإيمان أن يكون قائماً على الاستدلال ، بل إنهم يرون أنه 'لا يصح إسلام أحد حتى يكون بعد بلوغه شاكاً غير مصدق'<sup>٢</sup> . على أن الشك هنا ليس مقصوداً لذاته ، وإنما هو شك الغرض منه تطهير النفس من الأفكار الموروثة حتى تستعد لقبول الحق بالنظر والاستدلال الذي ينبغي تدريب المسلم عليهما فور أن يراهم

(١) البياضي : لإشارات المرام ، هامش ص ٢٩٨ .

(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ٤١ طبعة المثني ببغداد بدون تاريخ .

البلوغ أو قبل ذلك إذا استطاع إليها سبيلاً. يقول ابن حزم : 'ذهب محمد بن جرير الطبري والأشعرية كلها حاشا السمناني إلى أنه لا يكون مسلماً إلا من استدل ، وإلا فليس مسلماً. وقال الطبري : من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء أو بلغ الخيض من النساء ولم يعرف الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال فهو كافر حلال الدم والمال ، وقال : إنه إذا بلغ الغلام أو الجارية سبع سنين وجب تعليمهما وتدريبهما على الاستدلال على ذلك ، وقالت الأشعرية : لا يلزمها الاستدلال على ذلك إلا بعد البلوغ<sup>١</sup>

أما المعتزلة فلا تخرج أقوالهم في إبطال التقليد عما يقوله الماتريدي في كتاب التوحيد. فلم يقل القاضي عبد الجبار المعتزلي المتوفى عام ٤١٥هـ / ١٠٢٤م - أي بعد وفاة الماتريدي باثنتين وثمانين عاماً - شيئاً سوى ما قاله الماتريدي ، وليس بينهما اختلاف إلا في العبارة فقط ، أما سياق الأدلة فواحد عند الرجلين .

يقول الماتريدي مفتتحاً كتاب التوحيد : 'أما بعد ، فإننا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين ، متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة : أن الذي هو عليه حق ، والذي عليه غيره باطل ، على اتفاق جملتهم في أن كلاً منهم له سلف يُتَقَلَّد ، فنبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده . على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد ، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعَلَّم [بها] صدقه فيما يدّعي ، وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق ، فن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقة عنه فهو الحق ، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو به ...'<sup>٢</sup>

ويقول القاضي عبد الجبار في الفصل الذي عقده في كتاب المغني في بيان فساد التقليد : 'لعلم ، أن القول به يؤدي إلى جحد الضرورة ؛ لأن تقليد من

(١) ابن حزم ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ص ٣٥ . وقارن أيضاً أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٢٥٤-٢٥٥ طبعة المتني ببغداد المأخوذة عن طبعة استانبول ١٩٢٨ ، إحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٧٨-٩٤ طبعة القاهرة بدون تاريخ ، تلييس ابليس لابن الجوزي ص ٧٨ طبعة القاهرة بدون تاريخ ، شرح العفة الأكبر لعلي القاري ص ١٢٩ طبعة القاهرة ١٣٢٣ هـ .  
(٢) الماتريدي : كتاب التوحيد ص ٣.

يقول بقدم الأجسام ليس بأولى من تقليد من يقول بحدوثها . فيجب إما أن يعتقد حدوثها وقدمها ، وذلك محال ، أو يخرج عن كلا الاعتقادين ، وهو محال أيضاً . وكذلك القرل في سائر المذاهب ... وليس له أن يقول : أقلد للأكثر في ذلك ، وذلك لأن الحق قد يكون واحداً ، والمبطل قد يكثر جمعه ، فيجب أن يعرف الحق بغير هذه الطريقة ...<sup>١</sup>

فهل يدل هذا الاتفاق بين الرجلين على أثر الماتريدي على شيخ الاعتزال ؟ نحن لا نستبعد أن يكون القاضي عبد الجبار قد تأثر في ذلك بالماتريدي . إننا نعلم أن القاضي عبد الجبار نشأ على السنة على مذهب الأشعري قبل أن يتبع المعتزلة<sup>٢</sup> . ونعلم أن الأشعري وإن كان قد ذم التقليد إلا أنه لم يذكر عنه مثل هذه الأدلة<sup>٣</sup> التي نجدها عند الماتريدي وعند القاضي عبد الجبار من بعده .

وإذا كان التقليد باطلاً مرفوضاً من العقل فإنه مذموم أيضاً من الشرع . فالله سبحانه وتعالى قد ذم التقليد والمقلدين في كتابه الكريم ، قال تعالى : ' إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ' ، وقال تعالى : ' قُلْ أَوْ لَوْ جِئْتُكُمْ بِآهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ' ، وقال تعالى : ' أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ' ، وقال تعالى : ' وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَعْطَيْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَصْلَحُوا السَّبِيلَ ' ، وغير ذلك كثير في التنزيل<sup>٤</sup> .

(١) القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، الجزء الثاني عشر : النظر والمعارف ، ص ١٢٣ تحقيق الدكتور إبراهيم مذكور لمبة القاهرة .

(٢) ابن المرتضي : المنية والأمل ص ٦٦ .

(٣) أنظر كتاب اللمع للأشعري وخاصة ص ٨٧ ، والإبانة عن أصول الديانة للأشعري .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ آية ٢٣ .

(٥) سورة الزخرف ٤٣ آية ٢٣ .

(٦) سورة البقرة ٢ آية ١٧٠ .

(٧) سورة الأحزاب ٣٣ آية ٦٧ .

(٨) أنظر أيضاً سورة الأعراف ٧ آية ٢٨ ، يونس ١٠ آية ٧٨ . الأنبياء ٢١ آية ٥٣ ، الشعراء ٢٦ آية ٧٤ ، لقمان ٣١ آية ٢١ .

كذلك فإن الله سبحانه وتعالى قد حثنا على النظر ورغبنا فيه وألزمنا الاعتبار وأمرنا بالتفكير والتدبر<sup>١</sup> ، وما التقليد إلا 'إبطال منفعة العقل لأنه إنما خُلق للتأمل والتدبر ، وقبيح بمن أعطى شمعة يستضي بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة'<sup>٢</sup>.

ب - ويعرض الماتريدي في الكتاب نظرية في المعرفة ، ويناقش قيمة معارفنا ومعياري الحق في المعارف التي تصل إلينا عن طريق الحس والخبر والعقل وهي عنده سُبُلنا إلى العلم بحقائق الأشياء . ولا نستطيع أن نستغني في المعرفة عن مصدر من هذه المصادر ؛ لأن لكل مصدر طائفة من المعارف لا سبيل إلى الوصول إليها إلا عن طريق هذا المصدر .

بالحس نعلم ما به نلتد ونتألم وما به نبقي ونفني ، وكل من ينكر المعرفة الحسية فهو مكابر متعنت لا تصح مناظرته ؛ لأنه ينكر ما يعاينه بنفسه . ويكفي أن نؤمله بالألم الشديد من ضرب أو قطع حتى يعترف بأنه يتألم ، فنقابله حينئذ بتعنت مثل تعنته ، منكرين عليه ألمه ومعرفته بألمه حتى يجزع ويضجر وينهتك ستره<sup>٣</sup> .

أما الخبر - أو شهادة الغير بلغة العصر الحديث - فهو وسيلتنا إلى معرفة أسمائنا ونَسَبِنا وأسماء الأشياء جميعاً ، كما نعرف بالخبر الحوادث الماضية والبلاد النائية والمنافع والمضار وكل ما لا تتسع حياتنا لمعاينته بأنفسنا .

ويميز الماتريدي بين نوعين من الخبر ، أولهما خبر المتواتر ، وينبغي النظر فيه وتمحيصه حتى يثبت صدقه . وثانيهما أخبار الرسل و'لا خبر أظهر صدقاً من خبرهم بما معهم من الآيات الموضحة صدقهم ؛ إذ لا يوجد خبر يطمئن إليه القلب - مما يئنا من المعارف التي يصير منكر ذلك متعنتاً بضرورة العقل - أوضح صدقاً من أخبار الرسل صلوات الله عليهم ، فن أنكر ذلك فهو أحق من يُقضي عليه بالتعنت والمكابرة'<sup>٤</sup> .

(١) أنظر سورة فصلت ٤١ آية ٥٣ ، الغاشية ٨٨ آية ١٧ ، البقرة ٢ آية ١٦٤ .

(٢) ابن الجوزي : تلبس إبليس ص ٧٩ .

(٣) كتاب التوحيد ص ٨٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٨ .

أما النظر فيلزم القول به ؛ لأنه الحاكم الذي نحتكم إليه في علم الحس والخبر 'وذلك فيما يبعد عن الحواس أو يلطف ، وفيما يرد من الخبر أنه من نوع ما يحتمل الغلط أو لا ، ثم آيات الرسل وتمويهات السحرة وغيرهم في التمييز بينها ...' <sup>١</sup> . وبالنظر نعرف ما في الخلق من الحكمة وما فيه من الدلالة على من أنشأه ، كما نعرف به القديم ونميزه عن الحادث ، 'وكل ذلك بما لا سبيل إلى العلم به إلا بالنظر ... باستعمال العقول بالنظر في الأشياء' <sup>٢</sup> .

ونحن لا نجد قبل الماتريدي متكلماً يعرض نظرية في المعرفة <sup>٣</sup> ، كما أننا لا نكاد نجد بعده متكلماً تخلو مؤلفاته من مقدمة في المعرفة <sup>٤</sup> ، فكأنه قد استن لعلام الكلام سنة ساروا عليها من بعده في تقديم مؤلفاتهم بالكلام في المعرفة ومناقشة قيسة معارفنا .

ج - وفي الكتاب أدلة يستدل بها الماتريدي على حدوث الأجسام ، هي بعينها الأدلة التي نجدها عند المعتزلة وخاصة إبراهيم بن سيار النظام الذي جاء قبل الماتريدي بحوالى قرن من الزمان . ولا يختلف الماتريدي عن المعتزلة إلا في أنه يفسح للخبر مكاناً في التدليل على حدوث الأجسام أو الجواهر أو الأعيان كما يفضل أن يسميها .

الأعيان حادثة بشهادة الخبر والحس والعقل التي هي عنده سبيلنا إلى العلم بحقائق الأشياء . أما الخبر فإن الله تعالى أخبر أنه خالق كل شيء <sup>٥</sup> وبديع

(١) كتاب التوحيد ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٠ .

(٣) قارن كتاب اللمع الأشعري مثلاً .

(٤) أنظر مثلاً : الباقلاني ، كتابي التمهيد والإنصاف ؛ الجويني ، كتاب الإرشاد ؛ البغدادي ، أصول الدين ؛ الإيجي ، المواقف ؛ الرازي ، تهصيل أفكار المتكلمين ؛ النسفي ، تبصرة الأدلة ، مخطوطة القاهرة رقم ٤٢ توحيد ؛ الصابوني ، البداية في أصول الدين .

(٥) أنظر سورة الزمر ٣٩ آية ٦٢ .

السموات<sup>١</sup> والأرض وأن له مُلك ما فيهن<sup>٢</sup>. أما الحس فلإننا نحس الأعيان مبنية على الحاجة والضرورة ، والحاجة والضرورة يحوجانها إلى غيرها ، وكل ما هو كذلك فهو حادث ؛ لأن القَدَم هو شرط الغنا ؛ إذ القديم يستغني بقدمه عن غيره . نحس الأعيان محتاجة إلى من يصلح ما فسد منها ، عاجزة عن إصلاح نفسها حتى ولو كانت في حال كمالها وقوتها ، ونحسها محتاجة إلى من يُقهر طبائعها المتضادة المتنافرة على الاجتماع ، ونحسها محتاجة إلى من يُولف بين أجزائها وأبعاضها ، كذلك نحسها متغيرة فانية زائلة ، وكل ما كان كذلك لم يحز كونه بنفسه ، وفي ذلك حُدْثُهُ<sup>٣</sup>.

أما أدلته العقلية فانها مبنية على قاعدة مشهورة عند المتكلمين تقرر بأن الأجسام لا تخلو عن الحوادث ، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . لا تخلو الأجسام عن حركة أو سكون ، واجتماع أو تفرق ، وطيب أو خبيث ، وحسن أو قبيح ، وزيادة أو نقصان ، وهن حوادث بالحس والعقل ؛ لأن الضدين لا يجتمعان ، فثبت التعاقب ، وفيه الحدث<sup>٤</sup>. كذلك فلإننا 'لا نعلم كتابة بلا كاتب ، ولا تفرقاً إلا بمفرّق ؛ وكذلك الاجتماع ، وكذلك السكون والحركة ، فيلزم في جملة العالم ذلك ؛ إذ هو مؤلّف مفرّق ، بل الأعجوبة في تأليف العالم أرفع ، فهو أحق أن لا يتفرق ولا يجتمع إلا بغيره . ثم كل ما في الشاهد من التأليف والكتابة يكون أحدث ممن به كان ، فثله جميع العالم ؛ إذ هو في معنى ما ذكرت<sup>٥</sup>.

هذه الأدلة المستمدة من شهادة الحس والعقل عند الماتريدي نجدها عند ابراهيم بن سيّار النظام المعتزلي المتوفى عام ٢٣١ هـ / ٨٤٥ م أي قبيل وفاة الماتريدي بحوالى قرن من الزمان . يسوق النظام هذه الأدلة للتدليل صراحة على حدث الأجسام تماماً كما يفعل الماتريدي من بعده . فنقرأ من كتاب الانتصار : 'قال ابراهيم

(١) أنظر سورة البقرة ٢ آية ١١٧ ، الأنعام ٦ آية ١٠١ .

(٢) أنظر سورة آل عمران ٣ آية ١٨٩ ، المائدة ٥ الآيات ١٨ ، ٤٠ ، ١٢٠ .

(٣) كتاب التوحيد ص ١١ .

(٤) المرجع السابق ص ١٢ .

(٥) المرجع السابق ص ١٥ .

[يعني النظام] : وجدت الحرّ مضاداً للبرد ، وجدت الفسدين لا يجتمعان في موضع واحد من ذات أنفسهما ، فعلمت بوجودي لهما مجتمعين أن لهما جاءاً جمعها وقاهراً قاهرهما على خلاف شأنهما . وما جرى عليه القهر والمنع فضعيف ، وضعفه ونفوذ تدبير قاهره فيه دليل على حدوثه وعلى أن عبداً أحدثه ومخترعاً اخترعه لا لا يشبهه ؛ لأن حكمكم ما أشبهه حكمه في دلالة على الحدث ، وهو الله رب العالمين . فأما جمع من سوى الله بين النار والماء والتراب والهواء فذلك دليل أيضاً على حدوثها ، غير أن تعددنا ليس هو الإنسان الذي جمعها ؛ لأن الإنسان يجري عليه من القهر ما يجري عليها ، فمخترع هذه الأشياء ومخترع الإنسان المشبه لها هو الله الذي لا يشبه شيء «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup> .

كما يستخدم النظام هذه الأدلة أحياناً في الرد على المانوية الذين يقولون بأن النور والظلمة هما أصل العالم ، وقد امتزجا رغم اختلافهما وتضادهما في أنفسهما وفي أفعالهما وأعمالهما . فنقرأ في كتاب الانتصار : 'قال لهم ابراهيم [أي النظام] : فإذا كانا على ما وصفتكم فكيف امتزجا وتداخلا واجتمعا من تلقاء أنفسهما ، وليس فوقهما قاهر قاهرهما ولا جامع جمعهما ومنعهما من أعمالهما كما يمنع الحجر مما في طبعه من الانحدار وكما يمنع الماء مما في طبعه من السيلان بل ينبغي أن يكونا لا يزدادان إلا تبايناً ومفارقة على قولكم ؟ -- وابراهيم يزعم أن للأشياء خالقاً خلقها ومدبراً دبرها فقهرها على ما أراد ودبرها على ما أحب وجمع منها ما أراد جمعه وفرق منها ما أراد تفريقه'<sup>(٢)</sup> . ونقرأ في موضع آخر من كتاب الانتصار : 'فلن ابراهيم [أي النظام] كان يزعم أن الله قهر الأشياء المتضادات على الاجتماع الذي ليس في جوهرها إذا خلّيت وما هي عليه ، فأما إذا منعت مما هي عليه من المفارقة وقهرت على الاجتماع ، فلن من جوهرها وشأنها الاجتماع عند القهر لها ، كما أن من جوهرها

(١) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٢) الخياط : كتاب الانتصار من ٤٦ : حقيق الدكتور نيرج طبعة القاهرة ١٩٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٢ .



وشأنها المنافرة عند تخلّيتها وما هي عليه . وهذا شيء أكثر الخلق شركاء إبراهيم فيه ، وهو أمر واضح غير غامض ولا خفي<sup>١</sup> .

هذه الآراء التي يذكرها الخياط عن النظام والتي يشترك فيها مع أكثر الخلق من المعتزلة والتي وجدناها بعد ذلك تتردد عند الماتريدي في كتاب التوحيد هي في الحقيقة ثمرة المناظرات بين المعتزلة وأرباب الديانات الأخرى التي كانت منتشرة في العالم الإسلامي من مجوس وزنادقة وثنوية . ولا شك أن هذه المناظرات قد أغنت علم الكلام وساعدت على تقدمه ، وكان لها أكبر الأثر على أهل السنة أنفسهم كما رأينا .

د - ويستخدم الماتريدي أدلته على حدوث الأجسام في التدليل على وجود الله . إذا كانت الأجسام لا تجتمع وتنفرد بنفسها ، ولا هي قادرة على إصلاح ما فسد منها في حال قوتها وكما لها ، وإذا كانت الطبائع المتضادة المتنافرة لا تجتمع بنفسها ، فلا بد من قاهر يقهرها على غير طبعها ، فثبت أن ذلك كله بعلم حكيم<sup>٢</sup> .

وللماتريدي دليل آخر يتفق فيه مع الأشعري ويبنى على فكرة التغير . العالم يتغير باختلاف الأحوال عليه من حي يموت وينفرد يجتمع وصغير يكبر وخبيث يطيب ، فهو أبداً يتغير بأغيار تحدث . ولا يجوز أن تكون الأشياء لنفسها تتغير وإلا جاز أن تتغير ألوان الثوب بنفسه من غير أصباغ ، أو السفينة تصير على ما هي عليه بنائها ، فإذا لم تكن السفينة بنفسها فلا بد من علم بنشئها قدير به تكون ، فكذلك أمر العالم<sup>٣</sup> .

هذا الدليل نجده عند الأشعري ، فنقرأ في كتاب اللاحق : 'مما يُدَيِّن ذلك

(١) الخياط : كتاب الانتصار ص ٤٨ .

(٢) كتاب التوحيد ص ١٧-١٩ .

(٣) كتاب التوحيد ص ١٨، ١٩ . ويعترف الدكتور محمود قاسم - الذي يحمل حملة قاسية على المتكلمين - للماتريدي 'بشيء من الفضل' على هذا الدليل الذي استخدمه 'في إثبات وجود الله بطريقة يقبلها العقل' ، أنظر مناهج الأدلة ص ٢١ من مقدمة الدكتور قاسم .

[أي أن للخلق صانعاً] أن القطن لا يجوز أن يتحول غزلاً مفتولاً ثم ثوباً منسوجاً بغير ناسج ولا صانع ولا مدبر . ومن اتخذ قطناً ثم انتظر أن يصير غزلاً مفتولاً ثم ثوباً منسوجاً بغير صانع ولا ناسج كان عن معقول خارجاً وفي الجهل والجا . وكذلك من قصد إلى برية لم يجد فيها قصراً مبنياً فانتظر أن يتحول الطين إلى حالة الآجر وينتضد بعضه على بعض بغير صانع ولا بان كان جاهلاً . وإذا كان تحول النطفة عاقلة ثم مضغة ثم لحماً ودماً وعظماً أعظم في الأعجوبة كان أولى أن يدل على صانع صنع النطفة ونقلها من حال إلى حال<sup>١</sup> .

وينفرد الماتريدي بعدم ذلك بدليل آخر لا نجده عند أحد قبله من فلاسفة أو متكلمين . يستدل الماتريدي بوجود الشر في العالم على أن العالم لم يكن بنفسه بل بصانع صنعه . لو كان العالم قد وجد بنفسه من غير صانع لانتفى الشر ؛ لأن من كان وجوده بنفسه لا يرتضي لنفسه إلا أحوالاً هي أحسن الأحوال وأوقاتاً هي أسعد الأوقات وصفاتاً هي خير الصفات . فثبت من وجود الشر في العالم أنه لم يكن بنفسه<sup>٢</sup> .

ومن الغريب أن يختار الماتريدي فكرة الشر ليني عليها برهاناً على وجود الله . لقد تعودنا أن نجد الفلاسفة تفضل أفكاراً سامية تتخذها أساساً للبرهنة على وجود الله . فأفلاطين يتخذ من فكرتي الخير والجمال أساساً للبرهنة على وجود الله . فالله عنده هو علة الجمال المتفرق في الأشياء ، وعلة كل ما هو جميل وخير . أما أرسطو فإنه يفضل فكرتي النظام والغائية ، وإن كان لا يستخدمهما صراحة في التذليل على وجود الله ، ولكن دفاعه الحار عن هاتين الفكرتين يؤكد أن النظام البادي في الطبيعة والغائية الواضحة فيها لا يمكن أن يكونا من فعل الطبيعة ، إنما

(١) الأشعري : كتاب اللمع ص ٧٠٦ . وهذا هو كل ما ذهب إليه الأشعري في التذليل على وجود الله . لم يتكلف دليل الجوهر الفرد ولا دليل الممكن والواجب ، وهما الدليلان اللذان يذكروهما الدكتور محمود قاسم للأشاعرة ويعترض عليهما ويضعف بالسقوط لحاقتها للعقل وتضادها مع روح الشرع . أنظر مناهج الأدلة ص ١٢-١٨ من مقدمة الدكتور قاسم .

(٢) كتاب التوحيد ص ١٧ .

هما فعل عاقل توخي النظام وعَقَلَ الغاية من الطبيعة ، فوجدت الطبيعة على ما عَقَلَهَا .

هـ - وفي التدليل على وحدانية الله لا يقتصر الماتريدي كما يقتصر الأشعري على ما يسمى بدليل التمانع<sup>١</sup> المستمد من القرآن الكريم : ' قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ' <sup>٢</sup> ، وقوله تعالى : ' لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ' <sup>٣</sup> ، وقوله تعالى : ' وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ' <sup>٤</sup> ، وقوله تعالى : ' أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَمَا خَلَقَهُ ' <sup>٥</sup> ، إنما يعرض لأدلة أخرى نوجزها على النحو الآتي :

لو لم يكن الله واحداً لم يكن العالم متناهيًا ؛ إذ لو جاز أن يكون هناك أكثر من إله واحد لأمكن حينئذ أن نفترض ما لا نهاية له من الآلهة التي لو كان من كل منهم شيء واحد لخرجت جملة العالم عن التناهي بخروج المحدثين له<sup>٦</sup> .

أما فكرة تناهي العالم التي يتخذها الماتريدي هنا أساساً البرهنة على وحدانية الله فهي فكرة أرسطية ، وإن كان أرسطو نفسه لم يستخدمها كما استخدمها الماتريدي ، بل إن أرسطو الذي يقول بتناهي العالم قد وقع في الشرك حين جعل مع الله شركاء يستقلون بتدبير حركات الكواكب .

ويرى الماتريدي أن مجيء الرسل بالآيات البينات على الواحد الفهار شاهد

(١) أنظر اللسع ص ٨ ، التوحيد ص ٢١ ؛ أنظر الدكتور قاسم : ابن رشد وفلسفته الدينية ص ١١١-١٢٠ ، وناهج الأدلة ص ٣١-٣٢ .

(٢) سورة الإسراء ١٧ آية ٤٢ .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ آية ٢٢ .

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

(٥) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

(٦) كتاب التوحيد ص ١٩ .

على وحدانية الله ؛ إذ لو كان الله شريك في ملكه لمنع الرسل من إظهار آياتهم لأن في ذلك إبطالا لشركته وألوهيته<sup>١</sup>.

كذلك فان دقة صنع العالم 'واتساق ذلك على سنن واحد'<sup>٢</sup> دليل على وحدانية الله ؛ إذ لو كان آلهة مع الله لتقلب فيهم التدبير وتفاوت بينهم تقدير السماء والأرض وتسيير الشمس والقمر والنجوم وتقدير الليل والنهار والساعات ؛ فإذا جرى ذلك كله على الاتساق دل على أن الكل بمدير حكيم عليم لا يُنازع في التدبير ولا يخالف في التقدير ، وذلك معنى قوله تعالى : 'مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ'<sup>٣</sup>.

و — والله تعالى موصوف في الأزل بكل ما وصف به ذاته من العلم والحياة والسمع والبصر والكلام والقدرة والإرادة والتكوين والرحمة والرزق وغيرها من الصفات الذاتية والفعالية ، لا فرق في ذلك بين صفة ذاتية وصفة فعلية .

أما الطائفة الأولى من الصفات ونعني بها الصفات الذاتية وهي العلم والحياة والسمع والبصر والكلام والقدرة والإرادة فلا خلاف عليها بين أهل السنة جميعاً من حيث أنها معان قديمة قائمة بذات الله ، لا هي ذاته ولا هي غير ذاته .

وقد ذهب الدكتور محمود قاسم إلى أن عبارة 'لا هي ذاته ولا هي غير ذاته' تحتوي على تناقض لا سبيل إلى رفعه<sup>٤</sup> . لكن الشيخ علي القاري يرفع هذا التناقض إذ يميز بين الوجود في الذهن والوجود في الخارج فيقول : 'لأنها لا هو بحسب المفهوم الذهني ، ولا غيره بحسب الوجود الخارجي ، فإن مفهوم الصفات غير مفهوم الذات ، إلا أنها لا تتغير باعتبار ظهورها في الكائنات'<sup>٥</sup> .

(١) كتاب التوحيد ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١ .

(٣) سورة الملك ٦٧ آية ٣ .

(٤) الدكتور محمود قاسم : مناهج الأدلة ص ١٢٠ من المقدمة .

(٥) علي القاري : شرح الفقه الأكبر ص ٢٤ . أنظر أيضاً كيف يفسر الغزالي وابن تيمية هذه العبارة ؛ الغزالي ، الاقتصاد في الاعتقاد ص ٦٤ ، ابن تيمية ، الرسائل والمسائل ج ١ ص ١١٢ طبعة القاهرة ١٩٢٢ م .

أما الطائفة الثانية في الصفات ونعني بها صفات الفعل كالتكوين والرحمة والرزق وغيرها فقد توهم بعض المحققين من علماء الكلام من الأشعرية والماتريدية أن شقة الخلاف بين مدرستي أهل السنة في هذه المسألة واسعة لأن الماتريدية تعتبر الصفات الفعلية صفات حقيقية قديمة قائمة بذات الله بينما ترى الأشعرية أنها مجرد صفات نسبية حادثة<sup>١</sup>.

ولكن هذا الوهم يتبدد ، كما تضيق شقة الخلاف بين مدرستي أهل السنة في هذه المسألة حين نقارن بين آراء الماتريدي وآراء الأشاعرة الذين جاءوا بعده مثل الباقلاني والغزالي .

يقول الماتريدي في كتاب التوحيد : 'والأصل أن الله تعالى إذا أطلق الوصف له ، وُصف بما يُوصف من الفعل والعلم ونحوه ، يلزم الوصف به في الأزل . وإذا ذُكر معه الذي هو تحت وصفه به من المعلوم والمقدور عليه والمراد بالمكوّن يُذكر فيه أوقات تلك الأشياء لثلاث يتوهم قدّم تلك الأشياء'<sup>٢</sup> . وهذا المعنى هو الذي قصد إليه الباقلاني حيث يقول : 'أما صفات الفعل فهي كل صفة كان قبل فعله لها ، وإن كان وصفه لنفسه بذلك قديم'<sup>٣</sup> .

أما الغزالي فإنه وإن كان يستخدم معنيي القوة والعمل الأرسطيين لحل هذا الإشكال إلا أنه لا يخرج مع ذلك عما قصد إليه الماتريدي من معنى . يقول الغزالي : 'وأما ما يُشتق له من الأفعال كالرازق والخالق فقد اختلف في أنه يصدق في الأزل أم لا ... فقال قوم : هو صادق أزلاً إذ لو لم يصدق لكان اتصافه به موجباً للتغير . وقال قوم : لا يصدق إذ لا خلق في الأزل ، فكيف خالقاً . والكاشف للغطاء عن هذا أن السيف في الغمد يسمى صارماً ، وعند حصول القطع به ، وفي

(١) أنظر كتابنا *A Study on Fakhr al-Dīn al-Rāzī*, pp. 89-104.

(٢) كتاب التوحيد ص ٤٧ ، وقارن أيضاً مقالة :

VON MANFRED, "Māturīdī und sein Kitāb 'Ta'wīlāt al-Qur'ān," *Der Islām*, pp. 27-70, vol. 41, 1965.

(٣) الباقلاني : كتاب التمهيد ص ٢٦٢-٢٦٣ ، طبعة بيروت ١٩٥٧ .

تلك الحالة على الاقتران يسمى صارماً بمعنيين مختلفين : فهو في الغمد صارم بالقوة ، وعند حصول القطع صارم بالفعل ... فعنى تسمية السيف في الغمد صارماً أن الصفة التي يحصل بها القطع في الحال لا لقصور في ذات السيف وحدته واستعداده بل لأمر آخر وراء ذاته . فبالمعنى الذي يسمى السيف في الغمد صارماً يصادق اسم الخالق على الله تعالى في الأزل ، فإن الخلق إذا جرى بالفعل لم يكن لتجدد أمر في الذات لم يكن . بل كل ما يشترط لتحقيق الفعل موجود في الأزل . وبالمعنى الذي يملق حالة مباشرة القطع للسيف اسم الصارم لا يصدق في الأزل<sup>١</sup> .

ز . وقال الماتريدي بالتوقيف في أسماء الله ، فلا يجوز أن نسميه إلا بما سمي به ذاته وجاء به الشرع . وعلى ذلك فلا يصح أن نقول بأن الله جسم حتى لو أردنا به المغايرة أي أن الله جسم لا كالأجسام<sup>٢</sup> أو أردنا به الإثبات أو الوجود<sup>٣</sup> . يقول الماتريدي : ' وحقه السمع عن الله ، إن الجسم [ليس] من أسمائه ، ولم يرد منه ولا عن أحد ممن أذن لأحد تقليده ، فالقول به لا يسع ، ولو وسع بالنحت من غير دليل حسي أو سمعي أو عقلي لوسع القول بالجسم والشخص ، وكل [ذلك] مستنكر بالسمع ، وليسع القول بكل ما يسمى به الخلق ، وذلك فاسد... ' . ويقول : ' لا أحد يجعل الجسم من أسماء الإثبات ، إذ لا يسمى به الأعراض والصفات على احتمال اسم الإثبات ، لذلك بطل القول به<sup>٤</sup> . وحين جاء الباقلاني ، وهو أشعري ، ليقول بالنسبة بعد الماتريدي ، لم يقل أكثر مما قاله الماتريدي . منع الباقلاني من إطلاق لفظ الجسم على الله ' لأن الأمة مجسدة على حظر تسميته بأقلاً وقطناً وبجافاً ، وإن كان بمعنى من يستحق هذه التسمية ؛ لأنه عالم ، وليس العقل والحفظ والنظنة والمداينة شيئاً أكثر من العلم . وإجازة وصفه وتسميته

- (١) الغزالي : الاعتقاد في ٧٢-٧٣ طبعة القاهرة ب.د. تاريخ .
- (٢) أنظر رسالتنا لدرجته الماجستير بآداب الإسكندرية تحت عنوان فخر الدين الرازي وموقفه من الكرامية ص ٥٨ ٨٥ .
- (٣) أنظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج ٢ ص ٤-٧ .
- (٤) كتاب التوحيد ص ٣٨ .
- (٥) المرجع السابق ص ٣٨ .

بأنه نور وأنه ماكر ومستهزئ وساخر من جهة السمع ، وإن كان العقل يمنع من معاني هذه الأسماء فيه ؛ فدل ذلك على أن المراعي في تسميته ما ورد به الشرع والإذن دون غيره<sup>١</sup> .

وإذا كانت أسماء الله توقيفية جاز لنا أن نسببه 'شيء' لقوله تعالى: 'لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ'<sup>٢</sup> ، وقوله 'قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ'<sup>٣</sup> . والعقل لا يمنع هذه التسمية لأن 'الشيئية اسم الإثبات لا غير في العرف ؛ إذ القول 'بلا شيء' نفى ، إذا لم يُردّ به التصغير ، فثبت أنه اسم الإثبات ونفي التعطيل<sup>٤</sup> .

ح -- ورؤية الله عند الماتريدي واجبة سمعاً ، بلا كيف ، إذ الكيفية تكون لذي صورة ، بل يُرى بلا وصف قيام وعود ، واتكاء وتعلق ، واتصال وانفصال ، ومقابلة ومدابرة ، وقصير وطويل ، ونور وظلمة ، وساكن ومتحرك ، ومماس ومباين ، وخارج وداخل ، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعالیه عن ذلك<sup>٥</sup> .

والمؤمنون يرون الله في الآخرة ولا يرونه في الدنيا ، أما الكفار فمحرومون من رؤيته في الآخرة لقوله تعالى: 'لَنْ نَرَهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ'<sup>٦</sup> . على ذلك كله يجمع أهل السنة والجماعة من الماتريدي والأشعرية ولكنهم يختلفون بعد ذلك فيما بينهم على جواز الرؤية عقلاً . فالماتريدي يرى أن العقل لا يستطيع البرهنة على جواز الرؤية فيؤمن بها بدون تفسير<sup>٧</sup> ، بينما يستدل عليها الأشعري بالعقل .

ودليل الأشعري على الرؤية يسمى بدليل الوجود<sup>٨</sup> . إن المراتبات في الشاهد قد صحت رؤيتها لأنها موجودة ، والله موجود ، إذن تصح رؤيته . أما أن المراتبات

(١) الشهيد ص ١٩٤-١٩٥ .

(٢) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٣) سورة الأنعام ٦ آية ١٩ .

(٤) كتاب التوحيد، ص ٤١ .

(٥) المرجع السابق ص ٨٥ .

(٦) سورة المائدة ٨٣ آية ١٥ .

(٧) كتاب التوحيد ص ٧٧ .

(٨) اللمع ص ٣٢ ؛ الشهرستاني ، نهاية الاقدام ص ٣٥٧ ، الراندي ، كتاب الأركان ص ١٩١ .

في الشاهد قد صحت رؤيتها لأنها موجودة ، فذلك لأننا نرى أشياء مختلفة الحقائق من جواهر وأعراض ، نرى الأجسام كما نرى الألوان ، ولا بد من البحث عن وصف مشترك بين هذه الحقائق المختلفة نعلل به إمكان رؤيتها حتى تطرد العلة وتنعكس ، ولقد دل السبر والتقسيم على أنه لا مشترك بين هذه الحقائق المختلفة من الجواهر والأعراض إلا الوجود والحدوث . لكن الحدوث لا يجوز أن يكون علة لإمكان الرؤية ، لأن الحدوث عبارة عن وجود مسبوق بعدم ، والعدم لا تأثير له في الحكم . وإذا لم يصح الحدوث لم يبقَ إلا الوجود ، والوجود مشترك فيه بين الشاهد والغائب ، فاذن وجود الله علة صالحة لجواز رؤيته ، وإذا حصلت العلة حصل الحكم لا محالة فوجب القول بصحة رؤيته<sup>١</sup> .

ولقد نصر دليل الأشعري معظم أصحاب الماتريدي . نصره أبو المعين النسفي في تبصرة الأدلة وعلي بن محمد البزدوي في كشف الأسرار ونور الدين الصابوني في البداية في أصول الدين . كما اعترض على دليل الوجود فخر الدين الرازي وأعلن تمسكه في الرؤية بموقف الماتريدي<sup>٢</sup> .

ط — وَ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى<sup>٣</sup> نقول بها على ما ثبت في العقل من أن الله تعالى كان ولا مكان ، ويجوز ارتفاع الأمكنة وبقاؤه على ما كان ، فهو على ما كان ، وكان على ما عليه الآن ، جل عن التغيير والزوال والاستحالة والبطلان ، ونقول بها على ما جاء به التنزيل ، ثم لا نقطع تأويله على شيء لاحتيماله غيره ، ونؤمن بما أراد الله به ، وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك يجب نفي الشبه عنه والايان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء<sup>٤</sup> .

(١) الرازي : كتاب الأربعين ص ١٩١ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٣) سورة طه ٢٠ آية ٥ .

(٤) كتاب التوحيد ص ٦٩ ، ٧٤ ، وهذا هو موقف الماتريدي أيضاً ومذهبه في كتاب تأويلات القرآن

أنظر . مقالة : VON MANFRED, "Māturīdī und sein Kitāb Ta'wīlāt al-Qur'ān",

Der Islām, pp. 27-70, vol. 41, 1965.



وإذا ذكرنا الماتريدي هنا بموقف السلف من المتشابهات . سئل ربيعة الرأي عن قوله تعالى : 'الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى' كيف استوى ؟ فقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلىنا التصديق . وروى عن مالك بن أنس أنه سئل كيف استوى ؟ فأطرق برأسه ثم قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

إذن فالماتريدي يقف — كما وقف السلف — عند ما جاء في النصوص من غير تفسير ولا تأويل ، ويؤمن به كما أراده الله .

هي — والإنسان فاعل مختار على الحقيقة ، فكل واحد منا يعلم من نفسه أنه مختار لما يفعله وأنه فاعل كاسب<sup>١</sup> ، كما أن الله سبحانه وتعالى حقيق للإنسان الفعل والاختيار فقال تعالى : 'اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ'<sup>٢</sup> ، وقال : 'وَفَعَلُوا الْخَيْرَ'<sup>٣</sup> ، وقال : 'بِجَزَاءِ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ'<sup>٤</sup> ، وقال : 'فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ' .<sup>٥</sup> وأفعال الإنسان وإن كانت كسباً له إلا أنها مخلوقة لله كما قال : 'وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ'<sup>٦</sup> . وليس في إضافتها إلى الله نفيها عن الإنسان بل هي لله بأن شأنها على ما علمه وأوجدتها بعد أن لم تكن ، وللخلق على ما كسبوها وفعلوها<sup>٧</sup> . وهذا كله في أعين الفعل عند الماتريدي بين الله وبين الإنسان ، إذا أضيف إلى الله يسمى شأناً وإذا أضيف إلى العبد يسمى كسباً . وبذلك يتبين الماتريدي ، بين الجبرية التي سبقت الإنسان من كل فعل واختيار وصيرته كالألة وبين المعتزلة التي لم تجعل الله تدبيراً

(١) كتاب التوحيد ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) سورة فصلت ٤١ آية ٤٠ .

(٣) سورة الحج ٢٢ آية ٧٧ .

(٤) سورة الواقعة ٥٦ آية ٢٤ .

(٥) سورة الزلزلة ٩٩ آية ٧ .

(٦) سورة الصافات ١٣٧ آية ٩٦ .

(٧) كتاب التوحيد ص ٢٢٦ .

في أفعال الإنسان . يقول الماتريدي : 'والعدل هو القول بتحقيق الأمرين ؛ ليكون الله موصوفاً بما وصف به نفسه محموداً به كما قال : 'خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ' ، وقال : 'فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ' ،<sup>٢</sup> وليكون عدلاً متفضلاً كما قال : 'وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ' ،<sup>٣</sup> وقال : 'وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا' ،<sup>٤</sup> ثم الدليل على لزوم القول بهذا — مع ما فيها بينا كفاية — وجود أحوال في أفعال العبد لا يبلغها أوهامهم ولا يقدرها عقولهم ، وأحوال فيها ينتهي إليها قصدهم وتبلغها عقولهم فثبت أنها من الوجه الأول ليست لهم ، ومن الوجه الثاني لهم . فالأول كتصوير خروج الشيء من العدم إلى الوجود ... والثاني نحو التحرك والسكون بالمنهى والمأمور به ، ثبت أن فعلهم من الوجه الأول ليس لهم ، ومن الثاني لهم .

وتقع أفعال الإنسان الاختيارية بقدرة أو استطاعة يخلقها الله في الإنسان عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات . فعند قصد فعل ما من الأفعال مع توفر أسبابه وآلاته يخلق الله تعالى قدرة هذا الفعل . واستحقاق المدم والعقاب أو المدح والثواب على فعل ما من الأفعال مؤسس على هذا القصد ؛ لأن الإنسان عندما يقصد فعل الشر فيخلق الله له قدرة فعل الشر يكون هو المضيق لقدرة فعل الخير بعدم القصد إليه ، وعندما يقصد فعل الخير يخلق الله له قدرة فعل الخير ويستحق المدح والثواب على قصده الخير . فالفعل في ذاته ليس مناط الثواب والعقاب ، وإنما الثواب والعقاب على الفعل باعتبار القصد إليه ؛ يدل على ذلك أن الفعل من غير قصد إليه كفعل النائم والمجنون لا يؤسس عليه ثواب أو عقاب لقوله عليه السلام 'رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل' . ويدل على ذلك أيضاً أن الفعل في ذاته قد يكون صالحاً للخير والشر كالحجرة مثلاً ، فهي في ذاتها لا يتوجه إليها ثواب أو عقاب وإنما يتوجه إليها باعتبار القصد لقوله عليه السلام 'إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٠١ . (٢) سورة البقرة ٢ آية ٢٠ . (٣) سورة فصلت ٤١ آية ٤٦ .  
(٤) سورة النساء ٤ آية ٨٣ . (٥) كتاب التوحيد ص ٢٢٩ .

امرى ما نوى ، فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه .

وقد تطلق الاستطاعة ويراد بها سلامة الأسباب والآلات والجوارح ، لا القدرة الحادثة<sup>١</sup> . فيقال مثلاً هذا الشخص مستطيع للكتابة إذا كان معه قلم وورقة وكانت يده سليمة ، ويقال هو عاجز عن الكتابة إذا كان لا يجد قلماً ولا ورقاً أو وجد القلم والورق وكانت يده شلاء ، وبهذا — أي بسلامة الأسباب والآلات والجوارح — تفسر الاستطاعة في قوله تعالى: 'وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا'<sup>٢</sup> ومعلوم أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بالزاد والراحلة<sup>٣</sup> . والتكليف يعتمد على الاستطاعة بهذا المعنى الذي هو سلامة الأسباب والآلات والجوارح دون المعنى الأول الذي هو القدرة الحادثة . ولا شك أن الاستطاعة بهذا المعنى متقدمة على الفعل . يقول الماتريدي : 'الأصل عندنا في المسمى باسم القدرة أنها على قسمين : أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال ، وحقيقتها ليست بمجموعة للأفعال وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها ، لكنها نعيم من الله أكرم بها من شاء ... والثاني معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل ، لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه'<sup>٤</sup> .

إذن فالماتريدي يقسم القدرة التي هي مناط التكليف قسمين : (١) قدرة مُمْكِنَةٌ وهي ما يسميها بسلامة الآلات وصحة الأسباب . وهذا تفسير للقدرة باللازم ؛ لأن القدرة حقيقة صفة يتأتى بها للعبد الفعل والترك وفق مشيئته . (٢) قدرة مُيسِّرَةٌ زائدة على القدرة الممكنة وهي التي يقدر الإنسان بها على الفعل المكلف به مع يُسر تفضلاً من الله تعالى . ولا بد مع هذه أيضاً من صحة أسباب اليسر . والقدرة الميسرة مع الفعل عند الماتريدي لا قبله خلافاً للمعتزلة ويخالفها الله مقارنة

(١) كتاب التوحيد ص ٢٥٦-٢٦٢ .

(٢) سورة آل عمران ٣ آية ٩٧ .

(٣) كتاب التوحيد ص ٢٥٧-٢٥٨ .

(٤) كتاب التوحيد ص ٢٥٦ .

للفعل بعد القصد وسلامة الآلات وصحة الأسباب<sup>١</sup>. فالقصد مع سلامة الآلات والأسباب هو مناط التكليف<sup>٢</sup>، أما الفعل فواقع هو والقدرة الحادثة المقارنة له بالزمان بتقدير الله القادحة، ولولا القصد. مع سلامة الأسباب والآلات لما وقعت مقارنة القدرة الحادثة للمقدور، أي لما وجدت القدرة الحادثة ولا الفعل المقارن لها. وممازاة القدرة الحادثة للمقدور هي الكسب عند الأشعري. وليس للعبد في عمله سوى الكسب. لكن الكسب عند الماتريدي هو الاختيار أو إن شئت قل هو القصد. فكسب الأشعري مع الفعل لا قبله لأنه نفس تتعلق القدرة الحادثة بالمقدور، أما كسب الماتريدي فيجوز أن يكون سابقاً للفعل والقدرة الحادثة معاً.

ث - وإذا ثبت خلق الأفعال ثبت التضاء بكونها والقدر لها على ما هي عليه من حسن وقبح. فليس التضاء في حقيقته إلا خلق الأشياء والأفعال ووضع كل شيء في موضعه. قال الله تعالى: 'فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ'<sup>٣</sup> بمعنى خلقهن، وعلى ذلك وصف الأفعال. وما القدر إلا الحد الذي عليه يخرج الشيء، وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر، أو حسن أو قبح، أو حكمة أو سفه، وذلك، معنى قوله تعالى: 'لَمَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ'<sup>٤</sup>.

فهو معنى ذلك أن الله قضى المعاصي والشرور وقدرها كما قضى بالطاعات والخيرات. وقوله<sup>٥</sup>:

ينترق الماتريدي بين تقدير المعاصي والشرور والتضاء بها وبين فعل المعصية والشر. أما تقديرها والقضاء بها أو خلقها فكله من الله لأن الله خالق كل شيء. أما فعل المعاصي والشرور فليس من الله بل من العبد بقدرته واختياره وقضاه.

(١) كتاب التوحيد، ص ٢٥٧-٢٦٢.

(٢) قارن أيضاً: Von Marnett, "Maturidi und sein Kitāb Ta'wīlāt al-Qur'ān, Der Islām, pp. 27-70, vol. 41, 1935.

(٣) سورة فصلت ٤١ آية ١٧.

(٤) سورة القمر ٥٤ آية ٤٩.

(٥) كتاب التوحيد ص ٣٠٨.

وينبه الماتريدي بأنه لا ينبغي إضافة خلق المعاصي إلى الله تأديباً : 'إن الله في التحقيق وإن كان رب كل شيء ، وإله كل شيء ، ونخالق كل شيء ، وكل شيء له ، لا يقال ذلك في الأرواث والخبائث والشيطان ... وعلى ذلك يكره القول في الكفر والمعاصي لأنها بقضاء الله وقدره وإرادته ... وكذلك عند الناس لا يقال : يا خالق الخبائث والأنجاس ونحو ذلك ، وإن كان هو في الحقيقة لكل شيء خالقاً ... وأصل ذلك أنه يضاف إلى الله تعالى كل ما كانت الإضافة إليه تخرج مخرج التعظيم أو مخرج الشكر أو مخرج ذكر نعمة أو أمره ، وما خرج على غير ذلك لا يضاف إليه ، وإن كان في الحقيقة خلقه' ١ .

هذا هو كل ما عند الماتريدي في مشكلة القضاء والقدر ، وهو أيضاً كل ما عند أهل السنة . وفي رأينا أن المشكلة عند هذا الحد بقيت كما هي من غير حل . فالله هو الذي يخالق الأفعال ، وهو الذي يخلق القدرة عليها ، فلم لا يكون أيضاً خالقاً لميل الإنسان وقصده ؟ فما القضاء أو الميل إلا فعل ما من الأفعال .

ل - والمؤمن لا يخرج عن الإسلام بكبيرة يرتكبها من زنى أو قتل . وليس بين الإيمان والكفر منزلة بين المنزلتين ولا اسماً بين الاسمين . فان الله تعالى قسم البشر إلى قسمين : مؤمن وكافر : 'هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ' ٢ ، وقال تعالى : 'فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ' ٣ . وأياض الله الكافرين من رحمته تعالى فقال : 'أُولَئِكَ يَتُخَسَّوْنَ مِنْ رَحْمَتِي' ٤ ، وقال : 'إِنَّهُ لَا يَنفَسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ' ٥ . وحث المؤمنين على التوبة : 'وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ' ٦ فأخبر بذلك أن على المؤمنين ذنباً تغفر بالتوبة

(١) كتاب التوحيد ص ٣٩٢ .

(٢) سورة التغابن ٦٤ آية ٢ .

(٣) سورة الكهف ١٨ آية ٢٩ .

(٤) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٢٣ .

(٥) سورة يوسف ١٢ آية ٨٧ .

(٦) سورة النور ٢٤ آية ٣١ .

ويكفر عنها مع إبقاء اسم الإيمان . وليس الكفر في العرف إلا بمعنى التكذيب ، ومرتكب الكبيرة وقت ارتكابها مصدق غير مكذب ، يرجو عفوهِ ويخاف عذابه<sup>١</sup> .

والإيمان هو التصديق بالقلب دون الإقرار باللسان لقوله تعالى : 'إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ'<sup>٢</sup> وقوله : قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ'<sup>٣</sup> وإن كان المقر بلسانه تجري عليه أحكام الإسلام لأن الإنسان لا سلطان له على قلوب الناس فهي من شأن علام الغيوب . ففي الخبر 'أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأسرانهم إلا بحقها وحسابهم على الله'<sup>٤</sup> . وقد عاتب الرسول أسامة بن زيد حين قتل أحد الكفار في إحدى الغزوات بعد أن نطق بالشهادتين . قال رسول الله لأسامة : أقتلته بعد ما قال : لا إله إلا الله ، قال أسامة : إنما قالها تعوداً ، قال رسول الله : هلا شققت عن قلبه ؟ وقال : إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم<sup>٥</sup> .

ولا يجوز الاستثناء في الإيمان لأن الاستثناء يستعمل في موضع الشكوك والظنون وقد حذر الله تعالى من ذلك ، بقوله : 'ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا'<sup>٦</sup> وقطع القول بالإيمان في قوله : 'آمَنَ الرَّسُولُ'<sup>٧</sup> وقوله : 'قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ'<sup>٨</sup> .

(١) كتاب التوحيد ص ٣٣٤، أنظر أيضاً Von Manfred, "Māturidī und sein Kitāb Ta'wīlāt al-Qur'ān", Der Islām, pp. 27-70, vol. 41, 1965.

(٢) سورة النحل ١٦ آية ١٠٦ .

(٣) سورة الحجرات، ٤٩ آية ١٤ .

(٤) حديث أخرجه مسلم والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجة والدارمي وابن حنبل .

(٥) ابن تيمية : كتاب الإيمان ص ٨٥ طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ .

(٦) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٥ .

(٧) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٥ .

(٨) سورة البقرة ٢ آية ١٣٦ .

م — وأفرد الماتريدي فصولاً في كتاب التوحيد عرض فيها لآراء المجوس والزندقة من دهرية وثنوية . ونقض أقوال أصحاب الطوائع من الدهريين ، كما نقض أقوال الثنوية من مانوية ودبصانية ومريونية . ويعتبر كتاب التوحيد من أقدم الوثائق الهامة التي بين أيدينا والتي نجد فيها عرضاً موسعاً لآراء أصحاب هذه المذاهب . فهو أقدم من فهرست ابن النديم المتوفى عام ٣٧٩ هـ / ٩٨٧ م ، وأقدم من كتاب المغني للقاضي عبد الجبار المتوفى عام ٤١٥ هـ / ١٠٢٤ م . وأقدم من الملل والنحل للشهرستاني المتوفى عام ٥٥٨ هـ / ١١٥٣ م .

ومن الصعب أن نحدد مقدار ما أسهم به الماتريدي من نقض لآراء هذه الفرق ؛ لأننا نعلم أن المعتزلة — الذين فقدت معظم مؤلفاتهم ، وخاصة مؤلفات شيوخهم الأوائل — كانوا من أسبق المتكلمين الذين قاموا بدور كبير في هذا الشأن ، وقطعوا في مناظراتهم كثيراً من أرباب هذه المذاهب<sup>١</sup> . وإذا عددنا الجزء الخاص بالفرق غير الإسلامية من كتاب المغني للقاضي عبد الجبار الذي جاء بعد الماتريدي حصيلة آراء المعتزلة في مذاهب هذه الفرق ومناقشتها ، فلإننا نجد بين كتاب المغني وكتاب التوحيد شبهاً كبيراً .

فمن ناحية نجد صاحب المغني يعتمد صراحة في حكايته للمذهب المانوية على أبي عيسى الوراق المتوفى عام ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م وما كتبه في مذاهب الثنوية . فنقرأ في الفصل الذي كتبه بعنوان 'حكاية قول المانوية' : 'وحكي أبو عيسى الوراق عن أكثرهم أن النور لم يزل مرتفعاً من ناحية الشمال والظلمة من ناحية الجنوب...'<sup>٢</sup> ونقرأ في موضع آخر : 'وحكي عن أبي عيسى الوراق أن أفعال نفسيهما باختيار...'<sup>٣</sup> ، وجاء في موضع آخر : 'وقال الوراق في كتابه ، وتنان ثنويًا : هم على ثلاث فرق . فرقة تننني الأعراض ، وأخرى تثبتها أغياراً للأجسام ،

(١) أنظر المنية والأمل ص ٢٥-٢٧ .

(٢) المغني ص ٥٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١١ .

(٤) رجعها الحضيبي في النص 'أعياناً' .

وثالثة زعمت أنها صفات ، ولا يقال هي الجسم أو غيره<sup>١</sup> ، وكذلك يفعل الماتريدي ؛ إذ بيّن الأستاذ جورج فَيّدا في مقالته عن الماتريدي وحكايته للمذاهب المانوية والديصانية والمرقيونية<sup>٢</sup> أن الماتريدي يتفق مع أبي عيسى الوراق في روايته لهذه المذاهب . وعلى ذلك يرجح الأستاذ فَيّدا أن يكون الوراق والماتريدي قد استقيا معلوماتهما عن هذه الفرق من منبع واحد . وهذا فضلاً عن أن الماتريدي يذكر الوراق صراحة في أكثر من موضع في كتاب التوحيد<sup>٣</sup> .

ومن ناحية أخرى نجد اتفاقاً بين القاضي عبد الجبار والماتريدي في روايتهما للمذاهب الثنوية .

فنقرأ في كتاب المغني في الفصل الذي عقده القاضي عبد الجبار في حكاية قول المانوية : ' وزعموا أن كل واحد منهما [أي النور والظلمة] خمسة أجناس ... وحُكي عنهم أن الأجناس الخمسة منها سواد وبياض وحمرة وصفرة وخضرة ، فما كان منها من بياض في عالم النور فهو خير ، وما كان منه في عالم الظلمة فهو شر . ولها حواس خمس ، فما كان منها في النور فهو خير ، وما كان منها في الظلمة فهو شر ... ' <sup>٤</sup> ونقرأ في كتاب التوحيد في الفصل الذي ذكر فيه الماتريدي أقاويل المانوية : ' ولكل واحد منهما [أي النور والظلمة] خمسة أجناس : حمرة وبياض وصفرة وسواد وخضرة ، فلكل شيء مما جاء من هذا الجنس من جوهر النور فهو خير ، وما كان من جوهر الظلمة فهو شر . وكذلك لكل واحد منهما حواس خمس ... فما أدرك جوهر النور بها فهو خير ، وما أدرك جوهر الظلمة فهو شر ... ' <sup>٥</sup> .

(١) المغني ج ٥ ص ١١ .

(٢) أنظر G. Vajda, "Le témoignage d'al-Māturīdī sur la doctrine des Manichéens, des Dayāsanites et des Marcionites", *Arabica, Revue d'Etudes Arabes*, pp. 1-38, tome XIII, Année 1966, E. J. Brill, Éditeur, Leiden.

وأحب أن أتمثل هنا شكري لصديقي الأستاذ الدكتور عبد الحميد صبره أستاذ تاريخ العلوم عند العرب بجامعة لندن لأنه هو الذي وجه نظري إلى مقالة الأستاذ جورج فَيّدا .

(٣) أنظر كتاب التوحيد ص ١٨٦، ١٨٧، ١٩١ .

(٤) المغني ج ٥ ص ١١ .

(٥) التوحيد ص ١٥٧ .



ومن ناحية ثالثة فلإن الاتفاق بين القاضي عبد الجبار والماتريدي لم يقتصر على اتفاقهما في الأخذ عن الوراق وحكايتهما لهذه المذاهب بل تعداه إلى الاتفاق في رد أفاويل الثنوية وبيان فسادها .

فنقرأ في كتاب المغني : 'وبعد ، فإنه يلزمهم إذا وصفوا الظلمة بأنها حية أن يصفوها بصفة الإدراك والعلم والقدرة ، ولولا ذلك لما صح منهم أن يصفوها بالفعل ، وبأنها علمت بالنور وأحواله فطلبت التشبث به ومحاربتة ، على ما يهذون به ، فيقال لهم : إذا جاز أن تساوى النور في كونها حية عالمة ، فهلا صح أن تساويه في كونه خبيراً فاضلاً ، وفي ذلك إبطال مذهبهم . ويلزمهم على هذه الطريقة أن يصفوا النور بكل ما يصفون به الظلمة ، والظلمة بكل وصف يختص به النور من حيث سوا بينهما في كونها حييتين عالمتين مدركتين فاعلتين ، وفي ذلك هدم مذهبهم ... وإن كانا قادرين لطبعها وانقلاب طبع كل واحد منهما عما هو عليه ، فيصير الخبير منها شريراً والشرير خبيراً' <sup>١</sup> .

ونقرأ في كتاب التوحيد : 'وبعد ، فإن جوهر الظلمة إن كان هو رأى النور ، وهو الذي أيسر [أي قهر] النور ليجبسه فهو الموصوف بالعلم والرؤية ، لا الذي لم يره ليتحصن منه ، ولم يعلم ما به يتخلص من قهره ، فإذا العلم والرؤية والمقدرة والغنى والشرف كله في جوهر الظلمة ، والقهر والجهل والعجز والذل والهوان في جوهر النور ، فإن كان ذا كله خبيراً ، والأول كله شرراً فما أبصركم بالخير والشر' <sup>٢</sup> .

هذه ليست سوى أمثلة قليلة على الاتفاق بين القاضي عبد الجبار والماتريدي في حكايتهما لآراء فرق الثنوية وردهما لمقالاتهم ، وغيرها كثير في كتابي المغني والتوحيد .

وإذا كان من الصعب علينا أن نحدد أصالة الماتريدي في مناقشاته للثنوية برغم تقدمه على القاضي عبد الجبار ، فإن كتاب التوحيد يبقى بين أيدينا نصاً — لا غنى عنه — من أقدم النصوص التي تضيف إلى معارفنا كثيراً من آراء أهل

(١) المغني ج ٥ ص ٤٣-٤٤ .

(٢) التوحيد ص ١٥٨ .

هذه الديانات التي كانت منتشرة في العالم الاسلامي<sup>١</sup> ، والتي كان لمناقشات المسلمين معهم أكبر الأثر في تطور علم الكلام نفسه<sup>٢</sup> .

لقد كان دفاع المسلمين الحار عن التوحيد - رغم أن الاسلام في جوهره دين توحيد - رد فعل لانتشار مذاهب الثنوية في البلاد التي فتحها المسلمون ، واجهوا فيها تلك الثنائية . وكذلك كان دفاع المسلمين عن حدث العالم لمواجهة آراء الثنوية وفلاسفة الإغريق القائلين بقاءم العالم .

وكان فيق ذلك أن نسربت بعض آراء الثنوية إلى المسلمين أنفسهم ودخلت إلى نظرياتهم في علم الكلام . فمن بين الأبواب التي نفذ منها التجسيم إلى الإسلام باب الثنوية ، بالرغم من أن التجسيم غريب عن الإسلام وروح الديانة الإسلامية . نجد التجسيم عند الشيعة الذين هم - كما يقول نبرج - " محل امتزاج الثنوية بالإسلام خاصة " ، إذ في أفكارها الرئيسية من المناسبة لآراء الثنوية ما لا يخفى ، مثال ذلك قولها في أئمتها ، وتجسيمها الذي هو أقرب شيء إلى تجسيم الثنوية<sup>٣</sup> .

بل إن رجلاً زائداً ، مبدئاً محمد بن كرام صاحب فرقة الكرامية نجد عنده - إلى جانب التجسيم - تصوراً للذات الإلهية كتصور الثنوية للنور والظلمة . يقول البخاري : " إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه . وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي يلاقي الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات " <sup>٤</sup> .

- 
- (١) أنظر النهرت لابن النديم ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، تاريخ الإلحاد في الاسلام ص ٢٣-٧١ .
  - (٢) أنظر الانتصار ص ٥٤-٦٠ ، تاريخ الإلحاد في الاسلام ص ٢٣ .
  - (٣) الانتصار ص ٥٦ من مقدمة الدكتور نبرج .
  - (٤) الفسوق بين الفسوق ص ١٣١ . وأنظر أيضاً لنا : فخر الدين الرازي ووقفه من الكرامية ، رسالتنا للمجستير بآداب الاسكندرية مخطوطة بمكتبة الكلية ص ٦٣ - ٨٦ .

[م ٥١]

تحليل محتوى كتاب التوحيد

بل إننا لا نستبعد أن تكون بعض آراء الثنوية قد تسللت إلى أهل السنة أنفسهم ،  
فان بين رأي أهل السنة في الصفات وبين رأي الثنوية شبهاً كبيراً ، نقرأ في المغني :  
'وقال الورّاق في كتابه ، وكان ثنويّاً : هم [أي المانوية] على ثلاث فرق . فرقة  
تنفي الأعراض ، وأخرى تثبتّها أغياراً للأجسام ، وثالثة زعمت أنّها صفات ، ولا  
يقال هي الجسم ولا غيره' <sup>١</sup> . وذلك بعينه رأي أهل السنة في صفات الله ،  
إذ يقولون بان صفات الله ليست هي ذاته ولا غيرها .

## ٤ - مراجع البحث

### ١ - مراجع مخطوطة :

- ١ - أيوب علي : العقيدة الماتريدية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية دار العلوم بالقاهرة عام ١٩٥٥ .
- ٢ - التميمي ، تقي الدين بن عبد القادر الغزي الحنفي : الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٥ تاريخ حلبي .
- ٣ - خليف ، فتح الله عبد النبي : فخر الدين الرازي وموقفه من الكرامية ، رسالة ماجستير محفوظة بكتبة الآداب جامعة الإسكندرية .
- ٤ - الشرواني ، رفيع الدين : طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٤٣ تاريخ .
- ٥ - ملاش كوبري زاده : طبقات الحنفية ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٧٣٦٧ ح .
- ٦ - عبد الله بن عثمان بن موسى : خلافيات الحكماء مع المتكلمين وخلافيات الأشاعرة مع الماتريدية ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٤٤١ ج .
- ٧ - الكفوي ، محمود بن سليمان : طبقات كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٤ تاريخ م .
- ٨ - الماتريدي ، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود : تأويلات أهل السنة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٧٣ تفسير .
- ٩ - النسفي ، أبو المعين ميمون بن محمد المكحولي : تبصرة الأدلة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ توحيد .

### ب - مراجع عربية مطبوعة :

- ١٠ - ابن الأثير الجزري ، أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني : كتاب الكامل طبعة القاهرة ١٣٠٣ هـ .
- ١١ - ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحلبي : مجموعة الرسائل والمسائل طبعة القاهرة ١٣٤١ هـ ، كتاب الإيمان طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ .

- ١٢ - ابن الجوزي ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن : نقد العلم والعلماء أو تلييس إبليس طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ١٣ - ابن حزم ، أبو محمد علي الأندلسي : كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ، طبعة المتنبي ببغداد بدون تاريخ .
- ١٤ - ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : المقدمة ، طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ١٥ - ابن خلكان ، أبو العباس أحمد : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، طبعة القاهرة ١٣١٠ هـ .
- ١٦ - ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين : تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبو الحسن الأشعري ، طبعة دمشق ١٣٤٧ هـ .
- ١٧ - ابن العماد ، عبد الحفيظ : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، طبعة القاهرة ١٣٥١ هـ .
- ١٨ - ابن قطلوبغا ، أبو العدل زين الدين قاسم : تاج التراجم في طبقات الحنفية ، طبعة بغداد ١٩٦٢ م .
- ١٩ - ابن كثير ، عماد الدين أبو الفدا اسماعيل بن عمر : البداية والنهاية ، طبعة القاهرة ١٣٥١ هـ .
- ٢٠ - ابن المرتضي ، أحمد بن يحيى : كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ، تحقيق توما أرنولد ، طبعة حيدر آباد ١٣١٦ هـ .
- ٢١ - ابن النديم ، محمد بن اسحق : كتاب الفهرست ، طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ٢٢ - أبو حنيفة ، الإمام الأعظم : الفقه الأكبر ، الرسالة ، العالم والمتعلم ، الوصية طبعة حيدر آباد ١٣٢١ هـ .
- ٢٣ - أبو ريدة ، محمد عبد الهادي : إبراهيم ابن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية ، طبعة القاهرة ١٩٤٦ م ، رسائل الكندي الفلسفية ، طبعة القاهرة ١٩٥٠ .
- ٢٤ - أبو زهرة ، محمد : تاريخ المذاهب الإسلامية ، طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ٢٥ - أبو عذبة : الروضة البهية في ما بين الأشعرية والماتريدية ، طبعة حيدر آباد ١٣٢٢ هـ .
- ٢٦ - أحمد أمين : ضحى الإسلام ، طبعة القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٢٧ - الأشعري ، أبو الحسن علي بن اسماعيل : كتاب الإبانة عن أصول الديانة ، طبعة القاهرة بدون تاريخ ، كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع تحقيق الأب مكارقي ، طبعة بيروت ١٩٥٣ ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة القاهرة ١٩٥٠ م .

مراجع البحث

[م ٥٤]

- ٢٨ - الباقلافي ، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب : كتاب التمهيد ، تحقيق الأب مكارثي ، طبعة بيروت ١٩٥٧ ، كتاب الإنصاف ، طبعة القاهرة ١٩٥٠ .
- ٢٩ - البغدادي ، اسماعيل باشا : هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، طبعة استانبول ١٩٥٥ .
- ٣٠ - البغدادي ، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر : الفرق بين الفرق ، طبعة القاهرة ١٣٦٧ هـ ، أصول الدين ، طبعة استانبول ١٣٤٦ هـ .
- ٣١ - بدوي ، عبد الرحمن : من تاريخ الإلحاد في الإسلام ، طبعة القاهرة ١٩٤٥ .
- ٣٢ - اليزدي . علي بن محمد : كشف الأسرار ، طبعة تركيا ١٣٠٨-١٣١٠ هـ / ١٨٩٠-١٩٢٠ م .
- ٣٣ - البياضي ، كمال الدين أحمد : إشارات المرام من عبارات الإمام ، تحقيق يوسف عبد الرازق ، طبعة القاهرة ١٩٤٩ م .
- ٣٤ - الجويني ، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله : الإرشاد ، ترجمه وحققه لوسيان ، طبعة باريس ١٩٣٨ .
- ٣٥ - حاجي خليفة ، مصطفى عبد الله : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، طبعة استانبول ١٩٤١ .
- ٣٦ - الخياط ، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد : كتاب الانتصار ، تحقيق نيرج ، طبعة القاهرة ١٩٢٥ م .
- ٣٧ - الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر : الأربعين في أصول الدين ، طبعة حيدر آباد ١٣٥٣ هـ ، مفاتيح العيب أو التفسير الكبير ، طبعة القاهرة ١٣٠٧ هـ ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، طبعة القاهرة ١٣٢٣ هـ .
- ٣٨ - الزبيدي ، محمد بن محمد الحسيني : تحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ، طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ٣٩ - السمعاني ، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد : كتاب الأنساب ، نشره مرجليوث ، طبعة لندن ١٩١٢ .
- ٤٠ - السبكي ، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين : طبقات الشافعية الكبرى ، طبعة القاهرة ١٣٢٤ هـ .
- ٤١ - السيوطي ، عبد الرحمن بن محمد جلال الدين : طبقات المفسرين ، حققها A. Meursingc ، طبعة لندن ١٨٣٩ م ، منها صورة فوتوغرافية ، طهران ١٩٦٠ م .

- ٤٢ - الشهرستاني ، عبد الكريم : الملل والنحل ، طبعة المتني ببغداد بدون تاريخ ، نهاية الإقدام في علم الكلام ، حققه الفريد جيوم ، طبعة لندن ١٩٣٤ م .
- ٤٣ - شيخ زاده ، عبد الرحيم بن علي : كتاب نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية ، طبعة القاهرة ١٣١٧ هـ .
- ٤٤ - الصابوني ، نور الدين أحمد بن محمود ، كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، تحقيق الدكتور فتح الله خليف ، دار المعارف مصر ١٩٦٩ .
- ٤٥ - الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك : الوافي بالوفيات ، حققه ريتز ، طبعة استانبول ودمشق ١٩٣١-١٩٥٩ .
- ٤٦ - طاش كوپرى زاده : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، طبعة حيدر آباد ١٣٢٩ هـ .
- ٤٧ - الطحاوي ، الإمام أحمد بن جعفر : بيان السنة والجماعة ، طبعة حلب ١٣٤٤ هـ .
- ٤٨ - علي القاري : شرح الفقه الأكبر ، طبعة القاهرة ١٣٢٣ هـ .
- ٤٩ - الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد : إحياء علوم الدين ، طبعة القاهرة بدون تاريخ ، الاقتصاد في الاعتقاد طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ٥٠ - قاسم ، محمود : مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام ، طبعة القاهرة ١٩٦٤ ، ابن رشد وفلسفته الدينية ، طبعة القاهرة ١٩٦٤ .
- ٥١ - القاضي عبد الجبار : كتاب المغني ، تصدره تباعاً المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر تحت إشراف طه حسين ، إبراهيم مذكور .
- ٥٢ - القرشي ، محمد بن أبي الوفا : الجواهر المضية في طبقات الحنفية الطبعة الأولى بحيدر آباد بدون تاريخ .
- ٥٣ - القرمانلي : أخبار الدول وآثار الأول ، طبعة القاهرة ١٣٠٣ هـ على هامش كتاب الكامل لابن الأثير .
- ٥٤ - الكمال بن الهمام : المسيرة في علم الكلام ، نشره وشرحه محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة القاهرة بدون تاريخ .
- ٥٥ - اللكنوي ، محمد عبد الحمي : الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، القاهرة ١٣٢٤ هـ .
- ٥٦ - محمد عبده : رسالة التوحيد ، طبعة القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٥٧ - المقدسي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبو بكر : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم حققه H. J. De Goeje ، طبعة ليدن ١٩٠٦ .
- ٥٨ - النسفي ، عمر : العقائد النسفية وشرحها للتفتازاني والخليلي ، طبعة القاهرة ١٣٦٧ هـ ،

وأيضاً حاشية المولى مصلح الدين الكستلي على شرح العقائد النسفية للفتازاني طبعة القاهرة  
١٣٢٦ هـ.

### ج - مراجع أوروبية :

59. ALLARD, Michel, *Le problème des attributs divins dans la Doctrine d'al-Ash'ari et de ses premiers grands disciples*, Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1965.
60. BROCKELMANN, C., *Geschichte der Arabischen Litteratur*, Leiden, 1937-49.
61. BRUNSCHWIG, Robert, "Devoir et Pouvoir, Histoire d'un problème de théologie musulmane", *Studia Islamica*, XX, 1964, p. 25.
62. GUILLAUME, A., *Islam*, Pelican Books A311.
63. KHOLEIF, F. A. N., *A Study on Fakhr al-Din al-Razi and his Controversies in Transoxiana*, Dar al-Machreq Éditeurs, Beyrouth 1966.
64. MACDONALD, D. B., *Development of Muslim Theology, Jurisprudence and Constitutional Theory*, London 1903.
65. PATTON, W. M., *Ahmad Ibn Hanbal and the Miḥna*, Leyden, 1897.
66. SCHACHT, Joseph, "New Sources for the History of Muhammadan Theology", *Studia Islamica*, I, 1953.
67. SHARIF, M. M., *A History of Muslim Philosophy*, see Ayyub Ali's article on "Māturīdī", vol. I, pp. 259-274, Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 1963.
68. TRITTON, A. S., "An Early Work from the School of al-Māturīdī", *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, 1966, parts, 3, 4.
69. VAJDA, G., "Le témoignage d'al-Māturīdī sur la doctrine des Manichéens, des Dayṣānites et des Marcionites", *Arabica, Revue d'Etudes Arabes*, tome XIII, pp. 1-38, Année 1966, E. J. Brill, Éditeur, Leiden.
70. VON MANFRED, "Māturīdī und sein Kitāb Ta'wilāt al-Qur'ān", *Der Islām*, vol. 41, 1965.
71. WATT, W. M., *Free Will and Predestination in Early Islam*, London, 1948; *Islamic Philosophy and Theology*, Edinburgh, 1962.
72. WENSING, A. J., *Concordance et Indices de la Tradition Musulmane*, Leiden, 1936.



## ٥ - تحقيق النص

اعتمدت في تحقيق النص على المخطوطة الوحيدة الموجودة منه والمحفظة بمكتبة جامعة كيمبردج برقم Add. 3651 ويقع النص في ٢٠٦ ورقات من الحجم المتوسط ، وعدد السطور في كل صفحة ٢١ سطراً ، وعلى هامش بعض الصفحات تقييدات بعضها تصويبات وبعضها تعليقات من الناسخ .

والنسخة ليست قديمة النسخ ، فعلى الجانب الأيمن من الورقة الأولى التي تحمل العنوان الذي أثبتناه على صدر هذا الكتاب نقراً 'الحمد لله ، من نعم المولى على عبده الفقير إليه سبحانه بجهد الأمين الحنفي الشامي ، وذلك في نصف شعبان سنة ١١٥٠' .

ومع ذلك فنحن لا نشك لحظة في صحة نسبة هذا النص إلى الماتريدي . فقد قارنا هذا النص بكتاب تأويلات أهل السنة للماتريدي الموجود منه نسخة مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ٨٧٣ تفسير ، فوجدنا اتفاقاً بين النصين في كثير من العبارات التي هي أشبه بلوازم تتكرر كثيراً . فمثلاً عبارة 'والله الموفق' تُذكر عقب كل فقرة تقريباً من فقرات النصين . كما تُستخدم عبارة 'جل ثناؤه' للثناء على الله سبحانه وتعالى في النصين . هذا فضلاً عن أن هناك عبارات أخرى تدل على التشابه في الأسلوب تتردد في 'التوحيد' كما تتردد في 'التأويلات' مثل عبارة 'وعلى ذلك معنى' وعبارة 'حق لمثله الفزع' وغير ذلك كثير . وكل ذلك يدل على أن 'التوحيد' و'التأويلات' لمؤلف واحد .

ولست بحاجة إلى أن أنبه إلى صعوبة التحقيق بالاعتماد على نسخة واحدة ، فكل من عانى التحقيق يعرف ذلك حق المعرفة . ورغم أن النص مكتوب بخط

نسخي واضح إلا أنه كثير الأخطاء سيّئ الإعجام عديم الترقيم ، وتجاوزت أخطاء الناسخ النص إلى الآيات القرآنية المذكورة في النص . وقد اجتهدت قدر الطاقة في تصويب أخطاء النص وملء خرومه وترقيمه . وتركت لغة النص على ما هي عليه أحياناً من إغراب ، حتى يكون النص كما أراده صاحبه . واكتفيت أن أضيف أحياناً بعض الألفاظ التي وضعتها بين القوسين [ ] حرصاً على استقامة المعنى والعبارة ، كما أن العناوين التي اخترتها لفصول الكتاب وضعتها أيضاً بين القوسين [ ] .

وحين عجزت عن قراءة بعض الألفاظ أو تصويبها تركت بياضاً مكانها . ويسرني أن يسهم الباحثون في سد هذا النقص ، فلئن أرى مع أرسطو أن الحقيقة الكاملة عسيرة المنال ، وأنها لا تنال إلا بتضافر الجهود ، وأن إنتاج كل واحد من الفلاسفة لا يذكر ، ولكن مجموع جهودهم يؤتي نتائج طيبة .

ونحن نرحب بملاحظات كل الفلاسفة المهتمين بالفلسفة الإسلامية وخاصة المهتمين 'بالكلام' حتى يظهر كتاب التوحيد — إذا قُدِّر له أن يُطبع مرة أخرى — في صورة أكمل .

فتح الله خليف

# نصّ كتاب التّوحيّد



[ ١ ب ]

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي كلَّ محمدٍ مُحمَّدَ به مَنْ دونه فراجع بالحقيقة إليه ، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مَنْ<sup>١</sup> يده ويبلغ رضاه ، ونسأله أن يصلي على من خُتم به الرسالة وعلى إخوانه من المرسلين وعلى أوليائه أجمعين ، ونستعصم به من الزلل ونرغب إليه فيما يكرمنا من القول والعمل .

### [إبطال التقليد ووجوب معرفة الدين بالدليل]

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : أما بعد ، فإننا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في السُّنن في الدين ، متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة : أن الذي هو عليه حق ، والذي عليه غيره باطل ، على اتفاق جملتهم من أن كلا منهم له سلف يُقتلَّد ، فثبت أن التقليد ليس مما يُعذر صاحبه لإصابة مثله ضاه<sup>٢</sup> . على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد ، اللهم إلا أن يكون لأحد من ينتهي القول إليه حجة عقل يُعَلِّم [بها] صدقه فيما يدعى ، وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق ، فمن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو الحق ، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو<sup>٣</sup> به ، كأن الذي دان به هو — مع

(١) بدون شكل في الأصل . وَمَنْ يده بمعنى نعم الله ، وجاء شرحها بهذا المعنى بين سطور النص .  
(٢) وذلك لأن تقليد من يقول بقدم الأجسام ليس بأولى من تقليد من يقول بحدوثها ، وعلى ذلك فالتقليد يؤدي بالمقلدين إلى الإعتقادات المتضادة . أنظر القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، الجزء الثاني عشر : النظر والمعارف ، ص ١٢٣ ، وأيضاً أنظر قبله مقامتنا ص ٢٦-٢٩ .

(٣) على هامش النص : 'أى النبي عليه السلام' .

أدلة صدقة<sup>١</sup> وشهادة<sup>٢</sup> اتفق له -- قد حصرهم<sup>٣</sup> ؛ إذ انتهى حجج كل منهم ما يضطر...<sup>٤</sup> التسليم له لو ظفر بها ، وقد ظهرت لمن ذكرته ، ولا يجوز ظهور مثلها لفسده في الدين ؛ لما يتناقض حجج...<sup>٥</sup> ما غلبت حججه ، وأظهر تمويه أسباب الشبهة في غيره ، ولا قوة إلا بالله العظيم .

### [السمع والعقل هما أصل ما يُعرف به الدين]

ثم أصل ما يعرف به الدين - إذ لا بد أن يكون لهذا الخلق دين يلزمهم الاجتماع عليه وأصل يلزمهم الفزع<sup>٦</sup> إليه - وجهان : أحدهما السمع والآخر العقل .

أما السمع فما لا يخاو بشر من انتحاله / مذهبا يعتمد عليه ويدعو غيره إليه ، حتى شاركهم في ذلك أصحاب الشكوك والتجاهل فضلا عن الذي يُقر بوجود الأشياء وتحقيقها . على ذلك جرت سياسة ملوك الأرض من سيرة كل منهم ما راموا تسوية أمورهم عليه وتأليف ما بين قلوب رعيته به ، وكذلك أمر الذين ادّعوا الرسالة والحكمة ومن قام بتدبير أنواع الصناعة ، وبالله المعونة والنجاة .

[١٢]

وأما العقل فهو أن كون هذا العالم للفناء خاصة ليس بحكمة ، وخروج كل ذى عقل - فعليه - عن طريق الحكمة قبيح عنه ، فلا يحتمل أن يكون ١٥ العالم - الذى العقل منه جزء - مؤسسا على غير الحكمة أو مجعولا عبثا<sup>٧</sup> .

(١) حرف الصاد مطموس في الأصل .

(٢) أى أن الحق قد يكون واحداً بما لديه من برهان أو حجة تلزم كل واحد من المقلدين وتحملهم على الإقرار بها ، والمبطل قد يكثر جمعه وعدده ، فليست العبرة في معرفة الحق بكثرة العدد ولكن العبرة بالدليل والبرهان .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل .

(٤) حرف الظاء مطموس في الأصل .

(٥) كلمة مطموسة في الأصل .

(٦) في الأصل بالراء المهملة .

(٧) جاء على هامش النص : 'لأنه سعى في تحصيل ما هو حاصل' قال تعالى : 'أَفَحَسِبْتُمْ' إنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون' سورة المؤمنون ٢٣ آية ١١٥ .

وإذا ثبت ذلك دلّ أن إنشاء العالم للبقاء لا للفناء .

ثم كان العالم بأصله مبنيًا على طبائع مختلفة ووجوه متضادة ، وبخاصة الذي هو مقصود من حيث العقل الذي يجمع بين المجتمع<sup>١</sup> ويفرق بين الذي حقه التفريق<sup>٢</sup> ، وهو الذي سمّته الحكماء العالم الصغير ، فهو على أهواء مختلفة وطبائع متشتتة<sup>٣</sup> ، وشهوات رُكبت فيهم غالبية ، لو تركوا وما عليه جُبلوا لتنازعوا في تجاذب المنافع وأنواع العزّ والشرف والمُلْك والسلطان ، فيعقب ذلك التباغض ثم التقاتل ، وفي ذلك التفاني والفساد الذي لو ..... أمر كون العالم له لبطلت الحكمة في كونه . مع ما جعل البشر وجميع الحيوان غير محتمل للبقاء إلا بالأغذية وما به قوام أبدانهم إلى المدد التي جعلت لهم . فلو لم يردّ بتكوينهم سوى فنائهم لم يُحتمل إنشاء ما به بقاؤهم . وإذا ثبت ذا لا بد من أصل يولف بينهم ويكفّهم عن التنازع والتباين الذي لديه الهلاك والفناء .

[ ٢ ب ] / فلزم طلب أصل يجمعهم عليه لغاية ما احتمل وسعهم الوقوف عليه . على أن الأحق<sup>٧</sup> في ذلك — إذ علم بحاجة كلّ ممن يشاهد وضرورة كلّ من المتعين — أن لهم مدبرًا عالمًا بأحوالهم وبما عليه بقاؤهم ، وأنه جبلهم على الحاجات ، لا يدعهم وما هم عليه من الجهل وغلبة الأهواء — مع ما لهم من الحاجة في معرفة ما به معاشهم وبقاؤهم — دون أن يقيم لهم من يدلّهم على ذلك ويعرفهم ذلك . ولا بد من أن يجعل له دليلًا وبرهانًا يعلمون خصوصه بالذي خصّه به من الإمامة

- (١) جاء على هامش النص : 'كالعالم في الشاهد مع العالم في الغائب' .
- (٢) جاء على هامش النص : 'كمريد القبيح في الشاهد مع مريد القبيح في الغائب ، فإن مريد القبيح في الشاهد قبيح ، ومريد القبيح في الغائب غير قبيح' .
- (٣) جاء على هامش النص : 'أي عناصر أربعة' .
- (٤) جاء على هامش النص : 'قال تعالى : وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ' سورة البقرة ٢ آية ٢٥١ .
- (٥) كلمة مطموسة في الأصل .
- (٦) رسمت في الأصل 'معما' ، وسنصحبها مستقبلاً كلما سادفناها من غير إشارة في الهامش .
- (٧) جاء على هامش النص : 'أي الأحق من معرفة أصل يجمعهم عليه وهو الدين أن نعرف الصانع العالم الحكيم' .

لهم وأحوجهم إليه فيما عليه أمرهم<sup>١</sup> ، فيكون في ذلك<sup>٢</sup> ما بيننا من صدق من<sup>٣</sup> ينتهي قوله إلى قول من<sup>٤</sup> دلّ عليه العالم بأمر العالم<sup>٥</sup> أنه هو الذي جعله المفرع لهم والمُعتمد ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : ثم اختلف في الأسباب التي بها يُعلم المصالح والحق والخاسن من أضرارها ، فمنهم من يقول : هو ما يقع في قلب كل من<sup>٦</sup> حسنه لزمه التمسك به ، ومنهم من يقول : يعجز البشر عن الإحاطة بالسبب ولكن يتمسك بما ألهم<sup>٧</sup> ؛ لما يكون ذلك ممتن له تدبير العالم .

قال الشيخ رحمه الله : وهما بعيدان من أن يكونا من أسباب المعرفة ؛ لأن وجوه التضاد والتناقض في الأديان بَيِّن ، ثم عند كل واحد منهم أنه الحق ، ومحال أن يكون سبب الحق يعمل هذا العمل ، لما تصوّر الباطل بنفس صورة الحق ، فمحال<sup>٨</sup> الثقة بمن ظهر كذبه كل هذا الظهور مع ما كان معتقداً للذهب باعتقاد الحق بما ذكرت عند ضده<sup>٩</sup> ، وفي إمامه أنه مبطل ، ولم يكن لواحد منهما دليل غير الذي لآخر في خطابه ، وذلك نوع ما لا يدفع الاختلاف والتضاد اللذين بهما التفاني . وعلى ذلك / يبطل اعلام القربة فيما يعجز عنه ذو العقل ، ولم يجعل في الحكم الجبر على الرضا إذ هي تخرج مختلفاً<sup>١٠</sup> ، وكذلك أمر القائف<sup>١١</sup> ، فلم<sup>١٢</sup> يجز أن يكونا سببي الحق . ولا قوة إلا بالله .

[١٣]

(١) جاء على هامش النص : ' وهو معرفة سبب الفناء والهلاك ' .

(٢) جاء على هامش النص : ' في إثبات الرسالة ' .

(٣) جاء على هامش النص : ' أي بواسطة أمر العالم المشتغل على التضاد والاختلاف واحتياج الناس إلى معرفة ما ينقول به مهجم ويدفعون مضارهم من الأغاية والأدوية ' .

(٤) جاء على هامش النص : ' أي مخالفه وخصمه ' .

(٥) العبارة هنا مضطربة ولم نستطع تقويمها وفضلنا أن نضعها كما هي أمام الباحثين .

(٦) القائف هو الذي يعرف الآثار ، والجسع قافّة ، وفاف أثره بمعنى تبعه كقفاه واقتفاه . أنظر القاموس المحيط مادة 'قُوف' .



### [السُّبُلُ الموصلة إلى العلم هي العيان والأخبار والنظر]

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : ثم السبيل التي يُوصَلُ بها إلى العلم بحقائق الأشياء العيان<sup>١</sup> والأخبار والنظر . فالعيان ما يقع عليه الحواس ، وهو الأصل الذي لديه العلم الذي لا ضد له من الجهل . فمن قال بضدّه من الجهل فهو الذي يُسمّى مُنكِرَه<sup>٢</sup> كلّ سامع مُكابراً تأبى طبيعة البهائم أن يكون ذلك رتبته ؛ إذ كلّ منها يَعْلَمُ ما به بقاؤها وفناؤها وما يتلذذ به ويتألم ، وصاحب هذا يُنكر ذلك ، وأُجْمِعُ<sup>٣</sup> أن لا يُناظر مع مَنْ كان ذلك قوله ؛ إذ لا يثبت إنكاره ولا حضوره بنفسه ، والمناظرة في مائة الشيء أو هستيته<sup>٤</sup> وهو لها ، وللدفع جميعا دافع ، ولكنه يُمازج فيقال له : تعلم بأنك تنفى ، فإن قال : لا ، بطل نفية ، وإن قال : نعم ، أثبت نفية ، فيصير بما يدفع دافعا لدفعه . ويؤلم بالألم الشديد من قطع الجوارح ليدع تعنته ، إذ نحن نَعْلَمُ أنه يعلم العيان ؛ إذ هو علم الضرورة ، ولكنه بقوله متعنتا ، وحقّ مثله ما ذكرتُ ليجزع ويضجر فيقابل بتعنت مثله ، فينهتك لديه سيّره ، ولا قوة إلا بالله .

قال الشيخ رحمه الله : والأخبار نوعان ، مَنْ أنكر جملة لحق بالفريق الأول ؛ لأنه أنكر إنكاره ؛ إذ إنكاره خبرٌ ، فيصير منكرا - عند إنكاره - إنكاره ، مع ما فيه جهل نسبه واسمه ومائيته واسم جوهره واسم كل شيء ، فيجب به جهل محسوس وعجزه عن أن يُخبر عن شيء عاينه إذا خبر به ، فكيف يبلغ هو إلى العلم بما يبلغه مما غاب<sup>٥</sup> عنه ، أو متى يعلم ما به معاشه / وغذاؤه ، وكل ذلك يصل [٣ ب]

- (١) جاء على هامش النص : 'ذكر العيان وأراد بها الحواس أجمع دون البصر' .
- (٢) بدون شكل في الأصل .
- (٣) بدون شكل في الأصل .
- (٤) المائية هي الماهية ، وقد استخدم الكندي من قبل الماتريدي لفظ مائية وقصد بها أيضاً ماهية ، أنظر رسائل الكندي الفلسفية - ١ ص ٢٩٤ حققها الدكتور أبو ريده طبعة القاهرة ١٩٥٠ .
- (٥) هستي كلمة فارسية معناها الوجود في الخارج .
- (٦) في الأصل : عاب بالعين المهملة .

إليه بالخبر ، مع ما فيه الكفران بعظيم نعم الله عليه ، وبأصل ما مُحمد هو به ، وبما فُضِّل<sup>١</sup> به على البهائم من النطق<sup>٢</sup> .....<sup>٣</sup> بالسمع ، وذلك نهاية المكابرة .  
قال أبو منصور رحمه الله : ثم لا يُوصَلُ بهما إلى إدراك المحاسن والمساوئ التي لا يعمل العقول على الإحاطة [بها] إلا باستعمال الألسن بالتكلم بها وإدناء السمع إليها . وحتى مناظرة هذا - وإن كانت مناظرته سفها - فيأزج أيضا ، فنقول ٥ له عند إنكاره الخبر : ما تقول ؟ فإن عاد إليه فاعلم أنه قَبِيلَ خَبَرَكَ حيث عاد إلى قوله وهو استعدادك الخبر ، وإن لم يعد إليه كُفِيت شره وحمدت الله وضحكت منه .

ومثله لمن ينكر العيان ، تقول له : ما تقول ؟ فإن عاد إليه ظهر لك أنه يَعْلَمُه ، ولكنه يتعنت ، وإن لم يعد إليه ، كُفِيت شره ، وشكرت الله تعالى على ما ١٠ ألهمك ، أو تضربه وتؤلم ، فإنه لا يقدر أن يَضْجَرَ أو يقابلك بالعتاب لما لا يَحْتَمِلُ ذلك إلا بتسمية فعليك ، وذلك يُعْرِفُ بالخبر<sup>٤</sup> ، وقد أنكروه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم إذ قد لزم قبول الأخبار بضرورة العقل لزم قبول أخبار الرسل ؛ إذ لا ١٥ خبر أظهر صدقا من خبرهم بما معهم من الآيات الموضحة صدقهم ؛ إذ لا يوجد خبر يطمئن إليه القلب - مما بيننا من المعارف<sup>٥</sup> التي يصير منكرك ذلك متعتا بضرورة العقل - أوضح صدقا من أخبار الرسل صلوات الله عليهم ، فمن أنكر ذلك فهو أحق من يُقْضَى عليه بالتعنت والمكابرة . ثم الأخبار التي تنتهي إلينا من الرسل تنتهي على ألسن من يُحْتَمِلُ منهم الغلط والكذب ؛ إذ ليس معهم ٢٠ دليل الصدق ولا برهان العصمة ، فحق مثله النظر فيه . / فإن كان مثله مما لا يوجد

[١٤]

(١) في الأصل : فصل ، بالصاد المهملة .

(٢) جاء على هامش النص : 'أى النطق فإنه حاصل بالخبر' قال الله تعالى : 'عَلَّمَهُ الْبَيَانَ' ، سورة الرحمن ٥٥ آية ٤ 'فاليان بان الإنسان من الحيوان' .

(٣) كلمة غير واضحة ويحتمل أن نقرأ « التمثل » كما يحتمل أن نقرأ « التمييز » .

(٤) جاء على هامش النص : 'لأن الضجج والمقابلة بالعتاب كلاهما خبر وهو منكرك' .

(٥) جاء على هامش النص : 'أى العيان والأخبار والامندلال' .

كذباً قط فهو الذي من انتهى إليه مثله لزمه حق شهود القول ممن اتضح البرهان على عصمته ، وذلك وصف خبر المتواتر ، إن كلاً منهم وإن لم يقدّم دليل على عصمته فإن الخبر منهم إذا بلغ ذلك الحد يظهر صدقه ، وثبتت عصمة مثله على الكاذب ، وإن أمكن خلاف ذلك في كُـلّ على الإشارة . وهكذا القول فيما طريقه الاجتهاد ، وإن احتمل خطأ كل على الإنفراد والغلط ، فإنهم لم يتفقوا بمن يوفقهم لذلك ليظهر حقه ، إذ الآراء لا تؤدي إليه بعد اختلاف الأهواء وتفرق الهمم لذات ذى الرأى دون لطف العزبز الحميد الذى يملك إظهار حقه وعصمة خلائقه فيما شاء ، ولا قوة إلا بالله .

وخبر آخر لا يبلغ هذا القدر في إيجاب العلم والشهادة بأنه الحق عن نبي الرحمة ، فيجب العمل به والتّرك بالاجتهاد<sup>١</sup> والنظر في أحوال الرّواة ، والظاهر مما ظهر حقه ، وجوازه في السّمع الذى قد أحيط . ثم يُعمل بما يغلب عليه الوجه<sup>٢</sup> وإن احتمل الغلط ، إذ ربما يُعمل به في علم الحسّس - الذى هو أرفع طرق العلم - بضعف الحواس وببُعد الحسوس ولُطفه . على أن ترك العمل به ، والعمل جميعاً ، لا يترجع فيه إلى الإحاطة ، وإلى أيهما مال كان في ذلك إعراض عن حق الخبر ، فلذلك لزم القول فيه بالاجتهاد بالوجهين<sup>٣</sup> ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل في لزوم القول بعلم النظر وجوه : أحدهما الاضطرار إليه في علم الحس والخبر ، وذلك فيما يتبعّد من الحواس أو يلطف ، وفيما يردّ من الخبر أنه في نوع ما يحتمل الغلط أو لا ، ثم آيات الرّسل وتمويهات / السّحرة وغيرهم في التمييز بينها ، وفي تعرّف الآيات بما يتأمل فيها [من] قوَى البشر وأحوال الآتى بها

[٤ ب]

- (١) جاء على هامش النص : 'أى ما دون المتواتر' .
- (٢) جاء على هامش النص : 'أى ما دون المتواتر ، أى ينظر في ظاهر ما يثبت قطعاً نحو الكتاب المشهود هل يوافقه خبر الواحد ، فإن وافق أخذ به ، وإن خالف ترك' .
- (٣) جاء على هامش النص : 'أى وجه العمل أو وجه التّرك' .
- (٤) جاء على هامش النص : 'أى النظر في أحوال الرّواة ، والعرض على ما هو ثابت بالدليل قطعى' .

ليُظْهِرَ الحق بنوره والباطل بظلمته . وعلى ذلك دَلَّ الله بالسدى ثبت بالأدلة المعجزة أنه منه ، مِنْ نحو القرآن الذي عجز الإنس والجن أن يأتوا بمثله ، مع الأمر به بقوله : سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا مِنَ الْآفَاقِ...<sup>١</sup> إلى آخر السورة ، وقوله : أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ<sup>٢</sup> ، وقوله : إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ<sup>٣</sup> ، وقوله : وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ<sup>٤</sup> ، وغير ذلك مما رغب في النظر وألزم الإعتبار وأمر بالتفكير والتدبر ، وأخبر أن ذلك يوقفهم على الحق ويبين لهم الطريق ، ولا قوة إلا بالله .

مع ما ليس لمن ينكر النظر على دَفْعِهِ دليل سوى النظر ، فدَلَّ ذلك على لزوم النظر بما به دفعه ، مع ما لا بد من معرفة ما في الخلق من الحكمة إذ لا يجوز فعل مثله عبثا وما فيه من الدلالة على من أنشأه أو على كونه بنفسه أو حَدَّثَ أو قَدَّمَ ، وكل ذلك مما لا سبيل إلى العلم به إلا بالنظر . على أن البشر ١٠ خُصَّ بِمِلْكٍ تدبير الخلائق والحنة فيها وطلب الأصلح لهم في العقول واختيار المحاسن في ذلك واتقاء مضادة ذلك ، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا باستعمال العقول بالنظر في الأشياء . على أن مَفْزَعَ الْكُلِّ - عند النواقب واعتراض الشبهة - إلى النظر في ذلك والتأمل ، فدَلَّ أنه يَدُلُّ على الحقائق ويُوَصِّلُ به إليها ، على نحو الفَرْعِ عند اشتباه اللون إلى البصر ، والصوت إلى السمع ، وكذا كل شيء ١٥ إلى الحاسة التي بها دَرَكُهَا ، فشله النظر ، ولا قوة إلا بالله .

على أن محاسن الأشياء / ومساوئها ، وما قَبَّحَ من الأفعال وما حَسَّنَ منها فإتاما نهاية العلم بَعْدَ وقوع الحواس عليها وورود الأخبار فيها إذا أُريدَ تقرير كل جهة من ذلك في العقول والكشف عن وجوه ما لا سبيل إلى ذلك إلا بالتأمل والنظر فيها . وعلى ذلك أَمَرَ المكاسب الضارة والنافعة . على أن البشر جُبِّلَ ٢٠

[٥١]

(١) سورة فصلت ٤١ آية ٥٣ .

(٢) سورة الغاشية ٨٨ آية ١٧ .

(٣) سورة البقرة ٢ آية ١٦٤ .

(٤) سورة الذاريات ٥١ آية ٢١ .

(٦) في الأصل : إليه .

(٥) في الأصل : عن .

على طبيعة وعقل ، وما يُحَسِّنُه العقل غير الذي ترغَّب فيه الطبيعة ، وما يُقَبِّحُه غير الذي ينفر عنه الطَّبِيعُ ، أو يكون بينها مخالفة مرَّة ، وموافقة ثانيا ، لا بد من النظر في كل أمر والتأمل ليُعلم حقيقة أنه في أي فن ونوع مما ذكرنا ، ولا قوة إلَّا بالله .

### [الدليل على حدِّث الأعيان]

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : الدليل على حدِّث الأعيان هو شهادة الوجوه الثلاثة التي ذكرنا من سبيل العلم بالأشياء . فأما الخبر فثبت عن الله تعالى من وجَّه يعجز البشر عن دليل مثله لأحد<sup>١</sup> : إنه أخبر أنه خالق كل شيء<sup>٢</sup> ، وبديع السماوات والأرض<sup>٣</sup> ، وأن له ملك ما فيهن<sup>٤</sup> . وقد بيَّنا لزوم القول بالخبر . وليس أحد من الأحياء ادَّعى لنفسه القيدَ أو أشار إلى معنى يدل على قدمه بل لو قال لعريف كذبته هو بالضرورة ، وكذا كل من حضرة بما رأوه صغيرا ، ويُدَّكَّر ابتداءه أيضا . لذلك لزم القول بحدِّث الأحياء . ثم الأموات تحت تدبير الأحياء . فهم أحقَّ بالحدِّث ، والله الموفق .

وعلم الحسَّ ، وهو أن كل عين من الأعيان يُحَسِّنُ مُحَاطا بالضرورة مبنيا بالحاجة ، والقيد هو شرط الغنا ؛ لأنه يستغنى بقدمه<sup>٥</sup> عن غيره ، والضرورة والحاجة يُحَوِّجانه إلى غيره ، فلزم به حدِّثه . وأيضا أن كل شيء جاهل يبدو / حاله عاجز عن إصلاح ما يفسد منه في الحال التي هو فيها موصوف بالكمال في القوة والعلم إذا كان ذلك حيا ، ولو كان ميتا فسلطان الحي عليه جارٍ ، ثبت

(١) في الأصل : طبعه .

(٢) جاء على هامش النص : 'أى لا يقدر البشر أن يثبت لأحد دليلا يعجز الكل عن مثله' .

(٣) أنظر سورة الزمر ٣٩ آية ٦٢ .

(٤) أنظر سورة البقرة ٢ آية ١١٧ ، وسورة الأنعام ٦ آية ١٠١ .

(٥) أنظر سورة آل عمران ٣ آية ١٨٩ ، وسورة المائدة ٥ آية ١٨ ، ٤٠ ، ١٢٠ .

(٦) غير منقوطة في الأصل .

(٧) في الأصل : تقدمه .

أنه لم يكن واحد منها إلا بغيره ، وإذا ثبت الغير لزم الحدوث ، إذ القديم يمنع الكون لغيره .

وأيضاً أن كل محسوس لا يخلو عن اجتماع طبائع مختلفة ومتضادة مما حَقَّقها التنافر والتباعد لأنفسها ، ثبت اجتماعها بغيرها ، وفي ذلك حدثه ، والله الموفق .  
وأيضاً أن العالم ذو أجزاء وأبعاض ، ويُعَلِّم أكثر أبعاضه أنه حادث بعد أن لم يكن ، ويُعَلِّم نماؤه واتساعه وكبره ، لزم ذلك في كُلتِه ؛ إذ لا يصير اجتماع أجزاء متناهية غير متناهية .

وأيضاً أن منه طَيِّبٌ وخبيثٌ ، وصغيرٌ وكبيرٌ ، وحَسَنٌ وقَبِيحٌ ، ونُورٌ وظُلْمَةٌ ، وهذه آيات التغيُّر والزوال ، وفي التغير والزوال فناء وهلاك ؛ إذ معلوم أن الاجتماع يؤكِّد ويقوِّى ويُعْظِمُ ، دليله النشر ، وأنه إذا تفرَّق بطل ذلك ، فثبت أن ذلك آية الفناء ، وما احتمل الفناء لم يجز كونه بنفسه .

ويلزم أيضاً احتمال الابتداء ، وليس لقول مَنْ يقول : يغيب عن الأبصار ولا يفنى معنى ، لما عَلِّمَ العالم بالبصر لا بالدلائل ، وبه يُدَّعى القديم ، فقد زال ذلك مع ما أنا بيِّنٌ من وهنه ، ولا فَرَقٌ بين حياة تفنى وبين ذاته ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى ذلك طريق علم الاستدلال ، مع ما أنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون ، وليس لها الاجتماع ، فيزول من جملة أوقاته نصف الحركة ونصف السكون ، وكل ذى نصف متناه ، على أنهما إذ لا يجتمعان في القدم لزم حدوث أحد الوجهين ، ويبطلانه أن / يكون مُحْدَثًا في الأزل لزم في الآخر ، وفي ذلك حَدَثٌ ما لا يخلو عنه .

[١٦]

وأيضاً أن كل جسم لا يخلو عن سكون دائم أو حركة دائمة أو هما وما هو عليه منها مدفوع إليه مُسَخَّرٌ به ويجعل لمنافع غيره ، وإذا كان ذلك وصف جواهر العالم التي لا توصف بالحياة ثبت أنها مُحْدَثَةٌ ؛ إذ هي لا على ما هي بنفسها ولكن على تسخيرها وتذليلها واستعمالها في حوائج غيرها . وإذا ثبت ذلك في أصل

الجواهر والأحياء الذين هم فيها وبها نقرّ وننتفع وهم مسجّبون عن الحاجات والمنافع أحقّ بذلك ، والله الموفق .

ودليل آخر : أنّ العالم لا يخلو من أن يكون قديما على ما عليه أسناله من اجتماع وتفرّق ، وحركة وسكون ، وخيبث وطيب ، وحسن وقبيح ، وزيادة ونقصان ، وهنّ حوادث بالحس والعقل ؛ إذ لا يجوز اجتماع الضدين ، فثبت

التعاقب ، وفيه الحدث . وجميع الحوادث تحت الكون بعد أن لم تكن ، فكذلك ما لا يخلو عنها ولا يسبقها ، أو كان إنشاء عن أصل لا بهذه الصفة أو انتقل إليها باعتبارها فيه ، فإن كان ذلك ثبت أن هذا العالم حادث ، وبطل قول من ينكر [الحدث] ، وإن كان غير هذا ، فإن كان الأول هو المنشئ له فهو قولنا مو الباري ، وسنّموه هتيولى ، وإن كان على الانتقال إليه فذهب الأول وصار

هذا غيره ، فهذا محدث بما لم يكن هو الأول ، والأول محدث بما هلك لما انتقل إلى الثاني ، مع ما لا يكون شيء من شيء من أن يكون مستجنا فيه فيظهر ، أو محدثا فيه فيتولد ويخرج ، أو ي تلف الأول فيكون الثاني . فالأول كالولد / والشيء

[٦ ب]

الموضوع في الوعاء ، ومحال كون أضماف ما فيه فيما هو فيه ؛ لذلك يبطل القول بكون الإنسان من النطفة ، والشجر في الحطب ، وعلى ذلك من يقول بالبروز بالقوة ، مع ما كان في ذلك ايجاب حدث ذاته ، لأنّ القوة عاتيه غيره إذ هو وجيد بالفضل لا بالقوة . أو تلف الأول نحو النطفة ثم النسمة ونحو ذلك فيصير الأول هالكا حتى لا يبقى له الأثر ، والثاني حادثا حتى لم يبق من الأول فيه أثر ، وفي ذلك حدث الأول والثاني .

فإن قال قائل : إذا جاز عندكم بقاء الأعيان في الآخرة بما لا يبقى ، ليمّ لا جاز قدمها بما لا يتقدم ؟

قيل : لوجوه . أحدها للتناقض وهو أن معنى الحدث هو الكون بعد أن لم يكن ، فن لا يسبقه فففيه حقيقة<sup>٢</sup> ، فالقول فيه بالقدم ينقضه<sup>٣</sup> ، ومعنى البقاء

(١) في الأصل بدون الهزتين .

(٢) هكذا في الأصل ، وامتقد أن عبارة 'فن لا يسبقه فففيه حقيقة' يستقيم المعنى بدونها .

(٣) في الأصل : بعضه هكذا بدون نقط على القاف والضاد وبدون ياء وباء منقوطة .

هو الكون في مستأنف الوقت ، معه غيرٌ أو لا ، لذلك اختلفا . والثاني أن القول بالذي ذكرت من البقاء إنما هو سمعى ، فإما أن تُسَلَّم لي ذلك ، فيجب حدث الأعيان لما به عرفناه ، أو لا تُسَلَّم ، فيبطل حِجَاغُهُ بالسمعى على الإنكار به ، والله المستعان .

- وأيضا إن الشيء إذا لم يكن إلا بغيرٍ يتقدمه وذلك شرط كل الأغيار
- فيبطل كون الجميع ، ولا كذلك أمرُ البقاء . ألا يُرى أن من قال لآخر :
- لا تأكل شيئا حتى تأكل غيره — وكذا كل غير فيه ذلك الشرط — فبقى أبدا غير آكل ، ولو قال كلنا أكلت لقمة فكل أخرى فهو يبقى أبدا في الأكل ، فثله الأول . وعلى ذلك أمر تضاعف الحساب ، إنه إذا لم يُجعل له ابتداء منه يبدأ لا يجوز وجود شيء منه بتة ، وإذا حصل البداية يجوز أن يبقى فيه فيما يزيد ، ثم يزيد دائما ، / ولا قوة إلا بالله .

[١٧]

مع ما يُذكر أوائل الحساب في كل عدد إذ به بلغ ذلك ولا يُذكر نهايتها لذلك اختلفا .

- وأيضا أنا لو توهمنا أن لا جسم ، وأنه يجوز وجود عرض قبل عرض ، لم يجوز وجود شيء منه ؛ إذ لم يُجعل له أولية وابتداء ، ويجوز الوجود أبدا بلا نهاية له ، فيثله ما لا يخاو عنه من الأعراض ، والله الموفق .

وأيضا أن كل حركة أو اجتماع نشير إليه هو نهاية ما مضى من ذلك النوع ، فمحال وجود نهاية الماضي بلا ابتداء له ، ولا قوة إلا بالله .

- وأيضا أن قد يُوصف جسم بالبقاء مع بقاء واحد وإن كان ذلك البقاء لا يبقى ، ولا يوصف جسم مع حدث واحد لا يخلو بالعدم عنه ، فكذلك ما كثر منه . على أن حدوث البقاء في الجسم هو سبب إبقائه ويدوم بقاؤه على دوام

(١) الياء مفتوحة في الأصل وغير منقوطة .

(٢) في الأصل : ولذا .

(٣) ... (٣) جاءت في الأصل على هامش النص وبها يستقيم المعنى .



تتابع البقاء فيه . ولا يجوز أن يكون سبب قِدَم الجسم حدوث عَرَض فيه ،  
فصار هو عديله وقرينه ؛ فلذلك لا يتقدمه ، والله الموفق .

وعارَضَ بعض مَنْ يقول بهذا ؛ لما لا يوجد الشيء بلا لون ، ثم لا يجب  
أن يكون لونا . وذلك لا معنى له ؛ لما أنَّ الحدَث هو وصف الكون بعد أن لم  
يكن ، فإذا وُجِدَ غيره غير مفارقة - وفيه هذا الوصف - لزومه هذا الحكم ،  
وليس اللون بلون لمعنى يُوجد في المتلون به ؛ لذلك اختلفا ، لكنَّ جُمْلَةَ الجسم  
إذ لا يخلو من الألوان فلا يسبقها ولكن يسبق واحدا فواحدا ، وكذلك أمر  
الإحداث .

ومن قال : لا يُعلم صنع شيء لا من شيء فهو المُقدَّر بالموجود حَسَبًا ،  
والمعارف نفسها خارجة عن الحسِّ ، وكذلك القول بيجوز ولا يجوز . وكذلك  
ما يدعى من التفرق - لا الهلاك - / لا نعرفه بالحسِّ ، ثم قال به ، فحسَّله ما  
نحن فيه ، مع ما كان فيه عقل وسمع وبصر وروح وغير ذلك ممَّا لا يدري ممَّ  
صُنِعَ ، فذلك يَمْنَعُهُ القول بما قال . وأيضا إنَّه إذا يكن أحد يُخبرنا عن قدمه  
أو كان أزليا من جوهر العالم فلا وَجَهَ للعلم به إلا بالاستدلال .

ثم لا نعلم كتابة بلا كاتب ، ولا تفرقا إلا بمُفَرَّق ، وكذلك الاجتماع ،  
وكذلك السكون والحركة ، فيلزم في جملة العالم ذلك ؛ إذ هو مُؤَلَّف مُفَرَّق ،  
بل الأعجوبة في تأليف العالم أرفع ، فهو أحقُّ أن لا يتفرق ولا يجتمع إلا بغيره ،  
ثم كل ما في الشاهد من التأليف والكتابة يكون أحدث ممَّن به كان ، فحسَّله  
جميع العالم ؛ إذ هو في معنى ما ذكرت ، وبالله التوفيق .

ولو تكاثف الاستقصاء في مثل هذا ليخرج عن طوق البشر ؛ إذ ما من  
شيء ممَّا يُحَسِّس أو يُسَمَّع به من أجزاء العالم إلا ودلالة حدِّثه ظاهرة : من  
جهله بابتداء حاله ، وباصلاح ما يفسد ، أو يُشْئى مثله ، وعجزه عما به حفظ  
نفسه أو تقليبه عن جوهره ، مع ما فيه الخبيث والقيح والذليل والمهان الذي لولا  
تدبير غيره فيه ما احتمل أن يكون كذلك ، وبالله التوفيق .

(١) في الأصل : مُعَرَّف .

[٧ ب]

ثم معلوم أن تكون الحركة والسكون والاجتماع والتفريق غير الجسم ؛ إذ قد يكون جسماً مستغرقاً يمتنع ، ومنحرفاً يسكن ، فلو كان لنفسه يكون كذلك لم يكن ليحتمل مضادات الأحوال إلى بقاء الجسم بحاله . وعلى هذا يخرج الفناء والبقاء ؛ إذ قد يوجد غير باقٍ ولا فان في أوقات ، فيستلزم أن يكون غير ؛ وكذلك من أراد بقاء الشيء أو فناءه يقصد إلى غير الوجهة الذي يقصد بالآخر ، ثبت أنها غير متبادلة .

وكثير من المتزلة يقولون هذا في الأول ، / ويأتون في البقاء والفناء ، مع ما يعطل قولهم ؛ إذ كان مختلفاً بنفسه في احتمال ذلك ، ولو جاز ذلك وجاز بقاء الأجسام بأنفسها لجاز كونها لا بغير . على أن هذا بالمعتزلة أولى ؛ لأنهم لا يجعلون من الله إلى جملة العالَم غير العالَم ، به كان العالَم ؛ إذ الإرادة يجعلونها من العالَم والفعل كذلك ، وذاته كان موجوداً عنهم ولم يكن العالَم ولم يحدث شيء سوى كان العالَم ، فإذا كان بنفسه وبه يبقى ، وفي ذلك فساد التوحيد ، ولا قوة إلا بالله .

ثم قد ثبت التباين ، واختلاف أهل الكلام في مائة اسم ذلك : فمنهم من يسميه عرفياً ، ومنهم من يسميه صفة . وحق هذه المسألة التسليم لما يتجوز الإصطلاح به ؛ لما يراد بالتسمية التعريف وإفهام المراد ، فأى شيء يعمل ذلك كفى ، ولا يُعرف الاسم بالعقل والقياس . كذلك قولنا في تخطئة قول الكعبي ، إنه لما ثبت أنه ليس بجسم بأن أنه عرض .

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي ، يعده أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه المشيئة والأمل من الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة ، ويذكر أنه أخذ عن أبي الحسين الخياط ، وهو من أجل ذلك يعتبر من معتزلة بغداد . يصف ابن المرتضى منزلته في الاعتزال فيقول : ' هو رئيس نبيل ، غزير العلم بالكلام والفقه وعلم الأدب ، واسع المعرفة في مذاهب الناس ' . فهو إذن إمام أهل الأرض عند المعتزلة كما يقول الماتريدي . توفي عام ٣١٩ هـ / ٩٣١ م أي قبل وفاة الماتريدي بأربعة عشر عاماً ، فيها إذن متعاصران . أنظر كتاب المنية والأمل في شرح كتاب المال والنحل لأحمد بن يحيى الميرضي ص ٥١ تحقيق توما أرنولد طبعة حيدر آباد ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨ م .

قال أبو منصور رحمه الله : وإنما يجب ذلك إذا سلم أن ما سوى الجسم من الخلق عرض ، وفي كتاب الله تسمية العرض على إرادة أعين الأشياء كقوله تعالى . تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وقوله : لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا ، فعلم هذا تسمية ذلك صفة أقرب إلى الأسماء الإسلامية ، ولا قوة إلا بالله .

### [الدليل على أن للعالم مُحدَثاً]

قال أبو منصور رحمه الله : ثم الدليل على أن للعالم مُحدَثاً أنه ثبت حدته بما بيننا ، وبما لا يوجد شيء منه في الشاهد يجتمع بنفسه ويفرق ، ثبت أن ذلك كان بغيره ، والله الموفق .

والثاني أن العالم لو كان بنفسه لم يكن وقتاً أحق<sup>٢</sup> به من وقت ، ولا حال أولى به من حال ، ولا صفة أليق به من صفة ، وإذا كان على أوقات وأحوال وصفات مختلفة / ثبت أنه لم يكن به ، ولو كان لجاز أن [يُكوّن] كل شيء لنفسه أحوالاً [هي] أحسن الأحوال والصفات وخيرها ، فيبطل به الشرور والقبايح ، فذلك وجود ذلك على كونه بغيره ، والله الموفق .

وأيضاً أن العالم نوعان : حَيٌّ ومَيِّتٌ ، وكل حي جاهل بابتدائه ، عاجز عن إنشاء مثله وإصلاح ما فسد منه وقت قوته وكماله ، فثبت أنه كان بغيره ، والميت أحق بذلك .

وأيضاً أن العالم لا يخلو كل عين منه إلى ما يحتمله من الأعراض قهراً ، وما اعترضه من الأعراض لا قيام لها ولا وجود دونه ، فثبت بذلك دخول كل واحد منهما تحت حاجة الآخر ، فيبطل أن يكون بنفسه محتاجاً إلى غيرٍ به يُوجد ويقوّم ، ولا قوة إلا بالله .

١ سورة الأنفال ٨ آية ٦٧ .

٢ سورة التوبة ٩ آية ٤٢ .

٣ في الأصل : حق .

وأيضاً أن كل عين مما اجتمع فيه الطبائع المتضادة التي من طبعها التنافر لم  
يجز أن يكون بنفسه يجتمع ، ثبت أن له جامعا ، والله الموفق .

وأيضاً أن كل عين محتاج إلى آخر به يقوم ويبقى من الأغذية وغيرها مما لا  
يحتمل أن يبلغ علمه ما به بقاؤه ، أو كيف يستخرج ذلك ويكتسب ، فثبت أنه  
بعليم حكيم لا بنفسه ، وبالله النجاة والعصمة .

وأيضاً أنه لو كان بنفسه لكان يبقى به ويكون على حد واحد ، فلما لم  
يملك دلّ على أنه كان بغيره .

وأيضاً لا يخلو كونه بنفسه من أن كان بعد الوجود ، فيبطل كونه به ؛ لما  
كان موجوداً بغيره ، أو قبّله ، وما هو قبله كيف يوجد نفسه ، مع ما لو كان  
به قبل الوجود لتوهم أن لا يوجد فيكون عديماً فاعلا وذلك محال . ويشهد لما ذكرنا  
أمرُ البيناء والكتابة والسفن أنه لا يجوز كونها إلا بفاعل موجود ، فثله ما نحن  
فيه ، وبالله التوفيق .

قال أبو منصور رحمه الله : وأصل ذلك أنه لا يعانى منه شيء إلا فيه حكمة  
عجيبة ودلالة بديعة مما يُعجز الحكماء عن إدراك / مائته وكيفية خروجه على  
ما خرج ، وعلم كل أحد منهم بقصور على ما عنده من الحكمة والعلم عن إدراك  
كنه ذلك ، فهذه الضرورة وغيرها دلالة حكمة مبدعها وخالقها ، ولا قوة إلا بالله .

[١٩]

وأيضاً أنه لو جاز أن يكون العالم يبدأ من قبّل نفسه بمرة لجائز أن يذهب  
كله بمرة ، فإذا لم يكن ، بل كان على الاختلاف حتى لم يكن تختلف عليه  
الأحوال إلا بالأغيار نحو حي يموت ، ومتفرق يجتمع ، وصغير يكبر ، وخبيث  
يطيب ، أبداً يتغير بأغيار تحدث ، فعلى ذلك جملة ، لا يحتمل أن يكون لا  
بغيره . ولو جاز ذا لجاز أن تتغير ألوان الثوب بنفسه لا بأصباغ ، أو السفينة تصير

(١) في الأصل : ولا .

(٢) العين مطسوسة في الأصل .

على ما هي عليها بذاتها ، فإذا لم تكن — ولا بد من عليم بنشئها ، قد ير به يكون — فكذاك<sup>١</sup> [ما نحن فيه] ، وبالله التوفيق .

ويبعد أيضاً كون<sup>٢</sup> العالم بنفسه بما فيه من دلالة العلم بما هو عليه والقدرة عليه ، ومحال وجود مثله بعاجز جاهل ، فكيف بالمعدوم القاني ، وبالله التوفيق .  
ودلالة كون العالم لا من شيء هي حدوثها<sup>٣</sup> ، وقد بينا ذلك .

### مسألة<sup>٤</sup>

#### [مُحَدِّثِ الْعَالَمِ وَاحِد]

قال أبو منصور رحمه الله : والدلالة أن مُحَدِّثِ الْعَالَمِ واحد لا أكثر السَّمْعُ والعقل وشهادة العالم بالخلقة . فأما السمع فهو اتفاق القول ، على اختلافهم على الواحد ، إذ مَنْ يَقُولُ بِالْأَكْثَرِ يقول به على أن الواحد اسم لا ابتداء العدد واسم للعظمة والسيادة والرفعة والفضل ، كما يُقَالُ : فلان واحد الزمان ومنقطع القترين في الرفعة والفضل والجلال ، وما جاوز ذلك لا يحتمل غير العدد ، والأعداد لا نهاية لها من حيث العدد ، وفي تحقيق ما يُعَدُّ يخرج عن النهاية العدد ، فيجب أن يكون العالم غير متناه ؛ إذ لو كان مِنْ كُلِّ مِنْهُمْ شيء واحد ، فيخرج / الجملة عن التناهي بخروج المحدثين ، وذلك بعيد . ثم ما من عدد يُشار إليه [بـ] ١٥  
وأمكن من الدعوى أن يَزَادَ عليه وَيُنْقَصَ منه ، فلم يجب القول بشيء — لما لا حقيقة لذلك بحق العدد — لا يُشَارِكُ فيه غيره ؛ لذلك بطل القول به ، وبالله التوفيق .

(١) في الأصل : فلذلك .

(٢) في الأصل : لون .

(٣) ربما يقصد حدوث الأعيان والأعراض في العالم .

(٤) رسمت في الأصل : مسألة ، هكذا شاعت كتابتها عند الأقدمين ، وسوف نصحيحها مستقبلاً دون الإشارة إلى ذلك في الهامش .

(٥) في الأصل : فيجىء ، من غير تنقيط ، وصححت في الهامش بكلمة أقرب ما تكون إلى كلمة « فيجب » .

وبعد ، فإنه لم يذكر عن غير الإله الذي يعرفه أهل التوحيد دعوى الإلهية والإشارة إلى أثر فعل منه يدل على ربوبيته ، ولا وجد في شيء معنى أمكن إخراجه عن حله ، ولا بعثت رسلا بالآيات التي تقهر العقول ويبهز لها ، فثبت أن القول بذلك خيال ووسواس .

- وأيضاً محيىء الرسل بالآيات التي يضطر من شهادتها أنها فعل من لو كان معه شريك لينسحبهم عن إظهارها ؛ إذ بذلك لبطل ربوبيتهم وألوهيتهم ، فإذا لم يوجد ولا مستنبطوا عن ذلك ... مع كثرة المكابرين لهم والمعادنين ممن لو أحبوا وجود الإبصار لهم في إظهار آياتهم لوجدوا - فثبت أن ذلك إنما سلكم للرسل ؛ لما لم يكن الإله الحق والخالق للخلق غير الواحد القهار الذي قهر كل متعنت مكابر عن التمويه فضلاً من التحقيق ، ولا قوة إلا بالله .

١٠

ثم دلالة العقل أنه لو كان أكثر من واحد ما احتمل وجود العالم إلا بالإصطلاح ، وفي ذلك فساد الربوبية . ومعنى آخر : أن كل شيء يريد أحد ممن ينسب إليه إثباته يريد الآخر نفيه ، وما يريد أحدهما إيجاداً يريد الآخر إعدامه ، وكذلك في الإبقاء والإفناء ، وفي ذلك تناقض وتناف ، فدل الوجود على تحديث العالم واحد ...<sup>١</sup> تدبيره .

١٥

مع ما كان الأمر المعتاد بين الملوك بذل الوسع منهم في قهر أشكالهم ليكون المليك للقاهر ، ومنع كل منهم غيره عن إنفاذ / حكمه ، وإظهار سلطانه ما استطاع ، فإذا لم يكن ... بل نفد سلطان العزيز الحكيم - ثبت أنه الواحد . وهذا تأويل قوله : قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابَتَّوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا<sup>٢</sup> ، والأول على ما أودع قوله : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا<sup>٣</sup> .

وأيضاً أنه لو كان مع الله إله لأظهر الآخر حكمته وفصل فعله من فعل

٢٠

[١٠]

(١) كلمة غير مقروءة في الأصل .

(٢) سورة الإسراء ١٧ آية ٤٢ .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ آية ٢٢ .

الله الحق ليعلم به قدرته وسلطانه ، فإذا لم يفعل بآن أن الله المتوحد بالإلهية والمتفرد بالربوبية ، وذلك معنى قوله : وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وكذلك قوله : أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ .

ثم وجه الإصطلاح يدل على العجز والجهل ، مع ما لو كان كذلك لم يكن الأمر لواحد في نسبه الخلق وتحقيقه له إلا من حيث يقهرهم ويدخلهم تحت قدرته وصنعه ، والله الموفق .

وأيضاً أنه لو كان مع الله إله لا يخلو من أن يقدر على فعل يسره من الآخر أو لا ، وكذلك الله سبحانه منه ، فإن قدرًا جميعاً مَلَكَ كل واحد منها تجهيل الآخر ، وفي ذلك زوال الربوبية ، وإن لم يقدرًا عجز كل واحد منها ، والعجز يُسقط الألوهية ، أو قَدَرَ أحدهما دون الآخر فهو الرب والآخر مربوب ، مع ما كان عِلْمُ الغيب علم الربوبية ، فمن ليس له فهو مربوب . ثم لا يخلو أيضاً من قدرة كل واحد منها على غيره في منع ما يروم الفعل بغيره ويريده أو لا ، فيكون فيها إمكان خروج كُلٍّ عن القدرة وتحقيق عجز وذلك يُسقط الربوبية ، أو يقدر الواحد خاصة فيكون هو الرب سبحانه .

وأما دلالة الاستدلال بالخلق فهو أنه لو كان أكثر من واحد لتَنَقَّلَ فيهم التدبير نحو أن تحوّل الأزمنة من الشتاء والصيف ، أو تحوّل خروج الإنزال وينعها أو تقدير السماء / والأرض ، أو تسيير الشمس والقمر والنجوم ، أو أغذية الخلق [١٠ ب] أو تدبير معاش جواهر الحيوان . فإذا دارَّ كله على مسلك واحد ، ونوع من التدبير ، وانساق ذلك على سُنُنٍ واحد ، لا يتم بمديرين ، لذلك لزم القول بالواحد ، وبالله التوفيق .

والثاني أن الأجناس على اختلافها وتباعداً ما بينها من نحو السماء والأرض ، وأطراف الأرض ، وجعل أرزاق أهلها متصلةً بالمنافع ، حتى كان كل أنواع

(١) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

(٢) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

(٣) في الأصل : وجعل أرزاق أهلها جعلت متصلة ، فحذفت كلمة « جعلت » ليستقيم المعنى .

الخارج من الأرض يكون بأسباب السماء ، وحاجات كل أهل البلدان منتدبة جميع الأقطار ، ومعاش البشر مجعول في أنواع المكاسب ، على هذا أمر الجملو كان ذلك لعدد ، لم يحتمل أن ترجع منافعها إلى من له العالم من الخلق اختلاف العالم ، ثبت أن مدبر ذلك كله واحد . وعلى ما ذكرت ، إلا من الليل والنهار والساعات ، ودخول بعض في بعض على قدر الحاجات ، والله أعلم معنى قوله : مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ<sup>١</sup> ، فهذا مع ما حُـ الأجسام ، وهى الأعيان ، على جهات ست ، ثبت أن مدبر كل — على اختلف الجنس .. واحد ، حتى جمع الكل تحت معنى واحد ، ولا قوة إلا بالله .

والثالث أنه لا يُوجد جواهر واحد يرجع بجوهره إلى معنى واحد من الف أو النفع ، أو الخبيث أو الطيب . أو النعمة أو البلاء ، بل كل شيء يوه بالخبيث فهو يصير طيبا في وجه غير من له خبيث ، وكذلك سائر الصفات . ذلك أحوال الأشياء : لأنها ليست على نفع بكل حال أو ضرر بكل حال ، أن مدبر ذلك كله واحد ، حتى جمع في كُـ وجوه المضار والمنافع ، ولم شيئا ذا نوع ليُعلم أنه عن أصل يرجع إلى جوهره ، أو عن تدبير عدد يفه كل جهة ، فيتناقض بما نفرد كل بالجهة التى هى منه ، ولا قوة إلا بالله وأيضاً أن الأعيان تراها تحت حد الأجسام كلها ، وهى مجتمعة على متضادة حقها التنافر والتباعد بما بينها من التعادى الذى لو توهم تركها وطب لكان فى ذلك فساد الكل ، فثبت أن مدبر الجميع بينها واحد ، يجمعهم باللط ويعبس ضرر كل عن غيره بالحكمة العجيبة التى لا تبلغها الأوهام ، ولو لعدد جرى فيها حق الاختلاف والتضاد ، على ما عليه إرادة الفاعلين من بغيرهم ، وبصنع غيرهم ليتبين صنعه ، وبالله النجاة .

وأمكن الجمع بين الحرفين فى جميع ما ينتهى إليه الإعتبار ، من الإشارة الدلالة ، لأنها تخرج على النظر إلى الأحوال والأفعال ، فالأحوال هى أن يـ

(١) فى الأصل ليست فى النص إنما أضافها الناسخ على الماثل .

(٢) سورة الملك ٦٧ آية ٣ .



في جميع معاني الربوبية سواء ، فيكون في ذلك تدافع وتمانع ، مع ما كان ذلك صفة فرد سموه عددا ، أو تختلف ، فيكون الأتم لها أحق بالربوبية . وأما الأفعال ، فما ذكرت من اتساق جميع العالم - مع تناقض الطبائع وتضادها صارت كأنها أشكال في قوام بعض ببعض ، وكون بعض لبعض عونا وناصرا في البقاء - وإن كانوا بالوجه الذي ذكرت ثبت أن ذلك التآلف مع التضاد لا يُحتمل إلا بمدير حكيم عليم لطيف ، لا يُنْزَع في التدبير ، ولا يُخَالَف في التقدير ، ولا قوة إلا بالله .

وإذا ثبت القول بوحدانية الله تعالى والألوهية له - لا على جهة وحدانية العدد ، إذ كل واحد في العدد له نصف وأجزاء - لزم القول بتعاليه عن الأشياء والأضداد ؛ إذ في إثبات الضد نفى لإلهيته ، وفي التشابه نفى وحدانيته ؛ إذ الخلق كلهم تحت اسم الأشكال والأضداد ، وهما عكسا احتمال الفناء والعدم ونفى التوحيد عن الخلق .

والله واحد لا شبيه له ، دائم قائم لا ضد له ولا ند ، وهذا تأويل قوله : / لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>١</sup> . وأصل ذلك أن كل ذي مثل واقع تحت العدد فيكون أقله اثنين ، وكل ذي ضد تحت الفناء إذ يهلك ضده ، وعلى ذلك كل شيء سواء له ضد يفتى به ، وشكل يعد له ويصير به زوجا ، فحاصل تأويل قوله : 'واحد' أى في العظمة والكبرياء ، وفي القدرة والسلطان ، وواحد بالتوحد عن الأشياء والأضداد ؛ ولذلك بطل القول فيه بالجسم والعرض إذ هما تأويل الأشياء . وإذا ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق ، ويوصف به من الصفات بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ووُصف به ، وبالله التوفيق .

وفي ذلك ظهور تعنت المشبهة ، وذلك سبب إلحاد من ألحد : أنه ظن به ما احتمله الشاهد . فمنهم من جعله أحد الأعيان ، وأنكر الصانع للعالم وأدعى أنه على ما عليه [في الأزل] ، ومنهم من صيره محسلا للحوادث وأنكر حدته

(١) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

- وزعم أن غيره حوادث اعترضت بقوة وهم أصحاب الهوى والمسلمون ، لزمهم القول بهستيتته سرورزة فقالوا ، ونفوا عنه جميع ما احتسب غيره ، إذ احتسب غيره النفاضل في الذوات ، والإخلاف في الصفات ، أو احتسب غيره الاستحالة والتغير بما يتمكن فيه الزيادة والنقصان ، وإن كان بعض ذلك ثواب فهو نوع المحتمل لذلك ، على أن ثباته بالتسخير على ما هو عليه من دوام الحركة أو السكون ، أو باحتمال التبدل الذي هو آفة المارحود بما فيه احتمال الفناء ووجود الأشباه له ليطل عنه صفة الكمال والتمام ، أو تمكن النهاية له ، والحد الذي يتوهم معه الأتم والأنقص ، والأوفر والأفقر ، فهذه الوجوه من آيات حداث العالم وأدلة محدثة . فلو كان لمحدثه مما به عرف حداث العالم وأن له محدثا ليلحقه من ذلك الوجه ما سلق غيره ، وفيه فساد العالم ، وشهادته على محدث حكيم عايم متمال عن الأشباه والأضداد . / مع ما كان كل غير له حدث من جميع الوجوه ، فلو كان لشيء منه شبه يسقط عنه من ذلك القدم<sup>١</sup> ، أو عن غيره الحدث ، ولا قوة إلا بالله .

[ ١٢ ]

- على أن الشبه من كل جهة في الخلق ممتنع ؛ لما يصير واحدا ، وإنما يكون في جهة ذين جهة ، فلو وُصف بالشبه بغيره بجهة فيصير من ذلك الوجه كأحد الخلق<sup>٢</sup> ، ولا قوة إلا بالله .

- قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : وليس في إثبات الأسماء وتحقيق الصفات تشابه لنفي حقائق ما في الخلق عنه كالمستية والثبات ، ولكن الأسماء لما لم يحتمل التعريف ولا تحقيق الذات بحق الربوبية إلا بذلك ؛ إذ لا وجه لمعرفة غائب إلا بدلالة الشاهد . ثم إذا أريد الوصف بالعلو والجلال فذلك طريق المعرفة في الشاهد ، وإمكان القول ؛ إذ لا يحتسب وسعنا العرفان بالتسمية بغير الذي شاهدنا ، ولا الإشارة إلى ما لا نأخذ من الحس وحق العيان ، لو احتسب وسعنا ذلك لقلنا ذلك ،

(١) في الأصل : العدم .

(٢) في الأصل جاء بها . كلمة الخلق العبارة التالية : 'من الخلق أو ذلك التشابه بينهم' ولا يستقيم المعنى باضافتها .

لكننا [أردنا] به ما يُسْقِطُ الشَّيْبَةَ من قولنا : عالم لا كالعالماء ، وهذا النوع في كل ما نسميه به ونصفه ، والله الموفق .

مع ما كان التشابه الذي تُقَدِّره أوهامنا ليس عن قول اللسان نُقَدِّره ، بل بما كنا نَعْرِفُ الشَّيْبَةَ بين الذاتين والفعلين ، فإلى ذلك يُرْجَع ، وههنا عند التسمية ، وذلك يُحَقِّقُه لو لم يكن لهما اسم عُرِّفا به ، ووصف وُصِّفَا به . فإذا كان الله سبحانه فيما اعتقدنا وحدانيته اعتقدنا غير شبيه بالمعروفين في تسمية الآحاد لم يلزَمْنَا التَّسْمِيَةَ بما تعرَّفْنَا ما لولا الاسم لم يجب التشبيه بالاسم لذلك ، ولا قوة إلا بالله .

على أن من نفى الأسماء والصفات من الفلسفة لم يقل بالتعطيل ، وكل مثبت معناه في التحقيق نفى التعطيل . ثم لم يجب به التشابه ، فبشأنه في الأسماء . ١٠

وإذا لم / يحققوا فما يقولون لو قيل لهم : ما تعبدون ، وإلى ماذا تدعون ، وبأى دين تدينون ، وَمَنْ أَمَرَكُمْ وَنَهَاكُمْ عَمَّا تَنْهَوْنَ وَتُؤْمَرُونَ<sup>١</sup> ، وَمَنْ بِهِ بَدْءُ<sup>٢</sup> العالم العلوي والسفلي ، وبمن كان أولية الأشياء ؟ ليرجعوا إلى معنى يقرب إلى الفهم أو يُلْحَقُوا بمنكرى حَدَّثَ العالم ، وَيُبْطَلُوا قولهم في الأول : إنه العقل أو الأصل السابق أو الروحاني الأول ، أو ما قالوا في ذلك ، وفي ذلك اختيار الحيرة والتمسك بالجهل ودفع ما يُعْرِفُ غير العالم به ، ولا قوة إلا بالله . ١٥

ثم نذكر طرفا من الشَّيْبَةِ التي اعترض من استحوذ عليه الشيطان وصرَّفه<sup>٣</sup> بها عما ظهر من البيان ليعلم أن الذي بعثه على ما اختار خدعة نفسه بتسويل عدوه ، وذلك لا بتقصير من الله في نصب البرهان ، ولا قوة إلا بالله .

فنقول : سَوَّلَ الشيطان لمنكر<sup>٤</sup> العيان — بما قد يخرج على غير الذي حسبه ٢٠

(١) في الأصل : وتأمرن .

(٢) في الأصل : بدؤ .

(٣) في الأصل : به .

(٤) في الأصل : منكرى .

- المتأمل فيه ليَصُدَّه عن عبادة الرحمن - المؤؤف<sup>١</sup> بصره ، أو الذى تنازعه نفسه فى المنام ، أو الذى يبعد عنه ، أو يدقّ عن الإحاطة ، ثم لم يعمل عليه كيد الشيطان فى الصّرف عن الملاذّ ، وكفّ النفس عن الشهوات ، ويوقيه من الجواهر المؤذية ، وصوّن النفس عن اقتحام النيران والبحار ، ولو كان عن حقيقة جهل ينطقى لكان لا بقاء له ؛ لما يقتحم المهالك . ويمتنع عن تناول الأغذية ، فنبت أن الذى دعا إلى ما يقوله حبّ اللذات والميل إلى الشهوات . مع ما فى الذى ذُكِرَ من اختلاف الأحوال ، وتبيّن الخلاف دليل كاف على أنه قد علّم العيان حيث أخبر عن الخلاف لما ذُكِرَ من الحسان . وعندنا أن ذلك بمعنى العيان : إن المؤؤف<sup>٢</sup> ، وفى حال المنام ، والبعد ، والدقة لا يصل إلى حقائق / الأشياء ، وعند الارتفاع يصل<sup>٣</sup> . فذلك الذى أوجب من الاختلاف هو حق العيان ، لم يجوز أن ينكره ، وعلى مثله قول مثبتى العيان ، ومنكرى الخبر بما قد يظهر فيه الكذب بعد أن ينتشر به القول .

[١٣]

- ثم قد قيل : الإخبّار فى العيان اللذيذة والجواهر الشهية فى الانتفاع ، مما لولا الإخبّار عما فيه من اللذة ما احتمل عاقل المخاطرة بنفسه من الإمتحان ، وكذلك اتقاء المضار من غير أن سبق منهم الإمتحان ، فما نالوا إلا بالإخبّار ، وعلى ذلك المكاسب والحيل والحدّار ونحو ذلك مما يرجع منافع ذلك إلى أبدانهم ودنياهم ، وكذلك المضار . فثبت أن الذى بحث هذا إلى التّكذيب ما فى القول به من اثبات الحرّمات ، وكفّ النفس عن الشهوات ، فيصير السبب الذى به خدع الشيطان هذا الصّنف هو السبب الذى خدع الصّنف الأول ، مع ما يوجّد ذلك فى العيان من الوجه الذى بيّنا ، ولم يمنع هؤلاء القول به ، فثله فى الأول ؛ لأنه يُظهر الكذب فى الإخبار بما اعترض المُخبر من الآفات التى تحملهم عليه .

(١) فى الأصل : المؤؤف . وهو الذى أصابته آفة أو عاهة . هكذا فى القاموس المحيط جاء رسمها وشرحها . وفى لسان العرب مادة 'أؤف' : 'الآفة : العاهة' ، وفى الحكم عرض مفسد لما أصاب من شيء ، وطعام مؤؤف أصابته آفة ... وقد ليف الزرع أى أصابته آفة فهو مؤؤف مثل معوف .

(٢) فى الأصل : يوصل .

(٣) فى الأصل : المؤؤف .

- وبعد ، فقد ظهر صدق كثير من الأنخبّار ، فلم يكن أحد الوجهين به أولّى من الآخر إلا بدليل يُوضح ، والله الموفق .
- وقد يُعامَل بالمعاملة الوحشة ، وضرب مما يؤذيه<sup>١</sup> ويؤلمه حتى يضطر إلى القول بما لا يُحتمل معرفته إلا بالخبر ، ولا قوة إلا بالله .
- ٥ وعلى مثله قول المقرّين بعلم العيان والخبر المنكرين لعلم الاستدلال ، على عقله لوجوه المنافع في الدنيا ولعواقب مأمولة ، ليس عنده علم من جهة العيان والخبر ، وإنما ذلك بالاستدلال ، وما في ذلك من ظنون الإصابة ، وكذا معرفة صدق الإخبّار وكذبه ، مع ما يُقال / له في كل شيء يُعلم<sup>٢</sup> مما ليس فيه علم الحس : [١٣ ب]
- بسم علمت ذلك ؟ فإن قال : بالخبر ، يُسأل عن معرفة صدقه وكذبه ، وتدخل ذلك في جميع الملاذّ والمضارّ مما يتتقى ويؤتى ، مع ما كانت الضرورة تُلزم النظر بما عاين وسمع ، ليُعلم منشأ العالم أو حدّته وقدمه
- ١٠ وبعد ، فإنه ليس في شيء يمنع الاستدلال له خبر في المنع ، أو عيان ، فكأنه بالاستدلال يمنع القول به . ولا قوة إلا بالله .
- وبعد ، فإن معرفة إنسان أو نار أو شيء بالذي شوهد مرّة لا يخرج إلا على الاستدلال بالذي عُرِف ، ولو لم يندلّه للزمه أن لا يعامل أحداً قط ، ثم لا يقبل تعليم أحد ؛ لأنّه لا دليل عنده يعلم أنه من<sup>٣</sup> ويجوز أن يوجد بخبره أو لا ، ثبت أن كلّ ذلك استدلال ، وهو لازم ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٥

### مسألة

#### [في دلالة الشاهد على الغائب]

- ٢٠ قال أبو منصور رحمه الله : ثم اختلف في وجه دلالة الشاهد على الغائب ، فمنهم من يقول : على مثله ؛ إذ هو أصل للذي غاب عنه ، ولا يخالف الأصل
- (١) غير . قولته في الأصل .
- (٢) في الأصل : يعمل .
- (٣) المعنى غير واضح هنا ويجوز أن يكون الناسخ قد نسي كلمة .

فرعه ، مع ما كان طريق معرفة الغائب الشاهد ، وقياس الشيء نظيره ، فيه أثبتوا قدم العالم ، إذ الشاهد يدل على مثله ، فصار الغائب به عالما أيضا ، ثم هو يدل في كل وقت على مثله قبله ، وفي ذلك إيجاب القدم للكل .

ومنهم من يقول : ما من وقت يتوهم فيه ابتداء العالم إلا وقد يتوهم قبله فيبطل له الغاية .

- ومنهم من يقول : يدل على المثل والخلاف ، ودلالته على الخلاف أوضح ؛ لأن من شاهد شيئا من العالم يدل على حدته أو قدمه ، وقدمه وحده ليس هو مثلها ولا نظيرهما ، ثم يدل على محدته أو كون بنفسه ، وهما خلافا ، ثم يدل على حكمة فاعله وسفاهه ، واختياره وطبعه ، وكل ذلك خلاف لما شاهده ، ولا يدل / على أن له مثلا ؛ إذ لو كان يدل لكان يجب أن يتوهم كل من عاين نفسه أن يكون كل العالم مثله ، وذلك بعيد ، فثبت أن الجوهر لا يحقق رؤية مثله غائبا ، ويحقق أحد الوجوه التي ذكرناها ، لكن إذا عرفت كيفية المشاهد ، إذا أخبرت بتلك الكيفية لغائب ، علمت أنه مثله ، لا أن ذلك يحقق المثل ، وقد يجوز أن يدل على مثله بهذا الوجه وبما عُرِفَ بعنى الجسم والنار ، فيعرف كل جسم ونار وإن لم يشهده ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠ [ ١٤ ]

وما زعم من الأصل والفرع فقلوب ؛ لما كان القديم والقدم ولم يكن ما به استدلال ، فلذلك لم يجب جعله فرعا لهذا ، بل هو الأصل لكون هذا به .

- ثم كل كائن بغيره --- من طريق العقل - خارج عن جوهره في الشاهد كالبناء والكتابة ، وكل أنواع الأفعال والأقوال التي هي أغيار لمن كُنَّ بهم ، لم يجوز أن يُلْحَقَهم بالجواهر والصفة ، فثله الذي به العالم .
- ٢٠

على أنه جاز في الشاهد لإثبات ما لا يُدْرَك ولا يُحَاطَ به نحو السمع والبصر والروح والعقل والهوى ونحو ذلك ، وما يُدْرَك نحو الأجسام الكثيفة ، فلو كانت هي قديمة الأصل فيجب أن يكون كل نوع يتولد ويحدث من جوهره : العقل من العقل ، وكذلك البصر والسمع ، ومعلوم الاختلاف بين كل جوهر والمتولد

منه في ذلك ، فلزم الكون والحادث إن كان مختلفا ، وفي تثبيت الاختلاف بطلان أن يكون الذي في وصف القدم عالما ، أو على ما عليه صفته ، وفي ذلك إثبات حدث العالم بمن ليس كمثلته .

وبعد ، فإن الكتابة تدل على الكاتب ، ومن لا يدل على كفيته أو مثله لا يجوز أن يكون مَلَكًا أو بشرا أو جنًا ، فتكون الكتابة غير دالة على مائة الكاتب وكفيته ولا على مثلها ، وهي تدل / على كاتب ما ، فمثلته العالم — بما فيه -- يدل على مُحَدِّث ما لا يدل على كفيته ومائته ، وكذلك البناء والنسخ والتجبر والصناعات ؛ لذلك لزم القياس في إثبات صانع العالم بالعالم ؛ بما فيه من العجائب والأشياء التي لا يُحتمل كونها إلا بحكيم عليم ، ولا يجب به تعرفُ الكيفية له والمائية<sup>٢</sup> ، ولا قوة إلا بالله .

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : والأصل أن دلالة العالم مختلفة على اختلاف جهاته ، دل احتماله الإستحالة والزوال واجتماع الاضداد في عين في حال على حدثه ثم<sup>٣</sup> دل جهله بمبادئه وعجزه عن إصلاح ما فسد منه أنه لم<sup>٤</sup> يكن بنفسه ، ثم دل اجتماع الأحوال المتضادة واتساق جواهر الخلق على الاستقامة على أن مدبر الكل ومحدثه واحد ، ويدل أيضا اتساقه واستقامته وحفظ الاضداد في عين على قدرة مدبره وحكمته وعلمه ، فاختلقت جهات الدلالة فيما عليه دلالات العيان ، فصار دليل لإثبات المُحَدِّث عجز المُحَدِّث ، ودليل علمه لما اتسق جهله بنفسه ، فصار وجود الدلالة به على الخلاف لا الوفاق .

وأصل آخر أيضا : أن الضروريات والحاجات هي التي دلت على غير ، فلم يجوز أن يحتمل ما احتمل هو لما يحوج إلى غير ثم ذلك إلى آخر إلى ما لا نهاية له ، وذلك فاسد ، والله أعلم .

(١) في الأصل : لما .

(٢) جاءت على هامش النص .

(٣) ... (٣) جاءت على هامش النص .

### أَقَاوِيل مَن يَدْعَى قَدَمَ الْعَالَمِ<sup>١</sup>

قال أبو منصور : نَم نَذَكِر أَقَاوِيل مَن يَدْعَى قَدَمَ الْعَالَمِ ، عَلَى مَا عَلَيْهِ مَن كَوْن شَيْءٍ مِّن شَيْءٍ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بِلَا مَنَشَى<sup>٢</sup> ، بِمَا كَذَلِكَ شَهِدَهُ - وَالشَّاهِدُ دَلِيلُ الْغَائِبِ - فَيَلْزِمُ ذَلِكَ فِي الَّذِي غَابَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لِإِيجَابِ خِلَافِ الْعِيَانِ بِالْعِيَانِ لَجَازَ لِإِيجَابِ إِنْسَانٍ وَجِسْمٍ بِخِلَافِ الْمَعْقُولِ ، عَلَى أَنَّ فِيهِ لِإِيجَابِ الْخُرُوجِ مِّنَ التَّصَوُّرِ فِي الْوَهْمِ ، وَالتَّقْدِيرِ فِي الْعَقْلِ ، وَذَلِكَ آيَةُ الْنَفْسِ ، فَثَلَاثَةُ اعْتِقَادِ شَيْءٍ لَا مَن شَيْءٍ نَحْوِ الْأَوْقَاتِ ، / لِأَنَّهَا تَقَعُ تَبَاعَا ، وَقَدْ اعْتَبَرَهَا بِمَا لَا وَقْتُ يُتَوَهَّمُ كَوْنُهُ إِلَّا وَأَمَكُنْ تَوَهَّمُ ذَلِكَ قَبْلَهُ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ ، وَاعْتَبَرُ أَيْضًا بِجَوَازِ الْبَقَاءِ بِمَا لَا يَبْقَى .

[ ١٥ ]

- وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ يَكُونُ شَيْءٌ بِشَيْءٍ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بِمَنَشَى حَكِيمٍ ، وَجَعَلُوهُ عِلَّةً كَوْنِ الْعَالَمِ ، وَحَالُ كَوْنِ الْعِلَّةِ وَلَا مَعْلُولٍ ، مَعَ مَا لَا يَخْلُو مَنَ لَا يُوَصَفُ ١٠  
بِالْقُدْرَةِ وَالْجُودِ فِي الْقَدَمِ ، وَذَلِكَ آيَةُ الْعَجْزِ وَالْحَاجَةِ ، أَوْ يُوَصَفُ فَيَجِبُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ وَإِفَاضَةُ الْجُودِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَمَا ذُكِرَ مِنَ التَّوَهَّمِ لَهُمْ أَيْضًا .  
وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ بِقَدَمِ الطَّيْنَةِ - وَهِيَ الْأَصْلُ - وَحَدَّثَ الصَّنْعَةَ .

- قال أبو منصور رحمه الله : فَقَوْلُهُ بِقَدَمِ الطَّيْنَةِ لَمَّا ذَكَرْنَا مَن رَفَعَ كَوْنَ شَيْءٍ لَا عَنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثَ عَنْ شَيْءٍ حَدَّثَ عِنْدَ انْقِلَابِ الْأَوَّلِ ١٥  
وَهَلَاكِهِ نَحْوُ مَا يَحْدُثُ مِنَ النُّطْقَةِ وَالْبَيْضَةِ .

وَمِنْهُمْ مَن جَعَلَ حَدَّثَهُ بِعَوَاضِ حَلَّتْ بِالطَّيْنَةِ فَانْقَلَبَتْ عَلَى مَا عَلَيْهِ الطَّبَائِعُ مِنَ الْإِعْتِدَالِ وَالْإِخْتِلَافِ .

وَمِنْهُمْ<sup>٢</sup> مَن جَعَلَ حَدَّثَهُ بِالْبَارِي .

- وَمِنْهُمْ مَن قَالَ بِالْأَصْلِ وَسَمَّاهُ هَيُولَى . ٢٠

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : فَجُمْلَةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ لَا دَفْعَ مَا لَا

١) جاء هذا العنوان على هامش النص فاخترناه أيضاً لهذا الفصل .

٢) في الأصل : فمنهم .



يُتَصَوَّرُ فِي الْوَهْمِ ، وَلَا يَتِمَثَّلُ فِي النَّفْسِ ؛ إِذْ كَذَلِكَ وَجِيدٌ ، لَمْ يَحْتَمِلْ قُلُوبُهُمْ  
إِيجَابَ خِلَافِهِ .

فَيُقَالُ : أَيْتَصَوَّرَ فِي أَوْهَامِكُمْ دَفْعَ مَا لَا يَتِمَثَّلُ فِي النَّفْسِ ؟ فَإِنْ قَالَ : نَعَمْ ،  
كَتَابَرًا ؛ لِمَشَارَكِنَا إِيَّاهُ فِي ذِي الصُّوَرِ ، وَلَيْسَ يَتَصَوَّرُ دَفْعُهُ هَذَا فِي أَوْهَامِنَا ،  
وَأِنْ قَالَ : لَا ، بَلْ تَقْدِيرُهُ ، فَيُقَالُ لَهُ : مَتَى يَتَصَوَّرُ فِي الْوَهْمِ قَدَمَ الشَّيْءِ أَوْ  
بِقَاوِهِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ ، وَأَنْ يَصِيرَ بِحَيْثُ لَا يَأْخُذُهُ الْبَصَرُ . وَقَدْ يَقُولُ بِذَلِكَ كُلُّهُ ،  
وَمَعَ ذَلِكَ فِي الْأَنْفُسِ مَا لَا يَتِمَثَّلُ فِي الْأَنْفُسِ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَجَرَى قَوَى  
جَوْهَرٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ وَتَوَلَّدَ قُوَّةَ الْجَوَاهِرِ الْمُخْتَلِفَةِ بِهِ كَالسَّمْعِ / وَالْبَصَرِ وَالْفَهْمِ وَالْيَدِ [١٥ ب]  
وَالرَّجُلِ وَغَيْرَهَا<sup>٢</sup> مِمَّا<sup>٣</sup> يَذْكُرُ مِثْلَهُ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ بِالْأَدْلَةِ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : لَا يَعْدُو كَوْنُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَجَنًّا فِيهِ  
فَظْهَرَ ، وَبِحَالِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ بِكُلِّيَّتِهِ ، وَالشَّجَرُ بِكُلِّيَّتِهِ<sup>٤</sup> - مَعَ مَا يَثْمُرُ -  
فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ ، أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ بِجَوْهَرِهِمْ يَكُونُونَ فِي أَصْلِ الْمَاءِ الَّذِي كَانَ فِي  
صُلْبِ ، فَيَسِعُ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْأَضْعَافِ ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْتَمَلُ  
تَمَثُّلُهُ فِي نَفْسٍ صَحِيحَةٍ وَلَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ عَقْلٌ سَلِيمٌ ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ قَوْلَهُ كَوْنُ الشَّيْءِ  
مِنَ الشَّيْءِ ؛ لِأَنَّهُ بِكُلِّيَّتِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ النَّظْفَةِ . ١٥

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعَى كَوْنُهُ فِي الْأَغْذِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْلُغُ فِي وَقْتَا فِي الْعِظَمِ لَا يَزِيدُ  
الْبَتَّةَ ، وَتِلْكَ الْأَغْذِيَةُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ أَوْ فِيهَا زِيَادَةٌ بِالْجَوْهَرِ ، وَكَمْ مِنْ جَوْهَرٍ يَسْمُنُ ،  
وَأَخْرَ يَأْكُلُ ذَلِكَ نُحْمَرُهُ فَلَا يَظْهَرُ ، وَتَرَى التَّوْتُ وَوَرَقَهُ يَأْكُلُهُ نَعَمٌ<sup>٥</sup> فَيُخْرِجُ مِنْ  
كُلِّ غَيْرِ الَّذِي يَخْرِجُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَذَلِكَ التَّمَرُ وَغَيْرُهُ . فَهَذَا يَبِينُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ

(١) فِي الْأَصْلِ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَغَيْرِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : فَا .

(٤) فِي الْأَصْلِ : بِكُلِّيَّتِهَا .

(٥) فِي الْأَصْلِ بِدُونِ شَكْلِ . فِي الْقَامُوسِ الْحَنِيطِ : « وَالنَّعَمُ وَقَدْ تَسَكَّنَ عَيْنُهُ (النَّعَمُ) الْإِبِلَ  
وَالشَّاءَ أَوْ خَاصَّ بِالْإِبِلِ وَجَمْعُهَا أَنْعَامٌ » .

بعمل الأغذية . على أن الأغذية هُنَّ موات ، لا يُحتمل أن تصير كذلك إلا بتدبير مدبر عليم لا أن استفاد ذلك المعنى من غيره بلا تدبير ، وفي ذلك لزوم القول بالذى قلنا .

أو إن كان حَدَثَ شيء منه أو بعضه — لا أن كان في شيء مما ذُكِرَ — فيجب القول بحدوث العالم بما لَزَمَ في بعضه .

ثم يقال لهم : إذ كل مشاهد ذو نهاية ، وجعلتموه دليل العالم ، لِمَ لا كان الكل كذلك ؟ وإلا لو جاز كون شيء منه متناه ، وجملته لا ، لِمَ لا جاز كون شيء منه عن شيء وجملته لا ؟ وكذلك نرى بعضه لبعضه مكانا ، ولا يحتمل جملة المكان لزوال الحمل ، ولا قوة إلا بالله ، وفي ذلك لزوم الحدث .

وما ذكرنا من البقاء قد بيناه فيما تقدم .

وما ذُكِرَ من التوهم فكذلك ما من وقت يتوهم / إلا وأمكن توهم كونه من بَعْدَ . فيجب به حدثه ، مع ما إذا لم يُجعل لأوليئته وقت يبطل كله .

[١٦١]

وبعد ، فإنه لو جاز إخلاء العالم أو أصله عما يحتمل من الحوادث لجاز أيضا قَلْبُ كل معقول ، من جواز حي وميت في حال ، فثبت حدث الكلية بما لا يخلو عنه ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

قال الشيخ رحمه الله : وما ذُكِرَ من الخروج عن المعقول بما لا يُتصور في الوهم فقد بينا

وبعد : فإن ذلك عقل خُصَّ به مَنْ لا عقل له ، لأنه طلب معرفة ما ليس طريقه الحس بالحس ، فهو كمن يريد أن يميز بين الأصوات بالبصر وبين الألوان بالسمع ، وكذا كل معروف بحس أحب أن يعقل ذلك بغيره فيَقْصُرُ عنه عقله ، فمثله ما كان طريق العلم به غير الحواس ، فأراد الوصول إليه بها لم يسعُه عقله . وهذا الجواب جواب لقوله أيضا : كون شيء من غير شيء خارج من المعقول .

٢٠

وللأمرين جواب آخر وهو أن يقال : يعنى بالتصور في الوهم الوجود بالأدلة ،

فهو لازم ، ولا نقول بما ليس فيه ذلك . وإن أردت المِثَال ، جَلَّ رَبُّنَا عَنْ ذَلِكَ ، بل هو الجاعل لكل ذى المِثَال مثلاً وهو منشئ ذلك . ودليل حدث العالم لإحالة كون حياة في ميت لأنه به يحيى ، ثبت أن حياة الأشياء حَدَثٌ ، فكذلك موتها ؛ إذ قد يكون بعد الحياة .

٥ قال الشيخ رحمه الله : وقوله الباري علة العالم إن أراد به كون المصنوع به بالطبع فهو محال ؛ لأنه طريق الإضطرار ، ومن ذلك وصفه لا يُحْتَمَلُ به كون العالم ، على أن العالم مُحَدَّثٌ مختلف ، ومن كون الشيء به بالطبع فهو ذو نوع ، وإن أراد به أنه يُحَدِّثُهُ فذلك مستقيم ، وتسميته علة فاسدة ، وذلك المعنى يوجب كون الشيء بعد أن لم يكن لأَوْجُهُ :

١٠ أحدها التناقض ؛ إذ العَدَمُ / يوجد ، فتقع الحاجة إلى من يوجد . فثبت [ ١٦ ب ] أن في ذلك وجوب كونه حادثاً .

والثاني كون كليّة العالم به ، ومعلوم كون الحادث بعد أن لم يكن ، والله أعلم .

والثالث أن في ذلك وجود الاجتماع مع التفرق ، والحركة مع السكون ، والحياة مع الموت ، وفي ذلك تناقض وتناف ، ثبت أنه كان على التتابع بالأول والثاني ونحوه ، ولا قوة إلا بالله . ١٥

٢٠ قال أبو منصور رحمه الله : ونحن نقول بأنه عز وجل لم يزل عالماً قادراً فاعلاً جواداً على الوجوه التي تصح في العقل ، ويقوم معه التدبير ، إنه لم يزل كذلك ليكون بفعله كل شيء يكون ، في وقت كونه ، بوجه يصح عنه دفع الوصف بالغنا عن التكوين ، والامتناع عن وقوع القدرة عليه ، والغنا بنفسه في الوجود عن الباري ، ولا قوة إلا بالله .

وذلك معلوم في الشاهد في العلم والإرادة بأشياء ليست بكائنة لتكون ، فثله عندنا القدرة والإرادة والوجود وما ذُكِرَ ، ولا قوة إلا بالله .

(١) الباء والغين غير منقطعتين في الأصل .

- وما ذُكِرَ من النورِ فإنه قد يتهوّم في كل شيخ<sup>١</sup> - في أول ما شاخ - بقيدَميه ، ولم يَحِبْ به الوصف في الأزل ، وكذا في كل حركة وسكون ، وتفرق واجتماع . فإذ قلت : ذا محال . فثُلْته كون الحَدَث في الأزل محال ، والله الموفق . ثم زعم مَنْ يقول بالاثنتين - الظلُّمة والنور - بقدَم العالم ، وأحقَّ مَنْ يَأْبَى ذلك من يقول بهذا ؛ إذ مِنْ قَوْلِهِمَا كَانَا متباينَيْنِ فامتزجا ، فكان العالم من امتزاجهما . ومعلوم أن الامتزاج كان حادثاً ، إذ التباين كان هو المتقدم ، ولم يكنوا يَتَقَبَّانِ بالعالم . إلا أن يقولوا : النور والظلمة جوهران مختلفا ، كانا في الأصل بحدّهما ، فكان مكان النور نور كله / وخير ، ومكان الظلمة ظلمة كلها وشر ، فيبطل القول بقدَم العالم الممتزج ، وبخاصة قول الماتريدي<sup>٢</sup> حيث زعم أن النور لما رأى الظلمة قد حَسَتْ فيه ومازجت به أحدث هذا العالم ؛ ليتخلص بذلك أجزاء النور من أجزاء الظلمة ، فصار العالم على هذا القول - بعد الامتزاج المُحْدَث مكوّن بعد المُحْدَث - قديماً . وذلك [هو] التجاهل . فأوجبوا عجز النور وقت كونه في سلطانه بجميع أعوانه من الخيرات وأنصاره من الحسنات حيث لم يقدر على الإمتناع من قديح الظلمة وأحد احزابه<sup>٣</sup> عنه ، وجهلّوه بوقت القدح فيه ليتخلص منه<sup>٤</sup> ، ثم زعموا أنه أحدث هذا العالم ليتخلص أجزاءه منه بعد أن صار في وثاقها .

[ ١٧ ]

هيهات ما أبعدهم عن ذلك ، وما أجهل مَنْ يقدمونه ويجعلون له كل خير وأول كل خير وعلم ، وقد جهلّ ما ذُكِرَ ، وعظم كل خير بقوة ، وقد عجز

(١) في الأصل بالحاء المهملة .

(٢) في الأصل : كان .

(٣) الماتريدي نسبة إلى الماترية وهم أصحاب ماني بن فاطك الحكيم ، أخذ ديناً بين المجوسية والنصرانية ، وقال بأصلين قديمين للعالم هما النور والظلمة . وانتشرت تعاليمه في الهند والصين وفارس ، وبلاد ما وراء النهر وخراسان ، ظهر في زمان شابور ابن اردشير وقتله بهرام بن هرمز بن شابور . وأصله من همدان . أنظر في تفصيل أصله ومذهبه الفهرست لابن النديم ص ٤٥٦ . ٤٧٤ طبعة القاهرة المكتبة التجارية ، والمثل والنحل للدهرستاني ج ٢ ص ٨١ - ٨٦ طبعة المتني ببغداد .

(٤) في الأصل : عنه .

(٤) في الأصل بالراء المهملة .

من حفظه في أقوى أحواله . ثم إذ كان هو المنشئ للعالم كيف صار أكثر العالم شرا ؟ فهو إذن فتعل الشر ليتخلص به من وثاق الشر ، فكأنه أعان الشر والظلمة ؛ إذ هو عمل ذلك . ثم قد زاد من أجزائه في أجزاء النور بإحداث العالم في أجزاء العالم ، فازداد له حبسا وهلاكاً ، ولا قوة إلا بالله .

٥ قال أبو منصور رحمه الله : واختلفت الثنوية في الإمتزاج ، فمنهم من يجعله للظلمة ، لكنهم اختلفوا ، فمنهم من يحقق له الفعل ، ومنهم من يأبى ذلك ويراه كالمُنْتَشِر بالطَّبْع ، وهي كثيفة ستارة ، والنور رقيق درّاك فيقع فيها ، فوقع الإمتزاج بذلك . ومنهم من يجعل ذلك للنور .

١٠ لكنه كله هذيان ، ما يدرهم ذلك ؟ والأصل فيه أن الظلمة والنور في احتمال التغير والإستحالة ، واحتمال التجزئة والتبعيض ، والحسُن والقُبْح ، والطيب / والنجس ، وكل شيء سواء ، فإن كانا يرجعان إلى أجزاء العالم فهما يحدثان بحدته ويفنيان بفنائه . ثم لا يجوز أن يكون لواحد منهما ألوهيته ؛ لظهور العجز والجهل بهما ، والعالم هو دليل قوَى علم حكيم ، فهما في تلك الجملة .

١٥ وبعد ، إذ لم يكن واحد منهما قدر أن ينشئ فعلاً يدل عليه ثبت أنها مفعولان لا فاعلان . ومما يبين أنها فعل لواحد ، ما ليس في العالم شيء بجوهره خير ، حتى لا يكون منه شر في وجه أبدا ، ولا شر لا يكون منه خير في وجه أبدا ، ثبت أن إنكار مثله عن الواحد غير ممكن .

٢٠ ثم الأصل أن الإمتزاج لا يخلو من أن يكون شرا أو خيرا ، فإن كان خيرا لا يخلو من أن يكون من الظلمة ، فيكون منها الخير ، وبطل قولهم بالاثنين من حيث لا يكون من الشر خير ولا من الخير شر ، وإن كان شرا فقد شاركه الخير في القبول فصار شرا ، وإن كان ذلك من النور فالوجهان قائمان فيه .

مع ما إذ كانا غير متميزين فامتزجا ، لا يخلو امتزاجهما من أن يكون بانفسهما فيكونان متميزين بالجوهر متباينين به ، وذلك متناقض . ولو جاز ذلك لجاز أن

(١) في الأصل : بجوهر .

يكونا متحركين بأنفسهما ساكنين حيتين ميتتين قاعدين قائمين . مع ما يفسد أن يكون الثابتين أنفسه يقع ، ثم امتزاج بما كان به الثابتين . ألا ترى أن الأحوال التي تتغير بالأعيان لم يحز وجودها إلا بغير ، فكذلك الثابتين والامتزاج ، فثبت أنهما بغير<sup>١</sup> ما امتزجا وبغيرهما كانا متباينين وذلك يُوجب حدثهما .

وبعد ، فلأنهم يقولون بجرمة الذبائح ، وأحقّ مَنْ يَحِلُّ هم ؛ إذ بها التفريق بين الجسد المظلم وبين الروح المضي ، وبين النور الجلي<sup>٢</sup> والظلمة الستارة ، وبذلك / وصفوا النور بأنه رقيق دَرّاك ، وبالروح ذلك لا بالظلمة ، فيجب به حلّ الذبح ، ولا قوة إلا بالله .

[ ١٨٨ ]

وأصله أنهم ينكرون الشر من جوهر الخير ، والخير من جوهر الشر ، هذا الذي تحملهم على القول باثنين .

ثم قد أثبتوا الإقرار بالقتل ، وبما هو عندهم معصية ، فلو كان من غير الذي منه القتل فقد كذب ، وهو شر ، ولو كان منه فقد صدّق بالاقرار بالمعصية ، ثبت أن العجز عن إدراك الحكمة في خَلْق الشر لا يضطر إلى القول باثنين ؛ لما فيه تحقيقه أيضا ، ولا قوة إلا بالله .

على أنهم<sup>٣</sup> أحقّ الخلق في الإمتناع عن النطق بالحكمة أو طلب العلم ؛ لأن قولهم : إن جوهر النور لا يجيء منه شر قط ، والجهل شر ، فإن كان من ذلك الجوهر فهو عالم بجوهره حكيم به ، لا يحتل الجهل ولا السّفه ، والتّعلم وطلب الحكمة حق الجهال بهما ، وإن كان من جوهر الشر فإنه لا ينبج<sup>٤</sup> فيه ؛ لأنه بجوهره لا يقبل ولا يحتمل الخير . وإذا كان كذلك بطلت مناظرتهم ودعواهم الحكمة والعلم ؛ لأن مناظرتهم في ذلك لو كانت مع جوهر النور كان هو عالما قبل المناظرة فلا معنى لها ، ولو كانت مع جوهر الظلمة كان غير قابل ولا

(١) في الأصل بالحاء المهملة وبدون شكل .

(٢) في الأصل : أن .

(٣) في القاموس المحيط : « سَجَعَ الطعام كَسَجَعَ نجوعاً هنا أكله ... وَيُسْتَنْجَع به يُسْتَمَرَأ به ... » والمعنى المراد هنا لا يقبله ولا يتمثله .

مستمع له فهو عبث . فلا بد من تحقيق الجهل والعلم في جوهر [كل] منهما ليصح ذلك المعنى ، وفي ذلك جمع الأمرين في أحدهما ، وذلك المعنى ألزمهم القول باثنين ، فبطل بحمد الله .

والأصل فيه أن التَّكَلَّمَ منهم بالحكمة لا يعدو إِمَّا أن تكلموا بجوهرهم وهو يعلم فيخرج مخرج العبث ، أو يجهله المُكَلَّم ، وإيتها كان ففيه ثبات الأمرين من واحد أو من غير جوهره ، فإنه لا يخلو أيضا من قبول أو عبث ، وإيتها كان ففي ذلك ما قلنا ، ولا قوة إلا بالله .

ثم يقال لهم : إذ القول بأن لا / يجوز أن يكون واحد يحمي منه خير وشر ، [١٨ ب] ومن هذا قوله كيف كان منها العالم الذي كل واحد منهم هذا وصفه ، فينتقض عليهما فعلهما ما لذلك ادعى لها ذلك . أترى سفها أعظم مما عملاهما بأنفسهما أو جهلا أُبَيِّن من ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

فإن قال قائلهم : كيف زعمتم أنه يجوز أن يكون من الحكيم يحمي فعل السفيه ؟ قلنا : هذا لا يحمي ممن هو حكيم بذاته ، إنما يحمي ممن يجهل ، كما قلتم في النور من الجهل بعمل الظلمة ونحو ذلك . فأما الله سبحانه يتعالى عن ذلك . لكن قد يجوز أن يكون فَعَلَ حكمة لا يبلغها عقل البشر ، وإلا فهو يجلّ عن ذلك . وما الحكمة إلا الإصابة [في] أن يُوضَعَ كل شيء موضعه ، ويُعطَى كل ذي حظ حظه ، ولا يُسَخَّس بأحد حقه . وإنما أبتى مَنْ يَظُنُّ بالله أو بما يضيف إليه الموحدون ذلك ؛ لجهلهم بمحدود الحكمة ومبالغ المخطوط ، وإيجابهم الحقوق لمن ليست لهم . وسنذكره إن شاء الله في موضعٍ هو أملاك به من هذا .

(١) جاء بعدها في الأصل حرف 'من' وبدونه تستقيم العبارة .  
(٢) في الأصل : يبلغه .

## مسألة

[ لا يجوز إطلاق لفظ « الجسم » على الله تعالى ]

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله: ثم القول بالجسم يخرج على وجهين: أحدهما في مائة الجسم في الشاهد أنه اسم ذى الجهات، أو اسم مُحْتَسِل الزهابات، أو اسم ذى الأبعاد الثلاثة، فغير جائز القول به في الله سبحانه على تحقيق ذلك؛ لما هي أدلة الخلق وإمارة الحدث؛ إذ ذلك معنى الأجزاء والجدود التي هُنَّ آيات الحدث، وقد بينا أن ليس كمثل شيء، وفي ذلك إيجاب جعله كأكثر الأشياء.

وإن كان على التسمية به بلا تحقيق ما ذكرنا خرج الاسم عن المعروف به، فبطل تعرف ذلك من جهة العقل والاستدلال. وحقه السَّمْع عن الله، إن الجسم [ليس] من أسمائه، ولم يرد عنه ولا عن أحد من أذن لأحد تقليده؛ فالقول به لا يَسَع، ولو وسع بالنحت<sup>١</sup> / من غير دليل حَسَى أو سَمْعَى أو عَقْلَى لوسع القول بالجسد والشخص، وكل [ذلك] مُسْتَنَكَّر بالسمع، وليسع القول بكل ما يُسَمَّى به الخلق، وذلك فاسد.

[وثانيهما] أن<sup>٢</sup> يكون الجسم ليست له مائة تُعرف سوى الإثبات، فيجوز القول به لو لم يُراد به غيره، لكنه لا أحد يجعل الجسم من أسماء الإثبات؛ إذ لا يُسَمَّى به الأعراض والصفات على احتمالها اسم الإثبات؛ لذلك بطل القول به.

(١) في الأصل التاء فقط هي المنقوطة، وبشروحة على الهامش بمعنى الجزاف. وفي القاموس النحت بمعنى الطيبة. أما الجزاف فقد جاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 'الجزاف: ... وقد يطلق بحسب اصطلاح الحكماء على فعل يكون مبدؤه شوقاً تخيلاتياً من غير أن يقتضيه فكر كالرياضة، أو طبيعية كالتنفس، أو مزاج كحركات المرضى، أو عادة كاللعب باللحية مثلاً وهو باعتبار من الفاعل كما أن العبث يكون باعتبار من الغاية. وقد يراد به الفعل الذي يتعلق بالارادة به للشعورية فقط من غير استحقاق، أو انتصاف، كذا في شرح الاشارات [ص ٢٤٤] في آخر النمط الخامس'. طبعة القاهرة ١٩٦٣ تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع.

(٢) في الأصل: وإما أن.



فإن عورضنا باسم الفاعل أو العالِم ونحو ذلك قيل له جوابان : أحدهما أننا لو لم نعقل معنى هذا لكان يجوز التسمية به بما ثبت في السمع ولم يثبت في الأول ؛ لذلك اختلفا .

والثاني أن معنى الفاعل والعالِم كان معقولا في الشاهد ، وليس ذلك من أدلة الحدث ، ولا مما في المعروف من معناه دليله ، وقد احتمل وصف الله به ؛ لذلك لزم القول به على نفى الشبهة — شبه الخلق — عنه ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : لِمَ لا قلت بأنه بما سُمي به فاعلا كان جسما ، وكذلك القادر والعالِم ؛ إذ لا أحد في الشاهد سُمي به إلا وهو جسم ؟

قيل : لا سُمي بذلك في الشاهد لأنه جسم ؛ لوجوهنا أجساما لا تسمى

به ؛ فلذلك لم يلزم به القول . على أننا بيننا الوجوه التي أحقت التسمية بما سُمي

من السمع والعبارة ، ولسنا نجد ذلك في الذي عارض به ، ولو جاز لنا ليحوز الآخر

أيضا أن يُقابلنا بمثله في الجسد والشخص ونحو ذلك . مع ما كان اسم الجسم غير

واقع في الشاهد على ما لا يَحتمل التجزئة والتبعيض من نحو العرض والفعل

والحركة والسكون ، ثبت أنه اسم ذى الأجزاء<sup>١</sup> كالطول<sup>٢</sup> والعريض<sup>٣</sup> والمؤلف ،

ولو لم يبطل القول بالمؤلف لما يدل ظاهره على فِعْل به ، إذ لو بطل ليبطل القول

بموجود بداته في الأزل ، ولو كان كذلك ليحوز القول بطويل / وجسد ولون وطعم

ونحو ذلك ؛ لما ليس الظاهر إلا ذلك ، فإذا لم يجوز — لما في الحقيقة إيجابه وإن

لم يكن في اللفظ دليله — فثله في الجسم ، والله الموفق .

### [يجوز إطلاق لفظ «الشيء» على الله]

فإن قيل : إذ قلتم : «شيء لا كالأشياء» ، لِمَ لا قلتم : «جسم لا

كالأجسام» ؟

(١) في الأصل : أجزاء .

(٢) في الأصل : كالطول .

(٣) في الأصل : والعرض .

قيل له : لأن السبب الذي ألزمتنا القول بالشيء لم يوجد في الجسم ، لذلك لم نقل .

وبعد ، فإنه لا يخلو فيما يريد إلزامنا [من القول بالجسمية] من أن يلزمنا بقولنا 'بالشيء' ، فوجدنا أكثر الأشياء — وهي الأعراض والصفات من غير لزوم القول فيها بالجسمية — يمنع ذلك . وإن كان يريد بقولنا : 'لا كالأشياء' . فليس هو حرّف الإثبات ليدلّ على مائة المثبت ، فلا وجه لهذا السؤال . وهو كمن يقول : إذ جاز أن يكون شيئا لا كالأشياء لِمَ لا جاز أن يكون إنسانا لا كالناس ؟

قال الشيخ رحمه الله : فجواب مثله أن يُقال : لأنه ليس بجسم ، فيقال : جسم لا كالأجسام<sup>٢</sup> ، وليس هذا النوع بمعارضة إنما هو مُحَاكَمَة ، ونحن لا نملك إيجاد الإله حتى نقابل بمثل هذا ، فيقال لنا : إذ جعلتم ذا لِمَ لا جعلتم ذا ، بل يتعالى عن الجعل على جهة ، بل يوصف بما هو عليه ، ولا قوة إلا بالله . ثم المعارضة عند التحصيل تناقض ، لأنه قال : إذ قلتم : 'شيء لا كالأشياء' لِمَ لا قلتم : 'جسم لا كالأجسام' ؟ فإذا قلنا : 'جسم' ، يصير قولنا : 'شيء لا كالأشياء' [هو] 'شيء لا كـ بعض الأشياء' ، إذ الجسم أحد قسمي الأشياء . وفي ذلك بطلان القول بجسم لا كالأجسام ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : ثم معنى قولنا 'شيء لا كالأشياء' هو إسقاط مائة الأشياء ، وهي نوعان : عين وهو جسم ، وصفة وهي عَرَض ، فيجب به إسقاط مائة الأعيان وهو الجسم ، والصفات وهي الأعراض . فإذا أزلنا ذلك المعنى الذي هو جسم من الأعيان أبطلنا الاسم الذي هو لذلك المعنى ، كما إذا أزلنا / معنى التشبيه من الإثبات ونقضى التعطيل أبطلنا القول به ، ولا قوة إلا بالله .

[٢٠]

(١) في الأصل : كقولنا .

(٢) ... (٢) غير موجودة في النص وأضافها الناسخ على الهامش وبها يكتمل المعنى لذلك أثبتناها في النص .

ولنا في القول بالشيء عبارتان :

إحداها أن يُجعل الشيء اسماً ، والموافقة في الاسماء لا توجب التشابه ؛ لما قد يستعمل في موضع نفى الموافقة في المعنى نحو أن يُقال : 'فلان' واحد عصره<sup>١</sup> وواحد قومه ، على نفى أن يكون له فيهم نظير أو شبيه من الوجه الذي أريد ، وإن كانوا جميعاً في تسمية الواحد شركاء . ولو كانت الموافقة في الاسم توجب التشابه لا يحتمل استعماله في موضع إرادة نفى الموافقة ، وكذلك نجد قول 'كفر' 'وإسلام' على تحقيق الاسم لكل واحد منهما والموافقة من حيث القول ، ولكن المعنى متناقض ، وكذا ذلك في الحركات والأفعال ونحو ذلك .

ودليل إثبات القول بالشيء وجهان :

أحدهما السمع من قوله : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>٢</sup> ، ولو لم يكن هو شيئاً لم يُنسَف عنه شَيْئَةٌ الأشياء باسم الشَيْئَةِ ؛ إذ الشيء في التحقيق خلاف ما لا يحتمل القول بالشيء ، وكذلك قوله : قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ ، فلو لم يكن يقع عليه اسم الشيء لكان لا يحتمل تضمنه ذلك القول حتى يُنسَب إليه .

وأما العقل فهو أن الشَيْئَةَ اسمُ الإثبات لا غير في العُرْف ؛ إذ القول 'بلا شيء' نفى إذا لم يُردَّ به التصغير<sup>٣</sup> ، فثبت أنه اسم الإثبات ونفى التعطيل . فإن كان قوم لا يَعْرِفُونَ أن معنى 'الشيء' الإثبات والخروج من التعطيل يُشَقَّى عن ذلك بينهم ؛ كراهة أن يعتقد قلوبهم معنى مكروها ويقولون<sup>٤</sup> بالهستية ، فإنه أوضح في معنى الإثبات ، وإن كانا واحداً عند أهل العلم بهذا اللسان .

(١) في الأصل عبارة 'أن يجعل' غير موجودة ، وأضافها الناسخ على الهامش ورأينا إضافتها للنص لاستقامة المعنى .

(٢) في الأصل الماء المربوطة منقوطة .

(٣) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٤) سورة الأنعام ٦ آية ١٩ .

(٥) في الأصل : الصغير .

(٦) في الأصل : ويقول .

[٢٠ ب]

مع ما كان القول 'بأن شئ' يستعمل في نفى الحقيقة أو تصغير الثابت ،  
فثبت أن القول بالنسبة إنما هو في إثبات الذات وتعظيمه ، / 'والله حقيق' لذلك .  
والقول 'بلا جسم' لا يوجب واحدا منها ، فكذلك القول 'بالجسم' ليس  
فيه تثبيت واحد مما يحمده وجوده أو يُعظم ؛ لذلك اختلفا .

وعلى ذلك القول 'بلا عالم ولا قادر' اسم ينفي العظمة والجلال ، فثله  
في العالم والقادر ايجاب الوصف بالعظمة والجلال ، وبالله التوفيق .

فإنه في الشاهد لا يُفهم من قول الرجل 'شئ' مائة الذات ، ولا من<sup>٢</sup>  
قوله 'عالم وقادر' الصفة<sup>٣</sup> ، وإنما يُفهم من الأول الوجود والهستية ، ومن الثاني  
أنه موصوف ، لا أن فيه بيان مائة الذات كقول الرجل 'جسم' ، إنه ذكر مائة  
أنه ذو أبعاد أو دو جهات أو محتمل للنهايات وقابل للأعراض ، وكذا ذا في  
الإنسان وسائر الأعيان ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإن القول بهذا كله واجب بما ثبت في السمع التسمية به ، وبالله  
التوفيق .

قال [أبو منصور] : والأصل في حرف التوحيد أن ابتداءه تشبيه وانتهاءه  
توحيد ، دفعت إلى ذلك الضرورة ؛ إذ بالمُدرك المفهوم يُستدل على ما قصرت  
الافهام من إدراك ما عن الأوهام ، نحو ما يُدرك ثواب الآخرة وعقابها بالذات  
الدنيا والأذيات التي فيها ، وكذا وصف الله تعالى بالمُدرك من خلقه للدلالة  
والعبارة ، فقليل : 'عالم وقادر' ونحو ذلك ؛ إذ في الإمساك عن ذلك تعطيل ،  
وفي تحقيق المعنى الموجود في خلقه تشبيه ، فوصل به ، 'لا كالعلماء' ونحوه ليجعل  
نفى التشبيه ضمن الإثبات . فهذا فيما ألزمت ضرورة العقل القول به والسمع جميعا .  
فأمّا ما لا سَمْع فيه ولا في العقل احتماله فالتسمية به جرأة عظيمة ، ولا قوة إلا  
بالله .

(١) ... (١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : في .

(٣) غير موجودة في الأصل ، وأضافها الناسخ على الهامش وبها يستقيم المعنى .

و جواب آخر ، أن 'الشيء' ليس باسم ؛ لأن لكل اسم خاصية إذا ذُكرت  
 [٢١] أعلّمت مائة الشيء نحو أن يُقال : ما الجسم ؟ فنقول : / ما له أبعاد ثلاثة ،  
 وما الإنسان ؟ فنذكر 'أحد' المعروف في الشاهد من الحى الناطق الميت ،  
 أى المحتمل لذلك . وكذلك كل جوهر له حدّ يُذكر باسم الخاصية له ، وعلى  
 ذلك 'عالم قادر' لا يُذكر خاصيته بحرف يحدّ ذاته أو يُعلم مائته ، إنما يُذكر  
 ارتفاع الجفاء عنه ، وتأتى الأشياء له ، ولا تُذكر مائة ذاته ، فجائز القول بذلك .  
 وليس فى ذلك حَرَف التشبيه فى مائة الذات ، فخشى أن يفهم غيرية العلم  
 والقدرة كما هما فى الشاهد ؛ فقل : لا كغيره ممن ذُكر ؛ ليُعلم أنه بذاته عالم  
 لا بغيره ، قادر ، وبالله التوفيق .

قال أبو منصور رحمه الله : وسُئل واحد عن معنى 'الواحد' قال : ينصرف  
 على أربعة : كُـلٌّ لا يحتمل التضعيف ، وجزء لا يحتمل التنصيف ، والذي  
 بينهما يحتمل الوجهين ، كارتفاعه عما لا يتنصف وانحطاطه عما لا يتضعف ؛  
 إذ لا شيء وراء الكُـلِّ ، والرابع هو الذى قام به الثلاثة ، هو ولا هو هو أخفى  
 من هو ، والذي انخرس عنه اللسان ، وانقطع دونه البيان ، وانحسرت عنه الأوهام ،  
 وحارت فيه الأفهام ، فذلك الله ربّ العالمين .

ومن أحبّ أن يقول فى الله بالجسم على التحقيق — مما بينا من معانى  
 الأجسام التى هى محل الأعرّاض المحتملة<sup>١</sup> للنهايات ونحو ذلك — يجب أن  
 يُكلّم فى معانى خلق الأجسام المشاهدة ، إن أمكن تثبيته من كل جهة من جهاته  
 من حيث تلك الجهة فالقول به فى الله محال فاسد ؛ لأنه وصف له بما قام دليل  
 حدّته ، وإن كان لا يتبهاً لإيجابه فحقّه التسمية ، وإن ثبت قيل به ، وإلا  
 لا ، ولا قوة إلا بالله .

(١) فى الأصل : نذكر .

(٢) فى الأصل : محتملة .

## مسألة

### [في صفة الله تعالى]

[٢١ ب]

- قا أبو منصور رحمه الله : ثم الوصف لله بأنه قادر عالم حيّ كريم جواد والتسمية بها / حَقَّ من السمع والعقل جميعا . فالسمع ما جاء به القرآن وسائر كتب الله ، وسمي بالذي ذكرت الرّسل والخلائق كل منهم ، إلا أن قوما وجهوا تلك الأسماء إلى غيره ؛ ظنّا منهم أن في إثبات<sup>١</sup> الإسم تشابها بيّنه وبين كل مُسمّى ، ولو كان به ذلك لكان بنفى التعطيل ذلك ، وبنفيه أيضا تشابه بيّنه وبين ما لا يدخل تحت اسم ، وهو ما ليس [كذلك] ، ولكن قد بيّنا بُعد التشابه لموافقة الإسم ، فهو مُسمّى بما سمّي به نفسه ، موصوف بما وصف به نفسه .
- والعقل يوجب ذلك ، لأن الله سبحانه إذ ثبت عنه مختلف الخلق بجوهره وصفاته دلّ أن فيّعله ليس بفعل الطّباع بل هو فعل الاختيار .
- وأیضا أن اتساق الفعل المتوالى — بلا فساد يظهر ، ولا خروج عن طريق الحكمة — يثبت كون المفعول بالإختيار من الفاعل ، فنبت أن الخلق كان يفعّله<sup>٢</sup> حقيقة ، ولا قوة إلا بالله .
- وأیضا أن الله تعالى إذ أنشأ شئ<sup>٣</sup> ثم أفناه ، وفيه أيضا ما قد أعاده نحو الليل والنهار ، ثبت أن فيّعله بالإختيار ؛ إذ<sup>٤</sup> تحقّق به صلاح ما قد أفسده ، وإعادة<sup>٥</sup> ما قد أفناه ، وإيجاد المعدم وإعدام الموجود ، فنبت أن طريق ذلك الإختيار ؛ إذ من كان الذي منه يكون بالطّبع لا يجيء منه نفى ما يوجد ، وإيجاد ما يعدمه ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : الإثبات .

(٢) في الأصل : يفعّله .

(٣) في الأصل : غير شئ .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) في الأصل : وأعاده .

- وأَيْضاً إِنَّا قَدْ بَيَّنَّا حَدَثَ الْعَالَمِ لَا مِنْ شَيْءٍ ، وَذَلِكَ نَوْعٌ مَا لَا يَبْلُغُهُ إِلَّا  
فِعْلٌ مِّنْهُ هُوَ فِي غَايَةِ مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ ، وَمَا يَكُونُ بِالطَّبِيعِ فَحَقُّهُ الْإِضْطِرَارُ ، وَمَحَالٌ  
أَنْ يَكُونَ مِّنْهُ يَبْلُغُ شَأْنَهُ إِلَى إِنْشَاءِ الْأَشْيَاءِ لَا مِنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ يَكُونُ ذَلِكَ بِالطَّبِيعِ ،  
مَعَ مَا كَانَ وَقُوعُ الشَّيْءِ بِالطَّبِيعِ هُوَ تَحْتَ قَهْرٍ آخَرَ ، وَجَعَلْنَاهُ بِحَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ  
الْإِمْكَانُ ، وَذَلِكَ آيَةُ الْحَدَثِ وَأَمَارَةُ الضَّعْفِ ، جَلَّ رَبَّنَا عَنْ ذَلِكَ / وَتَعَالَى . [١٢٢]
- مَعَ مَا جَرَى التَّعَارُفُ الْمُتَوَارِثُ مِنَ الْخَلْقِ بِالْإِدْعَاوَاتِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْفَرَجِ ،  
وَأَنَّهُ قَهْرٌ كَذَا وَنَصْرٌ كَذَا ، وَأَعَانَ فَلَانَا وَخَذَلَ فَلَانَا ، وَأَنْ كُلُّ ذِي قُوَّةٍ يَفْعَلُ  
بِقُوَّةِ أَنْشَأَاهَا ، وَلَا يَنَالُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْمُضْطَرِّ ، وَلَا يُرْتَضَّ فِيهِ ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى  
أَنَّ الْعَالَمَ بِإِخْتِيَارِهِ .
- فَإِذَا ثَبِتَ الْإِخْتِيَارُ ثَبَّتَ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْخَلْقِ ، وَالْإِرَادَةُ لِكُونِهِ عَلَى مَا هُوَ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ يُخْرِجُ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ<sup>١</sup> مُضْطَرَبًا فَاسِدًا ، وَلَا يَمْلِكُ  
الشَّيْءُ وَضْدَهُ ، فَثَبَّتَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهُ بِقُدْرَةِ كَانَ وَإِخْتِيَارًا ، وَذَلِكَ أَمَارَاتُ الْفِعْلِ  
الْحَقِيقِيَّةِ<sup>٢</sup> فِي الشَّاهِدِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ لِلْعِلْمِ بِالْغَائِبِ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
- وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَوَاصُلِ الْفِعْلِ — أَعْنَى الْوَاقِعِ بِهِ بِالْفِعْلِ — وَتَتَابُعِهِ مُحْكَمًا  
مُتَقَنًا هُوَ الدَّلِيلُ أَنَّهُ كَانَ فِعْلُهُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ١٥
- وَأَيْضًا أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ كُلُّ الْجَوَاهِرِ الَّتِي لَا يَمْتَحِنُ فِي مَصَالِحِ الْمَمْتَحِنِينَ ،  
وَنَحَلَتْ كُلُّ شَيْءٍ أُرِيدَ بِهِ الْبَقَاءُ ، مَعَ خَلْقِ مَا بِهِ بَقَاؤُهُ ، عَلِيمٌ أَنَّهُ كَانَ بِمَنْ  
يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ كُلِّ شَيْءٍ وَحَاجَتَهُ وَمَا بِهِ الْقَوَامُ وَالْمَعَاشُ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
- وَأَيْضًا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْخَلْقَ خَلْقًا دَلَّ عَلَى حَدَثِهِ ، وَعَلَى أَنَّ لَهُ مُحَدَّثًا ،  
وَعَلَى وَحْدَانِيَّةِ مُحَدَّثِهِ ، فَلَوْلَا أَنَّ عَلِيمٌ بِالْخَلْقِ — يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا خَلَقَ عَلَى مَا خَلَقَ  
كَانَ فِيهِ دَلِيلُ الْعِلْمِ بِهِ وَبِخَلْقِهِ — لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرِجَ عَلَى ذَلِكَ خَلْقَهُ ، وَبِاللَّهِ  
التَّوْفِيقِ . ٢٠

(١) فِي الْأَصْلِ : يُخْرِجُ الَّذِي بِهِ يَكُونُ مِنْهُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : الْحَقِيقَةُ .

وعلى ذلك مجيء الرسل بالأمر الذي لو اتبعوا وعملوا بما جاءوا به ما احتمل الخلاف ولا التفريق ولا الفساد لولا علمه أمكنة متفرقة .

كذلك قول من قال : كان الله ولا خلق ، ثم كان الخلق بلا تكوين هو غير الخلق ، كقول من ذكر بلا غير المضاف إليه العالم ، والله الموفق .

- ٥ . على أن قوله / قول مَنْ نسب إلى الطبائع والأغذية أحق — إذ في ذلك إثبات أمرٍ كان به غيرها — من قول مَنْ يجعل الخلق لله بعد أن لم يكن بلا شيء من الله سوى كون الخلق ، فيكون للنسبة منهم تحقيق ، وليس من هؤلاء تحقيق ، ولا قوة إلا بالله .

[٢٢ ب]

وكذلك لا يوجد في الشاهد قادر غير ممنوع لا يفعل له ، وقادر على الكلام

- ١٠ . لا كلام له ، والشاهد هو دليل الغائب ، فلزم ذلك فيه ، وبالله التوفيق .

مع ما قد يوصف الخلق بالفساد والشر والقبح والسوء ، فلو كان لذاته فعل الله لكان بذلك كله موصوفاً مُسمًى ، فيقال : مفسد شرير قبيح الفعل سئ العمل ، فإذا كان الوصف بهذا والتسمية كفراً ، ثبت أن الذي سُمي به ووُصف هو غير هذا ، وبالله النجاة ، على ذلك الولاد ، والطاعة والمعصية ، والكسب ، لو كان في الحقيقة له لُسُمي به ، ولا قوة إلا بالله .

١٥ .

وأيضاً أن الله تعالى إذ لم يجوز منه الفعل في الأصل ثم جاز ، فإمّا أن يكون لا يجوز لنفسه ، فيجب أن يكون كذلك أبداً ، أو لغيره ، وهو الذي عنه السؤال ، وإذ ثبت أنه لا لنفسه يجوز غير فاعل ، فهو لنفسه فاعل ، والله الموفق .

وقال بعض من يزعم أن الخلق هو فعل الله في الحقيقة إنه كالصلاة وهي فعل في الحقيقة .

٢٠ .

قال أبو منصور رحمه الله : وذلك وَهْمٌ ، إذ ذلك اسم هو اسم لفعله في الحقيقة ، ثم لم يدل على أن الخلق هو في الحقيقة فعله لِيُسَلَّم له . على أننا قد بينّا من حق التسمية به ما يُبين إحالة ذلك .

(١) في الأصل : فسمى .

(٢) في الأصل : أن .



فإن قيل : إذ وُصِفَ الله بالتكوين في الأزَل لِمَ لا كانَ المَكُونُ ؟ قيل :  
لَمَّا كَوَّنَ لِيَكُونُ الأشياءَ على ما تكون ، وذلك نحو القول بالقدرة على الأشياء  
والإرادة لها والعلم بها لِيَكُونُ كل شيء في وقته ، والحدث على الذي يكون لا على  
العلم به ، وإن / كان الذي يكون<sup>١</sup> -- من بعد -- في حَدِّ الكائن من غير  
تغيير العلم به والقدرة عليه .

والأصل أن الله تعالى إذا أُطْلِقَ الوَصْفُ له ، وُصِفَ بما يُوصَفُ من الفِعْلِ  
والعلم ونحوه ، يَتَأَزَمُ الوصف به في الأزَل . وإذا ذُكِرَ معه الذي هو تحت وَصْفِهِ  
به من المعلوم والمقدور عليه والمراد والمَكُونُ يُذَكَّرُ فيه أوقات تلك الأشياء لثلاث  
يتوَهَّمُ قِدَمَ تلك الأشياء ، ولا قوة إلا بالله .

دليل الأول ما سبق له الوصف ، ودليل الثاني أنه إذا لم يذكر وقت المفعول  
به يومئذٍ قدم المفعول أو الجهل به في غير وقته ، وكذلك العجز ؛ لأنه إذا قيل :  
هو مَكُونٌ للسَّاعَةِ يومئذٍ أنه كَوَّنَ لِيَكُونُ في هذه السَّاعَةِ ، وكذلك العلم به  
والقدرة عليه والإرادة ، ولا قوة إلا بالله .

ولفعل القيامة والفناء معنى آخر ، إن السائل عنها [إن أراد] أنه يفعل الساعة ،  
لا يخلو من أن يريد جعل هذه الساعة وقتاً للقيامة أو لتكوين الله القيامة ، فالأول  
محال ؛ لَمَّا ليست [كذلك] ، والثاني فاسد لَمَّا فيه جَعَلَ الوقت للتكوين ، وذلك  
أَمارة الحدوث .

فإن قيل : في التكوين ولا مَكُونٌ لإثبات العجز .

قيل : إنما يكون ذلك لو كان التكوين ليكون لَوْ . فلم يكن ، وكذلك في  
الإرادة والعلم به إذا لم يكن جهل واضطرار ، فأما لِيَكُونُ للوقت الذي يكون فيه  
فلا ، على ما بينا من العلم ، وعلى ذلك السمع والبصر والكرم والجود ، إنه  
موصوف [بها] في الأزَل وإن كان ما يسمع ويبصر وما ذكر حادث ، وعلى ذلك  
جبرى الحدوث ، ولا بد من ذكر الوقت للمسموع عند ذكر الأمرين ، فثبته  
الأول ، ولا قوة إلا بالله .

(١) مكررة في الأصل ، والناسخ يضح علامة استهزام فوق الكلمة المكررة .

[٢٣ ب] والأصل أن الذي لا يعدو الواقع بفعله وقت الوصف له بالفعل وصف عجز ،  
والذي يعدوه ويقع عنده وصف قدرة ، كمن / يكون منه فعل الشيء وضده  
المتكمن منه أنه<sup>١</sup> أتم<sup>٢</sup> من جهة فعله<sup>٣</sup> . وكذلك من لا يعدو [و] فعله حيثه<sup>٤</sup>  
هو دون من يقع فعله في كل حيز<sup>٥</sup> ، كذلك وصف الله بالذي ذكرت ؛ إذ  
هو وصف التمام . مع ما لا يقع فعل العبد لغير وقته لأنه عن شغله<sup>٦</sup> بالفعل يكون  
وبالآلات ، والله سبحانه بنفسه يفعل ، وذلك كما عليم سبحانه بذاته وقدر بذاته ،  
وكل من سواه بغير الذي [ذكرت] لولا ذلك ما قام به فعل ، والله هو ينشئ  
من لا شيء ؛ لذلك بطل التقدير بالذي قالوا .

وعلى مثل ما ذكرت أمر القدرة والإرادة وجميع ما بيننا .

- ١٠ ودليل آخر : أنه يوجد من العبد الفعل المتولد ، يقع الفراغ بعده بأوقات  
كالرمي والجنائيات ، يستحق اسم القاتل والجاني والمصيب بعد انقضاء حقيقة فعله ،  
فثله مستقيم من الله ، وإن كان لا يوصف فعله بالطباع والتولد ؛ لما أن خروج  
أحد الوجهين في الشاهد لم يمنع من تحقيق الفعل<sup>٧</sup> ، فثله في الغائب ، وإن لم  
يكن من ذلك الوجه على ما بيننا من إثبات<sup>٨</sup> شيء ليس بجسم ، على جواز القول  
في الله بالشيء ، وإن لم يكن عَرَضاً ، وكل شيء في الشاهد غير جسم فهو  
عَرَضٌ بحق الوجود لا أن ذلك اسمه ، فثله الأول ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً إن الذي قالوا أمانة العجز ؛ إذ لا يقدر العبد على ما لا يتحقق مفعوله  
معه ، كما لا يقدر عليه دون استعمال نفسه بالتحريك والتسكين ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : آية .

(٢) في الأصل : غير منقوطة وبدون همزة على الألف .

(٣) في الأصل : من جهة فعله واحد .

(٤) غير منقوطة في الأصل .

(٥) في الأصل بالراء المهملة .

(٦) في الأصل بالسين المهملة .

(٧) في الأصل : العقل .

(٨) في الأصل : ثبات .

وبعد ، فإنه لا أحد أبى القول بأنه مأمور منهى<sup>١</sup> في وقته من غير مجيء أمر في هذا الوقت . وكذلك الوعد والوعيد ، فيصير بالمتنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم هو للحال مأمورا منهيا<sup>٢</sup> ، ما ينكر أن يكون للحال كائنا بالتكوين في الأزل ، وكذلك الله سبحانه يوصف بكل كائن أنه عالم به كائنا ، وإن كان / [٢٤] يوصف من قبل بعلمه ، والكون والحدوث كله على الكائن دونه ، وبالله التوفيق .

على أن معنى التكوين ، وإن كان لا يبلغه فهم البشر ، لأمكن الأداء بأيسر قول يحتمله من القول بـ 'كُنْ' كل شيء على ما علم أنه يكون ، فيكون به ، مكوّنا كل شيء على ما عليه كونه في وقت كونه من غير تكرار ، وفيه يدخل الأمر كله والنهي والوعد والوعيد ، ويصير لإخبارا عن كائن وعما يكون ، على اختلاف أحوال الكائنات بأوقاتها وأمكناتها أبدا ، لكن وسع الخلق لا يحتمل درك التكوين الذي لا يشغل<sup>٣</sup> ولا يتعب ، ولا قوة إلا بالله .

وهذا باب لو استقصى فيه لشغل عن بلوغ النهاية عن المقصود ، ونرجو أن يكون فيما أشرنا إليه مقنع لدى اللب والفهم .

### مسألة

[آراء الكعبي<sup>٤</sup> في صفات الذات وصفات الفعل والرد عليها]

ونذكر بعض ما ذكر الكعبي لتعلموا مبلغه في معرفة الله والعلم به ، فيكون [في ذلك] الإحاطة بمبلغ مذهب الاعتزال ؛ إذ هو عندهم إمام أهل الأرض ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : يكن ، هكذا كلمة واحدة ورأينا أن نفصل الباء عن أمر التكوين للتأكيد على أنه قد أمكن التعبير عنه بأيسر قول ، بكلمة من حرفين فقط .

(٢) الشين غير منقوطة في الأصل .

(٣) أنظر قبله هامش ١ صفحة ١٦ .

(٤) في الأصل : ويذكر .

قال : ما احتمال اختلاف الحال والشخص فهو صفة الفعل نحو القول : 'يرزق فلانا' ، 'ويرحم في حال ولا يرحم في حال' ، وكذلك الكلام ، ومثله في الأشخاص ، ومثله في القدرة والعلم والحياة لا يُحتمل ، فهو صفة الذات .

وقال : كل ما يقع عليه القدرة فهو صفة الفعل ، نحو الرحمة والكلام ، وما لا يقع عليه فهو صفة الذات ، نحو أن لا يقال أيقدر أن يعلم أو لا ؟ ثم يُسأل عن صفة الذات : أنه ليم لا يجب الوصف بصدده ؟ قال : لأنه يرجع إلى ذاته ، وذاته غير مختلف ، وذلك يوجب الاختلاف . ثم قال : وإذا كان ذاته غير مختلف لم يجز الاختلاف ما بقيت نفسه ، كالأشياء الذي يجب لعلته يدوم بدوامها .

قال الشيخ رحمه الله : ومن قوله : أن ليس لله في الحقيقة صفة ، وإنما هو ١٠ وصف / الواصف له أو تسمية المسمى ، وقد وجد الأمران جميعا في وصف الواصفين أنى وصفوه بالعلم والقدرة والفعل على غير اختلاف من حيث الوصف ، ثم سُمي هو في الحقيقة عالما خالقا قادرا في التحقيق ، فلا وجه لتعريفه من حيث وُصِفَ ، إذ حقيقتها ترجع إلى ما فيه الوفاق . [٢٤ ب]

ثم قد يُقال : سمع دعاء فلان ولم يسمع دعاء فلان ، ويقول الرجل : ما ١٥ علم الله ذلك مني ، ويقول علم مني في وقت كذا ولم يعلم مني في وقت كذا ، ثم لم يجب به أن السمع والعلم لا يكونان من صفات الذات ، فما منع كذلك في التكليم والرحمة .

فإن قال : يريد نفى المعلوم والمسئوع .

قيل له : كذلك في الأول ، يريد نفى فرعون من برّه وإكرامه بذكر نفى ٢٠ الكلام ، وهو شيء يريد به برّه ، وذلك معروف مما بشر المؤمنين بالكلام وأبأس الكفار ، وذلك عندنا على ذلك .

وبعد ، فإن المسألة ساقطة لأنه علق الحكم بجواز القول وقد بينّا المسألة<sup>١</sup> .  
قد عرفنا بما سبق أن لا يجوز أن يوصف الله بمحدث ، ولو جاز ذلك لجاز الوصف  
بمصلح ومفسد وخير وشرير ، وذلك باطل ؛ فثبت أنه لا بما ظنّ ، ولا قوة  
إلا بالله .

٥ وأيضاً أن كل غير الصوت لا يتكلم فيه بتسميع ، وجائز أن يتكلم فيه بعيلم ،  
ثم لم يجب التفريق بينها بالاختلاف في حرف الإثبات ، ولم يوجب في ذاته  
اختلافاً ، فما منع كذلك في حق النفي ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أنه لا يجوز وصفى الله تعالى بنفى العدل ، ثم لم يقل هو صفة الذات  
عندهم ، ثبت أن تقديره فاسد .

١٠ ثم يقال له : تعنى بصفة الفعل الفعل نفسه وهو الخلق ، أهو عندك<sup>٢</sup> فعل  
أو غيره ؟

فإن قال : الخلق ، قيل : ليمّ قلت إن الخلق صفة ؟ وهو صفة من ؟<sup>٣</sup> ؛  
إذ لا صفة إلا لموصوف .

فإن قال : هو صفة / الله ، أعظم القول بأن يجعل الخلق لله صفة ، والخلق  
فساد وقبيح وضرورة وعجز وأنجاس وخباثت ، وكل بصفته موصوف ، وهذه  
الأوصاف مما يأبى كل من [له] عقْل أن يوصف [بها] ، فكيف يُوصَف بها<sup>٤</sup>  
الله .

وإن قال : غير الخلق ، لزمه القول أن المراد أن صفته هي فعل ، وقد بينّا  
[ذلك] ، تعالى الله عن الوصف بخلقه ، فثبت أن صفته التي هي الفعل هي  
صفة ذاته . ٢٠

(١) في الأصل : ثم المسألة .

(٢) في الأصل : عبك .

(٣) في الأصل : به .

(٤) في الأصل : العقل .

وكذلك يقال : الله خالق رحمن رحيم ، فإنما سُمِّيَ به ذاته ، فثُلِّه صفة الفعل — أى الفعل — وتوصف به ذاته ، وذلك كما يقال : كلامٌ "حكمة" وصدقٌ "وكذب" على أنه كذلك ، وهو صفة لصاحبه ، فثُلِّه يضاف إلى الله .

وبعد ، فإنه يقال له : قولك رحمة ومغفرة صفة للفعل ، ولعنة وشتم أيضا عندك صفة الفعل ، فما الفعل الذى سُمِّيَ رحمة ولعنة حتى يوصف الله به ؟

فإن قال : جنة ونار ، وقبول ورد ونحو ذلك بطل قوله فى المسائل التى ذكر فى الأصلح والتعديل والتجويز ، إن الله رحيم لا يفعل بعباده ذلك ، وكل ذلك مما فعل بعباده . وإن أثبت معنى سوى ذلك فصارا غير خلقه ، بهما يوصف ، على أن قوله : يشتم ، كلام قبيح لا يوصف الله به .

- ١٠ ثم يقال له : لِمَ اعتبرت بالذى ذكرت فى صفة الذات والفعل ؟ وقد رأيت صفات الذات مختلفة فى الاستعمال من وجه الإثبات نحو أن يُقال بالعلم فى أشياء لا يوصف بالقدرة فيها ، وبالقدرة على أشياء لا يوصف بالسمع فيها ، وبالرؤية فى أشياء لا يوصف بالكرم فيها ، وبالجلود وبالحكمة فى أشياء لا يوصف بالسمع لها ، ونحو ذلك مما يكثر الاختلاف به ، لم يجب بها الفرق بل هو الموصوف بها فى الأزل . لِمَ لا قُلْتَ كذلك فى جميع ما يُوصف به ؟ ؛ إذ هو يتعالى عن الاستحالة والفساد ؛ لِنِها آيات للحدث ، / أمارتان للكون بَعْدَ أن لم يكن .

[٢٥ ب]

وأیضا يقال له : رأيت الخلق أقساما ، يُسَمَّى الله عندك ببعض الخلق ولا يُسَمَّى ببعض ، ثم لِمَ يدُلُّ على اختلاف فى حق الصفة ، ما منع كذلك فى امر الصفات ؟ ، وبالله التوفيق .

- ٢ قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : ثم قوله : ما يوصف بالقدرة عليه فليس من صفات الذات ، فهو عند خصمه لا يوصف بالقدرة على شيء من صفاته إلا على مجاز اللغة من إرادة المفعول فى ذلك ، كما يُسَمَّى ما يفعل بالأمر امرا ونحو ذلك .

(١) بدون نقط فى الأصل .

وبعد ، فلنأخذ بيّنا اختلاف أحوال الصفات في التوسيع والتضييق في أشياء ، على الاتفاق في أنها صفات الذات ، فلنقل فيما ذكر كذلك .

ثم من مذهبه أن الله تعالى كان غير خالق ولا رهن ، وقدّر على أن يجعل ذاته خالقا رحمانا ، ويجوز أن نعبد الرحمن الخالق ، فيكون على قوله قدّر على أن يجعل للخلق معبودا ، وذلك اسم تقع عليه القدرة ، فيصير في الحقيقة يعبد غير الله . وهو أيضا من وجه هذه الأسماء محدث من حيث كانت مما تقع عليه القدرة .

ثم يقال له : أيقدر الله أن لا يخلق الخلق ؟

فإن قال : لا ، صيّر خالقا بالضرورة أو بنفسه ، وبطل قوله ، وإن قال : يقدر ، فيلزمه أن يجعل غير المخلوق خلقا بوقوع القدرة عليه ، وفي [ذلك] لإثبات قدم الخلق ، ولا قوة إلا بالله .

واحتجّ في حدّث الكلام بلذكر الإتيان والمجيء ، وهو من ذلك الوجه محدث ، وقد بيّنا أن الله تعالى إذ وُصِفَ بالكلام — على تعاليه عن احتمال التغيّر والزوال — فثله في صفة الكلام والفعل وما ذكرت .

على أن الله قد أضاف المجيء إلى نفسه ، ثم لم يجب أنه حدث ، بل صُرف إلى الوجه<sup>١</sup> [الذى يحق بالربوبية] ، فثله الأول .

وكذلك وجب<sup>٢</sup> صرف الإتيان إلى الوجه الذى يحق بالربوبية ، لا إلى / ما عُرِف به الخلق من التغيّر والزوال ، فثله في حقيقة الفعل والكلام على ما قال إبراهيم : 'لا أحبّ الآفلين'<sup>٣</sup> ، ومنّ يكون على حال ثم على أخرى فهو من الآفلين بالتحقيق ، والله أعلم .

(١) في الأصل : جهة .

(٢) في الأصل : إذا وجب .

(٣) سورة الأنعام ٦ آية ٧٦ .

واحتج بما يحفظ ، وقد يحفظ الله<sup>١</sup> ، وقد يكون ذلك على حفظ حدوده ، وما اشتمل<sup>٢</sup> عليه الكلام ، وما يضاف إلى الله من الكلام بين الخلق ، فهو مجاز على الموافقة بما يُعرف به الكلام الذي هو صفته ، وذلك كما ذكرنا من المجيء وغيره ، والعهد ونصر الرب<sup>٣</sup> ونحو ذلك مما لا يحقق ذلك المعنى لذاته ، فثله القرآن .

وقد احتج بأنواع — هو من ذلك الوجه محدث مخلوق — من النسخ والسور والآيات ونحو ذلك ، ومن ذلك الوجه لا يُوصف الله به ، ثم رجع إلى أنه لو قيل : هو صفة الذات كالعلم ، فزعم أنه لا يقول له علم في الحقيقة .

قال الفقيه [أبو منصور] رحمه الله : وما قاله فاسد لأنه عورض بقوله صفة الذات ، فليقل به كما قلنا في العالم بلا حقيقة ، وكذا السمع<sup>٤</sup> ونحوه . ونحن قد بينا بحمد الله ما يكفي ذا العقل دونه .

ثم عارض الكلام بالفعل ، ولا فرق بينهما عند خصمه . ثم عارض بما لا يخلو في الشاهد : مَنْ يجوز منه الكلام [يجوز] منه<sup>٥</sup> نخرس أو سكوت ، وقد أخطأ في السؤال : إنما هو من عجز أو سكوت . وعارض بالفعل ، وهو كذلك عند الخصم ، مع ما ذكر فيه الفعل والتَّرك ، وما التَّرك إلا الفعل<sup>٦</sup> ، لكن الخيرة تعمل به ما ذكر . ثم عارض بالصبي أنه ليس بأخرس ، وقد بينا أنه يعجز عن ذلك ، مع ما كان من عِظَم الجزئية أن لا يجد لنفسه مثلاً يعرف به الرب إلا الصبيان والمجانين ، ولا قوة إلا بالله .

وأجاب لما عورض بما لا يخلو القادر ، مما له القدرة من فعل وكلام به في

(١) أنظر سورة الحجر ١٥ آية ٩ .

(٢) في الأصل : شمل .

(٣) أنظر سورة آل عمران ٣ آية ١٦٠ .

(٤) في الأصل : يسمع ، وصححت على الهامش .

(٥) في الأصل : من .

(٦) لأن التَّرك هو فعل للتَّرك .



حال حدوث القدرة / من فعل . وذلك - جهل المعتزلة جعله دليلاً فبُورِكَ له في توحيده [٢٦ ب] الذى ذلك دليله .

قال أبو منصور رحمه الله : والأصل في ذلك أن الوصف بالكلام والعلم والفعل الحسد عليه إنما هو وصف بالبراءة من الآفات والتعالى عن العيوب ، وهو كذلك في الأزل ، مع ما لو كان بغيره خالقاً رحماناً متكلماً يجوز أن يصير لا كذلك ، والقول بيا مَنْ ليس برحمن ولا رحيم ولا خالق 'قول ذم' وإلحاق بغيره من الخلاق ، ثبت أنه بآداته رحمن رحيم خالق ، ولا قوة إلا بالله .

على أنه لو كان يُسمى بما يحل في غيره ليجب أن يسمى بكل شيء يحل في غيره ، مع ما لو جاز ذلك لجاز أن يكون أحدٌ يحتل مثله في الشاهد ، وفي امتناع ذلك في مُحْتَمِل التغير وصف له بالعلو عن ذلك ، والله الموفق . ١٠

ثم قال : يريد بصفات أن لا يثبت ثمة غير ، ولم يرد أنها ذاته ، بل كل صفة لقديم أو حديث فهي غيره ، وهى قول أو كتاب ، وصفات الله هى قولنا الذى نصفه ، أو قوله وكتابه ، وهما محدثان .

قال أبو منصور رضى الله عنه : ذكرت جملة قوله الذى [به] ختم مسأله لتعلموا مبلغ علمه بالله ثم بالصفات ، مرة قال : لا يثبت ثمة غير ، ولا يريد أنها<sup>٢</sup> هو ، فإذا لم يرد بالصفات هو ولا غيره ، أما يعلم أنه قول أهل الإثبات ، ثم قال هو قولنا ، فقولنا : 'هى<sup>٣</sup> ليست<sup>٤</sup> غيره' حتى نقول ليس ثمة غير ، ثم ذكر أن صفات الله هى ما ذكر ، وقال : هى صفات الذات ، فإذا ما ذكر هى صفات الذات ، وهو لم يزل بها موصوفاً ، وهى أغيار له ، جل ربنا عما يصفه المبطلون . ٢٠

(١) ... (١) جاءت في الأصل على هامش النص .

(٢) في الأصل : أنه .

(٣) في الأصل : هو .

(٤) في الأصل : ليس .

ثم قال : فإن قيل : لِمَ لا جعلتم الرحمة صفة في الحقيقة دون أن يقول 'رحيم' ،  
فزعم أن 'رحيم' صفة دون الرحمة ؛ إذ كل من فعل صفة الشيء فقد وصفه ، /  
كمن يشتم آخر أو يسوده أنه شتمه وسوده ، فكذا خلق الرحمة ، ولا يجوز  
أن يوصف بها إذ خلقها حتى يقول إني رحيم ؛ فبذلك علمنا أن الصفة قوله إنه  
رحيم .

[ ١٢٧ ]

قال أبو منصور رحمه الله : ما أعرف هذا التائه بالصفات حتى يشرع في  
تفسير صفات الله ، جل الله عن مثل هذا المتحير<sup>١</sup> الخيال<sup>٢</sup> وتعالى . ولو كانت  
الصفة في الحقيقة وصف الواصف ليبتل قول الخلق بأن الخلق أعيان وصفات ،  
ويبتل قوله في الاجتماع والتفرق والحركة والسكون التي لا تخلو الأعيان عنها في  
إثبات حديها ، إذ هي تخلو عن وصف واصف لها ، فثبت أنها صفات تلزم  
الأعيان لا ما ذكر ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نتم هذا النوع من حماقته لتحمدا لله معاشرا لإخواني على ما أكرمكم  
الله بمعرفته ، ولتعلموا عظيم مقت الله على من زعم أنه قد استوعب جميع ما عند الله  
من المصالح له في الدين ، حتى لو أراد الله أن يزيد له شيئا لا يملكه مما به صلاحه  
لا يقدر عليه ، بل به يفسد ، لتبينوا أنه جعل نخللانه صلاحا في الدين ،  
وإضلاله نعمة من نعم الرب جل ثناؤه .

قال : لم نقل إن الله إذا خلق الحُمْرَةَ في الثوب أنه جعل له صفة ، ولو  
كانت الحمرة صفة له جاز أن يقال إذ خلقها الله وصَفَ الثوب بها ، ومثله في  
الحركة والسكون ، وكذا من يكتب إلى آخر يصف<sup>٣</sup> طولَه يجوز أن يُقال :  
وصَفَه لنا في كتابه ، زعم أن هذا واضح .

(١) جاءت هذه الكلمة بين سطور النص .

(٢) في الأصل بالحاء المهملة .

(٣) مكررة في النص .

(٤) في الأصل : ولا .

(٥) في الأصل : نصف .

ثم قال : وإنما لا ننكر جواز إطلاق القول بأن الحمرة صفة الأحمر ، والرحمة صفة الفعل ، لكن على المجاز ، والحقيقة ما ذكرت .  
ثم عورض بأنه يجوز إذا أن يكون للصفة صفة .

قال : نعم ، بمعنى أنها تُوصَفُ<sup>١</sup> ، / لكن ذلك إنما يوجد ما دام الواصف [٢٧ ب] به قائلًا ، فإذا أمسك لا .

قال الفقيه رحمه الله : تأملوا عظيم منزلة المعتزلة بهذا الذى هذا مبلغ علمه بالصفة والموصوف والمجاز والحقيقة مما لو قُدرن به أجهل أهل توحيد الله لاستعظمه ، ثم يقدمُ قومه يوم القيامة فيوردهم المورد الذى هذا وصف سبيله نسأل<sup>٢</sup> الله العصمة .

قال أبو منصور رحمه الله : الأصل أن الله عز وجل قد ثبت وصفه بالكلام ١٠ بحجة السمع والعقل ، فالسمع قوله 'وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا'<sup>٣</sup> ذكره بالمصدر مع غير تمناع بين الخلق بكلام الله ، وقد وُجد الاتفاق على أنه متكلم وأن له كلاما فى الحقيقة وإن اختلفت [الآراء] فى مائته . ولا أنكر على الذين قالوا : 'لَوْ لَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ' ،<sup>٤</sup> إلا بوصف التكبر والجهل بمنزلة أنفسهم ، وكذلك قوله : 'وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ' .<sup>٥</sup> ١٥

وأما العقل : إن كل عالم قادر لا يتكلم فعن آفة ، يكون من عجز أو منع ، والله عنه متعال ، ثبت أنه متكلم . على أن الذى لا يتكلم فى الشاهد إنما لا يتكلم — بالمعنى الذى لا يسمع ولا يبصر — من الآفة ، والله منزّه عن المعنى الذى يقتضى الصمم والعمى ، وكذلك البكم ، وهو أولى ؛ إذ هو أجل ما يُحمد به

(١) فى الأصل : يوصف .

(٢) فى الأصل : يسأل .

(٣) سورة النساء ٤ آية ١٦٤ .

(٤) سورة البقرة ٢ آية ١١٨ .

(٥) سورة البقرة ٢ آية ٧٥ .

في الشاهد . وبه ينفصل البشر من سائر الحيوان ، مع ما كان كل محتمل الكلام فمن عاجز لا يتكلم أو عن سكوت .

ثم لا يخلو من أن يكون على تقدير كلام غيره فيكون فيه تشابه ، ودل قوله :  
 "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" <sup>١</sup> على نفي الشبه له في الصفة والذات ، وأيد ذلك قوله "خَلَقُوا كَخَلْقِهِ" <sup>٢</sup>  
 دل أن شَبَهَ الفعل يُوجب التشابه ، مع القول أن الخلق لو اجتمع لا يأتون  
 بمثله <sup>٣</sup> فانتفى الشبّه ؛ إذ فيه تماثل ، فنبت له الخلافة لكلام الخلق جميعا على  
 ما ثبت لذاته . مع ما لم يمتحن جميع كلام الخلق / ليدرك منتهى معانيه ، وقد  
 ذكر كلام النسل <sup>٤</sup> وأهله <sup>٥</sup> وتسبيح الجبال <sup>٦</sup> وغيرها مما لا يفهم شيء من ذلك  
 بالحروف المعجزة ولا على المفهوم من كلام البشر .

[١٢٨]

وإذ ثبت أن من الكلام ما لا يتبلغ تقديره وسع الخلق ولا يبلغه فهم ، فن  
 أحب تقدير كلام الرب بذلك فهو مُعَقَّل . وكذلك فعله تعالى خارج عن  
 وصف فعل الخلق . وفي ثبوت الخلافة من جميع الوجوه نفي الحديثية ؛ لما به يقع  
 الوفاق ، وبطل معنى الأعراض والتفرق والاجتماع والحد والغاية والزيادة والنقصان ؛  
 إذ ذلك وصف كلام الخلق ، والله الموفق .

ثم لا يخلو من أن يكون غيره فيزول عنه ما ذكرنا من الآفة بغيره ، وذلك علم  
 الحاجة وأمانة الحدث ، أو ليس غيره فيكون بنفسه متكلم قادرا عالما ، وبالله  
 التوفيق .

ويجوز القول — بما يُسمع من الخلق — كلام الله على الموافقة ، كما يُقال  
 في الرسائل والقصائد والأقاويل ، دليله أن ذلك خلق من الخلق ، ولا يحتمل أن

(١) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٢) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

(٣) أنظر سورة الإسراء ١٧ آية ٨٨ .

(٤) أنظر سورة النمل ٢٧ آية ١٨ .

(٥) أنظر سورة النمل ٢٧ آية ٢٠ ، والأنبياء ٢١ آية ٧٩ .

(٦) أنظر سورة الأنبياء ٢١ آية ٧٩ .

يكون الله بذاته [متكلما] ، مع ما لا يخلو أن يكون المسموع عَرَضًا ، فحال كونه في مكانين ، وكذلك الجسم أو لا هما ، فحال كونه في مكان ، وعن المكان يُسَمَّع ، فنبت أن وجه الإضافة إليه على ما ذكرنا ، مع ما يجوز أن يُسَمَّعنا الله كلامه بما ليس بكلامه كما أَسْمَعَ كل منا الآخر<sup>٢</sup> كلامه وإن لم يكن ذلك بعينه كلامه ، وكما أعلمنا قدرته وعلمه وربوبيته بخلقه وإن لم يكن هو هو ، وبالله التوفيق .

فإن قال قائل : هل أَسْمَعَ الله كلامه موسى حيث قال : 'وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا'<sup>٣</sup> ، قيل : أَسْمَعَهُ بلسان موسى وبحروف خلقها وصوت أنشأه ، فهو أَسْمَعَهُ ما ليس بمخلوق .

والقول بالوقف يخرج على وجهين : أحدهما أن يقال : ليس هو الله ولا غيره ، فيكون وقفا عن علم ، وهو حق على ما ثبت في العلم والقدرة . والثاني : أن يكون لا يعلم أخلق<sup>٤</sup> هو أو غيره ، فإنه بعيد ؛ لما لا يخلو من أن يذهب مذهب التقليد ، وأكثر القوم على نفي ذلك ، بل أجمع على لزوم العلم أنه الخلق أو غيره .

وبعد ، فإنه لا يعدو من أن يعلم أنه بذاته متكلم ، فيكون بمعنى [ما] ذكرت ، أو لا بذاته ، فهو غيره . وكل الأغيار لله خلق [على] ما روى فيه سَمَّع أو لا ، ثبت أن القول بالغيرية لله يوجب الحدث ، والحدث والخلق إذ هو منه أو لا ، يعلم أنه بذاته متكلم أو لا ، فيكون الوقف وقفا للجهل<sup>٥</sup> ، فحق مثله التعلّم ؛ لأنه لا دليل دَفَعَهُ إلى ذلك القول ليتكلم فيه ، إنما هو الجهل . أو أن يكون الوقف بما لا يعلم مُرَاد السائل فيه أنه ما يعنى بكلام الله والقرآن : أهو هذا المُتَبَعُص المتجزئ ، أو الذي لا يوصف بشيء من ذلك ؟ وذلك على الوصف الذي بيننا فهو حق أن لا يجيب لأحد يسأله عن كلام متوجه حتى يعلم ما يريد به ، والله أعلم .

(١) جاء على هامش النص : 'أى لا عرضا ولا جسما' .

(٢) في الأصل : آخر .

(٣) سورة النساء ٤ آية ١٦٤ .

(٤) في الأصل : أخلق ، القاف مفتوحة .

## مسألة

### [مناقشة قول الكعبي في أن أفعال الله باختيار]

وقال الكعبي : أفعال الله باختيار ؛ لأن المطبوع يكون فعله نوعاً .

قال أبو منصور رحمه الله : وما قاله حسنٌ ، وذلك مذهب أهل التوحيد ، لكنه لا معنى له على مذهبه ؛ لما يقال انخلق اختياره<sup>١</sup> أو غيره ، وكذلك ما يقال في أفعاله . فإن قال : اختياره ، فعني أفعاله إذا اختياره . فالقول بأن أفعال الله باختيار خطأ ، بل هو اختيار ولا غير هنالك ليقال الذي قال . وإن قال : غير ، فلما أن يكون فعله ، فيجب أن يكون باختيار إلى ما لا نهاية له ، وذلك محال ؛ لأن الخلق متناه ، أو هو فعل بلا اختيار ، فيبطل قوله .

وذلك يلزم<sup>٢</sup> من يصف الله بالإرادة في الأزل ، وهي اختيار / كون شيء ١٠ [٢٩] في وقته .

ثم الدلالة عندنا على الاختيار خروج الخلق على تفاوت مائتته ، على ما فيه من الحكمة ، والدلالة على وحدانية الله ، فدل ذلك على اختيار كون كل شيء على ما هو عليه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم من يقول بخروج الخلق على ما عليه بالطباع والأغذية ، ومن يقول : ذلك عمل النجم والشمس والقمر ، ومن يقول : ذلك بدوران الفلك<sup>٣</sup> ، ومن يقول في التوالد بتدبير الآباء والأمهات ، يرجع كله إلى كون شيء بشيء ، وإذا لم يتثبت له أولية يبطل بالأدلة التي مر ذكرها ، وإذا ثبت له أو لكل جنس من ذلك أولية ، ثم استحال كونه بنفسه ؛ لما يوجد نفسه إما حين عدمه ، وذلك محال أن يوجد عديماً ، مع ما إذا رجّع إليه تدبير كل شيء لا يحتمل أن يبلغه ٢٠

(١) في الأصل : أخياره .

(٢) في الأصل : ويلزم .

(٣) ... (٣) مكررة في النص ، وشطبها الناسخ .

العديم ، فإنه لو جاز أن يوجد نَفْسُهُ لجاز في ذلك الوقت أن يعدمه ، وذلك متناقض ، أو بعد الوجود ، فثبت الوجود بغيره ، وبالله التوفيق .

وأيضاً أن جميع ما يذكر إنما هو نوع الموات إلا من ذكر من الآباء والأمهات مما يعلمون أن تدبيرهم لا يبلغ مبادئ الأولاد ، وأنهم يكونون على غير ما يأملون ، وأنهم لو فسدوا لا يمكن لإصلاحهم ، وأن وسعهم لا يبلغ ما استتر من الأشياء فضلاً من تقديرها هنالك ، وغير ذلك من الوجوه التي يبطل كون ذلك بهم . ونوع الموات غير عالم بما فيه من المنافع ، ولا بالذى يحتمل منهم منع ذلك ، ثبت أن الذى يكون بالاغتذاء وبالطبائع إنما كان ذلك فيهم بجعل حكيم عليهم ،<sup>٢</sup> جعل كل شيء<sup>١</sup> على ما عليه من النفع والضرر .

١٠ على أنه في الحيوان معان ليس في شيء مما / وصف آثار ذلك من نحو السمع والبصر وبخاصة في البشر من نحو النطق والتمييز والوقوف على أشياء ، مع ما كان ذلك في أول الأحوال غير كائن ، ولا يربى إلا بأغذية الآباء والأمهات ، ثم لم يؤثر ذلك فيهم ، فكيف في الأولاد .

١٥ وبعد ، فإن كل شيء له حد ، إذا بلغ ذلك الحد لا يزداد له طول ولا عرض ولا سمع ولا بصر ولا عقل بل يأخذ كل شيء من ذلك بالانقصاص على قيام الأغذية ودوام التربية . عقل أن ذلك كذلك لا بما ذكر ، ولكن بمن هو عالم بذاته حتى لا يعزب عنه شيء ، قادر بنفسه فلا يعجزه شيء جل ثناؤه .

٢٠ وأيضاً أنه ما من شيء مما ذكر من أنواع الجواهر إلا وقد يحتمل الإفساد والإصلاح جميعاً . وذلك أيضاً كله متضاد متدافع لا يحتمل الاجتماع للتعاون ، ثبت أنها كانت على ما عليه بغيرها ؛ إذ كل شيء على جهة بنفسه لا يحتمل التغيير ما دامت نَفْسُهُ ، وبالله العصمة .

وأيضاً أن كل حي فيا يُعائِن مبنًى على الحاجات والشهوات التي تغلبهم

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) ... (٢) في الأصل : فيها وفي لزوم بغير يجعل كل شيء .

وتقهرهم ، ولولا ذلك ما احتاجوا إلى الأغذية ، ثم كانت هي أسبابا - عند وجودها - للغنا ، لم يحتمل أن يكون منها تهيج الشهوات وحدوث الحاجات ، ولا يجوز أن تكون لأنفسها شهوات وحاجات ؛ لأوجه : أحدها أن القيام بالذات دون الغير دليل الغنا ، لا يجوز أن يصير حاجة ، ولأن ما كان لذاته على جهة لا يحتمل زواله ، وقد يقع لها الغنا بالغير ، أو للإحالة أن يكون الشيء من حيث نفسه محججا إلى غير ، بل إذا أخرج إلى غير من حيث نفسه بدوم الحاجة ما بقيت نفسه ، فثبت أن هنالك غير أنشأهم على الحاجات وركب فيهم الشهوات ، ثم أنشأ لهم ما به الغنا / وقضاء الشهوات ، فيكون بما أريد به نفى المدبر العالم تثبته ، ولا قوة إلا بالله .

[١٣٠]

١٠. مع ما لا يوجد شيء من أعيان العالم وصفاتها إلا مُسَخَّرًا مدلتا بما لولا ذلك كان أهون عليه وألذ ، نحو القرار الدائم والسير المتتابع مما كان به معاش أحد وما له المعاش ، فصار العالم بكليته بالمعنى الذى ذكرت . ولا يجوز أن يكون المسخر المدلل بملك التدبير حتى يكون به غنى الغير وقيامه ، ولا يملك إزالة الذلّة عن نفسه والسخره ، ثبت أن لكل ذلك مدبرا عليما علم وجوه حاجاتهم وغناهم ، فخلقهم على ذلك . مع ما أخرج بعضنا إلى بعض فى القيام والبقاء على جهل كل ١٥ منهم بالوجه الذى أخرج إلى غيره ، وعجزه عن صرف وجه الحاجة عن نفسه ، ثبت أن لذلك كله مدبرا عليما ، على تدبيره - جرى أمرهم .
- وبعد ، لو خُلّي بين أعقل الخلق وأعظمهم تدبيرا وبين تقدير أحواله وأفعاله من الزمان والمكان فيما لطّف منها لما احتمل وسعهم ، فمن دونه أحق .
٢٠. ثم لا يملك أحد منهم صرف قهر الزمان عن نفسه ولا إحاطة المكان ، ثبت أن ٢٠ العالم على ما هو عليه لا يجوز كونه به دون خارج من معناه فى إحاطة الحاجة به بل بالقيام بذاته عالما قادرا ، ولا قوة إلا بالله .
- ثم من يقول بقدم طينة العالم ، فأما إن كانت من جوهر هذه المعانى فيلحقها

(١) مكررة فى الأصل .

(٢) فى الأصل : هذا .



- ما يلحق العالم ويظهر جوهرها عجزها وحاجاتها ، وهما دليلا حدث العالم وكونه  
بغيره ، فيلزم فيها ما يلزم في غيرها ، أو كانت خارجة من هذا الجوهر غنية قوية  
لا تمسها الحاجات ولا يعترضها الشهوات الباعثة على الحيل المفزعة<sup>١</sup> إلى غير به  
تأمل / غناها وقوتها ، فأما<sup>٢</sup> إن كان العالم بها بأن اعترضت بها العوارض وانقلبت  
بجوهرها عما<sup>٣</sup> كانت عليه فصارت إلى هذه الحاجات والشهوات ، فصارت بجوهرها  
محملة لكل حاجة ، محتملة<sup>٤</sup> لكل شهوة ، متمكنة للاستحالة والتغير ، فيبطل  
عنها جميع أوصاف الغنى والقوة ، وصارت أصل الحاجات وأم<sup>٥</sup> الشهوات ، فلزم  
انصراف تدبيرها إلى حكيم عليم ، على ما لزم ذلك في جميع العالم ، أو كانت  
هي بحالها ، لكن العالم كان فيها بقوة<sup>٦</sup> ، ظهر بالفعل ، وذلك هو قول أصحاب  
الهيولى ، ثم دل<sup>٧</sup> تلف جميع ما في العالم من كون شيء في شيء بالقوة إذا خرج  
منه بالفعل نحو ما يقولون من كون النسمة في النطفة ، وكل حيوان في النطف  
أو البيض ، والعصف<sup>٨</sup> في الحب<sup>٩</sup> ، والشجر في النواة ، وكذلك كل الجواهر ،  
ومثله عندهم البقاء في الأغذية والنبات ونحو ذلك ، فيجب أن يكون أمر الطينة التي  
قالوا [بها] وأمر الهيولى كذلك ؛ إذ هما الأصل لجميع<sup>١٠</sup> العالم .
- وكذلك يلزم القرامطة<sup>١١</sup> - في قولهم إن المبدع الأول فيه جميع العالم مبثروا<sup>١٢</sup>

- (١) في الأصل بالراء المهملة .  
(٢) ... (٢) جاءت على هامش النص مع إشارة بأنها من صلب النص .  
(٣) في الأصل : محلة .  
(٤) أى بقل الزرع .  
(٥) في الأصل : بجميع .  
(٦) القرامطة فرقة من غلاة الشيعة تنسب إلى رجل من الكوفة يقال له حمدان قرميط - بكسر  
القاف وسكون الراء وكسر الميم وبعدها طاء مهملة . وتسمى أيضاً بالسبعية لأنهم زعموا أن  
النطق بالشرعية أى الرسل سبع : آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ومحمد المهدي ،  
وبين كل اثنين من النطقاء سبعة أئمة يتممون الشريعة ... أنظر كشاف اصطلاحات الفنون  
مادق قرامطة وسبعية . ويسمون أيضاً بالحزمية لإباحتهم المحرمات والمحارم ، وتسمى أيضاً  
بالبابكية إذ اتبعت طائفة منهم بابك الجرمي في الخروج بأذربيجان ، وتسمى أيضاً بالاسماعيلية  
لانتسابهم إلى محمد بن اسمعيل وقيل لاثباتهم الإمامة لاسماعيل بن جعفر الصادق . أنظر

تستمد منه النفس الكل فيمد الهوى ومنه تركيب العالم - أن يتلف الأول ، إذ هذا حق كل شيء في شيء بالقوة يظهر بالفعل .

وقد صيّرنا جميعا الوجود للحال دليل الأوليّة ، لكن الأول جوهر الكل ، والثاني جوهر الجزء ، وقد صار جوهر الكل معروفا بجوهر الجزء ، إذ لبس مما يبلغه أحد بالحس ، وبالله التوفيق .

وإذا ثبت هذا ثبت جميع ما بيننا من الحوادث والحاجات التي هي الأدلة للحدث لذلك الأصل ؛ إذ صار محتملا للتلف والفناء ، وذلك أيضا يلزم القرامطة يجعلونه أبديا ، وإن كانوا يقولون : كان بعد أن لم يكن / بالإبداع ، ولا قوة إلا بالله .

[١٣١]

ودليل الجهل بمن فيه ما فيه بالقوة بأحوال ما فيه ومن فيه وما يكون منه كما ذكرت من جهل النطف والحبوب وغيرها ، فيلزم كذلك في الهوى والطينة وما قالوا ، ولزم أن ليس لما قالوا تدبير ، ولا كان شيء من ذلك به ، ولكن إن كان فهو بمن علم ما يكون فيجعل أصله مبروزا فيه بالقوة ، يظهر بالفعل بما جعل له من المواد والأمكنة التي بها تنمو .

في ذلك القول بالتوحيد ، وأنه منشيء ذلك كله ليكون به كل شيء يكون على ما قالوا ، أو أن يكون محدثا لكل شيء يكون أبدا على ما يشاء أن يكون من أصول وابتداء ، أو كيف شاء على ما يقوله أهل التوحيد . وإذا الله سبحانه قادر على إنشاء أصل فيه كل شيء مبروزا ، هو قادر على ابتداء كل شيء كما شاء من غير بروز بالقوة ولا خروج بالفعل ، ولكن بالتقدير والتكوين . وإن زعموا أن الأشياء كانت في الأصل مستجبة بجوهرها فيظهر بالفعل فهي أيضا ترجع إلى ما قلنا ، لأن ذلك قولهم في النطف والحبوب ، مع ما في هذا مما في العقل دفعه بما لا يحتمل تمكن أضعاف الشيء بجوهره فيه ؛ للتناقض والفساد وتكذيب العيان .

أيضا وفيات الأعيان ١/٤٥٩ ، والكامل لابن الأثير في مواضع متعددة من ابتداء حوادث سنة ثمان وسبعين ومائتين وانظر التنبيه لأبي الحسين الماطي ٢٦ .

(١) في الأصل : أبدي ، وغير منقولة ولا مهموزة .

(٢) في الأصل : بجوهرها .

أو أن يكون ذلك الأصل الذي سموه طينة أو هيولى أو مبدعا أو نفس الكل يملك إنشاء العالم لا بأن كان فيه ولكن بالفعل والتكوين على ما شاء ، كيف شاء ، لا مَرَدٍّ لحكمه ولا نقيض على تدبيره ، فهو قول [أهل] التوحيد ، لكنهم سموا بأسماء غير الأسماء التي هي أسماء منشئ العالم عند أهل التوحيد ومبدعه ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة

#### [في أسماء الله عز وجل]

قال أبو منصور رحمه الله : القول في أسماء الله عز وجل عندنا / على أقسام [٣١ ب] في مفهوم اللغة : قسم منها يرجع إلى تسميتها له بها ، وهن أغيار ، لأن قولنا عليم غير قولنا قدير ، وعلى هذا المروى إن لله تعالى كذا وكذا<sup>٢</sup> اسما ، وذلك نحو ما ذكر من خلق كذا وكذا رحمة ، لا أنه كان رجيا بتلك الرحمة المخلوقة ؛ إذ لا يحتمل أن يكون في أول خلقه غير رحيم ، أو كان كذلك غير رحيم حتى خلق تلك الرحمة وجعل واحدة بين خلقه ، ولكن بما كانت برحمته سُمِّيت به ، وكذلك اسم الجنة والمطر ونحوه ، وعلى ذلك قيل في العبارات : هي أمره ، وإنما كانت به ، لا أنها هو ، ومثله يتكلم بعلمه وقدرته على إرادة معلومه ومقدوره ؛ إذ ذلك سببه ، فثله الأول ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني يرجع معناه إلى ذاته مما عجز الخلق عن الوقوف على مراد ذاته إلا به ، وإن كان يتعالى عن الحروف التي بها يُفْهَم ، وذلك أيضا يختلف باختلاف الألسن على إرادة حقيقة ذاته به ، وذلك نحو الواحد ، الله ، الرحمن ، الموجود ، والقديم ، والمعبود ، ونحو ذلك .

والثالث يرجع إلى الاشتقاق عن الصفات من نحو العالم القادر ، مما لو كانت

(١) في الأصل : ومبدعها .

(٢) في الأصل : كذا .

في التمتعيق شيره لاحتتمل التبديل ، ولصارت<sup>١</sup> التسمية على غير تحقيق المعنى المفهوم ، ولجازت تسميته بكل ما يسمى غيره إذا لم يُردّ تحقيق المفهوم من معناه ، ولا قوة إلا بالله .

مع ما يُسأل من يجعل هذه الأسماء حادثة ، ثم لا تتحقق لله علما في الأزل إذ كيف كان أمره قبل الخلق ، أكان يعلم ذاته أو ما يفعل أو لا ؟ وكذلك أكان يعلم ذاته شيئا أو لا يعلمها<sup>٢</sup> ؟ فإن كان لا يعلمها<sup>٣</sup> ، فهو إذا جاهل حتى أحدث العالم<sup>٤</sup> له فصار به عالما ، وإن كان يعلمها<sup>٥</sup> ، فإذا بعلم ذاته عالما أو لا ؟<sup>٦</sup> فإن كان بعلم ذاته عالما<sup>٧</sup> فلزم / القول بهذا الاسم في الأزل ، وفي غيرية الاسم فساد التوحيد .

[ ٣٢ ]

والأصل على قول منكرى الصفات إذ لم يكن له هذا الاسم ، ولم يكن له صفة هي علم يعلم ذاته في الأزل يجب ما قاله جههم<sup>٨</sup> بنفى الأسماء والصفات وحدثها ، فيكون غير عالم ولا قادر ثم عليم ، جل الله عن ذلك وتعالى .

ثم يُسأل كيف كان إن علم أنه كان كذلك في الأزل ، فيلزمه الاسم كذلك ، أو علم أنه لم يكن ، فيلحقه اسم الجهل ، وهو بقولهم لازم ، لأن تأويل العالمين عندهم نفى الجهل ، فإذا لم يكن عالما في القديم فهو إذاً عند ذلك كان جاهلا ، ولا قوة إلا بالله .

بم يكلم في العلم ؟ إذ لم يكن حتى كان إن حدث ، فيجب ذلك في كل شيء ، مع ما يقال : كيف حدث به ولم يكن له قدرة ؟ أو بغيره ، فيبطل به توحيدهم .

(١) في الأصل : ولو صارت .

(٢) في الأصل : يعلمه .

(٣) في الأصل : يعلمه .

(٤) ... (٤) جاءت على هامش النص مع إشارة إلى أنها من صلب النص .

(٥) في الأصل : يعلمه .

(٦) ... (٦) في الأصل : فإن علمه عالما .

(٧) هو جههم بن صفوان أبو مُحَرَّرِز القائل بالجبهر ، قُتِلَ عام ١٢٨/٧٤٥ .

ثم يقال له في الفصل الذى ذكرت : إنه كان يعلم ذاته قبل ان خلق أو لم يكن له علم في الحقيقة ، كيف كان يعلم ذاته ؟ فإن<sup>١</sup> كان يعلم ذاته عالماً<sup>٢</sup> بطل قوله بحدث الاسم ، وإن قال : غير عالم ، ولا قادر عليه ، دخل عليه جميع ما ذكرت ، مع إحالة الوصف له بالعلم به في الأزل ، مع فساد ما بيننا في الحدث ، وإن قال من بعد : غيره ، رآه ممن يعترض فيه العوارض ، به تكون العالم ، وفي ذلك موافقة الدهرية<sup>٣</sup> في الطينة ، وأصحاب الهوى والثبوتية في كون العالم باعتراض العوارض في الأصل ، ولا قوة إلا بالله .  
وهذه المسألة هي مسألة الصفات في التحقيق ، وقد بينّا ذلك .

### مسألة

#### بيان العرش<sup>٣</sup>

١٠

قال أبو منصور رضى الله [عنه] : ثم اختلف أهل الإسلام في القول بالمكان ، فمنهم من زعم أنه يوصف بأنه على العرش مستوي ، والعرش عندهم السرير المحمول بالملائكة المخفوف بهم : 'وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ / ثَمَانِيَةَ' ، وقوله : [٣٢ ب] 'وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ' ، وقوله : 'الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلُهُ' ، واحتجوا للقول به بقوله : 'الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى' .

(١) ... (١) في الأصل : فإن علمه عالماً .  
(٢) الدهرية فرقة من الكفار قالت بقديم الدهر واستناد الحوادث إلى الدهر كما أخبر الله تعالى عنهم 'وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ' سورة الجاثية ٤٥ آية ٢٤ . تركوا العبادات رأساً لأنها لا تفيد وإنما الدهر بما يقتضيه مجبول من حيث الفطرة على ما هو الواقع فيه ، فليس هناك إلا أرحاماً تدفع وأرضاً تبلى وسما تفلح وحباً تقشع . أنظر كشف اصطلاحات الفنون مادة دهرية .  
(٣) جاء هذا العنوان على هامش النص فاخترناه أيضاً لهذا الفصل .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ آية ١٧

(٥) سورة الزمر ٣٩ آية ٧٥

(٦) سورة غافر ٤٠ آية ٧

(٧) سورة طه ٢٠ آية ٥ .

ويرفع الناس إلى السماء بالدعوات أيديهم وما يأملون من الخيرات ، ويقولون : هو صار إليه بعد أن لم يكن لقوله : 'ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ' ١ .

ومنهم من يقول هو بكل مكان بقوله : 'مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَآيَهُمْ' ٢ ، وقوله : 'وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ' ٣ ، وقوله : 'وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ' ٤ ، وقوله : 'وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ فِي الْأَرْضِ' ٥ ، وظنوا أن القول بأنه في مكان دون مكان يُوجب الحد ، وكل ذي حد مقصّر عما هو أعظم منه ، وذلك عيب وآفة ، وفي ذلك إيجاب الحاجة إلى المكان ، مع ما فيه إيجاب الحد ، إذ لا يحتمل أن يكون أعظم من المكان لما هو سَخِفٌ في المعارف أن يختار أحد مكانا لا يسعه ، فيصير حد المكان حده جلّ ربنا عن ذلك وتعالى .

١٠

ومنهم من قال بنفى الوصف بالمكان ، وكذلك بالأمكنة كلها إلا على مجاز اللغة بمعنى الحافظ لها والقائم بها .

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : وبجملة ذلك أن إضافة كليات الأشياء إليه ، وإضافته عن وجل إليها يخرج مخرج الوصف له بالعلو والرفعة ويخرج التعظيم له والجلال كقوله : 'لَهُ الْمُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ' ٦ ، 'رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ' ٧ ، 'إِلَهُ الْخَلْقِ' ٨ ، رب العالمين ٩ ، وفوق كل شيء ١٠ ونحوه . وإضافة الخاص إليه يخرج

١٥

- 
- (١) سورة الأعراف ٧ آية ٥٤
  - (٢) سورة الجاثية ٥٨ آية ٧
  - (٣) سورة ق ٥٠ آية ١٦
  - (٤) سورة الواقعة ٥٦ آية ٨٥
  - (٥) سورة الزخرف ٤٣ آية ٨٤ .
  - (٦) سورة الفرقان ٢٥ آية ٢ .
  - (٧) سورة الصافات ٣٧ آية ٥ .
  - (٨) أنظر سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢
  - (٩) أنظر سورة الفاتحة ١ آية ٢
  - (١٠) أنظر سورة الأنعام ٦ آية ١٨

مخرج الاختصاص له بالكرامة والمنزلة والتفضيل له على من هو بجوهره نحو قوله :  
 'إِنَّ اللَّهَ / مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا'١ وقوله : 'إِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ'٢ ، 'نَاقَةَ اللَّهِ'٣ ،  
 بيت الله وغير ذلك ، ولا يخرج شيء من ذلك على مثل المفهوم من إضافة الخلق  
 بعضهم إلى بعض ، لا قطع احتمال مثله في الخلق ، إذ قد تخرج أيضا إضافة  
 التخصيص مخرج التفضيل ، والعموم مخرج فضل السلطان والولاية .

قال أبو منصور رحمه الله : الأصل فيه أن الله سبحانه كان ولا مكان ،  
 وجائز ارتفاع الأمكنة وبقاؤه على ما كان ، فهو على ما كان ، وكان على ما  
 عليه الآن ، جلّ عن التغير والزوال والاستحالة والبطلان ؛ إذ ذلك أمارات الحدث  
 التي بها عُرِفَ حدث العالم ، ودلالة احتمال الفناء ؛ إذ لا فرق بين الزوال من  
 حال إلى حال ، ليعلم أن حاله الأولى لم تكن لذاته ؛ إذ لا يحتمل زواله ما لزم  
 ذاته ،<sup>١</sup> وبين أنها ليست لذاته<sup>٢</sup> ؛ لما احتمل هو قبول الأعراض وانتقال الأحوال ،  
 ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإن في تحقيق المكان له والوصف له بذاته في كل مكان تمكين الحاجة  
 له إلى ما به قراره على مثل جميع الأجسام والأعراض التي قامت بالأمكنة وفيها  
 تقلبت وقررت ، على خروج حملتها عن الوصف بالمكان ، فمن أنشأها وأمسك  
 كليتها لا بمكان ، يتعالى عن الحاجة إلى مكان ، أو الوصف بما عليه العالم :  
 أن كليته لا في مكان ، وأنه بجزئياته في المكان .

ثم إن الله تعالى لو جعل في مكان لجعل بحق الجزئية من العالم ، وذلك أثر  
 النقصان ، بل لما استقام قيام جميع العالم لا بالأمكنة للجملة ، فقيمه على ذلك  
 أحق وأولى ، ولا قوة إلا بالله .

١ سورة النحل ١٦ آية ١٢٨

٢ سورة الجن ٧٢ آية ١٨

٣ سورة الشمس ٩١ آية ١٣

٤ أنظر سورة قريش ١٠٦ آية ٣

٥ في الأصل : زوالها .

٦ ... (٦) في الأصل : وبين ذاته أنها ليست لذاته .

[٣٣ ب]

قال أبو منصور رحمه الله : / ثم القول بالكون على العرش - وهو مَوْضِع بمعنى كونه بذاته أو في كل الأمكنة ... لا يعدو من إحاطة ذلك به ، أو الاستواء به ، أو تجاوزه عنه وإحاطته به ، فإن كان الأول فهو إذًا محدود به محاط منقوص عن الخلق إذ هو دونه ، ولو جاز الوصف له بذاته بما يحيط به [مِنْ] الأمكنة لجاز بما يحيط به [مِنْ] الأوقات فيصير متناهيًا بذاته مقصّرًا عن خلقه ، وإن كان على الوجه الثاني فلو زيدَ على الخلق لا ينقص أيضًا ، وفيه ما في الأول ، وإن كان على الوجه الثالث فهو الأمر المكروه الدّال على الحاجة وعلى التقصير من أن ينشئ ما لا يفضل عنه . مع ما يندم ذا من فعل الملوك أن لا يفضل عنهم من المعامد شيئًا .

وبعد ، فإن في ذلك تجزئة بما كان بعضه في ذى أبعاد ، وبعضه يفضل عن ذلك ، وذلك كله وصف الخلائق ، والله يتعالى عن ذلك .

وبعد ، فإنه ليس في الارتفاع إلى ما يعلو من المكان للجلوس أو القيام شرف ولا علو ولا وصفٌ بالعظمة والكبرياء ، كمن يعلو السطوح أو الجبال إنه لا يستحق الرفعة على من دونه عند استواء الجوهر ، فلا يجوز صرف تأويل الآية إليه ، مع ما فيها ذكر العظمة والجلال ، إذ ذكر في قوله تعالى : 'إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ' ، فدلّك على تعظيم العرش ، أى شيء كان من نور أو جوهر لا يبلغه علم الخلق . وقد روى عن نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف الشمس أن جبريل يأتيها بكفّ من ضوء العرش فيلبسها كما يلبس أحدكم قميصه كل يوم تطلع ، وذكر في القمر كفّاً من نور العرش ، فإضافة الاستواء إليه / لوجهين : أحدهما على تعظيمه بما ذكره على أثر ذكر سلطانه في ربوبيته وخلقته ما ذكر ، والثاني على تخصيصه بالذكر بما هو أعظم الخلق وأجلّه ، على المعروف من إضافة الأمور العظيمة إلى أعظم الأشياء كما يقال : تمّ لفلانٍ مُلْكٌ بلد كذا واستوى

[٣٤ أ]

(١) في الأصل : فبا .

(٢) سورة الأعراف ٧ آية ٥٤ .



على موضع كذا ، لا على خصوص ذلك في الحق ، ولكن معلوم أن من له ملك ذلك فما دونه أحقّ ، وعلى ذلك قوله تعالى : **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ،<sup>١</sup> بما صارت له أمّ القرى<sup>٢</sup> وأيسر الدين كضروا من دينهم<sup>٣</sup> ، وكذا ما ذكر من لإرسال الرسل إلى القراعة وإلى أمّ القرى لا يتخصص ذلك ولكن بذكر عظم الأمر ، فثله أمر العرش ، وهو كقوله : **أَكْبَارُ مُجَرِّمِيهَا** ،<sup>٤</sup> وقوله : **أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا** ،<sup>٥</sup> على لحوق غير بهم ، ويحتمل أن يكون على المنفى بوصف المكان إذ هو أعلى الأمكنة عند الخلق ، ولا تقدر العقول فوقه شيئا ، فأشار إليه ليُعلم علوه عن الأمكنة وتعالیه عن الحاجة ، وعلى ذلك قوله : **مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ** ،<sup>٦</sup> والنجوى ليس من نوع ما يُضاف إلى المكان ، ولكن يضاف إلى الأفراد<sup>٧</sup> ، فأخبر بعلوه عن الأمكنة وتعالیه عن أن يخفى عليه شيء ، ثم بقدرته بقوله : **وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ** ،<sup>٨</sup> أى بالسلطان والقوة وبألوهيته في البقاع كلها ، لأنها أمكنة العبادة ، وبقوله : **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ** ،<sup>٩</sup> ويملك كل شيء بقوله : **لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ،<sup>١٠</sup> ثم بعلوه وجلاله بقوله : **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ** ،<sup>١١</sup> وقوله : **وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ،<sup>١٢</sup>

- (١) سورة المائدة ٥ آية ٣ .
- (٢) أنظر سورة الأنعام ٦ آية ٩٢
- (٣) أنظر سورة آل عمران ٣ آية ٢٤
- (٤) سورة الأنعام ٦ آية ١٣٣
- (٥) سورة الإسراء ٧ آية ١٦
- (٦) سورة المجادلة ٥٨ آية ٧
- (٧) في الأصل : ولكن يضاف الأسرار .
- (٨) سورة ق آية ١٦
- (٩) سورة الزخرف ٤٣ آية ٨٤
- (١٠) سورة الفرقان ٢٥ آية ٢
- (١١) سورة الأنعام ٦ آية ١٨
- (١٢) سورة الأنعام ٦ آية ١٠١

وقوله : 'وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ' <sup>١</sup> ، فجمَعَ في هذه الأحرف ما فَرَّقَ في تلك ليُعَلِّمَ أنه بكل ما سَمِيَ به ووصف / كان <sup>٢</sup> ذلك له بذاته لا بشيء من خلقه ، وكذلك عزُّه وشرفُه ومَجْدُه ، جلَّ ثناؤه عن الأشباه ، ولا إله غيره .

[٣٤ ب]

وقال بعضهم : يريد بالعرش المُلْك ؛ إذ هو اسم ما ارتفع من الأشياء وعلا حتى سَمِيَ به السطوح وروؤس الأشجار . والاستواء قيل فيه بأوجه ثلاثة : أحدها الاستيلاء ، كما يقال : استوى فلان على كُورَةٍ <sup>٣</sup> كذا بمعنى استولى عليها ، والثاني العلو والارتفاع كتوله : 'فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ' ، والثالث التمام كتوله تعالى : 'وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى' <sup>٤</sup> ، وقد قيل بالقصد ، إلى ذلك وجه بعض أهل الأدب قوله : 'ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ' <sup>٥</sup> بمعنى خلق على التمثيل بفعل الخلق فيما يتلو فعلهم أن يكون بالقصد ، وإن كان لا يقال : له قَصْدٌ ، ولا قوة إلا بالله .

قال الشاعر : ظننت أن عرشك لا يزول ولا يغير .

وقال آخر :

إذا ما بنو مروان ثلثت عروشهم  
وأودوا كما أودت أبادٌ وحمير

١٥

وقال النابغة :

عروش تفانوا بعد عزِّ وأنهم  
هووا بعد ما نالوا السلامة والغنى

(١) سورة هود ١١ آية ٤

(٢) مكررة في الأصل :

(٣) أى المدينة والصُّنْعُ . أنظر القاموس مادة 'الكور' .

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٢٨

(٥) سورة القصص ٢٨ آية ١٤

(٦) سورة فصلت ٤١ آية ١١

وقال آخر :

بعد ابن جفنة وابن مائل عرشه

والحارين تؤملون فلاحا

قال أبو منصور رحمه الله : ثم الوجه في ذلك لو كان على الاستيلاء ، والعرش المُلْك ، إنه مستولٍ على جميع خلقه ، وعلى هذا التأويل المحمول غير هذا ، يدل على الأمرين قوله [تعالى] : 'وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ' ، بمعنى المُلْك العظيم ، وفيه إثبات عروش غيره ، فذلك يَحْتَمِل ما يَحْتَمِل ويَحْفَ به الملائكة ، والله الموفق .

- وَأما على التَّام والعلو فهو أن الله تعالى / قال : 'قُلْ أَتَدْرِكُونَ بِاللَّيْلِ خَلْقَ الْأَرْضِ فِي يَوْمَيْنِ' ٢ ، إلى قوله : 'فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ' ٣ ، فأخبر بخلق ما ذكر في ستة أيام على التفريق ، ثم أجملها في موضع فقال : 'إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ' ، بمعنى خلق الممتحن من خلق الأرض والسموات فبههم ظهر تمام المُلْك وعلا وارتفع ، إذ هم المقصودون من خلق ما بيننا ، فبذلك تم معنى المُلْك وعلا إذا وصل إلى الذين لهم . وقد قيل ذا في خلق البشر خاصه بقوله : 'هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ' ٥ ، وقوله : 'وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ' ٦ ، وقوله : 'وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ' ٧ . وذكر ابن عباس<sup>٨</sup> رضي الله عنه [أن البعث خلق

(١) سورة التوبة ٩ آية ١٢٩

(٢) سورة فصلت ٤١ آية ٩

(٣) سورة فصلت ٤١ آية ١٢

(٤) سورة يونس ١٠ آية ٣

(٥) سورة البقرة ٢ آية ٣٩

(٦) سورة ابراهيم ١٤ آية ٣٣

(٧) سورة الحاقة ٤٥ آية ١٣

(٨) عبد الله بن عباس الصحابي الذي لازم الرسول وشهد مع أبي الجليل وغيره . وكن الجلائف وتوفى بها عام ٦٨ هـ / ٦٨٧ م .

اليوم السابع فيه التمام والعلو؛ إذ خلق لهم كل شيء، وهم لعبادة الله، وخلق بهم الجن بقوله: 'وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ'، لكن المقصود البشر إذ تسخير ما ذكرت كله لهم، ثم بما يرجع إلى منافعهم، والله الموفق.

قال أبو منصور رحمه الله: وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: 'لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ'، فنفى عن نفسه شبهة خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه، فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطع تأويله على شيء لاحتماله غيره مما ذكرنا، واحتماله أيضا ما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير مُحتمَل شبه الخلق، ونؤمن بما أراد الله به، وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك، يجب نفى الشبه عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء دون شيء، والله الموفق.

[٣٥ ب]

الأصل في هذا / أن<sup>٣</sup> الأمر يضيق على السامع بما يقدره من المفهوم عن الخلق في الوجود، وإذ لزم القول في الله بالتعالى عن الأشباه ذاتا وفعلًا، لم يجوز أن يفهم من الإضافة إليه المفهوم من غيره في الوجود، مع ما كان الوقوف على المعنى يُصَرِّفُ إليه الكلام في الخلق بما هو علمه به قبل سماع ذلك الكلام، والله سبحانه عَرَفَ قبل سماع ذلك الكلام على غير الذي عَرِفَ عليه الخلق، لم يَجْزُ صرف التأويل إلى ما فهمه من الخلق؛ إذ سببه العلم المتقدم منه، على احتمال ذلك المعنى معنى قد يفهم من الشاهد من 'على' ومن 'العرش' ومن 'الاستواء' معان مختلفة، لم يجوز صرف ذلك إلى أوحش وجه، وثمة لأحسن ذلك مساعً مع ما كان الله يمتحن بالوقوف في أشياء كما ساء من نعوت الوعد والوعيد، وما

(١) سورة الذاريات ٥١ آية ٥٦

(٢) سورة الشورى ٤٢ آية ١١

(٣) مكررة في الأصل.

(٤) في الأصل بدون همزة والنون غير منقوطة.

(٥) في الأصل بالعين المهسلة.

جاء من الحروف المقطعة ، وغير ذلك مما يؤمن المرء أن يكون ذا مما المحنة فيه الوقف لا القطع ، والله أعلم .

وقال الكعبي مرة : لا يجوز أن يكون الله عز وجل يحويه مكان ؛ لما كان ولا مكان ، لم يجوز أن يتحدّث له حاجة إلى المكان إذ خلقه ؛ لما لا يجوز عليه التغيّر . ثم قال : هو في كل مكان على معنى أنه عالم به ، حافظ له كما يقال : فلان في بناء الدار أي في فعله .

- قال أبو منصور رحمه الله : فما قال بأنه لا يحويه مكان --- بما كان ولا مكان - حق ؛ إذ ذلك تغيّر . والقول بالحاجة لا يقوله نخصّمه فتعاليق الدفع به خطأ . ثم هو يزعم أنه كان غير خالق ولا رحمن ولا متكلم ثم اصاب كالك بعد أن لم يكن<sup>١</sup> ثبت به التغيّر ، بل التغيّر في المكان من حيث أن يصير المرء في مكان لم يكن فيه بلا تغيّر نحو أن يتخذ له مكان يحيط به ، ولا يجوز أن يوجد تغيّر من حيث لا تغيّر في ذات الفاعل في الشاهد ، وإذ منّ القول بهذا في المكان فهو في الفعل [أولى ٢] ؛ إذ يكون التغيّر فيه أشدّ وأولى ، مع ما لا يكون أحداً في الشاهد فاعلا بلا تغيّر يعترضه ، وجائر كونه في مكان ، وهو الذي فيه خلق لا تغيّر ؛ لذلك كان معنى التغيّر في الفعل أشدّ ، والله الموفق .

ثم السجب في قوله : هو في كل مكان بمعنى العالم ، والعالم اسم ذاته ، وهو بذاته عنده ليس في مكان ، ولا يتحقّق لله عاذاً يبلغ المكان الذي قال : هو فيه .

تأملوا لتفهموا تناقضه في القول .

- ثم زعم أنه يحفظه مرة ، ومرة أنه يفعل ، وحفظه وفعله في الأمكنة ليس غير الأمكنة ، فصار حاصل قوله : الله في كل مكان في الأمكنة ، بذلك خالف من القول ، بل هو عالم بالأمكنة كلها قبل كونها وبعد كونها ، والله الموفق . قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : وأما رفع الأيدي إلى السماء فبلى العبادة ،

(١)... (١) في الأصل : ثم صار كذلك معنى بعد أن لم يكن .

- ولقد أن يتعبّد عباده بما شاء ، ويوجههم إلى حيث شاء ، وإن ظنّ من يظنّ أن رفع الأبصار إلى السماء لأن الله من ذلك الوجه إنما هو كظنّ من يزعّم أنه إلى جهة أسفل الأرض ، بما يضع عليها وجهه متوجهها في الصلاة ونحوها ، وكظنّ من يزعّم أنه في شرق الأرض وغربها بما يتوجه إلى ذلك في الصلاة ، أو نحو مكة للمروءة إلى الحج ، وفي المشاعر بالسعى فيها ضالة أو ناحية العَدُوّ ويقصدون قدامه من يهاب على شيء يستنفذ منه ، جلّ الله عن ذلك . ثم الله سبحانه إذ لا شيء أقرب إليه من وجهه ، ولا أحقّ أن يعلمه من وجهه ، ولا في / وسنّ الماتريدي إليه من وجهه دون وجهه ، ولا طمع العقول بما هو عالم بذاته غنيّ عن عبادة خلقه ، فعبّدهم لأنفسهم أن يقووا بشكر نعمه ، له المحنة كيف شاء ، لا يسبق إلى وعرهم أحد الوصول إليه في جهة دون جهة ، إلا من يعرف الله حق المعرفة .

- وقد بينا فيما تقدم وصف قُربّه ، وذلك بالإجابة كقوله تعالى : ' وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ' ، وبالتصريح والمعونه كقوله تعالى : ' إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ' ، وبالتقرب إلى المنزلة والمحل كقوله تعالى : ' وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ' ، وما روى : ' أَنَّ مَنْ تَقَرَّبَ إِلَى شَيْءٍ تَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ ذُرَاعَاهُ ' ، إلى آخر ذلك ، وقوله : ' وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ' ، وفي الكَلَامَة والحفظ كقوله : ' وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفٌ ' ، ' وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ' ، وقوله : ' أَفَمَنْ هُوَ

(١) في الأصل : لظن .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ١٨٦

(٣) سورة النحل ١٦ آية ١٢٨

(٤) سورة العلق ٩٦ آية ١٩

(٥) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل .

(٦) سورة المائدة ٥ آية ٣٥

(٧) سورة سبأ ٣٤ آية ٢١

(٨) سورة الزمر ٣٩ آية ٦٢

قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ<sup>١</sup>، وبالعالم بقوله: 'يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ'<sup>٢</sup>، وغير ذلك. فعلى مثل بعض هذه الوجوه المحجىء والذهاب والقعود، مع ما كان محجىء الأجسام يفهم منه الانتقال، ثم محجىء الحق يفهم منه الظهور كقوله: 'قُلْ جَاءَ الْحَقُّ'<sup>٣</sup>، وعلى ذلك ذهاب الباطل بطلانه، وذهاب الجسم انتقاله، فهذا محل المحجىء والذهاب في المعروف من الأعراض والأجسام، والله يتعالى عن المعنيين جميعاً، لم يَجْزُ أن يفهم من المضاف إليه ذلك، ولا قوة إلا بالله.

للمسألة عبارة أخرى: إنه ما من جهة ولا حالة إلا لله على عباده فيها نعيم لا تحصى<sup>٤</sup>، فجُعِلَ عليهم بها، وفيها عبادات، كما جُعِلَ في الجوارح والأموال بها له فيها من النعم، ولا قوة إلا بالله.

١٠ على أن السماء هي محل ومهبط الوحي، ومنها أصول بركات الدنيا، فرفِعَ إليها البصر / لذلك، ولا قوة إلا بالله.

[٣٧]

## مسألة

### [رؤية الله]

قال أبو منصور رحمه الله: القول في رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير. فأما الدليل على الرؤية فقوله تعالى: 'لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ'<sup>٥</sup>، ولو كان لا يرى لم يكن لنفى الإدراك حكمة، إذ يُدْرِكُ غيره بغير رؤية، فوضع نفي الإدراك - وغيره من الخلق لا يُدْرِكُ إلا بالرؤية - لا معنى له، وبالله التوفيق.

(١) سورة إبراهيم ١٤ آية ٥١

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ٣

(٣) سورة الإسراء ١٧ آية ٨١

(٤) في الأصل: ينعم.

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٣

والثاني : فَوَلَّيْنَاكَ عَلَيْهِ السَّلَامَ : رَبُّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ<sup>١٠</sup> ، ولو كان لا يجوز الرواية لكان [ذلك السؤال] منه جهل بربه ، ومن يجهله لا يحتمل أن يكون موضعاً لرسالته أميناً على وحيه .

وبعد ، فإن الله تعالى لم ينهه ولا أياسه ، وبدون ذلك نهى نوحاً<sup>٢</sup> وعاتب آدم<sup>٣</sup> وغيرهما من الرسل ، وذلك لو كان لا يجوز يبلغ الكفر . ثم قال : 'فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي'<sup>٤</sup> ، فإن قيل : لعله سأل آية يعلم بها ، قيل : لا يحتمل ذاك رجوه : أحدها أنه قال : 'لَنْ تَرَانِي'<sup>٥</sup> ، وقد أراه<sup>٦</sup> .

وأيضاً إن طلب الآيات يخرج مخرج التعنت ، أو قد أراه الآيات ، وذلك تعدت الكفرة ، أنهم لا يزالون يطلبون الآيات وإن كانت الكفاية قد ثبتت فشله ذلك .

وأيضاً أنه قال : 'فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي' ، والآية التي يستقر معها الجبل دون الآية التي لا يستقر<sup>٧</sup> بها . ثبت أنه لم يرد بذلك الآية ، ولا قوة إلا بالله .  
وأيضاً مستحاجة إبراهيم قومه في النجوم ، وما ذكر بالأفول والغيبية ، ولم يحتاجهم بأن لا يحب ربا يرى ، ولكن حاجتهم بأن لا يحب ربا يأفل<sup>٨</sup> ؛ إذ هو دليل عدم الدوام . ولا قوة إلا بالله .

١٥

- (١) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣
- (٢) أنظر سورة هود ١١ الآيات ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦
- (٣) أنظر سورة طه ٢٠ آية ١٢١
- (٤) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣
- (٥) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣
- (٦) قال تعالى : 'وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ' سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .
- (٧) قال تعالى : 'فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ ' سورة الانعام ٦ آية ٧٦ .



وأيضاً قوله تعالى: 'وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ' <sup>١</sup> ، إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ <sup>٢</sup> ، ثم لا يحتمل ذلك الانتظار <sup>٣</sup> لأوجه : أحدها أن / الآخرة ليست لوقت الانتظار ، إنما هي الدنيا ، هي دار الوقوع والوجود ، إلا وقت الفزع ، وقيل : لأنهم يعاينوا في أنفسهم ما له حق الوقوع . والثاني قوله : 'وجوه يومئذ ناضرة' وذلك وقوع الثواب . والثالث قوله : 'إلى ربها ناظرة' ، و 'إلى' حرف يستعمل في النظر إلى الشيء لا في الانتظار . والرابع أن القول به يخرج عن جرج البشارة تعظيم ما نالوا من النعم ، والانتظار ليس منه ، مع ما كان الصرف عن حقيقة المفهوم قضاءً على الله ، فيلزم القول بالنظر إلى الله كما قال ، على نفى جميع معاني الشبه <sup>٤</sup> عن الله سبحانه ، على مثل ما أضيف إليه من الكلام والفعل والقدرة والإرادة ، يجب الوصف به على نفى جميع معاني الشبه ، وكذلك القول بالهستية . فمن زعم أن الله تعالى لا يتأثر أن يُكْرَم أحداً بالرؤية فهو يُقَدَّر بالرؤية التي <sup>٥</sup> فهمها من الخلق ، وإن كان القول بالرحمن على العرش استوى ، وغير ذلك من الآيات لا يجب دفعها بالعرض على المفهوم من الخلق ، بل يحقق ذلك على نفى الشبه ، فثله خبر الرؤية ، والله الموفق .

وأيضاً قوله تعالى: 'لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ' <sup>١</sup> ، وجاء في غير خبر النظر إلى الله ، وقد يحتمل غير ذلك مما جاء فيه التفسير ، لكنه لولا أن القول بالرؤية كان أمراً ظاهراً لم يحتمل صرف ظاهري - لم يجيء فيها - إليها ويدفع به الخبر ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير خبر أنه قال :

- (١) سورة القيامة ٧٥ آية ٢٢
- (٢) سورة القيامة ٧٥ آية ٢٣
- (٣) فسرت المعتزلة كلمة 'ناظرة' بالانتظار ، أى انتظار ثواب الله ، أنظر كتاب المنى للقاضي عبد الجبار المعتزلى ج ٤ ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، القاهرة ١٩٦٥ .
- (٤) في الأصل : عن الشبه .
- (٥) في الأصل : والتي .
- (٦) سورة يونس ١٠ آية ٢٦ .

سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تضامون . وسئل : هل رأيت ربك ؟ فقال : بقلبي . قيل : فلم ينكر على السائل السؤال . وقد علم السائل أن رؤية القلب هي العلم ، وأنه قد علمه ، وأنه لم يسأل عن ذلك ، وقد حذر / الله عز وجل المؤمنين عن السؤال عن أشياء قد كفوا عنها بقوله : ' يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ' فكيف يحتدل أن يكون السؤال عن مثله بجي ، وذلك كفر . في الحقيقة عند قوم ، ثم لا ينهاتهم عن ذلك . ولا يوبخهم في ذلك ، بل يلين القول في ذلك ، ويرى أن ذلك لبس ببديع ، والله الموفق .

وأيا أن الله تعالى وعد أن يجزي أحسن مما عملوا به في الدنيا ، ولا شيء أحسن من التوحيد وأرفع قدرا من الإيمان به ؛ إذ هو المستحسن بالعقول ، والثواب الموعود من جوهر الجنة حسنه حسن الطبع . وذلك دون حسن العقل ؛ إذ لا يجوز أن يكون شيء حسنا في العقول لا يستحسنه ذو عقل ، وجائز ما استحسنه الطبع أن يكون طبع لا يتلذذ به كطبع الملائكة ، ومثله في العقوبة ؛ لذلك لزم القول بالرؤية لتكون كرامة تبلغ في الجلالة ما أكرموا به ، وهو أن يصير لهم المعبود بالغيب شهودا كما صار المطلوب من الثواب حضورا ، ولا قوة إلا بالله .

وأيا أن كلا يجمع على العلم بالله في الآخرة ، العلم الذي لا يعتريه الوساوس ، وذلك علم العيان لا علم الاستدلال ، وكثرة الآيات لا تحقق علم الحق الذي لا يعتري ذلك ، دليله قوله : ' وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَائِدَةَ ' وما ذكر من استعانة الكفرة بالكذب في الآخرة وإنكار الرسل وقولهم : لم نمكث إلا ساعة من النهار<sup>٢</sup> وبغير ذلك .

وبعد ، فإنه إذ لا يجوز أن يصير علم العيان نحو علم الاستدلال لم يجوز أن يصير علم الاستدلال نحو علم العيان ، فثبت أن الرؤية توجب ذلك .

(١) سورة المائدة ٥ آية ١٠١ .

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ١١١ .

(٣) أنظر سورة الأحقاف ٤٦ آية ٣٥ .

وبعد ، فإن في ذلك العلم يستوى الكافر والمؤمن ، والبشارة بالروية خص بها المؤمن ، ولا قوة إلا بالله .

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : / ولا نقول بالإدراك لقوله : ' لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ' ، فقد امتدح به بنفى الإدراك لا بنفى الروية ، وهو كقوله : ' وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ' ، كان في ذلك إيجاب العلم ونفى الإحاطة ، فثله في حق الإدراك ، وبالله التوفيق .

وأیضا إن الإدراك إنما هو الإحاطة بالمحدود ، والله يتعالى عن وصف الحد ؛ إذ هو نهاية وتقصير عما هو أعلى منه ، على أنه واحد الذات ، والحد وصف المتصل الأجزاء حتى ينقضى ، مع إحالة القول بالحد . أو كان ولا ما يحد أو أو به يحد ، فهو على ذلك لا يتغير . على أن لكل شيء حدا يُدْرِكُ بسبيله نحو الطعام واللون والذوق والرائحة وغير ذلك من حدود خاصية الأشياء ، جعل الله لكل شيء من ذلك وجهها يُدْرِكُ به ويُحَاطُ به ، حتى العقول والأعراض ، فأخبر الله أنه ليس بذي حدود وجهات هي طرف إدراكه بالأسباب الموضوعة لتلك الجهات ، وعلى ذلك القول بالروية والعلم جميعا ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإن القول بالروية يقع على وجوه ، لا يُعْلَمُ حقيقة كل وجه من ذلك إلا بالعلم بذلك الوجه حتى إذا عَبَّرَ عنه بالروية صُفِّرَ إلى ذلك . وما لا يُعْرَفُ له الوجه بدون ذكر الروية لزم الوقف في ما ذهبها على تحقيقها ، وأما الإدراك إنما هو معنى الوقوف على حدود الشيء : ألا ترى أن الظل في التحقيق يُرَى لكنه لا يُدْرِكُ إلا بالشمس وإلا كان مرثيا على ما يُرى لوقت تسبح الشمس ، ولكن لا يُدْرِكُ بالروية إلا بما يتبين له الحد ، وكذلك ضوء النهار يُرَى لكن حده لا يُعْرَفُ بذاته ، وكذلك الظلّامة لأن طرفها لا يرى فيُدْرِكُ ويُحَاطُ به ، وبالمحدود يُدْرِكُ الشيء وإن كان يرى لا به ، ولذلك ضرب المثل

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٣ .

(٢) سورة طه ٢٠ آية ١١٠ .

[٣٩] بالقمر : أنه لا يُعرَف حده ولا سعتة ليوقف ويحاط به ويرى بيقين ، / ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : والأصل فيه القول بذلك على قَدَر ما جاء ، وتنقضى كل معنى من معاني الخلق ، ولا يفسر ؛ لما لم يجئ [في ذلك تفسير] ، والله الموفق .

ثم احتج الكعبي بأنه الإدراك ، وقد بيّنا [ذلك] ، ثم زعم أن العلم بالغائب إذ لم يخرج عن الوجوه التي بها يُعلم ، فكذلك لا يرى إلا بالوجوه التي بها يرى من المبينة المرئي — ولما حلَّ فيه المرئي — بالمسافة والمقابلة وايصال الهواء والصغر وعدم الصغر والبعد ، ولو جازت الرؤية بخلاف هذا لجاز العلم به .

- ١٠ قال أبو منصور رحمه الله : وقد أخطأ في هذا الفصل بوجوه : أحدها أنه قَدَر بروية جوهرة ، وقد علم أن غير جوهرة جواهر<sup>١</sup> يرون من الوجه الذي لا يتقدّر على الإحاطة بجوهرة فضلا عن إدراك بصره نحو الملائكة والجن وغيرهم مما يروننا من حيث لا نراهم ، والجنّة الصغيرة نحو البق والبعوض ونحو ذلك مما يرى لما لو توهم ذلك البصر لما احتمل الإدراك . ويرى المليك الذي يكتب جميع أفعالنا ويسمع جميع أقوالنا ، على ما إذا أردنا<sup>٢</sup> تقدير ذلك بما عليه جُبِلنا للزم إنكار ذلك كله ، وذلك عظيم . وكذلك ما ذكر من نطق الجلود والجوارح وغيرها مما لو امتحن بمثلها أمر الشاهد لوجد عظيما .

- وبعد ، فإنه في الشاهد يفصل بين البصر<sup>٣</sup> في الرؤية والتمييز على قدر تفاوتهما بما اعتراهما من الحجب مما لو قابل أحدهما حال الآخر على حالته وجده مُسْتَنَكراً ، وإذا كان كذلك بطل التقدير بالذي ذكر ، والله الموفق .
- ٢٠ وأيضا أنه في الشاهد — بكل أسباب العلم — لا يعلم غير العَرَض والجسم ، ثم جاء من العلم بالغائب خارجا منه ، فثله الرؤية ، والله اعلم .

(١) في الأصل : جوهرة .

(٢) في الأصل : أرادنا .

(٣) في الأصل : البصرين .

والتالث ما / بيننا من رؤية الظل والظلمة والنور من غير شيء من تلك [٣٩ ب] الوجه .

والرابع أنه قد يجوز وجود تلك المعاني كلها مع عدم الرؤية إما بحجب أو جوه ، فجاز تحقيق الرؤية على نفي تلك المعاني ، نحو ما أجيب القائل بالجسم عند معارضته بالفاعل والعالم أنه جسم لا كذلك ، فيجوز وجود ذلك ولا جسم ، فشله في الرؤية .

على أن البعد الذي يحجبنا والدقة يجوز أن يبلغه بصر غيرنا ، فصار ارتفاع الرؤية بالحجاب ، فإذا ارتفع جاز ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإن الذي يقوله تقدير رؤية الأجسام ، ولم يمتحن بصره بغير الأجسام والأعراض أن كيف سبيل الرؤية له . ١٠

وبعد ، فإن كل جسم يرى وإن كان الدقة والبعد يحجبان ، فيجوز ارتفاعها عن بصر غيره<sup>١</sup> فيرى على ما يرى ملك الموت من<sup>٢</sup> بأدوارف الأرض وسطها مما لو اعتبر ذلك ببصر البشر لما احتمل الإدراك ، فثبت أن الذي قدّر به ليس هو سبب تعريف ما يبصر ، ولكن سبب تعريف ما يحجب به البصر فإذا ارتفع رأى ، مع ما كان المنفى رؤيته لذاته معرض ، وإلا فكل جسم يرى ، فإن لزم إنكار الرؤية لما ليس بجسم أو لما لا يرى إلا بما ذكر ليلزم الإقرار به ، لأن الذي لا يرى لذاته هو العرض ، وإلا فكل عين يرى ، ولا قوة إلا بالله .

وعارض بأمر الدنيا . ولا يحال ذلك ، ولكن يسهل المنية ويرفع الخلفة ، والدنيا لها خلفة .

ثم ذكر في أمر موسى عليه السلام أن ذلك على علم الإحاطة بالآيات . وقد بينا فساد ذلك . وما ذلك بانغ<sup>٢</sup> العلم بالذي يتسأل ، وهو رسول بعث إلى ما به نجاه الخلق ، وذلك / لا يكون بغير المستحسن ، إذ هو تبايغ الرسالة والدعاء [٤٠ أ]

(١) في الأصل : غير .

(٢) جاءت على هامش النص وغير منقولة .

إلى العبادة ، وهى محنة ، بل سأل الرؤية لبجلّ قدره وليعرف عظيم محله عند الله ،  
أو أن يكون الله أمره به ليُعلم الخلق جواز ذلك ، وبالله التوفيق .  
ثم استدلل بأنه لم يرَ من يعقل ، إنما أرى الجبل ، والجبل لا يعقل ليعلمه  
وليراه .

- فيقال له : ولو كانت آية فالجبل لا يراها ولا يعقل ، وإذا كان كذلك  
فالآية إذا صار اندكك الجبل 'الا أن أراه الآية ليندك بها ، وفى هذا آية ، قد  
أرى موسى الآية وهو اندكك الجبل' ، والله تعالى يقول : 'لن ترانى' ، وحملته  
على الآية ، وقد رآها ، ولا قوة إلا بالله .
- ثم سأل نفسه عن معنى توبته ، ولا يسأل عنه ، فزعم أنه لوجهين : أحدهما  
أنه علم بما أراه من الأدلة أن ذلك صغيرة تاب عنها ، والثانى على العادة فى  
الخلق من تجديدها عند الأهوال بلا حدوث ذنب .

- قال أبو منصور رحمه الله : ولو كان صغيرة لكان أولى من تركه إلى أن يعلم  
بالأدلة ، وهى فى الأعلام فى غير حلال الإنماء أحق منها فى حلال الإنماء .  
والثانى : يصح ذلك عند معانيته الهول — لا عند سكونه وإبداله بالأمن والإفاقة  
وذلك وقت معانيته عصاه يهتز ، فعلى مدبرا أحقّ ، والله الموفق .

- لكنه يحتمل أن يكون إذ قال له لن ترانى ، وكان عنده جواز الرؤية فى الشاهد  
واحتمال وسعه ذلك بما وعد الله له فى الآخرة — رجع عما كان عنده وأمن بالذى  
قال : 'لن ترانى' ، وإن كان فى أصل إيمانه داخلا ، على نحو إحداث المؤمنين  
الإيمان بكل آية ينزل وبكل فريضة تتجدد ، وإن كانوا فى الجملة مؤمنين  
بالكل ، والله الموفق .

- وقد بينا ما قال فى قوله : 'وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة' .  
قال الفقيه [أبو منصور] رحمه الله : والأصل فى الكلام أنه إذا كان على  
أمر معهود أو يقرب / به المقصود إليه صُرف عن حقيقته وإلا لا ، نحو قوله :

[٤٠ ب]

(١) ... (١) جاءت على هامش النص .

‘أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ’<sup>١</sup> و ‘أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ’<sup>٢</sup> ، وأصله أن من قال : رأيت فلانا أو نظرت إلى فلان لم يحتمل غير ذاته ، وإذا قال : رأيتَه يقول كذا ويفعل كذا أنه لا يريد به رؤية ذاته ، فإِنَّه أمر قصّة موسى عليه السلام وهذه الآية .

ثم الأصل أن من تأمل الذى ذكر عرف أنه مشبهون الله ، لأنه لم يأت المعنى الذى له يجب أن تكون الرؤية بتلك الشروط ، إنما أنجز أنه كذلك وجد . وهو قول المشبهة<sup>٣</sup> إنه وجد كل فاعل فى الشاهد جسدا ، وكذا كل عالم ، فوجد مثله فى الغائب . ثم ذكر<sup>٤</sup> معنى رؤية الجسم ولم يذكر معنى رؤية غير الجسم حتى يكون له دليلا .

وبعد ، فإنه نفى بالدقة والبعد ، وهما زائلان عن الله سبحانه ، ثم احتج بامتداح الله بقوله : ‘لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ’<sup>٥</sup> ، وقال : لا يجوز أن يزول ، فمثله عليه فى قوله : ‘خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ’<sup>٦</sup> ، وقوله : ‘وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ’<sup>٧</sup> ، فلا يجوز أن يزول . ثم قد وصف الله بالرؤية على إسقاط ما ذكر ، فثبت أن ذلك طريق لا يؤدى على كونه ما به الرؤية .

فإن قيل : كيف يرى ؟

قيل : بلا كيف ، إذ الكيفية تكون للذى حورة ، بل يرى بلا وصف ، بام وقعود ، واتكاء وتعلق ، واتصال وانفصال ، ومقابلة وممايرة ، ومقايير وطول ، ونور وظلمة ، وساكن ومتحرك ، ومماس ومباين ، وتنازع ودائخل ، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعالیه عن ذلك .

(١) سورة الفرقان ٢٥ آية ٤٥ .

(٢) سورة الفيل ١٠٥ آية ١ .

(٣) فى الأصل : المشبهة .

(٤) مكررة فى الأصل .

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٣ .

(٦) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢ .

(٧) سورة هود ١١ آية ٤ .

### [شبهة المعلوم عند المعتزلة والإجابة عنها]

قال الفقيه رحمه الله : ثم نذكر طرفاً مما يدل العاقل<sup>١</sup> على مذهب الاعتزال في أصوله<sup>٢</sup> ، ومضاهاتهم أهل الأديان ؛ / ليعلم المتأمل أن مذاهبهم نتيجة مذاهبهم . قالت المعتزلة : المعلوم أشياء ، وشبهة الأشياء ليست بالله ، وبالله إخراجها من العدم إلى الوجود .

- قال أبو منصور رحمه الله : فعليتهم في ذلك تحقيق الأشياء في الأزل ، لكنها معاملة لهم وجدت من بعد ، وفي تقديمها نفى التوحيد ؛ لما كانت الأشياء بعد معاملة ، فاختارنا في الخروج والظهور ، وإلا فهي في القدم أشياء معدومة ، فصرّوا مع الله أغياراً في الأزل ، وذلك نقض للتوحيد .
- وفيما قالوا قدم العالم ؛ لأنه الأشياء سوى الله ، والمعلوم أشياء سواه لم يزل ، وفي ذلك مخالفة جميع الموحدين في إنشاء الله تعالى الأشياء من لا شيء ، وعلى قبحهم إنما هو لإدعاء بمعنى الإيجاد . وإلا فهي أشياء قبل الإنشاء ، والله الموفق .
- فقول من يقول من الدهرية بالبارى على أنه لم يزل صانع الأشياء لتكون<sup>٣</sup> في الأزل أقرب من قول هؤلاء . وفيما قالوا أيضاً إتيان موافقة الدهرية في قولهم طينة العالم فانية ، وكذلك قول أصحاب الهبل أن حدثت الأعراض فظهر بها العالم ، وكذلك هؤلاء ينادون الأشياء بالشيئية غير حادثه ثم وجدت ، مع ما في ذلك [من] أن الله لم يكن خالقاً ولا مانعاً ، كما كانت الأشياء لا موجودة فوجدت ، والله سبحانه كان بآياته غير فاعل ، ثم ظهر بخلق الخلق ، أو كان غير خالق ثم وجد خالقاً ، والله الموفق .
- وقيل إن الله كان بآياته ولم يكن العالم ولا شيء منه ، ثم كان العالم من غير أن كان منه إليه معنى به كان ، لأن الإرادة عنهم هي العالم ، وكذلك التكوين ،

(١) في الأصل : العاقل .

(٢) في الأصل : أصول .

(٣) في الأصل : يكون .



فكان العالم / لا معنىً منه إليه به كان ، ثم صيروه دليلاً عليه على القول بما [ب ٤١] ذكرت .

فأما إن كذبوا بجهلهم دليلاً ، وبقولهم أن لم يكن منه غير كونه بعد أن لم يكن ، ومذهبهم أن العالم بكون شيء لا يوجب تكوينه ، والقدم لا يوجب كونه به ، وليس من الله عندهم إلا هذين ، لا يوجب واحد منهما كونه ، فأوجبوا كون العالم لا بأحد ، على ما قال القائلون بقدم العالم إذ كان لا بغيره ، فضاهاوا بقولهم هذا قول أولئك ، إلا أن أولئك ألزم للقياس ؛ إذ لما كان العالم لا بغيره جعلوه أزلياً ، وهو لاء جعلوه<sup>١</sup> من الوجه الذي بيّننا لا بغيره حادثاً .

ثم أعجب منه أن جعلوا العالم خالقاً ونفسه مخلوقة<sup>٢</sup> ، وجعلوه صانعاً ونفسه مصنوعة<sup>٣</sup> ، فصار العالم عالماً لا بصنع لغيره فيه ، ثم ألزم نفسه كل اسم دنيء وكل اسم سنيء ، لو قلب اسم العالم لكان أممدر ، ولكن ذا آية عواقب السوء .

وأيضاً من مضاهاتهم في هذا قول الثنوية : إن الأشياء كانت معدومة ثم وجدت من غير أن كانت<sup>٤</sup> [به] ، ثم لإيجاده<sup>٥</sup> غير نخرجها من العدم . وقالت الثنوية : كان النور والظلمة متباينين فامتزجا ، فكان هذا العالم من غير أن كان ، ثم تباين غيرا ، وامتزاج غير ، فصار العالم عالماً بنفسه بعد أن لم يكن عالماً ؛ إذ لا غير هنالك أوجب ذلك ، وكذا قول<sup>٦</sup> المعتزلة على ما ذكرنا ، ولا قوة إلا بالله . واستدلّت المعتزلة وغيرهم على حدث العالم<sup>٧</sup> بما لا يخلو عن محدث ، ولم يكن دليلهم على ذلك سوى وجود العالم<sup>٨</sup> فأوجبوا حدثه ، وقالوا : ذلك بمحدث . ثم

(١) في الأصل : جعلوا .

(٢) في الأصل : مخلوقاً .

(٣) في الأصل : مصنوعاً .

(٤) في الأصل : لأنهم .

(٥) في الأصل : كان .

(٦) في الأصل : لإيجاد .

(٧) في الأصل : قيل .

(٨) ... (٨) جاءت في الأصل على هامش النص وأشار إلى أنها من صلب النص .

قالت المعتزلة في الله سبحانه : إنه<sup>١</sup> كان غير خالق ولا رحمن ولا رحيم ، وهو اليوم كذلك ، فمستبروه في أول أحواله<sup>٢</sup> ما وقع للخلق به العلم ، غير خال<sup>٣</sup> عن الحوادث كالعالم الذي وجب<sup>٤</sup> به / بالחס غير خال عنها ، فصار السبب الذي عرفوا حدث العالم به هو الذي به عرفوا حدث الخالق الرحمن ، والله قديم لم يزل .

[٤٢]

- ثم بعد هذا وجهان : أحدهما أنه إذا لزم القول في جملة العالم بالحدث -- وإن لم نشهده<sup>٥</sup> بوجودنا -- ما شهدنا منه غير خال من الإحداث للزم ذلك في الصانع الخالق لوجودنا له ما به نسبته<sup>٦</sup> حاثا . والثاني أنه قد وجب قدم ذاته ، مع ما لا يعلم وجوده إلا بحدوث ليم<sup>٧</sup> لا وجب القول بقدم جملة العالم وإن كان غير خال عن الحوادث ؟ وبعد ، فإن معرفة احتمال الحوادث فيما لا يحسن<sup>٨</sup> من العالم بما أضيف إليه من الاجتماع والافتراق والتحرك<sup>٩</sup> والسكون ، فالله على قولهم يضاف إليه الرحمة والصنع والأبداع والإعادة ، وكل هذا عندهم حوادث ، فيجب القول فيه بما يجب في العالم ، ويكون لمن هو بهذا الوصف خالق صانع خارج من ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

وقالت المعتزلة : كان الله سبحانه ، ثم حدث منه إرادة ، كان بها العالم من غير أن كان منه إياها لإحداث أو إرادة أو لها اختيار ؛ إذ لا غير لها سوى ذاته ، وقد كان ذلك قبلها .

١٥

وكذلك قالت المجوس أن كان الله سبحانه ، فحدثت فكرة رديئة كان منها الشيطان ، وهو الذي كان به كل شر ، فسمت المجوس تلك فكرة ، [وسمتها] المعتزلة إرادة واختيارا ، وكان حدوثها لا باختيار وإرادة ، فهي بالفكرة أشبهه ، ثم لم تكن<sup>٦</sup> هي غير الشر ، ولا الإرادة عند المعتزلة غير العالم . فهذا والله أعلم

(١) في الأصل : ان .

(٢) في الأصل : أحوال .

(٣) في الأصل : بالحاء المهملة .

(٤) في الأصل : يشهده .

(٥) في الأصل : المتحرك .

(٦) في الأصل : يكن .

معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : القدرية محيوس هذه الأمة<sup>١</sup> .  
وبعد ، فإن العالم عندهم إذ لا يخلو / عن اجتماع وإفتراق ، وزوال وقرار ،  
وهذه أحوال احتمال كونها بغير الله ، على ما يكون من اجتماع آجر<sup>٢</sup> السفن  
والبنيان ، والكتابة ونحوها ، وكذلك التفريق ، وعلى ما كان سير الشمس والقمر  
وحركات الخلق وسكونهم ، ولا عا<sup>٣</sup> لم بدون وجود هذين النوعين من الأعرض  
والأجسام ، وكان ذلك جملة يحتمل الكون بالله وبالخلق ، فكان العالم جملة يحتمل  
الكون بالله وبالخلق ، فكان العالم جملة بعدد ، وذلك [قول] الزنادقة بإثنين<sup>٤</sup> ،  
وأصحاب الطبائع والنجوم بأكثر<sup>٥</sup> من اثنين .

وبعد ، فإن الله جل ثناؤه لم يقم على قو<sup>٦</sup>هم حجة لإحداثه سوى العالم ، ولا  
حجة قدمه ، ثم لم يفصل بين الأعراض التي هي صنع غيره وبين التي هي صنعه ؛  
لأن الاجتماع والزوال ونحو ذلك قد يوجد في العيان ولا<sup>٧</sup> يرى له الجامع المحرك ،  
ويحتمل أن يكون ذلك لغيره لا له وإن لم يعاين ، إذ هو نظير ما يعاين منه ،  
فصار ذلك كقول الثنوية وأصحاب الطبائع : تكون الأشياء بها من غير أن أقام  
كل منها دليل صنعه مما يفصل به من صنع غيره ، وذلك آية العجز .

والمعنى الذى احتج الله به على كون العالم بكنيته به إذ قال : 'إذا لذهب  
كل إله بما خاق'<sup>٨</sup> ، فعلى قو<sup>٩</sup>هم فالله تعالى أيضا لم يذهب بما خلق ؛ لأنه لم  
يجعل عليه علما .

وبعد ، فإن الأجسام اللطيفة إذا توهمت تنزقها أجزاء مما لا يتجزى كل  
جزء منها امتنع ذلك عن الإدراك بالحس ليؤدى إلى العقل ، وقد انتهى جمعها بغير

(١) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .

(٢) فى الأصل : بالحاء المهملة .

(٣) فى الأصل : فى اثنين .

(٤) فى الأصل : فى أكثر .

(٥) فى الأصل : الا .

(٦) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

الله على قدر لطف الجواهر وكثافتها ، فصارت حجج الله على درك الأجسام فعل غيره في الإمكان ، ولم يُبين الله تعالى الخلق — بما يعلمون به أنه منه — بدليل يدفع الإمكان / من غيره ليقرر كونه منه فيما أحسّهم ، فكيف فيما غيب عنهم ، فذهبى به من ذكرت من الثنوية وغيرهم أنه لم يجعل أحد منهم على فعله دليلاً ، إذ ما من شر إلا وأمكن أن يكون ذلك خيراً لأحد ، وكذا في الجواهر من الحرارة والبرودة إلى آخر ما تنتهى إليه الطبائع ، وكذلك النجوم السيّارة ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : واستدل أهل التوحيد على نفى قول الثنوية بحرفين : أحدهما بقرينة كل واحد منهما على أن يسُدَّ شيئاً عن الآخر ، ويقدر أن يفعل ما لا يعلمه الآخر ، حتى إذا قالوا : نعم ، جهّلوها ، أو أحدهما ، وإن قالوا : لا ، عجزواهما ، والجهل والعجز يسقطان الربوبية . والثاني ، أن ما أراد هذا إثباته يريد الآخر نفيه ، فيتناقض ، فدلّ الوجود على كون الواحد .

ثم من مذهب المعتزلة أن العبد يقدر على فعل خارج عما علم الله أن يكون ؛ إذ كل من هو في علم الله أن يكون كافراً يقدر على أن يكون مؤمناً ، وحقيقة كونه خروج عن علمه ، فأوجب ذلك للعبد قدرة لإسرار الفعل عن الله ، ثم لم ينه عن حجابيته ، فكذلك لو كان ثمة إله آخر . فهذا لتعلم أن مذهبهم عند التمسك بمذهب الزنادقة ؛ إذ الذي به ثبت التوحيد هو الذي ينقض المذهبين جميعاً ، والله الموفق .

والحرف الثاني : يثبتون للعبد قدرة في نفى جميع تدبيره من التوالد ودفع وعيده من قوله : «لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ»<sup>٢</sup> ، ويثبتون فعل جميع الكفرة والأبالسة بغير الذي يريد الله كونه ، بل هو يريد أن لا يكون ، ويبدل في منع ذلك كل ما في خزائنه حتى لو أراد أن يزيد فيه شيئاً لم يقدر عاياه ، ثم لم يمنع القول بالإله ، وقام الخلق على

(١) في الأصل : التعلم .

(٢) سورة الأعراف ٧ آية ١٨ .

ما في علمه قيامه وكونه ، / فكذا في أمر العالم . وهو يوضح ما أخبرتك أن [٤٣ ب] مذهبهم ينتج مذهب أهل الدهر والزنادقة لا مذهب أهل الإسلام ، والله الموفق . ومذهب الزنادقة أن العالم كان فعل اثنين ليس لأحدهما في فعل آخر صنع ولا تدبير ولا قدرة ، وأن كل واحد منهما ينفرد بنوع من الفعل من الشر والخير لا يقدر عليه الآخر . وكذلك مذهب المجوس .

وعلى مذهب الإعتزال أن العبد له قدرة على نوع من الفعل وهو الكسب ، وللمعبود نوع وهو الإيجاد ، وليس لله على ما للعبد قدره ولا صنع ، ولا للعبد على ما لله ، وعلى هذين الأمرين دار تدبير العالم ، فضهوا به من ذكرت في التحصيل . ثم ازداد مذهب هؤلاء قبحا من حيث جعلوا منه قدرة على ما للعبد من السكون والحركة ، فلما أقدر الله العبد عليهما ذهبت عنه القدرة ، ولا نرى الثنوية ١٠ تزيل قدرة واحد منهما بالتمكين من الآخر ، ليعلم معنى القدرة في الذي أضيف إليه الربوبية عند الثنوية أحق أن يكون بنفسه منه عند المعتزلة ، وفي ذلك إزالة القدرة لله أن يكون بذاته ، وهو أقبح قول .

والثاني كذبهم ، إذ ثبتوا للعبد في نوع فعله جميع ما ثبتوا للصانع ، ولم يثبتوا له اسم الألوهية الذي عرّف الله به من فعل الإنشاء ، وكذلك اسم الخالق . ١٥ مع ما كانت المعتزلة يزيدون في رتبة قدرة العبد القادر على قدرة الله ؛ لأنهم يقولون : إن الله لا يقدر بالموعود أن يكون ، وبما كان الوفاء فعله ، مع الوصف بالقدرة ، وذلك نحو ما ضرب لعبيده مددا ولهم أرزاقا قنّدها لهم ، ثم يجيء عبد فيقتله قبل استيفائه مدته وانجازه وعنده ، على بقاء قدرته ، والله تعالى لا يقدر على منع العبد / مما هو فعله ، يريد الوفاء به على غير منع القدرة عنه ، فصارت [٤٤ أ] قدرة العبد أعظم ، ومشيشة أنفذ ، جل ربنا وتعالى عن هذا الوصف .

والثنوية تزعم أن النور وقع في حبس الظلمة وثاقها<sup>١</sup> من الوجه الذي همّ به الصلاح ودفع شرها<sup>٢</sup> عن جوهره ، وكذلك الظلمة على قول من يجعل ابتداء

(١) في الأصل : وثاقه .

(٢) في الأصل : شره .

- القدح منها ، فأخطأ بجميعا ؛ لما خرج فعلها على خلاف ما أراد ، وصار كل واحد منهما في جهة من يد الآخر ، فلزمهم القول في النور بالخطأ<sup>١</sup> وبالجهل والعجز . أما الخطأ ؛ فلما<sup>٢</sup> لم يكن عاقبته على ما أراد ، والجهل ؛ لما لم يكن علم أنه يبقى في وثاق عدوه ، وأما العجز هو أنه في جهد الخلاص وتدييره<sup>٣</sup> ، فلم يتهيا له .
- وكذلك قول المعتزلة : إن الله لم يقو كافرا ولا أحدا إلا ليطيعه ، ولا مملوك<sup>٤</sup> .
- أحدا شيئا إلا ليشكر ، ولا خلق [أحدا] إلا ليخضع له ، وكذلك<sup>٥</sup> يريد ، وله فعل ما فعل ، ولو كان منه غير هذا كان يكون سفيها ظالما ، ثم لم يكن بجميع ما أعطى أعداءه<sup>٥</sup> ما أراد ، وله أخطاء ، وذلك انخطأ المعروف أن لا يتخرج الأمر على ما يريده ، ثم القدرة على ما لم لو فعل لكان خارجا عن علمه ، ثم ثبت من الفعل فيما بعد هو فعل الله في المنع منه ، فأوجب قولهم<sup>٦</sup> مضاهاة من ذكرت بكل<sup>١٠</sup> وجوه المذمة .

- قال أبو منصور رحمه الله : وأنكرت الزنادقة قول شيء يحدث لا من شيء ؛ لما لا يتصور مثله في الوهم ، وكذلك المشبهة في قولهم بالجسم .
- وأنكرت المعتزلة خلق أفعال العباد ؛ لما ليس بقائم في العقول ولا متوهم في الأوهام ، وزعمت القدرية أن الله لا يدع الغاية من الخير الذي يقدر عليه إلا<sup>١٥</sup> فعله . وكذلك قول الزنادقة أنه يفعل غاية الخير ، / وأن خالق الشر غيره . وكذلك قول القدرية أن الله لا يقدر على شيء موجود من الشر ، وأنه كله فعل العباد . ويقول المعتزلة : إن الله لا يريد كون الشر لأحد ومن أحد ، ويريده الشيطان ، ثم يكون ذلك وإن لم يكن ما يريده الله ، كما قالت الزنادقة في كون ذلك من الشيطان ، وخالق الشر وإن لم يرده الله .
- ٢٠

(١) في الأصل : فالخطأ ، ومكررة .

(٢) في الأصل : لما .

(٣) في الأصل : وتدييرهم .

(٤) في الأصل : وذلك .

(٥) في الأصل : أعداؤه .

(٦) في الأصل : فعلهم ، وصححت في الهامش بقولهم .

## مسألة

### [الوصف لله والتسمية لا يوجبان التشابه]

قال أبو منصور رحمه الله : أنكر قوم أن يكون صفة لله ذاتية يوصف [بها] ، أو اسم ذاتي يُعرف به ، وظنوا أن ذلك يوجب التشابه ؛ إذ له اسم كما كان لغيره ، وقالوا : وإذا لم يجوز أن يكون له موافقة في شيء من جملة الخلق — على الإشارة إليه — كان أدلة تحقيق الموافقة بالاسم الذي لكل شيء أخرى ؛ ولهذا أنكروا القول بالشيء والعالم والقادر ، وضربوا له المثل — بأن القول له وفيه — بالمكان ؛ إذ يوجب التشبيه والحد ، فهو بكل مكان ، كذلك إذ للامكنة<sup>١</sup> نهاية ، فالوصف بها وبالواحد منها واحد ، فثله الأول ، وبالله التوفيق .

- ١٠ وأما الأصل عندنا أن لله أسماء ذاتية<sup>٢</sup> يُسمى بها<sup>٣</sup> نحو قوله الرحمن ، وصفات ذاتية بها يُوصف نحو العلم بالأشياء والقدرة عليها ، لكن الوصف له منّا ، والاسم إنما هو بما يحتمله وسعنا وتبلغه عبارتنا بالضرورة ، إذ سبيل ذلك إنما هو عن المعرُوف في الشاهد ، وذلك يوجب التشابه في القول ؛ إذ عن معروف به في الشاهد قدر ، ولكن الضرورة أطلقت لنا على نفى المفهوم من الشاهد لينفي به الشبه ، ونسميه بالذي ذكرت ضرورة ، ولو احتمل وسعنا التسمية بما لا يسمى به غيرنا نسمة ، لكنه إذ كان الشاهد دليلاً وبه يجب معرفته / فنه قدر [٤٥] اسمه على ما يقرب من الفهم بما يريد به ، وإن كان الله يتعالى عن أن يكون له مثال أو شبه . ألا ترى<sup>٤</sup> أن العبارة التي بها نُسَمِيه عالماً قادراً في الألسن مختلفة من غير أن كان ثمة اختلاف ، فيدلّك أن الاسماء التي نسميه بها عبارات عما

(١) في الأصل : الأمكنة .

(٢) في الأصل : ذاتياً .

(٣) في الأصل : به .

(٤) في الأصل : وصفة .

(٥) في الأصل : يرى .

يقرب إلى الأفهام ، لا أنها في الحقيقة أسماؤه . ولما تأخذ القلوب منها معاني يتعالى عنها<sup>١</sup> قرن بالتسمية حرف نفى ، فجعل التوحيد إثبات ذات في ضمن نفى ، ونفيا في ضمن إثبات على ما فسرنا ، وبالله التوفيق .

ثم الدليل على ما قلنا مجيء الرسل والكتب السماوية بها ، ولو كان في التسمية بما جاءت به الرسل تشبيه لكانوا سبب نقض التوحيد ، وهم جميعا دعوا إلى عبادة الواحد وإلى معرفة وحدانية الباري ، لم يجز أن يكون ذلك مما يحقق العدد ويثبت الموافقة للخلق ، ولا قوة إلا بالله .

ولكن لما احتملت تلك الأسماء خروج المسمى بها عن المعروفين من المسمين بها جاز<sup>٢</sup> مجيهم<sup>٣</sup> بها مع قوله : 'لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ' ، لينفى به شيئية الأشياء من الإدراكات البسيطة وهي الأعراض والصفات والأعيان المركبة وهي الأجسام ، وبالله المعونة .

وبعد ، فإننا لما وجدنا جميع ما يُعاني من العالم مضطرا عاجزا عن تدبير نفسه ، جاهلا ببداية حاله وبمقدار الأنخذ في كل أحوال من الزمان والمكان فيه يتقلب وبه يكون مجتمعاً فيه الأضداد التي هي بحق الطباع متنافرة ، عتقل أنه لا كان بنفسه ، وعتقل أن الذي دبره وقدره كان له به علم وعليه قدرة ؛ إذ خرج على احتمال الاتفاق لذاته ، ولا على دلالة قوة له بنفسه ، وعلم بحاله ، فلا بد من تحقيق المعنى الذي / في الشاهد دليله ؛ إذ لا وجه لمعرفته إلا به . وكذلك لو كان ذلك بتدبير من دونه فالإليه يرجع الأمر الأول ، وفي ذلك كاه ما ذكرنا .

[٤٥ ب]

وقالت الباطنية وهم الذين يصرفون المذكور من الأسماء إلى المبدع الأول والثاني نحو العقل والنفس ، ويجعلون كل العالم مَبْرُوزاً في العقل ، تستمد منه النفس .

(١) في الأصل : منها .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) غير منقوطة في الأصل ، وإن كان فوق الميم نقطة ترجح أنها نقطة الزاي في الكلمة التي قايها .

(٤) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .



فيعد المهيول ، يقولون : كان العقل بالإبداع ، والإبداع علته ، مبروز فيه كل شيء يكون ، ومحال أن يُبرزه بالإبداع من لم يعلم ما يكون أو من لا يقدر على أن يُبرزه أو من لا يريد أن يكون مبروزا ، فيخرج الإبداع منه خروج فعل ذي طبع من حيث لا يشعر به ولا يعلمه ولا يوصف بالقدرة [عليه] ، فيكون الله تعالى عنده - في نفى الصفات عنه والأسماء كراهية التشبيه - يصير في حجب التعطيل ، ويصير بحيث لا شيء عليه بدليل ، ويحصل القول منه على التقليد ، وذلك بعيد ، والله الموفق .

مع ما يقال : 'الله' اسمه أو هو اسم غيره ، فيرجع في الحقيقة إلى أنه اسم العقل ، والرحمن اسم النفس ، وعلى هذا مذهبهم . وأبوا الاسم كراهة التشبيه ، ثم جعلوا المعبود باسم الإله ، والرحمن والرحيم أغيارا لا يُحصى عددهم ، وأجزاء يصعب احصاؤهم ، فكأن الرسل جاءوا عندهم بعبادة العدد لا بالتوحيد ، والله المستعان .

ثم يُقال لهم عند قولهم ليس له اسم ، ما تعنون بقولكم ليس له اسم ذاتي ولا صفة ذاتية ؟ فلا يجدون السبيل إلى أن يعبروا عن أنفسهم بما قالوا ليس له اسم ، ويبطل جملتهم الذي قالوا : الله الذي ليس له اسم ذاتي ، ثم زعموا أن له اسما من غيره نحو المبدع بإبداع هو علته لمبدع هو العال لا المعلول ولا علة ؛ لأن كل معلول يجوز أن يصير علة محال .

فيقال / له إذ جعل اسمه عن غيره : 'أكان ما حَقَّ له غيره' ذلك الاسم أو سُمِّي [به] ؟ فإن قال : لا ، له أن يسميه ما شاء من الأغيار ، والعلّة والمعلول ؛ إذ بغيره استحق ، لأنه كذلك يقول : كان ولا علة ولا معلول ، فإذا هو قول كان بحق المجاز لا بالحقيقة بالضرورة ، فأوجب هذا الاسم له غيره من غير أن كان منه ما استوجب . فإن قال : كان منه الإبداع ، قيل : كان منه الإبداع بعد أن لم يكن ، حتى حقق له الاسم بأن كان به من أي وجه ، حتى

أوجب له الاسم ، فيلزم جعله بإبداع إلى ما لا نهاية له ، وذلك محال ، ولا يقول به ، فيجب أن يكون الإبداع بذاته ، فيكون لم يزل مبدعا ، وفي ذلك كله وجوب الاسم الذاتي له بالضرورة ، ولا قوة إلا بالله .

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : ثم الأصل عندنا أن الاسم المطلق لا يحتمل تحقق التشبيه لما وجد كل متضاد في الشاهد تحت الاسم ، نحو الحياة والموت ، والنور والظلمة ، والشر والخير ، والكفر والإيمان ، لكل اسم على حدة ، فلو كان بالاسم المطلق تشابهاً لكان لا تضاد يُعلم ، ولا اختلاف بالاسماء ، ثبت أنها جعلت لما يراد من الاختلاف والاتفاق الذي [لا] يعلم حقيقة ذلك لو لم يكن له اسم . ولو كان بموافقة الاسم عند نفى المعنى الذي له المعلول من المسمى تشابه في الشاهد لكان لو لم يسم للعالم العلو والسفلى والمبدع الأول والثاني ، ولكان بين من زعموا أن له اسماً وبين غيره موافقة في نفى الاسم مع جميع الأشياء ، على أنه يجد في القول بواحد الخلق نفى التشبيه ، وإن كان من حيث اسم الآحاد اجتماع . وبعد ، فإن الإبداع عنده علّة ، / ولا يوصف بالشيء ؛ لما كان به الأشياء ، والأعراض كلها لا توصف بعالم ولا قادر ولا نحو ذلك ، فلو كان في اثبات الاسم تشابه لكان في نفى ذلك كذلك من الوجه الذي ذكرت ، ولا قوة إلا بالله .

[٤٦ ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

[اختلاف الناس في جواب سؤال السائل : لِمَ خلق الله الخلق]

٢٠ الحمد لله الذي لا غاية لما يستحق من الشكر والمحامد على ما لدينا من جزيل المنن وعظيم العوائد ، وإياه نسأل التوفيق لأهدى سبيل المرشد .  
قال أبو منصور رحمه الله : يختلف الناس في جواب سؤال السائل : لِمَ خلق الله الخلق ؟  
قال قوم : السؤال فاسد ، لا يُسأل عن ذلك ؛ إذ الله سبحانه حكيم ،

لم يزل عليم غنى ، فعله لا يحتمل الخروج عن الحكمة ، إذ يخرج الفعل عنها لجهل بها ، أو لما يخاف فوت نفع لو حفظ طريق الحكمة ، فإذا كان الله سبحانه عليما لا يجهل ، غنيا لا يمسّه حاجة ينتفع بدفعها بطل أن يخرج فعله عن جهة الحكمة . وسؤال 'لم' ليست فيه الحكمة ؛ ولذلك نفى الله عز وجل توهم اللعب عن فعله فقال : 'وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ' ١ إلى قوله : 'لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ' ٢ ، والنحو الويل بمن يظن به الحاجة أو في فعله السفه ، ولا قوة إلا بالله .

وقال قوم من المعتزلة : رأى الأصلح كذلك ففعل ، ولا يُسأل عن فعله الأصلح .

- ١٠ قال الشيخ رحمه الله : وهذا كلام لا يخار من أن يراد بالأصلح الحكمة ، فهو الأول . وإن أراد به معنى سواه فإن القول في معرفة الأصلح كهو في أنه ليمفعّل ، سواه ، مع ما يُسأل عن شرط الأصلح له في الفعل من أين يجب ؟ على أن أحق الناس بالاستحياء من هذا اللفظ / هم ؛ إذ ليس من شيء يجعل
- ١٥ شرطا للأصلح إلا وأمكن أن يكون ذلك بعينه شرطا للفساد ، ويكون به أعظم الفساد ، ولا يجوز أن يكون شيء حكمة يصير سفها ؛ لأن تأويل الأصلح أن يكون أصلح لغيره ، وقد يكون به الفساد عندهم ، وتأويل الحكمة الإصابة ، وهو وضع كل شيء موضعه ، وذلك معنى العدل ، ولا يخرج فعله عن ذلك . وقال : إن الله خالق بذاته ؛ إذ هو اسم المدح والعظمة ، ومحال أن يكون الله سبحانه يستحقه بغيره ؛ لما فيه إيجاب النفع له ، ومن ذلك وصف فعله فهو محتاج ،
- ٢٠ ولما قد ثبت أنه خالق بذاته لم يجوز أن لا يكون خالقا البتة ، والسؤال عن اللتم محال كالسؤال عن لم قدر ؟ ولم علم ؟ ولا وقوة إلا بالله .

وقال قوم : إذ هو جواد كريم لزم الوصف بإفاضته الجود ، فلا بد من خلق

(١) سورة الأنبياء ٢١ آية ١٦ .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ آية ٢٣ .

يكون بخلقه وأهبا مفيضاً جوده عليه ، وهو قادر ، وقدرة لا تحقق الفعل البتة ضائعة ؛ فلذلك خلق ، وبالله التوفيق .

وقال قوم : السؤال محال ؛ لما يُوجب تقدّم علّة لما يخلق ، والعلّة إما أن يكون خلقاً ، فالسؤال عنها هو السؤال عن جملة ، أو لا يكون ، فيكون غير إله في الأزل ، بل خلق بأن فعل الخلق بذاته على ما مرّ بيانه ، والله الموفق .

وقال قوم : السؤال لا يعدو معان : إما أن نقول : لم خلق هذا العالم دون أن يخلق غيره ؟ فيكون هذا السؤال فيه كهو في هذا ، وكذلك في قوله : لم لا خلق الخلق ليكون قبل الوقت الذي كان ؟ على أن الخلق ليس هو غير الوقت ، بل هو إخبار عن كونه ، يصير كونه وقتاً ، ولا قوة / إلا بالله .

[٤٧ ب]

أو يُسأل عن حقيقة هذا العالم ، فيكون سؤاله منه ، فكأنه قال : لِمَ أسأل ؟ ولِمَ عقلت أن أسأل ؟ ولِمَ لا كنت غير عاقل ؟ وذلك فاسد ؛ لأنه في منع نفسه عن السؤال ، وبالله التوفيق .

وقال قوم : خلّق العالم لِعِلَلٍ يكون منها وفيها وما بعدها ، وذلك هو المعقول من جميع الحكماء أنه لمقاصد يعقب الصنيع ، وكذا كل فاعل لا يعلم عواقب فعله أنه لماذا<sup>١</sup> يفعله فهو غير حكيم<sup>٢</sup> . ثم اختلف في المعنى الذي له خلق : من يقول : خلق جل<sup>٣</sup> العالم للمُمتَحَن فيه ؛ إذ ظهور الحكمة فيهم ، وكذلك فيهم يظهر العلوّ والسلطان والجلال والرفعة ، وبهم تظهر الحكمة والسَّفة ، فهم المقصودون من الخلق ، وغيرهم من الخلائق خلقوا لهم ، لمنافع لهم ، وللامتحان بها ، وللدلالة ، وبخروا لهم ، والممتحنون خلقوا للعبادة<sup>٤</sup> ، أو لأنفسهم ليسعوا لعواقب يحمدون عليها ويذمون ، إليهم يقع ذلك ، وضرورة جلّ خالقهم عن الوجهين ؛

(١) في الأصل : لماذى .

(٢) في الأصل : حلیم .

(٣) في الأصل بالحاء المهملة .

(٤) لقوله تعالى : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ » ، سورة الذاريات ٥١ آية ٥٦ .

إذ هم الذين خلّقوا محتاجين ، ركبَ فيهم ما عرفوا به حوائجهم وما يقومون في قضائها ، ولا قوة إلا بالله .

وقال قوم : لم يخلق الكل لعلّة ، لأنه ليس وراء الكل شيء يكون ذلك علّة ، وخلق البعض لعلّة ، وذلك كما لم يخلق الكل في مكان ، لأن المكان في الكل ، وخلق بعضها لبعض ، وعلى هذا الأمر التوالد ثم الجزاء والحنة ، وبالله التوفيق .

وقال الحسين<sup>١</sup> في جواب هذا السؤال : إنه خلق لأسباب يكثر منها دلالة وحُجّة ، ثم عبرة وعظمة ، ثم نعمة ورحمة ، ثم غذاء وقوام ، ومتصرفاً في الحوائج ، ومنه ما خلق نعمة لأحد بتليّة على آخر . قال : ولو خلق ابتداء الخلق للمصالح والمنافع لا غير / لم يكن يجوز تقديم شيء ولا تأخير ، ولا خلق شيء قبل خلق [٤٨] الممتحن ، ولا قلب أمراً من حال إلى حال ، ولا زيادة ولا نقصان ، وإذ خلق الله من الخلائق ما لا يحيط بهم الأوهام واستترت عن نصره الأنام ، ثبت أن الأمر ليس على ذلك ، لكنه في وضع الأشياء موضعها ، وصرف الأمور من النفع إلى الضرر ، والضرر إلى النفع ، ولا قوة إلا بالله .

قال الفقيه رحمه الله : وبجملة هذا الفصل أنه على قولهم إذ لم يكن له غير الذي فعل لم يكن شيء من فعله مفضلاً ؛ إذ هو أبقي بكل فعله صفة الجور ، ولا كان لما يفعله مختاراً له ، إذ لو كان منه غير ذلك كان منفسداً ، وكان عن جهل الإصلاح في غيره عاجزاً ، وذلك هو النهاية من صفة الذم ، والله الموفق .

ولو كان لا يجوز له غير الذي فعل لكان بفعله منتفعاً ، وبصير هو إليه محتاجاً ليُحمّد به ويثنى عليه ، إذ من لا يستحق حمداً ولا مدحاً إلا بغيره فهو إليه محتاج في أن يحقّ له الثناء ، وبه منتفع ، إذ من قولهم : إن فعله غيره ، ولم

(١) هو الحسين بن محمد النجار المتوفى حوالى عام ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ ، ورأس فرقة كبيرة الشيعت منها فرق أخرى ، انفرد بأصول ، ووافق أهل السنة في أصول ، ووافق المعتزلة في أصول ، واختلف عنه أصحابه في أصول . انظر الفرق بين الفرق ص ١٢٦ ، ١١٧ .

- يكن له تركه ، ولا غير الذى فعله ، إذ غيره يحط رتبته ويسفهه ، فثبت بما فعل النفع ، وهو غيره عندهم ، وهذه صفة الحاجة فى عرف العقول ، ولا قوة إلا بالله .
- ثم القول بالأمر والنهى والترغيب والترهيب ، مع ما يقدم منه الكافى من ذلك الذى ذكره الحسين : أن الله خلق خلقا مذلا بالتأديب ، عارفا بالنفع والضرر ، مستدلا بالذى شهد من الحجة على الذى غاب ، لم يجز أن لا يفرض<sup>١</sup> المعرفة ، ولا يحضر عليه الجهل ، فيكون فيه إباحة الكذب وكل ذميم . مع ما كان / لمن خلقه نعم عليه فى الخلقة ، وشكر النعمة لازم فى العقل ، فاستاداه . ثم الوعد والوعيد فى الترغيب بتعظيمه ، والترهيب عن الاستخفاف به ، ثم إذ كرمه بفنون كل الكرم فعلى ذلك ثوابه لا أمد له ، وإذ كان الكفر غاية فى العصيان فكذلك عقوبته . وأيضا أن الايمان تصديق بما لا نهاية له ولا نفاذ ، والكفر تكذيب بما لا نهاية له ولا نفاذ ، فعلى ذلك جزاؤهما ، ولهذا يجوز العفو عما دون الكفر لأنه ليس بمجحد لما لا نهاية له ، ولا قوة إلا بالله .

- قال أبو منصور رحمه الله : ودليل الأمر عندنا والنهى معرفة الأمر والنهى إذ خص الله البشر من بين البهائم فى تعرف ذلك ، لم يحتمل إهمالهم عن ذلك ، كما لا يحتمل شيء مما فيه النفع لإهماله عنه ، وبما فى العقل حُسْنُ كل حَسَن ١٥ وقبح كل قبيح ، ثم فى الفعل يَقْبَحُ فعل القبيح ، وَيَحْسُنُ فعل الحسن ، فلزم الأمر والنهى لما كان<sup>٢</sup> ما به الأمر والنهى ، ولأن الله خلق خلقا يدل على وحدانيته وحكمته ، فلم يجز إخلاء الخلق عن معرفة ذلك ، فيصير خلقه عبثا ، ولما فى رفع الكلفة زوال الخلقة ، إذ حصلت للفناء ، وكلّ بان شيئا للنقص لا غير فهو عابث غير حكيم . ثم الوعد والوعيد للترغيب والترهيب ، إذ لولا ذلك ٢٠ يذهب نفع الائتثار وضرر العصيان ، ولم يكن لمن خلق فى فعلهم نفع ، فإذا لم يكن للمؤتمير نفع ولا للعاصى ضرر يبطل معنى الأمر والنهى ، إذ ليس لنفع الأمر والنهى ، فلذلك لزم الوعد والوعيد فى الحكمة . مع ما فى الأمر والنهى

(١) غير منقوطة فى الأصل .

(٢) فى الأصل : لمكان .

مجاهدة النفس وحملها على ما يكرهه الطبع ، والذي يكرهه تنفر عنه النفس فلا يجد / الممتحن على قهره وصرفه إلى ما يريده ويؤمر به سبيلا إلا إحضار الوعد [٤٩] والوعيد ، حتى إذا رأى ذلك سهل عليه ترك الملاذ ، وهان عليه تحمل المؤن العظام .

وبعد ، فإن البشر خلق خلقا قبح عليه فعل الذي لا يقصد به نفع العواقب ، أو لا تتقى به ضرر العواقب ، فلا بدا أن يجعل لأعماله ذلك ، وذلك حق الوعد والوعيد ، ولولا ذلك لكان يستوى عواقب العدو والولى ، وعلى ما تفاوتتا هما بحيث الاختيار والإيثار ، يجب تفاوت عواقبهما ، وبالله التوفيق .

وقد أمكن أن نجعل الثواب كله فضلا إذ قد سبق من الله من النعم ما استحق الشكر عليه بعامة ما احتمل الوسع ، فيكون الثواب فضلا من الله . ثم كذلك المضاعفة في ذلك كقوله تعالى : "مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَأَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا" ١ ، فذكر في السيئة ما توجب الحكمة من الجزاء وضاعف في الثواب على ما تحتمله الأفضال ، إذ ذلك أصله ، ولا قوة إلا بالله .

فهذا فيما احتمله عقولنا مما يلزم الأمر والنهى ، ومع ما كان فيما جاء بهما الرسل عن الله دليل كاف يلزم القول بعظم الحكمة لهما لو قصرت عقولنا عن الوقوف على ذلك ، مع ما في العقل إذا ترك استعماله سائر الجوارح لم يستعمل تعطيلها عن المنافع التي هي سببها ، فثله العقل ، مع ما كان الذي ذكرت في سائر الجوارح هو حق الفعل أيضا وإشارته ، ولا قوة إلا بالله .

١ في الأصل : بد .

٢ سورة الأنعام ٦ آية ١٦٠ .

## مسألة في التوحيد

[من عرف نفسه عرف ربه]

فإن قال قائل : أجمع أن من عرف نفسه عرف ربه ، لكنهم اختلفوا في وجه المعرفة : فقالت الثنوية : لما عرف اشتغال نفسه على الخير والشر عرف / أن لكل جهةٍ منه رباً . [٤٩ ب]

واليهود صيرته واحد جزء .

وقالت المشبهة : هو جسم ؛ إذ في الشاهد تكون معرفة النفس للجسم .

وقال جهيم : إذ عرف أنه كان بعد أن لم يكن ، وهو شيء ، جسم ، عالم سميع بصير ، علم أن كل ما كان له ذلك الاسم فهو حدث ، وربّه الذي أنشأه لا يحتمل أن يكون حدثاً .

وعندنا : أن من عرف نفسه عرف ربّه ؛ لما يعرفها بالجهل مما احتملته هي من السمع والبصر وغيرهما من الأعراض ، وكذلك بإصلاح ما فسد منها ، ويقدر ما تأخذها هي من الزمان والمكان ، وبأنواع حاجات ترد عليها لا يعرف مآتها ولا حقيقة ما به زوالها ، فهذا شأنه ، مع ما يشهد زوالها بما شهد من نفسه ،

فعلّمه بما مضى من أحوالها من أول ما كانت إلى الحال التي هو فيها - مع العلم ١٥ فيما يختلف عليها من الأحوال إلى وقت قيامها منه - أبعد ، وعن تصور ذلك في وهمه أعسر ، وعن احتمال إحاطة عقله به أعجز ، علم بضرورة أنه لم يدبر أمر نفسه على ما هي عليها ، بل لو كان الأمر إليه لدبرها على ما يعلم جميع ذلك ، إذ لو كانت ثمة قدرة على شيء من ذلك لم يكن ليدفع إلى الجهل

الذي ثبت ، ثم إلى العجز فيما أخبرت من دفع الحاجات عن نفسه ، وإصلاح ٢٠ ما فسد منها ، فيعلم عند ذلك ، إذ هو أملاك الخلائق تدبراً فيما يحس ، وأعلام إدراك الحقائق ما يلقي ، وأسرعهم وقوفاً على ما يعلم ويذكر من الأمور ، فيعلم

(١) في الأصل : يأخذ .



خروجه من تدبير نفسه في التكوين والإفناء والإبقاء ، ثم من إبداء جميع المحسوسين ،  
إذ هم تحت تدبيره كالمتهجيرين في حوائجهم ، ويعلم بأن مثله على ما عليه من الاحتمال  
والوقوف على الأمور والإدراك للأسباب لا يكون إلا بمن هو خارج من جميع /  
المعاني<sup>١</sup> التي عليها نفسه ، وفيها تقلبها ، فيعلم أنه بمقدر<sup>٢</sup> لا يعجز ، وعالم لا  
يجهل ، وجبار<sup>٣</sup> لا ينازع في تدبيره ، فيعرف أنه جلّ وعلا لا يشبهه شيء من  
ذلك ، ولا معنى ؛ إذ من الوجه الذي يشبهه يوجب ما أوجب فيه من حدث أو  
قدم ، أو تدبير غير فيه ، وكذلك جميع الأشياء ؛ إذ بينها موافقة في الحاجات  
 وأنواع العجز والصنف ، ثم في الحديثية من كل الوجوه . فيجب بهذا أن يعرف  
أنه خلاف له بكل الجهات ، والجهات له لا لمدبره ، فيكون في ذلك تعريف  
الرب بما هو أهله ، ولا قوة إلا بالله . ١٠

وعلى هذا يبطل قول جهم : إنه لم يكن علما قادرا ثم صار كذلك ، وقول  
من يقول : لم يكن فاعلا متكلمًا ثم صار كذلك ؛ إذ مكّنوا فيه تغير الجهات  
والأحوال التي هي سبب معرفة العبد نفسه خلقا وحدثا ، ولا قوة إلا بالله .

وبما ذكرت من إمكان قبول الأحوال اختيارا ، واحتماله الصفات العلية من  
نحو العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر ما يوضح كونه بالصانع العليم ، لا بالطباع ١٥  
التي هي عاجزة عن الاختيار وجاهلة بالأحوال ، وكذلك جميع الأغاية ، ولا قوة  
إلا بالله .

وكذلك باحتماله الخير والشر ومختلف الأحوال دليل صرف تدبيره إلى من  
لا يوصف بالاحتمال ولا بمختلف الأحوال ، ليكون كل شيء على ما عليه تقديره  
له ، ولا قوة إلا بالله . ٢٠

وقال قوم : من عرف نفسه الخفية عرف ربه ، ونفسه الخفية هي الكيان

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : بفساد .

(٣) في الأصل بالحاء المهملة .

المجعلون لصالح الأمور واحتمال المعالي ، وملاك تدبير الخلائق ودرك الخفيات من الأمور بالفكر والنظر في الأسباب .

[٥٠ ب] وما قالوه<sup>١</sup> / حسن<sup>٢</sup> ، وقد يقع بما ذكرت في معرفة الصانع كفاية عن درك الخفى<sup>٣</sup> بما خفى من أحواله ، ووصل إلى العلم بما استتر ، وظهر بالأسباب ، وبه يُعرف ما خفى منه ، سمي نفسا أو لا وظهر ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة

[معنى القول بأن الله شيء]

ثم 'الشيء' إثبات لا غير ، وإثبات عن الهستية ؛ إذ 'لا شيء' نفى ، فيعلم بأن الله سبحانه شيء ، لا تنفى عن نفسه أنه شيء ، إذ ينفي عامسة أحوال نفسه ، ويعلمها من غير أن ينفي شيئيتها ، فصار يعرف ربه لا من الوجه الذى يعرف أنه شيء ، لذلك لم تمنع معرفته بشيئية نفسه المعرفة بربه أنه شيء ؛ إذ لا شيئية دلتته على الرب ، ولا قوة إلا بالله .

وأما الجسم فهو اسم لكل محدود ، والشيء إثبات لا غير ، وفي وجود العالم على ما عليه دليل الإثبات ؛ لذلك قيل بالشيء ، وفيه — إذ هو متناه لا من حيث الشيئية [بل من] حيث<sup>٣</sup> الحد — دليل نفى الحد عن الله جل ثناؤه . إلا أن يُراد بالحد الوجدانية والربوبية ، فهو كذلك ، وحرف الحد ساقط لأنه يغلب في الدلالة على نهاية الشيء من طريق العَرَض ونحو ذلك مما يتعالى عن ذلك ، وذلك معنى الجسم في الشاهد . وفيه أيضا إيجاب الجهات المحتمل كل جهة أن يكون أطول منها وأعرض وأقصّر ، فلذلك بطل القول بذلك ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : قاله .

(٢) في الأصل : الخفى به .

(٣) في الأصل : سمع ، هكذا رسمت .

- ثم الهويّة في الشاهد كناية عن الوجود ، وتأويله نفى العدم عنه ، والله تعالى لم يزل ولا يزال بلا تغيير ولا زوال ولا انتقال من حال إلى حال ، ولا تحرك ولا قرار ؛ إذ هو وصف اختلاف الأحوال ، ومن تختلف الأحوال عليه فهو غير مفارق لها ، ومن لا يفارق الأحوال ، وهُنَّ أحداث ، فيجب بها الوصف / بالإحداث ، وفي ذلك سقوط الوجدانية ، ثم القدم ، ثم جَرَى لتدبير الغير عليه ؛ إذ حال من الأحوال لو كانت لذاته لم يجر تغييرها ما دامت ذاته ، فثبت بذلك الغير <sup>٢</sup> لتغيير الأحوال عليه<sup>٢</sup> وينقله من حال إلى حال ، وذلك دليل تعاليه عن الوصف بالمكان ؛ إذ قد ثبت أن كان ولا مكان ، وليس في الإضافة إلى أنه على العرش استوى تثبيت مكان ، كما لم يكن في قوله : 'وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ' <sup>٣</sup> ، وقوله : 'مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِهِمْ' ، وقوله : 'وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ' <sup>٤</sup> . ذلك على أن القول بالمكان ليس من نوع التعظيم والتبجيل ، بل الأمكنة إنما شرفت به ، وتفاوتت أقدارها بتفضيله مكانا على مكان يجعله مخصوصا لأخيار خلقه أو لما جعل لعبادته وتعظيمه فيه . فأما أن يكون أحد تعلق رتبته بالمكان من ملوك الأرض أو الأخيار فليس [به] ، فكيف بالملك الجبار الذي ما ارتفع قدر مكان ولا جلّ خطره إلا به ، وإذا كان كذلك بطل أن يكون في الإضافة تعظيمه ، ثم يكون فيما بعد ذلك للحاجة ، وهو يتعالى عنها ؛ فأن ذلك لم يجب بقوله : 'الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى' <sup>٥</sup> معنى الكم (في المكان) ؛ إذ ذلك الحرف يُعبّر به عن العلوّ والجلال ، وبما مثله له شأنا ، فثبت أن ذلك من الوجه الذي يستحقه بذاته من العلو والرفعة ، وما هو بأتم تعاليه ، فهو كان كذلك ولا خلق ، لم يجر الوصف له بالخلق ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : التدبير .

(٢) ... (٧) في الأصل : لتغير عليه الأحوال .

(٣) سورة ق ٥٠ آية ١٦ .

(٤) سورة المجادلة ٥٨ آية ٧ .

(٥) سورة الواقعة ٥٦ آية ٨٥ .

(٦) سورة طه ٢٠ آية ٥ .

[٥١ ب] مع ما يكون ذلك الاعتقاد عن<sup>١</sup> علم تقدم بحال من يضاف إليه ذلك في الشاهد قبل الإضافة من الاحتمال ، ثم الله سبحانه كان ولا مكان ، وعلى / ذلك اعتقاد الأنام ، لم يجوز أن يتغير الفهم عن الإضافة عما كان من قبل ، وإليه ينصرف الفهم عن الإضافة إلى خلقه . على أن تخصيص إضافات الأشياء إلى الله في الشاهد يخرج مخرج التعظيم لها بما جعل فيها من الأمور المرضية والأحوال المحمودة ، فما بال العرش من بين ذلك ؟ ولا قوة إلا بالله .

وعلى ذلك يفسد قول من يصفه بكل مكان ؛ إذ لا فرق بين مكان واحد مخصوص يضاف إليه وبين الجملة ، بل الفرد في بيان تعظيمه أولي ؛ إذ في ذلك تخصيص ذلك الشيء بالذم ، وفي الذم تشریف وتكريم ، فيرجع إلى ذكر علو ذلك الشيء ، وفي الإرسال وجمع الكل إلى تخصيصه وحقيقته<sup>٢</sup> صفة الله كما يقال : رب كل شيء ، وإله كل شيء ، على تعظيم الرب وتبجيله ، وإذا قيل : رب محمد ، وإله إبراهيم ، فإنما يقصد قصد تشریفها وتعظيمها ، فقياس ذلك أن تكون الإضافة إلى العرش توجب تعظيم العرش وتكريمه ، وإلى كل الأمكنة توجب وصف الله بها ، وذلك قبيح ؛ إذ لم يكن يوصف به في الأزل . ولا يوصف شيء بالقرب إلى الله من طريق المسافة والمساحة ، ولا هو بالقرب إلى شيء من ذلك الوجه ؛ إذ ذاك جهة الحدود والتقدير بالأمكنة ، وقد كان ولا مكان ، فهو على ما كان ، يتم إلى عن الزمان والمكان ؛ إذ اليها ترجع حدود الأشياء ونهايتها ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : يكون عن .

(٢) في الأصل : حقيقته .

## مسألة

### [في أسماء الله]

وقول الرجل : قد يُكنّى به عن اسمه كقول فرعون : وما ربّ العالمين ؟ قال : ' رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ' ١ ، وقول الله لموسى : ' وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ' ٢ ، قَالَ هِيَ عَصَايَ ٣ ، فجواب / الأول أن يُقال :

[١٥٢]

وقد يكون ما هو ؟ ما صفته ؟ ، فجوابه سميع بصير .

وما هو ؟ أى مما يعرف له مائية في الخلق ، فهو يتعالى عن المثال .

وما هو ؟ يحتل ما فعله ، فجوابه خلق الخلق ، ووضع كل شيء موضعه ، وذلك حكمته .

وقد يحتل ' ما هو ؟ ' أى من هو ؟ فهو يتعالى عن أن يكون من شيء .  
بل هو مكوّن الأشياء ، ولا قوة إلا بالله .

[والسؤال عن] الكيفية؛ يحتل وجهين : أحدهما طلب المثال له أن يكون مثلاً لشيء من الأشياء ، والله واحد يحلّ عن الأشياء ، ويحتل كيف صفته ؟ فجوابه مثل الأول أن ليس لصفته كيف ، إذ هو طلب المثال ، وهو يتعالى عن الشبه بالذات والصفة ، إلا أن يريد به : أيوصف هو ؟ قيل : بلى ، بما وصف به نفسه من الرحمة والعلم والقدرة .

وقول القائل : أين هو ؟ سؤال عن مكان ، وقد بينّا أنه يتعالى عن ذلك ، ولا يوصف الله سبحانه بالاتصال بالأشياء ولا الانفصال ، ولا بالحلل فيها ولا بالخروج منها من جهة المسافة على ما هو ؛ لأن الله تعالى كان ولا غيره ، فحال انتقاله مما كان عليه لما مر بيانه ، وعلى التفسير بالخروج من صفات الخلق وشبهه يجوز ، ولا قوة إلا بالله

(١) سورة مريم ١٩ آية ٦٥ .

(٢) سورة طه ٢٠ آية ١٧ .

(٣) سورة طه ٢٠ آية ١٨ .

(٤) في الأصل : والكيفية ، والكاف بدون مدّة .

(٥) ... (٥) في الأصل : مما كان عليه يكون غير لما مر بيانه .

ويوصف بالقرب من طريق العون والنصر ، ومن جهة التشریف والتخصيص ،  
ومن جهة الرحمة والإحسان ، ومن جهة التوفيق والإرشاد وهذا النوع ، لأن وصف  
هذا كله وصف ذاتي جائز أن يقال : لم يزل رحيمًا بأوليائه محبا لهم لوقت كونهم  
له أولياء ، مبغضا لأعدائه على ذلك ، وأما الوجه هو حقيقة تلك الصفات يحققها  
غيره ، لا أنه بذاته يوصف ، فإنه فاسد ؛ لأنه / لا يخلو من أن يكون له مدح  
وتمجيد وتَعْظِيم فيكون له ذلك بغيره ، فيصير بخلقه الخلق ممدوحا منتفعا ، وهو  
الغنى بنفسه يتعالى أن يكون له بأحد مدح أو نفع ، فلذلك لا يوصف بذلك  
جل بجلاله .

[٥٢ ب]

ثم القول بذله أنه لا يجوز أن يكون مفعوله ؛ لما لا يُعرف ذلك في الشاهد ،  
ولما يوصف به ولا يوصف بغيره ، ولما بيّنا أن الوصف بغيره يوجب الحاجة إليه ،  
ويوصف به في الأزل ؛ لما بيّنا من إحالة التغير والزوال ، ولما لو جاز الوصف بما  
هو حال في غيره لجاز الوصف بكل شيء من خلقه ، وذلك ممتنع ، وقد بيّنا  
هذا فيما تقدم ، ولا قوة إلا بالله .

### [الحكمة في خلق الجواهر الضارة]

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : الحكمة في خلق الحيات والجواهر الضارة  
- وإن كانت العقول تقصر عن بلوغ كنه حكمة الربوبية ، على ما سبق القول  
في لزوم الحكمة لكل شيء من الوجه الذي خلقه الله ، وإن لم يعرف مائيتها -  
يكون من وجوه المحنة بالضار والتافع الحاضرين ، ليُعَلِّمَ بهما لذة الثواب على  
الطاعة وألم العقاب على المعصية ؛ إذ الخلق جُبلوا على قصد العواقب في الأفعال ،  
فجعل لها مالا من العيان لنصوّر الموعود في الأوهام ، فيسهل به السبيل ، والله  
الموفق .

والثاني : أن المحنة هي تحمّل المؤنة التي تسهل ، وتَصْنَعُ على البدن بالنظر  
والفكر ، والناس في تكلف النظر والفكر يختلفون ؛ لأنه ليست لها منفعة حاضرة ،

وبهما الشغل عن اللذات والشهوات ، وتحمل مثله على البدن عسير ، وفي التقصير فيها اختلاف وتفرق ، وذلك يعقب المعادة والمجادة<sup>١</sup> ، وفي الموافقة مولاة<sup>٢</sup> ومسألة ، فجعل الله تعالى لهم فيها / خلق لهم شبيه الأعداء بما فيها من المضار ، ومثال الأولياء<sup>٣</sup> [٥٣] بما فيها من المنافع ، ليكون بشترهم زاجرا لهم على اعتياد كيفية معاملات الأعداء والأولياء ، حتى إذا بلغوا بمثلهم في جوهرهم عرفوا كفيته من الحذر والتأهب والمعونة والنصر . وعلى ذلك يؤمر الصبيان عند احتمال وسعهم العبادات والأخلاق المحمودة للاعتياد ليسهل سبيل ذلك عليهم وقت التكليف ، فمثله في خلق ما ذكر ، والله أعلم .

وأیضا أن الخلق على اختلاف<sup>٣</sup> جوهرهم في المضار والمنافع جعلهم الله في الدلالة على مدبر لهم حكيم عليم ، وعلى وحدانيته كجواهر واحد في الاتفاق من جهة الدلالة والشهادة ، ولا قوة إلا بالله . ١٠

فيكون في ذلك بيان عجيب حكمته أن جمع بين الضار والنافع ، والخير والشر على تناقضهما في الدلالة على وحدانيته والشهادة بربوبيته واحدا .

وأیضا إنه خلق ذلك ليدل به الجبارة والملوك ، فيعلو بذلك ضعفهم — ولئلا يغتروا بكثرة المواشى والجنود فيتعدوا حدود الله بما يرون من سلطان في قدرته تسليط من يشاء على من يشاء ، ولا قوة إلا بالله . ١٥

وليُعلم من تأمل خلقه على جوهر الضرر والنفع على غناه وتعالیه عن أن تمسه الحاجات ؛ لأن من ذلك وصفه فإنما يخرج فعله على وجوه تنفع ولا تضر ، وليُعلم قدرته على ما يشاء . مع ما لا يشاهد من الجواهر الضارة إلا وفيه منافع تعجز الخلائق عن الإحاطة بكنهها ، من ذلك النار ، مع ما فيها من الإحراق ، ففيها من إصلاح الأغذية ، والماء يجوز أن يكون به حياة كل ذی روح وهلاكه . ٢٠

(١) في الأصل : والجابوة ، والباء غير منقوطة .

(٢) في الأصل بدون التاء المربوطة

(٣) في الأصل : اختلافهم .

(٤) في الأصل : ليدل ، بدون تنقيط .

- [٥٣ ب] وكذلك [كل] جوهر مُرّ أو سمّ إلا فيه دواء للداء / المعضل ، ليعلم الناظر أن القول بالشر بالجواهر والخير خطأ باطل ، بل كل جوهر منه ضرّ ونفع ، فيكون في ذلك أعظم آيات التوحيد . مع ما فيه وجهان : أحدهما القدرة التامة على ملك ما يضر وينفع ليرجو<sup>١</sup> ويخاف ، ومن لا يكون كذلك لا يتم الأمر به ؛ لأنه لا يُرهب منه ولا يُرغب فيما عنده ، وقد يغلبه من له الأمران أيضا . والثاني ليم العبر وليصح الأمر والنهي ، فيكون للنظر والفكر مجال في الأمرين ، ولأنهما عِظَمَتَ بهما وعِبَرَتَا ، ولا قوة إلا بالله .

### اختلاف الفيرق في العالم

- نبتأ الحمد لله<sup>٢</sup> العلي الحميد ، ويتوجه إليه بالشكر له والتمجيد على ما آتانا به من التّسديد ، ونرغب إليه في العون على ما قصّدنا له والتأييد ، فإنه على كل شيء شهيد ، ونسأله أن يصلي على محمد ، أفضل ما صلى على أحد من خيار خلقه ، وأن يعمله سؤله ، وأن ياحققنا به بجوده ، فإنه غني كريم .

- قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : أما بعد ، فإني تأملت وجه اختلاف البشر في العالَم بعد ظهور آيات حدثه ، وأدلة جبريّ تدبير غيره عليه ؛ إذ ما من شيء من جواهر العالم وأركانه إلا وهو بجوهره يشهد بأنه مُدَبَّر مَفْطُور ، وأنه مضطّر إلى عايم بأحواله ، غني بملك حوائجه ، حكيم يَضَعُ كل شيء موضعه ؛ لئلا يتناقض فيتباد ، وأنه لا يحتمل بجوهره أن يرجع إلى عدد من المدبّرين ، بما لديه تمكّن الاختلاف الذي عنده يريد كل أن يظهر سلطانه ، ويغلب مُلْكَه ، ويقهر كل من نازعه ، وفي ذلك النّفاني والفساد ، اللهم إلا أن يكون لواحد منهم فضل قوة أو نصر يَضَعُ له الجميع ، فيصير كل خاضعا له / ذليلا ، بمعنى كل جوهر من جواهر العالم في خروجه على مشيئة غيره وجبريّه عليه سلطانه ، وهو

[٥٤ أ]

(١) في الأصل : ليرجا . (٢) في الأصل : الله .



المعنى الذى هو دليل مدبر العالم عليم حكيم ليقوم به هو ، ويتم ويخرج من العدم إلى الوجود ، إذ الأعجوبة في ابتداء كونه إلى من يعلم كيفية إنشاء الأشياء ليست بدون الأعجوبة في دوامه وقيامه على ما هو عليه ، بل كانت أظهر ، والحاجة في ذلك إلى غيره أعظم ؛ إذ هو عن تدبير نفسه أعجز ، وأسباب آجاله<sup>١</sup> له به أعظم ، مع ما في كل براهين كونه بعد أن لم يكن أبين ، إذ كل ذى عقل وبصر لعلة يذكر ابتداءه<sup>٢</sup> أو تقلبه من أحوال تقدمت من الصغر واللطفة ، مما إذا لم يجعل لتلك الجملة ابتداء يبطل كونه . ثم احتمال كل الوهن والضعف إلى أن يتلاشى ويبطل مما يضطره إلى العلم بكونه بعد أن لم يكن . وإن كان ذا أمر من يملك التدبير ويعلم بالأحوال فالموات هو التى تحت تسدير الأحياء ينتفعون به من حيث لا يشعر بذلك أحق بذلك . ثم دل كون الأموات على ما للأحياء بها الاستمتاع على أن الذى دبرها هو الذى دبر الأحياء ، إذ جعلها مستمتعة لهم ، بها صلاحهم .

فرأيت الشبهة اعترضت البشر — من بعد ما بينا مما يجب أن يكون به دفع الشبهة لمن تصح — من أوجه ثلاثة : أحدها التقليد بمن ألفت نفسه به ومالت إليه ، فترك التفكير في الأدلة ، وأقبل على أمانى النفس ، ثقة بهم أو رغبة في صحتهم والوصول بهم إلى شهوات النفس ، أو اتهاماً لآرائهم أن تهتئ بهم إلى رشد أو إنعامهم وغيره من أسباب الشقاء حتى يبلغ بهم العياذ بيسره النفس وسوء عاداتها .

والثاني نظر<sup>٣</sup> إلى الوجود مما يقع تحت الحواس فوجده يتقلب من حال إلى حال / بالمواد والأغذية ، وتولد بعض عن بعض ، وظنوا أن كون الأشياء لا عن شئ ، والفروع لا عن أصل محال وجوده ؛ لأنهم لم يعاينوا ذلك ، والشاهد عندهم هو دليل الغائب . ثم تفرقوا : فمنهم من يقول : على هذا أمر العالم في الأزل ،

(١) في الأصل بدون مدّة وبالحاء المهملة .

(٢) في الأصل : ابتداءه .

(٣) في الأصل : نظره .

لكنهم اختلفوا : فمنهم من يجعله كذلك على ما بينا ، من غير أن يكون له صنع ، وعلى هذا يخرج مذهب أصحاب الطبايع : إن التفاوت والاختلاف على اختلاف الطبايع وتفاصيلها ، وسماتها قوم هيولى ، والتفاوت فى الذى ذكرت على مثال الأصباغ : لأنها تخرج على ألوان مختلفة بتفاوت المزاج واعتداله ، وعلى ذلك جعلوا جوهر البشر من اعتدال الطبايع ، والدواب من اضطرابه ، وعلى هذا كل شيء .  
ومنهم من يرى أصله الأربع من الطبايع ، ولكن لكل جوهر أصلا ، والطبايع دخيلة فيها . ومنهم من يجعله كذلك بالطبايع ويقول : هو واحد ، ويجعله علة لكون العالم ، فيوجب قده بوجوده ، ويذهب فى [اثبات] الصانع إلى اتساق الأشياء واتقانها ؛ إذ ذلك لا يكون إلا بمدير عليم ، إذ الطبع لا يرجع إلى قارة ، وبه صلاح الأشياء ، فتألف بالصانع ، ثم إذ هو كان فى الأزل فأوجبوا كون العالم فى الأزل على نحو افتراض الأشياء بعلاها ، على أنه إذ كان العالم مواهبه ونعمته ، وأنه قادر بذاته ، فثبت وجوده وكرمه بذاته ، فيلزم كون الذى كرمه يوجب ، وقدرته توجد ، ولا قوة إلا بالله .

ومنهم من يقول : هذا العالم كان عن أصل حدث الصنعة فيه ، لكنهم اختلفوا : فمنهم من يجعل أصلة طينة ، أحدث الباري منها هذا العالم .  
وقوم يجعونه النجوم والشمس بما كنن يجرين داثبات ، وبجريهن نشوء العالم ، / ويعملون للجزى ابتداء بإحالة كون شيء بشيء إلى ما لا أول له .  
ومنهم من يجعلها تعترض فيها الأعراض ، فمن ذلك تولد العالم ، يسمونه من قبل هيولى ، ويصفونه على ما يصف أهل التوحيد الصانع ، ثم أبطلوا ذلك باحتمال قبول الأعراض وتغيره من حال إلى حال .

[١٥٠]

(١) فى الأصل : دخيل .

(٢) ... (٢) جاءت على هامش النص فى الأصل عقب كلمة 'الأشياء' مباشرة فأرنا اثباتها فى صلب النص لما يتم تفصيل المعنى .

(٣) جاء بعدها فى النص . والبارى يجعله قوم واحداً . وهى عبارة فى رأينا لا معنى لها .

(٤) فى الأصل بالذال المعجمة وبدون همزة ، والباء بنقلتين أى جاءت بـ

(٥) فى الأصل : به ، والداء غير منقطعة .

ومنهم من يقول : أصله اثنان : نور وظلمة ، من النور كل خير ونفع ، ومن الظلمة كل شر وضر ، لكن منهم من يقول : كانا متباينين فامتزجا ، على ما مرّ بيانه .

وعلى قول أصحاب الهوى بالطينة 'يجب أن يكونا' واحدا فتفرقا ؛ إذ هو الأصل ، فصارا أصلا للشر والخير ، فبالفريق عمل كل عمل<sup>٢</sup> على أن عامة هؤلاء يجعلون كون العالم بالطبيعة لا بالنعل .

والثالث : الاعتبار بالمعاني ، فقالوا : إنا نجد العالم اشتمل على نفع وضر ، وعلى خير وشر ، ثم في العرف أن فاعل الخير محمود ، ومن ينفع غيره رحيم حكيم ، وأن فاعل الشر مذموم ، ومن يضر غيره قاس سفيه ، لم يجوز أن ينجي من الله الذي هو حكيم رحيم فعل الشر أو الضرر بأحد ، ومثله في الواحد ، ولا له السفه والقساوة ، وهذا مما ينتفع به أو يدفع الضرر عن نفسه ، فتخفف لمن لا ينتفع بشيء ولا يضره شيء . على قولهم إن الحكيم في الشاهد متن<sup>٣</sup> يجرّ بفعله النفع به والضرر<sup>٤</sup> فأما من يضر غيره بلا نفع له فليس هو بحكيم . فقالوا : هذا باختلاف الأصل الذي منه العالم ليرجع كل مرجع فيه إلى أصله من خير أو شر ، أو كان واحدا فيه الجوهريان فتفرقا ، فكان من كل ما يكون من مثله ، أو بما اعتبرت فيه الأعراض اختاف . فرجع إلى هذا قول الدهرية المذكورة لأصناف ، والمثبتة جميعا لعدد ، فسمت / الثنوية [أولهم] : الخير بجوهره نور<sup>٤</sup> والشر ظلمة ، والجنون<sup>٥</sup> [٥٥ ب] الخير الله ، والشر الشيطان .

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : ولو أنهم هؤلاء الفرق انظر فيما تقدم من ذكر الأدلة لعلوا قصور عقولهم عن الوقوف على الحكمة البشرية فضلا عن أن يحيطوا بحكمة الربوبية ، مع ما فيها إليه صاروا في الاختيار منع لهم عن دعوى

(١) ... (١) في الأصل : ينبغي أن يكون كانا .

(٢) في الأصل : عمله .

(٣) في الأصل : الضرر

(٤) في الأصل : نورا .

معرفة حقيقة الحكمة والسفه ؛ إذ من مذهبهم أن لا يرون بجوهر الشر إلا الشر  
وبجوهر الخير إلا الخير ، ثم لا يدري فيما سموه سفها أو حكمة إنه فعل الشر  
أو فعل الخير ، وكل الإنسان عندهم مشوبٌ من الأمرين ، يرى بكل واحد  
خلاف ما يرى بالآخر ، فلعله رأى الحكمة سفها والسفه حكمة ، ثم لا يوثق  
بقوله لأنه خير فهو من جوهر الظلمة كذب كله ومن جوهر النور صدق كله .  
فلا يدري بأى جوهرين ينطق ، ولا قوة إلا بالله .

ثم إذ لم يكن لواحد منهما قدرة على الضرر ولا للآخر قدرة على النفع فانقطع  
موضع الرجاء والخوف جميعا فيذهب منفعة معرفة الحكمة والسفه .

ثم إذ كان كل واحد من الجوهرين يعمل بالطبع فوقوع العلم بالحكمة إذا  
بحال والسفه بالطبع ، والحكمة هى وضع كل شئ موضعه والسفه وضع كل شئ  
في غير موضعه ، وبحال وصف ذى طبع به ؛ إذ هو اختيار ، والنور عندهم لا  
يعلم ما السفه فيحذره ولا الظلمة تعلم ما الحكمة ، والجهل بمائية الشئ وبالوضع  
له شر ، فصار جوهر النور عندهم هو الذى اجتمع فيه العلم والجهل ثم القدرة  
والعجز بما لا يقدر على صرف السفه عن نفسه ولا يمنع / الظلمة عن الضرر به ،  
فصار جوهر الخير عندهم مشوبا بالشر وجوهر الظلمة لا خير فيه ، فلزم على  
قوله غلبة الشر على الخير ، والذى هو خير لم يعرف الشر والسفه ، فكيف  
يعرف هذا الذى يولد عن جوهر الخير بعد غلبة الشر عليه الخير والشر ؟

[١٥٦]

على أن كل ذى طبع مقهور ، إذ لا يملك صرف ما يوجبه الطبع وإيجاب  
الخلاف ، وفى ذلك إيجاب قاهر يجعل ذا شرا بالطبع وهذا خيرا ، ولو رُدَّ ذا  
إلى اثنين كان فيهما ما فى هذين نحو التسخين والتبريد أنه يكون بمن جعله كذلك ،  
وفى ذلك إيجاب القول بالواحد .

ومن يقول بأن كل واحد منهما خالق قادر فإنه لا يخاو كل واحد منهما من  
أن يعلم الوجه الذى يمنع الآخر عن عماه أو لا يقدر عايه أو لا ، فإن لم يعلم ولم

يقدر اجتسع في النور الجهل والعجز ، وفي ذلك بطلان السبب الذي له قالوا بائنين ، وإن علم وقدر ثم لم يعمل في المنع لحقه وصف الشر .

ثم لا يخلو النور من أن يعادى الظلمة أو لا ، ويجب تشاغله أو لا ، فإن كان لا يعادى ويجب فذلك شر ؛ لأن ترك عداوة العدو والحجة له شر ، وإن كان يعاديه ويبغضه فالعداوة والبغض شر<sup>١</sup> في المعروف من الشاهد . فإن قال : ذلك في الشاهد لثبوت الآفات ، فثله في جميع ما أنكر من الحكمة في خلق النوعين ، ولا قوة إلا بالله .

على أنه لا بد من الإقرار بعلم بعد الجهل في الشاهد ، وبالإحسان بعد الإساءة ، وبالندم بعد ذنب ، وبالإقرار بالإساءة بعد العقل ، وكذلك باعتقاد شيء حقا بعد أن اعتقده باطلا ؛ لوجود في الشاهد . فامّا أن نجعل الأمرين من النور فيكون منه / الجهل والإساءة والذنب والسفه وكل شيء ، فبطل قوله بالاثنيين لهذا الوجه ، أو نجعل الإساءة والسفه والجهل من الظلمة ، والإقرار والإحسان والندامة من النور فيكون ذلك كذبا وتخزيا وإهتاما ، وكل ذلك عنده من فعل الظلمة فقد أثبتته للنور ، ثم الإقرار بما لم يكن كذب وسفه . وإما أن يكونا من الظلمة فيكون منها خير وشر .

وأیضا أن النور لا يخلو من أن يهتم للشر ، يحل بأوليائه ويحزن عليه أو لا ، فإن اهتم وحزن بطل قوله : هو كله لذة وسرور ، وإن لم يحزن بطل قوله في فعل الشر والضرر : إنه القسوة والشدة ، لا الرحمة . وذلك في القول بائنين . ثم يقال له ؟ التحرك بعد السكون أو لا ، ويريد شيئا ثم ينفر عنه ويجب أمرا ثم يبغضه ، وبكلم في هذا بمثل الذي ذكرت في الفصل الأول . والله الموفق .

فإن زعمت الثنوية في جميع ما عارضنا من اختلاف الأحوال وتضادها أن ذلك كذلك في الشاهد لشوائب الآفات من الظلمة في جوهر النور فيرى الشيء بغير صورته وبها يقع التواتر للعلم بالأشياء . قيل : فما يبعد أن يكون قولك كذا ليس

(١) في الأصل : لشر .

(٢) في الأصل : لشوب .

بحكمة ولا رحمة بل هو سفه وقسوة إنما كان منك لما شاك من آفات الظلمة فنحك أن ترى كل شيء بجوهره وصورته ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم الله سبحانه إذ هو القادر عليه بذاته لا يعجزه شيء ، الغنى بنفسه لا يحوجه شيء ، العليم بذاته لا يجوز أن يجهل شيئا ، الحكيم بذاته لا يجوز الخطأ منه في الفعل ، بطل أن يكون في خلقه تفاوت تناقض لديه الشهادة ويتضاد / فيه . [١٥٧]
- التدبير ، ولزم القول بكل ما لا تبلغه عقولنا بدرك الحكمة — بعد أن ثبت أنه منبثه ونشأته — أن نعلم أن فيه حكمة بليغة لم يبلغها ، على ما لا يعلم أن كل حاسة من حواسنا جعلت لدرك ما تقع هي عليه ، وإن كانت تقصر ربما عن الإحاطة ، وتجيئ حاسة أخرى فتحيط به ، فثله العقل إذ هو مخلوق محدود لا يجاوز الحد الذي جعل له ، مع ما كان موجودا فيه قبج كل شيء يظهر حسنه وفساد ١٠ شيء يظهر صلاحه ، فثبت أنه ربما يعتريه ما يمنع عن كنهه ما يقع عليه من الحكمة والسفه .

- وبعد ، فإن تقدير جهة الحكمة ممن هو محتاج فقير يحب إليه حاجته ويزين في عينيه فقره ويحسن<sup>١</sup> أشياء قبيحة بالعادة والإلف ، وكذلك أضدادها ، فإن من هذا وصفه من الإحاطة بحكمة الربوبية ، ولتلك الآفات أيضا عجز عن إنشاء ١٥ فعل لا عن شيء ، إذ هو يتقلب بالجوارح ويستعمل الآلات ، فأني يكون لمن ذلك محله في فعله بعد علمه أنه يعمل بقوة أحدثت وعلم أفيد هو التحكم بالعجز والجهل على من هو بذاته قادر عالم بالعجز عن مثله والجهل ، ولا قوة إلا بالله .
- ثم عليهم في الفصل الأول أن يقال : أيا من النور والظلمة إذا آذته بالانتهاه عنه وينهاه عن ذلك ؟ فإن قال : لا أقر بسفهه ، إذ مثله فعل السفه في الشاهد ، ٢٠ وإن قال : نعم ، كلفه ما لا يحتمل جوهره عناءه ، فهو سفه أيضا ، ولا قوة إلا بالله .

وأما أصحاب الطبائع فإن الطابع مقهور لا يقدر على الامتناع عما طبع عليه ، بل يقدر غير كل ذي طبع أن يمنع إياه عن توليده ، فثبت أن عمله لغيره ما (١) في الأصل : حسن .

يعمل ؛ إذ قد يُمنع بغيره عن العمل ، / ولو كان بنفسه يعمل ذلك ما احتمل [٥٧ ب] ما دامت نفسه ، مع ما إذ كان لا يمتنع من عمل ثبت أنه مقهور تحت قاهر عليهم . ثم كل ذى طبع لا يعمل فى شىء بطبعه إلا أن يكون الآخر مجعولا بحيث يقبل ذلك ، نحو الشىء الذى يتأذى لا يؤذيه الفعل الذى فى غيره مؤذ ، وكذلك المؤلم والملد ، وكذلك الأصباغ . وليس عمل الطبع أن يجعل شيئا يقبل طبعه ويتأثر به<sup>١</sup> ، فثبت به كون<sup>٢</sup> غير الطبائع . مع ما لو خُلّى بين ذى الطبع وعمله لكان لا يؤلف ولا يُصَوّر ، فدل وجودها على غير ذلك : أن لها منشأ .

وبعد ، فإنه لو خُلّى بين الأصباغ وانصباغ الأشياء بها ليخرج فاسدا مسمما وإنما يصلح ذلك للحكيم عليهم يضع كل شىء موضعه ، فثله أمر الطبائع ، وهو فى شأن الطبائع أحق ؛ إذ هى تتنافر وفيها التباعد ، أو يقدح فى الأشياء بلا حد ، وفيه الفساد ، فدل الاتساق وقيام الأعيان بها على عايم قاهر جمع بينها وقهرها معا ، مع ما كان لكل مجتمع الطبائع حامل يحملها ليس هو لهن ، فثبت بالضرورة وجودهن ، وقد مضى من هذا النوع ما فيه مقنع . وقد نجد الحرارة ترتفع بطبعها والبرودة تنحدر ، وقد يجتمعان فى جسم ، فثبت أن ذلك لمدير قاهر عليهم .

ومن يقول بقدّم الأعيان فوجدناها غير خالية عن الحوادث لمنع القول بذلك لوجوه : أحدها فى القدم خلا ، وفى ذلك تكذيب شهادة العيان . والثانى وجود كثير من الأعيان وابتدائها لمدد تعد ، وهى من آخر الجملة تحتل ما يحتمل الكل لذلك لزم<sup>٣</sup> القول ، ولم يجوز أن يقال : كان كامنا فظهر / أو متفرقا فاجتمع لما فيه اثبات غير حكم العيان ، وإذا احتمل ذلك ، وإن ارتفع عن الإحاطة به ، احتمل كون العالم من لا شىء ، وإن ارتفع وجوده عن توهم البشر بدليل ، والكمون لا يحتمل لإحالة كون شىء واحد مكانا لعشرة مثله ، ولا قوة إلا بالله .

ولما لا يخلو العيان وصفته من صور ، ثم لا يخلو من مصوّر ، كسائر ما

(١) فى الأصل : أو يباين ، وصححت على هامش النص ب : ويتأثر به

(٢) فى الأصل : لون .

(٣) يضيفها الناسخ على هامش النص وبها تستقيم العبارة .

يحسن<sup>١</sup> ، أو صفته وهي لا تقوم<sup>٢</sup> بنفسها<sup>٣</sup> ولكن بمقيم ، فلا يحتمل العدم ، ولا قوة إلا بالله .

مع ما كان كل شيء يعلم من نفسه عجزه وجهله بأحواله وما فيه صلاحه ، فيكون ذلك دليل الكلية ، وغير ذلك من الأدلة التي تقدم ذكرها .

- ثم وصف الصانع بالقدرة في الأزل والوجود لازم ، وكذلك عندنا بالصنع .  
ليكون كل شيء على ما كان ، ويكون أبد الآبدين على ارتفاع القدم عن كل كائن به لأنه نوع الفناء ، وإحالة معنى التكوين عنه ؛ إذ هو الكون نفسه وعلى ما كان ما لا تخالو الأعيان من الحوادث التي طريقتها القدرة والكرم ، ثم رجعت إلى الحوادث على ما يحتمل ذلك ، فثله الأعيان ، ولا قوة إلا الله .
- ولو كان الكل قديما لكان وصف القدرة والفعل يزول عنه في الحادث ، بل كان تكوينه أن يكون كل شيء على ما علم أن يكون ويربد بتكوين لم يزل به موصوفا ؛ إذ هو يتعالى عن الحوادث فيه بما يصير بمعنى العالم الذي دل إحاطة الأحداث به على حدوثه ، فثله الصانع ، والله الموفق .

### مسألة

#### [في طُرُق التوحيد]

١٥

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : ثم القول بالتوحيد من طرق<sup>٤</sup> : هو أن قول أهل الدهر على اختلافهم اتفق على واحد بادئ ، / أو قدم طينة أو هيولى ، وهو واحد حتى اعترضت فيه الأعراض ، وتغيرت عن الحال الأولى .

وقول الثنوية إن الحكيم الرحيم العليم واحد ، وإن معنى الآخر ليس هو بمعنى الربوبية بل هو ضد معناه ؛ إذ هو سفة كله وشر .

[٥٨ ب]

٢٠

(١) في الأصل : يقوم .

(٢) في الأصل : بنفسه .

(٣) في الأصل : طريق ، والياء غير منقوطة .

(٤) مكررة في الأصل .



وأهل الأديان يثبتون القدم للواحد حتى قال قوم بتجسسه من بعد ، وقوم إن له ابنا .

فهم على اختلافهم أجمعوا على الواحد ، ونحو ذلك أنه ليس بذي شبيه ؛ إذ محال ذلك ؛ إذ لم يكن غيره فهو على ذلك ؛ إذ الوجه الذي فيه شبه وجود ما في غيره من الحدث ، وذلك بعيد ، وهذا معنى الواحد ؛ إنه إذ هو واحد في علوه وجلاله ، وواحد الذات [محال] من أن يكون له في ذاته مثال ؛ إذ ذلك يسقط التوحيد ، وقد بيناه ، وواحد الصفات يتعالى عن أن يشركه أحد في حقائق ما وصف به العلم والقدرة والتكوين ، بل كل وصف من ذلك لغيره به بعد أن لم يكن ، ومحال مماثلة الحديث القديم ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : أعطى جميع البشر ممن له نظر التوحيد في الجملة ، ثم نقض كل فريق منهم ما أعطى في الجملة بالتفسير إلا فريق من أهل الإسلام لزموا ما أعطاهم الجميع .

وذلك نحو من يقول من الدهرية بالبارى وقدم البارى فجعل معه جميع الأعيان في الأزل ، وفي ذلك إبطال التوحيد .

ومن يقول بالطينة والهيولى فيجعلها واحدا ثم أتلفه وجعل ما لا يخصه منه على الانتقال والفناء .

ومن يقول من الثنوية بالواحد العليم فهو يذهب إلى أنه واحد الجنس ، إذ يجعل جميع / الخيرات أجزاء له ، وذلك قول المنانية ونحوهم من الزنادقة والمجوس ، فأبطلوا معنى الواحد بالقول بالجسم ؛ إذ هو اسم ما يكثر منه .

واليهود حققوا له شبه الخلق فيكثر به العدد حتى بلغ قولهم<sup>١</sup> إلى حد إمكان الولد .

والنصارى يقولون بالواحد في الكيان ، والثلاثة في القنومات ، منفي عن كل

(١) في الأصل : قوله .

قنوم الجزء، والحد، ويقولون: كان غير مجسم ثم تجسم، ومعلوم أن الجسم هو صورة تتجزأ وتبسط.

وأصحاب الطبائع لم يوجبوا الطبائع لأنفسها تعمل حتى يكون من يجمع بينها ويفرق، وذلك أزل عندهم.

- ومن منتحلي التوحيد المعتزلة، يقولون بالأشياء في القدم، واسم القدم يأخذ الأزل، فثله الأشياء، فيبطل على قولهم التوحيد على ما بيننا من قول الدهرية في قدم العالم، مع ما كان الله عندهم غير خالق ولا رهن ولا رحيم ثم صار كذلك، يحدث الأشياء على ما قالت الثنوية من التباين بالذات ثم الامتزاج، وعلى ما قال أصحاب الهيولى والطينة إنه كان واحداً على جهة ثم صار على تلك الحال بما حدث من الحوادث. لكن قول أولئك ألزم بحق العقل من قول المعتزلة؛ إذ هم ألزموا التغير بحدوث في الأصل، وهؤلاء بحدوث في غيره<sup>١</sup>، ولا أحد يتغير في الشاهد عما عليه بما لا يعمل به، ولا قوة إلا بالله.

- وعلى [هذا] القول<sup>٢</sup> الحسين والبرغوث<sup>٣</sup> وغيرهما في هذا الثاني، وهؤلاء أيضاً ألزموا التغير بالمكان حيث قالوا: كان ولا مكان، ثم هو موصوف بكل مكان، فألزموا الوصف بالحدث، فيبطل معنى التوحيد.

- والمشبهة يقولون له مثال / في الخلق في الجسمية والحد والنهائية والحركات والسكون، يحققون له ما به عُرِف حدث العالم، ويجعلونه مثالا له، جل الله عن ذلك.

[٥٩ ب]

(١) في الأصل: غير.

(٢) جاءت على هامش النص.

(٣) للحسين بن محمد النجار المتوفى حوالى عام ٢٣٠ هـ / ٨٤٤ م مذهب متوسط بين الاعتزال والسنة وهو رأس لفرقة تسمت باسمه وانتشبت منها فرقا "نجارية" أخرى استقلت بأسماء أصحابها الذين وافقوا النجار في أمور وخالقوه في أمور. من هذه الفرق فرقة البرغوثية اتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث. أنظر الفرق بين الفرق ١٢٦، ١٢٧، ويقول ابن المرتضى في المنية والأمل ص ٢٧ إنه كان يحضر مجاس أبو الهذيل العلاف المتوفى ٢٣٥ هـ / ٨٤٩ م، وانظر الانتصار تحقيق نيزج ص ١٢٣، ١٣٤، ٢١٦، ٢٣٠.

(٤) في الأصل: قال.

فحصل قول فريق بالتوحيد أنه واحد الذات ، إليه حاجات الآحاد ، متعال عن معنى الآحاد عما يوجب صفة الأعداد ويتمكن فيه صفة التغير والزوال أو الحدود والنهاية ، موصوف بالقدم والتكوين والقدرة جل وعز عن التغير والزوال ، والحمد لله على كل حال .

- ٥ ثم رجع اختلاف الدهرية إلى ثلاثة ، إلى تباين ثم الاجتماع ، وذلك [قول] الزنادقة<sup>١</sup> والشوية<sup>٢</sup> ومن يقول بالنور والظلمة ، وإلى اجتماع ثم التباين ، وذلك قول من يقول بالطينة والهيولى مع<sup>٣</sup> الجهل بهما على القول بالقدم<sup>٤</sup> ، ويشبه أن يكون هذا قول أصحاب الطبايع ، [على] أنه لم يظهر [ذلك من قولهم] ، ثم بقدم<sup>٥</sup> التفرق أو الاجتماع ويرون ما عليه العالم عليهما ، وعلى ذلك قول من يقول بقدم الأعيان مع حوادث لا أول لها . وقول المفرق بين الحالين طاهر التناقض ؛ لأنه أوجب أحد الوجهين لنفسه من التباين أو الاجتماع ؛ إذ ذلك وصفه بالقدم ، ثم ذهب عنه ذلك من غير ذهاب نفسه ، فبطل ما كان عليه مع السبب الذي به كان ، وذلك وجود علته إيجاد الشيء في حال ارتفاعه ، وذلك فاسد في العقل ، مع ما لو جاز ذا لجاز أن يصير القديم حديثا والحديث قديما ، وفي ذلك بطلان قولهم في القدم ، مع ما لو جاز وجود ما ثبت بنفسه زائلا وما زال بنفسه ثابتا لجاز وجود
- ١٠
- ١٥

(١) لفظ زنديق كان يطلق على المانوية والمجوس القائلين بأصاين للعالم هما النور والظلمة ، ثم اتسع معناه حتى صار يطلق على كل صاحب بدعة وكل واحد ، وانتهى به الأمر إلى أن كان يطلق على كل من يكون مذهبه مخالفاً للمذهب أهل السنة أو من كان يحيا حياة المجوس من الشعراء والكتاب . أنظر البحث الشري عن الزندقة في كتاب 'من تاريخ الإمام في الإسلام' ص ٢٣-٥٣ للدكتور عبد الرحمن بدوي ، طبعة القاهرة ١٩٤٥ وانظر أيضاً الفهرست لابن النديم ص ٤٤٥ . ٤٧٣ طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة .

(٢) التوية هم المجوس الذين أثبتوا أصاين اثنين مذهبين قديمين للعالم ، يقتسمان الخير والشر هما النور والظلمة وبالفارسية يزدان وأهرمن . أنظر الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣ طبعة المثنى ببغداد ، والفهرست لابن النديم ص ٤٤٢-٤٨٤ طبعة القاهرة المكتبة التجارية .

(٣) في الأصل : وإلى .

(٤) في الأصل : بالعدم .

(٥) غير منقوطة في الأصل .

[١٦٠] ما وجد بنفسه عديما ، وعدم ما عدم بنفسه موجودا ، وفي / ذلك وجهان : أحدهما كون العالم بعد أن لم يكن ووجوده بعد العدم ، وفي ذلك فساد مذهبه ووجوب القول بحدث العالم بلا أصل له ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني لو جاز أن يصير المجتمع بذاته متفرقا ، والمتفرق بذاته مجتمعا من غير حدث به لجاز كون المجتمع متفرقا وقت كونه مجتمعا ؛ إذ ذاته قائم ، وذلك مما لا صبر للعقل عليه ، مع ما يزول به معرفة الأغيار البتة ؛ إذ لا علم عليه أدل من الذي ذكرت ، وفي ذلك جواز جعل الشر خيرا والظلمة نورا والحي ميتا والمتحرك ساكنا والبارد حارا ونحو ذلك من الأضداد ، وفي جواز ذلك بطلان القول بقديم التباين والاجتماع ؛ إذ كانا معا ، وفي ذلك فساد القول بالدهر ، ولا قوة إلا بالله .

- قال أبو منصور رحمه الله : والأصل في ذلك أنهما عند التباين لا يعدو لهما ١٠ أن كانا كذلك بالطبع أو بالاختيار أو بأخر يجعلهما كذلك ، وكذلك المجتمع منه ، ثم التباين والامتزاج لا يعدوان ما ذكرنا ، فإن كانا كذلك بالطبع لوجب أن يزداد من ذلك فيما كان أصله التباين أو الاجتماع أن يزداد منه . ألا يرى أن كل متحرك بالطبع يزداد بحركة وكذا يستحق 'وكذلك كل جوهر' بطبعه يعلم معه ضعه فوق ، ومن بطبعه يُسفل فمحال لهما الاجتماع أبدا ، وكذا هذه العبرة ١٥ بين من يتحرك من جهة اليمين مع الذي يتحرك إلى اليسار ، وفي ذلك بطلان ما قالوا . وإن كان ذلك بالاختيار فالقول بأن كانا على غير ما عليهما فاسد ؛ لأنه لا دلائل على تثبيت خلاف لما عليه الشاهد : / أن يكون الذي اختاره التباين يقع معه اجتماع ، أو الذي اختاره الاجتماع يقع معه تباين ، فبطل الاختيار . مع فساد قولهم من بقاء كل بجوهر الآخر واحتباسه ، وتحقيق ذلك أن احتباس الخير ٢٠ في الشر شر ، ولما لو كان لهما الاختيار لكان لا يناوئ كل واحد منهما من القدرة على منع الآخر عن فعله واختيار ذلك والعلم بكيفية ذلك ، فإن لم يكن بطل معنى

[٦٠ ب]

الاختيار وتحقق فيها جميعا العجز والجهل ، وإن كان [ذلك كذلك] بطل الاختلاف عما كانا عليها ، لما به يصل كل إلى ما يؤذيه ويضره .

وبعد ، فإن [فى] تحقيق ذلك تجهيل كل واحد منها الآخر وتعجيز [هـ] ، وفى ذلك إفساد القول ، ولا قوة إلا بالله .

• وإن كان ذلك بآخر ثبت حدث التفرق والتباين ، وهما لا يخلوان منه ، فلزم حدثهما ، وفى ذلك لزوم القول بالتوحيد بما أريد به نفيه ، ولا قوة إلا بالله .

ومن جهل الأمرين جميعا فقد أقر أن لا قول تكلم عليه ، وأنه ممن لا يحتمل عقله البلاغ إلى العلم به ، وإنما طريقه التقليد ، فأشكل عليه لاختلاف ما أدت إليه ، فإنما تكلم من عنده أن الذى أداه إليه حق يظهر عند ذلك الحق ، ثم إذ محال اجتماع الأمرين من حيث بينا من التناقض ، فثبت أن الحق لو كان فيما يقول أهل الدهر فهو فى أحد ذينك القولين ، وقد بينا فسادهما جميعا ، وبالله المعونة .

قال محمد بن شبيب<sup>١</sup> فى ذلك بما كان معناه عندنا إنه إذ لا يخلو القائم على ما عليه من التضاد والتناقض من أن يكون كذلك أبدا ، فيبطل كونه ، من حيث لا يتوهم كون شيء من الجملة إلا أن / يكون شيء هو فيها ، فيكون مع ذلك كل كائن منها المانع لكونه ، فيبطل ، كمن يقول : لا يدخل أحد هذه الدار حتى يدخلها غيره ، إنها لا تحتمل دخول أحد فيها على وفاء الشرط ، أو إن كان عن تباين قد تقدم ، فيبطل الوجود للتضاد ؛ إذ حقه التنافر بما تضادا بالطبع ، ولو احتمل الخروج عن طبعها الذى فيه التضاد - والتضاد يوجب ما ذكرت - بالاختيار لحاز اختيار الفناء له فى نفسه ، وإن كان هو بطبعه باق . وإذا بطل الوجهان ثبت أنه كان بعد أن لم يكن بمن أحدثه كذلك على ما فيه الاختلاف والاتفاق ، ولا قوة إلا بالله .

(١) هو أبو بكر محمد بن شبيب أحد شيوخ المعتزلة يضعه ابن المرتضى فى الطبقة السابعة ويذكر أنه ألف كتابا فى التوحيد ، وكان من أصحاب النظام فيكون من رجال منتصف القرن الثالث الهجرى ، واتهمته المعتزلة بالإرجاء أنظر المنية والأمل ص ٤٠ ، الفرق بين الفرق ص ٢٠ ، ٦٩ ، ١٢٢ ، ١٢٥ .

- ثم لا يجوز أن يحدث بلا محدث ؛ لما لا يكون العدم به والوجود إلا واحدا ،  
ولما لا يعرف صورة إلا من مُصَوَّر ، ولما تغيّر الأوقات من شتاء وصيف ونحو  
ذلك ثبت أنه كان كذلك ، فعُورِض بما لو كان فيما كان بنفسه يمنعه عن ذلك  
كونه في وقت دون وقت ، لم لا كان كذلك فيما كان بغيره ؟ فزعم أنه إذا كان  
بغيره تدبير كونه له لمصلحة في الدين أو الدنيا ، وفيما كان لا بغيره ليس كذلك<sup>١</sup> ،  
لذلك اختلف الأمران ، وهذا الذي يزعم يوجب أنه لا يجوز أن يجعل أول الخلق  
غير المستحق حتى يكون له في الذي ذكرنا ، وإذا جاز غيره بلا مصلحة لذلك  
الوقت دون غيره لا معنى لما قال ، وقد بينّا نحن القول بالخلق ، وإحالة السؤال عن  
لِمَ خلق ؟ ، وليس لنا أن نزعم أنه لا يفعل إلا الأصلح فيلزمه حق الفعل حتى  
يلحقه وصف ذم إن أختر أو قدّم ، بل الله تعالى إذ هو حكيم لا يخرج فعله  
عن الحكمة ، وأما اعتبار الأصلح لغيره / إنما تقدير الحق عليه لا تقدير الفعل  
بذاته ، ومحال كون الحق لغيره عليه ولا غير ، بل السؤال عن جملة الخلق ،  
فالقول في أنه يخلق لنفع لهم أو صلاح لهم لا معنى له ؛ إذ ليس عليهم فيما لا يخلقهم  
ضرر ولا فساد ، فيكون الخلق لما ذكر ، والله أعلم .
- ثم في الجملة لا يخلو خلق من أن يكون للمتحن به نفع وعبره من طريق  
الاستدلال به والاعتبار ، سوى المنافع الآخر مما منّ الله عليهم بها ، وبالله التوفيق .
- وأصل صلاح العبد في الدين إنما هو بفعله ، وكذلك فساده ، والله تعالى  
بالأسباب التي بها يُنال فعل الصلاح عليه أعظم المنن وأجزل النعم ، ومن فسد  
فهو لأغراض عن الله ، وإيثاره شهوته على طاعته ، خلّى الله بينه وبين ما اختاره  
لنفسه إذ آثر هواه على أمره وشهوته على طاعته ، والفعل الذي بيّن له أنه فعل  
العداوة على ما هو الولاية ، ولا قوة إلا بالله .
- فعُورِض بأول خلق خلقه لنفسه ، وليس ثمة مصلحة ، فزعم أنه ليس ثمة  
وقت ليقال فيه : لم لا خلق قبله ؟ وإنما ذلك متى يكون هو أوّل ، وهو أصلح
- (١) في الأصل : ذلك .  
(٢) مكررة في الأصل .

في التدبير وأولى بالحكمة ، وما هو كذلك ، فيخرج السؤال على أنه : لم لا يخلق دونه في الحكمة وحسن التدبير ؟

قال الشيخ رحمه الله : فما ذكرت من الوقت فهو ما يذكر ، على أن السؤال في مثله ساقط ؛ لأنه لا يشار إلى وقت ، وإلا لو كان الخلق قبل ذلك إلى ما لا يحتمل اللسان من عدد الأوقات ممكن ، وفي ذلك بطلان السؤال إلا عن قدمه ، وذلك تناقض ؛ لإحالة وقوع التكوين على الكائن في القدم ، ولا قوة إلا بالله .

وما ذكر من الحكمة فذلك حق ، وما ذكر من الأصلاح لا أدرى ما أراد به ، / وما قال من دونه أو مثله فالقول به لا معنى له ، والله تعالى أن يفعل الفعل الذي لا يخرج عن الحكمة ؛ إذ الخروج عنه يحقق السفه ، وذلك يسقط الربوبية . ثم في الحكمة طريقتان : أحدهما العدل والثاني القنيل ، وليس لما يتقدر الله من الأفضال نهاية ، فيتكلم في الشيء بأفضل ما يبلغه قوته من الفعل ، مع ما ليس عليه الأفضال يختص به من شاء .

وغير جائز خروج فعله من الحكمة لما ذكرت ، وكذلك معنى العدل : إنه وضع كل شيء موضعه ، لكن له درجات : يوصف فعل بعضها إحساناً وأفضالاً ، وفعل بعضها عدلاً وحكمة ؛ إذ هما اسمان عامتان لكل ما للفاعل فعله ، والأول خاص من حيث كان له تركه فيفعله منعماً محسناً ، ولا قوة إلا بالله .

وسؤال القدرة على خلق شيء قبل هذا الخلق يخرج على ما بيناه في الوقت ، والله على كل شيء قدير .

ثم عورض بما لم لا كان لم يزل يحدث الأشياء ؟ فأجاب بالذي تقدم ذكره من فساد كون شيء قبل شيء إلى ما لا نهاية له .

قال الشيخ رحمه الله : وجواب هذا عندنا أن يقال : لو أردت بقولك لم يزل يحدث الأشياء ليكون هي لم يزل ، فذلك محال ؛ لما فيه إثبات قدمها ، وفي قدمها فساد إحداثها . وإن أردت به الإحداث ليكون كل شيء من ذلك لوقت كونه فذلك حق ؛ إذ هو بذاته خالق ، لا بغيره .

ثم نذكر ما عارض محمد بن شبيب من أسئلة الملحدين ، فعارض عن الواحد الذي يعبد ، ما هو ؟ وقد بينا ما يجاب له ، وهو زعم أن ذا يحتمل مثل ذا ، وقد بينا أن لا شبيه له ، و[لا] يحتمل ما يشار إليه ، ولم نكن نعرفه بالحواس فزشير / إليه ، وما هو بمعنى يوجد بالأدلة وشهادة العالم . وما هو ؟ ما اسمه ؟ [٦٢ ب.]  
الله الرحمن الرحيم .

وجواب ذلك عندنا هو الله الواحد الذي ليس كمثل شئ ، وبهذا الحرف تقطع سبيل العمود إلى السرال ؛ لأنه يعود إلى ما يتصور في الوهم ، وفي هذا نفيه إلا من حيث الوجود بالأدلة ، ولا قوة إلا بالله .

ثم أجاب عن قوله : أين هو ؟ إنه في الأشياء مدبر لها لا على الحلول ، كما يقال فلان في عمله ، وقال : لا على إحاطة الأشياء به .

قال الشيخ رحمه الله : وقد أخطأ في الجواب ، بل حقه أن يقال : تسأل عن المكان ، وقد كان ولا مكان ، وهو يتعالى عن الوصف بالأمكنة ، بل هو على ما كان بلا تغير ولا زوال . والقول بالكون في العمل إخبار في المتعارف عن العمل الشاغل له الحابس فيه عن غيره ، والله يتعالى عن هذا الوصف .

ثم أجاب من سأله : إنكم إذا نفيت عن الله شبه خلقه ، وعن خلقه شبهه فتم شبهتم ، فقال : ذلك نفى ، وليس في النفي تشبيه ، ألا ترى أن من قال مثله في المواد والبيانات من [أنه] لا يشبه أحدهما الآخر ، إنه لا يوجب التشابه ، إنما يكون ذلك في الإثبات .

وما ذكره حسن ، ولو كان بذلك تشابه لكان بقوله هذا يشبه ذا إيجاب الخلف ، وفي ذلك قلب الحقائق وإبطال المجاز كله ، وجملته أن النفي يرفع المنفى عن الوهم والعقل ، وإذا ارتفع ذلك لم يتقدّراه ، والتشابه هو الواقع تحت قدار من جوهر أو صفة أو حد ؛ فلذلك بطل معناه .

وبمثل هذا يجاب لمن يزعم أنكم إذا لم تصفوا الله بمكان فقد حددتم ، وأن الحد



[١٦٣] هو نفاية المكان ، ومحال نفى تحديد / في الوصف به ، وكذلك الأمكنة ، بل القائل بكل مكان ، أو بمكان دون مكان هو الذي حدّه ؛ إذ أثبتّه على ما أثبت المكان المضاف إليه مما يُقدّره العقل والوهم ، وعند ذلك التحديد والتشبيه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم أجاب لسؤال : كيف خلق الله الخلق ؟ إنه لو أراد به المعالجة في الفعل فهو غير جائز ، بل ابتدعه وأحدث عيّنهُ بلا علاج ، ولو أراد أى شيء خلق ، يشار إلى الجواهر من نحو السماء وغيرها إذ خلق الشيء زعم هو ذلك الشيء . ولو أراد به : لم خلق ؟ فلمنافع الخلق في دينهم وما هو أصلح لهم فيما كلفهم .

وقال الفقيه رحمه الله : جواب هذا السؤال دفعه أن ليس لفعله كيف ؛ إذ كل ذي كيف هو ذو أمثال . ثم القول في كون خلق الشيء أنه هو أو غيره اختلاف : فمنهم من يقول : هو هو ، وبه يقول . والسؤال على مذهبه فاسد ؛ لأنه لا غير لخلقه فيمثل هو به . ومنهم من يقول : خلق الشيء فهو صفته التي وصف بها في الأزل ، فالسؤال بمن كلفيته هو السؤال عن كيفية ذاته وعلمه وقدرته ، وذلك فاسد .

ثم أجاب من سأل : أمن شيء خلق الأشياء أو من لا شيء ؟ فقال : لا من شيء ، معناه أن اخترع الأشياء أى ابتدعها من غير أصل ، وهذا فيما أخبر من حدث الأجسام . لكن مذهب المعتزلة أن شئية الأشياء لم يكن بالله بل كان به وجودها ، فيكون على قولهم خلق الأشياء لا من شيء محال ، بل لم يخلق الأشياء لكنه أوجد أعيانها عن العدم ، وهن في العدم أشياء ، وذلك من ....<sup>٢</sup> مضاهات الدهرية والحمد لله الذي عصمنا عن ذلك .

[١٦٣] وجوابه لسؤال الله / غريب إنه خلق لمنافع الخلق . وسئل إنّه ليمّ خلق ؟ قال : لمنافع الخلق ، ولیمّ خلق لمنافع الخلق ؟ وأى حاجة كانت للخلق ولا خلق ،

(١) ... (١) جاءت على هامش النص وبها يستقيم المعنى .  
(٢) كلمة غير مقروءة في الأصل ، ويشير الناسخ أيضاً إلى ذلك ، وربما تكون الإشارة أيضاً إلى أنها زائدة والمعنى مستقيم بدونها .

ليخلق الخلق لمنافعهم ؟ فلو جاز أن يقال : 'خلق خلقا بلا حاجة لمنافعهم' كيف لا خلق إذا لمنافع<sup>٢</sup> نفسه وإن لم يكن له حاجة ، وهذا بقوله أولى ؛ لأنه كان غير خالق ولا رحمن ولا رحيم ، وهذه أسماء التعظيم والمدح ، وكأنه انتفع بالخلق عندهم ؛ إذ لم يكن كذلك بذاته فصار كذلك بخلقه ، جل الله عن صفات الحاجات والمنافع ، ولا قوة إلا بالله .

قال الفقيه رحمه الله : وقوله<sup>٣</sup> خلق هو ذلك الشيء ، فاذا الشيء بذات الله أو بذات نفسه ، إذ لم يكن من الله إلا ذاته ، ولا إلى الخلق منه سوى الخلق بذاته ، فكيف صار هو خالقا ولم يكن منه غير الخلق دون أن كان الخلق بلا غيره ؟ ولم لا كان الخلق في أن يكون خالقا أحق منه ؛ إذ لم يكن منه إليه سوى أن كان هو ، وقدم الشيء لا يوجب كون آخر به إذا لم يكن منه إليه ما به يكون في الشاهد كيف أوجب ذلك في الغائب ؟

وقوله لكيف خلق ؟ لم يخلق بالمعالجة ، وما ذكر كلام لا معنى له ؛ لأنه لم يسأل عما لم يكن ، بل سئل عن كيفية فعله ، فقوله لم يعالج لا معنى له ، وإذا كان عنده أن خلق الشيء هو ذلك الشيء فليذكر إذا في جوابه ذلك الشيء دون أن يقسم السؤال ثم يزيل عنه المفهوم من الكيف ، ولا قوة إلا بالله .

وأجاب من عارضه بأنه إذا لم يزل عليما سميعا بصيرا لم لا قلت : إنه لم يزل خالقا ؟ فزعم أن في ذلك إيجاب الخلق في الأزل ، ويعني فلم يزل سميعا نفيا / الجسم ونحو ذلك في العالم والبصير . وزعم أنه يقول : لم يزل الخالق ولا يقول خالقا لما ذكر .

[٦٤]

قال الفقيه رحمه الله : فإن لم يكن في قوله لم يزل سميعا بصيرا عليما إلا أنه ليس بجاهل ولا أعمى ولا أصم فكان التصريح بهذا أولى ؛ إذ هو أبعد من الشبهة ؛

(١) في الأصل : 'خلق خلقا بلا حاجة ثبت له لمنافعهم' وامتد أن المعنى يستقيم بدون عبارة وثبت له .

(٢) في الأصل : المنافع .

(٣) في الأصل : وهو قوله .

لما قد يجوز أن يقال للشيء [ليس] بجاهل ولا عاجز ولا أصم ، ولا يجب به الوصف بقادر عالم سميع بصير ، فإذا لم يكن في ذا سوى نفى الذى ذكر فحرف النفى أقرب من حرف يفهم ما لا منفعة في فهمه ، بل فيه كل ضرر ، ولو لم يرد بذلك سوى نفى الأضداد فليقل : هو صحيح سليم معافى على نفى الأضداد دون تحقيق الذى ذكر . فإذا لم يجز ذا بان أن الذى زعم من بيان حاصل السدى ذكر وهم .

وبعد ، فإن خروج الأفعال المتتابعة على حسن النظام والإحكام هي أدلة العلم بها والقدرة عليها لا أنها أدلة من ليس بجاهل ولا عاجز ؛ إذ غير واحد بما وصفه لا يكون منه فعل البتة ولا اتساق ، نحو الأعراض كلها ، ولا قوة إلا بالله .

على أنها أسماء عن صفات تسقط لسقوط الصفات ، فإذا لم تحقق الصفات صيرت الأسماء أسماء ألقاب ، وإذا صارت كذا فالقول بأنه لم يزل كذا كلام لا معنى له لإحالة اللقب في الأزل ، ولا قوة إلا بالله .

ثم إذا لم يجب في القول بسميع عليم كون كل معلوم مقدور عليه مسسوع في الأزل ، فثله في القول بالخالق ، لكن خالق الأشياء ليكون على ما هي عليه كما هو عالم بها كذلك وقادر ونحو ذلك . وإذا كان القول بعالم سميع بصير وبالعالم السميع البصير واحدا فكذلك بخالق وخالق / واحد ، بل الخالق في إيجاب قديم الخلق أحق لو كان التقدير من الملفوظ من 'خالق' ، ألا يرى أنه على وزن خالق يقال : مالك يوم الدين ، وخالق كل شيء ، يدخل في ذلك كل حادث وقائم ، ليس في قوله الخالق ذلك ، ولا هو يقول عليه في العرف ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : والأصل أن الله تعالى إذ لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه ، بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه أو شهادة السميع ، ثم الشاهد يدل عليه من وجه الشهادة له بالصفة لا من وجه الشهادة بالذات ؛ إذ الوجود بعد أن لم يكن هو دليل الإيجاد والإحداث

الذى به يعلم الموجود المحدث . واختلاف أحوال الشاهد واجتماع المتضاد فى الواحد هو دليل قدرته ونفاذ التدبير الذى بالمدير القوى يكون ، واتساق التدبير وعدم التفاوت فى الواقع تحت<sup>١</sup> العقل على كثرته دليل علم العقل الذى به يعلم العالم ، ولا شئ فى المحسوس يدل على ذات ، إذا نفى عنه الصفة لم يجز القول باثبات ذات غير تحقيق الصفات ، إذ ذلك غير طريق شهادة العيان ، وكذلك شهادة من ثبت صدقهم بالأدلة جاء بالعلم السميع البصير على ذكر العلم والقدرة ونحو ذلك ، مع العلم أن هذه الأسماء من أسماء الصفات .

ثم إذ لم يجز الوصف بالمكان وبالمخرج أو الدخول أو الاتصال أو الانفصال أو البينونة أو نحو ذلك ، على نفى أخصداد / تلك الأحوال من غير إثبات تحقيق الملفوظ ، وكذلك شأن الاجتماع والافتراق والتحرك والسكون لم يجز الذى قالوا ،  
وبالله التوفيق .

قال<sup>٢</sup> [أبو منصور رحمه الله]<sup>٣</sup> : إذ ثبت حدث العالم ، ومحال كونه بعد أن لم يكن على ما عليه من قيام الأوائل بالأواخر واتفاق ذلك عليهم أنه كان عن علم به ، ثم محال كون حس به يعلم ولا محسوس أو قياس ولا عبرة ، ثبت أنه عالم لذاته ، وفيما العالم لذات العالم سواء [فى] غيبة المعلوم وحضرته ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : والأصل فى ذلك ما ذكرت أنه عرف لا بالحس وفيما عُرِف به دليل علمه به ؛ إذ جعله على وجه دله عليه ، ثم لم يحتمل أن يكون علمه به غيره ؛ لما لم يكن غير حتى أنشأه ، ثم ذلك المنشأ كان دليلاً عليه ، ثبت أنه كان قبل كونه عالماً به . ولا غير له غيره به علم ، ثبت أنه عالم بذاته لا بغيره ، والله الموفق .

ثم سأل نفسه عن أشياء لا معنى للسؤال عنها إلا عن التعتت ، وحق جواب التعتت التأديب بما يمنعه ، لا الاستدلال بالأدلة على نحو ما بينا من شأن

(١) الناء غير منقوطة فى الأصل .

(٢) ... (٢) مطبوسة فى الأصل طمساً تاماً ولا أثر لها .

سوفسطائي . فسأل عن الله أنه أليس على كل شيء قدير ؟ فأجاب بنعم . فقال :  
يقدر على إدخال الدنيا في بيضة ، فأجاب بالتناقض ؛ لما في ذلك جعل البيضة  
أوسع منها ، وقد جعلها أضيق منها ؛ إذ هي جزء منها ، وكذلك هذا التأويل  
في الأصغر والأكبر .

- ٥ قال الفقيه رحمه الله : وجوابه عندنا أنه أراد بما قال على إبقاء البيضة بعضها  
للدنيا فهو محال ؛ لما فيها انقلاب بعض كلاً ، وكلّ بعضاً بلا تغير / عن [٦٥ ب]  
حاله ، وذلك تناقض . وإن أراد بالبيضة وغير البيضة من الدنيا يجعل فيها فهو  
على وجهين : أحدهما أن يكونا محالهما ، فقد أحال لما ذكر محمد بن شبيب ،  
وإن أراد به بذلك تصغير ما قال أو توسيع البيض حتى يسع فيه ما وصف فهو  
على ذلك قادر ، وبالله التوفيق . ١٠

وصاحب الكتاب ينتحل نيحة الاعتزال ، وما ذهبهم أن الله لا يقدر على  
خلق فعل بعوض فما فوقه من الجواهر ، وفعل ذلك كله واقع تحت القدرة أو في  
ذلك لغیره قدرة ، فأبوا تحقيق ما ادعوا من أنه قادر على كل شيء في أكثر  
الأشياء التي هي في حد الإمكان في العقول ، فعارضه أمثالهم بالخارج عن حد  
الإمكان في العقول لا معنى له ، ولا قوة إلا بالله . ١٥

ثم سأل نفسه : يقدر أن يخلق مثله ، قال : ذا محال ؛ لما فيه إيجاب متنافي ،  
والخلق محدث وهو قديم ، فيبطل أن يكون مثله ؛ لما به يسأل عن القابلية ، وهو  
مثل الأول في الإحالة ، وأيضاً قال : في ذلك اثبات متناقض ، وهو لا يخلو من  
أن يكون جسماً فيه آثار صنعه أو عرضاً لا يقوم بنفسه ، ونفسه يدل على حاشته ،  
وهو ليس كواحد منهما . قال : وأيضاً أن كل محدث يحتدل الفناء ، وهو يتعالى  
عن احتمال حدوث الفناء ؛ لما يصير ما لا يجوز عليه الفناء وما لا يجوز في غيره  
وقت على قلب ذلك . ٢٠

قال الشيخ رحمه الله : ومن تأمل ما ذكر عرف حيل السائل في السؤال عن  
سنن القول فيما له احتمال التمكن في العقول ؛ لأنه سأل . يقدر أن يخلق مثله ،

[٦٦ أ]

ومن / يكون مثله لا يكون جسما ولا عرضا ولا محدثا ولا محتملا للفناء ؛ لأنه إن كان على شيء من ذلك فلا يكون مثله ، وبه سأل ، فكيف يبقى ذلك الذي ذكر ، وما ذكر هو أبعاض ما في كون ذلك نفيه ، ولا قوة إلا بالله .

- وقد قلنا على المعتزلة ما هو أوضح من ذلك ، مع ما يلزمهم من وجه آخر ، وهم أنهم يصفون الله بالقدرة على الكذب والسفه والظلم ، مما لو كان شيء من ذلك لبطل ربوبيته ، ثم لم يجز فعله ذلك ، لذلك فليقل : يقدر على خلق مثله ولكن لا يفعل ؛ لأنه ليست الأعجوبة في جعل الحدث قديما ، وما يحتمل الفناء غير فان ، وما يقع عليه أثر الصنع غير واقع ذلك إلا بالأعجوبة في جعل القديم حديثا والباقي فانيا والحكيم سفيها ، فان استقامت القدرة على هذا — على إحالة الفعل — فثله الأول على مذهبهم ، ولا قوة إلا بالله .

١٠

ثم الإحالة على مذهبنا سهل وهو أن الله جل جلاله محال دخوله تحت القدرة ، فالقول بادخال غير تحت القدرة ليصير بها مثله دفع المثلية عنه ؛ لإحالة دخوله تحت القدرة والآخر بها يلحقه به ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

وإن شئت قلت : السؤال متناقض ؛ لأنه قال : يقدر أن يخلق مثله ، ومثله لا يكون مخلوقا ، فكأنه قال : يقدر على ما ليس له مثل من الخلق قبلي . وأيضا أن في الاحتمال غير ما هو عليه سقوط هويته ، فيكون ذلك الغير هو الهو الذي به يكون هوية الأشياء ، ولا قوة إلا بالله .

والأصل أن الله سبحانه إنما ثبتت له الإلهية بما حقق تعالىه عن المثل والشيثية ، فمحال احتمال مثله لما به / سقوط ألوهيته .

[٦٦ ب]

- على أن الكلام متناقض من الوجه الذي يقول ؛ لأنه يخبر أن يجعل ، فصيره مجعولا ، ومحال كون مجعول جاعل على إزالة الجعل الذي به كان ؛ لما به زواله ، ولا قوة إلا بالله .

٢٠

ثم على قولهم : كان غير خالق فصار خالقا ، فقد أدخله من هذا الوجه تحت القدرة التي بها صار خالقا ، فكيف ينكر جواز من لم يكن كذلك ، فيصير كذلك بأنه خلقة كذلك ، كما صار هو كذلك بأن خلق غيرا ، والله المستعان .

ثم سئل عن الله : أكان قادرا على خلق الأشياء قبل خلقها ؟ ، زعم أنه نعم ، دليله أن العاجز ممنوع ، فدل وجود المحدث على قدرته ، وإذا كان هو قادرا بذاته ، لا بما يعرض من القدرة ، فهو موصوف بالقدرة على الدنيا وأمثالها مما لا يحصى .

قال الفقيه رحمه الله : فيقال له : إذ هو قادر بنفسه لا بقدرة ، يعرض كيف زعمتم أنه يقدر على خلق جميع حركات العباد وسكونهم إلى أن يُقدرهم عليها ، فإذا أقدرهم عليها زالت قدرته عليها ، إلا أن يأخذ القوة عنهم ، فهذا وصف القدرة بالذات أو بالعوارض ، ومن ذلك وصفه فالقول له بقوة لم يظهر منه الفعل محال ، وما يحتمل زوال قدرته ، فالقول بالقدرة بذاته على مذهبهم محال .

ولما أردت بما ذكرت من أقاويل المعتزلة - وإن لم يكن لي إلى ذكرها حاجة - ليعلم المتأمل أن لا سبيل إلى إثبات التوحيد ودفع معارضات الملحدة على مذهبهم ، وأن الحق من القول في التوحيد قول غيرهم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم زعم أن كل / قادر 'سبقت قدرته' فعله فهو وصف من قدر بغير ، [١٦٧] وفعله بغيره ، فهو يتحول من حال إلى حال ، وتقبل ذاته الاستحالة والزوال . فأما الله سبحانه فبنفسه يقدر على الأشياء ويفعلها ، فما يذكره في ذلك فاسد ، ولا قوة إلا بالله .

وقد بينا فيما تقدم بأبلغ من هذا ، وبالله التوفيق ، وفي هذا آية جعل ذاته عالمة ، وقد بينا وهمه .

(١) ... (١) في الأصل : سبق قدره .

(٢) في الأصل : فعله .

ثم سئل عن خلقه الأشياء إذ لم يكن له فيه نفع ولا كان عابثاً به ، فزعم أنه خلق العرض على ثواب الأبد . وذلك حكمة ، فيكون فعله لنفع يكون لخلقها لا لعلّة تقدمت الخلق ، وهو كاتحاد البنيان وأنواع الأشياء يحدث من العباد .

قال أبو منصور رحمه الله : وقد بينا نحن ما يقتضى هذا الحرف من الجواب . على أن السؤال عن العلة محال ؛ لإحالة أنه يكن لأحد عليه سلطان ، أو يخرج فعله عن الحكمة فنسأل عنه .

- وبعد ، فإن السؤال عن تعرف حكمة الربوبية وحق ربوبيته علينا معرفته ومعرفة حقه وأمره والقيام بما علينا من طاعته وتعظيمه ، والإعداد لحق الجواب في كل ما يقوله ويعلمه ، وذلك يُشغلنا عن طلب الاعتلال له في فعله ، أو الاحتجاج بالجواب عنه فيما تعدى السائل طوره ، وأعرض عما عليه من أعداؤه لفعله الذى هو مسئول عنه مجزئ به ، ولا قوة إلا بالله .

وقوله خلق الخلق لنفع الخلق ونفعه ، ما ذكر فانه جيد عن الجواب ؛ لأنه سئل عن خلق الأشياء . ومن ذكر فهم صنف من الجملة ؛ فلذلك أوجب ذلك حبيده .

- وعلى ذلك شأن القدرية فيما يسألون عن خالق / الأفعال فيرجعون في الجواب [٦٧ ب] إلى فعل الكفر والمعاصي ، وذلك فاسد ؛ لأن طريق هذا سمعى ، والأول الذى وصف عقلى .

- قال الشيخ رحمه الله : والأصل عندنا أن الله تعالى لم يخلق خلقاً إلا وأثر نعمه عليه ظاهر ، وأدلة جوده فيه بيّن ، وأنه حكمته بما فيه من دلالة وحدانية مُوجِده عليه وبرهان سلطانه ونفاذ مشيئة فيه محقق ، وعلامة قدرته وعلمه بحقائق الأشياء غير خفى في ذلك .

والسؤال على أنك لم أنعمت ؟ أو لماذا أظهرت جودك ؟ ولم كانت الحكمة ؟ ولم أنت حجة وحدانيتك ؟ إلى آخر ما ذكر محال فاسد لا يقبله عقل ولا يحتمله وسع لقبحه ؛ لذلك بطل هذا النوع من السؤال ، وبالله التوفيق .

(١) في الأصل : وحدانيته متّجوده .



ثم جائز أن يقال : إذ هو بذاته جواد ، وبذاته قادر ، وبذاته عالم فيجاد بخلقه على خلقه ، إذ هو خالق إذ هو قادر على أن يوجد ويظهر مواهبه . وأصل هذا السؤال عندنا فاسد ؛ لأنه يجعل الفعل هو الذات ، وهو به موصوف في الأزل ، والسؤال عن ذلك كالسؤال على أنه لم كان رباً عالماً ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة

#### [دفاع عن العلم والنظر]

قال قوم : ترك النظر أسلم ؛ لما لا يأمن الناظر بالظفر بالحق ، ثم فيه فتح باب الحجة على نفسه مما لو امتنع عنه ليأمن العطب من حيث لولا هو لم يتخلله السبيل الذي يظنه أو الباطل ليلزمه حجة الله ؛ إذ بالفكر والبحث إرادة ما يضطر إلى العلم بأن الحق في ما انكشف له ، مع اشتباه خاطر الرحمن في الأمر والتحذير من خاطر الشيطان . وفي ترك النظر / والبحث أمن ذلك ؛ إذ لم ينكشف له ما يلزمه التمييز ، ولا يخطر بذهنه ما يبعثه على الطلب ، ولا قوة إلا بالله .

[٦٨]

ومن ألزم النظر والبحث فيقول : في تركه عطله لا محالة ؛ لأن لزوم النظر ليس عقيب نظر تقدمه بل عقيب الذي به يقع النظر والبحث وهو العقل الذي به يعرف المحاسن والمساوي ، وبه يعلم فضله على سائر الميادين ، وبه يعرف ملأ تدبير أمر الأنعام ، مع ما يأتي عليه ذهنه وفطنته تبدده وفناء بما نال من لذة الحياة ، ورُكبت فيه شهوة البقاء وعظيم ألم أسباب الفناء ، أو اعتدائه فلا بد من البحث في ذلك ما يلائمه ويبقى ألد الأشياء وأشهاها عنده مما يأتي عقله المخاطرة بروحه في الامتحان بالأشياء دون تكلف ما يطاعه على الضار . وبما في تحقيقه ؛ والسامع من ذلك فيجتنبه إما بالبحث عن تعرف من يثق بخبره وبأمر . سائمه فيما ياله عليه ، فيصدر في كل ذلك عن رأيه ، أو أن يجهد في الامتناع بنفسه بالافعال التي

(١) في الأصل : بلاومه .

يُرى عاقبته مما يؤمن عن مثله الهلاك لقلته ، فيكون في الأمرين جميعا لزوم البحث .  
مع ما يدفعه جهله بما جُبل عليه من الشنوات ، وما يبعثه عليه نفسه من الملاذ ،  
عما ينصيه من المكروء وما يحل به من الأكل ، إلى النظر في حال نفسه إنه بما  
صار كذلك ، أو هل كان كذلك في الأبد ؟ أو من أي وجه صار كذلك ؟  
لا يتسلم عن بعض الخواطر التي تمنعه عن ترك النظر في أحوال نفسه ليعرف به  
مباديه ، وليعلم أنه لذلك بنفسه أو بمن له في نفسه تدبير . مع ما لا بد من أن  
يعرف / ما به صلاحه وفساده ، وما عليه من النعم وعنه من الدفاع ، وفي كل  
ذلك استدلال إلى النظر ولزوم الحجة وبالله التوفيق . [٦٨ ب]

مع ما يعلم بيقين أن هذا الذي سؤل له ترك النظر هو خاطر الشيطان ؛ إذ  
ذلك عمله ليصده عن ثمرة عقله ويفزعه لأمانته التي لديها ينال الفرصة ويظفر  
بالبُغْيَة ، دليل ذلك أن استعمال العقل بالفكر بالأشياء ليعرف ما استتر منها  
من المبادئ والنهايات ، ثم فيما يدل<sup>١</sup> على حداثها ومحدثها يشغله عن شهوات النفس  
ليعلم أن ذلك هو صنيع الشيطان . على أنه إذ لم يجز إهمال شيء من الجوارح عن  
المنافع التي جعلت فيها ، ولا كفتها عن أعمالها بته ، بل يجب كفتها عن الوجوه  
الضارة واستعمالها بالوجوه النافعة ، فالعقل والنظر الذي بهما تعرف المنافع والمضار  
أحق أن لا يُهملا . مع ما كان الناظر عند ورود الخاطر لا يعدو خوصالا ثلاثة :  
إما أن يقضى به نظره إلى العلم بمحدثه وأن له محدثا يميزه بالإحسان ويعاقبه بالإساءة ،  
فيجتنب<sup>٢</sup> ما يسخطه ويُقْبِل على ما يرضيه فيسعد<sup>٣</sup> وينال شرف الدارين ، أو  
يقضى به إلى نفى ما ذكرنا فيتمتع بصنوف اللذات ، أما العقاب [فينتظره في  
الآخرة] ، أو يقضى به إلى العلم باستغلاق باب العلم بحقيقته مسا دعى إليه ،  
فيستريح قلبه ويزول عنه الوجع الذي يعتريه إذا فزعته الخواطر ، فيعلم إذا أنصف  
أنه على ربح في نظره من كل وجه ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : فيما له يدل .

(٢) غير منقطعة في الأصل .

(٣) في الأصل : فيسعد . وحده .

فإن قيل : إذ جاز أن يأمر الله العبد في عقله بما لا يفهم / لم لا جاز. أن  
يخاطبه بما لا يفهمه ؟

قيل : لا فرق بينهما ، ولا يجوز الإطلاق عليه بالذى ذكرت ، وما من شيء  
يأمر الله به إما يبعث العقل عليه أو يخاطب السمع إلا وقد جعل الله لفهم ذلك  
سيلا ، ومن قصر فهمه عن احتمالته فهو خارج عن الأمر ، لكن جهات الأصول  
مختلفة ، تعلم هي بالنظر والفكر أن ذلك من أى نوع ، ولا قوة إلا بالله .

فإن قال : إذ لا عذر في الشاهد للعبد أقبل من قوله لسيده : لم أعلم أن  
فعلى يسخطك فأتركه ، ولو علمت ذلك لانزجرت مما فعلت ، لم لا كان ذلك  
في حكمة الله مقبولا ؟

قيل : ذلك إنما حسن بيننا لارتفاع ما به يعرف الأمر من الدليل عليه ، وأما  
الله سبحانه فقد جعل لعبده على الأمر بما أمره به دليلا وحرك ذهنه بالخواطر  
ونبته بصنوف العبر ، فإنما أتى من قبل تركه النظر ، وذلك فعله ، فيصير بما  
هو معتدرا محتجوجا ؛ إذ بفعله أعرض عن ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : وأصله أن العلم بالله وبأمره عرض لا يدرك  
إلا بالاستدلال ، وقد أظهر به ما يستدل من أحوال نفسه التي عليها مداره ،  
مع ما بينا أن الضرورة تبعته على النظر وتدفعه إلى الفكر فيما يرى من أحواله  
وأعضائه ومنافعه ومضاره التي في الجهل بها عطبه وفي العلم بها صلاحه ، وفي  
صلاحه بها على علمه بأنه لم يكن دبر ما ذكرت من أحوال تضطره إلى معرفته  
ومن قام هو به ، ولا قوة إلا بالله .

### [مناقشة ابن شبيب في حدث الأجسام]

٢٠

واحتج محمد بن شبيب في حدث الأجسام بما لا يخلو من سكون هو مقام ،  
وحركة هي الظعن<sup>١</sup> ، / وهما محدثان بما يختلف على الإثنين<sup>٢</sup> المكان بما تقدم [٦٩ ب]

(١) في الأصل : الضعن ، وظعن بمعنى سار أنظر القاموس المحيط مادة ظعن .

(٢) في الأصل : اثنين .

أحدهما ، ثبت أن قد حدث في أحدهما ، ولو سُمّي ذلك مادة في أحد الجسمين فالقول فيها أيها حدثت ، وفي حدوث غير ما قلنا يعلم بحدوث الزوال وجود الجسم في غير موضع تراه في الأول ، وبهذه الضرورة التي أظهرت في الجسم من الانتقال علمنا الحركة التي لا تُحسّ ، إذ وجدنا اختلاف الحال في المحسوس وعرفنا باعتماد الشيء في المكان الأول وانتقاله في المكان الثاني أن المسمى اعتماده .  
في الحال الأول يصير حركة ونقلة في الحالة الثانية مما لا يوصف الحركة بمناسبة الجسم ولا مباينته ؛ إذ ذلك ، حق الجسم ، ثم زيد أحق من عمرو بها لأن توهم عدم عمرو لانعدامها عن زيد إذا وجد هو في غير المكان الأول .

وأجاب المعارض له أن كيف هي ؟ إذ هي فعلكم ، ولم يعرف كيفية فعله قبله ، فلم استدللتم على الحركة بالمقاييس ؟  
١٠

قيل : إنما يعرف أن كيف التقدم والتأخر الذي هو فعلنا ، لا أن يُعرف غيريتها لنا ، وإنما أثبتنا الدلالة على الغيرية . ألا ترى أن قوما أنكروا الغيرية للجسم على إثبات القول بالتقدم والتأخر ، ثم إذ ثبت حدث ما ذكر — والجسم لا يسبقه — ثبت حدوثه .

قال الشيخ رحمه الله : وهذه عبارة لم يزل أهل التوحيد يعتزون بها ، لكنه أطنب فيها السؤال والجواب ، فذكرت ذلك على الإيماء إلى ما ذكر دون البسط .  
١٥

ثم عورض بالحركة إنها جسم ، فقال : ذا لا يسأل عنه من يقول بقدم الجسم لأنها حدثت بالحس ، وقال : للإحالة / أن يكون في المكان الأول جسم إلا على التداخل ، وفي المداخللة إيجاب حركة أخرى للانتقال فيكون غير جسم ، مع لو جعلت الثانية متداخلة يلزم تداخل الأجسام بلا نهاية ، ولو جاز ذا لجاز  
٢٠ تداخل الدنيا في بيضه ، ومثله أجاب في التلاق ، وذلك كله تطويل بلا نفع ، ولو أنصف لوجد ما يمنعه عن دليله وهو قوله : الجسم في أول حاله ليس بساكن ولا متحرك فأخلاه عما ذكر ، وفي ذلك سبق عن الذي وصف ، لكن من يقول

[١٧٠]

(١) في الأصل : ان لا ، وصححت فوقها : إلا .

بقدمه لا يثبت له حال الأوليّة ؛ إذ في ذلك القول بحدّثه ، فلزم الذي وصف ، والله الموفق .

واستدل على أن سكّون الجسم .هـنّى غير الجسم بما يقال : هو في دار كذا ، لو لم يكن سوى الجسم والدار لكان لا يكون في غيرها<sup>١</sup> بموجود ، والدار توجد<sup>٢</sup> وهو ليس بموصوف بالكّون فيها .

قال أبو منصور رحمه الله : وهذا أمر ظاهر لا يسأل أحد ؛ إذ سكّناه يزول وقت تحرّكه من غير زوال الجسميّة عنه ، فثبت<sup>٣</sup> أنه غير .

ثم أجاب من قال : لعل سكّونه معه حيث كان ، [مع] ما قد يذكر مدة سكّونه في مكان بزيادة ونقصان ، ثبت أن ثمة غير السكّون الأول . وهذا مثل الأول لا يسأل عنه ، وجوابه ما بينا ، والله المستعان .

ثم أطنب في هذا النوع فتركته<sup>٤</sup> لما لا منفعة فيه ، وفيما قال من دليل غيريّة السكّون والحركة من جواز كون كل واحد منهما بدلا عن الآخر ، وأنها غيران ما يبطل قول كثير من المعتزلة في قولهم بالإبقاء بلا بقاء ، ولا قوة إلا بالله .

ثم أجاب من عارضه بما كذلك كانت الأجسام غير خالية عما ذكرت أبدا ، فرغم أنه لا يجوز ؛ لما لا يثبت للكل شرط العدم إلا بوجود غير هو في ذلك ، وفي ذلك / بطلان الوجود . واستدل بما سبق ذكره من دخول الدار ، مع

[٧٠ ب]

ما زعم في طير من يطير .- أن بينهما ذراع من جهة واحدة .- طيرانا مستويا ، لم يحتمل أن يكونا كذلك من غير نهاية لأوليتهما ، إذ ارتفاع النهاية يوجب الاجتماع بالاستواء وقد وجد التفاضل . واحتج بما إذ ثبت تضاد الأشياء من الثقل والخفة والحرارة والبرودة ونحو ذلك ، وقد ثبت فساد الشيء من الشيء إلى ما لا أول له ، ثم كان من طبع المتضاد التنافر ، وفي ذلك التباعد وبخاصة إذ جعل أصحاب هذا

(١) في الأصل : غير .

(٢) في الأصل : يوجد .

(٣) في الأصل : قد ثبت .

(٤) في الأصل : تركته .

- القول اثنين متباينين فامتزجا وكانا<sup>١</sup> متضادين لم يجوز لهما الاجتماع بما ذكر ، مع ما كان اختلافهما طباعا ، ولو جاز خروجهما عن الطباع الذي ذكرت لجاز أن يسخن المبرد ويبرد المسخن ، ولو جاز ذلك لجاز فناؤهما ليخرجا من طبع البقاء ، وإذا بطل ذا ثبت قول أهل التوحيد في مدبر عليم ألف بين ذلك ، ولا قوة إلا بالله .
- ٥ قال أبو منصور رحمه الله : نقول - وبالله التوفيق - إن القول بأكثر من واحد لا يخلو من أن كل واحد منهم يملك إفناء غيره<sup>٢</sup> أو لا ، أو يملك الواحد خاصة ، فإن كان الأول أو الثاني لحقهما عجز ، مع ما فيه من الجهل بتدبير الإهلاك بالخليل ، إن لم يكن بالقوة ، وإن قدر الواحد بطل غيره ، لما لا يتركه يعاديه في ملكه وينازعه في ربوبيته وله قدرة تصفية الملك له .
- ١٠ وبعد ، فإن العاجز الجاهل أحق أن يكون عبدا مربوبا دون أن يكون رباً ملىكاً ، ولا قوة إلا بالله .
- وهذا يبطل على من يقول بالظلمة والنور لما جهل النور حيث وقع في وثاق الآخر ، والظلمة حيث منعت عن عملها وهو الشر في الآخر ، ومع ما تفرقت أجزاؤهما / وتشتت أحوالهما حتى عجز كل واحد منهما أن يظهر سلطانه ويستولى على ماله ، جل ربنا وتعالى عن أن يكون هذه صفته .
- ١٥ وأيضا أن القول من أصحاب الإثنين قول بنهاية كل واحد منهما من جانب ، وارتفاعها من سائر الجوانب ، فإن كان الارتفاع دليل القدم لزم الحدث في وجه الحد ، وإن لم يكن لزم الحدث في الكل ، مع ما إن لم يقدر النور على تخليص جزؤه المتناهي عن يد عدوه بالأجزاء التي لا تنهاى ، ولا كانت تلك الأجزاء قدرت على حفظ ذلك الجزء من يديها قبل الوقوع في وثاقها ، أنى يقدر إذا أراد بعد الوقوع في وثاق الظلمة والتخليص من قيده . وعلى قول من يجعل الحواس كلها للنور دون الظلمة ، والعلم كله ، وكذلك جميع [ما وصف به الظلمة] مما

[١٧١]

(١) في الأصل : وطان .

(٢) في الأصل : غير .

قاله عليه : أعشى لا يبصر ، عاجز لا يقدر ، ضعيف لا يقوى ، شر بالطبع لا بالقوة ، فنسأل الله أن يعصمنا عن العدول عن سبيله والابتلاء بشبكة الشنوية ، فإنه لا قوة إلا بالله . مع ما كل اثنين لا بد من انفراد كل بمكان إن كان جسما أو عرضا ، فإن كان عرضا ففارقته توجب تلفه ، وإن كان جسما فلما أن يكون مكان كل واحد منهما من جوهره فلا يقوم في مضادة حاله كالمائى فى البر والليلى من البصر بالنهار ، وإن كان من غير جوهره ألفت الخير بالشر ، والشر بالخير ، وذلك ينقض معتمدهم فى القول بالعدد ، ولا قوة إلا بالله .

### أقاويل الدهرية وبيان فسادها<sup>١</sup>

قال أبو منصور رحمه الله : ثم نذكر أقاويل الدهرية على ما ذكره ابن شبيب وغيره ليظهر مذاهبيهم فإن ظهورها أحد أدلة فسادها ، بعد أن يعلم اتفاقهم فى قدم طينة العالم واختلافهم فى قدم الصنعة وحدثها ، وهذا جملة مذاهبيهم .  
 ١٠ زعم أصحاب الطبائع أنهم "أربع : حَرّ / وبَرْد ، وَنُدُوَّةٌ وَيُبْسٌ" ،  
 واختلف العالم باختلاف الامتزاج منها ، واعتدل ما اعتدل منها باستواء المزاج منها ، وعلى ذلك مجرى الشمس والقمر والنجوم ، ولم يزل يجرى<sup>٢</sup> بمثل الذى يجرى كما ترى لا أول للأشياء ، وسموا حركاتها أعراضا ، وضربوا لباطلهم هذا مَثَلًا من نحو الأصباغ كالبياض والحمرة والسواد والخضرة ، إنها عند الامتزاج على قدر الكثرة والقلة والرقّة والكثافة تختلف ألوانها لا أن يكون ثمة حادث لون ، وإن كان ربما يخرج على ما لا يعرف أهل هذه الألوان أن ذلك مم خرج ، فمثله ما ذكروا من الطبائع .

٢٠ قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : فن تأمل هذا القول بما ضربوا له من المثل وجده<sup>٣</sup> يثبت قول أهل التوحيد ؛ لأن الأصباغ لأنفسها لا تمتزج ، ثم هى لو

(١) جاء هذا العنوان فى الأصل على هامش النص .

(٢) جاءت فى الأصل على هامش النص .

(٣) فى الأصل : وجده .

- امتزجت لأنفسها خرجت على لون مستسمج مما عُدّ ذلك في العقول فساد للأصباغ ، فإذا مزجها حكيم عليم يعلم عواقب ذلك المزاج خرج متقنا مستحسنا ، ثم كان العالم خرج متقنا ثبت أن الذي به كان العالم عليم حكيم يعرف عواقب الأشياء فأخرجها على ذلك ، وفي ذلك فساد أن يكون تلك الطبايع أو الطينة أو ما سموها من الأسماء لنفسها صارت بحيث يكون على ما عليه يخرج ، فثبت أن الذي أنشأها .
- كذلك مدبر حكيم ، ويجب تكوينها لا من شيء . مع ما كانت الألوان كل لون منها لا يوصف بشيء مما ذكروا من الحرارة والبرودة ؛ إذ قد يكون في الأشياء شيء يغلب عليه لون منها وهو حار ، وآخر يغلب عليه ذلك وهو [مع] ذلك بارد ، فثبت أنه لم يكن شيء من ذلك الألوان بما ذكروا ولا ما ذكروا بها ، وفي ذلك إيجاب غير / الذي قالوا ، وبالله التوفيق .
- [١٧٢]

- وكذلك يجد ما فيها من الطعوم مختلفة حتى يكون بلون واحد وطبيعة واحدة تخرج على نوع من الطعم نحو الملوحة أو الحموضة أو المرارة أو الطينة التي لا يضرب إلى شيء من ذلك ، ثبت أن ذلك كان بتدبير من يملك جعل كل على ما شاء من غير أسباب ، ولا قوة إلا بالله .
- على أن هاهنا الطبايع لا يخلو من أن يكون جواهر أو أعراضا ، فإن كانت جواهر صُيرت بالأعراض التي اعترضت فيها على ما ذكر من الاختلاف وهي الاجتماع والافتراق ، ولولاهما لكان كل جوهر من ذلك متفرقا ، ودل اختلاف الجواهر مع اجتماع الأخلاط فيها على غلبة الأعراض عليها ، وأنها تصرفها من حال إلى حال ، ثم كانت الأعراض لأنفسها لا تقوم ولا تقدر في الأشياء ، ثبت أنها عملت فيها هذا العمل بمن يعلم أنها تعمل كذا ، ولم يجوز أن يكون بعلم أحد ذلك إلا بمن يملك جعل تلك الجواهر<sup>٢</sup> يصلح لاحتمال تلك الأعراض ، ومحال علم مثله إلا بمن يجعلها كذلك ، وفي ذلك لزوم القول بواحد عليم قادر لا يخفى عليه شيء ولا يصعب عليه تكوين ما يريد كونه . وإن كانت أعراضا فمحال وجودها

(١) ... (١) في الأصل : « وهو ذلك وهو نادر » .

(٢) في الأصل : الجوار .



لأنفسها وقيامها ، فلزم القول بموجد قديم ، مع إيجاد ما فيه وبه يدخل في حد الوجود . على أن حدث الأعراض مما لا نمانع فيه ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإنه معلوم أن تلك الطبائع هي متضادة ، وحق التضاد التدافع ، وفي ذلك تفرق ، وفي التفرق تبدد<sup>١</sup> وتفتان ، فلم يحتمل أن يكون أصول الأشياء لأنفسها كائنة وقائمة مع التناقض الذي ذكرت ، ثبت أنها إن<sup>٢</sup> / كانت كانت بمانع عن التدافع الذي فيه التبدد ، وهو الجامع بينها بعد التفرق ، القاهر لها ، وبالجمع كان<sup>٣</sup> العالم ، ثبت حدوثه . وفي ذلك فساد القول بالطبائع لأن كون شيء لا عن شيء ليس بأبعد في العقول من قيام الشيء مع ضده وهو ما ينقضه ، ولبعده ذلك عن عقولهم صاروا إلى ما قالوا ، فاذا لزمهم فيما قالوا مثل الذي عنه قرّوا بطل قولهم وذهب عذرهم ، وبالله العصمة .

وقوم قالوا بمثل ذلك إلا أنهم زعموا أن ليس لأجناس [الطبائع] عدد يعرفونه ، وكلهم قالوا بقديم الأشياء في جميع جملتها من مهبّ الشمال والجنوب والدبور<sup>٤</sup> والصبا<sup>٥</sup> ومن أعلاها وأسفلها .

وزعم قوم من المنجّمة أن النجوم لم تزل تدبر أمر العالم ، وهي متصلة به ومنها سعد ، فاختلفه باختلاف ما اتصل به منها كأداة صاحب الديباج بالخيوط الموصولة من الإبريسم<sup>٦</sup> بأعلى أدياتها بما يظهر فيه من الظهور وغيره برفع الخشب وحفظها ، فثله أمر النجوم بالعالم تختلف صورته باختلاف تحرك النجوم ، وفي اختلافها واختلفها<sup>٧</sup> السعادة والحس . وهي لم تزل تتحرك فيحدث من كل حركة غير الذي يحدث من غيرها ويتولد ذلك ، وبمثل ذلك يقولون في البيضة والدجاجة أنه يكون ذلك بضرب من حركات النجوم كالديباج الذي ذكرت .

وزعموا أن الأجسام قديمة وهي غير الأعراض ، والحركات أعراض ، تحدث إلى ما لا نهاية لها ، وصيروا أمر جميع العالم اضطرابا بما كان كذلك بالنجوم

(١) في الأصل : ما كان .

(٢) في القاموس "والرياح تحولت دبوراً وهي ريح تقابل الصبا" والصبا ريح تهب من ناحية الشمال .

(٣) ... (٣) « واختلفها واختلفها في » هكذا في الأصل .

والأفلاك من اجتماع وتفرق ، فمثله في النجوم نقول ، وبالله التوفيق .

قال الشيخ رحمه الله : / أما القول بحركات لا نهاية لها فقد بينا فيما تقدم فسادها ، مع ما لا يشك في حركة انقضت إلا أنها نهاية ما تقدم من الحركات ، حتى لا يكون شيء مما تقدم بعد هاهنا ، وإذا ثبت نهاية الفناء لها والانقضاء لم يجوز أن يتناهى الانقضاء لما لا يتناهى له الابتداء ، ثبت لذلك الابتداء .

[٧٣ أ]

وبعد ، فإننا رأينا الجواهر كلها في رأى العين متفاوتة الحدود ، لا يحتمل أن تكون هي كذلك ، على غير أن تكون كذلك إلا عن أقل متفاوت يظهر في أكثره ذلك ، فثبت أن كان لذلك عن أصغر حال يكون عظمة وكثافته بعد أن لم يكن ، ولطف عظمه وكثافته في الكون بعد أن لم يكن لا بشيء تقدمه ، لأن في التقديم إيجاب الاستواء ، وقد ثبت التفاوت ، فثبت أن الذي تقدم هو حدث بعد أن لم يكن ؛ إذ هو في معنى ما هو كذلك ، مع ما لو كانت الحركات إذ هي مستديرة لو جعلت مستقيمة من جهة ليكون بعضها على أثر بعض ، وفي وجود بعضها فناء البعض ، ولو وجب قدم الحركات ليجب قدم فنائها ، فتكون في الأزل معدومة موجودة ، وذلك متناقض ؛ إذ لا يجوز اجتماع الوجود والفناء في حال ، فكذا في كل الأحوال ، وفي ذلك لزوم الابتداء . مع ما لو تفاوت

١٥

في رأى العين ذهاب سرعة<sup>٣</sup> أحد سبق [آخر] ، يسيران [سيراً] مستقيماً ، لا يحتمل أن لا يكون ابتداء أحدهما قبل ابتداء الآخر أو يسير أحدهما أسرع من الآخر ، وفي رفع النهاية عنها بطلان النهاية بينهما ، وفي بطلانه نقض المحسوس ، ثبت لها الابتداء ، وكذلك هذا المعنى في المستدير من الحركات ، والله الموفق .

وبهذا كله نقض على جميع القائلين بقدم الأعيان ، غير خارجة عن الأعراض ، ولا قوة إلا بالله .

وبمثله / تكلم أصحاب الطبائع . [٧٣ ب]

(١) في الأصل : يكون .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) ... (٣) جاءت على هامش النص ، وبها يستقيم المعنى .

ثم يقال للفريقين جميعا : بم عرفتم أنه كذلك ؟ فإن ادّعوا السَّمْع فيه عَوْرَضُوا بالسَّمْع الذى ورد ممن فيهم حجج الصدق ، فهم أحق أن يُصَدَّقُوا ، وهم الرسل ، وإن ادّعوا العيان والحس أكتفيهم علمهم بأنفسهم ، لأنهم لا يذكرون قدمهم ولا شهدوا تدبير النجوم والطبائع ، وإن رجعوا إلى الاستدلال بما عاينوا فليس في شيء مما عاينوا دليل تدبير النجوم ولا قدم الطبائع وتولد العالم من امتزاجها<sup>١</sup> ، بل لو قلب على الفريقين جميعا القول كان أقرب إلى الوجود وأحق في الاستدلال . فأما أمر الطبائع ، فإنه في الوجود إن كثرة الاضطراب والتحريك تولد الحرارة في نفس المضطرب المتحرك ، وكثرة السكون والقرار تولد الرطوبة فتكون الطبائع هي الحادثة من أحوال العالم ، دون أن يكون العالم هو المتولد عنها ، وهذا أقرب إلى حق الحواس . ثم يقال : أن اضطراب الفلك وتحريك النجوم وتقلبها على أحوال الاجتماع والتفرق يكون بتقلب أحوال الأرضين وما فيها من أنواع الأشجار والبحار والمياه ، وجوهر التفرق التي يعلو بخارها ، أو هي بيوهرها كالنيران والجواهر الحقيقية وبها ينقلب أمر النجوم . وما ذكر فهذا أحق ؛ إذ هو أقرب إلى العين وأولى أن يكون دليلا لما غاب عنا ، ولا قوة إلا بالله .

ثم تكلم هؤلاء بما تكلم به أصحاب الطبائع : إن ذلك الصانع<sup>٢</sup> إنما خرج فعله محكما منتقنا بما عنده من العلم وله من القدرة ، ولولا ذلك لما احتمل ما ذكرت ، فإنه بما سبق من التدبير استقام ذلك ، فثله أمر النجوم ، لو كان على ما يقول / كان يكون<sup>٣</sup> ذلك كذلك بتدبير عليم حكيم أنشأه على ذلك . ولو كان إلهها<sup>٤</sup> التدبير لما احتمل أن تتعب نفسها بالسير والحركات الدائمة وتولمها ؛ إذ كذلك حال الأحياء في الشاهد ، إن تلك الأحوال تتبعهم وتولمهم ، أو أن يكون من الموات

(١) في الأصل : شهود .

(٢) في الأصل : امتزاجه .

(٣) في الأصل : الصانع .

(٤) في الأصل : تكون .

(٥) في الأصل : إليه .

(٦) بدون نقط في الأصل .

فيكون بتدبير غيرها كان الذي [كان] ، على ما ذكر من قصة الديباج . على أنه يعلم أنه لو قدر على ذلك بلا اتعاب نفسه لاختاره عليه ليعلم أن كل ذلك بتدبير حكيم عليم غنى استعمل جميع ما ذكر فيما ذكر ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإنه لو جاز القول في عالمنا إنه بتدبير من ذكر لجاز مثله فيمن ذكر أنه كان بتدبير من يعلوه ، كذلك إلى ما لا نهاية له ، وفي ذلك بطلان قولهم في تدبير النجوم ، أو يرجع إلى نهاية وفي ذلك فساد قولهم في رفع النهاية عن الأشياء وإيجاب القول بواحد [إليه] يرجع تدبير جميع ما ذكر ، وهو العالم بعواقب الأمور المقدر في كل ما إليه ينتهي . على أن هؤلاء قد أقروا بقولهم أن ليس لهم قول ؛ لأنهم زعموا أن لا اختيار لهم ، لكنهم مضطرون فيما يقولون ، وكذلك خصومهم فيما يكذبونهم ، فيكون ذلك التكاذب والتناقض من هذا المدبر ، ومن ذلك المقدر : تدبيره فهو المفسد ، ومن ذلك قدر قوله فهو لم يقل عند نفسه . وفي ذلك وجهان : أحدهما سقوط قوله فيبقى قول الموحدين ، والثاني إنكاره العيان والاختيار الذي يعلمه كل أحد وكل عاقل ، ومن أنكر العيان [الذي] يحيط به حسه ، ثم يدعى غائبا — لا يبلغه حسه — بالذي أنكر مما أدركه حسه فهو بحمد الله / مكفى المؤونة حقيق الهجر ، وبالله المعونة .

[٧٤ ب]

ولو كانت الأحوال مدفوعة إليها لما ترك أحد الأكل والشرب لخوف ، ولما أقدم عليها لشهوة ، ولما أصاب لشيء من ذلك لذة ، وكل ذلك موجود فيما عليه الطباع ، حتى كان فيمن عظم من ذلك أقل منه فيمن صغر ، ولو كان بالطبيعة أو اتصال بالنجوم يجب أن يكون على كل قلب به .

وبعد ، فإن خروج الأفعال المختلفة وأحوالها محال وجودها من ذى طبع كال تبريد والتسخين والشر والخير ، فثبت أن ليس أصل شيء منه بذى طبع<sup>١</sup> ولكن بعليم حكيم جعل كل شيء على ذلك بالخلقة والوجود ، ولو كانت الأفعال بالدفع لم يمكن الفاعل الامتناع كالمندفوع في قفاه ، والذي يهوى من فوق بيت ،

(١) ... (١) جاء على هامش النص مع إشارة الناسخ أنها من صلب النص .

والموثوق بالحبال ، ولا قوة إلا بالله . وفي الوجود إن المفلوج يعلم أنه لا يتمتع عما تلى ، وكذلك الأعمى وكل ذى آلة مؤوفه ، ثم هو يعلم ارتفاع تلك الآفات والتمكين من الخلاف لتلك الأحوال ، ثبت أن القول بالضرورة في الجملة كذب .

وزعم صنف أن طينة العالم كانت قديمة ، سميت هيولى ، معها قوة لم تزل بصفتها ، ولا<sup>١</sup> طول لها ولا عرض ، ولا عمق ولا وزن ولا مساحة ولا لون ولا طعم ولا رائحة ، ولا لين ولا خشونه ولا حر ولا برد ولا بلة ، ولا حركة ولا سكون ، ولا شيء معها في أولييتها من الأعراض ، سُميت إذ ذاك هَيُولَى ، وقلبت الهيولى القوة بطباع منها لا باختيار فحدثت هذه الأعراض ، فسمى جوهرها ، وهو جوهر واحد ، وهو جوهر العالم ، والافتراق والاتفاق إنما جاء من قبيل الأعراض ، والأعراض لا توصف بالاختلاف والاتفاق ؛ لأنها لا يكونان إلا بغيرهما ، / والعَرَض [٧٥] لا يقوم بالعرض وإنما يقوم بالجوهر ، فاختلف به الجوهر واتفق .

وذكر أرسطاطاليس — وهو صاحب هذا القول في كتابه الذى سماه المنطق — عشرة أبواب : باب العين<sup>٢</sup> ، كقولك إنسان ، سميت عينه ، وباب المكان ، كقولك 'أين' ، والصفة بقولك 'كيف' ، والوقت 'متى' ، والعدد ؛ 'كم' ، والمضاف مما فى ذكر الواحد ذكر الآخر ، كالأب والعبد والشريك ونحوه ، وذو كقولك : ذو شرف وذو أهل ونحو ذلك سموه باب الجدة<sup>٣</sup> ، والنسبة كالقيام والقعود ، والفاعل كقولك : أكل ونحوه ، والمفعول كقولك : مأكول ، لا يقدر أحد أن يذكر ما يخرج عن جملة ذلك . وزعموا فى القوة إنها جاهلة تفعل بالطباع ، وليس بالهيولى حاجة إلى الأعراض .

(١) فى الأصل : ان لا .

(٢) يقصد الجوهر .

(٣) غير منقوطة فى الأصل ، وهى مقولة 'الميلك' أو 'له' أنظر معيار العلم فى من المعلق للغزالي ص ٢٠٠ ، ٢٠٨ الطبعة الثانية القاهرة ١٩٢٧ ويوسف كرم فى تاريخ الفلاسفة اليونانية ص ١٢٠ الطبعة الثانية القاهرة ١٩٤٦ .

- قال الفقيه رحمه الله : فن تأمل ما صار هؤلاء إليه علم أنهم أوتوا ذلك لجهلهم  
 نعيم الله فعادوا عن سبيل الرشاد فضللوا ، ثم بعثتهم حيرة الضلال إلى الاستيناس  
 بمثل هذا الخيال الذي لا يصير عليه عقل ولا يستجابه هوى ، والله المستعان .
- ولولا ذلك ما الذي كان يُعرفهم أن ابتداء العالم ما ذكر ؟ ثم اسمه الذي  
 وصف [ليس] فيه ثمة ما ذكر ، وعمله الذي نعت ليس في جوهر العالم .  
 دليله ولا في السمع احتماله ، لكنهم سمعوا قول أهل التوحيد ، في وصف الله بالذي  
 وصفوا به الهیولی عندهم ، ولم ينظروا فيما ألزمهم القول به ، فرجعوا فنقضوا ما قد  
 أثبتوه ؛ إذ صيروا الذي لذاته خارج عن احتمال الأعراض ممتنع عن معنى الجواهر  
 / جوهرا ثم جوهرا ثم جواهر ، ثم صار بحيث لم يبق من أوليته أثر ، وما بقي  
 [٧٥ ب]
- ١٠ مما انتهى أمر العالم من القديم والحديث إلا الجواهر والأعراض ، وذهب الذي لم  
 يكن بهذا الوصف ، فيكون في ذلك فناء العالم بنفسه ، واستحالة القديم بذاته بأعراض  
 قهرته وأفته مما لا قيام لها بنفسها ، ويكون في ذلك القول بحدوث جميع العالم ،  
 الذي دفعهم عظم هذا القول إلى ذلك الخيال ؛ إذ كل ما هو مأخوذ إنما هو عرض  
 وجوهر ، ولم يكن الأول ، ثم يبطل قوله إذا سمى نفسه حكيمًا ألزم غيره الصدود  
 عن رأيه واتباع<sup>٣</sup> هواه بعد قوله : إن الأصل الذي منسه كان جاهلا سفيها ،  
 ١٥ وأن الأعراض هي أغيار ولدتها القوة السقيمة التي لا حكمة فيها ولا علم لديها ،  
 وهو أحد أبناءها الذي لم ينل شيئا إلا بها ، فن أين قدّم نفسه عليها . وإذا جاز  
 كذلك ، من غير أصل له به ، صار كذلك ، فليقل في جميع العالم بمثل الذي  
 قال بنفسه . ثم لا يخلو القوة التي هي قلبت الهیولی من أن يكون لها سلطان عليها  
 بمائها قلبتها<sup>٤</sup> ، فليقل هو في الله سبحانه أنشأ الهیولی أو ما شاء على وجهه ،  
 ٢٠
- (١) ... (١) في الأصل : « ثمة فيه ما يذكر » .  
 (٢) في الأصل : وعلمه . وممّحت في الهامش : وعمله .  
 (٣) في الأصل : والاتباع ، والباء غير منقوطة .  
 (٤) ... (٤) في الأصل : « على غير بمائها قلبته » ، والناسخ يضيف على الهامش : « بمائها  
 غير مائها » فتصبح العبارة لو أخذنا برأى الناسخ : « على غير بمائها غير مائها بمائها قلبته » .  
 ومائها هنا تعنى بماهيتها فيكون المعنى هنا أن القوة التي لها تأثير وسلطان على الهیولی قد قلبت  
 الهیولی وبغيره بقوة ماهيتها .

فيقبل التقلب ويقوم به التركيب ، ثم ليُسَمَّ بما شاء هو على فناء ما قلبه<sup>١</sup> ، فإذا بطل الأصل الذى به العالم وهلك ، مع الإحالة أن يهلك القائم بذاته ليكون بهلاكه انقلاب غير وقيامه ، مع ما يكون فى الهيولى تلفها ، فتصير هى بلا قوة التقلب ، فيكون فى ذلك لإبطال العالم وتقلبه من حال إلى حال دائماً ، فدل وجوده / على فساد هذا الأصل . مع ما فى الشاهد أن لا يوجد شئ يصير بحيث يصلح لشيء لم يكن يصلح إلا بحكيم يجعله كذلك ، فثبت أن ابتداء العالم إن صلح أن يمتثل كون هذه الجواهر والأعراض كان كذلك ، كل على جعله كذلك .

وبعد ، فإن القوة إذ هى قلبته بالطبع فهى غير مفارقة عنه ، فما بالها خلت عن عملها فى القدم ، وذو الطبع لا يخلو عن عمله فى الشاهد . على أن الأعراض التى أحدثت إما أن كانت فى الهيولى فيبطل قوله : كانت خالية عنها حتى حدثت ، أو لم يكن فحدثت من غير شئ ؛ إذ وصف القوة بما وصف به الهيولى ، ولم يكن فيه أعراض ، فثبت أيضاً كونها لا عن شئ ، وهذا<sup>٢</sup> المعنى ألزمهم بالقول الذى قالوا ، فبطل بحمد الله .

على أنه أمكن القلب عليهم فى كل ما قالوا للقوة أن يجعل ذلك للهيولى فى القوة ، على أنها لا تخلو من غير أن يكون غير الهيولى ، فهما اثنان ، وزعم أن الكسَم من باب العدد ، فلم يكن ثمة حدث ، وقد أوجب هنالك ، أو هى هيولى ، فيبطل قوله : هى مع الهيولى ، أو هى التى قلبت الهيولى ، وكأنها قلبت نفسها لا الهيولى . مع ما زعم أن تلك الأعراض اعترضت فى الهيولى فحزمت وسكنته ، ودفعته وخفضته من غير أن كان ثمة غير إليه تتحرك أو فيه يسكن أو إليه يرتفع وينحط ، ووجود أمثال فاسد فيما عنه تولده ، فهى فى أصله أشد فسادا .

وزعم محمد بن شبيب أنه يسمى القوة حركة ، وفى روايته أنها لا توصف

(١) فى الأصل : « على فنائها قابته » وصححت فى الهامش فأخترنا ذلك التصحيح .

(٢) فى الأصل : وهو .

بما لا توصف به الهيولى، وقد ذكر عنهم الآراء فى الهيولى، فلا أدري أيصح ذا  
أو لا؟ إلا أن سمي القوة حركة وهى فيه، فيبطل قوله: إن الهيولى لا يوصف بحركة  
إذ قد وصفه بها.

ثم لا يخلو من أن يكون / مماسة له أو مباينة عنه، وأيهما قال، فيه لإثبات  
الجسمية والعرضية؛ إذ البينونة والمماسة غير الذى يماس ويباين.

[٧٦ ب]

ثم قول: ولأن حدثت الجواهر من حركات الأصل، وكذلك قول المنجمة،  
ومعلوم وجود جواهر من علو وسفل ومن كل جانب، على إحالة تلك الحركات  
المتنقلة، فثبت أن ذا باطل.

وبهذا الفصل ناقضهم النظام<sup>١</sup>: إنه إذا كان بقلب القوة الهيولى سبب  
حدوث الأعراض، ثم هى تختلف كاللون والطعم والحرّ واللين ونحو ذلك، فيحدث  
ذلك كله فى وقت واحد وبحركة إنما هى تكون من جهة [واحدة].

فقليل: تكون من جهات. فزعم أن أكثرها ستة، وقد يحدث الشر من اثني  
عشر من تلك الأعراض، فثبت أن ذلك لتقليب القوة. على أن التقليب يكون  
من جهة، والأعراض تكثر، ثبت أن ذلك ليس بما ذكر.

وعارضهم محمد بن شبيب بما الهيولى قبل حدوث الأعراض ليست بطويلة<sup>٢</sup>،  
والأعراض ليست بطويلة فكيف صارت<sup>٣</sup> عند الوجود طويلة<sup>٤</sup>؟ وكذلك العرض،  
ولو جاز ذا لجاز أن يجمع بين ما ليس يخلو وما لا يخلو، فيصير خاو، ومثله  
فى جميع الأعراض كلا سواد ولا سواد.

(١) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني النظام أحد كبار معتزلة البصرة توفى حوالى عام  
٢٢١ هـ / ٨٣٥ م أو ٢٣١ هـ / ٨٤٥ م. انظر كتاب إبراهيم بن سيار النظام للدكتور محمد  
عبد الهادي أبو ريدة طبعة القاهرة ١٩٤٦ م.

(٢) فى الأصل: ليس بطويل.

(٣) فى الأصل: صار.

(٤) فى الأصل: طويل.



فأجاب عنهم بالنورة والزرنيخ ، أن كل واحد منهما على الانفراد لا يحرق ، وعند الاجتماع يحرق . فيقال : ما يبعد أن يكون أحدهما يحرق لكن فيه ما يمنع من الإحراق ، وفي الآخر ما يمنع هذا المانع عن المانع فيحرق ، لا أن لم يكن فيه إحراق ، أو كلاهما كانا كذلك ، وأمر الأعراض عندك على ما ذكرنا ، ومحال حلول المانع فيه لو كان طويلا أو سوادا وكذا في الهوى ، لذلك تختلفا .

[١٧٧] قال الشيخ رحمه الله : والأصل في هذا عندنا وفيما ذكر / من النجوم والطبائع أن لا يخلو من أن يرجع في ذلك إلى السمع ، وفيهم سماع أهل التوحيد أثبت ، لما معهم براهين الصدق أو يستدل بالحاضر الموجود على الغائب ، فلم كان هذا طريقه فيجب ؛ إذ الموجود على حال - وبالموجود اعتباره - أن يكون الذي به وجد بهذه الصفة ، فيبطل قولهم في حدوث العالم بالامتزاج وبتحرك النجوم ، ونقلية القوة الهوى ، والهوى والقوة جميعا ، وإن كان على اعتبار معان في الموجود يدل عليه فإن الأصل أن كل ذي طبع لا يتغير عما عليه إلى خلاف إلا بمغير حكيم أو سفيه ، لكن يظهر أمرهما بالعواقب ، فثله الأصل الذي أشاروا إليه ، إنه لا يصير على غير تلك الحال مما يصلح عواقبه إلا بحكيم ؛ إذ هي كذلك ، وذلك يبطل أصلهم ويثبت أن الأصل احتمال ما احتمال يجعل غيره كذلك ، وفي ذلك حدثه بمحدث حكيم ، وبالله التوفيق .

وأیضا أن المعلوم فيما كان طبعه الإحراق أنه لا يحرق إلا المطبوع لاحتمال الإحراق ، وكذا التسويد وكل حال وجوه ، ثم ليس في طبع المحتمل الرفع إلى انقابل فيه بالطبع ، ولا في طبع المحرق أن يصير إلى من يحتمل ذلك ، ومن أراد في الشاهد ذلك لا يتهيأ له دون العلم بالوجود والجمع بينهما ، فعلى ذلك أمر ذلك الغائب ، فيبطل الذي راموا لإثباته ويصير هو بمعنى ما هم فيه ، والله الموفق .

مع ما إذا كان جميع تلك الأصول التي قالوها هي موات لا تدبير لهن ،

(١) في الأصل : الأمر انه .

ويعملن بالطبع لا اختيار لمن لم يجز أن يكون فيما منه وجود به يحیی عالما سمیعا بصیرا قادرا حیا میتا محتملا لجهات / ذلك ، خارجا من احتمال ذلك ، ثبت كون ذلك كله بالمكنون العليم ، ولا قوة إلا بالله . [٧٧ ب]

### مسألة

[أقاويل السَّمْنِيَّة من الدهرية وبيان فسادها]

وقالت السمنية من الدهرية ، مع موافقتهم في حدوث الأشياء في الأزل ، إن الأرض لا تزال تهوى سفلا بمن عليها .

- فسألهم عن ذلك النظام ، فاحتجوا بثقلها ، والثقل لا يقاوم الهواء ولا يقوم في الجو . فعارضهم بسرعة انحدار الحجر بثقله إذا أُرْسِلَ مع الريشة ، ثم كانت الأرض منها أثقل ، وقد أدركاها . ثم عارضهم بما رأوا الريح تحمل الشيء فتصعد به في العلو دون الجوانب ، فما يدريكم لو كانت تحت الأرض فتحملها بقوتها ، فكيف حكمتهم بان يهوى دون أن يصعد ويرتفع ، وقد رأيتم مثله ، وقطع الكلام على هذا . وإذا كان ذا حاصل المناظرة فما أشبهها بالملاعبة ، بل الأصل إذ كنا نعاين السماء منذ عاينها على حالة واحدة ، وعائنا الأرض على ثقلها ، وعلى ما كان كل جزء من أجوائها لو أُرْسِلَ من أعلى موضع يبلغه الوهم لكان يلحقها ، دل أن الأرض إذ قررت على حال وكذلك السماء ، وهما في طبيعتهما بطبع الثقل وأن لا قرار لهما في الهواء ، ثبت أن قرارهما بقوى حكيم ، وأنه منشئهما على ما لا يدركه الأوهام ولا يبلغه العقول ، وفي ذلك بطلان الدهر وفروعه .

- مع ما كانت مناظرة هؤلاء عبثا ، أو طريقها البحث عن الأمور الخفية لتنجلي ، وعن الوقوف على حدود الحكمة ، وهم جعلوا العالم على ما عليه من

(١) بنى السَّمْنِيَّة هو بوداسف ، وعلى هذا المذهب أكثر أهل بلاد ما وراء النهر قبل الإسلام ، ومعنى السَّمْنِيَّة منسوب إلى سمنى ، وهم أسخى أهل الأرض والأديان ، ومذهبهم يقوم على دفع الشيطان . أنظر كتاب الفهرست لابن النديم ص ٤٨٤ طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة .

[١٧٨] الاختلاف والاتفاق ، واختلاف الجواهر والأعراض قائمات بالطباع مولدات عن حركات أشياء / أو مشوبات بما لا تدبير لها ولا علم ولا على حكمة تقدر ، ويكون البشر أحد هؤلاء ، فحال أن يكون 'عندهم علم أو حكمة إلا أن يثبت لغير الذى منه العالم فيهم تدبير ، وفي خروج 'أعلى جواهر العالم عن طبع ما به العالم دليل كون ذلك أيضا به على ما شاء إنشاء خلقه ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة

#### [أقاول السوفسطائية وبيان فسادها]

قال الشيخ رحمه الله : قالت السوفسطائية : لما وجدنا الإنسان يعلم شيئا ثم يبطل ، ويجد لذة ثم يزول ، ويهلك هوام البر في البحر ، والبحر في البر ، ويبصر الخفاش بالليل ويغشى بالنهار ثبت أن لا يصح علم ، وإنما هو اعتقاد لا غير وإن اختلف [عن اعتقاد] غيره .

فسأل ابن شبيب فقال : قولكم لا علم ، بعلم قلتم فقد أثبتتم ، أو لا بعلم ، لم يكن لكم الدعاء إليه ، مع ما علمتم أنكم قلتم بغير علم ، فإن قالوا بالعلم أثبتوا<sup>١</sup> العلم ، وإن قالوا بالثاني ألزموا<sup>٢</sup> السكت ، وهذا مجرى الباب .

قال الشيخ رحمه الله : ومناظرة من يقول بهذا الكلام لا معنى لها لأنه يحصل على أنه اعتقاد لا علم ، فكل شيء يقول عند المناظرة فهو ذلك ، وإنما يناظر مثل من ينفي الحقائق حتى يردّ قوله محققا وكذلك بدعواه ، وأما من يقول : ليس غير الاعتقاد ، فهو أى شيء يقول فأنما هو ذلك ، وإنما يُقابل بالضرب المؤلم والقطع ، ويعتقد ما يعتقده هو ، فينكر عليه بضده أو بقوله إلى اعتقاد انكارك لإقرارا ، حتى يدفعه الضرورة إلى الإقرار بما أنكر .

- (١) ... (١) جاءت على هامش النص ، مع إشارة إلى أنها من صلب النص .
- (٢) في الأصل : أثبت .
- (٣) في الأصل : ألزم .
- (٤) في الأصل : يقوم .
- (٥) في الأصل : له .

مع ما أنه اعتقاد لا غير ، وفي ذلك اثبات الاعتقاد ، فيبطل قوله بنفى العلم بآبائته الاعتقاد ، والله الموفق .

مع ما عارض بأشياء ظهر له خلافه ، ولو لم يكن علم البتة بطل ما به / يدفع من ظهور الخلاف ، ولا قوة إلا بالله . [٧٨ ب]

وسأل محمد بن شبيب نفسه بما يرى الشيء الواحد شيئين ، وآخر يرى شيئا واحدا ، فأبهما الحق ؟ فزعم أن الأول حسبه كذلك لنظره ، يبصره من جهته ، يرى بكل من غير الجهة التي يرى بالآخر ، دليله أنه لو أعور لا يرى .

قال الفقيه رحمه الله : والأصل في هذا ونحوه أن علم الحس يختلف باختلاف أحوال الحس ، يعلم ذو الحواس ما به من الآفة ، فيعلم أن الآفة حجاب ، فبالحاسة يعلم خلاف الحقيقة عند الآفة ، وحقيقته ممتد ارتفاعها ، وذلك يكون في البصر ، وعلى ذلك شأن كل حاسة ، وذلك كله معلوم بالحواس ، فلا نقيض عليه . مع ما أنه على هذا القول يبطل القول بالخلاف ، وبه يحتاج ، أو يثبت فيبطل قوله بنفى الحقيقة ؛ إذ ثبت الاختلاف ، ولا قوة إلا بالله .

ويعلم الذي يذكر بالقرب منه أو بالزيادة من الضوء ليعلم حقيقته إن ضعف بصره عن إدراكه بالآفة ، ففي مثل هذه الأحوال يظهر ، ولا قوة إلا بالله .

وجوابنا في صاحب الصفراء الذي يجد العسل مرّاً ، هذا مع ما يعلم هو من نفسه الآفة فيما يجد به الطعم ، ولا قوة إلا بالله .

وقال ابن شبيب : اختلف فيه ، قال قوم : في العسل مرارة ، فاذا اتصل بما في ذائقه فيقوى [المرارة] فيجده [مرّاً] . وقال قوم : إن في ذائق صاحب

(١) في الأصل : الحاس .

(٢) هكذا في الأصل ، ويصح أن تصحح بـ 'يمكن' .

(٣) النون والياء والضاد بدون نقط .

(٤) في الأصل : الذين يجدوا .

(٥) في الأصل : ما .

الصفراء مرارة المرة الصفراء ، فلما اتصلت حلاوة / العسل بالمرة التي في الذائق وتحركت في ذائقه وجد حسها كذلك .

[١٧٩]

قال الشيخ رحمه الله : والأصل في هذا أن الإنسان إذا اشتمل على حدود وجهات فكل جهة منه تقابل جهة من المدرك ، لا يدرك بتلك الجهة غير الجهة التي قابلته ، فإذا اعترضت الآفة في جهته التي بها يدرك مقابلها أو غشي<sup>١</sup> مقابلها شيء ستره<sup>٢</sup> فيذهب مقدار ذلك من الجهة ومقابلها ، فيكون كالإدراك بغير الجهة التي هي لذلك النوع من الإدراك ، فيكون الأحوال ثلاثة : بقلب الجهة لا يدرك منه شيئا البتة ، وتقريرها مع ارتفاع السواتر كلها فيدرك به حقيقة المدرك ، أو الاختلاط ، فعلى تفاوت ذلك يتفاوت الدرك ، وكل ذلك حق الحس معلوم بالحس ، فلم يرد في علم الحس اختلاف البتة في الحقيقة ، ولا قوة إلا بالله .

١٠

ثم تكلف نوع ما كالم النظام السمنية مما لا يجدى نفعا ، فزعم أن الحيتان كان الغلبة في طبائعها الرطوبة والبرودة ، فإذا صارت إلى الجذب<sup>٣</sup> ، والغالب عليه الحرارة واليبوسة غلبتا على الرطوبة والنسبة فأهلكا . وكذلك كل متضادين من الطبائع إذا غلب واحد ضده أهلكه . وكذلك أمر الطائر في السماء وكلب الماء فإنه أشد اعتدالا من الحوت ، يعيش في الماء والبر ، والخفاش فإن بصره مسترقة ليست بالقوية ، يذهب ضوء الشمس ، نحو ما يعشى الرجل إذا نظر إلى عين الشمس ، فإذا غابت الشمس ذهب ما أضعف بصره فأبصر ، فإذا اشتدت الظلمة لا يبصر . وأما الأسد فهو قوى البصر ، يبصر بالنهار ، وأكثر ما يبصر غيره ، وكذلك المانع له بالليل أقل مما يمنع غيره .

٢٠

/ قال أبو منصور رحمه الله : وذلك كله عبث ، بل القول إنه كذلك [٧٩ ب]

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) في الأصل بالتاء المربوطة المنقوطة .

(٣) في الأصل : الجدد .

(٤) في الأصل : كل .

خُلِقَ ، وبهذا الطبع جَبِيل : بعض الجواهر يطير في السماء ، وآخر يسبح في الماء ، والثالث يمشي على وجه الأرض ، فتكلف الاعتلال لمثل هذا تحكم على رب العالمين ، واعتلال بما لم يؤذن له ، ولا له به دَرَك ، وليس ذلك من نوع ما ضمن الشرع فيه من تحقيق الأعيان ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم عارض نفسه بما يرى النائم ، فيخرج على ما يرى ، ففعل أمر اليقظان على هذا ، أو ما يعلم ذا من ذا : فزعم أن الذي يفرق بين الأمرين أنه يرى ما لا يصح في العقل في حال النوم ، نحو أن يرى نفسه ميتا ، والميت لا يعلم أو يرى رأسه ملقى في حجره ، ومثله لا يختل روية اليقظان .

فإن قيل : كيف يتوهم النائم المحال ، وهو لا يثبت في الوهم ؟

- ١٠ قيل : عند ما يرى نفسه في المنام لا يعتقد حية ميتة<sup>١</sup> ، وذلك هو المحال ، وكذلك إذا رأى رأسه ملقى لا يتوهمه في مكانين . وزعم أن العلم بصحة ما في اليقظة وفساد ما في النوم اكتساب ، دليله ما ذكرت ، قال : وقد يرى في المنام ما يصح ، ذلك إنما بملك يريه أو بما ذلك في الأصحاء أو بعض ذلك .

قال الفقيه رحمه الله : والأصل في هذا ما في الأول : إن النائم ذو آفة يعرفها<sup>٢</sup>

- ١٥ بما يعلم به يقظته ، وذلك حق الحس<sup>٣</sup> ، إنه يرى في النوم مضطرا ، وفي اليقظة لا ، وكذلك يبقى ألم ما يضرب في حال اليقظة ، ويعرف لذة ما به يغتذى<sup>٤</sup> ، وليس بيننا وبين هؤلاء في هذه الأحوال مسألة ، إنما بيننا إلزام حق اليقظة وتحقيقه بضرورة بما ذكرنا ، ثم تغير ذلك ؛ إنما ذلك للآفات التي تعترض . / وجملته أن الطبيعة أو النجوم أو الأغذية لا يُحتمل أن تولد ذلك ، ولا فيها ما يوجب ذلك ، وأن لكل شيء من ذلك مضرّة ومنفعة ، وما به الغلبة والاعتدال ، فلا ٢٠ يحتمل وجود مثله بالطبع ولا بالنجم من حيث خروج ذلك على ما فيه من الحكمة والاتقان ، وما يوجب الطبع لا يحتمل ذلك ، وقد مرّ بيان ذلك ، والله الموفق .

[١٨٠]

(١) في الأصل : حيا ميتا .

(٢) في الأصل : يعرفه .

(٣) الباء والغين والذال بدون نقط .

(٤) في الأصل : ويحتمل .

## مسألة في صفة أقاويل الثنوية

[أولاً ، أقاويل المنانية وبيان فسادها]

قال الشيخ رحمه الله : زعمت المنانية أن الأشياء على ما عليه من امتزاج النور والظلمة ، وكانا متباينين : النور في العلو لا يتناهى في أربع جهات شمال وجنوب وصبا ودبور ، والظلمة في السفلى كذلك ، ولها من جهة الالتقاء تناء ، قُبعت الظلمة على النور فامتزجا ، فكان العالم من امتزاجهما على قدر الامتزاج ، ولكل واحد منهما خمسة أجناس : حمرة وبياض وصفرة وسواد وخضرة ، فكل شيء مما جاء من هذا الجنس من جوهر النور فهو خير ، وما كان من جوهر الظلمة فهو شر . وكذلك لكل واحد منهما حواس خمس : سمع وبصر وذائق وحاسة الشم واللمس ، فما أدرك جوهر النور بها فهو خير ، وما أدرك جوهر الظلمة فهو شر . وللنور روح والظلمة روح ، وروح الظلمة يسمى همامة ، وهي حية ، فغلب العالم ليحبس النور فيها ، والنور ليس بحساس ، وما كان منه يكون بالطبع ويكون خيرا كله ، والهمامة حساسة ، وسيصير كل واحد منهما إلى حيزه . ثم وُجد أعلى الأشياء أصفها ، وأسفلها أكدرها ، ومن طبعها الخفة والثقل ، / وأمرهما على التنافر ، إذ الخفيف يعلو صعدا والثقل ينحدر سفلا ، فيمرّ الدهر ، إذ كانا كذلك يتخلصان من وجه التناهي كما امتزجا .

[٨٠ ب.]

قال الشيخ رحمه الله : ومن تأمل القول وجده كله متناقضا ، من غير أن يحتاج إلى تكلف الدلالة على إبطال القول سوى تفسيره . أول شيء به أنه أراك النهاية من الوجوه وأثبتها من وجه ، فجعل المتناهي غير المتناهي ، إذ النهاية حد ، والحد قصّر عما هو أعظم منه ، وذلك تدبير غيره فيه ، وهو دليل حدث جانب منه ، وذلك جزء ، وبعيد كون كلية الأجزاء المتناهية غير متناهية<sup>١</sup> ، لأن ذلك المعنى يتمكن في كل جزء منها يتصل ، على أن كل واحد منهما في الوجوه التي لا تنهاى إما أن يكون الآخر فيها فيبطل قوله : امتزجا من جانب ، بل كانا

(١) في الأصل : غير متناه .

إلا من جانب ثم امتزجا ، وإن لم يكن زال كل واحد منها عن الأوجه الأربعة  
التي هي الآخر ، فصار من تلك الوجوه متناهيا ، والله الموفق .

ثم إن كان من طبع السفلى التسفل والعلوى العلو ، وذلك معنى التناهر ،  
وإليه مرجع العاقبة ، فكيف صار السفلى يذهب صعودا ، وذلك طبع العالى الصافى ،  
وهو معنى الخير ، فقد صار من السفلى الأمران جميعا ، فبطل المعنى الذى لسه  
لزم القول باثنين . ثم من العلوى التناهر إلى العلوى ، ولم يقيم بوفاء ذلك ولا امتنع  
به عما كان يجزهر ينحدر حتى ارتفع عليه ، وخلق العالم بحبسه ، فكيف يطعمون  
أن ينخلص من يدى الهامة ، وهى مع ذلك حساسة فعالة بالحيل أو ثقته / وقيدته  
وحبسته ، وليست له قوة يتخلص [بها] ، وبطبعه لم يمتنع عند التخلية ، فكيف  
يتخلص بعد الوثاق إلا أن يقول : تخلى<sup>١</sup> الهامة سبيله ، فيجعلها فاعلة<sup>٢</sup> الخير .

[١٨١]

وبعد ، فإن جوهر الظلمة إن كان هو رأى النور وهو الذى أيسس<sup>٣</sup> النور  
ليحبسه فهو الموصوف بالعلم والرؤية لا<sup>٤</sup> الذى لم يره ليتحصن منه ولم يعلم ما به  
يتخلص من قهره ، فإذا العلم والرؤية والمقسدة والغنى والشرف كله فى جوهر  
الظلمة ، والقهر والجهل والعجز والذل والهوان فى جوهر النور ، فإن كان ذا كله  
خيلا والأول كله شرا فما أبصركم بالخير والشر .

١٥

وكذلك عندكم إن النور فعله طباع والهامة فعلها اختيار ، والعالم أنشأه الهامة ،  
بطل القول باثنين ، بل العالم كله فعل الواحد ، لكنه مزج أجزائه بأجزاء الآخر ،  
ولو كان الآخر بما يفعل به وفيه يصير آخر لتحصيل القول بالاثنتين لكان كل  
ذى طبع هو من به وفيه العالم ، فيصير القول بما لا يحصى عدده . ثم إذ كانت

(١) غير منقوطة فى الأصل .

(٢) فى الأصل : فاعل .

(٣) فى الأصل : آيسا ، هكذا بدون نقط . ونعتقد أنه يقصد آيسس بمعنى قهر ، فقد جاء فى  
القاموس أن الآيس هو القهر ، والمعنى يستقيم بذلك .

(٤) فى الأصل : لا .

(٥) فى الأصل : أو ذى .



الظلمة هي التي بغت<sup>١</sup> على النور ثم تخلص منها<sup>٢</sup> ، فاما أن يكون التخلص منه بالجواهر ، وذلك محال ؛ لأنه لم يمتنع منها به ، مع ما يوجب تخلص أجزائه من حبس الهامة وليس فيما علاه موضع يسير إليه ما انتزع منها ؛ إذ غير هذا الجانب غير متناه ، وهو بالتخلص يرجع إلى ما لا نهاية ، فلا يجد لنفسه موضع قرار ، فلا معنى للتخلص إلا أن يكون الظلمة تدفعه<sup>٣</sup> عن نفسها<sup>٤</sup> ، فيكون دفعه خيرا . إذ كان حبسه شرا . مع ما إذا دفع أجزائه ، وما علاه ليس إلا أجزاؤه ، فهو يدخل بعضه ، / ولذلك<sup>٥</sup> نهاية ، لكنه كان يحبسه في جوهره ثم قهر كلية النور فجعله سجنًا لنفسه يحبس فيه عدوّه ، فيصير عدوه بجوهره<sup>٦</sup> حبسًا<sup>٧</sup> لنفسه .

[ ٨١ ب ]

وبعد ، فإن الظلمة ليس لها في غير وجه الامتزاج حد ، فهو إلى ماذا يصير بالتخلص ، فهو يبين أن لا معنى للتخلص ، ولا قوة إلا بالله .

قال الشيخ رحمه الله : ثم العجب من قولهم : إن الخير كله في العالم من جوهر النور ، فمن أين يكون منه الخير وهو المقهور المحبوس ؟ والفعل كله من الآخر ليحبسه به ، فليس من النور غير البقاء في سجن الآخر ووثاقه ، فمن يجنى منه خير ؟ ، إلا أن يرى ذلك من سائر الأجزاء التي لم تبغ عليه فيلقى أجزائه في حبس آخر ، وذلك هو الشر ، وأنى للملك الخير ، وهو كله في الخلاص ، وهو غير ممنوع .

ثم التناقض أنهم جعلوا التباين بالجواهر فحال امتزاجها وهما بالجواهر متباينين وذلك قائم بحاله ، إذ هم يرون الامتزاج غيرها . على أنه يقال لهم : الامتزاج

- (١) في الأصل غير منقوطة .
- (٢) في الأصل : منه .
- (٣) في الأصل : يدفعه .
- (٤) في الأصل : نفسه .
- (٥) في الأصل : وذلك .
- (٦) في الأصل : بجوهر .
- (٧) غير منقوطة في الأصل .

أليس بعدا أن لم يكن ٢ . لا بد من : بلى . قيل : أكان هو النور أو الظلمة أو غيرهما ؟ فإن قال : بالأولين ، أحوال ؛ لأنه أثبت الامتزاج والتباين لنفسه ، ولو جاز ذلك لجاز وجودهما معا ، وهو بين ، ولا قوة إلا بالله .

ثم إثباتهم الحاد من حيث الالتقاء ، إما إن كانا متماسين في الأزل أو [غير متماسين] ٢ ، فإن كانا متباينين قال : إن تماسا حدثا ، فحدث الجزء يوجب الكل بحق الاستدلال بالشاهد على الغائب ، وإن كانا متماسين فلا بد من أن يزداد أحدهما حتى يمتزج بالآخر أو يحميد من الآخر حتى يدخل في نفسه ، وأيهما كان / ففيه زيادة لم يكن أو قطع وإدخال في جوهر ، فيبطل القول بأنه غير متناه ؛ لأنه إذا لم يكن لأجزائه تناء لم يكن للآخر فيه تداخل ليمتزج به ، ثبت أنه متناه إذا احتمل الامتزاج ، مع البعد أن تبقى الظلمة مع كثافتها على النور ١٠ مع رقتها فيقتطع منها ؛ إذ كل ممتلئ بما يلفظ من الأشياء لا يتمكن فيه ما يكشف ، ولو كان ذلك من النور فقد اكتسب الشر وألقى نفسه في الحبس مع ثبات الكيف جوهر واحد ، وإنما يحذف اللطف المنفذ في الكثيف إذا كان من جواهر مختلفة يبقى بينها الفرج ٣ ، وأما الذي سبيله ما ذكر فلا ، ولا قوة إلا بالله .

[١٨٢]

وإن سبقت بما حدث من الامتزاج بعد أن لم يكن فلما أن كان بأحدهما ١٥ أو بهما ، وفيه احتمال الحدوث ، فثله الكل ، أو ليس بهما ، ففي ذلك تثبيت ثالث ، أو لأنفسهما كان ، فلزم نفى التباين ، أو تبقى الظلمة بنفسها فلم يكن ذلك الوقت بأولى مما قبله ، وإذا لم يحدث في الجزئين اللذين لم يمتزجا شيء ، وقد وجد ، ليم لا كان كذلك في الكل ؟

مع ما لا يخلو من الافتراق ؛ إذ ٤ الامتزاج أن يكون بالطبع ، والطبائع لا تنقلب ، فيجب ٥ أن يكون أبدا كذلك . وأطنب في نوع الطبائع ، لكنه روى أن

(١) في الأصل : أليس كل بعد .

(٢) في الأصل جاءت عبارة 'أو متماسين' على هامش النص .

(٣) في الأصل بالحاء المهملة .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) في الأصل : فيجئ .

الظلمة فعّاله باختيار ، فالقول في الطباع على ذلك فاسد . وأخبر<sup>١</sup> عنهم تحرك الظلمة إلى أن لقيت<sup>٢</sup> [النور] فدخلت<sup>٣</sup> عليه<sup>٤</sup> ، إن قالوا : أبدا ما مرّ في كلام الدهر ، وإن قالوا بالابتداء لزم الحدوث ، والله الموفق .

ثم تمام الجهل في قولهم : يتخاصمان بما كان من طبع الثقل الانحدار وطبع الخفيف الارتفاع ، ثم في الابتداء - مع هذا الطبع - قد امتزجا ، فلو لا أن كل واحد منهما على طبع الآخر في / الثقل والخفة ما احتمل الامتزاج ، وإذا [٨٢ ب] احتمل دلّ أن الطبعين كانا في كل واحد ، ولا قوة إلا بالله .

وإذا احتمل الواحد الأمرين احتمل الخير والشر فيبطل الثاني ، ولا قوة إلا بالله .

١٠ على أن اللازم إذ جعلهما متضادين في الطبيعة أن يجعلوا أحدهما شأنه الامتزاج والآخر البينونة ، وقد غلب أحدهما أن يكون على ذلك . ثم من قولهم لهما إذا تفرقا لا يمتزجان من بعد ، فما أدرهم<sup>٥</sup> ؟ ووجدنا باليقين لم يؤنس الاجتماع ، فكيف وجود تفرق بجهد ؟ وما يدرهم أنهم أبدا على تفرق واجتماع ؟ ، وكذلك في الأزل ، فيبطل القول بالنور والظلمة .

١٥ وبعد ، فإن حكمهم هذا عجيب ؛ لأنهم لا يخبرون<sup>٦</sup> عن أحوال كانت ، ويكون ما عندهم من جوهر هذين ، ولم يكن لهما علم من قبل بالامتزاج ، ولا علم بكيفية الفراق ، والله الموفق .

ثم يُطالب على كل فصل مما قالوا من قطع النهاية . وما قالوا من ابتداء العالم دون أن يكون عالم على أثر عالم بلا نهاية ، وكذلك يكون بالدليل ، وكذلك

- (١) في الأصل : وأخبر .
- (٢) في الأصل : بغى .
- (٣) في الأصل : فدخل .
- (٤) في الأصل : عليهم .
- (٥) في الأصل : ادرهم .
- (٦) غير منقوطة في الأصل ما عدا النون .

الامتزاج والانفصال ؛ ليعلموا تعنتهم ، ويقال : لم يعاينوا شيئا ممتزج من خير وشر ، ولم يرد لكم خبر<sup>١</sup> يحتمل الصدق ، فإن قال : علمنا بالأدلة أن شأن الأشياء التفرق ، وكل شيء يرجع إلى أصل جوهره .

قال الشيخ رحمه الله : يقال : بل شأنهم الاجتماع ، فنتهى كل على أصل جوهره ، وإذا كان وقع هذا قد اجتمع ، فاجعل ذلك أبدا كذلك . ويقال : ٥  
إذ التفرق تبدد ، والاجتماع تأكد وقوعه<sup>٢</sup> لم لا كان شأنهم الاجتماع ، ولا قوة إلا بالله . ولو جاز تثبت ما لا شاهد له في الشاهد ، مع كونه من جوهره ، لجاز القول بفعل الخواص على المعروف ، أو الدرك / باضداد ما به الدرك . وعورضوا بقولهم : لا يكون من النور غير الخير ولا من الظلمة غير الشر ، فإذا قتل رجل ثم أقر ، فإن كان المقر هو الذي قتل ، وهو صدق ، فقد عمل به الخير بعد ١٠ الشر ، وإن كان المقر هو الذي لم يقتل ، فهو كذب ، وهو شر ، قد كان منه الخير ، وهو ترك القتل .

[١٨٣]

وكذلك من قولهم : إن كل حاسة لا تدرك ما تدركه الأخرى ، ثم فيما سمع قال : سمعت ، أو فيما رأى قال : رأيت ، وما قال به رأيت وسمعت غير الذي به سمع ورأى ، وذلك جواب بما لم يدرك . ١٥

وسئل عن سواد الظلمة إذا زيد على سواد النور ، وهل زاد في السواد شيئا ؟ فإن قالوا : لا ، صيروا ما كثر هو الذي لم يكثر ، فإن قالوا : ازداد ، قيل : أهو النور أو الظلمة أو غيرهما ؟ فإن قال بالأولين فازداد النور أو الظلمة ، وذلك بعيد ؛ إذ يزداد كل واحد منهما بالجواهر الآخر ، وإن قال : غيرهما ، أثبت للآمرين<sup>٣</sup> غيرا . ثم ما يدرهم أن ليس في النور أو الظلمة زيادة على تلك الأجناس الخمسة ، وهم لا يعلمون بجميع أجزاء الجنسين بما لا نهاية لكل واحد ، فإن ادعى الاستدلال بالشاهد على الغائب أبطل قوله بالتفرق وارتفاع النهاية ؛ لأنه لم يشهد

(١) في الأصل : خير .

(٢) في الأصل : وقوعه .

(٣) في الأصل : الأمرين .

ذلك ، فإن قال : علمنا بالرسول ، قيل : إذ كان الرسول من أجزاء النور والظلمة مانعة فما يدريكم أن يكون الظلمة منعت وسترت أغيارا فيها غير الخمس فلم يُعلم ، وإن زعم في الأول ، أنه يدرك بكل حاسة ما يدرك بغيرها فبطل قولهم : خمس حواس ، وحصل على الواحد ، ثم موجود / العجز مع السمع ، وكذلك سائر ذلك ، فثبت به الاختلاف . ثم عورض بحواس الظلمة ، لأنها إذا أدركت ما أدرك حواس النور ، وكل شيء على ما هو عليه ، كيف صار أحد الإدراكين خيرا والآخر شرا ؟ ثم عارض بالعفو عن الذم إنه فعل من ؟ فإن قال : فعل النور ، فهو نفع عدوه ، وذلك شر ، وإن كانت من الظلمة فقد عفا ، فهو خير . والأصل إنا نجد في الشاهد جاهلا يعلم ويخطئ ويندم وقائلا يرجع عن قوله ، فأما إن كان الثاني هو الأول فيثبت الفعلان المتضادان عن واحد ومن غيره ، فثبت كذب الخبير بالوجوه الثلاثة ، وبالله التوفيق . ١٠

### ثانياً : أقاويل الديصانية<sup>١</sup> وبيان فسادها

قال الشيخ رحمه الله : وقول الديصانية مثل قول المتانية في الأصل ، لكنهم قالوا : النور بياض كله ، والظلمة سواد كلها ، والنور حي ، هو الذي مازج الظلمة وهي ميتة ، لمّا وجد من خشونتها<sup>٢</sup> في الجهة التي تلقاه ، فأراد المواجهة ليدير تدبيراً يُلْكِن ، وقد يخشن اللين كما يخشن الحديد عن المنيار إذا نقل بعض عن بعض بالمبرد ، فإذا ذهب الشق واستوت أجزاءه لأن . ١٥

(١) فرقة تسمت باسم صاحبها ديسان . وديسان في الأصل اسم نهر ولد عليه منشئ هذه الفرقة فتسمى باسم النهر الذي ولد عليه . وهو قبل ماني صاحب المانوية . والذهبان قريب بعضهما من بعض ، يتماثلان بأصليهما للعالم هما النور والظلمة ويختلفان في كيفية الامتزاج والخلاص والصفات . أنظر الفهرست لابن النديم ص ٤٧٤ طبعة القاهرة المكتبة التجارية ، الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٨٨ . ٨٩ طبعة المتني ببغداد .

(٢) في الأصل : ما .

(٣) في الأصل : خشونته .

(٤) في الأصل الشين غير منقوطة .

وقال بعضهم : لا ، بل تأذى بها ، فدفعتها عن نفسه ، فازجها كمن يبلى بالوحد ، إنه إذا تكلف الخروج يزداد فيه ولوجاً ، والحركة تكون من النور ، والسكون من ضده ؛ إذ هما متضادان ، فأوجبوا أصليين : نورا وظلمة ، وفرعين : حركة النور وحسّه ، وسكون الظلمة وعدم الحس ، من غير أن يبينوا شيئاً سوى النور والظلمة .

قال الفقيه رحمه الله : ذكرنا أقاويلهم لتعلموا / مقت الله ممن آثر عداوته ، وعدل عن طاعته ، ولم يتذكر في خلقه بفكر خاضع له مستغيث به ليوفقه لدينه ويفتح عليه باب الحق ، لكن مال إلى الدنيا ركونا إليها ورغبة في شهوات نفسه ، فوكل إلى نفسه ، ولم يعصمه من عدوه ؛ إذ لم يتضرع إليه ، ولا رغب في غير الذي مال إليه ، وبالله نستعين .

[ ٨٤ ]

والأصل أن الله عز وجل يجعل هلاك عبده بالذي به يدعى جحوده ، ويعدل عن طاعته خوفاً عن أمر يلزمه بأن يهلكه بلزومه فيما طبع الخلوص عنه . فهؤلاء لظنهم أن الذي يكون منه الخير لا يحتل كون الشر منه صاروا إلى القول باثنين ، ويجعل أصل كل غير الذي هو أصل الآخر ، ثم صيروا الذي هو أصل الخير عندهم هو النهاية في الشر ، والذي هو أصل الشر عندهم هو النهاية في الخير ؛ لأن هؤلاء صيروا النور جاهلاً بعواقب ما إليه يصير ، حتى كان على أحد القولين أراد دفع أذاه فبقى فيه ، لا يعلم أنه لا يقدر عليه ، ولا أنه يبقى في غاية ما رام دفعه ، ولا قدر على التخلص ، إذ بلى به ، والأول صار إليه ليسين خشونته ويدفع أذاه جهلاً منه أنه لا يقدر عليه ، وعجزاً أن يتخلص عنه . وكذلك<sup>١</sup> على قول الماني إن الظلمة هي التي بغت على النور وألقت في حبسها وأوثقت بوثاقها<sup>٢</sup> حتى جهل مأتاه وعجز عن النجاة ، وبدوء كل خير ، ونهاية العلم ، والإحاطة بكل خير ، والبلوغ إليه إنما هو بالقدره عليه ، فأزالوا الأمرين جميعاً عن النور ، وحققوا للظلمة ، فصاروا إلى نقض جميع ما بنوا : إن الخير

(١) في الأصل : ولذلك .

(٢) في الأصل : بوثاقه .

/ كله لكل ذلك ، فصيّرُوا [النور] خارجاً عن أعظم الخير ، والآخر عن أعظم الشر ، ثم حققوا الأمرين لواحد ، وله قالوا بالاثنين ؛ ليعلم هلاك كل فريق بالذى به ظن النجاة ، وبالله التوفيق .

مع ما لو كان لذيّنك الوجهين يجب القول بالاثنين ليجب القول بالأربع ، نحو الطبائع ؛ إذ هي متضادة ، كل يضر الكل ، ولو كان بهذا يقول بالأربع ، ليجب القول بالست ؛ بما لا يخلو شيء قائم عن جهات ست ، وذلك يوجب القول بالسابع ؛ لما كان حامل تلك الجهات لا يوصف بجهة سابقها ، أو بالخمس ؛ بما كان الذى فيه اجتماع تلك الطبائع هو الخامس ، لا يوصف بحرّ ولا برّد . ولو كان كما تقول الثنوية ليجب القول بالثالث ؛ لما كانا ولم يكن العالم ، ولا خير ولا شر ، ومحال كون متبائن بنفسه ، ممتزجا بنفسه لا يوجب الاجتماع والتناقض ، ثبت كون ذلك بغيرهما ، وبه كان كل خير وشر ، فيبطل قولهم من حيث راموا اثباته .

ثم القول بالواحد لا يضطر صاحبه إلى القول بآخر بوجه . وأصل ذلك أن هؤلاء قوم لم تبلغ عقولهم المبلغ الذى يدرك به حكمة الربوبية فى الأشياء ، وظنوا أن يكون الرب على صفتهم من الحاجات والشهوات واحتمال الآفات وشوائب العاهات ، فقدّروا أفعاله بالذى علموا الحكمة بأفعال أنفسهم ، ولو تأملوا ما هم فيه من الضرورات السواتر المانعة عن الإحالة بالأشياء ، ثم بمصالح أنفسهم التى فى ذلك جلّ كدّهم ، وجهدوا لعلوم أن الجهل هو الذى سدّهم عن إدراك الحكمة فى ذلك ، وأحق الناس بهذا هم ؛ إذ زعموا أن / العالم إنما هو امتزاج النور والظلمة ، فما من جزء من أجزاء النور إلا هو مشوب بجزء من أجزاء الظلمة ، والظلمة هى السّاترة ثم هى 'القاهرة للنور ، فما من خير يرجى بدوّه منه إلا والظلمة تقهره وتستره عن 'التجلى لأهل المذهب ، فأنى لهم والعالم والوقوف على طريق الحكمة ، حتى يدّعون فى الآخر دعوى بشر .

[١٨٥]

(١) ... (١) جاءت فى الأصل على هامش النص ، وبها يستقيم المعنى .

والعجب أن نورهم - مع قيامه بنفسه وصفائه عن شوائب الظلمة - لم يعلم [ما] عليه الامتزاج<sup>١</sup> من الضنك والضيق ومن الجهل والعجز ، ثم<sup>٢</sup> يرجى<sup>٣</sup> بجزء منه عند خروجه عن جوهره ووقوعه في يدى عدوه أنه يطلقه ، على الحكمة التي لم يبلغها هو عند تمامه ، وأحق<sup>٤</sup> من لا يدعى الحكمة ولا يناظر أهلها ولا يشرع فيها التنوى ؛ لأنه يرجع إلى جوهرين عند نفسه : شر وخير ، وكذا كل أحد عنده .  
وأما إن كان الشرع فيها بجوهر النور وكذلك من يكلمه فيها ، فهذا عندهم حكيمان لا يخفى عليهما شيء ، لا معنى لكليهما ، وهما بأنفسهما ذلك ، أو جوهر الظلمة ، ومحال احتمالها الحكمة ، أو أحدهما جوهر النور والآخر هي الظلمة ، لا يحتمل ذا الجهل ولا الآخر العلم ، فيكون التكلم عبثا لا معنى له ، ولا قسوة إلا بالله .

١٠

قال الشيخ رحمه الله : ثم الأصل أن من يفعل فعلا لا ينتفع هو به لهلاكه وفناؤه أنه عائب ، والله سبحانه لم يكن لينتفع بما ينشئه لثعاله عن الحاجات وغناه بنفسه عن غيره ، فيبطل أن يكون فعله لينتفع به هو ، ثم لو كان للهلاك لا غير لكان لا معنى لخلقه ، فثبت أن خلق العالم للعواقب ، ثم خلق خلائق لم يجعل عندها تميزا ولا إدراكا لعواقب الأمر ، ثبت / أنه خلقهم لا لأنفسهم ، وخلق ١٥ خلقا يعرفون ذلك ويطلبون بجميع صنيعهم نفع العواقب حتى من خرج فعله عن ذلك ؛ إذ هو محتاج كل غير ، حكيم في فعله ، فلزمت محبتهم لثلا يضيع نعيم المنشئ فيهم من العقول التي يدركون بها العواقب ، ولأنهم لو تركوا وتدبيرهم لم يكونوا يرضون من أنفسهم التقلب فيما لا يؤثر نفعا ولا يعقبه حمدا ، ومن تعاطى منهم مثله فهو سفیه جاهل . وإذا لزم ما ذكرنا لزم في الحكمة خلق الضار والنافع ، ٢٠ وخلق الجوهر المحتمل للالم واللذة وإنشاء الآلام والملاذ ؛ ليعلموا ما يرغب إليه الأنفس وما تهرب منه ، فيحذرون ويرغبون بمثله فيما امتحنوا به ؛ وليعلموا النفع

(١) في الأصل : في الامتزاج .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) غير منقوطة في الأصل .



- من الضرر الذي لولا ذلك لم يكن لخلقهم معنى ، فخلقهم الله على ما خلق من الاختلاف لهذين [السبيين] . ثم بلطفه خلق كل جوهر محتملا للنفع والضرر ، يحل به لغيره ، وأوصل منفعة كل جوهر بغيره من الجواهر التي فيها المضار ؛ ليعلم الناظرون أن ما بر ذلك كله واحد ، وأنه لو كان من مختلف لتدافع الخلق ؛ لأن جوهر الخير إذ لا يحى منه غير الخير ، ومن جوهر الشر غير الشر ، لكان صنع كل واحد منهما في بعض صنع الآخر ، وإفساده ما يقوم مع مثله عالم ، فدل الاتساق وتعلق صافع بعض ببعض على فساد هذا . على أنا إذا لم نقل بأن الكل لواحد لم يحتمل القول منا لعدد ؛ إذ لم يقدر واحد منهم على أفراد الذي منه باد يدل عليه ، ولا أعلم عليه علما يدل عليه ، لم يجب بمثله حق / المعرفة به والعلم بحاله ، فيفسد العلم جميعا ؛ لجهل الأصل الذي كل أنواع العلم وفروعه به .
- ١٠ مع ما ينفع أحد الجوهريين يضر الآخر ، وفي ذلك يلاقى الضرر النافع ، فيبطل به نفع البتة ؛ لما معه المانع عنه . وفي وجود العالم وما فيه لكل منهم نفع هو الدليل الحق على أن مدبر ذلك كله واحد ، لحبس كل ضار عن عمله من وجه ضرره باللطف لتقبل ما أراد من النفع ليصل<sup>٢</sup> إلى من أراد نفعه . وهكذا هذه القصة فيمن أراد ضرره ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٥ مع ما أنه معاوم أن العقول ليست تركب الأكل والشرب ، ما لا عقل له في ذلك ما له العقل ، وتعتيم<sup>٣</sup> محل قوم اتقوا الأكل والشرب في القلوب وهم الملائكة ، فثبت أنها خلقت للعبير والنظر ؛ لما فيه الهامد والمكارم ، وإذا كان كذلك لزم خلق مختلف الجواهر في الحكمة ؛ ليكون بطريق العبرة تاما ، وحق النظر واغرا ، ولا قوة إلا بالله .
- ٢٠ على أنه معلوم في الشاهد أن من يعمل<sup>٤</sup> الأمرين جميعا هو أتم ، بل لا يقدر

(١) هكذا في الأصل ، والباء غير منقوطة .

(٢) جاءت على هامش النص .

(٣) في الأصل : واعتيم .

(٤) في الأصل : يعلم ، وصححت على هامش : يعمل .

أحد على اتقاء ما يضره إذا لم يعلمه ؛ فعلى ذلك خلق الأمرين في الحكمة أوجب وأتم من خلق أحدهما ، مع ما في ذلك من دلالة غنى الفاعل وتمام قوته وعلمه بما يليق بكل شيء أن يكون عليه ، ولا قوة إلا بالله .

- ولو لم يكن لما عليه أهل التوحيد سوى أدلة صدق الدعاة إليه ، والبراهين النيرة معهم ، وهم الرسل ، مما لا يوجد شيء من ذلك لأحد من منكري الصانع الواحد لكان ذلك كافيا ، فكيف وما من شيء إلا / وهو بجوهره يشهد بحدثه ، وأنه حدث لمحدث حكيم . لولا تعنت الملحدين بما ادعوا من قدم الأعيان مما لا سبيل لهم في الرجوع إليه إلا إلى تقليد من ليس معه دليل ، أو جعله سفهه ، وهو عجزه عن الوقوف على كون شيء لا عن شيء دليلا له . ولا ريب أن كلا منهم يعلم من نفسه جهلا بأشياء ، ثم العلم بها ، وعجزا عن أشياء ، ثم قدرته عليها ، ١٠ وضرورة إلى أشياء ، ثم غنى عنها ، فحق من هذا وصفه أن لا يثق برأيه ، ولا ينفع ما يرى انه من اشارة عقله .

[٨٦ ب]

- مع ما لا يخلو أن من رد ذلك إلى الطبائع التي لا تعقل ما يولد منها وبها ، وكذلك النجوم ، أو إلى عدد من الصانعين مما كان بدء أمرهم الجهل والعمى ، أو إلى تقليد أفاويل في قدم الأشياء على ما [هى] عليه مما يتناقض ويتضاد ، ١٥ فأنى لهم العقل مع هذه الأصول المتجاهلة الذين هم فروعها ، أو الوقوف على حقائق الأشياء حتى يدعون في شيء حكمة<sup>٢</sup> أو سفها ، ولا قوة إلا بالله .

- على أن الذى دعى الثنوية إلى إنكار شيء من لا شيء خروجه عن التصور في العقول ، أو تقديرهم في تعرف الحكمة في العقل ما عاينوا بينهم ، ولو علموا أن القول بمبادئ العالم على ما عندهم في الخروج من التصور في الوهم مثل الذى ٢٠ أنكروا ، أو خروج ما معهم من الروح والعقل والحواس ، أو خروج حكمهم عن التصور في الوهم لما أنكروا . ثم لو علموا أنهم شهدوا فعل الضعفاء الجاهل بأنفسهم على ما علموا بالخبر أنهم ، ثم كانوا ، لعلموا أن الأشياء من غير شيء

(١) مكررة في الأصل .

(٢) جاء بعدها في الأصل : 'او طريقها' .

[٨٧] أحق أن تنسب إليه ، / من به جملة العالم . ثم لو علموا غناه وقدرته وتعالیه عن صفة الخلق لم تضيق قلوبهم عند قصورها عن درك الحكمة في خلقه ، وعلى الله تتوكل ، وبه نستعين .

وذكر جعفر بن حرب<sup>١</sup> أنه سأل ثنويا عن قتل آخر ظلما ثم اعتذر إليه وأقر بالإساءة ، فألزمه أن الثاني خير ، ولو كان من غيره جوهر الأول كان كذباً من النور وهو شر . فكتب ذلك إلى رئيس لهم ، فكتب [الرئيس محبباً] : إن ذلك كمن ينفخ<sup>٢</sup> دابته ويعتذر هو .

فقال جعفر : إنما ذلك توجع منه ، ولو اعتذر في الحقيقة كان جاهلاً ، إلا أن يكون الاعتذار من تقريره الدابة إليه .

فأسلم الرجل ، وحق له أن يسلم ، وما ذكر ابن حرب لازم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم المسألة على قول المعتزلة خطأ ؛ إذ من مذهبهم أن ليس في خلق الله شر ، وإنما سمي شراً بالمجاز ، وإنما طريق مناظرتهم الثنوية في إزالة ما ظنوه شراً أن يكون شراً ، فأما أن يسلموا الثنوية ويلزمهم القول بالخالق الواحد من الوجه الذي يوجد من غير الله تعالى الوجهين جميعاً ويجعلونه على الصانع فيجد القول بنفى ذلك ، فهو محال فاسد ؛ لما فيه تثليث معرفته وتوحيده يخلق الشر والخير ثم ينفي أحدهما في الحقيقة ، رجعت إلى قول الثنوية بأن الذي منه خلق الشر في الحقيقة غير الذي منه خلق الخير ، فيلزمه التوحيد بالثنوية<sup>٣</sup> ، ووجه قولهم في هذا أنهم أنكروا خلق أفعال العباد بما فيها السيئات والمعاصي والشرور ، فعورضوا بخلق الشرور

(١) هو أحد الجعفرين ، أولها جعفر بن حرب ويكنى أبو الفضل من شيوخ المعتزلة ومن طبقتهم السابعة وهي نفس طبقة محمد بن شبيب ، أما الثاني فهو أبو محمد جعفر بن مبشر ، كان يضرب بهما المثل فكان يقال : علم الجعفرين وزهدهما كما يضرب المثل في حسن السيرة بالعمرين . أنظر المنية والأمل ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، والانتصار ص ٢٣١ .

(٢) غير منقوطة في الأصل ، ومعناها يُعَدَّبُ ، أنظر القاموس مادة "نَفَحَ" .

(٣) غير منقوطة في الأصل .

[٨٧ ب] من الجواهر ، وأنه لم يسم به شريرا ولا مسيئا ، ولا إفساد الأشياء مفسدا ، فكذلك في خلق أفعال الشر والفساد / لا يسمى به ، فكان من جوابهم أن الجواهر سميت شرا على المجاز لا على الحقيقة ، وهي في الحقيقة ليست بالشر .

وأما عندنا فنحن نقول بأن الله جل جلاله خالق جوهر الشر والخير وخالق فعل الخلق شرا أو خيرا ، ولا يجوز كون شيء في سلطانه لم يخلقه ، فيكون له شريك في سلطانه وعديل في خلق عالمه ، جل الله عن ذلك وتعالى . ونقول بأن خلق الخلق ليس هو ذلك الخلق ، وكذلك فعله ، ولا يوصف فعله بالشر والخير ، ولا يوصف بأن فعله خير وشر ؛ لأنه موصوف بفعله ، ولم يقل هو خير ولا شرير ، ومن فعله ذلك في الحقيقة فهو مسمى به ، ولا قوة إلا بالله .

- ١٠ وما يجب في الحكمة خلق الجواهر المؤذية والمناظر القبيحة وخلق الآفات في الحواس أن البشر كلهم قد اعتقدوا شيئا غاب عن حواسهم ، إما نفى أو إثبات ، منهم من دانوا ، ومنهم من تجاهل وحصل على الشهوات ، فإذا لم يخلق فيما يقع على الحواس ما ذكرنا لم يعرفوا القبح من الحسن ولا المؤذى من النافع ، وإذا لم يعقلوا ذلك لم يحتمل عقولهم درك القبيح من الحسن ولا المؤذى من الملد ، فخلق كذلك ليمثلوا بما تقع عليه الحواس ما لا تقع عليه ؛ ليصير كل معتقد غاب ١٥ عن البصر على ما عليه معروفا بما يشاهده ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم الذى ينقض على الثنوية على اختلافهم اتفقوا في جميع ما ينطقون به أنهم بجوهر النور ينطقون وبه يتقبلون ، فصار كل الاختلاف به إن صدقوا ، وإن كذبوا فصار كل الكذب به ، وإن صدق بعضهم وكذب بعض ، فثبت ممن هو من جوهر الظلمة تفضيل النور حتى اختار الانتساب إليه دون الظلمة ، ٢٠ وتفضيل ذى الفضل خير في شهادة العقول ، يلزم بطلان القول بأصل هو شر لا يحى منه غيره ، وخير لا يحى منه غيره ، ولا قوة إلا بالله .

### ثالثاً : أقاويل المرقونية<sup>١</sup> وبيان فسادها

[٨٨ أ] والمرقونية قالوا بعلو / النور وسفول الظلمة وبمتوسط بينهما ليس بنور ولا ظلمة وهو الإنسان الحساس الدراك ، والإنسان عندهم حياة في البدن ، وأن هذه الثلاثة كانت متفرقة فامتزجت ، وأن كل جنس منها يحاذي الذي يليه كحاذية الشمس الظل نحو أعلى ، المتوسط يحاذي النور وأسفله الظلمة ، والجوهران عند الأولين كذلك في التحاذي .

وقول الصابئين مثل قول المنانية إلا أن بينهما - [كما] زعم ابن شبيب - فرق قليل لا يحده . والمنانية زعمت أن النور يلقي الظلمة من الشمال ذاهبا في مهب الجنوب ، والظلمة تلقاه في مهب الجنوب ذاهبة في مهب الشمال ، وكانا متلاقين على دخول بعض الظلمة فيه ، ولا يتناهيان من سائر الجهات . فتكلم هؤلاء بمثل الذي تكلم الثنوية<sup>٢</sup> . ثم لا يخلو الواسط من أن يكون تدبير كان منها أمر العالم أو على الاجتماع حدث منه ، فإن كان بالتدبير بطل الامتزاج ، وأنتى يقع وهو بين النور والظلمة ، والظلمة من شأنها التسفل ومن شأن النور العلو وبينهما فاصل يمنع إلا أن يكون بالتدبير جمع بينهما وامتزاج هو بهما فكان أصل كل شر ، إذ كان من الامتزاج ، ولولا أنه مزج بينهما ما وجد أحدهما سبيلا إلى الآخر فيصير الأمر إلى أن مدبر الخير والشر واحد . وإن كانا هما غلبا بالطبع وقهرا الواسط حتى امتزجا فإذا لم ينفعه حسه ودركه ، إذ صار تحت قهر ذى الطبع ، فكونه واسطا لا معنى له ، أو حصل الأمر على النور والظلمة .

ثم قالوا : جعلوا الواسط متناهيًا والآخرين غير متناهيين ، والمتناهي / تحت غير المتناهي ؛ لأنه كالمقصر عن تمام ما ليس بمتناه كالتقصير من الطويل ،

(١) هم أصحاب مرقون ، وهم قبل الديسانية ، وهم طائفة من النصارى ، أقرب من المنانية والديسانية . أثبتوا الأصليين القدمين النور والظلمة وأثبتوا أصلاً ثالثاً هو المعدل الجامع وهو سبب المزاج . انظر الفهرست لابن النديم ص ٤٧٤ طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ، الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٨٩-٩١ طبعة المثنى ببغداد .

(٢) جاء بعدها في النص : « بعد السؤال من أنهم من أين قالوا » ولا يستقيم المعنى بها .

والإنسان إن كانت الحياة التي في البدن فهي مُحِسَّة للبدن مستعملة له ، فيجب أن يكون الواسط هو الذي له تدبير العالی والسافل ، وهو المستعمل لهما ، فيصير الإله في الحقيقة واحداً أو يبطل الامتزاج وما ذكر من الخيال .

ثم إشارته إلى الامتزاج — وهي حياته — خطأ ؛ إذ لا إنسان يعرف تدبير ابتدائه ، ولا أصلح ما فسد منه ، ولا دفع ما حل به ، ثبت أن المدبر واحد ، وهو غير الذي ذكر ، وأن الذي ذكر تحت تدبير الواحد .

ثم لا فرق بين أن يحدث مزاجاً لم يكن لا عن أصل هو امتزاج وبين أن يحدث...<sup>١</sup> لم يكن لا عن أصل البينونة ، ثم لا فرق بين إمكان تغير قد تم إلى احتمال الحوادث بعد أن لم تكن كذلك بقدرة قادر وبين أن يكون الحوادث به ، لا يقلب القديم إلى معنى الحديث ؛ إذ هما جميعاً في البعد عن البصر في الوهم واحد ، وبالله المعونة والنجاة .

### [أقاويل المجوس<sup>٢</sup> وبيان فسادها]

قال الشيخ رحمه الله : قالت المجوس : أعجب الله حسن خلقه فتخوف ما يضاده فيه ، فتفكر في ذلك فكرة ، فحدث منها إبليس . وقال بعضهم : أصابته بعينة فالتفت وراءه فرأى إبليس ، فصالحه ، على أن يمهله إلى مدة ، وادعه على ذلك ، حتى إذا مضت المدة أهلكه الله ، فكان من إبليس كل شر ، ومن الله كل خير .

وهذا الذي حكوا إن كان هو قولهم في الحقيقة فهم شر من جميع الثنوية ؛ لأن الثنوية قالت باثنين لما رأوا خلق الشيء لا عن شيء غير متصور في الوهم ،

(١) كلمة غير مقروءة في الأصل .

(٢) يؤخذ من كلام الشهرستاني في الملل والنحل أن المجوس هم الثنوية القائلين بأصلين قديمين للعالم هما النور والظلمة ، ولكنه يميز من الثنوية المجوس الأصلين الذين زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين بل النور أزلي والظلمة محدثة ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها . ونعتقد أن الماتريدي يتحدث هنا عن المجوس الأصليين . أنظر الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣ طبعة المتني ببغداد .

عظم عليهم القول بحدث العالم لا عن شيء ، ثم رأوا العالم مشتملا على خير وشر / موصوفا كل مَنْ فِعِلَّه الخير والعدل بالصفات الحمودة ، وَمَنْ فِعِلَّه الشر والجور بالصفات المذمومة ، استعظموا نسبتها إلى الواحد ، فيكون واحدا محمودا مذموما بما عليه العرف ، فقالوا باثنين قديمين .

- ٥ والمحسوس قد استجازوا<sup>١</sup> حدث العالم لا عن شيء وأصل ، وإنما عظم عندهم وصف من منه الخيرات بفعل<sup>٢</sup> الشر ، لم ألزموه فعل شر الشر صيروه أمه ؛ إذ الفكرة الردية شر ، وما حدث وهو إبليس شر وكان منه<sup>٣</sup> الأمران جميعا ، وهو السبب الذي دعاهم إلى القول باثنين فتناقض قوهم . مع ما لا يؤمن منه حدوث الفكر وقتا بعد وقت ، فيكون جميع الشر بذلك ، وإن أريد لإحالة ذا دل وجوده مرة على دفع الإحالة إلا أن يقول بالخير ، فلعل بداه عن الفكرة التي هي شر .
- ١٠ على أنه إذا وادعه على الترك إلى تلك المدة فأما أن لم يعلم أنه يعمل ما يعمل من الشر والجهل شر فهو شر آخر ، أو علم فتركه على ما علم من الفساد به ، فذلك منه شر ، ومثله إما أن يكون علم من قبل ما يعمل فكره ، ففكر على العلم بما يكون منه وهو شر ، [ولما] لم يعلم ، والجهل شر . ثم لا يخلو من أن يكون منه وهو شر ، [ولما] لم يعلم ، والجهل شر . ثم لا يخلو من أن يكون [قادرا] على منع إبليس وقهره أو لا ، فإن قَدَرَ ثم أمهله ليفسد الخلق فهو شر عندهم وإن لم يقدر فلا يكون العاجز رب العالمين . مع ما يقال : ثم علم أن إبليس ، عند المدة يفنى له بالذي وعد ، وفاء الوعد خير وسحق ، فإذا يكون من الشر [خير] .
- ١٥ ذلك مع ما كان هذا لازما له ، إنه إذا كان ممن هو أصل الخير يجيء الشر ، فنعكس عليهم ونجعل كل خير من إبليس ، وكل شر من غيره . وبعد ، فكيف يأمن بالقدرة / عليه في الوقت الذي لم يكن لإبليس غير نفسه عون وللذي به

(١) في الأصل بالراء المهملة .

(٢) في الأصل : يفعل .

(٣) جاء بعدها في النص : « فقد منه » وبدونها يستقيم المعنى .

(٤) جاء بعدها في الأصل : « الخير » وبدونها يستقيم المعنى .

كان كل الأشياء أعوان ، ثم اختلط خلقه الذين هم أعوانه بالذين هم أعوان الله في منعهم عن المعونة عليه ، جل الله عما وصفه الملحدون .  
وإن قالوا : المودة كانت لبعض المصالح ، فثله الهوام الضارة والأشياء المؤذية .

وبعد ، فإن تخوفه من يضاده يوجب الجهل بأنه رب كل شيء ، وكذلك إصابة العين ، فإذا ضرَّ به العين ، ومن تقهره العين ، وتزِيل قدرته ، وتدفع علمه . فظهر رب غيره لا بنفسه ، خالق غيره ، فيلزم القول في معبودهم إنه عبد لا معبود .  
ثم لا شيء من تلك الجواهر المؤذية إلا وهي تنفع<sup>١</sup> خلقا ، فلا تضر ولا تؤذي لأنفسها<sup>٢</sup> ، ولكن بمدير حكيم عليم جعلها<sup>٣</sup> بحيث تؤذي أحدا وتنفع<sup>٤</sup> آخر . ثبت أن القول بانفراد منشيء الشر بعيد .

ثم إن لم يكن في خلق الشيء من غير شيء إلا خروجه من وسع الخلق وارتفاعه عن التصور فلا أحد امتنع عن القول بتحقيق مثله ؛ لأن إنشاء الجسم وكونه في الأرحام بالطبائع وحدوثه بحركات النجوم أو خروج العالم عن هذا الطبع وامتزاج النور والظلمة ثم التباين خارج عن الوجه الذي [ذكر] . على أن حقيقة كل شيء من تأمله كذلك نجده ؛ لأنه ليس في النطفة ولا في جميع الأغذية ولا في الأرحام شيء من معاني البشر ، ثم مما له من العقل والسمع والنظر ، وإنما ذلك خارج عن ذلك بتقدير عليم حكيم . وكذلك جميع الطبائع المختلفة أو جواهر الخير والشر لو خلَّت بينها وبين عملها ما ظهر بها جوهر ولا يمكن بها خلق ، فالقول بالكون بمثله أبعد عن التصور في العقل ، ولا قوة إلا بالله .

وقد بينا / وجه الحكمة في خلق الجواهر المختلفة ، وأن فعل الله لا يوصف بذلك وإن أنشأها على ما عليه من قبح القبيح وحسن الحسن ، هو معنى الحكمة

[٩٠]

٢٠ بذلك وإن أنشأها على ما عليه من قبح القبيح وحسن الحسن ، هو معنى الحكمة

(١) في الأصل : ينفع .

(٢) ... (٢) في الأصل : « فلم يضر لأنفسها مؤذية » .

(٣) في الأصل : جعل .

(٤) في الأصل : وبرفع .



ووضع كل شيء موضعه ، وأن الله تعالى إذ لم يخلق الحاجات نفسه وإنما خلق بذاته ، إنه خالق ليكون الخلق الذي ركب فيهم العقول وجعلهم أهل المعرفة ، بالنعيم<sup>١</sup> والبلايا يتمتعون ، بوضع كل شيء موضعه والقيام بالشكر لما أنعم عليهم بأن جعل لهم جميع<sup>٢</sup> الخلائق على اختلاف جواهرهم أدلته وعبراً<sup>٣</sup> ومحنة وابتلاء بمعادة<sup>٤</sup> جواهرهم وموالاته أخرى ، وليعرفوا كيفية الالتقاء ووجه الحذر وما فيه الرعب<sup>٥</sup> ووجوه المبادرة في ذلك للعواقب المحمودة في العقول ، وإبقاء<sup>٦</sup>.....<sup>٧</sup> لمكروهة<sup>٨</sup> فيها بما عاينوا من مختلف الجواهر والأحوال في حق الترغيب والترهيب ليكون الوعد والوعيد مقدرًا عن الحس والعيان ؛ إذ ذلك طريق المعارف وبه يوصل إلى درك النهايات ، ولا قوة إلا بالله .

- ١٠ ولو جاز إنكار الشيء لا من شيء بما لا يتصور في الوهم لجاز لكل مؤوف الحاسة إنكار ما يدرك بها إذ هو غير مدرك لإنكار كل غائب لم يبلغه الحاسة . وفي ذلك نقض الخبوسية وغيرهم : إذ هم جميعاً اتبعوا أوائلهم . ثم التصور في الوهم تقديره مما تقع عليه الحاسة ، إذا ارتفعت فتصور حال وقوع الحاسة في وهمه ، أو يقدر مثله في الوهم . ثم الله سبحانه لم يُعرف من طريق الحواس ولا له مثال في المعروف ، بطل التقدير به . ثم الأصل أن التصور في الوهم هو علم الحس ، ١٥ أو في علم الحس دليل لزوم العلم بما لم يحس ، ولأن يعرف ؛ إذ / كل ذي حس جاهل بمائية الحس وكيفيته ، فلزم ذلك في كل حس<sup>٩</sup> هو كذلك ، [٩٠ ب.]

(١) في الأصل بالغين المعجمة .

(٢) في الأصل : جمع .

(٣) غير منقوطة في الأصل .

(٤) في الأصل بالتاء المفتوحة .

(٥) في الأصل : جواهره .

(٦) ربما يقصد : واتقاء ، لكن يصعب تصويب الكلمة لأن الكلمة التالية غير مقروءة .

(٧) كلمة غير مقروءة في الأصل .

(٨) التاء المربوطة غير منقوطة في الأصل .

(٩) بدون حاء في الأصل .

فيجب كون الحواس بمن يعرف حقائقها<sup>١</sup> وينشئها<sup>٢</sup> ، على ما يرى<sup>٣</sup> أهل الحواس أن الذي أنشأها لا يحتمل إدراكه بالحواس ؛ إذ كل ذي حاسة جاهل بما عليه أحواله وعاجز عن احتمال وسعه ما فسد منه ، فأوجب ذا أن وراء هذا عليم حكيم ، لا يحتمل ما احتمل المحسوس ؛ إذ لو جاز واحتمل ، لم يحتمل كون المحسوس به ، كما لم يحتمل بأمثالنا ، وبالله العصمة والنجاة .

### مسألة

#### [إثبات الرسالة وبيان الحاجة إليها]

قال الفقيه رحمه الله : تكلم الناس في الرسالة فأثبتها أئمة الهدى وقادة الخير وحكماء البشر ، وأنكرها من جهل صانعه ، ومن أقرّ من جهل أمره ونهيه ، ومن أقرّ بذلك ممن زعم أن في العقل الغنى عن الرسالة ، مع ما أمكن مقابلة آيات من ادّعى الرسالة بصنيع الكهنة والسحرة والمشعبذة .

وبعد ، فإنه يحتمل ظهور عجز من حضرهم بما لم يكن في ذلك النوع تكلف واجتهاد ، ولم يكونوا امتحنوا قوى الجميع .

قال الشيخ : فنناظر من أنكر الصانع في اثباته ؛ إذ التنازع في إرساله لا يتمكن إلا بعد لزوم القول بهستيته وثباته ، مع ما أمكن الأمران جميعاً بآيات الرسل ، إذ هم قوم نشأوا بين قوم عرفوا أحوالهم ، وقد كانوا أدركوا منتهى وسعهم ، فلما جاءوا بالآيات التي قهرت عقولهم — مع علمهم بأن وسعهم لا يحتمل إنشاء مثلها — لزم العلم بصدقه فيما أخبر من مرسله ، وأن تلك الآيات مما أنشأها مَنْ يكون رسالته من عليم حكيم قادر على إنشاء الأدلة على اثباته ؛ ليعلموه بها وإن / لم يشهدوه ، ولا قوة إلا بالله .

[٩١]

(١) في الأصل : وحقائقها .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) في الأصل : أرى .

(٤) في الأصل : لرسالته .

ثم من أنكر الأمر والنهي والوعد والوعيد لم يحصل لإنشاء حكمة ، وإنما حصل منه على الإنشاء ثم الإفاء ، ثم معلوم أن كل من ذلك عاقبة فعله ليس بحكيم ، فدللت حكمة صانع العالم - بما جعل فيه من الأدلة على وحدانيته وعظيم سلطانه - على أنه حكيم ، والله الموفق .

مع ما كان الله سبحانه إذ هو غني بذاته حكيم في فعله خلق الخلق للبقاء إلى قدرة جعلها لهم ، ثم لم يجعل البقاء إلا بالأغذية ، وقد حجب إليهم البقاء ودوام الحياة ، فلو لم يجعل عليهم الأمر والنهي لبادر كل إلى ما يطمع فيه [من] البقاء ودوام الحياة ، مع ما له فيه من اللذة والشهوة ، ثم يفعل أقرانه بذلك الشيء نحو فعله فيحدث بينهم التنازع والتجاذب . ويحملهم ذلك على التدافع وفي ذلك خوف الفناء بما به جعل البقاء ، فلزم جعل الحرمان والحيل والأمر والنهي بما فيه من الوعد والوعيد ؛ ليعلم كل ما له مما ليس له ؛ فيسلم [من] كل عداوة وتبقى له روحه . ومن أنكر الأمر والنهي والمحنة ذهب إلى معنى المحنة في الشاهد ، إنما هو لظهور ما خفى وتجلي ما استتر ، والأمر والنهي لمنفعة ينالها الأمر والذاهي أو مكروه يدفعه<sup>٣</sup> ، فإذا كان الله غنيا بذاته عليما بالسرائر والخفيات ذهب معنى المحنة والأمر والنهي .

قال الفقيه رحمه الله : نقول ، وبالله التوفيق ، إن [كان] أمره ونهيه ومحنته على ما يذكر فإن فعله لذلك يكون لمكروه يدفع أو محبوب يجلب أو عيب<sup>٣</sup> عنه يتخلى ، والله سبحانه أنشأ العالم لا للذي يذكر ، فثله الأمر والنهي والمحنة ، مع ما كان / ذلك التقدير إنما هو فعل المحتاجين مما يعلو درجاتهم وتجعل أقدارهم ، ولو فعلوا غير ذلك كان عليهم في فعل ذلك ضرر عاجل وشر آجل ، فأما من هو حكيم بذاته ، غني ، فهو لا يفعل لنفع ولا لدفع الضرر ، فثله الأمر والنهي . مع ما

(١) في الأصل : لكل .

(٢) في الأصل : ينال .

(٣) في الأصل : يدفع .

(٤) غير منقوطة في الأصل .

بيننا من اختلاف المتحنيين في الغنا والحكمة لم يحجز تقدير أحدهما بالآخر . ولا  
يحتمل حكيم [يفعل] الشر لحكمة<sup>١</sup> الربوبية ، فتكلفه الذي ذكر خطأ .

وبعد ، فإنه إذ جعل الخلق قسمين : ضارا ونافعا ، وجعل كل جههر محتملا  
للألم واللذة ، لم يحتمل أن يجعلهم كذلك إلا لعواقب . يُحذّرهم بها ويُرغّبهم  
فيها من الوعيد بالشدائد والوعد بالملاذ ، وبذلك تتم الرغبة والرغبة ، والله الموفق .  
وبعد ، فإذا خلق الخلق ، وجعل البعض منافعا لبعض<sup>٢</sup> ، وإن لم يكن له  
في ذلك نفع لغناه ، وكذلك المضار : فثله يأمر وينهى بمنافع بعض ببعض واتقاء  
المضار ، مع ما يأمر بما ينفعهم ، كما خلقهم وجعل لهم ذلك ، وينهى عما يضرهم ،  
والله الموفق .

وأیضا إن في الحكمة الأمر والنهى : إن الله خلق البشر في أحسن تقويم ،  
وسخر لهم جميع ما على وجه الأرض وبركاتها وبركات السماء من غير أن سبق منهم  
ما خرج ذلك مخرج المكافأة أو مخرج حق قضاه ، فلا يجوز في العقل إسداء  
مثل هذه النعم إلى ما لا يعرفها لما فيه تضييع وظلم النعم ، فلزمهم به معرفة المنعم  
ليعلموا مَنْ يستحق المحبة ويستوجب<sup>٣</sup> الشكر ، وفي ذلك لزوم المحنة ، ووصل  
بذلك الوعد والوعيد لتمام الرغبة والرغبة ، وبالله التوفيق .

وبعد ، فإنه قد حسن في العقول / الصدق والعدل وقبح فيها الجور والكذب ،  
فجعل الفريق الأول عظيما في القلوب كريما ، والثاني حقيرا مهينا ، فيصير العقول  
آمرة بكسب ما يعلى شرف مَنْ رزق منها ، وناهية عما فيه هو ان صاحبها ،  
فيجب الأمر والنهى بضرورة العقل ، ثم الثواب لتمام الكرامة لمن اختار سُبُلها  
والقيام بوفائها ، والعقاب لمن آثر هواه على إشارة العقل .

[١٩٢]

(١) في الأصل : الحكمة .

(٢) في الأصل : ببعض .

(٣) في الأصل : ويستوجبوا .

(٤) في الأصل : لربما .

وفيا ذكرنا لزوم القول بالرسول لبداهتهم<sup>١</sup> على معالم العدل والصدق ومضار<sup>٢</sup> ضدهما ، على الإشارة إلى كل شيء أشكلت مآثيته ؛ ليكون أمر الأحوال للحمد موافقا ، والله الموفق .

وبعد ، فإنه لا عاقل في الشاهد يرضى لإهمال نفسه عن التعاهد ، ينهمك في الشهوات ، بل كل يجتهد على تسويتها على ما لا يضرها ، وعلى ما يُحمد عواقبها ، على ما فيها من الجهل الذي يعطيه بما به يرجو نجاته ، ويضره فيما به يطمع نفعه ، فذلك يُحوجه إلى من يعلم عواقب الأمور ، حتى يروض نفسه على إشاراته ، دون أن يهملها لشهواتها ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نرجع إلى مناظرة من أنكر الرسالة للوجه التي ذكرها<sup>٣</sup> ، بعد إقراره بالتوحيد وإيمانه بالأمر والنهي ، مع ما فيها ذكرت من أدلة الأمر والنهي مقرونة بالحاجة إلى الرسالة كفاية لمن تصح نفسه . ثم نقول : يجب القول بالرسالة بضرورة العقل في إيجاب الحاجة إليها دينا ودنيا ، ثم في إثبات الأفضال من الله إن كان في العقل منه غنى ، فأمر الدنيا فيما به أيضا قوام الدين ، ونحو أن خلق البشر وجعلهم أهل المحنة<sup>٤</sup> ، وأنبت لهم من الأرض بما أنزل من ماء السماء أغذية<sup>٥</sup> لهم وأدوية ، ثم أنبت / منها الأدوية والسموم القاتلة ، ومنح<sup>٦</sup> في عقولهم الامتحان<sup>٧</sup> بأنفسهم ليعرفوا المؤذى من<sup>٨</sup> المغذى ، لما لعل [فيه] عطب الممتحن ، وليس في العقول سبيل يعرف ذلك ، لزم القول بمن يطلعه الله على كل جوهر منها ليحيى بما يأكلون أبدانهم ويقيموا به دينهم .

ثم في الابتداء ليس في العقول [سبيل] يعرف الوجوه التي تثبت من الزراعة وما فيها من التدبير ، ثم بعد التمام والعلم بجوهر لا بد ممن يعلم كيف يستعمله حتى

(١) في الأصل : ليدلهم .

(٢) في الأصل : ومضار .

(٣) غير منقوطة في الأصل .

(٤) في الأصل : في أغذية .

(٥) غير منقوطة في الأصل .

(٦) في الأصل : منه .

- يصلح للاغتذاء ، على اختلاف ما جعل لصلاح ذلك . ثم جعل في الطعام أنواع الأذى مما يدفع إليه المنتفع إذا لم يحفظ حدّه ؛ لأنه ممن يعلم حد ذلك ، ثم دواؤه إن ضرّه بالقدر الذى به يدفع ضرره . ثم علوم الطب مع تفاوت الطبائع واستعمال السموم القاتلة ؛ ليعرفوا قدر النافع مما يقوم معه البدن . ثم في أنواع الحرف التى بها قوام سترهم وكنّهم والوقاية لهم من الحر والبرد . ثم فيما خلقت لهم من الدواب الصعبة مما ليس يعلم المتأهل فيها أنها لأى منفعة خلقت ، ولا أنها لمنافعه خلقت أو لا ، ولا كيف يروضها ؛ إذ طبع كل منها النفار عما هى له ، حتى تنقاد وتخضع . ثم في أنواع التجارات التى لا يقوم لهم دين ولا دنيا إلا بها . ثم ما فرق حوائجهم في البلدان ، الذى ليس في طبعم ولا في عقولهم ما يدلم أو يبين لهم في كل حاجة أنها أين تطلب ، ثم في معرفة طرقها ؛ إذ ليس في العقل ما يدل على مكانها ولا على طرقها . ثم في تعرف الألسن التى بها قام النفس للمعاش وفهم المعاد ، ثم نتعرف الأسماء التى لولا هى ما فهمت حاجته ولا أمكن أحداً / معرفة موضعها . ثم في وجوه أسباب التناسل ، وفي معرفة تربية الصغار . ثم في العلم بتدبير أغذية ما ليس يتطرق ، ثم بظهور — بعلم الخلق بعضهم من بعض — جميع ما ذكرت من الألسن والأسماء والحرف والطب والصناعات كلها وطرق البلدان ورياضة الدواب وكيفية استعمالها وجميع ما ذكرت هو الدليل البين أن أصولها تعليم وإشارة لا استخراج العقول ، والله الموفق .

- فهذا مع الأمر المعروف الموجود من فرع بعض إلى بعض عند النوايب وما يحزنهم من الأمور المهمة للاستعانة برأيهم والصدور عن مشورتهم بما عندهم فضل في العالم . ثم تعليم فنون الآداب ، ثم قيام كل بما يستفيد أنواع العلم من درس الكتب والاستماع إلى الحكماء ، فدل ذلك أنهم لم يروا بعقولهم كفاية عن الاستعانة وآداء حاجاتهم جميعاً ، لزم في العقل الفرع إلى ناصح صدوق ، وذلك

(١) ... (١) جاءت على هامش النص مع إشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) جاء بعدها في الأصل كلمة : « لهم » ، وبدونها يستقيم المعنى .

ظن الخلق بأولئك ، إنه وصل<sup>١</sup> إليهم العلوم على ألسن هؤلاء . فعلى ذلك - أمر الدين والدنيا ، وعلى ذلك علم السحر يعتبر<sup>٢</sup> جواهر الأشياء بأنواع المعالجات وعلوم محاربة أعداء الدين والأموال كلها مستفادة في الأمر الظاهر<sup>٣</sup> من الألسن<sup>٤</sup> ، وما عنها يوجد ، فأول ذلك تعلم يكون من العليم الحكيم .

ثم مما يلزم القول بالرسالة بضرورة العقل هو أنه قد ثبت حسن معرفة المنعم والشكر له في العقل ، وقبح الجحود له والكفران بنعمته ، ثم ما من شيء تقع عليه حاسة من حواسه إلا ولله عليه في سلامة حاسته وما أدرك نِعَمَ يعجز<sup>٥</sup> / عن الإحاطة بها .

ثم بعد هذا له عبارتان : إحداهما تفاوت استحقاق المنعمين الشكر ، وتفاضل أقدار النعم مما لا يبلغ علم أحد نهايتها إلا علم من أنشأها . فعلى هذا لا يبلغ عقل بما به تمام شكرها إلا هو ، فيلزم العقل مَنْ يخبر عن منه تلك النعم ، والأخرى أن تلك النعم إذ هي تفرقت على الحواس وأصاب كل جارحة منها ، فلزم استعمال كل جارحة في شكر ما له عليها من النعم . مع ما إذا أردت أن تعرف قدرها اعتبر بالمبتلى بالآفة بها لعلته يخف عليه بذل الدنيا ، ثم كان ما بكل جارحة تؤدي من الشكر لا يعرف بالعقل ، فيلزم القول بمخبر يخبر عن الله .

وأيضاً إن الله إذ خلق البشر خلقاً أمكنه استعمال كل جارحة منه بما جعل من اللين بالمفاصل يقبض بها ويبسط ويعطي ويأخذ ويتقلب على مختلف الأحوال وينتشر في مفترق الأفعال مما لو لم يكن خلقه لاستعمال جميع ذلك في العادة لجعل فيه وسع العمل والنفع خاصة كالذباب والطيور ، فنبت أنه خلق للعبادة ، فلا بد من مبيّن مائيتها في كل جارحة .

(١) غير مشدولة في الأصل .

(٢) في الأصل : ويعتبر .

(٣) ... (٣) جاءت في الأصل على هامش النص مع إشارة إلى أنها من صلب النص .

(٤) في الأصل بالبدال المهملة .

ثم الأصل في ذلك - مما يوجب ضرورة العقل الحاجة إلى الرسل - وجوه :  
أحدها وجود التنازع الظاهر بين الخلق على ادعاء كل منهم أحق بالحق وأولى بالإصابة ، واتفاق أن ليس فيهم من يُفزع إليه ليحكم بينهم ، ويريهما بما به يتألف قلوبهم وتجتمع كلمتهم ، ومعلوم أن التنازع هو أصل كل فساد ومقدمة كل فناء ، وذلك كله قبيح في العقول ، فقد انتهت عاقبة العقول إلى من يعينها ويردها<sup>١</sup> إلى ما جعلت هي / له من الصلاح والمعرفة ، ومعلوم أن<sup>٢</sup> لا أحد أعلم بذلك ممن خلقها وأنشأها ، وفي ذلك لزوم القول برسول نعلم<sup>٣</sup> أنه من عنده جاء ، وبالله التوفيق .

[١٩٤]

ودليل آخر : إنه معلوم أن العلماء يتفاضلون في إدراك ما به مصالحهم في أمر الدين والدنيا ، يكون عند واحد من ذلك ما ليس عند غيره ، وإذا ثبت ذلك فلا ندفع أن يكون عند الله مما به صلاح عباده مما ليس عند خلقه ، فيوصلها إليهم برسوله ، والله المعين .

ودليل آخر : إنه لا يخلو الأمر من أن يرجع إلى ما يدعوه إليه غفلة ، أو يلزم على بعض الصدور عما أراه غيره ممن هو أرجح منه عقلا ، فإن كان الحق هو الأول ليجب الجمع بين العقول ، والقول لكل بالإصابة إذا قال بما أراه عقله ، وفي ذلك شهادة بإصابة كل ذي دين اعتمد على عقله ، وذلك محال لتناقض الآراء والقول ، وإن كان الوجه الثاني فيصير عقله كرسول يأتيهم من عند الله ، فيحتاج ذلك إلى دليل يُعلمنا شخصه ، ثم لا فصل بين دليل يقوم بصدقه فيما يخبر عن الله أو بإصابة الحق<sup>٤</sup> في كل ما ينطق به عن عقله ، والله الموفق .

فهذا مع ما يعلم أن<sup>٥</sup> الأشغال وازدحامها على العقل يلبسها ، فكذلك المهوم وأنواع ما يجبل عليه البشر ، وكذلك أنواع الألم وأسباب لا تحصى مما يشغل العقول

(١) في الأصل : ويرد .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) غير منقوطة في الأصل .



ويمنعها عن الإحاطة بالحق في كل لطيف وجليل ، وكذلك غلبة الشهوات وكثرة  
الأماني واللذات ، فلذلك لا بد من رسول الله ليبيّنهم ويدلهم — عند الاشتباه —  
على الحق ، ولا قوة إلا بالله .

- / وقد بينا بحمد الله حاجة العقول للرسول<sup>١</sup> ، والقول بهم ، وعجز العقول عن [٩٤ ب]
- ٥ الإحاطة بالكل ، والأصل في ذلك وجهان : أحدهما أن الله تعالى جعل لكل  
مُدرك آلة بها يدرك ، ثم هؤلاء تحيط ذاته دون أسباب تتصل به ، ثم مع ذلك  
تعترضه آفات يلزمه تفاديها<sup>٢</sup> بالمؤاذرة<sup>٣</sup> له من الأعوان والحفظ له من الأضداد  
التي هي أعداء تمنع ؛ ليشهد بحق الإدراك على العلم بمنع البعد ذلك واللطافة عن  
العمل حق العمل ، فعلى ذلك العقل ؛ إذ هو سبب مخلوق له حد كغيره من أسباب  
١٠ الإدراك ، يعترضه ما يعترض غيره ، مع غموض الأشياء واستغلاقتها ، ومن مادته  
النظر في الأسباب ، أعلى ذلك مما يسمع من كلام الحكماء ، وأحقهم من له على  
حكمته برهان ، ولا قوة إلا بالله .

- وجه آخر : إن الله جل ثناؤه جعل السبب الذي به درك كل خارج عن  
الحسن وجهين : أحدهما الاستدلال بالذي عاين<sup>٤</sup> ، إذا اتصل الغائب بالذي عاين  
١٥ كاتصال دخان بالنار ، وضياء الشمس بها ، وكاتصال أثر الفعل بالفاعل نحو  
الكتابة والبنيان ونحو ذلك . والثاني الخبر ينبي عن حال ذلك نحو البلدان النائية  
والأحوال المتغيرة والأمور النازلة ، معروف<sup>٥</sup> ذلك عند جميع العقلاء ، وبذلك  
معرفة الإنسان الأجناس والفصول والأنواع ، وأنواع الطب واللسان وعلوم الصناعات  
والحروب وغير ذلك . ثم نعرف الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، فيما ليس بمحسوس  
٢٠ دليله ، لا وجه لإدراكه إلا بالخبر ، وذلك نحو المباح / والمحظور ، وما فيه كل [٩٥ أ]

(١) في الأصل : الرسل .

(٢) في الأصل غير منقوطة وبدون ياء .

(٣) في الأصل : بالمواد .

(٤) جاء بعدها في الأصل كلمة « عليه » ، وبدونها يستقيم المعنى .

(٥) في الأصل : معرف .

شئ من مختلف الأحوال ، فيلزم في نحر هذا القول بالخبر ، وفيه لإيجاب القول بالرسالة .

ثم الأصول ثلاثة : ممتنع وواجب وواسط وهو الممكن ، وعلى ذلك جميع أمر العالم . فالواجب في العقل على جهة لا يجوز مجيء الخبر بغيره ، وكذلك الممتنع ، ويجيء في الممكن ؛ إذ هو المنقلب من حال إلى حال ، ويد إلى يد ، وملك إلى ملك ، وفي ذلك ليس في العقل لإيجاب جهة ولا امتناع من جهة فتحجى<sup>١</sup> الرسل ببيان الأولى من ذلك في كل حال ، والله الموفق .

وما ذكر في الآيات ، فإن لكل من ذلك علامة تُعلم ، وآية تظهر ، مع ما كانت المعارضة فاسدة ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون يصدق أحد في الخبر ، فيكون ذلك السؤال عليه ، أو لا يقر بشئ البتة ، وفي ذلك سقوط خبره هذا ١٠ عن نفسه . مع ما كانت المقابلات بالخروج على غير الحقائق من طريق العيان أظهر مما قال . ثم لم يجب به نفى علم العيان ، كيف وجب ما ذكر ، وما ذكر من غير عصر الرسل فذلك كلام في قبول الأخبار يلزمه من وجه يضطر إليه ، فيبطل سعيه .

ويُناظر<sup>٢</sup> فيما قال : إنه مما يحرمه العقل من المديح حق لمن ذلك علمه مما ١٥ يوجب العقل أو الطبيعة أن يجعل الكل ما حوته نفسه وما نفرت عنه طبيعته بصدده ، فيقلب الأحكام عن حقائقها ، ويبين أنه عن جهل بالعقل خرجت قضاياها ، فحق مثله أن يعلم حقيقة العقل ، فيبطل بحكمه ويمقت نفسه بجهله العقل من الهوى ، والله الموفق .

ثم لو كان في العقل الغنى عنه لجائز لإرسال الرسل من طريق الأفضال ؛ ٢٠ إذ الله موصوف معروف الإحسان ، فيه تتقلب عبادته ، / وما من نعمة لله تعالى إلا ولله تعالى على عبادته فضل زينهم وجمالهم ، نحو الأذنين والعينين ، وكل ذي

[٩٥١ ب]

(١) في الأصل : مجيء .

(٢) في الأصل : وناظر ، والفاء غير منقوطة .

عدد في الجسد ، ثم في كثرة النعم ، في كثرة ما أنشأ من دلائل التوحيد والرسالة ، وإن كان بدون ذلك كفاية ، ثم بكثرة الفواكه والملاذ ، وإن كان القليل من ذلك كافيا .

وبعد ، لو كان بالعقل كفاية فهو يسده الخلد في ذلك والتعاون بأنواع واستشارة أهل النظر<sup>١</sup> فيما خصّ الله لهم وأزاح عنهم الإشكال ، ثم الاجتهاد الوافر له<sup>٢</sup> يبذل فيه كل مجهود ، فكان في إرسال الرسل تيسير عليهم وتخفيف ، وذلك من عظيم المنن ، فكفران مثله يدل على حق الرجل وجهله بالمنن حتى عدها بلاء . مع ما للعقول أشغال وللأنفس أهواء يستر العقول ، فارسل الرسل معونه لهم وإرشاد ، وذلك هو الذي جُبلت العقول على حبّه . مع ما فيه تذكير وتنبية وتحذير لوجه التقصير ، فيكون ذلك مما يَحُثُّ على النظر ويدعو إلى الفكر واستعمال<sup>٣</sup> العقول . وذلك معروف في جميع أمور الدنيا وسياسات الملك . مع ما جعل الهوى منازعاً له ، وقد جعل للهوى أعوان من الأمانى والشهوات وشياطين مُزَيَّنَةٍ لها ، فكيف ينكر جعل أعوان للعقول ، أحقهم بذلك الرسل .

وبعد ، فإن جميع نوازع الهوى مشاهدة<sup>٤</sup> حسية<sup>٥</sup> ، وجميع أسباب عمل الحق غائبة ، إذ المذكر هو ذكر الثواب والعقاب والأمر بترك الشهوات والملاذ ، وذلك أمر عسير على الطبع والهوى ، فيحتاج في ذلك إلى الإستعانة بروئية من تُدَكِّرُ رؤيتهم المعاد ويخبرون<sup>٦</sup> / عن المنقلب بما فيه من اليسر والعسر ؛ ليصير ذلك بحق العيان ، فيسهل على الطبع سهولة ما يوافق الطبع ، والله الموفق . ونوع آخر من الأصل في ذلك وجود الرسل بما معهم من الأدلة والبرهان مما

(١) في الأصل : النصر .

(٢) في الأصل : اله .

(٣) في الأصل : وفي استعمال .

(٤) في الأصل : ومنارعا ، بالراء المهملة .

(٥) في الأصل : شهادة .

(٦) غير منقوطة في الأصل .

(٧) غير منقوطة في الأصل ما عدا النون وبها دال زائدة بين الراء والواو .

يعلم جميع منكرى الرسل أن ليس مع أحد منهم دليل يحقق تكذيبه أو يزيل عن نفسه صفة المتعنتين ، مع كثرة حيلهم في مقابلات أدلتهم ، وطعنوا مرة بالسحر وبوجوه [أخرى] ، ثم مع بذلهم مجهودهم من دنياهم في إطفاء نورهم ، فلم يروا غير الظهور والغلبة ، حتى أحوج الله جميع الأنام إلى الذين يؤمنون بالرسول على تعرفهم بما علموا في الجملة أن لهم في أمورهم غنى رجاء أن يصلح أمرهم فيتفق كلمتهم<sup>١</sup> ، وعلى ذلك سياسات ملوك الدنيا .

ثم لا يقوم رعية لا تجعل فيهم شريعة يلزمون القيام بها وأسا[سا] يبنون عليه ، ولا بد لأمثال ذلك من تدبير ممن يعلم أنه إذا خلقهم جعل لهم وجها يصلحون عليه ولا قوة إلا بالله .

ثم نذكر طرفاً مما ذكره الوراق<sup>٢</sup> ، فقال فيما جاء به الرسل من الآيات المعجزات التي بمثلها يثبت القول بالتوحيد : إنهم لم يمتحنوا قوى الخلق ، ولا وقفوا على طبائع العالم التي يستعان بها في الأفعال ، بل لم تبلغ علم أكثرهم ، فكيف يعرفون بذلك مبالغ الحيل ؟ وهل الذي رأوا إلا كلعب ألى العجب ؟ وهل حدث السحر إلا لجلب حجر المغناطيس الحديد ؟

فيقال له : أبلغت أنت الذي ذكرت لتعلم أنت الذي قلت طعن أو تمويه ؟  
ففيها قالوا من شيء فهو له جواب في الأول ، وجواب آخر : إنه لو كان في جوهر العالم الذي ذكر ، لم / يحتمل ظهور ما ذكر من الحجر ، لأن الخاص إنما يُحفظ باسمه لما يخرج من الاحتمال لبعد في الآيات ، وتخصيص ذلك من جوهره في الأعجوبة ، فأوجب ذلك أمراً ما جاء به الرسل خصوصاً لهم ليكون لهم<sup>٣</sup> ،  
لأنه في الخروج عن جوهره بالذي يدعى ، مع ما بينا فيما تقدم أنه نشأ بين قوم

[٩٦ ب]

(١) جاءت في الأصل على هامش النص . مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) هو أبو عيسى الوراق أستاذ الرافضى الملقب ابن الروندى ، كان ثوبياً منانياً وأظهر الرفض توفى عام ٢٤٧ هـ أنظر الانتصار ص ٣٨ ، ٩٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ٢٠٥ ، ٢٤١ .

(٣) في الأصل : له ، وصححت على الهامش « لهم » .

على طبع ، علموا أن مثله لا يحتمل ذلك<sup>١</sup> بجوهر بشر بالذى جاء به .

وبعد ، فقد كثر عنهم الآيات من أنواع ما لا يحتمل ذلك بالاطلاع على جوهر الأرض إلا أن يطلعه من عليم جواهرها ، وفي ذلك الذى ذكر . على أنه ما من نبى صحى نبوته إلا وقد شهد قومه منه من إعلام الصدق ما يجب قبول قوله لولا الآيات .

ثم يقال : أنت ممن تقبل خبرا فى الدنيا ؟ فإن قال : نعم ، كُلف دليلًا على صدقه أوضح من أدلة الرسل ، وفى ذلك وجوب القول بالذى [ذكرت] ، وإن قال : لا ، يشهد عليه العقل وكل شىء جعله حجة بالكذب .

وعارضه ابن الروندى : إن أحدا لو ادعى طبيعة يُحدّث بها الكواكب ، أو لو نصبه مقابل الشمس يذهب ضوؤها ، أو إنه إذا مس البحر لفظ البحر جميع ما فيه ، وإذا مسح به قدمه لصار فى الهواء وارتفع إلى السماء ويصير سخابا يطر ، فاذا لزم تكذيب بما ادعى الخروج عن طبائع معروفة فثله الأول ، مع ما كان المكذب ليس معه شىء ، ومع الآخر شىء بالظنون يرد وبالاختلال ، وما به قد يمكن عيب ، والحجة ظاهرة ، فلزم القول به . واحتج على الوراق بما أجمع على موت البشر كلهم وإن لم يشهدوا الكل بالرسل ، فقال : فيه الإجماع .

قال / أبو منصور رحمه الله : وقد علم أنه لم يشهد ، بل لم يبلغ علمه شىء ، والثانى أنه علق دليله فى ذلك بالحنة ، وقد زال ، والثالث إذ لا يبلغ التدبير ثبت أنه قيل بالرسل .

وقال فى قول الفلسفة : إن تركيب الحيوان تركيب يموت . تأملوا حماقته ، بعد قول قوم لو أدركوه لأدركوه بالرسل ، ثم ينكر قول الرسل مع البرهان . والثانى أنه لم يمتحن عقول جميع الفلاسفة ، ولا هم امتحنوا طبائع الجميع . والثالث أنه لو كان بالتركيب لما اختلف قدر الحياة . وقال بالطباع إن النفس لا تطمع

(١) جاءت فى الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

- في دفعه ولا ترجو الظفر به ، فجوابه لأنه لم يمتحن طبائع الكل ، والثاني أنها سكنت إلى هذا بالتوارث من قول الرسل ، والثالث كذلك آيات الرسل لم يطمع إلا بعسر إتيان مثلها ، وهى بحيث تحتل الطمع ، مع ما كانت فيها ما لا يطمع مع التقرير والتحذير ، وفيها ما لا يحتمل الطمع البتة نحو انشقاق القمر .
- ثم يقال له : تعتقد شيئاً البتة ؟ فان قال : لا ، أقر أنه لم يعتقد تكذيب من ذكر ، ولا أنه هو ، ولا هو حى أو ميت ، فتكلفه الأجوبة والمعارضات خطأ ، وإن قال : نعم ، قيل : لعلمك تعتقده بما لم يبلغ قوة دركك وعلمك بالأشياء مبلغ الإحالة ؛ إذ قد رأيت كثيراً من المعتقدين بطل اعتقادهم ، فلعل طبيعتك أرتك ذلك الفساد ، ويجوز أن يكون في الطبائع طبيعة نقيصة يدرك لذلك فيما اعتقدت ، ويظهر جهلك . فها قال من شيء فهو له -- في جميع ما أنكر --
- جواب . وأصله أن كل من استخار الخروج من المعارف والتفوه بغير الموجود في الطبائع بلا شيء سوى / أنه لم يكن أو لعلّه يكون ، أبطل سبيل تثبيت شيء البتة أو نفيه ، ويكون في حد الشاكين في البيان كله ، ولا قوة إلا بالله .
- ثم الأصل عندنا في إعلام الرسل وجهان : أحدهما ظهور أحوالهم على جهة يدفع العقول عنهم<sup>٣</sup> الريبة وتأتى فيهم توهم الظنّة بما صوبهم<sup>٤</sup> في الصغر والكبر فوجدوهم<sup>٥</sup> ظاهرين أصفياء أنقياء<sup>٦</sup> بين أظهر قوم ، ما احتمل التسوية بينهم وبينهم على ذلك ، ولا تربيتهم تبلغ ذلك ، على ظهور أحوالهم<sup>٧</sup> لهم وكونهم<sup>٨</sup> بينهم في القرار والانتشار ، فيعلم باحاطة أن ذلك حفظ من يعلم أنه يقيمهم<sup>٩</sup> مقاماً
- (١) جاءت على هامش النص في الأصل ، مع إشارة أنها من صلب النص .
  - (٢) في الأصل : مع .
  - (٣) في الأصل : عنه .
  - (٤) في الأصل : صوبه .
  - (٥) في الأصل : فوجدوه .
  - (٦) ... (٦) في الأصل : ظاهراً صفيّاً تقيّاً .
  - (٧) في الأصل : أحواله .
  - (٨) في الأصل : كونه .
  - (٩) في الأصل : يقيمهم .

شريفاً ، ويجعلهم<sup>١</sup> أمناء<sup>٢</sup> على العيوب والأسرار ، وهذا مما يميل إلى قبوله الطبيعة ، ويستحسن جميع أمورهم<sup>٣</sup> العقل ، فيكون الرّاد عليه يردّ بعد المعرفة ردّ تعنت له إما لإلّف وعادة على خلاف ذلك ، أو لشرف ونباهة في العاجل أو لمطامع ومنال ، وإلا فما من قلب إلا ويميل إلى من دون هذا رتبته ومحلّه ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني محيى الآيات الخارجة عن طبائع أهل البصر في ذلك النوع الممتعة  
 ٥ عن أن يطمع في مثلها أو يبلغ بكنهها التعلم ، مع ما لو احتمل أن يبلغ أحد ذلك بالتعلم والاجتهاد فان الرسل بما نشأوا لا في ذلك ، ورُبّوا لا به يظهر أنهم استفادوه بالله ، أكرمهم<sup>٤</sup> بذلك ؛ لما يجعلهم أمناء<sup>٥</sup> على وجهه<sup>٦</sup> . ولم أيضا معاني فاقوا بها السحرة ، على أن علم السحر أصله من السماء ، لكن الناس نسوا أصله وتوارثوه بالتعلم ، وكذلك المكاسب والحرف والصناعات كلها ، فمن أكرم لا بالوجه الذي  
 ١٠ هو طريقه في المعارف عليم أن ذلك تخصيص / لأمر عظيم . مع ما كان معهم معان يعلم [بها] أنهم مبعوثون أحدها ، أنها تخرج حقيقة تبقى ببقاء الخلق ، والسحر هو شيء يأخذ البصر ثم يضمحل . والثاني ، أن آية الرسل تمنع أن يدعيها من ليس برسول ، فيبقى معه إن كانت في جهة سحراً ، وما كان . والثالث ، أن أولئك الذين تكلفوا استخراج العجائب بالتعلم فهم<sup>٧</sup> قد مالوا إلى لو كان حقاً  
 ١٥ لكان به غنى عن عرّض الدنيا ، فكان معهم دليل الكذب . والرابع ، إن الرسل حملوا ما في الأنفس إنكاره ، ذلك من كفتها عن الملاذّ والشهوات وحفظها عن الذين بهم عزّ الدنيا وشرفها ودعاء أمثالها إلى ترك ذلك لله . والخامس ، مخاطرتهم بالأنفس وبذلها في وقت ضعفهم وقلة أنصارهم من الخلق والتعرّض للجبارين

- (١) في الأصل : ويجعله .
- (٢) في الأصل : أميناً .
- (٣) في الأصل : أموره .
- (٤) في الأصل : الرّم .
- (٥) في الأصل : آمنأ .
- (٦) في الأصل : وجه .
- (٧) في الأصل : فهو .

- بتنخيص ما هم فيه عليهم ، وإظهار القوة لهم من عند العزيز ، على ما علموا من سوء صنيعهم بالمخالفين لهم وبخاصة من يخافون منهم تفريق جمعهم وتشتيت أمورهم . وأيضاً لأنهم إلى ما في العقول بيانه ، وفي سياسات الملك حسنه ، وبما في توقيف الخلق عليه صلاحهم ديناً ودنياً ، ولا قوة إلا بالله . وأيضاً أنهم لم يقصروا في شيء دعوا إليه اجتهدوا ، ولا روى في شيء من أمورهم هواده ، ولا عرف في شيء من أخلاقهم نكير ، ولا في شيء من الأسباب التي بكل واحد مما فيها بعد الناس بذلك ما يوصف بالتام من السخاء والشجاعة ومكارم الأخلاق والرحمة بالخلق والاشفاق عليهم ، وفي الزهادة في الدنيا وتحمل مؤن الخلق ، وغير ذلك مما يحق الميل إلى كل من فيه خصلة منها والتعظيم له لمكان ذلك ، فكيف لمن جمع / الخصال المعروفة في المكارم مع حسن الأداء عن الله جل ثناؤه ، والصبر له فيما يصيبهم من المكروه مما لا يحتمل أن يكون شيء من ذلك يحتمل ، على تمكين الخلاص ببعض المداينة . وفيهم أيضاً وعد العواقب ورجوع الأمر إليهم ، فخرج الأمر على ذلك . وفيهم أنه لم يذكر عن أحد نظر إليهم بعين التبجيل واستمع إليهم بالنصح لأنفسهم إلا أبصروا الحق في مقاتلتهم ، ولا اتبعهم أحد فخالفهم إلا بعد العلم منه بإثارة الدنيا على الآخرة والباطل على الحق . وكل الذي ذكرت كان لحمد صلى الله عليه ، مع غير ذلك من الآيات التي دامت له مما فيه لإظهار نبوته ، وأنه خاتم الأنبياء ، منها هذا القرآن الذي تحدى به جميع الكفرة أن يأتوا بمثله وإن يعينهم على ذلك الجن والإنس<sup>٢</sup> ، فما طمع في ذلك إلا سفیه أخرج هجره قومه لسخفه ، وفيه أيضاً بيان الحكم لجميع النوازل [التي] تحدث إلى يوم القيامة ؛ ليعلم أنه جاء من عند من يعلم الغيب وما يكون أبداً ، وبما جاء له من البشارات في فتح البلدان
- [٩٨ ب]

(١) في الأصل : مما ، ومشطوبة .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : "قُلْ لِّمَن اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا" سورة الإسراء ١٧ آية ٨٨ ، وقوله تعالى : "فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صادِقِينَ" سورة الطور ٥٢ آية ٣٤ .



- وإظهاره دينه بين أهل الأديان ، وما فيه من الإنباء عما كان ، مما يعلم الخلق أنه لم يكن مختلف إلى أحد ممن يعلم ذلك ، ولا نظر في كتاب قط لتبقى له تلك الآيات . مع ما ذكر شأنه في الكتب السماوية حساج أهل الكتاب فلم يمكنهم إنكاره لإشفاقا على أنفسهم ، بل قد باهلهم مباهلتهم اليهود بقوله : 'فَتَمَتُّوا الْمَوْتَ' <sup>١</sup> ، والنصارى بقوله : 'تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ' <sup>٢</sup> ، والجميع بقوله : 'فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُون' <sup>٣</sup> ، وإظهاره اشفاقا ، وإظهاره الأمن عنهم والثقة بالله بقوله : 'وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ' <sup>٤</sup> ، / مع ما له آيات في الخلق وهو النور الذي انتقل [ ٩٩ ] من ظهر إلى ظهر حتى خرج هو ، وما كان من الخاتم بين كتفيه وما وصف بالربعة ، ثم كان لا يزاحم طولين إلا فاقهما ، ثم كان من السحاب الذى يظله قبل أن يوحى إليه ، ثم كان من شق بطنه وغسل ما فيه - معلوم ذلك - وردّه إلى موضعه ، ثم كان من هجر عبادة الأوثان فى صغره ، مع حرص قومه على ذلك ، وما استقى به العباس فسقوا ، ثم ما وصف من معاملته الكفرة أنه لم يكن يدارى ولا يمارى ، ولم يكن فحاشا ولا صخّابا ، ثم ما لم يأخذوا عليه كذبا قط ، وبذلك وصفه أعداؤه . ثم ما جاء من الآيات التى لما اختلفوا فيه فعرفوه بالسحر والكهانة والشعر ونحو ذلك ، فما كان إلا لكثرة آياته ، ولا قوة إلا بالله . ١٥
- ثم طعن الوراق المحتج بالقرآن بأوجه : أحدها تفاوتهم فى البلاغة ، ولعله تأليف أبلغهم . والثانى أن الحروب معه شغلتهم [عن مثله] . والثالث أنهم لم يكونوا أهل نظر ومعرفة ، ألا ترى أنهم صدّوا عن الإقرار مع توفر أسبابه عند أصحاب الضرورة ، وعن النظر والمعرفة مع أسباب ذلك عند أصحاب الاكتساب . والرابع

(١) سورة البقرة ٢ آية ٩٤ .

(٢) سورة آل عمران ٣ آية ٦١ .

(٣) سورة هود ١١ آية ٥٥ .

(٤) سورة المائدة ٥ آية ٦٧ .

(٥) فى الأصل : ولعل .

خصوص واحد بقوة من بين الجميع من غير أن يوجب ذلك له شيئا ، فثله النبوة ، أو أن يكون قدرتهم كانت بالفكر والتخيير ، فلم يتكلفوا ذلك .

فأما الأول فإنه لو كان ما قال يمتنعون عن ذلك بعد الجهد فدل تركهم دونه أنهم تركوه طباعا . وأيضا أنه لو كان كذلك لم يحتمل مثله ممن يقول : 'لَشِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ' <sup>١</sup> أن يكون أحد من البشر يبلغ علمه باللسان ذلك .  
[٩٩ ب] والثالث / أنه إذ نشأ بينهم ، ومن عندهم عرف اللسان ، فلولا أن له في ذلك من الله خصوصا لم يكن لغيره لا يحتمل أن يصير بهذا المحل . والرابع قد تكلفوا المجاوبات لأقوام معروفين في فن حتى اجتهدوا في قصيدة حوْلاً ، فلو كان يحتمل وسعهم أو يرجون البلوغ بطرق ما احتمل تركهم ، وفي ذلك تشبيه على القوم ، وقد بذلوا مهجهم وديانهم في إطفاء هذا النور .

والفصل الثاني لا يحتمل الذي ذكر ؛ لما بذلك غنى لهم عن بذل المهج ، ولما أمهلوا قريبا من عشرين سنة قبل الحروب ، ولما فيه تقرير الجن والإنس ، وإنما حارب قوم .

وبعد ، فإن المحاربة لم تمنعهم من محاربات سمعوا من رسول الله كذلك القرآن لو احتمل وسعهم .

والثالث لو كان كذلك لاستقبلوا بالإنكار والدفع ، كفعل العُرف ، لا بالخضوع والامتناع . على أن العرب أذكى الناس عقلا وأشدهم حمية ، وقد قاتلوا الشعراء بالأشعار أيضا .

وبعد ، فإن التقرير كان به جميع البشر والجن ، وقد انتشر أمره وظهر في الآفاق . وأيضا فإن الذي حمله على ذلك وما جاء به نشأ <sup>٢</sup> بينهم ، وإن كان له معرفة ونظر مع نشوئه <sup>٣</sup> بينهم ، فذلك أيضا أنه له ، ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة الإسراء ١٧ آية ٨٨ .

(٢) في الأصل : نشوء .

(٣) في الأصل : نسوه .

وجواب الرابع أن الله تعالى إذا خصَّ أحدا بقوة لا يشاركه فيها أحد يمنع عن دعوى النبوة باللفظ. كما منع من ينظر بحجر المغناطيس ، ولو علم أنه يدعى لا يعطيه . والثاني أن لا أحد في شيء له فضل قوة إلا طمع غيره استتمام ذلك أو عمل ذلك النوع بقدر قوته ، والسبيل ما يخرج من الطباع .

- ٥ وبعد ، فإنه لو كان له في ذلك فصل قوة / بها عمل لكان لا يتمكن نيلها [١١٠] بهم ، وليست لهم ؛ إذ لا يوجد مثل ذا في شيء من الأمور ، دل أن الله جعل فيه ليكون آية لقوله .

وسنذكر بجل هذه التأويلات بعد الفراغ من فصوله وقوله على البديهة ، فقد أمهلوا ، مع ما لم يحتمل أن يكون من البشر يعلم بفضل القوة ما تسأل عنه ، وقد تكلفوا الاشعار ثم نصب الحروب وجمع الأعداء وبذل الأعيان ثم اقتتل الأقران والمبادرات الفظيعة ، فلو كان وهمهم يحتمل القيام بذلك أيسر عليهم ، ثم قد دُعوا إلى اتباع السورة ، نحو ثلاث آيات ، لو احتملها وسع البشر لكان ساعة من النهار كافية لذلك .

### [أقاويل ابن الروندي<sup>١</sup> في الرسالة وبيان فسادها]

- ١٥ قال الشيخ رحمه الله : احتج ابن الروندي بما تقدم من الأغذية والسموم في إثبات الرسالة ، ثم قال : لا يخلو الأمر في الخبر إما أن لا يثبت البتة ، فيجب الجهل بالأيام الماضية والأماكن النائية والوقائع السالفة ، أو نقبل التواتر وما يضطر إليها فنجيب به اخبار الرسل ، ولا قوة إلا بالله .

(١) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن اسحاق الروندي نسبة إلى راوند وهي قرية بنواحي إصبهان ، سكن بغداد وكان في أول أمره معتزلياً ثم فارقه وصار ملحداً زنديقاً ، ولد فيما بين عام ٢٠٥ هـ / ٨٢٠ م إلى ٢١٥ هـ / ٨٣٠ م ، وتوفي في حدود عام ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م ويقال أيضاً ٢٩٨ هـ / ٩١٠ م ، أنظر الانتصار للخياط ص ٢٥-٤١ من مقدمة نيرج .

ثم نذكر جل ما يبين فساد طعنه من وجوه الحجج بالقرآن ؛ إذ هي من وجوه :  
أحدها بنظمه من غير أن كان فيه غريب مبتدع يخرج ذلك عن عرف العرب ،  
بل هو بأعذب لفظ وأملح نظم ، وقد احتملت العرب المؤن التي هلكوا فيها ، ولا  
يحتمل ترك الأمر اليسير مع التحدى والتفريع ، مع سلامة أحب الأشياء إليهم  
وهي الحياة وتبدل المهج مع ضنهم بها إلا عن عجز ظهر لهم من أنفسهم طباعاً  
أو امتحاناً .

[١٠٠ ب] والثاني بيان جميع الأمور التي بها علم العلماء أهل الكتاب / مع العلم بمن  
شهد رسول الله أنه لم يكن يختلف إليهم ، ولا كان يخطب كتاباً يمينه فيحتمل  
استعادته ، ثبت أن ذلك كان بتعليم الله إياه .

والثالث الإخبار بما يكون له من الفتوح ، ودخول الخلق في دينه أفواجا ،  
وإظهار دينه على الأديان في وقت ضعفه وقلة أعوانه وكثرة أعدائه ، فكان على  
ما أخبره القرآن ، وبالله التوفيق .

والرابع أن الله تعالى جمع في القرآن أصول جميع النوازل التي تكون إلى يوم  
القيامة ، دل أنه عالم الغيب حتى أعلمه أصول ذلك .

وأيضاً ما أظهر من موافقة القرآن سائر كتب الله ، وبيان نعت محمد صلى  
الله عليه وسلم وأمه كقوله : الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ<sup>٢٠</sup> ، وقوله : مُحَمَّدٌ رَسُولُ  
اللَّهِ<sup>٣٤</sup> ، وقوله : 'يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ' ، من غير اجترأ أحد منهم  
على إنكار ذلك ودفعه ، ثبت أن الذي أنزل هذه الكتب هو الله سبحانه فجعلها  
كلها متفقة ، على اختلاف الأزمنة وتباعد الأوقات ؛ ليعلموا أن القرآن من عند  
من جاء منه الكتب ، وأن الذي جاء منه الكتب قديم لم يزل حجته في الأولين  
والآخرين واحداً .

(١) في الأصل : حاجتي .

(٢) سورة الأعراف ٧ آية ١٥٧ .

(٣) سورة الفتح ٤٨ آية ٢٩ .

(٤) سورة البقرة ٢ آية ١٤٦ .

وأيضاً ما سبق من ذكر المباهلة ، وما كان من الأخبار أنه يسأل عن كذا ويستفتى عن كذا ، فكان على ما ذكر . على ما [في] القرآن من قصة الجن وتصديقهم وشهادتهم له بموافقة الكتب<sup>١</sup> ، وبالله العصمة .

والأصل في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث في عصر لم يعرف فيه التوحيد بل / كان عبّاد الأوثان والأصنام واليران ، فجَمَعَ ما أنزل عليه من القرآن هو من<sup>٢</sup> أنجح ما لو اجتمع موحّدو العالم من مَنَصَّى منهم ومن يكون أبداً على إظهار أدلته ما احتملت بلوغ عشرها ، فضلاً عن الإحاطة في ذلك الزمان الذي لا يقدر على موجد واحد ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أن القرآن أنزل في عشرين سنة فصاعداً بالتفاريق ، ما خرج كله على وزن واحد من النظم ، وعلى موافقة بعضه بعضاً ، مما لو احتمل كون مثله عن الخلق لم يمتنع من الخلق من الاختلاف في شيء من ذلك ، دل أنه أنزل من عند علام الغيوب ، ولا قوة إلا بالله .

واحتج في إثبات رسالة محمد صلى الله عليه وسلم مع ما بينا بقوله لليهود : 'فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ'<sup>٣</sup> بوجهين : أحدهما الوعد بأنهم لو تمنّوا الموت لماتوا ، والثاني أنهم لا يتمنون أبداً ، ولا شيء أيسر عليهم من تمنّي ذلك ، وبمباهلة النصارى والإخبار بوقوع اللعن ، ثبت أنه معلوم النعت في كتبهم .

فأدخل الوراق أنهم لو تمنّوا باللسان لقليل إنما أريد به القلب ، والثاني أنهم قد آمنوا بموسى وعيسى ، وقد أخبرهم بذلك كما يخبر المنجمة .

فجواب الأول أن المباهلة لا تحتل ذلك ، وأيضاً لأنهم أهل بصر ، إذاً لو ردوا لقابلوا بأنهم فعلوا ذلك أيضاً بقلوبهم .

والحرف الثاني لو كان كذلك ما امتنعوا عن مقابلته عند قوله : 'لَتَدْخُلُنَّ

(١) أنظر سورة الجن ٧٢ .

(٢) جاءت على هامش النص ، مع الإشارة بأنها من صلب النص .

(٣) سورة البقرة ٢ آية ٩٤ .

المَسْجِدَ الْحَرَامَ<sup>١</sup> وقوله : 'لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ'<sup>٢</sup> ، ولو كان بذلك كان التصديق لما احتمل المقابلة بأعز الأشياء وهي الأنفس والأموال .

قال الفقيه رحمه الله : وأيضا أنه لو كان بالذی / ذكر لم يكن خبر رسول الله لن يتمنوه بذلك ، بل كان بالذی يعلم أنهم لا يفعلون ولا قوة إلا بالله . [١٠١ ب]

وطعن ، ولو كان على حكم قول المنجمة لما تقرر عندهم حتى يتخرجوا .  
الإجابة ، لم يكن الذي جاء به رسول الله بدون ذلك لم يتخرجوا عما خوفهم فيُسلموا ولا قوة إلا بالله .

وطعن في قوله : 'وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ'<sup>٣</sup> ، إن الحفظ يقوم مقام الكتاب ، وأحال ؛ لأن الحفظ يكون عن تلاوة ، وما بالإلقاء عليه فهو عن كتاب يقرأ . ١٠

وبعد ، فإنما ذلك إنما يكون بمن يظهر اختلافه عند من يعرف به ، ومعلوم أنه نشأ بين أظهرهم ، لم يُعرف في شيء من ذلك ، ولولا ذلك لكان هذا القدر من المقابلة سهلا لا يعجزون عنه .

وطعن في أخبار القرآن ، إنه خبر الآحاد ، وذلك كذب ، بل رواه كافة عن كافة ، مع ما في هذا لإقرار أنه حجة . ١٥

وطعن التواتر بما لا تخلو الجماعة عن البعد من السمع فيحتمل الخيلة ، أو القرب فلا يحتمل مباشرة مثله إلا اليسير .

قال ابن الروندي هذه الجهلة بالمخاف وإلا الأمر في ذلك ينتشر ما كان من....<sup>٤</sup> قبل حتى لا يكاد شيء منه يخفى على الأبعدين فضلا عن الأقربين .

- 
- (١) سورة الفتح ٤٨ آية ٢٧ .
  - (٢) سورة الصّٰف ٦١ آية ٩ .
  - (٣) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٤٨ .
  - (٤) كلمة غير مقروءة في الأصل .

وطعن أيضا بإجماعات اليهود والنصارى ، قال ابن الروندى : إما أن ينكر الخبر البتة فيبطل مذهبه في تقليد المائى وقوله هذا ، أو يجيز خبرا ، لا بد إذ ذاك من الرجوع إلى إجماع أهل الحق في الأصول العقلية فيقبل أخبارهم وإجماعاتهم ، إذ هم المتمسكون به ، ونحن أولئك بحمد الله .

- ٥ قال الشيخ رحمه الله : والأصل / في هذا أن الأخبار التى لزم فى العقول قبولها لما فى ذلك بطلان حكمة السمع واللسان وفيه زوال علوم المعاش والمعاد وانقطاع الأصول إلى الأغذية والأدوية التى بها حياة الأبدان . ثم كانت الأخبار تتفاهم فى الانتشار على قدر الأمور التى عنها الأخبار فى العظم نحو ملك لو قتل لانتشر أمره بالضرورة حتى لو أحب الناس كتمان مثله لما قدروا عليه ، وكذلك الخارجة من المعارف المعتادة ، وفيما يقل خطره أو يجرى على المعتاد لا يظهر ظهوره ، بل لعله لا يذكر ، معروف ذلك فى الحلقة ، وعلى ذلك انتشرت أخبار الفتوح وقهر الملوك ، فعلى مثل هذا أمر الرسل ، لأنهم جاءوا بالأمور العظام الخارجة عن الأمر المعتاد عندهم ، فيظهر أخبارهم فتنتشر حتى تبلغ أفاصى الدنيا وأدانيها ، إذ هى على وجه لا يملك السامعون كتمانها ، على ما ذكرت من تغاضى الحلقة فى نشر مثله . مع ما قد ينتشر مثل ما ذكرت مما لا منفعة فيه ، فالذى يعم الخلق جميعا معناه أحق فى ذلك ، وفى كل أمر منتشر عن أحد يعود الخبر إن كان على حق أو جور ، فيعلم ما افتعل منه فيغير ، وما صدق فيه فيقرر ، وفى ذلك لزوم انتشار أخبار الرسل فى حياتهم وظهور المفتعل من ذلك فيمحي أثره بالنهى والتغيير ، فيبقى الحق الصدق منه ، دليل ذلك أمر رسول الله ، حتى لا تأتى ناحية نائية ولا مكانا بعيدا إلا وجدت أثره فيه ظاهرا ، وبخاصة فى عصره ،
- ١٥ إذ كان ينساب إليه من الآفاق ويظهر شأنه فى البلاد ، فإذا كان كذلك لأوجه لقوله أخباره أخبار الآحاد ، ولا لما ذكر من الوجوه ، بل الخبر / الواحد فى الأمر المهم أو الخارج عن الأمر المعتاد ينتشر انتشارا أظهر<sup>١</sup> ، فكيف فيما فيه دعاء أهل الأديان ، وإرسال الكتب إلى الأفق ، ومجيء الوفود من كل النواحي ، وامتحان
- (١) فى الأصل : ظهر .

[١٠٢ ب]

الرسول بأنواع الحجاج ، وقصد الملوك نحوهم في إطفاء نورهم ، وإشفاقا منهم على ملكهم أن يذهب ويضمحل ، على ما عرفوا من ضعفهم في أبدانهم وقلة أعوانهم من جوهرهم ، فإذ ذلك الخوف إلا لعلمهم أنهم أتوا من عند القادر العليم . وعلى ذلك مما يخرج مخرج الآيات من الأمور الخطرة لن يذهب أثر ذلك ما بقي لهم تَبَعٌ<sup>١</sup> وبمثلته احتجاج ، ولا قوة إلا بالله .

وما ذكر من إجماعات اليهود والنصارى إنما ذلك أمور اختلفوا فيها على قدر ما احتمل<sup>٢</sup> آرائهم فانتشر[ت] في اتباع كل منهم ، ليس ذلك في الآيات ولا في الأمور الخطرة .

وبعد ، فإنه متى بلغ ذلك تبديل الشرع حتى كاد أن يمحو أثره ويندرس خبره بفضل الله ومَنَّه في إرسال من يُحْيِي ذلك ويظهر ما عليه الرسل بالآيات ١٠ القاهرة العقول ، ليعلموا بهم التغيير والتبديل ، وعلى ذلك الانتشار .

ثم من حُكِّم الله أن يُخْتَمَ بمحمد عليه السلام النبوة ، وأن لا يرسل إلى أمته بعده رسولا ، جعل أمته بحيث لا يَحْتَمِلُ تغيير الأمور الجسيمة ، ومَنَّ عليهم بكتاب حفظه يعلم به التغيير والتبديل فتبقى شريعته إلى فناء العالم ، وبالله التوفيق .

قال أبو الحسين الروندي : طعن الوراق أخبار براهين الرسل من حيث وردت من طريق أو طريقين . وهذا بهت شديد ، بل أجمعت عليها أمتنا ، ثم أمرُ نبي الله مما توارث به الملحدون لتكلف الطعن ، والموحدون / لرعاية الحق ، مع تطابق الكفرة على أن يجدوا في خلقه ضعفا أو في شجاعته ، أو له في شيء من المطامع رغبة ، أو إلى شيء من فنون منافع الدنيا ميلا ، فما وجدوا ذلك . فهذا لو كان شرط صحة الأخبار كثرة العدد ، فكيف وشرطه الاستيلاء على القلوب ٢٠ وسكونها إليه وطمأنينة النفس بالمتخرج والفحوى ورفق ما يعترض من الظنون . وهكذا الأمر عند أخبار المحققين وإن قل عددهم .

[١٠٣]

(١) غير منقوطة ولا مشكولة في الأصل .

(٢) جاءت في الأصل على هامش النص مع إشارة إلى أنها من صلب النص .



وطعن الوراق في قوله : ' فَاَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ' ١ ، أن كيف أمر بذلك مع الشهادة عليهم بكتان الحق ؟ فأجيب بما إذ أيّد الله نبوة محمد بالحجج القاهرة مالوا إلى الكتاب ، فقليل لهم ذلك على أن الله يُسَخِّرُهُمْ في ذلك ويضطرهم إلى الموافقة ، فيكون ذلك من جليل آياته ، إذ جمع عليه الأعداء والأولياء وهو قوله : ' أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ' ٢ . وأيضا إن ذا على ما يعرف من لجاج الرجل بعد إقامة البرهان عليه ، أن يقال : فاسأل ذلك فلانا ممن يطمع سكون قلبه إليه فيترك اللجاج . والثالث أن يكون المراد يرجع إلى من أسلم منهم ، وبالله التوفيق .

وجائز أن يكون المراد بأهل الذكر هم أهل الشرف الذين يمنعونهم شرفهم عند التحكيم إليهم عن الكذب ، والله أعلم . ١٠

وطعن الوراق إخبار رسول الله بحضور الملائكة يوم بدر ، قال : أين كانوا يوم أحد ؟

جواب الأول ظهور رؤوس بيدر بلا قاتل رأوه ، وبيان المذكور من الأعداد أنهم رأوا صورا لم يعرفهم .

وجواب الثاني أن ذلك أول حرب ، فأراد الله تعالى أن ينصرهم ليُظهر الحق ويبطل الباطل . ١٥

قال [ابن] الروندي : / العجب من الوراق حيث جحد أخبار الرسل مع [١٠٣ ب] البراهين ودعاء إلى قبول قول المنانية ، وألزم القوم حماقاتهم من بسط السماوات من جلود الشياطين ، واضطراب الأرض باضطراب الحيات والعقارب فيها ، وقبول أخبارهم بعمل النور والظلمة ، ودفع ما هو في عقولهم حسنة ، وبالله التوفيق . ٢٠

قال الشيخ رحمه الله : وفي أمر بدّر وجوه من المعتبر أحدها عمل كَفٍّ من تراب إن أصاب كالا منهم ، وفيه ما ذكر ، وفيه ما يشبه المبالغة من قول لابي

١) سورة النحل ١٦ آية ٤٣ ، سورة الأنبياء ٢١ آية ٧ .

٢) سورة الشعراء ٢٦ آية ١٩٧ .

جهل : اللهم ابصر أمرنا وأوصلنا للرحم ، وجمع الأئمة من الكفرة وغير ذلك ، والله الموفق .

- وزعم من أنكر الرسل بما لا يأمر الحكيم بما يقبح في العقل ؛ إذ لو جاز محيى الخبر بمثله لجاز ذلك في إباحة الجور والكذب . فأجيب بأن ما حسنه العقل وقبحه ، النوعان أحدهما لا يتغير ، نحو شكر المنعم وقبح [السفيه] والثاني هو الذى يحسنه العقل للعاقبة أو للمقدمة أو الحال نحو ما يحسن في العقل... المنهك في الفساد الباغى على وجه الانتقام ، فجازت ورود الشرع بمثله . وعلى ذلك أمر الذبائح ولو قدر الإباحة فيه كان كل حى يموت ، والذبح أروح إليه وأيسر عليه فيكون بمعنى الأشياء المباحة . والثاني أن العدل في الجملة حسن والجور في الجملة قبيح ، لكن من الأشياء مما يظهر قبحه بالنهى وحسنه بالأمر ، وذلك نحو تقلب أحوال المرء وانتقاله ، وعلى ذلك ذبح الحيوان ، إذ جاءت به الرسل ، وهم لا يأتون إلا بالعدل .

- وعلى الثنوية ما أجاز النور ضرر الظلمة لما رأى من المصلحة ، وفى مثله ذكر الوراق أن الرسل لو جاءوا إلى التمسك بحجج العقول فهم منا ، وإن جاءوا إلى خلافها فقد / جعلها الله حججا ، لم يحز الغير إلا بالتغيير ، وفى ذلك زوال [١٠٤] الخطاب .

- عارضه [ابن] الروندى بما يرى أسود الرأس ثم يراه أبيض ، أتغير بصره أو تغير الشيء على البصر ؛ إذ ليس هو بأسود لما يراه البصر ، فثله أمر ما يراه العقل عدلا للامر ، وكذلك هذا في القيام والقعود وكل الأحوال ، ومثله الحجامه والأكل والشرب ، قد تحسن هذه الأحوال على اختلافها ، ولم يجب به تغير العقل حتى يحسن فيه الذى كان يحسن بخلافه ، فثله أمر الرسل . ثم قد يجوز تحمل المؤمن العظام لعواقب محموده واختيار المضار لسلامة محموده نحو التجارات والاجارات والزراعات والأدوية وأنواع الجراحات ، وكذلك اختيار ترك النفع لنفع أرجح منه ، وعلى ذلك أمر الشرائع ، ولا قوة إلا بالله .

(١) كلمة غير مقروءة فى الأصل .

وأيد الوراق الذى بينا أن فى العقل ذم الإساءة إلى من لم يؤذ ، وإن لم يحب لغيره ما يحب المرء لنفسه ، والذبايح خارجة من ذلك ؛ فهذا لأنه توهمه مفردا من العلل ، فاذا تأمل حسن العواقب والسلامة مع عقيب المنافع وكذلك فضل راحة وفى الذبايح ذلك .

- ٥ ونحن نقول وبالله التوفيق : إن الأشياء نوعان : أحدهما مما يحسن لنفسه ويقبح ضده وكل خلافاته ، والثانى ما يحسن الشيء وخلافاته على حسب الحاجة وقيام الدلالة من حمد العواقب ودمها ، فلزم القول فى هذا بمن يعرف أحوال الحمد والذم ، فيخرج الأمر عليه على أنه لا بد لمن يكون يعتمد على عقله والاختلاف المتناقض ذلك سببه ، أو يرجع إلى مخصوص من العقل ، وفى ذلك القول بالرسول .
- ١٠ ثم أمر الذبايح لا يحتمل أن يكون قبحها / لنفسها لما يحل فى موضع الانتقام ويحسن فى العقول إذا تفكر فى ذلك دفع الأذى والمكروه ، أو تقع العواقب فبطل قبح ذلك لنفسه ، فلزم جواز المحنة فيه بالترك والإذن ، وفى ذلك إباحة . وأيضا أن كل شيء حسنه العقل فهو لا يقبح بحال ، وكذلك القبيح من الحسن ، وكل شيء قبح لنفاس الطبع بما يتوهم حلوله فى جوهر المتوهم فيستفر طبعه لألمه ، ثم هذا قد يجوز أن يذهب ذلك بالاعتقاد نحو القصابين والذين اعتادوا القتال ، فثبت أن النهى عنه طبيعى لا عقلى ، فتغير ذلك من العادة يزول ، وذلك نحو جواهر من الحيوان طبعه التوحش ، وعلى ذلك طبع الجميع عن الأحمال الثقيلة ، ثم تصير الرياضة وتعويد غيره كأنها على ذلك طُبعت ، فعلى ذلك أمر الحيوان . وأيضا أن كل حي إذ هو يموت ، ثم لم يلحق أحد به لآثمه ، فثله إذا جاء الإذن ممن هو له .
- ٢٠

وأحق من يقول الثنوية لأوجه : أحدها استجازتهم تباين النور والظلمة ثم الامتزاج ثم التباين ، وفى ذلك تفرق بين كل مقترنين وتميز بين كل ممتزجين ، وذلك معنى الذبح . والثانى أن الألم إما أن يحل بجوهر النور فيصير محتملا للآذى ،

(١) فى الأصل : الطبع .

وهو شر ، ولولا ذلك لم يُنْه عن الذبح ؛ إذ هو ذلك ، ثم هو لا يخلو من أن يحل بجوهر النور ، فقد عمل الشر ، أو بجوهر الظلمة ، فالنهي والإنكار مما لا معنى [له] ؛ لأنه ينكر على من لا يحتمل طبعه القبول في ذلك ، كمن يأمر من ليس له ما يطير [به] بالطيران ، أو أن يكون الألم يحل بجوهر الظلمة ، وذلك هو الحق عندهم ، ثم إما أن دخل عليه ذلك بجوهر / النور فهو يصنع ما يُذَمّ ٥ [١٠٥] عليه ، أو بجوهر الظلمة فقد أحسن حيث آلم<sup>١</sup> الظلمة ؛ إذ ذلك عدل ، والله الموفق . وإيضاً إن في الذبح إخراج الروح الصافي من الظلمة الكدرة ، وذلك الحق ، وهو عاقبة كل شيء .

### [إثبات نبوة الأنبياء]

#### ١٠ [وبخاصة رسالة محمد صلى الله عليه وسلم]

ثم القول في نبوة الأنبياء وبخاصة في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ثبت بالجواهر ثم بآيات حسية وعقلية ثم بموافقة ظهور الأحوال التي هي أحوال الحاجة إليه . فأما أمر الجوهر فقد بينا ابتداءه ، مع ما ذكر فيه أنه نظر إلى وجهه وإلى البدن فكان هو أحسن منه ، وأنه كان أطيب ريحاً من المسك ، وألين من الحرير ، وكان يؤخذ بعرقه فيُنقع به في الطيب ، وقد وصفت خلقته بما لا يعرف أحد يوصف بمثله حسناً وجمالاً ، وجل العين تراها تهيج في الحيرة بذي آفات في الخلقة ، فبدل براءته عن كل الآفات ، وزينه بكل زين ، على استجابة أعلى الدرجات في الخلق وأفضل الأقدار ، ويدل على ذلك أنه لم يؤخذ عليه كذب قط ، ولا عرفت منه هفوة ، ولا منه عن أعدائه فرار ، ولا في أخلاقه سوء ، بل كان على ما وصف ، لا يُدارى ولا يمارى ولا يعرف فُحش ولا ينتصر ٢٠ لنفسه ، وكان في الإشفاق بالحل الذي عوتب عليه بقوله : ' فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ

(١) بدون شكل في الأصل .

عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ<sup>١</sup> ، وقوله : 'لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ'<sup>٢</sup> ، وفي التحزّن بما فيه هلاك الخلق ، كما وصفه الله وعصمه بقوله : 'وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ'<sup>٣</sup> ، وقال : 'عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ'<sup>٤</sup> ، وكان بالكرم بحيث عوتب به ، فقال : 'وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ'<sup>٥</sup> ، وقيل : لم يكن يدخر شيئا لغد . وقد عُرض عليه أَعْلًا ما يرغب فيه من متاع الدنيا والرياسة بأن يُدَاهِنَ / قَلِيلًا فما أجاب فيه ، بل عادی لله الأقوياء والملوك والسادات حتى أكرمه الله بالرُعب في قلوب الخلق ، فلم يكن يقصد إليهم في الحرب إلا خافوه . وقيل : والله يعصمك من الناس فلم يَحْفَظْهم بعد ذلك ، ولا أذكر أنه ولا هم ذلك<sup>٦</sup> ، على ما أصاب أتباعه النكبات والشدائد ، ووعد أن يبلغ مُلْكُ أُمته ما دُوِيَ له من الأرض من المشارق والمغارب ، وما رَوَى ما ذكر من أنواع الفزع في قلوب أعدائه ، والحفظ منه عما راموا به ، على موالاة<sup>٧</sup> أقربائه الأبعدين في ذلك ، وما اجتمعت آرائهم على إطفاء نوره وطمس أثره ، فما ازداد إلا ظهورا ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الآيات الحسية انشقاق القمر واجتذاب الشجر وتسليم الحجر عليه ، ظاهر ذلك ، كله عرفوه ، ثم شربهم من الماء القليل الكثير من البشر ، ثم ابتلاء أعدائه بدعائه بالجدب والقحط ، ثم استغاثوا به فأغيثوا ، ثم الإشباع باليسير من الطعام الكثير من الخلق ، ثم أمر بيت المقدس ، ثم أمر مرور من طلبوه بالغار فأعمى الله بصرهم ، وحنين الخشب ، وشكاية الناقة ، وشهادة الشاة المصلية ، ثم ما ساح

(١) سورة فاطر ٣٥ آية ٨ .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ آية ٣ .

(٣) سورة النحل ١٦ آية ١٢٧ .

(٤) سورة التوبة ٩ آية ١٢٨ .

(٥) سورة الإسراء ١٧ آية ٢٩ .

(٦) في الأصل : للاقوياء .

(٧) في الأصل جاءت على هامش النص مع الإشارة بأنها من صلب النص .

(٨) في الأصل : مَوْلَاهُ .

بقرس من اتبَعَه الأرض ، ثم ما أخبر من قوله ولا يتمنونه وكان كذلك ، ثم بما قال : ادعوا شركاءكم ثم كيدوني ولا تنظرون ما قدروا عليه ، ثم بكثرة ما يمكرونه حتى خلصه الله من ذلك ، ولعظيم ما يضمّر أهل النفاق في أنفسهم ، فأطلعه الله حتى كانوا مع شدة تعنتهم يحذرون نزول سورة تنبئهم بما كان منهم ، وأظهرهم على ما قالوا فيه وفي متبعيه ، وما قال في أبي بكر وأصحابه من قوله :  
 ' أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ' ١ ، وكذلك في قوله : ' وَمَنْ يَرْتِدْ / مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ' ٢ ، وما أعلم علياً أنه يقتل ٣ الناكبين ٤ المشارفين ٥ ، وكان كذلك ، وما قال لعمار تقتلك الفئة الباغية ، وما وعد من الفتوح وسعة الدنيا على المؤمنين ، وغير ذلك مما يكثر ذكره ، لو استقصى فيه دواة نجباء أمته ، ثم عامة ذلك مما كان ظاهراً عند أعدائه ، مع ما كان في الكنب المنزلة بعثه ٦ ، وعلى ألسن الرسل ١٠ جرت البشارة وأخذ العهد عليهم ٧ ، ولا قوة إلا بالله .

[١٠٦]

وأما العقلية فما بيّن الله من شأن القرآن الذي إنما يعرف خروجه عن احتمال وسع الخلق من بالغ في فنون الآداب وعرف جواهر الكلام وأصنافه ، ثم ما فيه من الحاجة في توحيد الرب وأدلة البعث مما لم يكن يومئذ على وجه الأرض من يدعى ذلك ، ثم ما فيه ٨ من الأنباء وما يكون أبداً ومن بيان النوازل التي تكون ، ١٥ مما في استعمال العقول تطالع عليه .

(١) سورة آل عمران ٣ آية ١٤٤ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٢١٧ .

(٣) غير منقوطة في الأصل .

(٤) غير منقوطة في الأصل ، ومعناها المنحرفون ، أنظر مادة 'نَكَبَ' في القاموس .

(٥) غير منقوطة في الأصل ، ومعناها أصحاب الفتن ، وفي الحديث 'أنتكم الشُّرَفُ' الجُؤنُ ، أى الفتن المظلمة . أنظر القاموس مادة 'الشُّرَفُ' .

(٦) غير منقوطة في الأصل .

(٧) في الأصل : عليه .

(٨) في الأصل : تم ما فيه العقول .

وذكر أبو زيد أن الحسية من الآلات فما جاءت من الآثار كافية<sup>٢</sup>. وأما العقلية فهي على وجوه : أحدها أن أمره لم يكن مستغربا ، بل كان مستمرا على العادة بوجود مثله في الأمم ، فلذلك يبطل وجه الرد عليه في أول وهله . قال الله تعالى : 'وَلَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ'<sup>٣</sup> ، وقال : 'ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بَتْرًا'<sup>٤</sup> . والثاني موافقة مجيئه وقت الحاجة إليه ؛ إذ كان زمان فترة ودروس العلم ، مع جترى عادة الله بمعاينة أسباب الهداية عند زوال أهله عن نهج الهدى . قال الله تعالى : 'قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ'<sup>٥</sup> . والثالث كون المبعوث فيهم بموضع الحاجة إليه لخلاء جنسه عن أسباب العلم / بقوله : 'هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ'<sup>٦</sup> . وغيره . والرابع كونه في أظهر الأماكن للخلق ؛ إذ هو معالم أهل الآفاق في الدنيا ، وقال الله تعالى : 'وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ'<sup>٧</sup> . والخامس يبنى القوم ذلك وإظهار الرغبة في ذلك ، وإذا اقترح مقترح على ربه لإزالة علته لم يكن تعجب قطع معذرتة ، قال الله تعالى : 'وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ'<sup>٨</sup> ، قال : 'وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ'<sup>٩</sup> . فهذه الخمسة مما حاجتهم به في أحوالهم ثم ما حاجتهم بما في أحوال النبي ، منها أنه نشأ في قوم لم يكن لهم كتب ولا دراسة ؛ مع ما لم يفارق قومه ، وما كان لهم كتب قد سبق له الارتياض في دراستها . ثم كان في ضمن تلك : لو طرأ عليهم طارئ لا يجهل مكانه ، وذلك قوله : 'أَمْ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ'<sup>١٠</sup> ، وقوله : 'تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا'<sup>١١</sup> . وقد نشأ أميا ، والأمر لا يأخذ عن الكتب ولا يستطيع التحفظ من الأفواه غاية الحفظ ، إنما يكون ضبطه بصور معقولة روحانية يرتفع بها عن الوهم ، دليله ما لا يوجد عن

(٧) سورة الشورى ٤٢ آية ٧ .

(٨) سورة طه ٢٠ آية ١٣٤ .

(٩) سورة فاطر ٣٥ آية ٤٢ .

(١٠) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٦٩ .

(١١) سورة هود ١١ آية ٤٩ .

(١) في الأصل فما

(٢) في الأصل : الكافية .

(٣) سورة فاطر ٣٥ آية ٢٤ .

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٤٤ .

(٥) سورة المائدة ٥ آية ١٥ .

(٦) سورة الجمعة ٦٢ آية ٢ .

- مثله رواية الأشعار مخافة الغلط وغيرها ، ولذلك اشتد تعجبهم من حفظ القرآن ، وقال الله تعالى : 'سَتَقَرُّنَاكَ فَلَا تَنْسَى' ١ ، وقال : 'لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ' ٢ ، ولذلك قال الموصوف بالحفظ إنه لأشد تعصبا من قلوب الرجال من الذم من عَقْلُهَا ، قال الله تعالى : 'وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ' ٣ . وأيضا أنه لم يذكر عنه في سالف عمره التشاغل بنظم الكلام وتعاطي ضرابه ٤ ، ثم يمنع عن مثله أن يتهيا له ما يعجز عنه المعروفين بارتياضه ، دليله أنه لم يطعن بشيء من ذلك / بل لما قيل بقوله قال لهم : 'فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ' ٥ سكتوا ولم يدعوا عليه إظهاره فيه ، قال الله تعالى : 'قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ' ٦ . وأيضا أن الله تعالى أمرهم بتأمل أحواله ، هل يجدون ما يعذرهم في ترك الاكتراث إليه ، فلم يجدوا ، قال الله تعالى : 'قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ' ٧ . وأيضا مما دعاهم إلى النظر في أمورهم أن هل يجدون فيه ما وجدوا في المتسمين بصنعة الكلام من التصدي للملوك لنيل الدنيا ، بل عرضت عليه المطامع من الثروة والرياسة ليرجع عن دينه مما لديه يعز البشر ، فلم يجب إلى ذلك ليعلم بالطبيعة المستمرة على ما فيه مخالفة الهوى وكف النفس عن الملاذ ، إنه على ما راضه الله وأكرمه لدار كرامته ، دون الميل إلى شيء من حطام الدنيا ، وقال : 'قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ' ٨ . وأيضا ما حاجهم بالدعاء إلى النظر في الأديان ليعلموا تمسكه بأحسن ما في العقول مما فيه لزوم اختيار مثله فقال : 'قُلْ أَوْ لَوْ جِئْتُمْكُمْ

(١) سورة الأعلى ٨٧ آية ٦ .

(٢) سورة القيامة ٧٥ آية ١٦ .

(٣) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٤٨ .

(٤) في الأصل : منه .

(٥) في الأصل : من ضرابه ، وضرابه غير منقوطة .

(٦) سورة يونس ١٠ آية ٣٨ .

(٧) سورة يونس ١٠ آية ١٦ .

(٨) سورة سبأ ٣٤ آية ٤٦ .

(٩) سورة ص ٣٨ آية ٨٦ .



بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءُكُمْ<sup>١</sup> ، وقال : 'تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ'<sup>٢</sup> . وأيضاً أنه تحداهم بالعجز عما أتى به من القرآن ليكون حجة له عند امتناعه عن وسع البشر ، مع ما وجدت الصناعة التي بها نباهة ورفعة من الكلام نوعان : أحدهما صناعة الشعر بالنظم الرائع والتأليف الموثق ، والثاني صناعة الكهانة بإفادة المعاني العربية من تقدمه القول على الأشياء الكائنة ، ثم وجد القرآن بنظمه مستعاليا على ما جاء به<sup>٣</sup> الشعراء ، وبمعانيه على ما جاء به الكهنة ، فوجب / أنه ليس من كلام البشر . وفي مثله احتجاج الله تعالى : 'قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِحِثْلٍ هَذَا الْقُرْآنِ'<sup>٤</sup> ، وقوله : 'وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ'<sup>٥</sup> ، وقوله : 'أَوْ لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ'<sup>٦</sup> ، [وقوله] : 'كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ'<sup>٧</sup> ، وقوله : 'قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ'<sup>٨</sup> . وأيضاً ما أشار من التأييد الذي يظهر دعوته<sup>٩</sup> ويفلح حجته بما يبصره على من شاقه وحاده ؛ إذ الله تعالى بعثه في أوان طموس من أعلام الهدى ودروس من آثار الدين إلى العباد لينقلهم من الردى ، ثم لما أقامه هذا المقام الجليل والخطيب الجسيم لم يُخله عن نصره والتمكين [له] ليقوى منه عليه بما أكرم به من المقام بقوله : 'إِنَّا لِنَنْصُرُ رُسُلَنَا'<sup>١٠</sup> ، وقوله : 'كَتَبَ اللَّهُ

- 
- (١) سورة الزخرف ٤٣ آية ٢٤ .
  - (٢) سورة آل عمران ٣ آية ٦٤ .
  - (٣) في الأصل : إجابة .
  - (٤) مكررة في الأصل .
  - (٥) سورة الإسراء ١٧ آية ٨٨ .
  - (٦) سورة الحاقة ٦٩ آية ٤١ .
  - (٧) سورة طه ٢٠ آية ١٣٣ .
  - (٨) سورة ص ٣٨ آية ٢٩ .
  - (٩) سورة القصص ٢٨ آية ٤٩ .
  - (١٠) في الأصل : دعوتهم .
  - (١١) سورة غافر ٤٠ آية ٥١ .

- لَاغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي<sup>١</sup> ، وبمثله سبقت كلمته لعباده المرسلين . ثم كان له أيضا من خصوص حال أن بُعث إلى الناس كافة ، ووعد له الغلبة والنصر ليعلم أنه<sup>٢</sup> لم يرجع قوته إلى معونة بشرية يتوصل بها طلاب دول الدنيا إلى بغياتهم من إرث ملك في حسبه أو قنية مال يستمتع بها ، كان كما قال الله : 'وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى'<sup>٣</sup> ، ولا عشيرة ، بل كانوا أشد الناس عليه وأجهدهم في إطفاء نوره حتى قد أخرجوه من بين أظهرهم طريدا وحيدا ، ثم مع ذلك لم يدعو شيئا مما تسره إليه النفس إلا أتوه ، فلم يمل إليهم ، بل صبر على كل أذى واحتمل كل أمر صعب ، فما رضى منهم إلا بالإجابة له في الحق ، قال الله تعالى : 'لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ'<sup>٤</sup> ، وقال : 'إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ'<sup>٥</sup> ، وقال : 'وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ'<sup>٦</sup> ، / وقال : 'وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ'<sup>٧</sup> ، وغير ذلك من الآيات والأدلة<sup>٨</sup> الصادقة أنه بالله قام وبه انتصر .

- وأیضا مما حاجتهم به ما ظهر من انجاز الموعد في كل ما نطق به مما هو علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله ، ومن رام التوصل إليه ببعض حيل الإنسانية يضل حق ما جاء به في باطله وصدقه في كذبه ويحصل أمره على تمويه ومخادعة . قال الله تعالى : 'هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ'<sup>٩</sup> ، فأخبر أن الكهنة يلقون ذلك من إفاك الشياطين مما يختطفون فيحلون على اللمحة من لمح الحق أكاذيب القول

- 
- (١) سورة المجادلة ٥٨ آية ٢١ .
  - (٢) في الأصل : إذ .
  - (٣) سورة الضحى ٩٣ آية ٨ .
  - (٤) سورة التوبة ٩ آية ١٢٨ .
  - (٥) سورة التوبة ٩ آية ٤٠ .
  - (٦) سورة التوبة ٩ آية ٢٥ .
  - (٧) سورة الحشر ٥٩ آية ٦ .
  - (٨) في الأصل جاءت على هامش النص .
  - (٩) سورة الشعراء ٢٦ آية ٢٢١ .

وإبطال الدعوى . والأصل أن الكهانة محمول أكثرها على الكذب والخدعة والسحر على الشُّبه والتخيل ، وما اختار الأنبياء يأخذونها على ألسن الملائكة البررة مما لا يوجد فيها غير الصدق والحق على التجربة والامتحان ، وفعلهم حق ثابت على مر الأيام والزمان ، ولما أن كان كذلك . ثم وجد كتاب الله ناطقا باظهار دينه [على] كل الأديان ، مع ما أخبر من الحوادث والأكوان مثل قوله : 'هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى' ، وقوله : 'يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ' ، وقوله : 'أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ' ، وقوله : 'إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ' ، وقوله : 'قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ' ، وقوله : 'أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا' ، وقوله : 'وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ' ، وقوله : 'وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ' ، وقوله : 'وَمَا جَاءَ مِنْكُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ' ، وقوله : 'وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ' ، وما جاء من التخصيص في أقوام أنهم لا يؤمنون وأنهم أصحاب الجحيم ، ثم ماتوا على الكفر ، وغير ذلك مما في كل من الأنبياء / الفانية الذي عند التدبير فيها يعلم أنه بالله [١٠٨ ب] علمها لتكون آيات له .

فمن تأمل ما عددنا من أحوال النبي عليه السلام علم [أنه] قد انتظمت جميع البراهين العقلية الدالة على نبوته ، وصلى الله على خير البرية .  
ثم القول فيما بين المقرين بالرسالة والمنتكرين لبعضهم على الإشارة أن نسألهم عن المعنى الذي له أقروا به أو أقر به سلفهم ، فإن أشاروا إلى معنى على

- (١) سورة الصف ٦١ آية ٩ ، والفتح ٤٨ آية ٢٨ ، والتوبة ٩ آية ٣٣ .
- (٢) سورة التوبة ٩ آية ٣٢ .
- (٣) سورة القمر ٥٤ آية ٤٤ .
- (٤) سورة الحجر ١٥ آية ٩٥ .
- (٥) سورة التوبة ٩ آية ١٤ .
- (٦) سورة الرعد ١٣ آية ٤١ .
- (٧) سورة الرعد ١٣ آية ٣١ .
- (٨) سورة الأنفال ٨ آية ٧ .
- (٩) سورة آل عمران ٣ آية ١٥٢ .

- تحقيق ذلك أنه من المعاني [التي] توجب النبوة ، ألزمناهم في نبوة محمد صلى الله عليه ذلك المعنى بعينه ، وإن كانت الآية مختلفة بأنفسها ، فإن المعنى الذي صارت الآية إنه غير مختلف ، وإن تعلقوا بظواهر الآيات لم يجدوا لأحد مثل الذي لحمد عليه السلام في الأعجوبة والرفعة ، أو يخرجان على أمر واحد ، وإن ادعوا موافقتنا لإياهم فإن جواب ذلك يخرج من وجوه : أحدها يسأل عن علتهم قبل كوننا وظهور موافقتنا ، والثاني إنا قررنا بما ثبت لنا أن الذي أخبرنا بهم رسول ، وأنتم تنكرونه ، سقط دليلكم ، فما برهانكم ؟ ، والثالث أن يقابلوا بالفرق الذي لم يُقَرَّ وما بما ادعوا ، والرابع أن يقال : إنما أقررنا نحن ممن قد أقر بنبوة نبيتنا ، فإن كان من يدعيه هو ، فقد ثبتت نبوة نبيتنا ، وإن لم يكن هو ، فما الدلالة على نبوة محمد ممن ادعيت له النبوة ليسلم لكم ما اردتم ، وبالله المعونة .

### آراء النصارى في المسيح والرد عليها

- قال الشيخ رحمه الله : وتفرقت النصارى في المسيح ، فمنهم من جعل له روحين : أحدهما محدثا وهو روح الناسوتيه ، يشبه أرواح الناس ، وروح لاهوتي قديمة ، جزء من الله ، صار في البدن ذلك . وقالوا : ليس إلا أب وابن وروح / القدس . [١٠٩]
- وآخرون جعلوا الروح الذي في المسيح الله ، لا الجزء ، لكن فريقا منهم يجعل في البدن على كون الشيء في الشيء ، وفريقا التدبير<sup>٢</sup> لا على إحاطة البدن به . وفيهم من يقول : ليصل إليه جزء من الله تعالى ، ويصل جزء آخر .
- قال ابن شبيب : سمعت من مولديهم أنه كان ابن التبنى لا ابن الولاد ، كما سمعت أزواج محمد عليه السلام أمهات ، وكما يقول الرجل لآخر : يا بُنى .
- قال الشيخ رحمه الله : فيقال لهم : إذ كانت الروح التي فيه قديمة ، وهي بعض ، كيف صار ابنا ولم يصل غيره من الأبعاض ؟ فإن قيل : لأنه أقل ،

(١) في الأصل : من .

(٢) في الأصل : البدنين ، والنون الأولى والياء بدون نقط ، وصححت في الهامش بالتدبير .

لزمه جعل كل ألباض العالم البنين للأكبر منها ، ويلزمه أن يجعل كل بعض من البقية كذلك ، فيصير بكليته بنين . ثم المعروف أن الابن يكون أصغر من الأب ، كيف صاراً قديمين . وإن جعل الكل في البذر<sup>١</sup> قيل له : أى شيء منه الابن ؟ فإن قال : الكل ، صيرّر الكل ابناً وأباً ، وفي ذلك جعل الأب ابناً لنفسه . فإن قيل : هو جزء فيه ، من غير أن كان في كلية الأصل نقصان نحو الجزء المأخوذ من السراج ، عورض بما لو كان الجزء المأخوذ حادثاً كما حدث في الذى يؤخذ من السراج ، فيبطل قوله في قدم الروح ، وهو الابن . وإن زعم أنه منقول من الله كما مأخوذ [من السراج] حل<sup>٢</sup> عليه ما سلف .

وبعد ، فما يدريه أن المأخوذ من السراج لا ينتقص ؟ فإن قيل : معاينتنا لإياه كذلك ، قيل : لعل الله أحدثه ، أو يكون كالنار في الحجر فيخرج ، وأيهما كان فهو حادث ، والحادث مخلوق ، فلم جاز أن يكون ابناً ؟ قال : من أن الله أظهر منه عجائب . قيل : وقد أظهر من موسى ، فقولوا : هو ابن / آخر . [١٠٩ ب] فإن زعمتم أن ذلك كان بدعاء وتضرع فثله أمر غيره . مع ما [يُحكى] عن عيسى أنه كان يقول ليلة الأحد : اللهم إن كان من مشيئتك أن تصرف هذه الكأس المرة عن أحد فاصرفها عنى . فإن قيل : كان عن عيسى البكاء والتضرع ليعلم الناس ، قيل مثله من موسى .

وبعد ، فإنه وموسى كانا يصليان نحو بيت المقدس ويتضرعان ، ثم البكاء والتضرع فعل الطباع ، لا يمتنع عنهما ، فما معنى التعليم ؟ ثم إن استحق هو ذلك بالعمل لزم ذلك في موسى وغيره . فإن قيل : استحق ذلك بأحياء الموتى لا غير ، قيل : قد أحيأ حزقيل إنساناً . فإن عارض بالكثرة ، قيل : اليهود يقولون موسى كان أكثر منه .

قال الفقيه رحمه الله : وله أحيأ عصا ميتة ثعباناً غير مرة ، فهو<sup>٣</sup> أعظم .

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) في الأصل : وحل .

(٣) في الأصل : فهم .

وإن احتج باطعام البشر الكثير من طعام يسير عورض بنبيتنا ، إنه أحدث في إناء دقيقا لم يكن فيه . فإن قيل صبر الماء خيرا قيل : اليسع<sup>١</sup> [أحدثه] بلا عدة آنية لامرأة ثم صيرته زيتا . وإن احتج بالمشى على الماء فهم يقرون بذلك ليوشع بن نون<sup>٢</sup> ولإيليا واليسع . وإن استدلوا بالرفع إلى السماء فهم يقرون بذلك لإيليا ، وقالوا ارتفع إلى السماء بمشهد من جماعة . وإن احتجوا بإبراء الأكهم والأبرص ونحو ذلك فإحياء الميت أعظم منه ، وقد أقرؤا به لإيليا واليسع . مع ما عليهم في إقرارهم أن اليهود صلبوه وهزؤا به ، فإن كان الأول يدل على التعظيم فهذا يدل على التصفير . وهلا صنع كصنيع إيليا - حيث أتوه - أن أرسل عليهم نارا فأكلتهم ، أكرمه الله به . وإن رجعوا إلى إظهار العجائب في تحقيق التخصيص عورضوا بمن ذكرت .

[١١٠]

وبعد ، فقولوا الله في السماء وفي / الأرض لما أظهر في كل شيء منها عجائب ، فيوجب تخصيص كل شيء من الوجه الذي يخصصونه . فإن قال : قوى المسيح على فعله ، لا أن فعل هو به ، قيل : أكان يفعل الأجسام ؟ فإن قال : نعم ، قيل : أهو مخلوق ؟ فإذا قال : نعم ، قيل : بدنّه وروحه كبديننا وروحنا ، ما باله قدر على ما لا نقدر عليه ، وقدّر على ذلك بقوة هي جزء من الله أو قوة محدثة ، فإن قال بجزء هو يفعل أبطل قوله في فعل المسيح وهو إله المسيح ، ويكون هو الله لا المسيح ، وإن انقطع الجزء عن الله فإذا فعل كثيرا من الأجسام غير الله . وإن ادّعوا اتصاله بالله فيكون الفعل لها ، وهما لله ، فصار إلى أن الله هو الفاعل . وإن زعموا أن فيه قوة يفعل بها الأجسام لا أنها بفعله<sup>٣</sup> جعلوا إله المسيح بعضه يصرفه كيف شاء ، وإن قال : يفعل بنفسه لا بقوة حادثة عورض بناء على ما قررنا .

(١) غير منقوطة في الأصل ، وهو نبي ورد ذكره في القرآن الكريم سورة الأنعام ٦ آية ٨٦ ، سورة ص ٣٨ آية ٤٨ .

(٢) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص . وانظر العهد القديم : يوشع : الأصحاح الأول .

(٣) في الأصل : بفعل .

### [مسألة]

ثم نتكلم<sup>١</sup> في دليل حدث الأجسام ، فإن صيرّهُ العقل لزمه في عيسى ذلك .  
فإن قال : السمع ، قيل : ودليل صدق المسموع ما هو ؟ فإن قال : حدوث  
الأشياء ، يصير حدوث الأشياء لا يُعلم إلا بالسمع ، وصدق لا يعلم إلا بحدوث  
الأشياء ، فانقطع سبيل معرفة فيها إلا أن يقر بالعقل فيلزمه ذلك في المسيح .

ثم عارض من يقول ليس من الإكرام أعظم من قوله : يا بنى ، قيل : بلى ،  
يا أبى<sup>٢</sup> أكبر في التعظيم . ولو قال : يوجب التقدم ، أبطل اعتباره بالتعظيم ؛  
لأنه من ذلك الوجه لا يراد بذلك . ثم إذ ثبت ذا لعل غيره ممن قد سَمَّاه به . فإن  
قيل : في ذلك تسوية بنفسه ، قيل : قد يقول الرجل لآخر : يا أخى ، ولا يريد .

وبعد ، فإن في خلقه الكرام ، ولعل غيره سَمَّى به ، / فيشركه فيه الخواريون [١١٠ ب]

والأنبياء . وعورض<sup>٣</sup> بالجليل من الأمور<sup>٣</sup> أنه يجوز القول به على الإكرام ، قيل :  
أما النبوة فلا تجوز إلا في متفق الجنس ؛ لأنه لا يجوز أن يقول للحجار والكلب ،  
فلذلك لم يجوز في الأول ، وفي الجملة جهة المحبة والولاية ، ويكون في غير الجنس  
كما يجب الحق في جهة الولاية والمحبة والملائكة ونحو ذلك . مع ما يجوز أن يكون  
لله أخلاء وأحباب من الخلق ولا يجوز مثله في البنين ، ولا قوة إلا بالله .

والأصل في هذا عندنا أن الاختلاف يرجع إلى وجهين : أحدهما الربوبية ،  
والله تعالى جل ثناؤه قد بيّن إحالة ذلك بأكله وشربه ، ودفع الحاجات إلى مكان  
الأقدار ، ووصفه بالصغر والكهولة ، وعبادته لله تعالى وتضرعه له وخضوعه ،  
ودعائه الخلق إلى عبادة الله وتوحيده ، وبشارته بمحمد صلى الله عليه وسلم ،  
وإيمانه بالرسول ، ثم جعل جل ثناؤه عليه جميع آيات الحدث وإمارات العبودية  
ما جعل في جميع العالم ، وكذلك هو صلى الله عليه وسلم لم يدع لنفسه سوى

(١) في الأصل : نكلم .

(٢) في الأصل : أب .

(٣) ... (٣) في الأصل : بالجلة وبالأمر .

العبودة والرسالة . فالقول له بالإلهية قول لا معنى له . مع ما لو جاز ذلك لجاز لكل من البشر . والعجب أنهم لم يكونوا في حياته ومقامه في الأرض يرضون له رتبة الرسالة مع ما له من البراهين . ثم بعد رفعه ، أو موته عند عامتهم ، لم يرضوا له بالعبودة والرسالة حتى جعلوا له رتبة الربوبية ليشهد عليهم بالخلقة والجوهر والبيان وكل شيء منه بالكذب في الابتداء والانتها .

والثاني أن يكون ابنه ، وذلك يخرج على وجوه : أحدها الولاد ، وذلك محال / فاسد لغنى الرب عن أن تمسه الحاجة أو تغلبه الشهوة أو تعتريه الوحشة ، وهن [١١١] أسباب طلب الولاد ، على إحالة كون الولاد من غير جوهر الوالد ، والله تعالى بذاته خارج عن شبه الخلق ، أو عن المعنى الذى يحتمل ذلك الوجه ، وعلى ما بين الله أنه لو اتخذ لهواً لما احتتمل أن يتخذ مما عندنا .

وبعد ، فإن كل ذى ولد يحتمل الشرك وزوال ملكه إليه ، ومن هو بذاته رب ملك قادر لا يحتمل ذلك . ومن يقول لا معنى له أن يكون جزء من الشيء ولده ، ويجب أن يكون غير كامل حتى يوجد ، وجهة الآيات لا يوجب ذلك ؛ لأن طريق معرفة البنية في الشاهد ليس الآيات ، مع ما قد شورك فيها .

وبعد ، هو يدعى الصديق في الخلوص له بالعبودة ، فالآيات توجب ذلك لا غير ، أو من جهة الفضل ينسب إلى ذلك ، والأمر المعروف في الشاهد أن ذلك ليس من أسماء التعظيم ، بل تسميته المسيح والرسول أجل وأعظم في ذلك .

وبعد ، فقد [أعطيت] لكثير من الخلق من الله تعالى كرامات خصوا بها ، لم يوجب شيء منها اسم البنية ، على أن البنية في الكلام إنما هو من الصغار والضعاف ، لا من أصحاب القوة والرفعة ، وهكذا شأن أثر البنين فيكون بها إكرامه وتعظيمه بصغره ؛ إذ قد يكون ذلك من العظماء<sup>٢</sup> في الصغار ، ولا قوة إلا بالله .

أو أن يكون الله من حيث مفزعه وملجأه في كل أمر ونائبة ، فن ذا الوجه

(١) جاءت في الأصل على هامش النص ، مع الإشارة بأنها من صلب النص .

(٢) في الأصل غير منقوطة وبدون همزة .



كل الخلق كذلك ، وذلك كنسمة الهاوية أم أهلها ، والأرض أم أهلها ، فمن  
ذا الوجه يكون من حيث المفرع للخلق والمعمود إليه وإن / كان لا يتكلم بمثله [١١١ ب]  
إلا بإذن ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة

#### أفعال الله

زعم قوم من أهل التوحيد أن أكثر منتحليه خرج منه من وجهين : إما  
جهلا بواجبه ، وإما عجزا عن تلخيص القول فيه من مذهب الثنوية وسائر  
الملحدين . فزعم قوم أنه إذ كان كل مما يعقل لغير نفع [فعلة يقع] فليس بحكيم ،  
ومتن<sup>١</sup> فعلة لغير علة فهو عايب ، فظنوا أن لا يجوز لله أن يبتدأ فعل ضرر  
بأحد ، وأن ذلك يزيل الحكمة عنه ، فألزموه في كل فعل يفعله<sup>٢</sup> الأصلح لغيره  
في الدين والأحسن لغيره في العاقبة ؛ إذ هو متعال عن قول ينفعه<sup>٣</sup> أو عن أن  
يضره شيء ، فلم يروا له الفعل إلا بما ينفع غيره ، أو يدفع به الضرر عن غيره ،  
فيكون ذلك أيضا علة فعله ، على ما كان علة فعل كل حكيم منا ، ما تأمل  
من نفع عاجل أو آجل أو دفع [ضرر] لزم به ، فيجوز بذلك حسن الثناء مع  
جزيل الثواب . وضربوا لتقدير فعله بفعل غيره مثلا بما لا يجوز أن يكون منه  
الكذب<sup>٤</sup> أو الجور ، أو يكون منه الحركة [من] غير زوال ، أو السكون [من]  
غير قرار ، فنبت أن تقدير فعله على<sup>٥</sup> فعل الحكماء في الشاهد لازم ، إلا أنهم  
دفعوا عنه الارتفاع بالفعل ، والانحطاط بترك فعل ما ، فأوجبوا بذلك أنه بفعله  
لا يجرّ إلى نفسه النفع ولا يدفع عنها الضرر ، فيجب أن يكون فعله لحكمة<sup>٦</sup>

(١) ... (١) جاءت في الأصل على هامش النص ، مع الإشارة بأنها من صلب النص .

(٢) جاء بعدها في الأصل : حكمه .

(٣) في الأصل : عن .

(٤) في الأصل : حكمة .

بما ينفع غيره أو يدفع عن غيره الضرر ، وجعلوا ذلك علة فعله ؛ ليخرج عندهم فعله عن معنى العبث . وبهذا الوجه خالفوا الثنوية ؛ إذ هم أبوا الفعل بغير نفع للفاعل فيه أن يكون من الحكمة ، فأثبتوا الفعل بجوهر الحكمة عند المزاج ، ليكون في خلاصه من جنس جوهر السفة ، فيصير فعله حكمة على التقدير بالشاهد ، مع ما كون شيء لا من شيء ممتنعاً في الشاهد ، فأوجبوا / لكلية العالم أصلاً منه جعل وأنشئ<sup>١</sup> ؛ لأنه لا فصل بين خروج الفعل عن حق الوجود في الشاهد ، فيلزم دفعه أن يكون ذلك من حكيم<sup>٢</sup> . فخالفهم أهل التوحيد في هذين ، ثم ألزم فريق منهم إياه ما في العقل علة لم يكن له العقل دونها لما وجدوا فعل مثله في الشاهد عبثاً ، وألزموا في فعل المضار لو كان لغير نفع ، يُعقب سفهاً على ما ذكرت الثنوية في فعل لا ينتفع به الفاعل .

[١١٢]

ثم تفرقوا ، فزعم قوم أنه لا ضرر في الحقيقة على المفعول به ، وإن سمع منه التضرع والشكوى . وزعم قوم أن عليه في الحقيقة ضرراً ، لكن عليه أن يعرضه عن ذلك ؛ ليصير الفعل به حكمة ، كالموجود في الشاهد ممن<sup>٣</sup> يحمل المؤن العظام وشرب الأدوية الكريمة مع القصد ، وقصد الخراج لتتبع العواقب ، وليس له فعل المضار بغير إلا بعيوض .

قال الشيخ : من عرف الله حق المعرفة وعلم غناه وسلطانه ثم قدرته ومملكه في أنه له الخلق والأمر عرف أن فعله لا يجوز أن يخرج عن الحكمة ؛ إذ هو حكيم بداته ، غنى عليم ، والذي به الخروج عن الحكمة في الشاهد ويبعث صاحبه عليه جهله أو حاجته ، وهما منفيان عن الله ، فثبت أن فعله غير خارج عن الحكمة . وعلى ما ذكرت يبطل أن يكون فعله في الحركة أو السكون ؛ إذ هما حاجتان يُحلان في صاحبهما فيبلغه أحدهما إلى تأمل نفسه من الراحة والسلوى<sup>٤</sup> ،

(١) في الأصل : وإنشاء .

(٢) في الأصل : حليم .

(٣) في الأصل : من .

(٤) في الأصل : والسلوى .

والآخر إلى ما يبلغه الهمة والرغبة ؛ إذ لا سبيل له إلى مقصوده إلا بالتحرك والزوال ، ولا إلى دفع الإعياء والتعب إلا بالقرار والسكون . فأما الله سبحانه إذ ثبت غناه وقدرته بطل أن يعتريه حاجة أو يعتريه / همة . وعلى ذلك لما ثبتت قدرته وسلطانه وعلمه بطل وصفه بأن لا يقدر على فعل شيء ابتداء لا عن شيء ؛ إذ ذلك علم الحاجة وآية الضعف . وحاجة جميع ما يحس ويبلغه علم البشر هي الدلالة على تقدير العالم ، وعالم به قدیر غني ، لم يجز لإزالة ذلك بالذي عرف غناه وقدرته وحكمته وعلمه ، ولا قوة إلا بالله . فلذلك لزم القول بضرورة العقل لجواز كون العالم لا عن شيء ، وخروج فعله على الحكمة ، وإن عجزت عقول حكماء العالم عن إدراكها لخروج وجه الحكمة عن نهاية قوة عقولهم ، على ما بينا من كون شيء لا عن شيء ، ومن جواز فعل ممن لا ينتفع به ، وبذلك تظهر حقيقة الأمر له ، وأن له الخلق والأمر ، ولكل ذي ملئك أن يفعل في ملكه على قدر ما ملك منه ما شاء ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم الأصل أن الجور والسفه قبيحان ، وأن العدل والحكمة حسنان<sup>١</sup> في الجملة ، لكن شيئا واحدا قد يكون حكمة في حال ، سفها في حال ، جورا في حال ، عدلا في حال ، نحو ما ذكرت من شرب الأدوية ، ثم أكل الأشياء وشربها ، ثم إتلاف الأشياء وإبقاؤها من أنواع الجواهر ما للحاجات أو للمجازات أو لحقوق أو لنحو ذلك ، وإذ ثبت حسن الحكمة في الجملة والعدل ، وقبح السفه والجور ، ولزم وصف الله تعالى في كل فعل خلقه في أقل ما يوصف أنه حكمة وعدل أو فضل وإحسان من حيث ثبت أنه جواد كريم غني عليم ، وبطل أن يلحقه وصف الجور والسفه ؛ لما كان سببها الجهل والحاجة ، قد ثبت انقسام الشيء الواحد على الجور والعدل وعلى / الحكمة والسفه سببها الجهل ، وجائز خفسي<sup>٢</sup> وجه ذلك على الناظر المتأمل ، أو هو بالحس يريد الاطلاع على العلم به ، وقد ثبت احتمال الوجهين ، لا يقع على واحد منها الحس ، وعلم المتأمل ذلك ،

(١) في الأصل بدون الزاي .

(٢) جاء بعدها في الأصل : فيها .

- بطل قضائوه في شريعته . على الإشارة إليه بالحكمة والسفه والعدل والجور ، فلزم بهذا : ينهل كل البشر المعرفة حقيقة الأمرين في الشيء بالتأمل فيه أن يعرف جميع الأسباب التي بها تتغير أحوال المحسوسات على الخواص ، وإذا ثبت ذا بطل قول الثنوية بالإثنين ، فجهاهم بوجوه الحكمة في خلق الضار والنافع ، إذ قد يجوز أن يصير كل ضار في حال نافعا في أخرى . وبطل من يقول من المعتزلة أن كل فعل لا ينفع آخر فهو غير حكمة . مع ما لا يوجد ضرر البتة إلا وأمكن أن ينتفع به أحد إما من طريق الدلالة ، أو من طريق الموعظة ، أو ما فيه من تذكير النعمة وتهدير النعمة ، ومن تعريف من له الخلق والأمر في الخلق ، وغير ذلك مما يكثر ذكره ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠ ثم الأصل الذي يجعل الفعل في الشاهد سفها أحد أمرين : إما تعدى الملك لا بإذن من له الملك لذلك الفعل ، أو لما فيه ركوب نهى ، ومخالفة الأمر ممن له الأمر والنهى ، وكل ذلك عن الله جل ثناؤه منفي ، ثبت أنه يتعالى عن احتمال لحوق هذا الوصف فعله ، ولا قوة إلا بالله .
- وليس ذلك كالكذب ؛ لأنه لا يصلح بحال ، كالفعل الذي ينقسم على الحكمة والسفه والعدل والجور ، وهذا من حيث الجملة لا انقلاب له ، ومن حيث الوقوع في شيء على الإشارة إليه ممكن / فيه الأمران باختلاف الأحوال والأسباب ؛ [ ١١٣ ب ] لذلك لزم وصف الله تعالى في الجملة بالتعالى عن فعل السفه والجور وفي الإشارة أيضا . لكن لا يجوز أن يوصف فيما ظهر فعله بالسفه والجور بما لا يبلغه علم البشر ولا يدركه عقل ، ولا قوة إلا بالله .
- ٢٠ ثم جملة ما يعلم به فساد الوصف بالجور والسفه والكذب وجهان : أحدهما قبح ذلك في العقول بالبدية والفكر جميعا ، حتى لا يزداد عند التأمل والبحث عنه إلا قبحا ، ولا عند طول النظر فيه إلا فحشا ، وليس ذلك كالقبيح بالطبع ، إن ذلك يصير حسنا بالاعتقاد وطول الصحة كالذبح وأنواع ذلك ، وكذلك نجد

جواهر الدواب والسباع والطيور مستوحشة عن الناس بالطباع ، نافرة عما يُراد بها من أنواع المكاسب والأعمال ، ثم تخرج عنها بالرياضة والتعليم حتى يألف بالذي كان تنفر عنه ، ويصير ذلك له كأنه الطباع المحببول ، ولا يكون الذي قبح بالعقل بهذا الوصف أبداً ، بل يزداد على طول النظر في شأنه . ثم على ذلك من احتمال فعله ذلك لا يوثق لوعده ولا يخاف وعيده ، ولا يرغب في خبره ولا يؤمن شره ، ومن ذا شأنه وعمله فمحال احتمال إضافة مثله إلى العليم الحكيم بذاته الغنى بنفسه ، مع الوصف بأن لا يخفى عليه شيء ، ولا يصعب عليه أمر فيما أراد ، بل على قول المعتزلة لا يؤمن منه هذا ؛ إذ قد تخرج أكثر الأشياء عن إرادته ، ويوجد ما لا يريده في سلطانه منه بلا سلطان له في الإخراج عنه ؛ إذ لم يرد ، ويريد / زيادة سلطان ، ويتولى ذلك أن يكون ، فيمنع عن ذلك ، [١١٤] نحو ما يريد أن يكون جميع خلقه مطيعين ، ويكون له في سلطانه ومملكه الطاعة لا المعاصي فلا يكون ، ثم قد كان وعد لقوم مُدَّداً لأعمارهم ، وهو المبقى لهم إليها ، وكان في وعده أن يرزقهم إلى تلك المدد أنواع الرزق ويسوق إليهم أنواع [الخيرات] ، فيأتي خلق من خلائقه فيقتلهم<sup>١</sup> قبل مضي المدة ، فيمنعه عن إنجاز ما وعده<sup>٢</sup> الوفاء بالفعل الذي أخبرهم<sup>٣</sup> أن يفعله من إبقاء حياتهم إلى تلك المدة ، وفي ذلك إيجاب الحاجة ولحوق الكذب للذين يحققان السفه والجور ، مع تحقيقهم له القدرة على الظلم والجور والسفه والكذب ، وكل فعل لو كان لأسقط الربوبية وأزال الإلهية ، فأدخلو إلهيته وربوبيته تحت القدرة والتدبير ، فتي يكون مع مثله أمن البقاء ، ومع حاله سكون القلب بالوفاء بالذي وعد ، ولا قوة إلا بالله . مع ما كان موصوفاً بالجود والكرم والعفو والإحسان ، وفي الفعل بالوصف الذي ذكرنا زواله جلّ عن ذلك وتعالى .

والوجه الثاني أن الذي يدعو إلى تلك الأفعال ويبعث عليها الحاجة والجهل ،

(١) في الأصل : فيقلوه .

(٢) في الأصل : أخبره .

(٣) في الأصل : حياته .

وقد ثبت تعالىه عن الأمرين ؛ إذ هما يستقطان الربوبية ويزيلان التدبير ، وفي وجود العالم على ما عليه من دلالة غنى صاحبه وعلمه باعطاء كل شيء حقه دليل لإحالة هذا الوصف ، لذلك بطل<sup>١</sup> أن يوصف في شيء من فعله بذلك ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم إذ كان الله جل ثناؤه موصوفاً بالعلم والقدرة والجبروت والحياة لذاته ؛ [١١٤ ب]
- لإحالة احتمال الأغيار ، وإن لم / يوجد في الحكماء كذلك ، لم يجب تقديره في أفعاله على<sup>٢</sup> أفعال الحكماء<sup>٣</sup> في الشاهد . وجلة هذا الأصل أنه لا حكم في الشاهد إلا وهو محتمل للسفه ، وكذلك الغنى<sup>٤</sup> والتقدير يحتمل لأضداد تلك الصفات ، وكان بها موصوفاً حتى أكرم بأضدادها ، فإنه له منها قدر ما أعطى منها ، فهو متى رأى السفه في شيء بين أن يكون قد أعطى علم حقيقة الحكمة في ذلك أو لا ، أو بلغ علمه ما يدرك حكمته أو لا ، أو مما كان من صفته القديمة باقية فيه يمنع ذلك إياه عن الإحاطة بذلك ؛ فلذلك تبطل وجه دعوى العبد في فعل الله أن ذا ليس بحكمة ولا كذا ، والذي يوضح ذلك علمه بجهله بأكثر الأشياء ، وعلمه بحاجته وعجزه في أكثر الأمور ، وإحاطته بسفه<sup>٥</sup> في أغلب الأمر ، ومن هذا وصفه في نفسه فخوضه<sup>٦</sup> فيما لله أن يفعل [عبث وجهل] ، على الإشارة إليه ، وليس دون لزوم الجملة اشترك فيها العقلاء ؛ إذ ذلك حقيقة عمل العقل في الجملة ، وقد أعطى كل ذلك عبث لا معنى له . وللذي بينا قال الله تعالى : **لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**<sup>٧</sup> ، إذ فعل كل أحد يحتمل السفه والحكمة ، وفعله يحل عن السفه ، وعلى كل أحد أمر ونهي ؛ إذ هو لغيره في

(١) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : حكما .

(٤) في الأصل : القديم .

(٥) في الأصل : بسفه .

(٦) في الأصل بالصاد المهملة .

(٧) سورة الأنبياء ٢١ آية ٢٣ .

الحقيقة ، والله يتعالى عن ذلك ؛ ولأن كلا إنما ملك قدرا من الأشياء وجداً ، والله المالك لها بكليتها ، ونحو ذلك مما يحيل معنى سؤال الرب ، وإذا استحال ذلك فالجواب عنه تكلف ، لكن الله بمنه وفضله وعد الهداية لسبيله لمن جاهد فيه ، فألزم ذلك الخضوع له والتضرع إليه ليطلع على مكنون حكمته على قدر ما يتفضل به عليه بكرمه ، فانه على كل شيء قدير .

[١١٥]

### / مسألة في أفعال الخلق وإثباتها

الحمد لله المتوحد بالقدم والإلهية ، المتفرد بالدوام والربوبية ، ذى البرهان المنير ، والمُلك الكبير ، الذى فطر الخلق بقدرته ، وصرفهم بحكمته على سابق علمه ومشيتته ، وتقلب كل ...<sup>١</sup> فى مواهبه وإحسانه ، أنشأ الأشياء كيف شاء ، <sup>١٠</sup> **لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ<sup>٢</sup>** ؛ لما يتمكن منهم السفه والحكمة ليزجروا بالسؤال ثم بالجزاء عن السفه ، ويرغبوا فى الحكمة ، ونسأله أن يكرمنا بالتوفيق ، ويجدد عزمنا للتسديد ، وينور قلوبنا بالتوحيد ، فإنه حميد مجيد .

أما بعد ، فإن الله تعالى لما خلق البشر للمحنة بما جعلهم أهل تمييز وعلم بالمحمود من الأمور والمذموم ، وجعل ما يذم منها قبيحا فى عقولهم ، وما يُحمد <sup>١٥</sup> حسنا ، وعظم فى أذهانهم لإيثار القبيح على الحسن والرغبة فيما يذم على ما يُحمد ، دعاهم على ما عليه رُكبوأ وما به أكرمُوا إلى لا إيثار أمر على أمر ، وقبح فى عقولهم احتمال أمثالهم ، جعل الله جميع ما لهم فيه متقلب بين ضرر يتقى ونفع يرغب فيه ؛ ليكون ذلك لهم علما للموعود مما به الترغيب والترهيب ، وأنشأهم على طبائع تنفر عن أشياء وتميل إلى أشياء ، وأراهم فى عقولهم حُسْن بعض [مما] تنفر عنه الطباع بحمد العواقب ، وقبح بعض ما تميل إليه بدم العواقب ، <sup>٢٠</sup> فصيرهم بحيث يحملون المكروه على الطباع بلذيد العاقبة ، ويقهرونه عما يدعوه

(١) كلمة غير مقروءة فى الأصل .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ آية ٢٣ .

[١١٥ ب]

- إليه بشهى النهاية . ثم امتحنهم ، إذ أبت عقولهم احتمال أدبهم ، ورغبت في محاسن الأعمال<sup>١</sup> ومكارم الأخلاق باختيار ما حسن من الأعمال واجتناب ما قبح من ذلك . ثم جعل ما فيه محتهم أمرين : العسير واليسير ، والسهل / والصعب ؛ إذ هم بلا محنة يتعاطون الأمرين جميعا ؛ لما إليه مرجع ما أقدموا عليه<sup>٢</sup> وامتنعوا ، وعلى ذلك جعل الأسباب التي بها التوصل لهم إلى الأصل الذي به يرتقى إلى كل درجة وينال كل فضيلة ، وهو العلم على وجهين : على الظاهر البين والخفى المستور ليتفاضل بذلك أووا الديلة على قدر تفاضلهم في الاجتهاد واحتمال ما كرهته الطباع ونفرت عنه النفس ، وعلى ذلك جعل سبيله قسمين : أحدهما العيان الذي هو أخص الأسباب ، وهو الذى ليس معه جهل ، ليكون أصلا لما خفى منه ، والثانى السمع الذى عن دلالة الأعيان يعرف صدقه وكذبه . ثم جعل السمع قسمين : محكم ومتشابه ومفسر ومبهم ، ليبيّن متى انتهى المعارف من الكفّ فيما يجب ذلك والإقدام فيما يلزمه ، ومن حمل المبهم على المفسر ، لزم المحكم وعرض المتشابه عليه ما أمكن أن يكون ما فيه مما يلزم تعرفه وبما إليه حاجة بأهل المحنة ، أو ترك الخوض في ذلك فيما أمكن الغنا عن تعرف حقيقة ما فيه ، فيكون محنة الوقوف ؛ إذ الله تعالى<sup>٣</sup> يمتحن بوجهين : بالتسليم مرة وبالطلب ثانيا ، وإنما على العبد الطاعة في قدر الأمر ، ولما جمع جل ثناؤه كتابه على الأمرين يعرف الناس الدين ، أقرأوا بالكتاب أنه حق من عند الله لا يسع العدول عنه ، وأن من لزمه أفلح ونجا ، ومن مال عنه شقى ونحس ، حتى ظن كل فريق أنه قد أصاب المحكم من ذلك ولزمه ، وأن عليه فيما ذهب إليه خصومه أن يقف في ذلك أو يجمله على ما تقرر عنده فيما اعتقده ، فألزم تفرقهم الحاجة ، كلا يعرف المحكم من المتشابه لزوم العلم بالمتشابه أن لا / يتناقض المحكم منه . ثم معلوم أنه لا يحتمل القرآن الاختلاف ، وبه وصف الله أنه 'وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ

[١١٦ ا]

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : فيه .

(٣) جاء بعدها : أن .



غَيَّرَ اللَّهُ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا<sup>١٢</sup>. وفي العقل إن تناقض أدلة من له الأدلة ، وهو دليل سفهه وجهله ، فثبت بذلك أن الذي له تفرقوا ليس من حيث القرآن ، ولا لما ليس فيه بيان ، بل دل تكليف الرد إلى القرآن ولزوم اتباعه على أن فيه بيان ذلك ، وإنما خفى المحكم على من لم يبلغه لمعان : إما ميل طبيعة<sup>١٣</sup> الجوهر إلى [ما] يتلذذ به ، أو لإلْف بعض ما اعتاده ، أو لتقليد من وثق به ، أو لتقصير في الطلب ، أو لثقة منه بعقله أحب أن يسوى عليه حكمة الربوبية دون أن اتبع عقله ما ألقى في سمعه ، فصار به المحكم عنده متشابه ، أو لتقصير في البحث ؛ إذ الوجوه التي هي وجوه الشبهة على الذين عدلوا عن التوحيد على شهادة كليّة الأشياء له بذلك ، ولا قوة إلا بالله .

وأصل ذلك أن الله تعالى خلق البشر على طبائع تميل إلى الملاذ الحاضرة وتدعو صاحبها إليه ، وتزيتها<sup>١٤</sup> في أعينه بما ركب فيه من الشهوات إلى ما إليه مثل طبعه ، وهي تنفر عما فيه ألمه وتعبه ، فيصير طبعه أحد أعداء عقله في التحسين والتقيح ، وإن كان ما حسنه العقل وقبحه ليس له زوال ولا تغيير من حال إلى حال ، وما حسنته الطبيعة وقبحته<sup>١٥</sup> هو في حد الانقلاب والتغير من<sup>١٦</sup> حال إلى حال . بالرياضة والقيام على ذلك بالكف عما ألفت ، والصرف إلى ما ينفر عنه يحسن القيام عليه ، على ما يحتمل الطبع قبوله نحو المعروف من أمر الطيور والبهايم ، لأنها بطبعها تنفر عما أريد بها من أنواع منافع البشر ، ثم يحسن قيام أهل البصر بذلك لصبر مما طبع عليه بالميل إليه كالمستوحش ، وما / طبع على النفر عنه كالمطبوع عليه . [١١٦ ب] وعلى ذلك أمر نفار الطبع عن القتل والذبح في البشر ، ثم سهولة ذلك عليه [في الحيوان] . وما يدرك حسنه بالعقل وقبحه ، فلا يزال يزداد على ما فيه ادراكه

(١) سورة النساء ٤ آية ٨٢ .

(٢) في الأصل : طبعه .

(٣) في الأصل : ويزينه .

(٤) ... (٤) في الأصل جاءت على هامش النص ، مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٥) في الأصل : عن .

- ببدئية الأحوال ، ولذلك جعل الله العقول حجة ، لا ميل الطباع ، إذ أجرى قلمه على أهلها ، وإن شاركوا في الطباع غيرهم ممن ليست لهم عقول سليمة ، وألزم أهلها اتباع ما أراهم العقل حسنه ، وإن كان في الطبع النّفار واجتناب ما في العقل قبحه ، وإن كان في طبيعة الجوهر قبوله ، إذ العقل يرى صاحبه على حقيقة ما عليه الشيء ، والطبع - أعني طبع الجوهر - لا يوضح ؛ ذلك ٥ أن طبع الجوهر لا تبصّر به ولا يمثل غير الحاضر ، والعقل يدرك به ما حضر وغاب ، وبه يحضر على الطبع ما غاب ، حتى يصير له كالشاهد مما يكرهه ويتلذذ به ، وعنده تسهل المحنة وتخف مؤن الذي يكرهه الطبع . وعلى ذلك تقدير الكلام والعبارات إنها وإن كانت تختلف في الحسن والقبح على الأسماع فإنها لا تغتير في الحقوق ؛ إذ هي تتغير ، ويجوز أن تؤدّى عبارة واحدة بلسانين يكون أحدهما أحلى من الآخر ، والحسن لنفسه والحق لا يختلف لاختلاف المعبرين ، فلهذا لم<sup>٢</sup> يقدر حسن الأشياء بطبع الخلقة ولا بحسن العبارة ، وإنما قدر بالعقل الذي لا يرى الحسن قبيحا . وهو الأصل الذي يلزم تسوية كل أمر من الأمور عليه ، وذلك كعلم العيان الذي لا يحتمل التغير ، ولا يناقضه جهل ، فيكون هو أصلا لكل شخص مستور ، وكذلك أمر العقل وما أراه أصل لكل<sup>٣</sup> أمر مطبوع ، ١٥ ولما بيننا من مخالفة الطباع في التزيين المعقول وفي التقييح / تعذر على كثير من الخلق إدراك ما أراهم العقل والطبع ، فصار بذلك المحكم عندهم في صورة المتشابه ، والمتشابه في صورة المحكم ، وهكذا أريد درك كل شيء بغير سبيله ، فنسأل الله أن يعصمنا عن رؤية الباطل بصورة الحق ، والحق بصورة الباطل ، فانه قوى مدبر قدير .

[١١٧]

(١) في الأصل الألف قبل الواو .

(٢) في الأصل : ما لم .

(٣) جاءت على هامش النص في الأصل مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

### [اختلاف الفرق في أفعال الخلق]

- قال الفقيه رحمه الله : اختلف متحلو الاسلام في أفعال الخلق ، فمنهم من جعلها لهم مجازاً ، وحقيقتها لله بأوجه : أحدها وجوب<sup>١</sup> إضافتها إلى الله ، على ما أضيف إليه خلق كل شيء في الجملة ، فلم يجوز أن يكون الإضافة إلى الله مجازاً ، لأنه الفاعل الحق والقادر الذي لا يعجزه شيء ، وفي ذلك إخراج عن قدرته وإزالة عن حقيقة فعله . وقد أضيف كثير مما لا يشك على أن الله هو منشئه إلى العباد بالحرف الذي هو حرف العبادة عن الأفعال كالموت والحياة ، والطول والقصر ، والحركة والسكون ، والاجتماع والتفرق ، والله سبحانه لكل ذلك فاعل ، وعلى كله قادر ، فثله ما ذكرنا . وإضافة ذلك في القرآن ظاهر . وذهب هؤلاء في التعذيب ونحو ذلك إلى أن له الخلق والأمر بكليته ، له في ذلك ما شاء ، على ما قدر كل مالك في ملكه ما له فيه ، وإن كان ذلك كله على هذا القول مجازي . والثاني أن بتحقيق الفعل لغيره تشابهاً في الفعل ، وقد نفى الله ذلك بقوله : « أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ »<sup>٢</sup> ، وإذا لم يكن حقيقة الاملاك في الجواهر وفي الالتزام يقع تشابه في الملك ، فثله في الأفعال . وأيضا أنه لو جعل للعبد إيجاد وإخراج من العدم لكان في معنى / 'خلق' ، فيلزم اسم [١١٧ ب]
- 'خالق' ، وذلك مما أباه الجميع ، حيث قالوا : لا خالق إلا الله .

- قال الشيخ رحمه الله : وعندنا لازم تحقيق الفعل لهم بالسمع والعقل والضرورة التي يصير دافع ذلك مكابرا . فأما السمع فله وجهان : الأمر به والنهي عنه ، والثاني الوعيد فيه والوعد له ، على تسمية ذلك في كل هذا فعلا ، من نحو قوله : 'اعملوا ما شئتم'<sup>٣</sup> ، وقوله : 'وافعلوا الخير' ، وفي الجزء 'يريه الله أعمالهم'<sup>٤</sup> .

(١) في الأصل : وجود .

(٢) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

(٣) سورة فصلت ٤١ آية ٤٠ .

(٤) سورة الحج ٢٢ آية ٧٧ .

- حَسَرَاتٍ<sup>١</sup>، وقوله: 'جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ'<sup>٢</sup>، وقوله: 'فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ<sup>٣</sup>، وغير ذلك مما أثبت لهم أسماء العمال، وفعلهم أسماء الفعل بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وليس في الإضافة إلى الله سبحانه نفى ذلك، بل هي لله، بأن خلقها على ما هي عليه، وأوجدتها بعد أن لم تكن، وللخلق على ما كسبوها وفعلوها. على أن الله إذ أمر ونهى، ومحال الأمر بما لا فعل فيه للمأمور أو المنهى، قال الله تعالى: 'إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ'<sup>٤</sup>، ولو جاز الأمر بذلك بلا معنى الفعل في الحقيقة لجاز اليوم الأمر بشيء يكون لأمنس أو للعام الأول أو بانشاء الخلاق، وإن كان لا معنى لذلك في أمر الخلق. ثم في العقل قبيح إن انضاف إلى الله الطاعة والمعصية وارتكاب الفواحش والمناكير وأنه المأمور والمنهى والمثاب والمعاقب، فبطل أن يكون الفعل من هذه الوجوه له، ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً إن الله تعالى إنما وعد الثواب لمن أطاعه في الدنيا والعقاب لمن عصاه، فإذا كان الأمران فعله فإذا هو المُجْزَى بما ذكر، وإذا كان الثواب والعقاب حقيقة فالإتجار والانتهاك كذلك، ولا قوة إلا بالله.

[١١٨]

- وكذلك في أنه محال أن يأمر أحد نفسه أو يطيعها أو يعصياها، ومحال تسمية الله عبداً ذليلاً مطيعاً عاصياً سفيهاً جائراً، وقد سمي الله تعالى بهذا كله أولئك الذين أمرهم ونهاهم. فإذا صارت هذه الأسماء في التحقيق له فيكون هو الرب وهو العبد وهو الخالق والمخلوق، ولا غير ثمة، وذلك مدفوع في السمع والعقل، ولا قوة إلا بالله.
- وأيضاً أن كل أحد يعلم من نفسه أنه مختار لما يفعله<sup>٥</sup>، وأنه فاعل كاسب،

(١) سورة البقرة ٢ آية ١٦٧.

(٢) سورة الواقعة ٥٦ آية ٢٤.

(٣) سورة الزلزلة ٩٩ آية ٧.

(٤) سورة النحل ١٦ آية ٩٠.

(٥) أو يطيعه أو يعصيه.

(٦) في الأصل: فهذا.

(٧) في الأصل: يعقله.

فلو جاز صرف مثله مما طريق العلم به الحس ، وإبطاله نحو العلم لجميع العالم مثله ، وذلك مهجور ، فثله قول أهل الجبر ، وهذا قول يغني الحكاية عن الإطنا ب فيه ؛ لما ليس له كثير اتباع ، ولما ليس لهذا القول معنى تكلم عليه صاحبه ؛ إذ هو ينفي عن نفسه حقيقة كل قول وفعل ، وإذا انتفى بطل القول ، وبه يُناظر ويُحاج فزال الذي به يكون الحجاج واضمحل .

ومن الناس من عارضهم عند ظنهم وقوع التشابه بالعلم والوجود والكون وغير ذلك ، وذلك لازم لو كان ثمة عقل يحتمل الإدراك ، ولكنهم قوم أنكروا علم الضروريات وما هو في حد العيان ، فلا معنى لمناظرتهم ، ولا قوة إلا بالله .

- ومنها من حقق الأفعال للمخلوق ونفى عنهم<sup>١</sup> التدبير فيها ، وأزال عنهم<sup>٢</sup> قدرة خلقها ، وصير مشيئتهم<sup>٣</sup> فيها كبعض ما تتمنى به الأنفس أن يكون حقائق الأشياء خارجة منها ، واحتجوا في ذلك بالأمر والنهي ثم الوعد والوعيد ، ومحال رجوع مثله إلى ما للأمر والنهي حقيقته أو عليه وعنده وله / وعده على ما ذكرنا ، [١١٨ ب] وتلوا ذلك آيات الأمر والنهي وذكر العقل ثم آيات الجزاء وهي بيته بحمد الله لمن قرأ القرآن . ثم هو قد سُوِّد على ذلك بما بيئنا في فساد قول المجبرة ، وقالوا في الإضافة إلى الله : إنها تخرج على وجهين سوى حقيقة الفعل : أحدهما بالسبب الذي كان منهم الأفعال مع الأمر بالخيرات والتخليّة في الشرور ، وقد تضاف الأفعال إلى من له الأسباب وإن لم يكن حقيقته لها ، ولا قوة إلا بالله . والثاني أن الإضافة إليه عند المحنة بما له بها حال<sup>٤</sup> التصديق والتكذيب كما أضيف إلى القرآن زادهم إيماناً ورجساً ، وإلى الدعاء أنه<sup>٥</sup> زادهم نفوراً ، وإلى القوم أن أنسوهم ذكر الله وإلى الأصنام أن أهلكن<sup>٦</sup> كثيراً من الناس بما عبدوا ، كانت أفعال

(١) في الأصل : عن .

(٢) في الأصل : عنه .

(٣) في الأصل : مشيئته .

(٤) في الأصل : حا ، وصححت على الهامش حال .

(٥) في الأصل : انهم .

(٦) في الأصل : أهلكن .

البشر أولئك ، فثله الإضافة إلى الله . وقد يحتمل الأحوال كما أضيف إلى الدنيا الغرور وإلى زينتها بما هي تظهر ما يكون مثله الغرور ، وإن لم يكن منها حق الفعل ، وكذا ما أضيف إلى القرى الخاوية<sup>١</sup> على عروشها والقيود<sup>٢</sup> من النطق . وإلى البهائم من الشكاية بما لو كانت تنطق بقول ، فثله في الإضافة إلى الله ، بما منه من الإمهال وإظهار النعم الذي كاد أن يكون حجة لهم في الرضا بأفعالهم ؛ ولذلك ظنوا أن الله أمرهم بما هم فيه من الأفعال بالإمهال والتأخير ، ولا قوة إلا بالله .

- ومنها من حقق الأفعال للخلق ، وبها صاروا عصاة تقاه ، وجعلوها لله خلقا اعتبارا بما سبق من الإضافة إلى الله جل ثناؤه مرة وإلى العباد ثانيا ، والمذكور المضاف إلى العباد هو المضاف / إلى الله تعالى لا غير ، بمعنى يؤدي إلى اختلاف الجهة في العقل نحو الإضلال والإزاغة ، والهداية والعصمة ، ثم الإنعام والامتنان ، ثم الخذلان والمد<sup>٣</sup> ثم الزيادة من الوجهين ، ثم الطبع والتيسير ، ثم التشرح والتضييق ، ومحال وجود هذه الأحوال ، على وجود مضادات ما يوصف بها ، وإضافة الاهتداء والضلالة ، والرشد والغى ، والاستقامة<sup>٤</sup> والزيف<sup>٥</sup> إلى الخلق ، وكان في وجود أحد الوجهين تحقيق الآخر ، إذ لا يضاف الذي أضيف إلى الله مطلقا ، مع إضافة أضداد الواقع عليه معانيها ، ثبت أن حقيقة ذلك الفعل الذي هو للعباد من طريق الكسب ، [و] الله من طريق الخلق ، دليل ذلك أن فعل الله تعالى في التحقيق خلقه ، وكل ذلك لو أضيف إليه باسم الخلق لم يفهم منه في ذلك غير إنشاء ، وفهم من الذي منهم من العبد فعله وكسبه نحو أن نقول : خلق الشرح والضيق ، وخلق الضلال والاهتداء ونحو ذلك ، فثله الأول . مع ما لو جاز صرف أحد الوجهين عن حقيقة المفهوم أو الأسباب أو الأحوال فالآخر مثله ، وكل ذلك مجاز لا حقيقة ، ولذلك جاء مقابلة القولين [من] الجبرية والقدرية ، وهذا معنى

(١) في الأصل بالحاء المهملة .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) في الأصل : استقامة .

(٤) غير منقوطة في الأصل .

ما روى من لعن المرجئة والقدرية . إن المرجئة أرجأت الأفعال إلى الله ولم تجعلها<sup>١</sup> للعبد ، والقدرية أثبتتها<sup>٢</sup> لله على ما تنسب الخلق إلى الله تعالى ، ولم تجعل<sup>٣</sup> لله فيها تدبيرا . والعدل هو القول بتحقيق الأمرين ؛ ليكون الله موصوفا بما وصف به نفسه محمودا به كما قال : ' خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ' ، وقال : ' فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ' ،<sup>٥</sup> وليكون عدلا مفعلا كما قال : ' وَمَا رَبُّكَ لِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ ' ،<sup>٦</sup> وقال : ' وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ' ،<sup>٧</sup> ثم الدليل على لزوم القول بهذا — / مع ما فيها بينا كفاية — وجود أحوال في أفعال العبد لا يبلغها<sup>١١٩</sup> [ب] أوهاهم ولا يقدرها عقولهم ، وأحوال فيها ينتهى إليها قصدهم وتبلغها عقولهم ، ثبت أنها من الوجه الأول ليست لهم ، ومن الوجه الثانى لهم . فالأول كتصوير خروج الشيء من العدم إلى الوجود وكأنخذ الفعل من قدر الجو والمكان والحد الذى لو أحب أن يعود إليه ما أمكنه بلا فيه ، والثانى نحو التحرك والسكون بالمنهى والمأمور به ، ثبت أن فعلهم من الوجه الأول ليس لهم ، ومن الثانى لهم . ولو جاز تحقيق فعلهم من الوجه الأول على ظهور خروجه من قصدهم وجلتهم مختلفة مما ذكر ، وعجزهم عن العود إلى مثله لجاز كون العالم على ما عليه بمن لا يقدر ولا يعلم ولا يعرف مقادير كل شيء ، ويجوز أيضا آيات على ما هى عليه بالبشر وإن لم يكن بمثلها علم ولا عليها قدرة . فاذا لزهم القول بالصانع والرسول بخروج الذى ذكرت عن وسع الخلق فثله أفعال الخلق ؛ ولذلك قال الله سبحانه : ' لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ' ،<sup>٨</sup> وأوجب أن تشابه الخلق من الوجه الذى قلت تماثلا ، ولا قوة إلا بالله .

(١) فى الأصل : يجعل .

(٢) فى الأصل : أثبت ، هكذا غير منقوطة .

(٣) فى الأصل : يجعل .

(٤) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢ .

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ١٧ .

(٦) سورة فصلت ٤١ آية ٤٦ .

(٧) سورة النساء ٤ آية ٨٣ .

(٨) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

وأيضاً إنا نجد أفعال العباد تخرج على حسن وقبح ، لا يعلم أهلها أنها تبلغ في الحسن ذلك ولا في القبح ، بل هم عندهم أنفسهم في تحسينها وتزيينها ، وهي تخرج على غير ذلك ، بأن جعل أفعالهم على ما هي عليه ليست لهم ، ولو جاز كونها على ذلك لهم ، وهم لا يعرفون مبلغ الحسن والقبح ، فإذا لا جهل يقبح الفعل ولا علم يحسنه ، فثبت أن فعلهم من هذا الوجه ليس لهم ، ولا قوة إلا بالله .

اللهم إلا أن يقولوا : هي لأنفسها كانت كذلك ، فإذا استقام حسن الفعل وقبحه لأتمر<sup>١</sup> له الفعل نفسه ، فأنه تعالى به أحق من الشيء من نفسه ، إذ الشيء - بحيث<sup>٢</sup> نفسه - جاهل بما هو / عليه .

[١٢٠]

مع ما لو جاز كون حسن وقبح بلا منشيء له لجاز كون كل شيء [بلا منشيء] ، وفي ذلك الخروج من الإسلام ، ولا قوة إلا بالله .

١٠

وأيضاً إنا نجد الأفعال مؤذية لأهلها ومتعبة ومؤلمة ، ومحال تأذي الطبع بلا مؤذٍ وتعبه بلا متعبٍ وتألمه بلا مؤلمٍ ، فثبت أنها مؤلمة متعبة مؤذية إن قصد أربابها إلى أن يتلذذوا بها ويتمتعوا ، فثبت أنها كذلك لا بهم ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً القول بالمتعارف في الخلق أن لا خالق غير الله ولا رب سواه ، ولو جعلنا حدث الأفعال وخروجها من العدم إلى الوجود ثم فناءها بعد الوجود ثم خروجها على تقدير من أربابها لجعلنا لها وصف الخلق الذي به صار الخلق خلقاً ، وفي ذلك لزوم القول بخالق سواه ، وفي جوازه مناقضة قول من ذكرت . مع ما لو جاز ذلك لجاز القول برب فعله وذلك مدفوع ، وبالله التوفيق .

وأيضاً إن العباد إذ أفعالهم في الحقيقة حركات وسكون في الظاهر ، والله قادر عليها ، لو<sup>٣</sup> لا [ذلك] ما أقدرهم عليها ، فصارت هي لأنفسها تحت قدرته عليها ،

٢٠

(١) في الأصل غير منقوطة ولا مهموزة .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .



فإذا أقدر العبد على ذلك ذهب عنه القدرة ، فإذا قدرته زالت عنه<sup>١</sup> ، وصار قادرا بقدرة تزول ، ومن ذلك وصيه فهو عبد لا رب ، والله الموفق . مع ما كانت الحركة والسكون ليسا بمخالعين في رأى العين لما كانا عليه ، ولا سبيل للنظر إلى التفريق بينهما ، ولولا حقيقة الاشتباه لاحتمل التفريق ، وفي تشابه الفعل لزوم القول فيهما بما له وجبت التسمية في أحدهما ، وفي ذلك تشابه ؛ لأن / استواء [ ١٢٠ ب ] الأفعال في الشاهد يوجب تشابه الفاعلين ، ولا قوة إلا بالله .

وأیضا إن الذى به عرف أهل التوحيد حدث الأعيان امتناعها عن الخروج من التفريق والاجتماع والتحرك والسكون ، فإذا لم يكن هذه الأحوال في الحقيقة خلقا من الله على يدى مَنْ جرت عليه يديه لم نقدر أن نثبت جسم وعین يدرك على ما هو عليه بفعل الله ؛ إذ الأفعال التي ذكرنا من الأسماء يجوز تحقيقها لا بالله ، وإن كنا نبصر مَنْ به ذلك ، فيصير دليل حدث العالم يقيمه غير الله ؛ إذ لا سبيل له إلى إظهار الذى منه من الأحوال التي ذكرنا مما ليست منه ، ولولا تلك الأحوال لم يعرف حدث العالم ، فيبطل طريق العلم به بدليل أقامه هو ، ثم لما احتسل جميع الأحوال بغيره لم يثبت بها أنه صانع تلك ، والأجسام لا تعاین إلا بها ، فيبطل أن يكون الله تعالى جعل لوحدانيته دليلا يُعرف ، ولربوبيته شاهدا يشهد على هذا القول ، وبالله العصمة والنجاة .

وأیضا أن الله تعالى قال : ' مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ' ٣ ، ثم قال : ' إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ' ٤ ، ثم الله جل ثناؤه لم يخلق عرضا قط إلا جعل عليه دليلا يعلم أنه خلق ؛ لما كانت الأعراض لما ذكرنا ، ويجوز أن يكون في خلقه خلق يُجمع ويفرق ويحرك ويسكن ونحن لا نراه ، كما كان

(١) في الأصل : عنها .

(٢) في الأصل : وصارت .

(٣) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

فيهم من لا نراه بجوهره وإن كان يُرى ، وتلك الأفعال لأنفسها لا تُرى ، إنما تُرى وتعلم بتغير الأحوال على الجوهر ، فإذا كانت جواهر لا ترى جائر منها مثلها لم يجعل لما خلق علما ولا ذهب به فكيف ناقض به قول المعتزلة قول الملحدة وهم / شركاؤهم في هذا الوجه ، فنسأل الله النجاة من قول هذا عقباه .

[١٢١]

٥. على أن القدرة الناقصة هي التي تكون لكل أحد من الخلق ، ولكل قدرة على ما ليس لغيره فإذا لم يكن لله قدرة على ما لعبده<sup>١</sup> ، فإذا قدرته نحو قدرة كل منقوص ، جل الله عن صفة المخلوق ، وبالله التوفيق .

- وأیضا أنه لو جاز خروج شيء هو تحت القدرة عن أن يكون لله عليه قدرة ، بل ليس هو شيئا واحدا ، بل لعلته<sup>٢</sup> أكثر من جميع الخلق ، كيف نؤمن بوعدة ووعيده ، وكيف يطمئن السامع إلى ما وعده من البعث أن يكون ، وما أخبر أنه لو شاء لخلق مثل الذي خلق ، وهو لا يقدر على فعل بعوض ، فضلا عن فعل أقوى منه ، ولا قوة إلا بالله .

- وأیضا أن الله إذ هو مالك كل شيء وملكه الأشياء ليس بما أوجب له فيه الملك للملك العبد ، بل هو بذاته مالك بما هو خالق كل شيء . فأما أن يكون غير مالك لفعل العباد ولا رب لها فيجب به أن يكون للعباد ذلك ، فيكون ربوبيته ١٥ وملكه ملكا ناقصا ، وذلك لكل مخلوق يملك أشياء ، بل هو أكثر ؛ لأنه يملك فعله<sup>٣</sup> وفعل غيره والله لا [يملك] ، وإذا ثبت له الملك في كل شيء لزم القول بخلقه ؛ إذ لا يملكه العبد ، ويملك الأشياء بالقدرة عليها أو تمليك من له تلك ، ولا قوة إلا بالله .

٢٠. وأيضا إن العبد يقدر بإقدار الله إياه ، فلا يجوز أن يقدر بإقدار من ليست له القدرة عليه ، كما لا يجوز أن يعلم بإعلام من لا علم له به . أو لا يرى أنه

(١) في الأصل : لعبوده .

(٢) في الأصل : لعلته .

(٣) في الأصل : جعله .

إذا لم يجوز لأحد القدرة على إقدار غيره على شيء لم يقدر هو عليه ، ومن له علم يعلم به غيره لم يجوز أن لا يعلم هو ، فثله الذى بيننا ، وإذا ثبتت قدرة الله عليه ، وما يقدر / الله عليه فهو محال وجوده بغيره<sup>١</sup> ثبت أنه خالق ذلك . [١٢١ ب]

وأيضاً إن العالم لا يخلو من الأعراض والأجسام ، وكل أنواع الأعراض أمكن فى الحقيقة أن تكون<sup>٢</sup> فعلاً لغيره فيكون العالم لله وخلقته من طريق الإنشاء والوجود ، وفى ذلك بطلان القول بوحدانية صانع العالم .

ولم يختلف أهل الإسلام فى إطلاق القول بأن صانع العالم واحد ، وقول من يبطل قوله عند التحصيل هذه الجملة التى شارك فيها الجميع مردود بالجملة على نحو قول الله تعالى : 'لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ'<sup>٣</sup> ، وقوله : إله كل شيء<sup>٤</sup> . إن قول<sup>٥</sup> الناس فى التحصيل يجعل له شبهاً وعدلاً فى العباد منقوض بتلك الجملة ، وإن احتال فثله الأول ، بل الأول أحق ؛ لأنه طريق العلم بالحرف الثانى وهو أن فى تحقيق العالم تحقيق الوحدانية للخالق ، وبه يسلم له القول 'لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ'<sup>٦</sup> ، وأنه الواحد لا شريك له ، فلماذا أثبت العالم بشركاء له فيه لم يكن هو أحق بأن ليس كمثل شيء من أن يكون لمثله أشياء ، أو أن يكون إلهها لما أنشأه وأخرجه من العدم إلى الوجود من غيره فى ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أنه لو لم يكن خالقاً لأفعال الخلق<sup>٧</sup> عامة [لما قدر على إظهار] حجته<sup>٨</sup> التى أظهرها على أيدي رسله والتدبير الذى جرى عليه من أمر عالمه من أول ما أنشأه خلقه إلى آخر ما ينتهى إليه أمره منتقفاً فاسداً لولا مساعدة خلقه

(١) فى الأصل : وجود بغير .

(٢) فى الأصل : يكون .

(٣) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٤) أنظر سورة المزمل ٧٣ آية ٩ .

(٥) جاء بعدها فى النص : من ١ .

(٦) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ .

(٧) جاءت بعدها فى النص : لمكاهمه .

(٨) فى الأصل : حجة .

له فيما دبر من البقاء وفيما جعل من العدم فيما أنشأ من النسل ، إن ذلك كله مما ظهر بأفعال خالقه وتم به ، وليس بحكيم ولا قادر من أراد أن يظهر حجة لا يقدر عليها<sup>١</sup> إلا بالمعونة بعلم غيره وفعله ، / بل هو جاهل عاجز . فثبت أنها كلها ظهرت بما خلقها على يدي من شاء ، كيف شاء ، على ما شاء جل ثناؤه . [١٢٢]

- وأيضا أن القياس مما لا يخلو من أن يكون مستعملا فيما نحن فيه أو لا ، فإن كان لا يستعمل بطل مذهب الخصوم في معرفة الصانع لارتفاع الحواس عنه ، فيجب معرفته بذلك ، وهو على الاستدلال بالشاهد بم تجب جميع المعاني التي هي للعالم بأعراضه موجودة في أفعال الخلق ، فلئن لم يجب القول بخلقها لم يجز معرفة خلق البتة إلا بالسمع ، فيجب به استعمال العموم بقوله : ' خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ' <sup>٢</sup> ، إذ لا سبيل إلى وجود خلق شيء باسم الخاصية له ، أو يلزم القول بالقياس من الوجه الذي ذكر ، ثم لم يصر العبد بفعله خالقا ، ثبت أنه بغيره . مع ما إذا كان سبيل معرفة الفاعل إنما هو بآثار الفعل <sup>٣</sup> ، ثم كان الإيمان من أحسن الأفعال في العقول وأنور الأشياء وأتمها وأجلها قدرا وأبينها لمرضاته ، فلو قلنا : إن الله غير خالق له دخل علينا أمران في ذلك : أحدهما تفضيل من يطيع الله بالإيمان وغيره على الله بما خلق من الأقدار والأنتان والخبائث والقبايح من الجواهر ، مع ما كان ما حسن من الجواهر لا يبلغ قدر الذي ذكر من العبادات في الحسن والخير . وإذا كان كذلك ، ومعلوم تفاضل الفاضلين بتفاضل أفعالهم أوجب ذلك فضل العبد على الله في الفعل والخلق ، وهذا بالمعتزلة أولى ؛ لأنهم زعموا أن فعل الكفر قبيح شر من جميع الوجوه ، وليس كذلك أمر القردة والخنازير ، فثله فعل الإيمان من جميع جواهر الحسان ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : عليه .

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢ .

(٣) في الأصل : العقل .

(٤) في الأصل : وأنماها .

(٥) في الأصل غير منقوطة وصحبها الناسخ على الهامش : ' وأبهاها ' .

/ والثاني أن ثوابه إذ حسنه حسنى وحسن الايمان عقلى وما حسن فى الحسن /  
دون الذى يحسن فى العقل ، إذ قد يجوز انقلاب مثله على ما مرّ بيانه ، ولا يجوز  
انقلاب الآخر ، وإذا كان كذلك فيقتصر الجزاء على قدر المجرى ، والله وعد  
جزاء الحسنة بعشرة أمثالها<sup>١</sup> ، ثبت أن خلق فعل الايمان حسنا لله ، ولا قوة إلا  
بالله .

وبعد ، فإن الله تعالى ذمّ الذين قالوا : وتحيون أن يحمّدوا بما لم يفعلوا ،  
ثم ألزم عباده الشكر له على الايمان ، والحمد لله على الأنعام ، لم يجوز أن  
يكون غير خالق لذلك فيُسْتَأْدى الحمد على ما لم يفعله ، والشكر على ما لم  
يُسَدِّد إلى أحد به ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً إن معنى فعل الله هو الإبداع والإخراج من العدم إلى الوجود ،  
وصيرت المعتزلة ذلك معنى فعل العبد<sup>٢</sup> ، ثم جعلت للعبد قدرة على الكسب ،  
ولم تجعل لله ، فصار العبد بذلك أعظم فى القدرة ؛ إذ هى تقع على مختلف الأمر  
من الله ؛ إذ قدرته ترجع<sup>٣</sup> إلى أحد الوجهين ، وبما يبين أن كل شيء فعله نوع  
جعلوه طباعاً ، ومن كان فعلين جعلوه اختياراً عن قدرة ، فيجب فى الأول كذلك ،  
وذلك هو الحق عند المعتزلة ؛ لأنهم يجعلون للعبد قدرة على منع الرب عن فعله فيما  
ينفى<sup>٤</sup> [عنه] الحيرة ، ولا يجعلون مثله لله إلا أن يذهب عنه قدرة العبد ، وإذا  
ثبت أن فى نفى خلق الأفعال تحقيق ذلك — وذلك مما يأباه العقل والسمع جميعاً —  
ثبت أن الله خالق الأفعال كلها ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل أن مذهب الثنوية والمجوس فى صرف خلق العالم إلى اثنين ، وأن  
يوافقوا<sup>٥</sup> أهل التوحيد على أن الإله الحكيم الحق / الذى لم يجز ولا يجوز واحد  
علم قدير ، فن أربى عليهم حتى جعل خلق العالم لمن لا يحصى عددهم ، وأبطلوا

- (١) فى قوله تعالى : 'مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا' سورة الأنعام ٦ آية ١٦٠ .
- (٢) جاءت فى الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .
- (٣) فى الأصل : يرجع .
- (٤) صححت على الهامش : يبقى ، والياء غير منقوطة ، والأصل أقرب إلى الصواب .
- (٥) فى الأصل : يوافقون .

[١٢٣]

٢٠

أن يكون للإله<sup>١</sup> الذي قال الخلق بألوهيته قدرة خلق أكثر العالم ، [فهم] أحق بالدم<sup>٢</sup> ممن نزوه عن الشرور والقبائح ، ولا قوة إلا بالله .

ومما يقولون في فعل العباد مما فيه قبح الإضافة إلى الله تعالى في خلق ذلك من أن فيها فواحش ومناكير ونحو ذلك فيه مثل ذلك للثنوية والمجوس في الجواهر أن فيها قبائح وخبائث وأقذارا وأنتانا ، ومع ما لإضافة تلك الأشياء إلى الله ، فليست هي عند التفسير بأن الله تعالى خلقها قبائح [و]فواحش من مرتكبيها ، مخالفة للمحاسن والمصالح من أفعالهم بأقبح<sup>٣</sup> ممن<sup>٢</sup> يقولوا : هورب الأقذار وإله الخزي والنكال ، وملك الشياطين والفجّار ، ثم لم يمنع القول بتحقيق الربوبية له على كل شيء والإلهية ، وإن كان على التفسير في الإضافة من الوجه الذي بينا قبيح سمج ، فثله جميع ما عليه وصف أفعال الخلق ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نذكر ما تعلق به هذه الفرقة التي ظنت أنهم فرسان الكلام ، وأنهم المخصوصون في العلم به من بين الأنام ؛ ليعلموا بذلك جرأتهم في الدعوى وبعدهم عند التحصيل عن احتمال اسم عوام أهلله ، فضلا عن مجاوزة أخطاء<sup>٣</sup> حذاقهم ، ونظهر إن شاء الله تعالى لمن تأمل ما ذكرت عدولهم عما توجه حقيقة النظر ، ونبين ما استتروا به من الآيات ليسعلم أنهم لو دققوا على طرف منها لنالوا خير الدارين ، فضلا من أن يظفروا بحقيقتها ، ولا قوة إلا بالله .

فاحتج من يأبى القول به في خلق الأفعال : أول شيء أنهم أمروا بها ونهوا عنها ، وذكروا الآيات في الأمر بها والنهي ولو جعلناها خلقا له لكان يصير كأنه أمر / نفسه ونهى عن خلق ذلك .

[١٢٢ ب]

قال الفقيه رحمه الله : فيقال لمن احتج به : أنقول أمر العبد بخلق الإيمان ونحوه ، ونهى عن خلق الكفر ونحوه ؟ فإن قال : بلى ، صرح بأن الله تعالى أمر

(١) في الأصل : الإله .

(٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : اخطار .

الناس أن يكونوا خالقين ، وقد أبى المسلمون أن يكون غيره خالقا . ولم يختلف المسلمون في جواز عبادة الخالق مطلقاً ، وأن الخالق هو الرب وهو الإله ، فيجب بهذا جعل كل عبد كذلك ، وذلك مما أباه الجميع . وإن قال : لا ، قيل : فإذا لم يوجب الأمر بالفعل والنهي عنه أمراً بالخلق ونهياً عنه لِمَ قلت إنه لو كان الله خالق ذلك يوجب الأمر له والنهي عنه ، ولم يثبت من الوجه الذي فيه الأمر والنهي أمراً بالخلق وغيره ؟

ثم يقال له : حدثنا عن الإيمان والكفر ، هل يخلوان من أن يكونا شيئين عرضيين وحركتين دليلين على حدث الفاعل ، وحجتين على حكمة الرجل وسفه ، ومظهرى علمه وجهله ؟ لا بد من بلى ؛ لما فيها هذه الوجوه كلها . فيقال : هل الأمر والنهي بالفعل موجبا الأمر والنهي بهذه الوجوه التي في فعله ذلك ؟ فإن قال : نعم ، أحوال ؛ لما في كفره دليل سفه ، وهو من حيث الدلالة صدق ، ومحال النهى عنه من ذلك الوجه ، ولأن كثيراً منهم لا يعرفون تلك الصفات له لم يجز الأمر لذلك من ذلك الوجه ولا النهى ، فلا بد من المساعدة لهم في ذلك ، فيقال له : ما منع أن يكون ذلك خلق ، وليس في ذلك أمر لنفسه بالخلق ولا نهى ؟ ثم استقام في العقل الجهات التي بيننا ، مع ما أوصاف الإضافات أن ذا أصغر من ذا وأكبر ، وأخير وأشر ، وأقبح وأحسن من ذلك وأعظم في الحجة وأوضع ، وأضعف وأقوى ، وأنه حدث وموجود ، وغير ذلك مما يكثر وصفه ، ولا يوصف شئ / من ذلك بالشر والخير من جميع الوجوه ولا بالطاعة والمعصية ، فجائز خلقها ، ولا يوصف من ذلك الوجه بطاعة ولا معصية ، ولا خير ولا شر ، ولا أمر ولا نهى ، ولا شئ مما له الفعل ، والله الموفق .

[١٢٤]

وعلى مثل ذلك أمر الوعيد والوعد ، إنا حققنا الفعل ، فلزم فيه الأمر والنهي ، فثله يلزم الثواب والعقاب . ثم الأصل في هذا أن يكون القول بخلق الأفعال إما أن ينكر للإحالة أو لما لا دلالة على القول بذلك أو لما في القول به في إيجاب الضرورة وارتفاع الإمكان ، ويقبح في العقول الأمر والنهي ، والوعد والوعيد فيما كان هذا سبيله ، فمن أبى القول به للإحالة كلف دليله على ذلك ، ولن يجد إلا على

التقدير بفعل العباد أن لا يكون فعل واحد في الحقيقة لا اثنين ، أو يظن أن القول  
يوجب الشركة ، فجواب الحرف الأول في تقسيم القول لما اختلف فيه ، فعندنا أن  
فعل الله تعالى في الحقيقة غير فعل العبد ، وفعل العبد مفعوله لا فعله ، ووجود  
مثله في الشاهد غير عسير نحو مد اثنين شيئا ينقطع ، وإزالة اثنين شيئا عن مكان ،  
وقبلها واحد يصير به شركاء فيها إنه مفعولها في الحقيقة ، وكذلك المزال والمنقطع ،  
وكذلك الحمل فيه جزء لا يتجزى ، حمله اثنان قواهما واحد أن حقيقة فعلها وان  
اختلف فالمفعول واحد لهما ، فثله الذي نحن فيه ، ولا قوة إلا بالله .  
على أنه لا يجوز أن يملك أحد بقوته آخر على فعله ، ولا خلق فعل نفسه ،  
ولا أحد يقدر أن يفعل فعلا في غير حيزه وغير حال / في نفسه ، فن تقدير فعل  
الله بالموجود من فعل الخلق جهل ، وشبهه من جهة القدرة وقيام الفعل بالخلق ،  
جل الله عن ذلك وتعالى .

والقول الآخر قول من يقول ، إن خلق الشيء هو ذلك ، فقد بينا اختلاف  
الجهات في ذلك ، فجائز القول بالخلق من جهة هي غير جهة القول بالكفر ،  
على ما بينا من الشيئية . وقد زعم المعتزلة في حركة المفلوج أنها لله خلقا وللعبد حركة ،  
وهي شيء لنفسها ؛ إذ الشيئية عندهم في المعدوم ، وهي دلالة حدث الجسم ،  
وفي الكفر حجة الله على العبد في التعذيب ودلالة سفيه في التحقيق . على أنا  
بيننا أنه يحيل من حيث لا يكون مثل ذلك في الخلق ، وقد أوضحنا الفصل بين  
الأمرين ، وأن من قاس أحد الوجهين بالآخر فهو مغفل . على أن المعتزلة إذ لا  
يجعلون من الله إلى الخلق سوى أنه أوجد[هم] بعد أن لم يكونوا ، ولا ذلك معنى  
فعل العباد ، إنما هو معالجات وعناء وجهد ، والموجود فيما نحن فيه مع المعنى الذي  
من العباد واقعان جميعا ، فلا وجه لإنكاره . ثم يقال فيما لا يكون مثله من العباد  
ما يوجب إحالته : أرأيت لو عارضك إخوانك فقالوا : تجعل للذي ذكرته أصلا ،  
ثم كون الجواهر بالخلق محال ، ثبت قدمها به ، وكون فعل لا ينفع فاعله ولا  
يدفع عنه الضرر ليس بحكمة ، فدل أن الذي صنع العالم انتفع به ، وقال :

(١) في الأصل : يكن .



كون شيء لا من شيء خارج عن احتمال الخلق ، فثله أمر الواحد الذى به كان<sup>١</sup> العالم . وإذا كان دعوى الإحالة توجب<sup>٢</sup> قول الزنادقة والدهرية فى قدم العالم أظهر ذلك صدق من قال : الاعتزال / طرف من الزندقة ، ولا قوة إلا بالله . [١٢٥]

وأما الدلالة ، فقد أوضحنا لمن عقل لو أنصف ، مع ما فى جملة ما أدى المسلمون أن الله خالق وما سواه مخلوق ، وأنه قادر على كل شيء ، وهو رب كل شيء ، وألّهم من غير اضطراب فى ذلك أو ميل قلب إلى خصوص ، فى ذلك دليل كاف . وسنذكر أيضا بعض ما فى ذلك . وأما القول بإيجاب الضرورة فانه محال فاسد ؛ لأنه حسى أن يعلم كل أنه مختار ، ولو جاز القول مما يعلمه كل على جهة قلبه لجاز ذلك فى جميع العالم ، ولا قوة إلا بالله . فإن قلت : إذ لم توجب الضرورة دلّ أنه لا تدبير فيه لغيرك ، قيل : قد فرغنا عن دلالة ذلك ، مع ما يجوز أن يقال : هو من طريق الخلق اضطرار ، ولا صنع للعبد من ذلك الوجه ؛ إذ لا يسمى به ، ومن طريق الكسب اختيار ، فعلى ذلك تقسيم الأمرين ، وقد بينا . ألا ترى أن قول الكفر كذب ، وهو من حيث الدلالة على سفة القائل صدق ، فثله يكون اختيارا من حيث الكسب ومن حيث الخلق لا ، وجهة الخلق لا تدفع عنه الاختيار بما ثبت ، فسواء لو كان خلق ذلك الفعل أو خلق السماء والأرض ؛ إذ ليس فى واحد صرف فعل الخلق عن الخلق ، ولا إزالة الاختيار عنهم ، فثله خلق الأفعال ، ولا قوة إلا بالله . على أن تسمية الخلق لا يوجب وصف الاضطرار ؛ إذ القدرة للفعل مخلوقة ، وهى سبب جعله مختارا لا مضطرا ، ولا قوة إلا بالله .

وقد قال الكعبى : إن كل مختار فى فعله مضطرا فى تأمله به وتأذيه به ، فالزومه الأمرين فى الشيء الواحد ، وكذلك زعم أن قد يجوز أن يعرف الفعل من / لا يعرفه كفرا وإيمانا ، أو شيئا عرضا ، وحركة وسكونا ، وهو ذلك بعينه ، ولم يجز فى الجملة أن يُقال : الذى يحمله هو الذى يعزمه ، والذى هو مضطر فيه . [١٢٥ ب]

(١) جاء بعدها فى الأصل : به .

(٢) فى الأصل : يوجب .

هو الذى هو مختار فيه ، حتى يذكر معه الجهات ، فثله فى الخلق والتعذيب ، وغير ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

واحتج بالوعد والوعيد بذلك ، وإذ ثبت الأمر والنهى ، وبأن إغفاله فى تقديره ، ، وظهر تمويهه ، فكذلك شأن الوعد والوعيد ، ولا قوة إلا بالله .

ثم زعم الكعبى أنه محال أن يكون ذلك فى الحقيقة فعلا لى خلقا لله .

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : وهذا لجهله<sup>١</sup> للمحال ، وقد بينا بعض ذلك . ثم زعم أن ذا يوجب الشركة المعقولة ؛ إذ محال انفراد كل<sup>٢</sup> بجزء ، وإن كان لا يتجزى ، ثم عارض نفسه بقول الخصم أن ذلك يوجب فيما كانت الجهة واحدة ، فأما فيما اختلفت فلا . يُعارض بملك ورث بعضه واشترى بعضه ، ثم عورض بملك لى ، ولعبد لى ، فأطنب فى جواب ذلك .

ونحن نقول ، وبالله التوفيق : من تأمل الذى ذكر ، وله أدنى فهم ، ولا يكابر عقله علم سفهه ، وإن شاء استدل بالذى قدّم من الميراث ليعلم جهله بالشركة الحاضرة ، فيكون ذلك عذرا فى الجهل بما كان طريقه الاستدلال ؛ إذ خفى عليه حق العيان . لكن هذا سؤال لم يزل المعتزلة تظن أن ذلك يوجب ذلك . وإن

كانوا لا يستحقون الجواب فى ذلك ، فانا ننزع به عليهم ، فانهم قصدوا بالقول قول من يقول : خلق الشيء هو ذلك ، ولا يوجد شيء واحد لاثنين فى الشاهد لكل كنه ؛ ولهذا الوجه أنكر أن يكون فعل واحد لاثنين ، فإذا لم يوجد له مثال يُعلّم أنه يوجب الاشتراك أو لا ، فقولهم يوجب ظن ونحوه . ثم الأصل أن الفعل نفسه يجعلونه لله ملكا ، وكذلك / للعبد ، وكذلك كل ملك لأحد فهو لله ملك [١٢٦]

وللعبد كذلك ، ولم يوجب ذلك شركا بينهما فى ملك الأفعال والأعيان ، فكيف فيما نحن فيه شركاء ، ثم يضاف إلى الله الإطعام والكسوة والرزق ، وذلك بعينه يضاف إلى الخلق ، ولا يوجب شركا ، فثله الذى نحن فيه . مع ما بينا جهات الفعل بم لم يقل الفعل<sup>٢</sup> نفسه من تلك الجهات مشترك ؛ إذ كل جهة تحيط بالكل ،

(١) فى الأصل : بجهله .

(٢) فى الأصل : العقل .

وكذلك من يعلم الفعل من وجهه ويجهله من وجه لم نقل أشرك جهله علمه ؛ فما بالهم يزعمون أن ذا شركة معقولة ، بل لو كان ثمة عقل لكان يكون ذا كذباً معقولاً ، ولا قوة إلا بالله .

٥ وكل هذه الوجوه على قول من يقول بخلق الشيء غيره ، يعلم أيضاً إفساد دعوى المعتزلة . ثم يقال له : قد يقال في الشرك في قرية على تفرق الأملاك ، وفي التجارة على تفرق المعاملات ، فقل بين الله وبين الخلق شرك في العالم ، ثم في الأفعال بما كان منه أمر وإقدار ، ولا قوة إلا بالله .

١٠ واحتجاجهم بالتسمية من المطيع والخاضع ونحو ذلك ، وقد بينا اختلاف الجهة على القولين والفعل على الآخر ، وإنما سُمي كل بالذي له على ما بينا من الجهات . على أنهم جعلوه خالفاً للحركات ولفساد الأشياء ، غير مُسمي به ؛ لأنه خالقي ، فقله الأفعال ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض فعلاً واحداً لفاعلين بقول واحد وخبر واحد .

قال الشيخ رحمه الله : يجوز أن في الشاهد ، قد يقال : هذا قول جماعة ، وخبر المتواتر وهو قول فلان وفلان وخبر فلان وفلان ، فلو كان ذا أصله فيجب به جواز الآخر ؛ إذ به يلزم الآخر ، ولو كان ما يجوز في الشاهد هو دليل الغائب ليجب التفريق بين / الفعل والقول في الغائب كما وجب في الشاهد ، وهذا يبين

[١٢٦ ب]

٢٠ وهمه . ثم جائز القول بأن الله خالق كل شيء ، وهو خالق وما سواه مخلوق ، ولا يجوز أن يقال : هو قائل كل قول ، ولا مخبر كل خبر ، ولا هو مخبر وقائل ، وما سواه خبر وقول ، فدل أن أحدهما ليس بنظير الآخر . مع ما يجوز عندهم فعل كل واحد بقدرته هي فعل الله تعالى ، ثم لم يجوز في قول كل أحد وخبره أنه بقدرته هو قول الله تعالى وخبر . ويُقال له : إذا لم يُسمَّ هو متحركاً بما حرك غيره ، فقل أيضاً إنه لا يُسمي خالقاً بما خلق حركة غيره ، أو إذ فصل بينهما بالعموم والخصوص أو بما شئت فافصل بينهما . على أن المعنى الذي به سمى خالقاً يوجد في فعل كل شيء ، والمعنى الذي به سمى قائلاً لم يوجد ؛ لذلك اختلفا ، والله أعلم . ٢٥

وأيضاً أن القول بالخالق يخرج مخرج التعظيم ، فكل ما هو أعم فهو أبلغ ، وبقائل لا ؛ لذلك اختلفا .

فنذكر معاني إنكاره أيضاً . ثم الأصل أن انكار المعتزلة هذا بما لم يجدوا فعل أحد يخرجهم غيره من العدم إلى الوجود ، وهو الأصل الذي له أنكرَ مَنْ أنكر خلق الأعيان بامتناعه في الشاهد عن الوجود في الحقيقة بفعل أحد ، بل لا يوجد فيه غير جمع وتفريق ، فأبوا أن يكون خلق أعيان الأشياء بذلك ، وبمثله أنكرت المعتزلة خلق الأفعال ؛ فلذلك نسبهم الأوائل إلى ذلك ، مع ما قولهم في التحقيق ذلك ؛ لأنهم حققوا الأشياء في القدم ، وجعلوا من الله إيجادها لا لإحداث شئيتها ، وكانت الشئية<sup>١</sup> لا به ، فيكون العالم عندهم في التحقيق حدثاً عن أشياء ، لا أنه أحدث عن غير شيء ، ثم ذكروا في الكفر / والإيمان أنهما شيان ، كان من الفاعل إيجادهما ، لا جعلهما شئين ، فصارا من حيث الشئية ليس للعبد . ثم لا ينكر ذلك ، فما ينكر أن يكون من حيث الشئية خلقاً ، ولا يدفع ذلك ، ولم يوجب بذلك أنه عذب لا لشيء ، ولا أنه عذب للشئية ، ولا أحيل التعذيب إذا سقطت عنه الشئية<sup>٢</sup> ، ولا أرجب الشرك بين الفاعل والشئية في العقل [وفي الوجود ، ولا أطلق القول بأنه لاثنين ؛ إذ هو بكلية في أنه شيء ليس له ، وفي أنه إيمان وكفر له ، وكذا هذا التقرير في حركة المفلوج ، ولا قوة إلا بالله .

[١٢٧]

ثم قال الكعبي : ما جعل فاعل المعصية أحق بالذنب من خالقها .

قيل له : وما جعل جهة المعصية أحق بالدم من جهة الشئية والحركة والحديثية والعرضية ، وأنه خلاف للعبد والله وغيرهما ، وأنه حجة الله ، ودليل سفه الكافر ؛ فإن الدم لشيء من ذلك لزمه الدم بكل مسمى به ، فيجب الدم على فعل الإيمان وكل حسن ، وإن لم يجب ثبت لذلك جهات ، يصرف إلى كل ما يليق به . ثم الذي من الله تعالى حكمة من حيث جعله في الحقيقة قبيحاً وسفهاً وجوراً

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

ومذموما ، وهو من هذا الوجه حتى وحكمة ، والفعل من حيث العبد سفه وجور ، ومن ذلك الوجه قبيح ومعصية . ألا ترى أن من عرف فعل الكافر على ما هو عنده كان جاهلا ومن أخبر به كان كاذبا ، ومن عرفه على ما عليه حقيقته كان عالما حكيما ، ولو أخبر به كان صادقا ، فعلى ذلك خلقت الله ذلك وجعله على ما هو عليه ، وفعل العبد [لا] . وعلى قول من يجعل خلق الشيء غيره لا معنى له ، لأن فعل الله في الحقيقة ليس بكفر ولا جور ولا سفه ، ولا الذي كان من العبد / من خضوع وذلة وطاعة ومعصية ، ولا قوة إلا بالله .

[١٢٧ ب]

ثم يعارض تسمية غير الذي خلق الموت وأحوال الخلق أحق من الذي خلق ، وهو بالجملة مسمى أنه خالق ذلك ، فمها قال في ذلك فهو جواب له في الأول . والأصل أنه ثبت للعبد فعل في الحقيقة ، وأنه له شئنا ، وأنه آثر الأشياء عنده وأحبها ، وأن خلق ذلك لم يدفعه إليه ، ولم يحمله ، ولم يضطره إليه ، فوجود ذلك ووجود علمه به وخبره عنه وإثباته في اللوح المحفوظ وإيجاب معاداته لوقت فعله وتسميته بما سمي ، إذ لم يضطره إلى فعله ولا حمله عليه ، حسن معه الأمر والنهي والتعذيب والإثابة . ومن أنكر بهذا خلقه فتعلقه بهذا النوع خيال ، وحقه أن ينظر في الوجه الذي به يعرف خلق الأشياء ، فإن أمكن تحقيقه فالإنكار بهذا النوع إنما هو جهل بالحكمة . وعلى ذلك كان أول ما جبل عليه فيعلم إن خضع للمكرم به إن شاء الله ، وإن لم يمكن تسقط المسألة ، ويفضل الذي عارض به كله ، ولا قوة إلا بالله .

ثم ذكر أسئلة : من ذلك قوله : خالق كل شيء ، وأعمال العباد أشياء ، فزعم أن ذا امتداح ، وليس ذلك في شتم نفسه ولا في الكفر به ولا في فعل الأنبياء . والثاني أنه عاب الكفر وعذب عليه ، ولا يجوز ذلك على ما يفعله . وقال : خصصنا أيضا بما تلونا من الآيات ، ودليل ما لم يدخل في ذلك ، وهو شيء ، مع وجود آيات ذلك مخرجها ، وهن خاصة .

(١) في الأصل : اسولتنا .

وبعد ، فإن القبائح لم تذكر<sup>١</sup> في هذا على رسول الله ، وإنما ذكر في الجواهر المورثة . وقال : بل قول المجوس : إن الله أراد / شيئا مما هي محرمة في الإسلام ، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : القدرية مجوس هذه الأمة . [١٢٨]

- قال الشيخ رحمه الله : : نقول وبالله التوفيق إذ ثبت أن الآية بحق الامتداح كان في خروج شيء من الكائنات امتداح بغير الذي له ، أو بما يشاركه فيه كل ضعيف ، لأنه لو أراد كلية الأشياء ، ولم يكن خلقها ، فامتدح بغير الذي له ، وذلك كذب ، وفي إخراج البعض مساواة غيره في أنه صانع كل شيء ، يريد ما لا صنع لغيره فيه ، وذلك فاسد . مع ما لو جاز ذلك على الصرف إلى غير الذي لغير فعل ليجوز أن يُقال : ليس بخالق شيء ، على أنه ليس بخالق ما هو فعل لغيره ، فاذا كان وصفا له بالذم والعبودية ثبت أن الأول وصف له بالمدح والربوبية ، وفي التخصيص لإيجاب الأول . وأيضا أنه قال : هو رب كل شيء ، وإله كل شيء ، وهو على كل شيء وكيل ، ولم يجوز إخراج شيء عن ذلك ، وإن كان لا يليق القول به على التخصيص لقبح نحو أن يقال : رب الخبائب وإله القبائح ووكيل الشياطين وإبليس ، وقائم على كل نتن وقدر ، فثله الأول ، وإن كان يقبح على التخصيص في أشياء من حيث التسمية . وبهذا الوجه الذي قال شهدت المجوس والزنادقة أن الله تعالى لم يخلق مؤذيا ولا فسادا ، ولا أمات وليا ولا قوي عدوا ، ولا أبقي الشياطين : ولا أعطى من يعلم أنه يشتمه ويصد عن طاعته أحدا ، لقوة ذكرنا ذلك ليعلموا أن أصل الاعتزال مقدر عن ذلك ؛ إذ إليه فرعهم عند مخالفتهم المفهوم من القرآن ، وما جرى عليه قول الإسلام ، ولذلك قال رسول الله عليه السلام : القدرية مجوس هذه الأمة . ولو جاز خروج شيء من أن يكون هو له خالقا لجاز مثله عن الملك والربوبية ونحو ذلك من أسماء الامتداح ، فيبطل أن يكون له مدح / بشيء ؛ لما في كل شيء له شركاء في حقيقة معناه ، ولا قوة إلا بالله . [١٢٨ ب]

(١) في الأصل : يذكر .

وقوله 'لم يدخل هو فيه' عجيب. متى يذكر هو في اسم الأشياء بالإطلاق ، ولو جاز ذا لجاز أن يذكر في ذكر العلماء وذكر الفاعلين وذكر الوكلاء والأرباب والملوك ، وذلك كلام من لا يعقل ما يقول .

- وبعد ، فلو كان يذكر - وإن كان ممتنعاً ذلك في العقل - الشيء لم يجوز خروج غيره بخروجه لوجه : أحدها قوله : وهو على كل شيء وكيل ، وهو رب كل شيء ، وإله كل شيء ، لم يجوز خروج شيء من ذلك وتخصيصه في الخلق ليبطل معرفة المراد من حيث لم يدخل هو فيه . والثاني أنه امتداح ، وفي دخوله سقوطه ؛ إذ هو امتداح بما صير كل شيء تحت القدرة ، وحقق في كل العبودية ، وتحقيق ذلك فيه إبطال ذلك ، والله الموفق . والثالث أن القول المعروف بالفعل إلى آخر والربوبية ونحو ذلك راجع إلى <sup>١</sup> ، وإذا كان كذلك فكأنه قال : سوى ، ولم يكن بمثله التخصيص ، فمثله الأول ، ولا قوة إلا بالله . وما ذكر من الآيات فقد بيّنا فساد الخصوص في هذا ، ولا قوة إلا بالله . وما ذكر من الآيات فقد بيّنا وهمه فيها ، وحصوله على الدعوى كهو في هذا . وما ذكر من أنه شتم نفسه وكفر به ونحو هذا ، فهو الذي لم يزل يعود<sup>٢</sup> نفسه من الذب على خصومه ، وليس أحد منهم يقول [ذلك] ، بل لو خلق شتم نفسه يكون مشتوماً في الحقيقة مذموماً ، بل خلق فعل الشتم من الكافر كذباً وجوراً وسفهاً ، وفي ذلك دفع كونه مشتوماً مذموماً في الحقيقة . ألا ترى أن من عرف فعل الشتم ؛ لذلك كان<sup>٣</sup> يكون عالماً حكيماً ، ومن أخبره عنه كذلك يكون صادقاً ، ومن عرفه على ما عليه عند الكافر كان جامعاً سفيهاً ، وبالخبر به كذلك يكون كاذباً ، فمثله الذي ذكر ، ولا قوة إلا بالله .

وجملته أن فعله من حيث كان عرضاً / أو شيئاً أو دليلاً على سفهه أو حركة ونحو ذلك لا يوصف بشتم ولا قبح ، فمثله من وجه خلقه إياه ، ولا قوة إلا بالله .

(١) بياض في الأصل .

(٢) في الأصل : عود .

(٣) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

وما قال من قبيل الأنبياء فهو فيما أنا بهم<sup>١</sup> موجود وفيما أبقي أعداءهم<sup>٢</sup> قائم ، ثم لم يخرج ذلك من الحكمة ، بل استدل إخوانه أن الذي يفعل هذا غير حكيم ، فما الذي يجيبهم فهو في الأول جواب . وقوله : لم يكن في عهد رسول الله كذا ، فكأنه قال : لا يجوز ورود البيان في الشيء قبل وقوعه ، وأن البيان لا يترد فيما لم يسبق فيه التنازع ، وذلك يدفع جميع آيات القرآن ، وما عليه الأمر المعتاد .

وبعد ، فإن الآية لو نزلت فيهم لنزلت في ذمهم ، ووصف فيما نفوا عن الله من الوجه الذي<sup>٣</sup> نفى أهل الاعتزال ، فذلك لازم لهم ، مع أن الآية لا يعمل بها المعتزلة من ذلك الوجه الذي<sup>٣</sup> في أصل دينهم جواز إضافة حقيقة ذلك إلى الله ، فكيف يجتمع على منكر مثله ممن يزعم أن ذلك في العقل مدفوع ، وطريقة السمع ، ١٠ ومحال الاحتجاج بالسمع على إمكانه في العقل ، ثبت أن حقيقة ذلك في أفعال الخلق ، وبه يكون امتداح في الحقيقة من وجوه : أحدها في جعل كل شيء بحيث القدرة تحت قدرة الله ؛ ليظهر حاجة الخلق جملة إلى الله تعالى في كون كل شيء لهم به . والثاني أن الوصف بالقدرة على ما لا فعل لغيره ليس بعجيب ، بل يستحقه كل ضعيف مهان ، ثبت أن الامتداح يكون من هذا الوجه . والثالث ١٥ فيه بيان سفه من يفهم أن خلق كل شيء على ما عليه يوجب وصف الرب ، أو تحقيق الفعل من الوجه الذي يكون من العباد منه . والرابع ليعلم أن الله يتعالى عن أن يلحقه ذم في فعل أو مدح من حيث ذلك المفعول بحال ، وذلك ببعض الاعتزال ؛ إذ جعلوا له هذا الامتداح بخلقه ، وما / يكون كذلك فهو شرف الدوام وخوف الانقطاع ، جل ربنا عن ذلك .

[١٢٩ ب]

٢٠

وما ذكر في المجوس فهم قالوا [ذلك] لإنكار خلق الله الشرور ، ونسبتهم كل خير إلى الله خلقا وإرادة ، وذلك رأى المعتزلة في تخصيص هذه الآية ؛ ليخرجوا

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) في الأصل : أعداؤه .

(٣) ... (٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .



بذلك الشرور عن خلقه ، فهذا وجه تشبيه رسول الله إياهم بالمجوس ، ولا قوة إلا بالله .

ثم كان قول المجوس خيرا [من قول القدرية] عند التحصيل ، لأنهم نزها الله عز وجل عن قول الشر وما يُذمّ الفاعل عليه وحققوا له فعل الخير وما يحمد عليه ، ثم القدرية بالوجه الذي أنكر المجوس صرفوا الآية عن المفهوم تسترّا ، وأبطلوا عنه أيضا خلق كل شيء يسحمد عليه من الخيرات ، ونسأل الله العصمة .

ثم من حيندهم أن سئل عن حكم الآية فأعرض عن ذلك واشتغل في الإجابة عن نوع الأفعال ، وحقيقته أن يقول به في الجملة ، وعند التفسير فيما يقبح لا يقول كما يقول : الله في كل مكان ، فإذا سئل عنه في الحشوش والأمكنة القدرة أبي ذلك ، ثم هو رب كل شيء وإله كل شيء ، ثم عند التفسير فيما يقبح يأتي إلا أنه لما يصير بحيث ذلك الإطلاق يدفع أصله ، فثله ما نحن فيه ، والله الموفق .

ثم احتج لخصمه بقوله : ' وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ' ٢ ، قال : يريد به آلهتهم ، كقوله : ' أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ' ٣ ، وكقوله : ' تَلَقَّفْ مَا يَأْفِكُونَ ' ٤ .

قال الشيخ رحمه الله : نقول وبالله التوفيق ظاهر الآية ذكر خلق العمل ، فلم يجز صرف ذلك إلى غيره إلا بالبيان ، مع ما في جميع ما ذكر نحتهم داخل ، وكذلك إفكهم ما ذكر وبه عؤبوا لا بذلك الشيء حيث فعلوا ثم / عبدوا ، فكأنهم عبدوا فعلهم ، فثله ما نحن فيه . أيضا أنه لو دسّح بالآية آلهتهم بعد أن ذكر معمولا ، فإذا لم يكن الله خلق العمل لم يجز له القول بخلقه معمولا ، إذ

(١) أي الأماكن المهجورة غير المعمورة . أنظر القاموس مادة 'حشّ' .

(٢) سورة الصافات ٣٧ آية ٩٦ .

(٣) سورة الصافات ٣٧ آية ٩٥ .

(٤) سورة الأعراف ٧ آية ١١٧ .

(٥) مكررة في الأصل .

ليس هو كذلك مخلوقا ، فنبت أن العمل مخلوق ، ليعبدوا مخلوقا معمولا كما ذكر ، ولا قوة إلا بالله .

ثم من عظم سفيهم أن احتجوا بقوله : تعالى : ' مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ ' ١ ، وتلك أسماء تلك الأعيان في نفى خلق الأعمال بقوله : ما جعل كذا ، وهن أسماء تلك الأعيان لا الأفعال ، وهن مخلوقات لا شك ، ثم يرد فما ذكر العمل بالخلق إلى حقيقة الأعيان ليدفع خلق الأفعال ، فهذا يبين أن رأيهم أن لا يقبلوا عن الله خبره ، ولا يرجو في أمر إلى تديره ، والله أسأل العصمة عن ذلك .

قال : واحتجوا أيضا بقوله : ' أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ' ٢ ، إنه على قولكم تشبيه فعلكم خلقه ، فقال : معاذ الله ، بل فعلنا عبث وفساد وخضوع وذلة ، وفعله حكمة وصواب وتفضل وتطول . قال : وليس من حيث الحدث ، ١٠ والحدث والخروج من العدم تشابه لاختلاف الجهة ، كما لم يكن في عالم ٣ وحى وقادر لاختلاف المعنى .

قال : وبعد ، فإن فعلنا يخالف فعل الله لعينه ، ثم الإيجاد والحدث معنى يوجب التشابه ، وإنما يجوز ذلك في الأعيان بما يحل فيها ، مع ما يعارض بقول جهم حيث قال : في تحقيق الفعل تشابه ، ثم قال : العجب من إلزامهم التسمية ١٥ بالإحداث ، ولم يلزموا أنفسهم فيما فعلوا فعل ربهم في الحقيقة .

قال الفقيه رحمه الله : نقول وبالله التوفيق أثبت / الله تعالى التشابه من حيث الفعل حيث قال : ' خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ' ٦ ، نفى أن يكون من أحد خلق كخلق ، وأوجب لهم العذر في عبادتهم ما كانوا يعبدون لو كان منهم

[١٣ ب]

(١) سورة المائدة ٥ آية ١٠٣ .

(٢) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) في الأصل : فيه .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

خلق كخلقه . ثم لا سبيل إلى معاينة كيفية الإنشاء وإنما يعلم بالمشأ ، إنه في حق الخروج من العدم إلى الوجود والحدث من لا أصل ، أو هو في حق الكسب والتحرك والسكون ، فمن حقق للعبد من الفعل من الوجه الذي يحقق من الله فقد وجد خلق كخلقه ؛ إذ لا وجه لفعله غير ذلك ، ولو كان بالذي يذكره دفع لكان لا وجه للاحتجاج ؛ لأنهم لو أثبتوا يقولون ليس ذلك كذلك ؛ لأن الذي منكم كان بفلاح ، وهذا النوع من الخيال ، ثم اتباع ذلك الحرف ودفع إمكان حقيقته بقوله : ' خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ' ١ ليعلم كل أنه أى شئ أضافه إلى أحد أنه خلقه لم يقدروا عليه لوجود ضرورات له فيه توجب تدبير غيره في ذلك ، ولا قوة إلا بالله . وقد قال الله عز وجل : ' إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ' ٢ ، وإذا جعلت لكل عند المعنى الذي به وصف الله تعالى بالخلق ، ويذهب كل بالذي منه ، فكان في ذلك تثبيت آلهة ، ذهب كل بما خلق ، ولا قوة إلا بالله .

مع ما ليس من الله في الخلق سوى الوجود ، وذلك بعينه قد يوجد ، فأى معنى بقى مما به تمام التشابه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم من قول المسلمين في نفى تشبيه الخلق عن الله لأنه من الوجه الذي يقع فيه تشابه" يوجب حدثه بحدث الآخر ، فلو لم يقع من حيث الحدث تشابه لم يكن ينفي من حيث / لزوم الحدث ، مع ما كانت الحوادث في الأجسام هي أدلة حدثها ، وحدث الأجسام هو دلالة الحدث الصانع ، وذلك كله آية ٣ التشابه ، فقلوه : لا يقع بهذا تشابه ، لا معنى له ، إذاً فإن خلق الشئ عندهم هو الخلق ، ولا شك في الخلق ذلة وخضوع وحاجة وعيوب وشيطان وشر وقتنة وبلاء وفساد وتدن وخبث وقدر ، كل هذا أوصاف فعل الله تعالى عند المعتزلة بقولهم ٥ : خلق

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢ .

(٢) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

(٣) صححت على الهامش : أثر ، ولكن الأصل أوفى بالمعنى .

(٤) في الأصل : وقوله إذاذا .

(٥) في الأصل : بقول .

الشيء هو ذلك الشيء ، فكيف أنكر هذه الأحوال عن خلقه ، وقوله هو تطوّل وتفضّل ، فإذا إبليس هو خلقه عندهم ، وفعله في الحقيقة تطوّل وتفضّل ، وهو خير وحسن ، وهو حكمة وصواب ، وهذا كله قول وحش ، لم يجز إطلاق ذلك إلا بصلات<sup>١</sup> توضح<sup>٢</sup> المراد ، فثله الذي ذكر ، وليس من هذا الوجه دفع التشابه ولا قوة إلا بالله .

ثم العجب ممن يعجب منه ، وفي ذلك أنه واحد ، والتشابه والاختلاف أبداً تقع في الأغيار ، وجملة ذلك أنا نجد فعل العبد من الوجه الذي عليه أمر العالم لله ، فثبت أن خالق العالم كله واحد ، وإنما يجعل للعبد لا من ذلك الوجه ، والله الموفق .

- ١٠ ثم عارض قول خصمه أن من عاين أعلى القصبين تتحركان لا يفصل بين التي يحركها الله والتي يحركها آخر ، ثبت أنهما تشابها ، فزعم أنه يجب الفصل بينهما بالبحث عن السبب .

- قال الشيخ رحمه الله : يقال له : لعل ملكاً تحرك أو شيطاناً أو دابة تحت الأرض ، فأى سبب له يصل به إلى ما لله حقيقة دون ما لأحد من الخلق لا يعلمه ليعلم أن الله عندهم لا يقدر أن يذهب بما خلق ، وليعلم أنه لشدة التشابه انقطع سبيل / العلم به من حيث نفسه ، على أن السبب ليس يفصل عنده فيما كان من الله ، إذ ليس غير الذي يعاينه ، فأتى يعرف ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

قال : وهذا كمستدل بالشاهد ، ربما يعجز عن الفصل بين القديم والحديث بما لم ينظر من وجهه ، فثله الأول .

- ٢٠ قال الفقيه رحمه الله : وذلك عليه لوجهين : أحدهما أن لا سبيل في الأول إلى السبب والعلم به في الحقيقة ، مع ما ليس من الله غير الذي نراه ليعلم به ، فلا معنى لهذا . الثاني<sup>٣</sup> أن الذي عارض به لا يجوز أن يكون جهة واحدة ، يدل

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) في الأصل : إذ الثاني .

على أن الحدث والقدم إنما هو في أنه لم ينظر إليه وأغفل عنه<sup>١</sup> حيث لم ير موضع الدلالة ، وما نحن فيه ليس ثمة ما يفصل إن كان فهو في غيره ، ثبت أنهما بحث أنفسهما شبيهاً ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض : هل يعرف به المكتسب من غيره ؟

قال الشيخ رحمه الله : وهي المعارضة أن اشتبه المكتسب لغيره حتى لا يعرف حقيقة واحد منهما ، ثبت أنهما مخلوقان معا لذلك .

- وبعد ، فإنه ليس على معرفة المكتسب وإنما على معرفة ما لله ، لا عرفه في خلقه ، لا نفى<sup>٢</sup> عنه ما هو له ، ولا أثبت له ما ليس له ، فأكون كاذباً عليه ، وذلك كفر ، وعلى قول المعتزلة : لا وجه لمعرفته ، فتحيل أبداً على الشك ، ولا يصل إليه ، وذلك هو المعنى الذي نفى الله أن يكون معه إله حقيقته أهل الاعتزال سفهاً بغير علم ، وذلك في قوله [تعالى] : ' إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ' <sup>٣</sup> ، والله الموفق . فبلغ قوله إنه لا يعلم بنفس الحركة أنها مخلوقة ، فيجب هذا في كل عَرَض نحو الجمع والتفريق ، فيبطل أن يكون في شيء من ذلك دلالة خلقه . ثم لا سبيل إلى معرفة حقيقة الأعيان بدونها ، فكأن الله لم يَقُمْ دليلاً على خلقه بكون تلك بالله دون خلقه / أبداً ، وذلك قول لم يتوهمه الشيطان ، لعل<sup>٤</sup> أحداً [١٣٢] من أوليائه يبلغ بطاعته إياه هذا المبلغ ، نسأل الله العصمة عن ذلك . وعلى قوله : إن الشيء لا يدل على الله ، إنما يدل إذا علم سببه إسقاطه الدلالة عن الأجسام من أن يعرف بها الله سبحانه . قال : ومن عظيم ما أجمعوا [عليه] أن دليل خلق الجسم حدثه ، فكل ذلك كل محدث يدفع هذا ، وسأل الدليل ، وأيد ذلك بما يجوز أن يعرفه محدثاً من لا يعرف خلقاً .

(١) في الأصل : منه .

(٢) في الأصل : انعى .

(٣) سورة المؤمنون ٢٣ آية ٩١ .

(٤) في الأصل : لعله أن .

قال الفقيه رحمه الله : نقول وبالله التوفيق : أهل التوحيد إنما تكلموا في حدث العالم وثبات محدثه ، ولا أحد تكلف القول بخلق العالم وثبات خالقه ، فلو أنهم رأوا بالأول كفاية عن الثاني ، وجعلوا ثبات الحدث دليلاً مقنعاً في الخلق لصنعوا مثله ؛ لأن لكل إليه حاجة ، وذلك ممتنع . وقد احتج بخلق القرآن بالتبعض والتجزئة ، فثله في كل الأعراض قائم ، فيلزم القول به ، ولا قوة إلا بالله . ثم احتج لهم بخلق الشرور والأسقام ، وإن كانت ضارة ليم لا قلت في الكفر ؟ قال الفقيه : وهذا سؤال لا يسأله أحد على الابتداء إلا على المعارضة ، إذ لم يُسمَّ خالق هذه الأشياء بها وجب أن يسمى بخلقها أفعال الخلق بأسمائها ، وهذا نوع ما ليس لغيره فعل في الحقيقة ، وفي أفعال الشرور ذلك . فأجاب بأن هذه الأشياء ليست بشرور في الحكمة ، بل هي رحمة بذكر التوبة وبزجر عن المعصية ، والكفر ليس بحكمة بوجه ، ألا ترى أنه لا يجوز خلقه لا عن أحد ، ويجوز في الأول .

قال أبو منصور رحمه الله : فالأول يقال له في خلق فعل الكفر قبيحاً ، وهو بذكر من عاينه عظيم فعله ، فيفزع إلى الله بالعصمة عنه بم يذكره / حدث الذي منه ، فيدعوه إلى التوحيد ، ثم يعرف به سفه من منه ذلك وفسقه ، وبه يعرف اسمه وعواقبه ، ثم يعرفه أنه لا يضر الصانع ، ولا قوة إلا بالله . وقوله : لا يخلقه لا عن أحد ، كلام من لا يعقل ما يقول ، وإلا فهو اسم لفعل العبد ، فكيف يكون ولا عبد ، وهذا لمن يقول التحرك هو زوال الجسم ، وهو لا يخلقه دونه ، فيجب خلقه منه حكمة ، وعلى ذلك جميع الأعراض وإماتة الخلق ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأسقام لا يجوز أن يخلقها لا في أحد ولا أحد ، ثم لم يمنع تحقق الحكمة لها ، فثله الذي ذكر ، والله الموفق .

ثم عارض نفسه بأنه إذا قدرتم على إخراج الأعراض من العدم إلى الوجود ليم لا جاز أن يقدروا على ذلك في الجسم ؟

(١) غير منقوطة في الأصل .

قال أبو منصور رحمه الله : وليس هذا تقدير السؤال ، ولكن بما ليس معنى خلق الجسم إلا خروجه من العدم ووجوده بعد أن لم يكن ، وبه وصفتم أنفسكم في فعل الأعراض ، كيف لا جاز الوصف بخلق الجسم وليس ثمة غير ، ولا قوة إلا بالله .

٥ فأجاب بالفعل ، وذلك فاسد ؛ لأننا لم نحقق لنا في فعلنا الوجه الذي هو وجه وجود الجسم وكونه ليلزمنا ذلك ، وهم قد حققوا فيلزمهم ، ولا قوة إلا بالله . ثم قال : إذ ليس فعل زيد سوى فعل بقدرة ، وأنتم تفعلون بها ، كيف فعلتم فعل زيد ؟

١٠ قيل : لأن زيدا لا يقدرنا على فعله ، فلم يفعل ، والله قد أقدركم على المعنى الذي به كان الجسم ، فلزمكم ما قابلناكم به ، ولا قوة إلا بالله .

قال : واحتج بالكاتب والمصور إنه لو أراد أن يخرج الثاني على ما عليه الأول لم يمكنه ، دلّ أن الأول لم يخرج على ذلك به ، فزعم أولا أنه يجوز أن يكون كذلك ما ألقاه الله فيه تلك القدرة . فإن قيل : / لم لا يأتي بمثله ؟ فأجاب بآنا وإن كنا نفعل بتلك القدرة نفعله بأسباب لا تجتمع بكليتها حتى لا يخرج منها شيء من نحو الذهن والحفظ وأنواع الأشغال . قال : ولو وجب بهذا يحدث آخر ليجب به مصور آخر . وعارض بالفعل : إنه لم يدل العجز على أننا لم نفعل ، ولو كان العجز يدل على ما ذكروا كان الثاني إذا كان أحسن ، فدل أن الأول له . ثم عارض أنه ما يمنعه ؟ فقال : لأننا نفعل بآلة وقدرة وعلاج وفكر ولا مستوى هذه ، ولو استوت أمكننا ذلك . فيقال له : الوجوه التي تمنعك هي فعلك أو لا ، فإن قال : لا ، أعظم القول أن علاجه وفكره ونحو ذلك الله ، وهو الذي أنكر خلق ذلك ، فقد أقرّ به . وإن قال : بلى ، قيل : السؤال عن ذلك كله أن القدرة زعمت أن الله لو أبقاها ، وقد أبقاها للفعل وكل ذلك أفعال لها القدرة [عليها] ، فإياها لم تستو ، وقد قصدت أن تستوى ، وكانت لك القدرة ، فهذا يبين أنه على غير تقديرك تخرج . وما ذكر من المعنى هو الدليل الواضح (١) في الأصل : يجتمع .

[١٣٣]

١٥

٢٠

أن قد يخرج أحسن من الأول وأسوى على قصد الاستواء ، إن ذلك كان كذلك ؛ لأنه مع ما لا يبلغ علم أحد إلى تقدير حركته من الهواء والمكان ومن ارتفاع اليد وانخفاضها لو اجتهد كل الجهد ، والفعل لا يخلو عنه ، ثبت أنه لغيره من هذا الوجه ، ولا قوة إلا بالله .

- وعلى ذلك لا أحد يقصد قصد بقبيح الفعل ، وقد يكون كذلك ، ثبت أنه من ذلك الوجه ليس له ، ولو جاز وقوع فعل من وجه لا يعلمه ولا يريده ، ولو اجتهد كل جهده ليعرف حده ومبلغه ويكون له على ما هو عليه ذلك الفعل لجاز مثله في جميع العالم وآيات الرسل وغيرها . والقول ' في المصور هو القول في الفاعل ' ، وفي الصورة هو القول في الفعل ، لا فرق بينهما .

- ثم قوله : لو أبقى الله القوة ، / ومن مذهبه أن القوة لا تبقى وقتين ، لا معنى له . ثم ما عارض من الفعل فهو يختاره ويعلم ما يفعله ويقصده ، فهو من ذلك الوجه له . وقد بينا في ذلك ما ليس هو بعالم بذلك الوجه ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال قوله : ' وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ' ، ' أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ' ،<sup>٢</sup> ، فلو لم يكن جل ثناؤه خالفا لما يجهر وينحفي لم يكن ليحتج به على علمه ، ومعلوم جواز الجهل من غير الذي يفعله ، لم يكن للاحتجاج به بفعل سواء معنى . وأيضا أن الله تعالى قال : ' هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ' ،<sup>٣</sup> وقال في موضع آخر : ' وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سَيِّرُوا فِيهَا لِيَأْتِي ' ،<sup>٤</sup> ، أخبر أن تقدير السير والتسيير فعله وبه كان السير . وقال : ' وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ' ،<sup>٥</sup> ، فيها خبر أن جعل المودة والرحمة من آياته وأن منامكم

(١) ... (١) في الأصل جاءت على الهامش .

(٢) سورة الملك ٦٧ آية ١٣ ، ١٤ .

(٣) سورة يونس ١٠ آية ٢٢ .

(٤) سورة سبأ ٣٤ آية ١٨ .

(٥) سورة الروم ٣٠ آية ٢١ .



من آياته وابتغواكم من فضله [و] من آياته ، ومن البعيد لإنشاء غيره له من الآيات ؛  
إذ ذلك الفاعل أحق أن تكون الآية له ، وهن كلهن أفعال الخلق . وقال : ' وَجَعَلْنَا  
فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ' ١ ، وقال : ' أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ' ٢ ،  
وقال : ' جَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا ' ٣ ، وقال : ' وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ' ٤ ،  
وفي الجملة قال الله : ' فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ' ٥ ، وفي أفعال العباد ما يريد ، وقد وعد  
أن يفعل ما يريد ، وقد ذم الله من أحب أن يحمد على ما لم يفعل ، وقد ألزم  
المؤمنين أن يحمده على الإيمان ، ثبت أن كان [ذلك] بفعله ، ولا قوة إلا بالله .

- والأصل فيه أن دلالة خلق فعل كل أحد عنده أعظم من دلالة خلق السماوات  
والأرض فيما أريد تعرف / حقيقة ذلك بالعقل أنه لا أحد امتحن قوى جواهر العالم [٣٤]  
حتى يعلم خروج كل شيء عن ذلك [و] احتمال خلق مثله ، بل انما يعرف ذلك  
بخروجه عن إمكان مثله ، ومعلوم وجود أمور في غيره من الجواهر مما امتنع جوهره  
عن احتمال ذلك ، نحو الطيران وإخراق الأشياء والسباحة بالجواهر وغير ذلك بقوى  
فيها ، ويعلم كل أن ليس لأحد من الخلق تدبير في فعله ، فيعلم بالضرورة بما  
خرج عن مقصوده وقصر عن الحد الذي يحده ، وكان مقدرا بما لا يحتمل وسعه  
التقدير به ، فيعلم به ضرورة أن الذي به قام هو الذي قدره وأخرجه على ما  
أراد ، ولا قوة إلا بالله . ١٥

مع ما لم يكن عند المعتزلة من الله إلى خلقه جملة سوى أنه أوجد [هـ] بعد أن  
لم يكن ، وأن الله لم يزل موجودا ، وذلك المعنى في فعل كل أحد موجود ، على  
أنه لولا الأمر والنهي لم يكن العقل يحتمل لإخراج شيء عن قدرة الله وصرف شيء  
إلى فعل غيره ، والأمر والنهي محل حق مع المعنى الذي يلزم القول به لولاهما لم ٢٠

(١) سورة الحديد ٥٧ آية ٢٧ .

(٢) سورة المجادلة ٥٨ آية ٢٢ .

(٣) سورة النحل ١٦ آية ٨٠ .

(٤) سورة المائدة ٥ آية ١٣ .

(٥) سورة هود ١١ آية ١٠٧ ، البروج ٨٥ آية ١٦ .

يزل ذلك ، فيكون المعروف بالعقل وما يوجبه ضرورة ذلك مدفوعا بالجهل بالحكمة بالحادث ، ولو جاز ذلك لجاز إنكار الأمر والنهي بما كان في العقل من اثبات قدرة الله على كل شيء ، بل قدرته على أشياء لا من شيء أو لإحداث أعيان لا عن مثال أعجب من خلق فعل لآخر ؛ إذ لولا ما للآخر من القدرة على ذلك لكان<sup>١</sup> لا يضطرب عاقل في تحقيق ذلك لله وقدرته ، لا يجوز أن تنفى عن الله قدرة ذلك بعينه فيكون كالتقادر على الشيء بغيره لا بنفسه ، جل الله / عن ذلك وتعالى . [١٣٤ ب]

### قدرة العبد أو استطاعته

قال الشيخ رحمه الله : الأصل عندنا في المسمى باسم القدرة أنها على قسمين : أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم<sup>٢</sup> الأفعال ، وحقيقتها ليست بمجعولة للأفعال ، وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها ، لكنها نعمة من الله .<sup>١٠</sup> أكرم بها من شاء ثم يستأديهم<sup>٣</sup> شكرها عند احتمالهم ذرئ النعم وبلوغ عقولهم الوقوف عليها ؛ إذ ذلك حق القول<sup>٤</sup> في العقول ، وهو القيام بشكر المنعم ومعرفة حقيقة النعم والنهي عن كفران المنعم والجهل بحقيقة النعم ، ولولا ذلك لم يحتتمل أحد الأمر والنهي ابتداء بلا سبق ما في العقل لزوم شكره واتقاء كفرانه ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

والثاني معنى لا يقدر على تبيين حده بشيء يُصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل ، لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه . وعند قوم قبله ، أعنى فعل الاختيار الذي بمثله يكون الثواب والعقاب ، وبه يسهل الفعل ويخفف ، ولا قوة إلا بالله .

(١) جاءت على هامش النص على الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) في الأصل : تقدم .

(٣) غير منقوطة في الأصل .

(٤) في الأصل : العقول .

ثم الدلالة على قسمة الاستطاعتين قول الله تعالى : 'فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا' ١ ، وما قال ٢ : 'لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ' ٣ . ثم الدلالة على أن الاستطاعة استطاعة الأسباب والأحوال لا استطاعة الفعل وجوه : أحدها أن قوله : 'فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ' وإنما هو صوم شهرين ، ولا أحد يعلم أن قدرة الفعل لا ترده تلك المدة ، ثبت أن المراد من ذلك استطاعة الوجود . ومثله أهل النفاق ، لم يكونوا يعلمون الاستطاعة التي لديها الأفعال ، وإنما أرادوا بذلك المرض أو فقد المال على ما بين الله تعالى بقوله : 'لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ' ٤ إلى قوله : 'لِمَنَّا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ' ٥ .

- / ودليل آخر القول المعروف أن الاستطاعة الموجد منها لا يبقى إلى مسدة [١٣٥]
- ١٠ شهرين ، ولا استطاعة فعل الجهاد تبقى من وقت كونهم بالمدينة إلى أن يلقوا عدوًا ، بل هي تتجدد وتحدث ، وقد لزمهم الخروج قبل العلم بأنها تحدث أو لا ، وكذبوا بقولهم : 'لو استطعنا لخرجنا معكم' ، وحققوا في الأول نفى الاستطاعة ، فثبت أن المراد من ذلك استطاعة الأحوال والأسباب لا الأفعال ، ولا قوة إلا بالله .
- وأبضا أنه لا يجوز أن يكون الله تعالى يعير قوما بالعناد فيما يعلم أنهم لا يعلمون ، وأن دليل العلم به لم يظهر لهم ، وقدرة الاحتمال التي يتكلم فيها بمع وبقيل وتبقى ولا تبقى ، ليس لأحد من العوام تصور في الأوهام ولا ترجع إليها عقولهم ، ثبت أن الرخصة والمعينة في أهل النفاق فيما يدركون ويعرفون ، وأيد ذلك قوله : 'وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا' ٦ ، وقوله : 'وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ' ٧

(١) سورة المجادلة ٥٨ آية ٤ .

(٢) في الأصل : وما غير من قال .

(٣) سورة التوبة ٩ آية ٤٢ .

(٤) في الأصل : بينا .

(٥) سورة التوبة ٩ آية ٩١ .

(٦) سورة التوبة ٩ آية ٩٣ .

(٧) سورة النساء ٤ آية ٢٥ .

سَبِيلًا<sup>١</sup> ، وهذا النوع مما أجمع على أن الخطاب لا يلزم دونه ، وأنه من الاستطاعات التي لا يعبر من عدمها بترك الفعل ولا يخاطب به دون استكمال . وعلى ذلك تأويل قوله : ' لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ' <sup>٢</sup> ، وقوله <sup>٣</sup> : ' وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ' ، لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ' <sup>٤</sup> ، لأنها مذكورة عند ذكر الأسباب والأحوال دون وقوع الأفعال . وعلى ذلك قول جميع من يحقق للعباد الفعل وهو النظر من وجهين : أحدهما لإحالة الأمر باستعمال سبب ليس [له] ، وهذه أسباب : فيقال : أبصر ولا بصر ، أو مد يدك ولا يد ، والثاني أن الأمر والنهي إنما هما في أسداء الشكر وتحذير الكفران ، فلا يحتمل أن يفعل فيما لم يظهر ثمة نعمة / ولا احتتمل معرفتها الوسع ، ولا قوة إلا بالله .

[١٣٥ ب]

- والدلالة على الاستطاعة الأخرى قوله تعالى : ' مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ' <sup>٦</sup> ، وقول صاحب موسى : ' إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ' <sup>٧</sup> ، ثم قال : ' أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ' <sup>٨</sup> ، ثم قال : ' ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِيعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ' <sup>٩</sup> ، على تحقيق قدرة الأحوال ، نفاها إذ زالت الأفعال ، وكذلك قوله : ' فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ' <sup>١٠</sup> ، وغير ذلك .
- ثم الدليل على لزوم الكلفة دون حقيقة هذا النوع من القدرة السمع والعقل . فأمّا السمع فما أخبرت من الآيات على نفى الاستطاعة ، ثم الأمر والنهي والتعيير

(١) سورة آل عمران ٣ آية ٩٧ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٦ .

(٣) جاء قبلها : وإلا يا أيها ، وبدون تنقيط .

(٤) سورة البقرة ٢ آية ٢٣٣ .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) سورة هود ١١ آية ٢٠ .

(٧) سورة الكهف ١٨ آية ٦٧ .

(٨) سورة الكهف ١٨ آية ٧٥ .

(٩) سورة الكهف ١٨ آية ٨٢ .

(١٠) سورة التغابن ٦٤ آية ١٦ .

على ذلك لإدراك العقل ، ثم الذى يوضح هذا أيضا قوله تعالى : ' وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ' <sup>١</sup> ، ومعلوم أنه لا سبيل إلى حقيقة الأفعال حتى <sup>٢</sup> يجد الزاد والراحلة ، ولو كان لا يجب إلا بوجود حقيقة القدرة قدرة الفعل لم يكن ليلزم أحدا ذلك ؛ إذ قدرة الأفعال هى التى تحدث على حدوث الأوقات ، والحج غير واجب حتى ترد هى ، وهى لا ترد إلا بقطع الأسفار ، فيكون له ٥ التخلّف إذ هو غير واجب . وكذلك أمر الجهاد ؛ إذ لو علم أن الذى معه من قوة الأسباب لا يبلغه لم يعرض عليه الخروج ، ومعلوم أن قوة العقل بعد البلوغ ليست معه للحال ، وقد لزمه فرضه حيث عيّر من قعد . وكذلك نجد القيام والصيام ونحو ذلك يكون له الخروج من ذلك بالبدل ، وإن كان قدرة حقيقة الفعل قد توجد بالجهد ، ثبت أن فرض الأشياء لبس بها ، ولكن بالأحوال . وعلى ١٠ ذلك جميع العبادات ، من يعلم أن ليس معه السبب ما يتم به الصلاة أو الصيام أو الحج لم يكلف ابتداء ذلك .

/ ثم كانت قوة الأفعال لا تبقى وما بها يحتم غير موجودة ، والتكليف لازم ، [١٣٦] وكذلك الزكوات تجب بالأموال والأحوال وإن احتمل أن يتعذر عليه الدفع لأعذار ترد ، ولا قوة إلا بالله . وعلى ذلك مجيء السمع واتفاق الألسن على سؤال المعونة ١٥ من الله والتقوية على ما أمر من العبادات ، فلو كانت هى موجودة أو العبادة تسقط لعدمها كان السؤال سؤال جور والأمر بكفران ما أنعم عليه من القوة ، ثبت بما ذكرنا لزوم التكليف دونه ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى ذلك قول شعيب : إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، أثبت تحقيق ٢٠ الذى قال بوجود الاستطاعة ، ولا قوة إلا بالله .

ثم فى اثبات القدرة تحقيق المعنى الذى له أبطل القول باثنين ، وهو أن يقدر كل واحد منهما على نفى ما يريد الآخر اثباته ، أو يسر أحدهما ما لا يبلغه علم الآخر ، فن أقدر العبد على ما لا يعلم الله أن لا يكون وعلى أن يجعله كاذبا فيما

أخبر به ، وعلى أن يتلف ما أراد الله إبقاءه<sup>١</sup> قَدَر على تسفيه الله وتجهيله وخلفه في الوعد ، ومَنْ ذلك وصفه ليس بإله ، وبمثله نفوا قول الثنوية . مع ما في هذا أمر عجيب أن يكون الله يقوى أحدا على نقض ربوبيته ؛ إذ مَلَكَ تصييره كاذبا وقَدَر على جعله جاهلا ، وعن وفاء ما وعده عاجزا . وهذا النوع من الأقدار لا يفعله أسفه السفهاء ، فكيف أحكم الحاكمين ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى قول هؤلاء يكون للبشر قدرة نقض<sup>٢</sup> تدبير العالم ، وللرسل قوة أن لا يظهروا لله حجة في الأرض ، وأن يتمتع كل منهم عن الوجه الذي عليه مضى تدبير العالم ، وهو مبنى على كون أحواله على أيدي البشر وخلق الأرض والسماء ، والله تعالى لم يكن له قدرة على خلق تلك الأفعال / والأحوال على أيديهم ، ولهم قدرة على أن لا يفعلوا شيئا من ذلك ، فإذا لم عليه أرفع المنن وأعلى النعم ؛ إذ على القدرة في منع تقديره ونفاذ تدبيره فعلوا الذي به قام تدبيره وتم ملكه وسلطانه وعلى ما دبر وشاء ، وذلك أوحش قول وبالله التوفيق .

ثم وجود القول<sup>٣</sup> ظاهر في الخلق : لا أقدر لشغلي بكذا ، أو لا أستطيع بنقل هذا على ولم يجوز أن<sup>٤</sup> يكون الله يُنطق ألسن الخلق على غير تمناع منهم بما هو كذب في الحقيقة ، وهم يعلمون أن معهم استطاعة الأسباب والأحوال ، فثبت أن وراء ذلك عندهم قدرة يذكرونها مع الاعتذار في الأفعال لا في الجمل<sup>٥</sup> التي ترجع الأوهام إلى الأحوال ، ولا قوة إلا بالله .

والنظر في ذلك أن القوة إذ ليست هي من أجزاء الجسم فهي عرض في الحقيقة ، والأعراض لا تبقى ؛ إذ لا يجوز بقاء ما يحتمل الفناء إلا ببقاء هو غيره ، والعرض لا يقبل الأغيار بما لا قيام له بذاته ، ومحال بقاء الشيء ببقاء في غيره ، فبطل البقاء . ثم فساد حقيقة الأفعال بأسباب متقدمة إذا لم تكن هي وقت الفعل ، فثله قوة الفعل ، فيلزم القول بالكون مع الفعل ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : إبقاءه .

(٢) جاءت على هامش النص ، وغير منقوطة مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٣) ... (٣) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٤) في الأصل بالحاء المهملة .

وأيضاً أن القوة إذ هي للأفعال ، وجائز حدوث العجز بعد الوصف بالقدر ،  
فلو كانت القدرة للفعل بعدها لكانت لما هو عنه عاجز ، وذلك متناقض فاسد ،  
ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أن القوى لو كانت لأحوال ترداً لكان بها يستغنى عن الله في جميع  
الأفعال . قبل وجود الأفعال ، والله جل ثناؤه صير الخلق جميعاً فقراء إليه وهو  
الغنى الحميد ، لم يجوز أن يقع لهم الغنى عنه بأحق ما لزمنا الحاجة ، والأصل<sup>١</sup>  
أنها إذ كانت لا تبقى تزول حاجة البقاء والفعل ليس بموجود فيصير غنيا عن الله  
قبل كونه ، وذلك قبيح في السمع ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أن القوة ليست تعلم لذاتها ولا لها حد / يعلم حقيقتها سوى ما جعل  
الله على حقيقة كونها من العقل ، والعقل ليس بموجود قبل كونه ، وبها وجوده ،  
ثبت أنه شهد لها وقت كونه لا قبله ، والله الموفق . [ ١٣٧ ]

وأيضاً أنه لا يوجد قادر غير فاعل البتة ، كما لا يوجد عاجز فاعلاً ، لم  
يجز القضاء بالقدرة ، ونفى الفعل ، كما لا يجوز العجز وجوده ، إذ هما جميعاً  
في الخروج عن الموجود واحد ، مع القول بالبعد عن ذلك من طريق العقل من  
حيث يضاد المعنى في الحقيقة ، وليس بالموت ونحوه معتبر<sup>٢</sup> ، لأن الموت عجز في  
الجملة ، وليست الحياة بقدرة في الجملة ، ولما يجوز وجود الحياة أوقاتاً لا فعل  
معه ، ولا يجوز وجود قادر وقتين لا فعل له ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أنا نجد الأسباب في الشاهد ، إذ كانت بحيث لا توجد دون ما هي  
له سبب أوقاتاً يوجب كون الأشياء ، مع ما<sup>٣</sup> كان ذلك اختياراً أو اضطراراً من  
ذلك نحو الخروج مع الإخراج والزوال مع الإزالة والألم مع الضرب واللذة مع  
الملذ والتعب والعناء مع الفعل ، ثم الاختيار من ذلك نحو ولاية الله مع الإيمان

(١) في الأصل : يرد .

(٢) في الأصل : واصل .

(٣) في الأصل : معاً .

وعداوته مع الكفر ، وكذلك القبول والرد ونحو ذلك . وعلى ذلك حق التسمية بالأشياء والحكم بها ، وإن كان الله تعالى موصوفاً بالفعل في الأزل فإنه عند اقتران ذكره بغيره يذكر الوقت له ما لذلك الغير ، كما يقال : لم يزل عالماً به كائناً وقت كونه وموجوداً وقت وجوده ، ولا قوة إلا بالله .

- ووجه آخر مما زعم جماعة المعتزلة أن الممنوع لا بفوت القدرة يقع له الفعل مع الإطلاق ، فما أنكروا ذلك بفوت القدرة والمنع ، وفوت القدرة في إحالة الفعل معه واحد ، مع ما لا يجوز وجود / الفعل في حال وقوع المنع بحال ، ويجوز مع فقد القدرة بما تقدم من القدرة ، ولا قوة إلا بالله . [١٣٧ ب]

- والأصل في ذلك أن القدرة لو لم تكن لها فعل وهي موجودة ويكون بها فعل وهي غير موجودة فتكون سبباً لفعل إذا عدم القدرة في التحقيق ، فيصير القول به قولاً بوجود الفعل<sup>١</sup> بعدم القدرة ، فيكون الفعل دليلاً أن ليس الفاعل بقادر ، وبه استدلوا على أن الله قادر ، فبطل موضع الاستدلال بالشاهد ؛ إذ الحق فيه أن يعلم أنه كان غير قادر وقت الفعل ، فيصير الفعل دليل نفي القدرة ، وفي ذلك إبطال التوحيد ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠ على أن وجود القدرة إذ كانت لا تنفع وهي موجودة فوجودها وقت الوجود وعدمها سواء ، وفي ذلك لزوم القول بالفعل لا بقدرة عليه البتة ، أو يجعل القدرة معه ، ولا قوة إلا بالله .



## مسألة

### [القول في صلاحية القدرة للضدين وتكليف ما لا يطاق]

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : ثم اختلف أهل هذا القول في قوة الطاعة  
أهى تصلح<sup>١</sup> للمعصية أم لا . قال جماعة : هى تصلح<sup>٢</sup> للأمرين جميعا ، وهو قول  
أبي حنيفة وجماعته<sup>٣</sup> . وهذا القول أثبتته<sup>٤</sup> جميع [أهل] الاعتزال عند التأمل ، ويحقق  
عليهم القول بتحقيق ما لا يطاق ، وذلك سببهم في القول بتقدم القوة ، والله الموفق .  
وأصل هذا أنه لما كان سبب من أسباب القول يصلح لشيء وضده فكذلك  
القدرة ، مع ما في نفى أن يصلح للأمرين فوت القدرة على فعل ضد الذى جاء  
به ، وقد يؤمر به وينهى عنه في وقته ، فيلزم القول بالقدرة على الشيء وضده ،  
ليكون الأمر والنهى على الوسع والقوة ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل أن كل شيء يصلح لشيء لا يصلح لضده ، فيكون الذى به  
بالطبع لا بالاختيار ، ولو كانت القوة لا تصلح<sup>٥</sup> لهما لكان ما كان يقع بالطبع /  
لا بالاختيار ، ولا قوة إلا بالله .

[١٣٨]

وقال جماعة منهم : قوة الطاعة هى غير قوة المعصية ، منهم الحسين وغيره ،  
وهم يذهبون إلى أن قوة الطاعة التوفيق والعصمة ، وقوة المعصية الخذلان والترك على  
ما يختار ؛ ودليل ذلك وجود سؤال المعونة والعصمة ، على الإحاطة أن ليس معها  
زيغ ، والتوفيق على الإحاطة أن معه الإصابة ، وكذلك القول الظاهر باللهم  
قوتى على طاعتك وأعنتى عليها ، وبتعود من الخذلان والإزاعة ، ثبت لو كان  
يكون بكل واحد منهما ما يكون بالآخر لم يكن الذى يسأل بالسؤال أحق من الذى

(١) فى الأصل : يصلح .

(٢) فى الأصل : يصلح .

(٣) فى الأصل : وجماعة .

(٤) غير منقوطة فى الأصل ، ونجىء بعد كلمة 'جميع' التى بعدها فتكون هكذا فى الأصل :  
وهذا القول جميع أثبتته الاعتزال .

(٥) فى الأصل : يصلح .

يتعوّذ منه ، ولو كان يكون بالعصمة زيغ لم يكن يطمئن القلب عند الوجود ، فثبت أن قوة كل نوع من ذلك غير قوة النوع الآخر ، وثبت بما يسأل العصمة والتوفيق كما يسأل المعونة والتقوية أنهما في الحقيقة واحد . وأيضا أنه لا أحد يطلق القول في الكافر أنه موفق للإيمان معصوم عن الكفر ، ولا أحد يمتنع عنه في المؤمن ، ثبت أن معنى ذلك المعونة على الإيمان والآخر الخذلان . وأيضا أن القوة إذ هي لا تبقى وقتين ليصلح بها الفعلان ، ولا سبيل إلى جمع الفعلين المتضادين في وقت واحد ، ثبت أن ذلك قوة لأحدهما لا لهما ، وأن الذي يكون لهما يبقى لاحتمالهما ، ولا قوة إلا بالله .

وأیضا أن القوة لا يجوز وجودها إلا وثمة اختيار كالنار في التحريق والتلج في التبريد ، إنه يقع به الذي له طبع بالاضطرار ، وذلك كالولاية مع الإيمان ، والعدوان مع الكفران ، سببها مختلف على اختلافهما ، فثله أمر القوة على الأمرين ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نذكر طرفا مما يبين قبح قول المعتزلة عند التحصيل ، وإن كان قولهم في الإطلاق قولاً لليلدا في السمع يشبه أن يكون حقاً ، / والله الموفق . [١٣٨ ب]

وهو من أن قولهم أن القدرة لا تبقى وقتين ، وأنها ليست وقت الفعل ، فوقع الفعل في الحقيقة ولا قوة له وقت وجوده ، وذلك علم الاضطرار ووقوع الفعل بالطبع ، ثم الدلالة أن حق مثله الاضطرار أن فقد جميع الأسباب التي بها الفعل لوقته يحيل الفعل ويوصف صاحبه بالاضطرار ، فقوت القدرة التي لها الفعل أحق بذلك ، فصيرّوه مضطراً إلى ما يصير به وليا لله تعالى ، وعدوا له عند الاختيار .

ومما يوضح ذلك أيضا أن من قولهم : إن من أراد التحرك للوقت الثاني منه أنها تقع لا محالة ، ولا يقدر صرفها إلا بمنع من قبيل غيره ، وذلك آية الضرورة . ثم وجبت الولاية والعداوة بمثله ، وذلك وحش في العقل .

(١) ... (١) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) في الأصل : العقل .

وأيضاً أن من قولهم أن ليس عليه وقت الفعل أمر ولا نهى إلا على المجاز لما يقوله المسلمون ، وإنما معناه أنه مأمور به بمعنى أن كان من قبل ليفعل فيه ، فإذا لم يكن هو مأموراً به ولا منهياً لم يكن بالفعل مؤثماً ولا مرتكباً النهى وقته ، وبه تجب العداوة والولاية ، فصاراً في الحقيقة لا لطاعة ولا لمعصية ، أو لا أمر ولا نهى ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى ذلك قولهم : إنه مأمور بالفعل في الوقت الثاني ، وفي الثاني مأمور به في الوقت الثالث ، كذلك أبداً ، فلا يفعل<sup>١</sup> الذي أمر بكل وقت ، وليس بتارك<sup>٢</sup> للأمر ؛ لما ليس بمأمور وقت الترك ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل الذي في العقل دركه أن كل مأمور بالفعل للغد ليس بمأمور هو به للحال ، فكذلك يجب في الوقت القريب ، فيجب أن<sup>٣</sup> الذي أمر بالفعل للوقت الذي يتلوه ليس بمأمور به للحال في العقل ، ثم ليس بمأمور به في الوقت الثاني عندهم ، ولا منهى عن ضده ، فيبطل حقيقة الأمر والنهي بما / في العقل [١٣٩] احتمالاً على قولهم ، ويبطل قولهم بما في العقل دفعه ، وهم مع ذلك لا يجعلون له قدرة في ذلك الفعل ، فيكون تكليف ما لا يطاق على قولهم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم المسألة بينهم وبين الحسين لا معنى لها ؛ لأن الحسين يقول : كل شيء يكون به فعل الطاعة كان مع الكافر سوى العصمة والتوفيق . وهم وافقوه بأنه لا يوصف بعصمة ولا توفيق ، فحصل اختلافهم على تسميته<sup>٤</sup> قوة أو لا ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل عندنا في المسألة أن وجود الفعل ولا قوة لمن له الفعل عليه يبطل معنى الفعل ويصرفه إلى غيره ، وكذلك وجود الفعل ممن هو جاهل به ، وهو غير جائز ، ثم كان الخطاب لازماً بسبب العلم ، وإن لم يكن حقيقته مما لو طلب

(١) في الأصل : يعقل .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) في الأصل : تسمية .

يظفر به ، فكذلك القدرة ، والفاجر بالذى لا يازمه الكلفة لفوت ما به يطاق به ، كما لا يلزم المجنون لفوت ما يعلم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نذكر ما ذكره الكعبى مما يبين وهمه فى قضاياهم . زعم أن تكليف ما لا يطاق قبيح فى العقل بالبدية ، وهذا إنما هو فى العقل الذى لا يعرف الطاقة غير القوة الظاهرة وهى الصحة ، وأما غيرها فليس كما يقول ، بل كلف الله<sup>١</sup> صاحب موسى بما يعلم أنه لا يستطيع<sup>٢</sup> ، وكذلك تكليف ما يُجهل مثله فى البدية<sup>٣</sup> قسمته ، فثله الأول .

ثم يقال له : وكذلك تكليف ما لا يطاق لوقت الفعل قبيح فى العقل ، والذى ادّعيته من القبح إنما هو فى عقول من يحل وجود الفعل ولا قوة وذلك وقت الفعل ، فصار قوله عند التحصيل هو القبيح فى العقل إن صدق فيما ادّعى ، ١٠ ولا قوة إلا بالله .

وَأما الأصل أن تكليف من منع عنه الطاقة فاسد فى العقل ، وأما / من ضيع<sup>٤</sup> القوة فهو حق أن يكلف مثله ، ولو كان لا يكلف مثله لكان لا يكلف إلا من يطيع ، وليس ذلك شرط المحنة ، ولا قوة إلا بالله .

وعندنا أن القدرة فى الصحيح السليم ؛ إذ هى تحدث تباعا على قدر حرص العباد<sup>٥</sup> واختيارهم<sup>٦</sup> وميلهم<sup>٧</sup> إليها ، فما لم يحدث لم يحدث بتضييعهم<sup>٨</sup> ؛ إذ أثر<sup>٩</sup> [وا] بذله واختار [وا] الفعل الذى يدفعه<sup>١٠</sup> ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى مثل هذا التقدير عندنا وعندهم أمر الفهم والعلم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم ذكر معنى يدل على سفهه فقال : لو جاز التفريق بين الله وبين ما يكون من غيره لجاز أن يكون الكذب من غيره يكون منه صدقا ، فلا أدرى أى ٢٠

- (١) جاءت بعدها فى الأصل : ثم .
- (٢) جاءت بعدها فى الأصل : قبل .
- (٣) جاءت بعدها فى الأصل : ثم .
- (٤) غير منقوطة فى الأصل .
- (٥) فى الأصل : العبادة .

شيء دفعه إلى هذا الخيال ، وقد بينّا بخروجه ذلك وتعنّته فيما ادّعى ، على أنه لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يجعل كل شيء يعرفه في الشاهد من البشر حكمة أو سفها يقول به في الغائب ، أو ينظر إلى المعنى الذى له صار كذلك في التحقيق فنقول به في الغائب ، فإن قال بالأول لزمه ذلك في خلق ما لا ينتفع به ، وفي خلق الشيء من لا شيء ، وفي التعذيب من غير دفع ، ثم يقال نفسه ٥ في إجازته قوله بالكذب ، فهما أجاب من شيء فذلك لازم له فيما قال ، وإن نظر إلى المعنى أبطل قوله ذا ببدية العقل<sup>١</sup> ، وذا لا يجوز له<sup>٢</sup> ، وهذا النوع من الخيال الذى لا أصل له فلا ، ومتى تدرك حقائق الأشياء ببداية<sup>٣</sup> العقول ، وإنما العقول ركبت مميزة بين مختلف الأشياء بمعانيها التى توجب الاختلاف ومؤلفة بين مجتمعتها بمعانى توجب الجمع ، وذا حق الفكر والنظر ليوصل بهما إلى ذلك . ١٠

ثم لا أحد يعلم عالما بشيء لا علم له به ، قادرا على / شيء لا قدرة عليه ، بل [ ١٤٠ ] كل معروف ينفي القدرة والعلم موصوف بالجهل والعجز إذا احتمل الوصف بالقدرة والعلم إنه عالم قادر ، ولا قوة إلا بالله .

وإن رجع إلى اعتبار المعانى التى هى أسباب حقائق الأشياء فذلك له مسلم ، ولا معنى لقوله ببدية العقل ، إنما ذلك حق الطباع ونفاره . ثم ينكر أن يكون فى ١٥ خلق الله قبيحا فى الحقيقة وشرافا ، على وجود ما لا يخصى من ذلك على هذه الأوصاف بالعقول ، بل الله جل ثناؤه بما جعلها كذلك صرف بها مثل ما قبح من الأفعال وتقطيع<sup>٤</sup> منظره أوعده به ذو عقل ابن الذى ينكر مثل هذا من دعوى بداية العقول . ثم لم يزل أئمتهم كالموا الثنوية بجواز كون الخير والشر والطيب ٢٠ والخبيث من واحد ليدفعوا به القول بالاثنتين ، ثم رجعوا إلى إحالة أحد الوجهين عن الله ، فمن حق الوجه الآخر فى الموجود فى العالم أوجب ما قالت الثنوية ، ولا قوة إلا بالله .

(١) جاءت بعدها : كذا .

(٢) بعدها يكرر فى النص : وذا لا يجوز .

(٣) فى الأصل : بداية ، وغير منقوطة .

(٤) غير منقوطة فى الأصل .

ثم دفع ما عورض بخلق شيء لا ينتفع به بما لم يدل ذلك على تكليف الزمّين<sup>١</sup> ، فهذا يبيّن أن الذي قال ببديهة العقل كذب ، وأنه إنما ادعى القياس على ما وافقه خصمه عليه لا غير ، ثم حصل بما عارض به خصمه مما ادعى ببديهة العقل على من يثبت صدقا مما هو كذب في الشاهد . ثم أجاب بما يوجد احتراز النفع بالفعل لا يحق عليه ، ثبت أن ما قبح منه لم يقبح لعينه ، وكذلك يجد خصمه مما يقدر عليه لا يجوز التكليف به ، ثبت أن ذلك لم يقبح لنفسه . نحو الفواحش والكفر ، ولا قوة إلا بالله .

وذا أولى لما يجيء مثل هذا من الصغار لا يلحقه وصف فحش ولا كفر ، ولا يجيء منهم فعل غير نافع نفسه يوصف بالحكمة ، والذي قال من إصرار النفع فهو من ذلك الوجه حكمة ، ولكن / من وجه الضرر صار كذلك ، وهو ضرر العاقبة أو كفران النعمة أو مخالفة الرب في الفعل . وإذا كان به دفعه ولزمه السؤال ١٠ ولم يلزم خصمه فيما عارضه بالزمّين<sup>٢</sup> الذي أجابه مما ينقض عليه ليعلم به بعده عن الحق فيما يوافق عليه ويخالف فيه جميعا . ثم ان جواب خصمه سهل ، وهو ما بيّنا ، والله أعلم .

ثم قال : ذلك الذي قيل فيمن يفعل لحاجة . قيل : والأول أيضا قبح ممن لا يملك التقوية لو طلب منه وتضرع إليه . ثم عارض نفسه بمن يدفع إلى عبده ما يعلم ١٥ أنه يعصيه به فقال : قد يكون ذلك حكمة نحو من يعلم بخبر الرسول أنه لا يؤمن ، يجوز أن يطعمه ونحو ذلك مما يعلم من تأمله جهله بما عارض به نفسه ، لأن الذي ذكره لا يجوز أن يعطيه ليؤمن بذلك بعد علمه بأنه لا يفعل ، وإنما يعطيه لمنافع سوى هذا . والمعتزلة تزعم أنه أعطى القوة ليؤمن بها ، وهو يعلم أنه يكفر بها ، فليس ذلك مما قدر في شيء . ثم المعارضة كانت فيمن يعصيه ، فلا أحد ٢٠ يعد نفسه في الحكماء إذا علم أن عبده بالذي يعطيه يعصيه ولا يكتسب رضاه بل يعمل بعداوته وشتمه ، ولا قوة إلا بالله .

(١) أي المُقْعَد الغير قادر على الحركة .

ولكن ذا عندنه إنما قبح في الشاهد لأن ذلك يضره ويدخل عليه الألم ، وذلك لا يحتمل أمر الغائب ، والله الموفق .

ثم قال : لأن ليس لمن حضر أن يمتحن ونحو ذلك ، فأننى له هذا بعد تقدير فعل الغائب بالشاهد على تحقيق ما يجد فيه ؛ لأنه يقابل بجميع ما أنكر ، وادعى الخروج من الحكمة أن ذلك في فعل من ذلك وصفه ، فأما الله سبحانه وحكمته فهو متعال عن وقوف عقل مثله على حقيقة ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

وقد بينا تأويل قوله : ' لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ' ، وبيننا قبح قوله / في إسقاط التكليف وقت الفعل وإبطال القدرة عليه ، فيصير في التحصيل هو المكلف على غير الوسع . على أنه يقال : كيف لو كان في علم الله أنه لا يفعل ، أو في علمه أنه يريد الفعل في الوقت الذى يتلوه ، ومن قولكم إن من أراد الفعل في الوقت الذى يتلوه إنه يفعل لا محالة ، إلا أن يُمنع أن يفعله ، أيُمنع أو يفعل ضده ؟ فإن قال : يفعل ضده أبطل قوله في كون الإرادة <sup>٢</sup> قبل الفعل وألزم نفسه الأمر معه والقدرة معه وبطل قولهم في الإرادة <sup>٢</sup> الموجبة ، وإن قال : يمنع ، فقد ألزم من في علم الله أنه لا يفعل التكليف بقوة تمنع عن الفعل ، وهو في التحقيق تكليف العاجز الممنوع ، وإن كان برفع الكلفة أبطل أن يكون أحد ممن في علم الله أنه لا يعطيه مما تضمنته المحنة ولزمه الأمر والنهى ، وذلك غاية ما ينتهى إليه القول في القبح . وعلى ذلك أمر الإرادة ، إن <sup>٣</sup> الله إذ يمنعه عن الفعل الذى في حكمه أنه لا يفعله لا بد أن يمنعه كالإرادة ، وفى <sup>٣</sup> ذلك منع عن الطاعة إذ يمنعه عن الفعل الذى في علمه أنه لا يفعله لا بد أن يمنعه بالإرادة ، وفى ذلك منع عن الطاعة عنده والخير . ثم يقال : المروى عن الذى روى أنه سل سيفه على رسول الله فنهى الله بقبض يده ، أكان ذلك المنع أصلح له في الدين وأخبر له أو الإطلااق ؟ فإن قال : الإطلااق ، فقد أقر بأن الله قد يفعل بعباده

(١) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٦ .

(٢) ... (٢) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٣) ... (٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

ما كان غيره أصالح في الدين ، وإن قال : المنع ، فقد أقر أن المنع قد يكون أصالح ؛ فكل عاصٍ لم يمنع عنه لم يفعل به الأصالح ، ولا قوة إلا بالله .

واحتجاجة بقوله : 'لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ' ١ قد بينا ما عليه في ذلك ، وما يُظهر أن خصمه أشد لاتباع ذلك ومعرفة منه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض بما لا يحقق لهم العذر بالفقر إلا بما لا يتهياً لهم الفعل ، وذلك المعنى في فقد القدرة موجود .

قال / الشيخ رحمه الله : جوابه من أوجه ثلاثة ، أحدها أن الذي معه من المال لو لم يبلغه لم يعرض عليه وقوة فعل البلوغ لم تكن معه فلم يمنع الغرض ، فثله أمر وجود الأمرين محال للحال<sup>٢</sup> وعدمها . وأيضاً أن الأمر المعتاد أن تحدث القوى تباعاً على قدر ما يختاره العبد ويريد من الفعل ، فهي تحدث لا محالة ، ١٠ إلا أن تضيقها هو بصرف الاختيار إلى غير ما يفعل بها ، فبالترتيب عدم هذه القدرة ، والأخرى بالمنع ؛ لذلك اختلفا . والثالث لإجازة وجود الفعل في حال لا قدرة فيها ولا يجوز في حال لا سبب به يحدث القدرة ، ثبت أن أحد الوجهين ليس بنظير للآخر ، والله الموفق .

ثم عارض بجواز الأمر بالخروج على أن يعطوا المال معه ، وزعم أنه إن ١٥ أجاز أبطل قوله ، وإن لم يجز ترك قوله .

فيجاب في هذا بالأوجه الثلاثة من التفريق بالمبلغ وغير المبلغ ، وبالأمر المعتاد ، وبما ينكر هو الفعل لوقت عدم الأسباب ولا ينكر لوقت عدم القوة ، ولما أحد الوجهين بعدم لا به والآخر لا . ولو كان يعلم أيضاً حدوث الأملاك على التتابع بنجر الصادق لكان الجواب فيها لا يختلف ، ولا قوة إلا بالله . ٢٠

مع ما في المعارضة إذا حققت إحالته ، وهو أن تصريف المال مع الملك له لا يحتمل ، كالحركة مع خلق الله الجسم ، لا حركة ضرورة ولا اختيار ، ونوع

(١) سورة التوبة ٩ آية ٤٢ .

(٢) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .



حركة الضرورة قد يكون مع العجز ومثله الاختيار مع القدرة ، على أن القدرة لو كانت بحيث لا يجامعها الفعل ليبطل أن يكون بها الفعل بل بعدمها يكون ، ولا قوة إلا بالله .

ألا ترى أن الأموال والأسباب مع قيامها بفعل على بقائها توصف بقدمها / [١٤٢] وبحال إبقاء القدرة ، فثل ذلك وصف التقدم ، والله أعلم .

وفي المسألة سوى ما قدمنا ذكره من الأدلة أنه لو كان العجز المتقدم يمنع الفعل لوقت القدرة ليجب أن يكون القدرة المتقدمة توجب الفعل لوقت العجز ، وفي إحالة ذلك إحالة الأول ، ولو كان الفعل يقع لفقد القدرة لكان كلما دام [ت] دام الفعل ؛ إذ أسباب الأشياء لما هي لها كلما دامت أوجبت دوامها ، وفي ذلك لزوم القول بالوجود معها . ثم زعم أن القدرة محال كونها مع الفعل ؛ لأن الله يراه موجودا ، ومحال كون القدرة مع الفعل الموجود .

قيل : عنيت بالوجود الفراغ منه أو هو فيه ؟ فإن قال : الفراغ منه ، بان كذبه عند من يعقل ، وأبطل قوله : يجوز أن يكون في ذلك بالبدل وهو العجز معدوما ، ولم يجب القول بإحالة العجز مع المعدوم ، وإن كان يراه معدوما ، إذ لم يكن العدم متقضيا بل هو مشغول به . ثم يقال له : الله يواليه ويُعاديهِ مع فعله أو قبله أو بعده ؟ فإن قال : قبله ، أحاله ، وإن قال : بعده ، أبطل قوله : يراه موجودا ؛ لأنه يحقق وجود فعل العداوة والولاية ، ولا عداوة ولا ولاية ، وإن قال : في حاله ، قيل : صار السبب مع المسبب موجودا ولم ينف كونه الفعل معه ، وإن كان يرى الولاية والعداوة موجودتين فثله القدرة . وأيضا أنه على أي حال يراه يرى القدرة معه ، على ما نرى إلقاء الشيء وإخراجه مع خروج ذلك وإلقائه ، ولم يبطل حق الإلقاء والإخراج بما يرى الشيء على ما يراه ، فثله الذي ذكرت . وإذ جاز أن يراه موجودا ، ومعه الأسباب كلها ، ولم يبعد ذلك ، / فثله القوة ، بل كذلك يجب أن يرى ، كما كذلك يجب أن يرى مع الأسباب . [١٤٢ ب]

(١) في الأصل : لعقد .

(٢) في الأصل بالصاد المهملة .

وبمئذ أن للفعل وقت العدم وهو قبله ، ووقت الفناء وهو بعده ، ووقت الوجود وهو في حاله ، ولا محالة يراه الله مع أحوال فعله على ما ذكر لا غير ، وكذلك الأوقات التي تقع فيها الأفعال والأمكنة ، فعلى ذلك الأسباب ، فثله القوة يراها معدومة قبله ، فانية بعده ، موجودة معه ، ولا قوة إلا بالله .

- واحتجاجه بقوله : أو لا يستطيع أن يُملّ هو ما سلف بيانه ، مع احتمال ه  
لا يحسن ، وهو استطاعة العجز . أيضا دليل ذلك ما بيّنا أن قدرة التمام لا تكون<sup>١</sup>  
قبل الابتداء ، وقد أضيف إليه الكل ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم قال أن لا يؤمن حتى يقدر ، ولا يقدر حتى يؤمن ، فهو يبقى أبدا  
غير مؤمن ، كالأوقع في البئر إذا كان لا يخرج حتى يأتيه الحبل ، ولا يأتيه  
حتى يخرج . فجواب هذا قد تضمنه ما ذكرت من الأشياء التي تقع مع أسباب  
١٠ لها لا تتقدم ولا تتأخر ، ثم لم يقل ذلك للعلم بأنها تقع إذا لم يعقل عنه ولا يعرض ،  
فثله الذي ذكرت . والأصل الذي زعم إنما يعظم وجوده إذا جعل كل واحد منهما  
يوجد بوجود الآخر متقدما ، فأما وجود ذلك معا فعليه أكثر أمر الدين والدنيا  
من وجود شيئين معا لا يجوز تقدم أحدهما على الآخر . ثم عارض نفسه بالإلقاء  
على ما سبق وصفه وتكلف إجابته بما لو رزق الحياء ما سمحت له نفسه بالتفوه  
١٥ به ، فقال : إن الإلقاء الشيء هو خروجه من يده ، لا غيره ، والاستطاعة غير  
الفعل . فن نظر إليه يعرف كذبه ، فإن الإلقاء هو الخروج لا غير بالبدئية بلا  
تأمل ، وإذا لم يكن غير ، فإذا ليس / ثمة إلا الخروج مما ألزمه الفعل ، ويجوز  
كون الخروج ولا صنّع معه له ، ولا قوة إلا بالله .

[١٤٣]

- ثم احتج لخصمه بما يشبه جوابه هذا...<sup>٢</sup> لعله نفّعه ، ثم احتج لخصمه  
٢٠ بقول المسأول<sup>٣</sup> القيام بحاجته لا أستطيع ، وهو ممن لا علّة به ، فزعم أنه لا يريد

(١) في الأصل : يكون .

(٢) كلمة غير مقروءة في الأصل ، ولعلها زائدة فإن الناسخ يضع فوقها إشارة تدل على حيرته في أمرها .

(٣) هكذا في الأصل وربما تعني المسترخى . أنظر القاموس مادة 'سَوَّلتْ' .

به نفى القوة ، إنما يريد نفى النشاط ؛ دليل ذلك ما يعود عليه السائل بالقول فيقول : بل تستطيع لكنك لا تنبسط. بمعونتي ، وقد قسمت بحوائج فلان ، فكيف تقول لا أستطيع ؟

قال أبو منصور رحمه الله : له جوابان : أحدهما أنها جميعا صدقا ؛ إذ عدم النشاط يرفع القوة ، وأمكن القيام بذلك والنشاط من ذلك ، فيوجد القوة ، وهو ما يقول ، وهما أمران معروفان ، لذلك لا يجوز إلحاق الكذب بواحد منهما ، وعلى ما يقوله عنده إلحاق . والثاني إنه قال على الأمر المعتاد : إنه لو قام به لآتته القدرة ، ألا ترى أنه احتج بالقيام بحوائج غيره ، ومعلوم أن تلك القدرة قد زالت عنه ، والله الموفق .

١٠ وزعم أن الكافر مأمور به في حال كفره بالإيمان ، تأويله أن النهي تقدمه ، فيلزمه أن يقول : هو قادر عليه بقدرة تقدمت ، وزعم أنه ترك في الأول لقول المسلمين ، ووجهه إلى ما أمكن ، وفي الآخر لم يقل .

١٥ نقول نحن وبالله التوفيق : لا أحد من المسلمين إلا وعنده أن الكافر في حال كفره قوى على ما هو عليه ، فقل في القدرة مثل الذي قلت في الأمر ، إذ المعنى واحد في القول والتحصيل جميعاً . ثم تأويله قول المسلمين على وجه يعلم كل مسلم أن ذلك لم يخطر بباله ، بل لا يحتمله عقل كل أحد لو ألزم يجهد / أن يكون كافر [١] ليس بمنهي عن كفره ، وليس بمأمور في حاله ، فإذا لم يكن في وقته مأموراً منهياً لما هو فيه ولا لضده ، وهو كذلك في الوقت الثاني والثالث إلى ما لا نهاية له ، وفي ذلك بطلان الأمر والنهي على التحقيق ؛ لأنه يكون الأمر بالشئ للوقت الثاني والنهي عن ضده ، وهو في ذلك ليس بمؤتمر بالأمر ولا مرتكب للنهي ؛ لأنه ليس ذلك ، وكذا في كل وقت ، فيبطل حق الأمر والنهي عن الفعل أبداً ، ويرجع إلى غير حال الائتمار والارتكاب ، وذلك بعيد . ثم ذكر سؤال خصمه من وجه لا يحتمل خصمه قوله<sup>١</sup> ، فقال : إذ أثبت<sup>٢</sup> لأنفسكم القدرة فقد أشبهتم

(١) في الأصل : يقول ، والياء غير منقوطة .

(٢) في الأصل : أثبتكم .

الله بها ، فقال : لا يجب ذا ؛ لما قدرت به ، وهو لا غيره ، كما يقال في العلم .  
قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : لو قدرت بالله لم يحز أن تزول بقدرتك  
قدرة الله ، كما إذ علمت به لم يزل بعلمك علم الله به .

وبعد ، فإن السؤال من وجهين : أحدهما الانفراد بالقدرة ، وبه احتججت  
في نقض قول الثنوية ، فيلزمك في هذا ، والثاني أن ذلك يوجب الغنى عن الله .  
في الفعل قبل وجوده ، ولا يجوز أن يكون الله يغني أحدا عن نفسه . فإن قلت :  
يحتاج إليه في الإبقاء ، أحلت عندك ؛ لأنها لا تحتل<sup>١</sup> ، وإن قلت : يحدث  
أخرى ، فقد أغناه عنه في وقت ، ولو جاز ذلك في الوقت - مع قيام العبادة -  
يجوز أبدا ، ولا قوة إلا بالله .

والأصل أن القدرة محال كونها لا للفعل ، وكذلك العجز لا عن فعل ، ثم  
قد يجوز أن يكون قادرا في وقت للفعل ، يعجز في الوقت الثاني ؛ إذ معلوم وجود  
مثله ، فيكون الله تعالى معطيا القوة لشيء يستحيل كونه ، وفي ذلك فساد كون  
القوة للفعل ، فالزم ما أوجبه / العقل إنها لا تكون<sup>٢</sup> إلا للفعل [حالة] القول  
[١٤٤] بالتقدم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض نفسه بأمر فرعون إنه لو كان يقدر على الإيمان لكان يقدر على  
إبطال علم الله ، وهذا في فرعون وكل من في علم الله أنه لا يؤمن . فأجاب بأن  
ذا لا يجب لأن القدرة غير الإيمان الذي هو المعلوم أنه لا يكون ، ولو لزمننا ذلك  
في القوة ليلزمكم في الأمر<sup>٣</sup> . ثم عارض بقدرة الله على إنشاء العالم ليحال من  
غير أن يجوز الوصف بالقدرة على إبطال علمه ، فثله الأول . ثم عارض حسينا  
بالإطلاق أنه أطلق بينه وبين الإيمان ، أنقول في أنه أطلق في إبطال علم الله ؟  
ثم قال : الله عالم أن لو كان كيف يكون ، فلو كان لم يكن يخرج من علم الله .

(١) في الأصل : يحتل .

(٢) في الأصل : يكون .

(٣) ... (٣) جاءت على هامش النص .

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : ووجه الاعتبار به ليس على ما قدر ، ولكن بما يقول بالأصلح ، ومعلوم أن الله لو لم يكن ملكه على ما ملكه لم يكن ليقدر أن يضل من أضلته ويمنع من يمنعه عن طاعة رسوله ، وكان ذلك أقل للغواية وأقرب إلى الطاعة ، فثبت أن القول بالأصلح باطل مضمحل . والثاني أنه إذا أخبر أنه لا يؤمن بالله ، وقد علم ذلك وهو عدوه ، وإقدار العدو على تسفيه المقدّر وتقويته على نقض ملكه وإبطاله ربوبيته خارج عن حد الحكمة ببديهة العقل ، مع ما فيه تمكين عدوه لأعظم مينة له عليه أن يقول لي عليك كل مينة<sup>١</sup> ، أو ملكتي نقض ربوبتك ، بما لا يكون ربا جاهلا ، وقويتني على إزالة حكمتك ، بما لا يكون حكيم كذوب ، وقد جعلت لي القدرة على ذلك ، وبذلك أمرتني ، وقد تعلم أني لو شئت لفعلت فتمت لك الربوبية وسكنت لك الحكمة ، فمستنى<sup>٢</sup> عليك أعظم ونعمتي / لديك أعم<sup>٣</sup> ، فبأي نعمة لك تعاقبني ، وبأي حكمة تأمرني ، وبأي تمت لك ؟ ، ولا قوة إلا بالله .

والثالث أن طريق معرفة فساد القول باثنين ليس إلا قدرة أحدها على ما لا يعلمه الآخر ، وفي ذلك إيجاب ذلك ، ولو جاز ذا من غير أن يكون في ذلك فساد الألوهية لبطل قول الموحدين فيما به أبطلوا قول الثنوية . وقوله : يعلم أنه لو آمن كيف يكون ، فهذا معنى لا منفعة فيه ؛ لأنه مع علمه بذلك يعلم أنه لا يؤمن أولا ، فإن قال : لا ، سفهه ، وإن قال : نعم ، قيل : في ذلك وقعت المطالبة ، وقد ذكرت أنه لو آمن لم يخرج من علمه ، فكيف لم يخرج ؟ وعلمه أنه لا يكون ، وقد كان ، ولا قوة إلا بالله .

وأما قوله : لو لم يقدر عليه لم يكن ملوما ، فهو مثل القول سواء ؛ ودليله أنه قوله ، بل عليه أعظم اللاتمة ؛ لما هو صنع القدرة حيث أعرض عن الذي به يأتيه . وقوله لا يلزمنا لأن القدرة غير الإيمان ، يدفع أيضا فما فيه ما يمنع اللزوم ، بل إنما لزم ذلك ؛ لأن القدرة غير الإيمان . ثم اعتباره بالأمر فاسد ؛ لأنه استبعاد

(١) بدون شكل في الأصل .

(٢) بدون شكل في الأصل ، والفاء والنون غير منقوطين .

به ، يظهر ذله وعبوديته ، والقوة هي الغنى والعلو والرفعة ، فهو الوجه الذى به يبطل ربوبيته غيرا لله ، وليس فى الأمر ذلك ، على أنه لو لم يكن أمر ولا نهى كان القول بيومن ويكفر ويقدر ولا يقدر لا معنى له ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإن القدرة ثمرتها الفعل ، وبه يكون الذى ذكر ، لا بالأمر ؛ لذلك لم يصّر الأمر بالأمر أمرا بالذى ذكرت ، فبالإقذار يصير ملكا غنيا مستخلفا ٥ لما إذا تم كان ربا إلهيا ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإننا عارضنا بالذى طريق العلم به العقل من الوجه الذى ذكرت ، والأمر لا يناقض ما يوجب / العقل ، ولولا الأمر كان الأول بالعقل وحشيا ، فأما أن يعرف وجه الحكمة فى الأمر أو لا يعرفه بالذى عرفناه لم يجب دفعه بما يتعذر عليه وجه الثانى ، ولا قوة إلا بالله .

[١٤٥]

وأيتد الذى ذكرت أمر الشاهد أن كل قوى يرتفع ويحل بقوته ولا يؤمر الجليل العظيم بشىء ، ثبت أن فى الأمر ذلة واستعبادا ، فهو لا يوجب ذلك ، وفى الإقذار رفعه وعلوه فهو يوجب ، والله الموفق .

وبعد ، فإذا لا توجد قدرة لا تضعيع<sup>١</sup> فوجودها يوجب الفعل الذى يقصد ، وحق الأمر للزوم لا وجود الفعل ، وكمن من أمر به لا ائثار هنالك ؛ فلذلك لم يجب به . وما ذكر فى الله فهو بقدرته ونفاذ مشيئته وجرى سلطانه ، فتمت ربوبيته واستوجب الجلال والرفعة بذاته ، لم يحز أن يكون فيه ما ذكر من الخوف ، بل به تمام الحكمة وعلو الرتبة ، وفى ايجاب ذلك لغيره نقض . ألا ترى أنه قد نقض قول الثنوية بالذى ذكرت ، ولا يقبل قولهم بمعارضته مثله فى الله أنه يقدر على ما علم أنه لا يفعل ، فإذا يقدر على نقض<sup>٢</sup> ربوبيته ، وبمثله جعلوه فى غيره ٢٠ معارضا موجبا ذلك ، فمثله الذى نحن فيه . ووجه آخر أنه لا يوجب لله قدرة ولا علما بقوله له قدرة بكذا وعلم بكذا لا معنى له ، وذلك متحقق فى غيره ،

(١) غير منقوطة فى الأصل ، وجاءت بعدها : الا .

(٢) فى الأصل : بعض .

فالمعارضة له لازمة . وأيضا أن الله إذ هو قادر بذاته ، عالم بذاته ، فمحال وضمه  
بالذى ذكر ؛ إذ بذلك تمت ربوبيته وجل سلطانه وألوهيته ، وقد يكون الشيء  
الموصوف بذاته مما إذا ثبت لغيره عليه سلطان تجرى قدرته عليه كالأعراض التي  
هن مختلفات لأنفسهن ، والأجسام / هن ، أو الأجسام التي هن قائمات بأنفسهن [١٤٥ ب]  
والأعراض بهن ، ثم لله عليها سلطان وملك ، فلو جعلنا على الله في إبطال  
تقديره ونقص تديره وإزالة علمه ونفى الحقيقة عن خبره لكان تحت قدرة غيره  
وفي سلطان آخر ، فتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . مع ما الإطلاق يرجع إلى  
الأمر ، وقد بيناه .

ومسألتان في القدرة على القدرية يوجبان أن الله ليس بقادر بذاته . أحدهما  
أنهم قالوا : يقدر الله جل ثناؤه على حركات العباد وسكونهم ، فلما أقدرهم على  
تلك الحركات والسكون زالت عنه القدرة عليها ، فيكون قادرا في التحقيق بغيره ؛  
إذ هو بذاته على ما كان عليه . فلو كانت تلك القدرة له بذاته لم تكن<sup>١</sup> تزول  
عنه إذا أقدر عليها<sup>٢</sup> غيره . ومما يبين ذلك أنه إذ كان عالما لذاته بكل شيء ،  
لم يذهب علمه لما أعلم غيره ، فثله القدرة . مع ما كانت أدلة غيرية<sup>٣</sup> الأعراض  
للأجسام هي وجود الأجسام دونها ، ومثل ذلك علّة غيرية القدرة والعلم في الشاهد  
لأنهما غير الذى له ، فكذلك القول بالذى قالوا في الله سبحانه . ومما يزيد لهذا  
وضوحا أنه لو أراد أن يحركه بحركة الاضطراب ويسكنه ذلك التسكين ومعه تلك  
القدرة لم يقدر عليه حتى يأخذ منه تلك القدرة ، فثبت أنه بها يقدر ، وهى التي  
تزول عنه وتعود إليه ، وهذا نعت الأجسام وحقيقة الأعراض ، ولا قوة إلا بالله .

والثانى أن الله تعالى لما أقدر عبده على إتلاف شيء ذهبت عن الله قدرة  
الإبقاء الذى يريد ذلك ، والإبقاء فعله ، فصار عن فعله الذى هو / في الحقيقة [١٤٦ أ]

(١) في الأصل : يكن .  
(٢) في الأصل : عليه .  
(٣) في الأصل : غيره .

فعله ممنوعاً ، ومن احتمال المنع لغيره يحتمل الإطلاق به ، وفي الأول إعجاز  
وفي الثاني لإقدار ، وجبا جميعاً له بغيره ، جل الله عن ذلك .

ثم قال الكعبي : إن قال قائل : لو جاز أن يبقى القادر وقتاً لا يفعل فيه  
لِمَ لا جاز كذلك أوقاتاً كثيرة ، كما يوصف بذلك الله تعالى .

- قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : وقد أخطأ في التقدير ، وإنما السؤال فيه  
من وجهين : أحدهما أن القدرة إذ ليست إلا للفعل ، وقد تخلوا عنه وقتاً جاز  
أن تخلو عنه أوقاتاً ، وقد حققت هذا الوصف لله . والثاني أنه للوقت الثاني من وقت  
القدرة ليس بواجب لها ، وجاز الفعل بها ، لِمَ لا كان للوقت العاشر كذلك ؟  
وان لم يجدها ، أو إذ لم يجز الفعل بها بعد فنائها بأوقات وجب أن لا يجوز بوقت .  
فأجاب عن الأول أن الله كذلك بما لا يتضاد<sup>١</sup> عليه الأفعال ويقدر على ما لا  
ضد له ، والعبد لا يقدر على ما لا ضد له ؛ لذلك لم يجز أن يُوجد أوقاتاً غير  
فاعل . فيقال : وما فيما ذكرت ما قبلت به ، بل قيل لك : ما منع أن يكون  
مَن يتضاد<sup>٢</sup> عليه لا يجوز وجوده ، ولا فعل شيء أو ضده وقتاً واحداً ، ومن  
لا يتضاد عليه يجوز ، ثم يقال : للتضاد لا يجز وقت القدرة أو له يوجب في  
الوقت الثاني ، فأى الأمرين أجاب فهو في الحالين واحد . وما قال على الله فهو  
فاسد ؛ لما ليس عنده فعل الله غير خلقه ، وهو متضاد كالموت والحياة ، وغير  
ذلك . ثم أجاب بأول أحوال الجسم أنه يخلو عن الحركة والسكون لِمَ لم يجب<sup>٣</sup>  
به خلاؤه عنها أوقاتاً ؟

[١٤٦ ب]

- قال أبو منصور رحمه الله : فنقول وبالله التوفيق / الحركة والسكون هما اسماء  
البقاء ، فحال وجودهما في أول أحوال الجسم لإحالة البقاء ؛ إذ السكون هو القرار  
حيث الوجود ، والحركة الانتقال عنه ، والقدرة ليست إلا للفعل ، ولو جاز  
وجودها ولا فعل وقتاً واحداً لجاز أوقاتاً ؛ إذ هي له ، والجسم ليس للحركة ولا

(١) في الأصل : يخلو .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) غير منقوطة في الأصل .



للسكون ، وهما معنيان لا يقتضيان الحلال . ألا يُرى لأوقات البقاء لا يخلو عنهما ؛ ثم القدرة لا تبقى ، فيجب أن لا يخلو منه عند الوجود ، ولا قوة إلا بالله .

وبعد ، فإن مسألتنا في الفعل ، ونجيز من الجسم وقت وجوده إذا لم يكن الفعل الذي هو اسم للبقاء ، ولا قوة إلا بالله .

وقال : في الصحيح السليم أنه يجوز أن يخلو عن الفعل وقت كونه ، ثم لم يجز أبدا .

قال الشيخ رحمه الله : وما يقوله خطأ ، بل يجوز ذلك ، ثم زعم أن ذلك معقول ، وهو عقل من حق للعقل الخروج عما حاله عقلا . ثم تكلم في العلم بما لم أظن أحدا تأمله إلا عرف أن الحيرة دفعته إليه ، فتركته لقلّة نفعه . ثم عارض نفسه بالذي قدّر على الإيمان والكفر ، فلم يَفْعَلْ أحدهما دون الآخر ؟ فزعم أن ذا محال ؛ لأنه لو كان لا يأتي إلا بواحد كان يكون مضطرا ، وقد ثبت الاختيار . ثم عارض بمثله في الله ، نقول : قد حاد عن جواب السؤال ؛ إذ هو في أنه كيف اختار ذا على ضده ؟ وليس شرط الاختيار أن يفعل ما شاء ، ولكن يختار الأولى به أن يفعل ، فإذا فعل ما لا يعرف لماذا فعل ثبت أن لغيره في فعله تدبيرا ، على ذلك خرج فعله ، والله الموفق .

ومعارضته بالله سبحانه محال على القولين : على قولنا بأنه خالق بذاته ، فالقول به كالقول بأنه / لم قدر وعلم ؟ وعلى قوله إن ذلك أصلح في الدين ، ولا يُسأل مَنْ ذلك وصف فعله ، ولا قوة إلا بالله . [١٤٧]

ونحن نحمد الله ، قد أغنانا الله عن نحو هذا السؤال ، لكن أحببت أن أذكرهما مقداره فيما لا يرضى به سؤالا لضعفه ؛ ليعلموا به قدره في المرضي به ، والله الموفق .

ثم زعم أنه إذ صلحت قوة واحدة للإيمان وضده ليم لا صلح القول بالتقوية عليهما ، فدفع ذا بالأمر والنهي ، وعارض بالسيف والدرهم وإن احتمل استعماله في قتل الولي وانفاقه في شري الخمر ، لم يجز القول بالإعطاء لذلك . نقول : تمام

السؤال أن الله إذ علم أنه فيم يستعمل ، وفي مثله في الشاهد يوصف بالتقوية عليه ، والله لم يوصف بمثله<sup>١</sup> ، فمثله في الخلق ، مع ما يقال بالأول ، لكنه طلب منه ، واختيار<sup>٢</sup> ذلك فيه لا بها ، ولا يُوضع في ذلك حرف الإعطاء ؛ لأنه نوع امتنان ، ولا قوة إلا بالله .

وما عارض فاسد ؛ لاحتماله أن لا يستعمل في الوجهين ، فلم يكن الدفع لوجه من ذلك ، والقوة لا تحتل إلا أحدهما ، ولا يجوز أن يخلو عن وقوع أحدهما بها ، وقد علم بذلك ، فلا يحتل القول بالدفع لغير ذلك . ثم قال : فإن قلت : العاصي إذ يفعل بقدرة الله لم لا قلت : إن المعصية من الله ؟

قال الشيخ رحمه الله : وقد أخطأ من وجهين : أحدهما أن خصومه لا يقولون في المعصية إنها من الله ، والثاني لا يقال فعل العبد بقدرة الله ، ولكن بقدرة طلبها من الله . ثم أجاب في ذلك بمثل جوابه في الأول : إنه أعطى ليطيع وأتم هذا ، وقد بينا الوجه في الأول وخطأ [هـ] في هذا السؤال . ثم عارض نفسه بما إذ كانت القدرة مخلوقة للخير كيف قدر العبد على قلبها ؟ فزعم / أن<sup>٣</sup> ذا ليس كالذي يسخن ويبرد ، لكنه كالسيف والدرهم .

قال أبو منصور رحمه الله : فيقال له : القدرة إذ لا تحتل الفعلين ولا تركهما ، وما عارضت به محتمل ، ثبت أن القدرة مخلوقة لأحدهما لا لها ، ثم لا يحتل المخلوق بجهة واحدة قلبها عنها من نحو الذي ذكرت مما يسخن به ويبرد ، ليم لا دل أنها خلقت لأحدهما ، وهو ما كان بها ، ويبين لك العرف الظاهر في الخلق بسؤال القوة على الخير ، ولو كانت لا تحتل الشر لكان لا معنى لتخصيص ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض نفسه بالغنى ، فقال : معاذ الله ؛ لأنه المغنى . وعارض بالسيف والدرهم .

(١) في الأصل : به ، وعلى الهامش : بمثله ، وهي أقرب للمعنى .

(٢) في الأصل : واختير .

(٣) مكررة في الأصل .

قال الشيخ رحمه الله : وقد حاد عن ذلك ؛ إذ القوة لا تحمل البقاء ، وبها أوجب الحاجة ، فإذا استحال ذلك لزم ما عورض به عن الغنى ، ولا قوة إلا بالله . وما قابله به فالوجود لا يديم النفع ، بل يديمه البقاء ، وله الحاجة إلى الإبقاء ، وليس ذلك في القوة ؛ فلذلك لزمك الذي تعوذت منه ، ولا قوة إلا بالله .

٥ ثم سأل عن خصمه سوألا بتره ، وإنما هو - والله أعلم - أن المعتزلة تزعم أن الله تعالى يجعل لعمر الرجل مدّة بها ينقضى ، وإبقاؤه إلى تلك المدة فعله ، وهو يريد أن يفعل ذلك ، وقد كان قدّر له في تلك المدة أرزاقا ، ثم أثبت لعبده من عبيد الله قوة يمنع [بها] ذلك الرجل عن استيفاء مدته التي جعلها الله له ، ويمنع رب العالمين عن انجاز ما وعده ويحول بينه وبين فعله من إبقاء حياته في جسده ، وهو يريد ذلك ليكون من فعله بما يقتله عدوّه منعا منه ربه ، فيكون في ذلك خُلف الوعد ، وقهرٌ ومنعٌ عن فعله ، وكل ذلك يكون بما أقدر [ه] هو عليه ، وذلك لعجز وخلف وسنة في المعقول أو لا .

أجاب للجواب / المسلمين أن المسألة فيما يقال في كل أمر لو لم يكن ذلك كيف كان في علم الله أن يكون ؟ وذلك القول عند المسلمين على تحقيق أن الكائن في علمه ذلك ، فإن كان في علمه وقدرته أن له أن يجعل في الابتداء غير تلك المدة ، ولو جعل ليكون ذلك في علمه لا هذا الذي كان ، ثم رجع إلى حقيقة قوله وقال : لو كان الظالم إنما قتل لحضور أجله لم يكن معلوما ، وقد يحمّد أيضا في ذبح شاة لآخر ، إذ لولا ذبحه لكانت تموت . ثم عورض بأنك تشهد أنه لم يحضره أجله لو لم يقتله ، فقال : معاذ الله ، بل لعله يقتله غيبري أو ينقضي أجله . ثم احتج بقوله عز وجل : ' وَلَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ' ١ ، وبقول رسول الله عليه السلام : ' صلة الرحم تزيد في العمر ' ٢ ، فأخبر أن له مقدارا

١٥

٢٠

(١) سورة فاطر ٣٥ آية ١١ .

(٢) لم نستدل على هذا الحديث بالفاظه وإنما وردت أحاديث كثيرة في الحث على صلة الرحم . أنظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف لونسنت .

معلوما يزيد فيه بالصلة ، فيكون في اللوح إن وصل فأجله كذا ، وإن لم يصل فكذا . ثم رجع إلى سفهه وعارض بالموهوم المطلق . فإن قيل : في ذلك دفع المنع لا غير ، وفي القدرة الفعل ، فقال : وفي القدرة دفع العجز لا غير ، وقال : لو أوجبت القدرة لأدخلت فيه ولحملت عايه ، ويكون إذ ذاك الفعل لغيري .

- قال الشيخ أبو منصور رحمه الله : من تأمل ما قال وما قوبل به أيقن أنه هائد عن حد الجواب ، لكننا نذكر غفلته فيما جا[د] به ليعلموا عذره في جميع ما فرق به خصومه ؛ إذ هذا مبلغ علمه في الله سبحانه . ونقول له : الله علم أنه يقتل أو لا ؟ فإن قال : يعلم ، قيل : وقتله يزيل حياته ويذهب عمره أو لا ؟ فإن قال : لا ، كذبه الوجود ، وإن قال : نعم ، قيل : كيف جعل انقضاء عمره وخروج روحه من جسده بغيره ، ولو علم ذلك ؟ وكيف كتب في اللوح أنه إن فعل كذا يكون كذا ، / وإن لم يفعل كذا يكون كذا ؟ وهذا أمر من لا يعلم ما يكون ، فأما من يعلم ما يكون فهو يكتب : يكون كذا ، ولولا أنه يكون كذا ، وكذا يكفر فلان ويستوجب مقت الله ، ولولا أنه يكفر كان يؤمن ويستوجب محبة الله . فأما القول بكون ذا أو ذا ، من غير القطع بما يكون إنما هو فعل الجهال بالعواقب . ثم أنتى يكون ذا خبرا عن علم ثبتته قبل كونه ، وكل الناس يعلمون هذا القدر : إن فلانا إما يقتل أو يموت ، يؤمن أو يكفر ، يتحرك في وقت كذا أو يسكن . فهذا القدر من اللوح هو لوح كل سفينة ولبس هو اللوح المحفوظ ، ولكنه اللوح المضيع ، ولا قوة إلا بالله .

[١٤٨ ب]

- وقوله : لو حضر أجله فإن أجله ليس بغير القتل فيما كان في علم الله ، وهو كما في علمه أنه يقتل ، ولكنه بالقتل المنهى عنه أو المأمور به على ما في علم الله ، وهو كما في علمه أنه يؤمن ويكفر ، فذلك في علمه ، وكل داخل فيما علم الله عاقبته أنه إلى ماذا يرجع ، وإن كان في علمه أنه لو لم يفعل ذلك ماذا تكون عاقبته أنه إلى ماذا يرجع ، فثله الأجل . وعلى ذلك إذ علم الله أنه يصل رحمه فجعل عمره أكثر مما كان في علمه أنه لا يصل ، وكذلك أمر

(١) في الأصل : لوح .

الآية ؛ إذ محال أن يكون ما يفعله خارجا من علمه ، والذي قالوا : هو ذلك في المعقول . وللآية قال أهل التأويل : يبين منتهى عمره ، وعلى نقصان كل وقت يمضي من عمره . وقال قوم : إنما هو في مختلف أعمار الخلق من بين مطول ومقصر ، لا أن الله يجعل لأحد عمرا ثم تبدو له فيزيد أو ينقص كفعل الجاهل ومن في أمورهم على شك ، ولا قوة إلا بالله .

٥

والله تعالى يقول : ' فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ' ١ ، وفيما يقول لا يجيء أجلم بل يقتلون قبل مجيء أجلم . / والله أيضا لا يزيد في العمر ، وكيف يقدر أن يزيد في عمر آخر بصلة الرحم من لم يقدر بابقاء ما ضمن عمره أن يبقيه إلى وقت كذا ، بل أقدر عدوه حتى منعه عن ذلك ، جل الله عن هذا الوصف .

١٠

ثم يقال له : ما ضرب من المدة له ألا كان في اللوح أنه يبقيه إلى ذلك ، أو يبقى هو إلى ذلك ، أو يبقيه ويبقى إن لم يقتل ؟ فإن قال بالأول والثاني فادعى عليه الكذب في خبره والخلف في وعده ، وإن قال بالثالث قيل : أكان يعلم أنه يقتل أو لا ؟ فإن قال : لا ، استحق الإبانة بين رأسه وجسده ، والخلود في عذاب ربه ، وإن قال : نعم ، قيل : لم كتب ما لا يعلم ؟ إذ ذلك في العرف صنيع الجاهل مما تأبى عقول من عرف الرب التفوه به ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

ثم يعارض بمن علم الله أنه لا يقتل ويريدون قتله ويؤثرونه ويقصدون قصده لجميع ما يحتمله وسعهم ، ثم يكون على ما علم ، وهذه أسباب لا تجد أحدا يكون منهم لا يقع الفعل به ، وفي الوقوع كذبه ، إلا أن يقول : يمنع ، فيلزمه في كل من يعلم الله أنه لا يكون المنع مع القوة ، وإذا لزم ذلك لزم الدفع في كل ما يعلم أنه يكون إذا لم يرض به العبد ، فيكون كل خير وشر بالمنع والدفع الذي ظنوا بهم أن قول خصومهم يؤدى إليه هو الذي حملهم على رأيهم ، ولا قوة إلا بالله . وما ذكر من الاطلاق والتخلية فهو كلام يتوجه أوجها ثلاثة : رفع العسر

٢٠

(٢) في الأصل : من سورة الأعراف ٧ آية ٣٤ .

والمنع أو الأمر به أو الإباحة ، وذلك كله في الخير مطلق وفي الشر لا إلا مقيدا ،  
لأنه لم يحسّر ولم يجبر ، وإذا كان كذلك فعارضته بالذى ذكر فاسد[ة] . وما  
أجاب عنا بالمنع فحق قال الله تعالى في قوله : 'فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ' ١ بعد ذكر المنع ،  
وما يحمد من قول الناس . اللهم قوتنا على طاعتك ، ولا يحمد : اللهم / خلّ بيننا  
[١٤٩ ب] وبين طاعتك ، ثبت أن لأحدهما حالا ليس للآخر . وكذلك هو يقول بالفعل .  
وقت فناء القدرة ، ولا قدرة معه ، ولا يقول بارتفاع الإطلاق والتخلية وقت الفعل  
ليعلم بذلك بعده فيما قدر ، ولا قوة إلا بالله .

ثم تكلم في سؤال الرزق، بوجه لا يرضى به سؤال ، بل الوجه في ذلك أن الله  
تعالى إذ ضمن الرزق بقوله : 'وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا' ٢ ،  
كان ذلك يملك بملكه أو بما يطعمه . فأما أن يكون لأحد قدرة في منع الله عن  
١٠ وفاء ما ضمن من الوجه الذى ضمن حتى يلحقه الخلف في الوعد والعجز عن وفاء  
شيء ضمنه ، فيكون الله في فعله تحت قدرة غيره ، وبغيره يقدر على انجاز الوعد  
وفاء العهد ، وهذا أمر عظيم ، أو لا يكون ، فيبطل أن يكون أحد يرزق بما  
هو في الحقيقة رزق غيره من ذلك الوجه ، أو يقدر عليه ، ولو كان ذلك فيما  
القدرة معه لكانت هذه الوحشة تلحقه ٣ ؛ إذ علم أنه من ذلك الوجه يطلب رزقه .  
١٥ قال : سأل الورّاق فقال : يقال لهم : هل اتقى أحد معصية الله وهو قادر  
مراقبته لله ؟ فإن قالوا : لا ، أعظموا القول في وصف الأنبياء ، لأنهم لم يفعلوا  
ذلك ، وإن قالوا : نعم ، لزمهم القول بها قبل الفعل .

نقول له وبالله التوفيق : إن عنيت بالقدرة الأسباب التي هي أحوال القدرة  
التي تعرض لا محالة لولا التضييع من العبد فبلى ، وكل الأنبياء كذلك كانوا ،  
٢٠ وكذلك الأنبياء ، وإن أردت به القدرة التي هي مع الفعل أحلت السؤال وصرت  
كمن يقول : هل راقب الله أحد في ابقاء المعاصي وهو فاعل لها ، وذلك مما لا

(١) سورة التوبة ٩ آية ٥ .

(٢) سورة هود ١١ آية ٦ .

(٣) في الأصل : يلحق .

معنى له . وهو يعارضك فيقول : هل راقب الله نبي من الأنبياء في إبقاء معصية علمها منه أو / أخبرها عنه ؟ ففيها أجاب في شيء فثله الأول . ثم يقال : هل تفذل الله على أحد من أوليائه بمنع قذرة عداوته ؟ فإن قال : نعم ، نقول : إن الله لم يعط أوليائه قدرة معاصية . فعليه في أعدائه أيضا أنه لم يعولهم قوة طاعته ، وفي ذلك ما أنكر آتفا . وإن قال : لا ، زعم أنه أعطى أوليائه قوة عداوته . ومن قوطم : إنه لم يعط أعداءه قوة العداوة ، فالآن صار إلى أن أعطى أوليائه قوتها ، وذلك عظيم . ثم يقال : هل أعطى الله وليا قويا على تلك الطاعة حتى الطاعة ؟ فإن قال : لا ، فالوحشة في طاعة لم يقو عابها ليست بدونها في اجتناب معصية لم يقو عليها ، بل قوى على ترك المعصية . وعندهم لم يقو على الطاعة ، وهذا أوحش . ثم يقال : هل وآلى الله وليا أو عاده بما فعل قوى عليه ؟ فإن قال : نعم ، أقر بالقوة مع الفعل ، وإن قال : لا ، زعم أن العداوة والولاية بما لا يقوى عليه ، وذلك بعيد ، ولا قوة إلا بالله .

وقال : مَنْ أَحْمَدُ ؟ مَنْ لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ عَصَى<sup>٣</sup> ، وهو النبي ، أو مَنْ قَدَّرَ عَلَى الطَّاعَةِ أَطَاعَهُ ، وهو إبليس . قيل : إن عنيت الأسباب فالأول ، وإن عنيت القوة التي معها الفعل أحلت ، ومثله عداك في العالم والخبر . ثم يقال له : مَنْ أَطْوَعَ لِلَّهِ مَنْ لَوْ وَالَاهُ اللَّهُ أَطَاعَهُ ، أو مَنْ لَوْ عَادَاهُ عَصَاهُ ؟ فبأى شيء يجيب في ذلك فهو له في الأول جواب ، ولا قوة إلا بالله .

وقال آخر : إنه لا عذر للعبد في الشاهد أعظم من أن يقول لو قيل له : لِمَ لَا فَعَلْتَ كَذَا ؟ فيقول : لأني لا أقدر عليه ، فثلا في الغائب . قيل : هذا يكون عذرا فيما يمنع عنه القدرة ، لا فيما ضيَّعها باتا ، وما منع حدوث القدرة . وكذلك أيضا / في الشاهد لا عذر أوسع من أن يقول : لم أعلم أمرك ولا نهيك [ ١٥٠ ]

(١) في الأصل : قال .

(٢) في الأصل : عليه .

(٣) في الأصل : عصى .

(٤) الناء غير منقوطة في الأصل .

ولا علمت أن فعلى يغضبك ، فإن لم يكن عذرا مما أعطى ما لو لم يترك طلبه ليلغيه ، فثله في القوة .

وبعد ، فإنه لا عذر على ذلك أيضا أعظم من أن يقول : لأنك أخبرت أني لا أفعل ، وكذلك علمت فقلت : لو فعلت لصيرتك جاهلا كاذبا ، فلم أفعل لهذا ، وأن يقول أيضا : لي عليك أعظم المنة ؛ لأنك أقدرتني عليه وجعلت أمر ربوبيتك في يدي وأقدرتني على نقضه ، فلي عليك أعظم المنن ، وعندك أكثر الأيادي ، فهذا أجاب من شيء فذلك أعظم منه جوابا له ، ولا قوة إلا بالله .

### مسائل في الإرادة

- مسألة الإرادة يمكن<sup>٢</sup> أن تلحق<sup>٣</sup> بمسألة خلق الأفعال من الوجه الذي لو ثبت خلقها ، والله مختار مريد لما يكون منه ، ثبت القول بالإرادة من الوجه الذي يوصف بالخلق ، وإن لم تثبت تبطل من الوجه الذي أريد بالإرادة في الأفعال دفع الغلبة والسهو ؛ إذ ذلك معنى حقيقة الإرادة في الشاهد ، إلا أن يُراد بالإرادة التمني أو الأمر والدعوى أو الرضا ونحو ذلك مما يجوز أن لا يوصف الله ببعض ذلك في كل شيء وينتقض ذلك في شيء البتة ، ولا قوة إلا بالله .
- ويمكن<sup>٤</sup> أن تُفرد<sup>٥</sup> عن تلك<sup>٦</sup> بما أفردا أهل الكلام ، وإن كان الحق هو الأول . على أن في إيجاب القول بالإرادة في كل شيء إيجاب القول بخلق

(١) ... (١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) في الأصل : أمكن .

(٣) في الأصل : يلحق .

(٤) في الأصل : يثبت .

(٥) في الأصل : وأمكن .

(٦) في الأصل : يفرد .

(٧) أي عن الأفعال .



الأفعال ، مع ما يمكن الاستدلال في هذا بأشياء ليست في الأول ، وإن كان في تحقيق الكلام في هذه تحقيق في الأولى . قال الله تعالى : 'فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ' ١ إلى قوله : 'كَانَ مَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ' ٢ ، أخبر أنه يريد هداية قوم بأفعالهم بهدائه ، وإضلال قوم بجعل ٣ قلوبهم ضيقة حرجة ٤ . وقال عز وجل : 'مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ ، وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ' ٥ ، ففرق بين القوم بالمشيئين ، فدلّت الآيات على / أن الله شاء لكل فريق بما علم أن يكون منهم ، ودل على أن المشيئة في هاتين الآيتين ليست بأمر ولا رضا . وقال تعالى : 'وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا' ٦ ، وقال : 'وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً' ٧ ، وقال : 'فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ' ٨ ، ولا يحتمل أن يكون هذه المشيئة رضا أو أمرا لما قد كانا ، ثبت أنه أراد به المشيئة التي يكون عندها فعل لا محالة ، ولا يحتمل أن تكون قد كانت وهو يقول : لو كان ليكون كذا ، وفي تحقيق الكون دون الموعود به كذب ، جل الله عن ذلك . ولا يحتمل تأويل القسر لأوجه : أحدها أن الله قد علمهم كيفية الهدى ، ومائية دينه ، وما به وجود حقيقته ، فلا يحتمل أن يريد بهذا ضد ذلك من غير أن يتقدم الإعلام في احتمال هذا الاسم ضد الذي هو اسمه في الحقيقة عندهم بتعليم الله ذلك لهم ، ولا قوة إلا بالله . والثاني أن طريق معرفة وحدانية الله والايان به وبرسله طريق الاجتهاد

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥ .

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥ .

(٣) في الأصل : يجعل .

(٤) في الأصل : ضيقاً حرجاً ، أنظر الآية الكريمة من قوله تعالى : 'فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ' وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَانَتْ مَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ' سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥ .

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ٣٩ .

(٦) سورة السجدة ٣٢ آية ١٣ .

(٧) سورة المائدة ٥ آية ٤٨ .

(٨) سورة الأنعام ٦ آية ١٤٩ .

- والاستدلال ، وذلك نوع ما لا يحتمل الاضطراب ، ولو جاز علم الاضطراب فيما ليس في الخلقة احتماله لجاز نفى علم الاضطراب فيما كان ذلك طريقه ، فيبطل علم العيان ، مع ما كان ذلك طاعة واثارا ، والجبر<sup>١</sup> يسقط ذلك كله ، فيصير في التحصيل كأنه قال : لو شاء لمنعكم عن الإيمان وعن سيرة واحدة ، وهذا خُلف من القول ، وإنما أخبر أنه لو شاء لجمعكم على الهدى ، وقد آمن بعضهم بالاختيار ، ولو كان جبر<sup>٢</sup> البقية لم يكن ليجمعهم ، ولكن يمنعهم عما أبوا به من دينه وطاعته ، وذلك بعيد وحش . وأيضا أنه لا ضنع للخلق في موضع الجبر<sup>٣</sup> والقهر ، وإنما يرجع ذلك إلى إيمان الخلق ، وكل جوهر بخلقته مؤمن مهتد ، بل به هداية كثير من الخلق ، فإذا ذلك قد شاء وقد كان بالقول 'بلو شاء' لا معنى له ، وعلى ذلك قوله : / 'وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا' . وأيضا مما يبطل تأويل القسر قوله : 'وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ' ، ومشيئة الجبر لا تسقط ما ذكر أنه حق ، ولا قوة إلا بالله .
- [١٥١ ب]

- وقال الله : 'مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلِّلْهُ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ' ، وعند المعتزلة إنه شاء جعل الكل على ذلك ، وهو عز وجل وعد أن يكون الذي شاء كذلك فلم يكن . وقال عز وجل : 'وَلَا تَقُولَنَّ لِيْ شَيْءٌ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ' ، فلا يخلو هذا الشيء من أن يكون في الخيرات ، فهو لغو على قولهم ؛ لأنه قد شاء ، وإذا لم يكن أيضا يصير كأنه مأمور بالقول الكذب ؛

- (١) غير منقوطة في الأصل .
- (٢) غير منقوطة في الأصل وبدون شكل .
- (٣) في الأصل بالخاء المهملة .
- (٤) سورة يونس ١٠ آية ٩٩ .
- (٥) سورة السجدة ٣٢ آية ١٣ .
- (٦) سورة الأنعام ٦ آية ٣٩ .
- (٧) سورة الكهف ١٨ آية ٢٣ ، ٢٤ .

لأنه أمر أن يقول كذا ، ولم يكن كذا ، وإن كان شرا لا يشاء [هـ] ، فذكره عندهم لا معنى له ، ولا قوة إلا بالله .

وقال الله عز وجل : 'فَعَالٌ لِّمَآ يُرِيدُ' <sup>١</sup> ، امتدح جل ثناؤه بالفعل لما يريد . وعند المعتزلة ما يريد من الخيرات التي تكون من الخلق مما لو اجتمع الخلق على إحصائها لم يبلغوا جزءا من ألف جزء مما أراد فلم يفعل وهو عز وجل تمدح به . ثم من عظيم قولهم إن عند الله مشيئة جبراً لو كانت لكان الخلق على ما قال ، فمن يصدقهم على هذا الدعوى أن له هذه القدرة أو المشيئة التي تعمل <sup>٢</sup> هذا العمل بعد أن ظهر للخلق كل هذا الخلف في وعده وهذا العجز في فعله ، أو متى يؤمن بوعده من وعد الخلق أن يفعل ما يريد أكثر مما يبلغه حساب الخلق ثم يخلف ، ومن يثق بعد هذا بوعده ، أو متى يخاف وعيده ، وهذا محال عندهم . فإن أراد أن يظهر عجزه وخلفه وما لا يليق بوصف الحكمة فأى شيء كان يبغى لبس علم به هذا على مذهب الاعتزال ، جل ربنا وتعالى عن ذلك .

وقال تعالى : 'وَإِذْ أَرَدْنَا / أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا' <sup>٣</sup> ، [١٥٢]

أخبر أنه يريد إهلاك قوم وقريّة بفسق أهلها قبل أن يكون منهم الفسق ، فلو لم يرد كون الفسق منهم كما علم أن يكون ، ولكن أراد أن تكون الطاعة ويهلكهم ، كان يكون ذلك جوراً ، فثبت أنه أراد الذي كان منهم أو علم ذلك . وقال نوح لقومه : 'وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ' <sup>٤</sup> ، وقلت : لا يريد ذلك ، وصرفت كلام نوح إلى ما لا يحتمله وهم البشر ، 'وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ' <sup>٥</sup> ، وأنتم تقولون لم يؤتمم لذلك ولكن آتهم ليهتأوا . وقال تعالى :

(١) سورة هود: ١١ آية ١٠٧ .

(٢) في الأصل : يعمل .

(٣) سورة الإسراء ١٧ آية ١٦ .

(٤) سورة هود ١١ آية ٣٤ .

(٥) سورة يونس ١٠ آية ٨٨ .

‘أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ’<sup>١</sup>، وأنتم تقولون: بل أراد الله ذلك وقال: ‘وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ’<sup>٢</sup>، وأنتم تقولون: لم يردّها، أو تقولون هذه محنة. وأنى كان رسول الله يريد أو يتمنى أن لا يكون حتى يقال له: ‘فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا’<sup>٣</sup>. وقال الله تعالى: ‘وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنفُسِهِمْ’<sup>٤</sup>. وقال تعالى: ‘وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ’<sup>٥</sup>، أخبر ما يريد بهم بما أعطى، وهم يقولون: لا يريد. فما يقال لأمثال هؤلاء إلا ما قيل لليهود والنصارى: ‘أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ’<sup>٦</sup>. وقال الله جل ثناؤه: ‘لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ’<sup>٧</sup>، فنقول لهم: أراد الله عز وجل أن يفي بما وعد هذا، أو أراد أن يكذب وعده ويبطل وعيده. فإن قالوا بالثاني أعظموا القول ووصفوه بإرادة السفه والكذب، وكفى بهذا القول خزيا، وإن قالوا: أراد أن يفي به ١٠ قيل: أراد أن يفي به، وهو يريد أن يطيعوه، فيفي وهم يطيعون له أو يعصون. فإن / قال بالأول فهو جَوْرٌ أراد؛ لأن فعله جور، وإرادة كونه لإرادة فعل الجور أن يكون له فعلا. وقال الله تعالى: ‘وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ’<sup>٨</sup>، وإن قال بالثاني أذعنوا للحق، وقالوا بالعدل، ولا قوة إلا بالله.

وقال الله تعالى: ‘يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ’<sup>٩</sup>، ومن أراد أن يكون منه كل خير فقد أراد له الحظ في الآخرة. وقال تعالى: ‘تُرِيدُونَ عَرَضَ

- ١) سورة المائدة ٥ آية ٤١.
- ٢) سورة المائدة ٥ آية ٤١.
- ٣) سورة المائدة ٥ آية ٤١.
- ٤) سورة آل عمران ٣ آية ١٧٨.
- ٥) سورة التوبة ٩ آية ٨٥.
- ٦) سورة البقرة ٢ آية ١٤٠.
- ٧) سورة هود ١١ آية ١١٩.
- ٨) سورة غافر ٤٠ آية ٣١.
- ٩) سورة آل عمران ٣ آية ١٧٦.

الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ<sup>١</sup> ، وقال تعالى : 'يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ<sup>٢</sup> ، فأراد للمؤمنين هذا فكان ذلك ، وللكافرين الأول فكان ذلك ، ولا يجوز أن يريد الأول وهم مطيعون ، ثبت أنه أراد أن يكون منهم ما قد كان ، وبالله العصمة والنجاة .

وقال الله تعالى : 'وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ'<sup>٣</sup> ، فإذا كانوا لا يشاءون إلا أن يشاء الله لا يجوز إذا شاء الله أن لا يشاءوا ، ويشاءون وإن لم يشأ ، فإن ذلك آية الكذب الذى هو قبح الله فى العقول ، وبالله المعونة والتوفيق .

ثم قول المسلمين المتوارث بينهم : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لا يكون ، على غير اضطراب قلب لأحد أو توهم غير ، وعلى غير سبق الوهم إلى خلاف لما عليه المشيئة المعروفة التى لديها يقع فعل الاختيار والاضطرار جميعا . على أنه لو جاز أن يشاء شيئا لا يكون ، ويشاء أن لا يكون فيكون ، لم يكن الكون بالأول أحق من أن يكون من صفات الربوبية من الثانى ، ولكل موضع ، بل لو قيل : إن ذا يغلب على الأول عندهم ، لم يبعد ، ولا قوة إلا بالله .

وأیضا تعارفهم فى الوعد إذا حذروا الخلف إن شاء الله ، وفى اليمين إذا خافوا الحنث قالوا ذلك . ثبت أن عقد جملة المسلمين واحد قبل تمويه المعتزلة ، وهو / كمال قال : 'كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه وينصرانه ويمجسانه [١٥٣] بين الخلقة'<sup>٤</sup> ، يوجب شهادة ودلالة وحدانية الله تعالى حتى يحى التلبیس ممن ذكر ، وكذلك امر المشيئة عند الجميع قبل تلبیس المعتزلة ، ولا قوة الا بالله . وأیضا الموجود فى عرف الخلق من الدعاء بإرادة اليسر والخير لهم على طمأنينة القلب بحقيقة ذلك لو كانت ثمة ارادة ، ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة الأنفال ٨ آية ٦٧ .

(٢) سورة النساء ٤ آية ٢٨ .

(٣) سورة التکویر ٨١ آية ٢٩ .

(٤) أخرجه البخارى ومسلم وأحمد بن حنبل .

وأية ما عظم القدر في القلوب بأن ما شاء إبليس كان ، وما لم لا يشأ لا يكون ، على العلم بخون ما لا يحمي من الشر ونحروج الخير من الكون في ذلك ، ووجود مشيئة إبليس بذلك ، ثبت أن كون حقائق الأشياء بما لله فيها مشيئة ، وامتناعها عن الكون لذلك ؛ لذلك استحسنوا إضافة ذلك إلى الله ، واستقبحوا إضافته إلى إبليس وعيره من العصاة ، ولا قوة إلا بالله .

٥

ثم العبرة بما يوجب ضرورة العقل ، [وهي] توجب ذلك ؛ إذ يعلم كل أحد أن فعله يخرج على غير الذي يريد من الحسن والقبح ، واللذة والألم ، والخيبة والسخط ، ثبت أن لغيرهم في خروج فعلهم على ما خرج إرادة على تلك الإرادة يخرج [الفعل] ، والله الموفق .

١٠ وأيضا أن إحداث شيء في سلطان آخر وفي مملكته من حيث لا يشاء ولا يريده آية الضعف والقهر ، ومن ذلك وصفه محال أن يكون رباً وإلهاً ؛ لذلك لزم وصف الله بذلك ، والله الموفق .

وأيضاً أن الله تعالى لو أراد أن يكون الكفر غير الذي يعلم أنه يكون ، غير الذي أخبر أنه يكون ، أراد أن يكون كذاً بآبائها ، ومن تلك إرادته لم يجوز أن يكون إلهاً ورباً ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

وأيضاً في الحكمة أن كل من صنع أمراً يريد غير الذي يكون به ، كان يكون جاهلاً بالعواقب أو عابثاً بالفعل ، والله تعالى يجلب عن هذين الوصفين . / [١٥٣ ب] ألا يرى أن من بنا شيئاً يعلم أنه لا يكون ، كان ذلك منه عبثاً ، ولو كان به شيء غير الذي يريده كان جاهلاً به . وأيضا أن الخطأ المعروف في الشاهد نوعان : أحدهما خروج الفعل على تقدير يجهله ، والثاني وقوعه في غير الذي يريده ، فلو كان الله تعالى يريد بما أعطى غير الذي يكون به لكان يكون فعله خطأ ، على ما عرفنا الله تعالى من فعل الخطأ ، وبالله التوفيق .

٢٠

(١) هكذا في الأصل والباء غير مشطوبة .

وأيضاً أن الذي عليه أمر الشاهد أن كل من أراد مولاة من يختار عداوته ، كان يكون عن ضعف وخوف ، فلا يجوز أن يكون الله تعالى يريد مولاة إبليس والذين اختاروا عداوته ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أن شرط كل مَنْ فعله اختيار الإرادة ، وكل مَنْ فعله الاضطراب أنه غير مرید لذلك ، فلو كان الله لفعل العبد غير مرید ليكون على ما كان ، يكون مضطراً ، ولذلك لا يجوز أن يكون لأحد في فعل غيره إرادة ؛ لما لا يحتمل خروجه على ما يريد ، وسما ذلك تمنياً ، فعلى ذلك لو توهم كون شيء لم يردده الله كانت إرادته تخرج مخرج التمني . وأيضاً أنه لو جعل لنا أن نبوة نبي بقول بشر ، يكون ذلك معصية لنا أن نريده ، من حيث يكون آية ، وإن لم يكن له أن يعصى ، فثله إذ علم الله أنه أخبر عن ذلك بأنه علم أن لا يكون ، كان له أن لا يريد في الحكمة ، على أنه لا يختلف أن ليس للعبد أن يسأل الله هداية من يعلم أنه لا يهتدى نحو إبليس لم يكن له أن يقول : اللهم اهده ؛ لما يعلم أنه لا يكون ، ثم يقال أن يكون علينا إرادة ذلك ، وإذ لم يكن علينا إرادة ما يعلم أنه لا يكون لم يجوز أن يقال ذلك على الله ؛ إذ كونها علينا إنما يكون إذا جهلنا بحاله ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نسأل عمن يريد أن يكون شتم / رسول الله مثل شتم إبليس في المرتبة والمئاتم ، أليس هو بمتعد سفيه كافر ؟ لا بد من : بلى . فيقال : من أراد أن يكون شتم رسول الله أمراً عظيماً لا يبلغه شتم أحد من الخلق أن يكون محموداً ؟ لا بد من : بلى . قيل : فمن يريد أن يكون الشتم منه كذلك ؛ إذ محال كونه لا من أحد أعظم ولا بأصغر ولا نحو ذلك ، فلا بد أن يقول : من كافر ، وفي ذلك جواز إرادة فعل الكفر من وجه لا يحتمل الذم من ذلك الوجه ، وبالله التوفيق .

ثم الأصل الذي هو معتمد المعتزلة أن إرادة الله ليست غير خلقه وأن تأويلها على ما فسر الكعبي ليس غير أنه لم يغلب ولم يضطر في فعله ، وهذا المعنى قد أعطوه جميعاً في فعل العباد ، فإنكارهم الإرادة — وهذا معناها — لا معنى له بعد الإعطاء في الجملة ، والله الموفق .

- والأصل عندنا [إذ] استلنا عن مشيئة الله فعل الكفرة على ما كان وجهان :
- أحدهما القول بذلك في الإطلاق على ما عُرِف من الإرادة في ذلك ، والثاني منع الإطلاق إذا لم يُفهم مراد السائل أو خشي أن يريد التعنت في ذلك ، وهو أن يقال : إن للمشيئة معاني فيما يتعارف ، أحدها التّمنى ، وذلك عن الله منفى في كل شيء ، والثاني الأمر والدعاء إليه ، فذلك منفى عن الله في كل فعل يذم فاعله ، والثالث الرضا به والقبول له ، وذلك كذلك أيضا في كل فعل يذم عليه ، والرابع تأويله نفى الغلبة وخروج الفعل على ما يُقدّره ويريده ، وهذا يقول ذلك ، وقد أجمع على معناه ، فمن أنكر ذلك بعد إعطاء معناه فهو قدر المشيئة على غير حقيقة المراد منها ، وهو عندنا لازم ؛ إذ هو لكل شيء خالق ، وقد ثبت وصفه فيما يخلقه أنه غير مضطر إليه ولا يُكره عليه ، ولا قوة إلا بالله .
- ١٠

- [١٥٤ ب] ثم نذكر وَهْمَ الكعبي فيما ذكر في / هذا الباب . سأل نفسه عن قول الناس : 'ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون' ، فأجاب بالذي في تأويل قوله : 'خالق كل شيء' ٢ ، أنه ليس في إرادة الشتم له مدح ، وقد بينّا ذلك ، على أنه في إرادته أن يكون كاذبا فيما أخبر به حقيقة الشتم ، وليس ذلك في إرادة كون فعل الشتم ممن يشتمه تبيحا شتما ٣ يدل على ذلك العلم به في الوجهين أنه في الأول جهل وخطأ ، وفي الثاني حكمة وصواب ، وصرف المشيئة إلى القهر ، وقد بينّا وَهْمَهُ . على أن معنى القهر في هذا أو في غيره محال ؛ لأنها هي في الإيمان والكفر والكذب والصدق ، وهو لو خلق الكفر والكذب لا عن أحد في الحقيقة يكون كافرا كاذبا عند جميع من يرى خلق الشيء ذلك الشيء ، فذلك يلزمهم أن يقولوا تأويل قول المسلمين : ما شاء الله كان ، أي لو شاء الكفر
- ١٥
- ٣

(١) في الأصل : للمشيئة ، وهكذا دائما وردت في النص وسوف نكتفي بالتنبيه عليها في هذا الهامش فقط .

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢ .

(٣) في الأصل 'شتم' وصححت على الهامش .



والكذب<sup>١</sup> ، وهذا التأويل مما لا يرضى به مجنون، أن يوجه إليه قوله ، فكيف بحملة المسلمين ، وبالله التوفيق .

ثم خرج من المعارضة بأخرى يقول بها على المسلمين فقال : هم يقولون : ما أحب الله كان وما لم يحب لا ، وهذا لم يُسمع من شيطان ، فكيف من مسلم .

ثم عارض بقولهم : أمر الله نافذ ولا مرد لأمره . قيل : لهذا وجهان : أحدهما أمر التكوين كقوله : 'إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ'<sup>٢</sup> ، فهذا لا مرد له ، ويدخل في ذلك فعل الخلق جميعاً ، وهو مثل الأول . والثاني أن يُراد به حقيقة حق الأمر أن لا يرد عن الوجه الذي يكون الأمر وما به الأمر فيما لم يكن ، لم يخرج الأمر عن حدة وتزول الإدارة ؛ إذ بي المنكون ، والأمر ليفعل به . ألا ترى أن كل مختار في الفعل موصوف بالإنزادة ، ولا يجوز أن يقال : هو مأمور ؛ لإحالة وصف الله / به ، ولا قوة إلا بالله .

[١٥٥]

وقال في قوله : 'وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ'<sup>٣</sup> إن الاستقامة كانت بها ، وذلك فاسد ؛ لأن الله قد شاء ، فلا يكون ، فلا يجوز فيما يكون بها إلا على قولنا إنها تكون ؛ لا محالة إذا شاء الله .

ثم قال : أتريد الله أن يشتم ؟ وقد أخطأ في السؤال ، بل حقه أن يقال : أتريد الله أن يكون فعل الشتم ممن يشتمه قبيحا مسخوطا ؟ ثم قال : معاذ الله ؛ لأنه نهى عنه وغضب عليه ، ولا يفعل الحكيم ذلك .

قال الشيخ رحمه الله : قيل : أحكيم لا يشاء ذلك مما لو كان الذي شاء يصير كاذباً سفيهاً ؟ فإن قال : نعم ، بأن جهله بالحكيم ، وإن قال : لا ، ألزم القول بالمشيئة ؛ إذ في قوت ذلك كذبه وسفهه ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : وكذب .

(٢) سورة يس ٣٦ آية ٨٢ .

(٣) سورة التكوين ٨١ آية ٢٩ .

(٤) في الأصل : يكون .

على أن النهي ليس من الوجه الذي ذكرنا وكذلك الغضب ، وهذا النوع مما قد ذكرنا منه الكافي في باب خلق الأفعال .

وبعد ، فإنه إذا أراد لما علم أن يختار هو عداوته أن يكون منه عدواً ليزول معنى الضعف ويظهر الغنى عنه وعن فعله كما قال : 'إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ' ، على أنه يزعم أن معنى الإرادة أن لا يغلب ، وقد وجد في هذا ، فليقل ما شاء فهو له في الأول جواب . وأما جوابه بالحبّة والرضا فإنه لا يجوز أن يقال : إن الله يحب إبليس ويرضى به وكذلك الخبائث والأقذار ، وإن كان أراد كونهم ، فثله فعل الكفر وكذا كل قبائح الصور والجواهر ، والله أعلم .

وأجاب لما عارض من الزيادة في ملكه ما لا يريده بالرضا والحبّة ، وقد بينّا التفريق في ذلك بما هو فعله . ثم قال : إذا قدر على المنع فلم يمنع ، فليس بممنوع ، فيقال له : لو قدر وهو لا يريده لم يمنع ، فدلّ كونه بلا إرادة أنه لم يقدر ، وما يبين ذلك أنه لو قهرهم على الإسلام لم يكونوا مسلمين قهراً ، يبين / أنه لم يكن يقدر على ذلك ، وذلك حق الغلبة والقهر في الشاهد ، ولا قوة إلا بالله . [١٥٥ ب]

وعارض بتركهم ، فيقال : ليس في الترك خلاف له في الإرادة فيلحق ما ذكرنا من الزيادة في ملكه ما لا يريده ، وبالله التوفيق .

وعارض بمثله في الشاهد ، وهو خطأ لوجهين : أحدهما أن مَلِكَنَا لا يقدر على المنع ، وإلا كان يمنع عن كل شيء لم يرده ، والثاني أن ذلك ليس في ملكه ولا سلطانه ، لما ليس لملك الأرض على أفعال غيره ملك ولا سلطان ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض نفسه بما يعقب خروج الشيء عن علمه جهلاً ، لم لا أوجب خروجه عن إرادته نقصاناً ، وهو عجز ؟ فقال : إنما يُعقب الكراهة لا النقصان ، قبل : كراهة النهي كذا ، والغلبة تحدث<sup>٢</sup> نقصاناً ، وفي كتاب الله أيضاً دليل

(١) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٦ .

(٢) في الأصل : يحدث .

الفرق بين المحبة والرضا، وبين الإرادة والمشئة بقوله: 'وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ' <sup>١</sup>، وقوله: 'وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ' <sup>٢</sup>، وقوله: 'إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ' <sup>٣</sup>، 'لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ' <sup>٤</sup>، وقال في المشئة: 'مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ' <sup>٥</sup>، وغير ذلك مما يوجب تخصيص المحبة والرضا [و] تعميم المشئة والإرادة، مع ما يوصف بهما في أفعاله، ولا يوصف بالرضا والمحبة، على أن المشئة صرفها إلى القوة حتى جعلها بحكم القسر، فلذلك قوتها توجب ذلك. والأصل في ذلك أن المحبة والسخط معنيان يوجبان بفعل العباد، وليست المشئة كذلك، لما ليس في أفعال العباد معنى يوجب المشئة، إلا أن يراد بها الرضا أو التمني، ولا قوة إلا بالله.

١٠ وفي الشاهد قد يفعل الرجل ما لا يرضى به ولا يحبه، ومحال حقيقة فعل لا يريده، وكذا معنى الإرادة متقدم عندهم على الفعل، وعندنا معنى يكون معه، ولا وجه لها بعده، وأمر الرضا والسخط والمحبة ونحو ذلك يكون من بعد في المتعارف أبدا، ولا قوة إلا بالله.

١٨ / ثم احتج بقوله تعالى: 'يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ' <sup>٦</sup>، ونحو ذلك، وقال: [١٥٦] 'وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ' <sup>٧</sup>، والكفر أعسر العسر. قيل: الإرادة في هذا تخرج على الإذن والإباحة والرخصة، ليس ذلك من أمر الإيمان في شيء، فكذا إرادة العسر. وأيضا أنه لو كان على الأمرين فالوجه [أن] أولئك قوم قد آمنوا فلم يكن لهم في التحقيق غير الذي أراد، فلو كان من الكافر أراد الإيمان لكان

- (١) سورة الزمر ٣٩ آية ٧.
- (٢) سورة البقرة ٢ آية ٢٠٥.
- (٣) سورة البقرة ٢ آية ٢٢٢.
- (٤) سورة البقرة ٢ آية ١٩٥.
- (٥) سورة الأنعام ٦ آية ٣٨.
- (٦) سورة البقرة ٢ آية ١٨٥.
- (٧) سورة البقرة ٢ آية ١٨٥.

لا يكون سواه، كما إذا أراد فيمن أراد الإيمان لم يكن غيره، وعلى هذا قوله تعالى: **فَمَنْ يُرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ** <sup>١</sup>، وأيد ذلك قوله: **يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي** <sup>٢</sup> **الْآخِرَةِ** <sup>٣</sup>، وبين في المؤمنين: **وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ** <sup>٤</sup>، دل أن كل من أراد له الإيمان أن يكون فعله أراد له الآخرة، ومن لم يرد لا، ولا قوة إلا بالله.

واحتج بقول الله تعالى: **وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ** <sup>٥</sup>.

قال الشيخ رحمه الله: فنقول كذلك ومن أراد عداوة إنسان له عداوة أو فعله الظلم قبيحا فاحشا، فليس بمريد لهم الظلم بل أراد لهم العدل، قال الله تعالى: **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا** <sup>٦</sup>، ثم قال في إبليس: **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ** <sup>٧</sup>، سماه باطلا، لا أن خلقه باطلا، فثله لإرادة فعل الكفر من الكافر باطلا وظلما، لا يكون منه إرادة الظلم للعباد، وتأويله قوله: **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** <sup>٨</sup>.

وبعد، فإنه في الاعتبار به جائز لأن إرادة ما يعلم أن يكون ليكون عدلا، إذ هو أراد جزاء فعله لا أن يعاقبه على أمر لم يفعله، والله الكافي.

ثم سئل عن إرادة رسول الله انهزام المشركين فزعم أنه أراد لينظروا فيما دعاهم إليه.

١٥

قال الفقيه رحمه الله: فالانهزام طاعة أو معصية؟ وكذلك الحال إلى وقت النظر، وفي ذلك دوام على المعصية. لا بد أن يقول: معصية، فيجوز أن يراد به لا على قصدها لبعض المصالح، ومثله قوله: **إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ / بِإِثْمِي** [١٦٦ ب]

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥.

(٢) سورة آل عمران ٣ آية ١٧٦.

(٣) سورة الانفال ٨ آية ٦٧.

(٤) سورة غافر ٤٠ آية ٣١.

(٥) سورة ص ٣٨ آية ٢٧.

(٦) سورة فصلت ٤١ آية ٤٢.

(٧) سورة فصلت ٤١ آية ٤٦.

وَأَتَمِّكَ<sup>١</sup> ، إنه يجوز إرادة فعل هو معصية لا على قصد عصيان ، وكذلك معاصي المؤمنين كلها كانت على أفعال من عاصيهم ، وإن لم يريدوا معصية الله ، بل لو أرادوا لكفروا ، فهذا يبين أن إرادة فِعْلٍ يكون من فاعله معصية لا يكون كإرادة المعصية ، فثله إرادة الله فعل الكافر ليكون منه معصية ، أو فعله الشتم ليكون مشتما قبيحا لا يكون كإرادة الشتم والمعصية ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض بأن رسول الله رضى منهم الانهزام ، وذلك فاسد ؛ لأن الانهزام منهم لم يكن لرسول الله أو لله ،<sup>٢</sup> فيتكلم فيه بالرضا وغير الرضا<sup>٣</sup> ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عورض بما كان كفر أكثر عباد الله بأن أراد إبليس ، والله أراد منهم الطاعة ، فصارت إرادة إبليس في ملك الله وسلطانه أبعد من إرادة الله ، فأجاب بالرضا<sup>٤</sup> والمحبة والسخط ، وقد بينا نحن الفصل بين الأمرين ، على أنه يكون فعل يرضى به المرء ويسخط من غير أن كان وقت فعله ، ومحال ذلك في الإرادة ، ثبت أنها شرط الفعل<sup>٥</sup> ، فيما يظهر التعجيز إذ لا يخلو عنها فعل المختار . وأيضا إنا لا نقول بأن الله يحب من يعلم أنه لا يؤمن أو يرضى منه لأنهما يجبان بالفعل ، فن لا يفعل بالقول به بعيد ، وأما الإرادة فقد بينا ، والله أعلم .

والأصل في هذا في المتعارف أن الفعل يخرج على إرادة أو غلبة<sup>٦</sup> أو غفلة<sup>٧</sup> ، ثم الله سبحانه لا يجوز أن يوصف في فعل العبد بالغلبة أو بالغفلة<sup>٨</sup> ، ثبت أن كان بالإرادة . والمعتزلة لا يثبتون لله معنى في الإرادة سوى كون العلم بعد أن لم يكن من غير ضرورة له ، وهذا المعنى هو في فعل كل من أهل العالم قائم ، فلا وجه لإنكارهم على قولهم ، وبالله العصمة .

(١) سورة المائدة آية ٢٩ .

(٢) ... (٢) في الأصل : فيتكلم فيه بالرضى وغير رضى .

(٣) في الأصل : وبالرضى .

(٤) في الأصل : العقل .

(٥) في الأصل : عليه .

(٦) في الأصل : عقله .

(٧) في الأصل : عقله .

ثم قال : إرادة إبليس هي التمني ، ولو أراد العباد ما كفروا ، والله يقدر /  
[١٥٧] على منعهم بالقهر .

قال الفقيه رحمه الله : قلنا له قد صدقت ، والإرادة قد توجب الغلبة والتمني .  
لا . فكيف غلب تمني عدوه على إرادته ؟ وقوله : يقدر ويقهر ، وهذا النوع  
إنما هو أثر الحيرة والوحشة ، ولا يجوز الإيمان بالقسر بوجه . ثم قال : فإن قيل :  
هل رأيت حكيمًا يقدر على منع عبده عن أمر لا يريده ولا يمنعه ؟ فعارض  
بالجبر<sup>٢</sup> ، وهذا خطأ ؛ لأنه عندنا يريده ، وليس المنع من شرط ما يراد . ثم قال :  
فإنه يعد لوجهين لا يريده ولا يجوز له المنع لضرب من التدبير .

قال الشيخ رحمه الله [ : إن كنت على الشاهد تقدره<sup>٣</sup> فلا تجده<sup>٤</sup> ، إلا  
أن لا يقدر عليه أو هو لم يرد الفعل به . قال : ومنها ما يجب المنع ، فدل أن  
المنع إن وجب وجب لعلته لا لعينه ، وما يذكر من العلة فإن كانت أوجبت  
الاضطرار ، فهو الذي قيل لا يقدر عليه ، وإن كان لا يوجب ، وقد يملك القهر  
لا بالتعدي ، فهو لا يسعه عندنا ، وهو خارج من العرف ، ولا قوة إلا بالله .

وقال في جواب ما عورض بقوله : 'فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ' ، أن تأويله  
معروف وهو أن من أطاعه أو من لطائفه ما لا يقدر عليه غيره وسماء بالأسماء  
الشريفة وحكم له بالأحكام الرفيعة ثوابا لطاعته ليزداد له الرغبة كقوله : 'وَالَّذِينَ  
اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى' ، ومن عصاه منع منه ما ذكر فيضيق صدره كما وصف ،  
ولا يفعل بأحد ذلك ابتداء كآلية التي ذكرتها . وقوله : 'وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا  
الْفَاسِقِينَ' ،<sup>٥</sup> ثم قال : فلا يجوز ذلك ابتداء من غير استحقاق العداوة والولاية

(١) في الأصل : وعلى .

(٢) في الأصل بالخاء المهملة .

(٣) في الأصل : يقدره .

(٤) في الأصل التاء غير منقوطة .

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥ .

(٦) سورة محمد ٤٧ آية ١٧ .

(٧) سورة البقرة ٢ آية ٢٦ .

لأمرين : أحدهما أن ليس به هوادة ولا محاباة ، والثاني أن من يفرق عبیده بالحرف لم يكن له العود باللوم منهم على أحد .

قال الشيخ رحمه الله : أما ما ادّعى على الآية / أنها معروفة فهذا يدل على جهله بالمعروف والمنكر وقلبه القصة ، ثم أخطأ في صرف الآية إلى ما بعد الإسلام المعروف من النطق ، لأنه قال : **فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ** ، فأثبت له الإسلام إذ شرح صدره لا أن شرح بعد أن وجّد منه الإسلام ، ثم أعظم منه جرأته على الله أن مثل هذا يكون هوادة ومناجاة وما كان عليه إذ علم من صفته جرأته هذه في خاص نفسه أن لا يبدي ذلك ولا يعارض نفسه بما لا يضطر إليه ، لكنه عوقب بجهله بالله وصرفه كناية عن جهته طلبا لإقامة مذهب هو ينتج الزندقة ، فنعوذ بالله من الخذلان . ثم يقال : من أسلم وقت إسلامه أسلم وقلبه مشروح له ، ووقت كفره قلبه ضيق ، أو هما واحد في الشرح والضيق . فإن قال : كانا واحدا ، ظهر كذبه عند كل من يحفظ ابتداء دينه من إسلام أو كفر ، ثم يسمى ما يعلم كذبه كل مسلم وكافر من الله هواده مرة ومحاباة ، بائنا وصدنا عن الحق ومنعا ليعلموا جرأته وسفهه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم يقال له : الذي يريده بعد الإيمان أو يحرمه بعد الكفر ، وكان في ذلك معونة في الدين وتيسير عليه أو لا ؟ فإن قال : لا ، بان بهته وسقط موضع جعل ذلك ثوابا أو عقابا ، وإن قال : بلى ، فقد أقر عليه مذهبه ببذل شيء هو أصلح له في الدين . ثم يقال : هل رأيت كافرا بعد أن آمن ، أو أخبرت كون ذلك ، أو مؤمنا بعد الكفر ؟ لا بد من : بلى . قيل : أكان إعطاء الثواب ومنعه ذلك الشرح أو لا ؟ فإن قال : لا ، ألزمه الخلف في الوعد والكذب في الخبر ، وإن قال : نعم ، قيل : أى نفع له في تلك الفوائد ، أو أى ضرر عليه في التضييق ؟ إذّا ليجعل ذلك ثوابا أو عقابا ويمنع جواز ذلك ابتداء بما / سماه مرة هواده ومرة محاباة ومرة صدنا ومرة منعا ، نسأل الله العصمة عن قول هذا عقابه .

ثم من احتج منهم بقوله : 'سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا' ١ ،  
فالجواب لذلك من أوجه ثلاثة : أحدها أنهم ادّعوا به الأمر كقوله : 'وَلِذَا  
فَعَلُوا فَاِجْشَاءً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا' ٢ ، والله أمرنا بها ، وكذلك قوله : 'وَلِإِنْ  
مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ' ٣ . والثاني أنهم لما أوعدوا في ذلك قد  
أهلوا فلما أهلوا ظنوا كذب الرسل وحسبوا أن ذلك مما لله فيه الرضا وإلا لم  
يكن يمهلهم ، وكذلك ظن أصحاب السبب ، وذلك كقوله [تعالى] : 'حَتَّى إِذَا  
اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ' ٤ . والثالث أن يكونوا قالوه على الاستهزاء بالمومنين بما يدعون  
أن كل شيء بمشيئة الله كقول الإنسان : إذا ما مت لسوف أخرج حيا ، إنه قال  
ذلك على الاستهزاء بالمومنين ، وإن كان ذلك حقا ، وكذلك قول المنافقين :  
نشهد أنك لرسول الله ، ولكن ذلك لما كان الهزؤ طعنوا به ، فمثله الأول ، والله  
أعلم .

أيّد ذلك آخر الآية : 'قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ' ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ' ٥ ،  
وغير ذلك ، ولا يَحْتَمِلُ لما مرّ بيانه . وقال في قوله تعالى : 'وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآتَمَنَ  
مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا' ٦ ، إنه على الإكراه أن يمنعهم على الإكراه قسرا  
كما جعلهم شيوخا وشبابا ، ولكن شاء أن يبتليهم كقوله : 'وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَتْصَرَّ  
مِنْهُمْ' ٧ ، وقد شاء ذلك بالنبي وأصحابه ، ولكن أراد به مشيئة القسر ، إذ ليس  
معهما حمد ولا أجر .

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٤٨ .

(٢) سورة الأعراف ٧ آية ٢٨ .

(٣) سورة آل عمران ٣ آية ٧٨ .

(٤) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٥) سورة يوسف ١٢ آية ١١٠ .

(٦) سورة الأنعام ٦ آية ١٤٩ .

(٧) سورة يونس ١٠ آية ٩٩ .

(٨) سورة محمد ٤٧ آية ٧ .



- قال الشيخ رحمه الله : وقد بينا ما يدل على وهمه ، على أنه من كان ممن سبق إلى قوله إن الله لو شاء أن يخلق فعلا ليس بفعل للخلق لا يقدر عليه حتى يجيئ الكتاب بالامتداح به والاعتذار عليه ، وإنما قدر ذلك من الفعل في غيره مما /
- ظهر من فعل آخر ، وما لا يبلغه حد البشر ، فمن كان يظن أن الله يعجز عن [١٥٨ ب] هذا النوع من الخلق ، ولا على حقيقة فعل الخلق ، بل لو أريد ذا لكان موضعه فيما ظن المعتزلة أنهم خلقوا<sup>١</sup> خلقا ليس في العقول أرفع منه ولا أعلى في الحسن والفضل . فرمت هذا المعتزلة على ألسن الضعفة ، فبين الله قدرته على مثل ذلك ، وإلا لا وجه لإنكار مثله ممن يقرّ له بخلق السماوات والأرض وما بينهما ، ولكن بين بذلك فساد قول المعتزلة : إن الله قد شاء ، فلم يكن ، إذ هو لا يقدر على خلق أفعال العباد ، فقال : 'وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ'<sup>٢</sup> جوابا لذلك ، وقال تعالى : ١٠
- فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ<sup>٣</sup> جوابا للأول ، وقوله : 'وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ'<sup>٤</sup> ، على أنه لو شاء تكذيب منذريه ، بل لا يشاء لانتصر منهم بما شاء ، ولكن شاء التأخير ، والثالث لانتصر منهم بهم ، ولكن شاء أن يبلو صحابة نبيّه بالهزيمة ليبين الذين صدقوا كقوله تعالى : 'وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ'<sup>٥</sup> ، وقوله : 'وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ'<sup>٦</sup> . وقال أبو حنيفة رحمه الله : بيننا وبين القدرية الكلام ١٥
- في حرفين : أن نسألهم : هل عليم الله ما يكون أبدا على ما يكون ؟ فإن قالوا : لا ، كفروا ؛ لأنهم جهلوا ربهم ، وإن قالوا : نعم ، قيل : شاء أن ينفذ علمه كما علم أو لا ؟ فإن قالوا : لا ، قالوا بأن الله شاء أن [يكون] جاهلا ، ومن شاء ذلك فليس بحكيم ، وإن قالوا : نعم ، أقروا بأنه شاء أن يكون كل شيء كما

(١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) سورة هود ١١ آية ٤ .

(٣) سورة الأنعام ٦ آية ١٤٩ .

(٤) سورة محمد ٤٧ آية ٤ .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٣ .

(٦) سورة الحج ٢٢ آية ١١ .

علم أن يكون . فهذا الذي تقرر عندي من المحكي عن أبي حنيفة رحمه الله ، لا أنى ذكرته بلفظه ، ولا قوة إلا بالله .

فإن قال قائل : إذ قَبَّحَ الأمر بالمعاصي لِمَ لا قَبَّحَ لإرادة كونها ؟ قيل : لأوجه : أحدها التناقض في الأمر ، وليس ذلك في الإرادة لأن الفعل / ربما يصير للأمر ، فحال الأمر بالمعصية لأنه يصير بالأمر طاعة ، فيبطل معنى المعصية بها الأمر ، وليست الإرادة كذلك<sup>١</sup> . ألا يرى أن كل فاعل مرید لفعله ، ومحال أن يقال : أمر نفسه بفعله ، ثبت أنهما مختلفان ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أن الله يوصف بالإرادة في فعله ، ومحال أن يكون عليه أمر فيه ، فثبت أن أحد الوجهين ليس هو دليل الآخر . مع ما كان الله تعالى مریداً هلاك الأنبياء والأخيار وبقاء الأعداء والأشرار والسعة لهؤلاء في الدنيا ، ولم يأمر بذلك ، بل أمرنا بالدعاء بهلاك هؤلاء وبقاء أولئك ، والله المبقي .

يأيضاً إن فائدة الأمر رفعة الأمر وعلوه حيث استبعد الآخر وأظهر فيه حقه وعظم مِثْنَهُ التي بها استحق أن يكون سيّداً له وسعوداً ، وحق الإرادة الاختيار ونفى الغلبة أن لا يتهم ولا يمتنع عن سلطانه ولا ينال بينه وبين ملكه ، وفي دفع الإرادة هذا ، لذلك بطل<sup>٢</sup> أن لا يريد ، وكذلك في المنع عن الأمر والنهي ؛ لذلك لزم القول بالأمر والنهي على الأمرين ليظهر سلطانه وربوبيته ، ولزم الإرادة في الكل ليحق ملكه وعجز الخلق عن أن يريدوا في ملكه وسلطانه ، والله الموفق .

وأيضاً إن الله أمر إبراهيم بالذبح وفداء بالكبش ، فلا يجوز أن يكون أراد فعل حقيقة الذبح ثم يمنع عنه بالبدل ؛ لأنه آية البداء وعلامة الجهل ، فكان الأمر لا بالذي به حقيقة الأرادة ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : لا .

(٢) في الأصل : كذلك .

الإشارة إلى أن صلب النص .

(٣) جاءت على هامش

وجملته ما بيننا من انقسام معاني الإرادة والاتفاق على أعمق المعنى الذي يذهب إليه ، وليس وراء ذلك إلا بمانع في اللفظ أو سرف عن جهته إلى جهة هي من تلك الجهة قبيح عند الخصم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الأصل الذي يقع عليه الفعل في الشاهد / أن يكون على إرادة أو غلبة  
أو سهو ، فكل من خرج في شيء عن الوصف بالغلبة فيه والسهو لزم الوصف بالإرادة التي هي للأفعال ، وأما التي هي لا ؛ لأنها في الحقيقة أقسام ، قد بينا ذلك فيما تقدم ، والله الموفق .

على أن القول في الشاهد فيما في الحقيقة إرادة فهي التي تكون وبها الفعل لا مسألة عندنا يكون معها ، وعند المعتزلة قبل الفعل بلا فصل ، وما عدا ذلك مما قد يكون الفعل إذا وجد ولا يكون فهو التسخي المبروف ، والله يبخل عن هذا الوصف ، ثبت أن إرادته على الوجه الأول ، وأنه يتحقق الفعل على الوجه الذي أراد به ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة في القضاء والقدر

الأصل عندنا أن هذه المسألة ومسألة الإرادة كلها في خلق الأفعال . إن ثبت ذلك ثبت هذه ؛ إذ خلق الأفعال يُثبت القضاء بكونها والقدر لها على ما عليها من حسن وقبح ، ويُوجب أن يكون مریدا لها أن تكون<sup>٢</sup> خلفا له ، وقد بينا في هذا ما نرجو<sup>٣</sup> به الكفاية لمن أكرم بالهداية ، لكن الناس أفردوا التكلم في مسألة منها فاتبعناهم في الفعل لما احتمل أن يكونوا أرادوا أن الحق قد يظهر بنوره لمن تأمل بأى لفظ من الألفاظ يعبر به عنه ليعلم أن الحق لا صار حقا للسان ولا لتوقع من البيان ، لكن صار حقا بما له من الأدلة والبراهين . ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : معه .

(٢) في الأصل : يكون .

(٣) في الأصل : يرجو .

- ثم القضاء في حقيقته الحكم بالشيء والقطع على ما يليق به ، وأحق أن يقطع عليه ، فرجع مرة إلى خلق الأشياء ؛ لأنه تحقيق كونها على ما هي عليه ، وعلى الأولى بكل شيء أن يكون على ما خلق ؛ إذ الذي خلق الخلق هو الحكيم العليم ، والحكمة هي إصابة الحقيقة لكل شيء ووضع موضعه ، قال الله تعالى : 'فَقَضَاهُنَّ' [١٦٠] سَبْعَ سَمَوَاتٍ<sup>١</sup> ، وعلى ذلك يجوز وصف أفعال الخلق أن قضى بهن ، / أى خلقهن وحكمهن كقوله : 'فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ'<sup>٢</sup> بمعنى احكم ، ومن ثمة سُمي العالم قاضيا بما يردّ كل حق إلى محقه ويُبين الذى هو حق ذلك ، وكذا قوله : 'إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ'<sup>٣</sup> ، وكذلك يجوز أن يقال : حكم الله أن فلانا يفعل كذا في وقت كذا فيكون منه كذا في وقت كذا ، وحق هذا أن يكون حكمهم بما علم أنه يكون ، وحكم أيضا بالذى يستحق الفاعل بفعله من ذم أو مدح ، ثواب أو عقاب .
- وقضى أى أعلم وأخبر كقوله : 'وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ'<sup>٤</sup> ، وعلى هذا الوجه أيضا يجوز ثناؤه ، ولا تمانع في جواز ذلك .
- وقضى قد يكون أمر كقوله تعالى : 'وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ'<sup>٥</sup> ، وقوله : 'وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا'<sup>٦</sup> ، وهذا لا يجوز أن يضاف إلى الله إلا في الخيرات .
- وقد يكون في معنى 'فَرَّغَ' كقوله : 'فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ'<sup>٧</sup> ، لكن هذا النوع لا يجوز أن يضاف إلى الله لإضافة الشغل له بشيء أو فراغ له منه

- ١) سورة فصلت ٤١ آية ١٢ .
- ٢) سورة طه ٢٠ آية ٧٢ .
- ٣) سورة آل عمران ٣ آية ٤٧ .
- ٤) سورة الإسراء ١٧ آية ٤ .
- ٥) سورة الإسراء ١٧ آية ٢٣ .
- ٦) سورة الأحزاب ٣٣ آية ٣٦ .
- ٧) سورة القصص ٢٨ آية ٢٩ .

إلا على مجاز اللغة في تحقيق انقضاء ما خلق ، ولا قوة إلا بالله .

وقد ذكر غير هذا في القضاء مما ليس بنا إلى ذكره حاجة فيما نحن فيه .

- وأما القَدَر فهو على وجهين : أحدهما الحد الذي عليه يخرج الشيء ، وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر ، من حسن أو قبح ، من حكمة أو سفه ، وهو تأويل الحكمة أن يجعل كل شيء على ما هو عليه ، ويصيب في كل شيء الأولى به ، وعلى مثل هذا قوله : ' إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ' ١ .  
والثاني بيان ما عليه يقع كل شيء من زمان ومكان ، وحق وباطل ، وما له من الثواب والعقاب ، وعلى مثل أحد هذين المروي عن رسول الله عند سؤال جبريل عليه السلام إياه عن الإيمان أن قرن ما ذكرنا بالقدر خيره وشره من الله ، فالأول نحو خلق الشيء على ما هو عليه قائم ، ذلك في أفعال الخلق من خروجها على ما لا يبلغه أوهامهم من الحسن والقبح ولا يقدرها عقولهم ، فنبت أنها خرجت على ذلك بالله سبحانه . والثاني أيضا لا يحتمل منهم تقدير أفعالهم من الزمان والمكان ولا يبلغه علمهم ، فمن ذلك الوجه أيضا لا يحتمل أن يكون بهم ، وهي غير خارجة عن الله ، وقال الله تعالى : ' وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ ' ٢ ، وقال : ' إِلَّا أَمْرًا تَقْدَرْنَا إِنَّهَا لَمِّنَ الْعَابِرِينَ ' ٣ ، ولا قوة إلا بالله .

- والكعبى زعم أن الله لا يقضى الكفر ، ثم فسر وجوه القضاء وجعلها في بعض ما فسر ، فإنكاره في الجملة على احتمال ذلك في أحد الوجوه خطأ . ثم احتج بأن [١] لكفر متفاوت وباطل ، وقضاء الله حق وصواب لمن لا يعلم أن القضاء بالباطل إنه باطل ، وبالتفاوت إنه متفاوت عدل وحق ، وكذا قضاء الحكام فأفعال الجود والظلم إنها جود غير باطل ولا متفاوت حتى كاد يعرفها الصبيان ، فمن جهل ذلك ، ثم ادعى حدود الكلام ، فحق الكلام عليه أن يعرف ما الكلام ، ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة القمر ٥٤ آية ٤٩ .

(٢) سورة سبأ ٣٤ آية ١٨ .

(٣) سورة الحجر ١٥ آية ٦٠ .

واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ، قال تعالى :  
خبره من لم يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي فليتخذ ربا سوى<sup>١</sup> .

قال النقيع رحمه الله : هذا مثل الأول ، وإن<sup>٢</sup> الرضا بقضائه أن تعلم بأن  
الكفر مضمحل قبيح وأنه شر وفساد وأنه يوجب مقت صاحبه وتعذيبه إلا أن  
يتوب ، فمن لم يرض بهذا فهو كافر ، فيكون على ما جاء به الخبر . على أن  
الكفر والقبح / هو فعل العبد ، ومحال أن يكون هو قضاؤه ، فثبت أن قضاء الله  
هو ما ذكرت مما عليه حقيقة الفعل ، ولا قوة إلا بالله . [١٦١]

على أن حقيقة الخير في الأمراض والمصائب ألا يرى أن التخليد في النار من  
قضائه عند المعتزلة وكذلك الخذلان والإضلال ونحو ذلك ، فليرضى الكعبي لنفسه  
ذلك ، وإلا طلب ربا سواه . والمعتزلة يقولون : ليس لله القضاء بالأمراض والمصائب  
في الدين ، لا ذنب لهم إلا بالعوض ، فإذا هم لا يرضون بها حتى يُعْطُوا عليها  
العوض ، وذلك معنى ما روى فليتخذ ربا سوى . وقال : علينا الرضا بقضاء الله .  
قال الشيخ رحمه الله : وقد بينا كيف يرضى به ، وما عليه في ذلك أيضا ،  
ولا قوة إلا بالله .

قال : وفي قوله : ' إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ' <sup>٣</sup> والقدر مما ينبغي ،  
والكفر مما لا ينبغي ، وإنما القول بقدر منه فمن الوجه الذي ذكرنا ، ومن ذلك  
الوجه مما ينبغي .

وبعد ، فإنه ينبغي أن يكون قدره قبيحا سمجا ، ثم قال : سألك هل قضى  
الله الكفر وقدره [هـ] ، يجب أن يستخبره عن المراد .

قال أبو منصور رحمه الله : فيقال : إذ وجب ذا فجميع ما أجبته قبل  
الاستخبار عنه لإغفال ، ولا قوة إلا بالله .

(١) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .

(٢) في الأصل : وإلا .

(٣) سورة القمر ٥٤ آية ٤٩ .

والأصل في القضاء والقدر والتخليق والإرادة أن لا عذر لأحد بذلك لأوجه ثلاثة: أحدهما أن الله تعالى قضى وخلق، وما ذكر لما علم، إن ذلك يختار ويؤثر، وبما أراد وخلق وقضى يصلون إليه ويبلغون ما أثره، فلم يكن لهم الاحتجاج بما هو أثر الأشياء عندهم وأخيرها، على ما لم يكن لهم ذلك بالعلم والكتاب والإخبار إذ كانت بالتى يكون منهم مختارين مؤثرين، وبالله نستعين.

والثاني إن جميع ما كان لم / يحملهم على ما هم فعلوه، لم يدفعهم إليه، [١٦١ ب] ولا اضطهرهم بل هم على ما هم عليه، لو لم يكن شيء من ذلك، ويتوهم كونهم بلا ما ذكرت، وقد مكنتوا أيضا من مضادات ما عملوا، فما ذلك إذ لم يضطهرهم ولم يحول عنهم حقيقة بما علم كل منهم إنه مختار مؤثر فاعل ممكن من الترك، لا كخلق سائر الجواهر والأعراض والأوقات والأمكنة التى فيها تقع الأفعال، وإن لم يحتمل كون شيء من ذلك عذرا لهم أو حجة لم يكن ما نحن فيه حجة أو عذرا، والله الموفق.

والثالث إنه لم يخطر شيء من ذلك ببالهم ولا كانوا عند أنفسهم وقت الفعل إنهم يفعلون لشيء من ذلك، فالاحتجاج لما ليس لذلك الفعل عند المحتج باطل، وكذلك العذر بما لم يكن عند نفسه بالذى يفعل لكان ذلك باطل مضمحل، ولو كان لهم بذلك احتجاج لكان لهم بالإخبار وبالعلم والتقوية<sup>١</sup> ونحو ذلك احتجاج على أن لهم لو كان هذا اعتذار لكان لهم بما جهلوا الأمر والنهى والوعد والوعيد وبما جهلوا موقع مأثمهم بالحمل الذى وقعت، ولكان لهم بما لا يضر الله ولا يوهن سلطانه ولا ينقص ملكه عذر، ولو كان لهم بذلك عذر لكان بما خلقهم على العلم بما يكون منهم عذر ولو كان لهم فى ذلك احتجاج لكان بما هو واضح لهم من ذلك كله، وهو الذى يكون مثله وقت الفعل متصورا فى الوهم من نحو الكرم والجود والغنى عن تعذيبهم وبما هو عفو غفور وبما ليس له فى طاعتهم نفع ولا عليه فى معصيتهم ضرر، فإذا لم يكن الاحتجاج بشيء من ذلك لم يكن فى الأول. فإن

(١) فى الأصل: لمكان.

(٢) غير منقوطة فى الأصل.

قيل : كيف لا دل ذا على أن ليس من الله ما تذكرون ؟ قلنا : لما مضت الأدلة في تحقيق جميع ما بينا / من الله عز وجل ، ولا قوة إلا بالله . [١٦٢]

والأصل في هذا أن كلا يعلم أنه فاعل مُمكن مما يفعله ، مؤثر له غيره مما لو منع عنه لعظم ذلك واشتد<sup>١</sup> . وأنه اختار على ضده ، فلا سبيل إلى دفع حقيقة ذلك ؛ إذ يَعْلَم كل ذلك من نفسه ، ولما صار ذلك لأهله كالعيان والحس الذي لا يتخيل إليه على الغلط ، ثم يجد كل واحد فعله خارجا على غير الذي يقدره عقله من الحسن والقبح وعلى غير الذي يبلغه علمه من التقدير بالمكان والزمان ، وعلى ما لا تقصده نفسه من التعب والألم ولا تستعمله قدرته في مثله ، على ما ليس عنده في قدرته نقصان ، فثبت أن أفعالهم من هذه الوجوه التي كادت تصير حسية عيانية ليست لهم ، فن رام تحقيقها عنهم من هذه الوجوه أو نفيها عنهم من الوجوه المتقدمة<sup>٢</sup> فهو يكابر عقله ويعاند حسه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نتفق والمعتزلة أن الله تعالى لا يضاف إليه شيء من الخلق أو أفعاله إلا من الوجه الذي لا يوهم القبح في الأسماء ، وما يوهم ذلك فحقه أن يُنفي عنه ذلك . ويُخرج على هذا مسائل : إحداها في وجه إضافة ما أضيف إلى الله من الخيرات ، إنها من الله . قالت المعتزلة : يضاف إليه من أمر ودعا إليها وقوى عليها . وقلنا نحن : هذا من الإضافة ، وإن كان حسنا فلا هذا يراد بالإضافة إليه عند ذكر الأفعال ، ولكن المراد الشكر والحمد له إذا ذكرت الأفعال . وقد يجوز الأول ، وهذا أولى ، لأنه من حيث الأمر والدعاء والتقوية اشترك فيه المؤمن والكافر ، ومن جهة الشكر والحمد يختلف ، وبما يبين ذلك جواز القول المطلق : إن الإيمان نِعَم الله ومنته ، وإن المؤمن / قد أنعم الله عليه ومنّ ، وأنه لولا فضل [الله] ما ذكّى ، ولَمَسَّه عذاب عظيم . ومن هذا الوجه لا يضاف إلى الله في الكافر ، وإذا لم يذكر الأفعال فعلى الأمر ، والله الموفق .

(١) في الأصل بالسين المهملة .

(٢) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .



ولهذا طعن الله من قال بالكتاب المبدل إنه من عند الله وبإضافتهم...<sup>١</sup> ونحوها ، إنهم ادعوا الأمر بذلك ، فبرأ الله نفسه عن ذلك ، وأخبر أن ذلك من عمل الشيطان ، وأنهم قالوا ذلك حسدا من عند أنفسهم ، ولا قوة إلا بالله .

ولا يجوز أيضا الفعل من حيث الأمر ؛ لأنه ليس فيه إلا إلزام ، وفي ذلك مؤن عظيمة لا يضاف إليه بذلك ، بل من جهة الحمد والشكر كما قال : ' بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ ' ،<sup>٢</sup> وقال : ' فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ' .<sup>٣</sup> وقال الكعبي : لا يضاف إلى الله إلا الحسن الجميل ، ثم زعم في إضافة الطاعات إليه أنه من وجه الأمر . وأى حسن في ذلك ، وقد بينا ما يدخل على ذلك . وزعم أنه لا تضاف إليه الشرور ؛ لأنه نهى عنها ، ولا تضاف إليه .

قال الفقيه رحمه الله : وكذلك عندنا لا يضاف إليه لما بينا أن وجه الإضافة للشكر ، ولا وجه في ذلك .

ثم قال : قول المسلمين : الخير والشر من الله ، إنما أرادوا مخالفة قول الزنادقة . وأما فعل العباد لم يخطر ببالهم ، بل قال الله : من عمل الشيطان .

قال الفقيه رحمه الله : مما ذكر من قول المسلمين فهو كذب ، بل يقولون : قدر الخير والشر من الله ، وقدر الشر ليس هو الشر ، ولا كان القول في شأن الزنادقة لكان إذا قبيح إضافة الشر إلى الحكيم العليم ، بل [من] فَعَلَهُ الشر فهو شرير ، وَمَنْ فَعَلَهُ الإفساد فهو مفسد . وقوله : ' لم يخطر ببالهم ' كذب ، بل لا يخطر خصوص الذي / ذكر ، ولا قوة إلا بالله .

[١٦٣]

ثم قال : فإن قيل : لا أقول الكفر من الله من جهة الأمر ، ولكن نقول من جهة الخلق . قال : الأمر دون الفعل .

(١) كلمة غير مقروءة في الأصل .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٧ .

(٣) سورة البقرة ٢ آية ٦٤ .

(٤) مكررة في الأصل .

قال الشيخ رحمه الله : فنقول : لا نقول الكفر من الله من طريق ، ولا شر بإطلاق القول 'من الله' ، وكذلك من الله . وكذلك لا أحد يقول : إبليس من الله ، أو الشيطان من الله ، أو كل قدر وتين من الله ، أو كل فساد من الله ، ثبت أن هذا اللفظ فاسد فيما كانت الخلق أيضا ، ولا قوة إلا بالله .

- والأصل في ذلك أن القول منه يخرج مخرج دعوى الأمر أو إضافة الأنعام ، وليس في ذلك واحد منها البتة ، فلا يجوز الإضافة إليه ، وهو كما قلنا : إن الله في التحقيق وإن كان رب كل شيء وإله كل شيء وخالق كل شيء ، وكل شيء له ، لا يقال ذلك في الأرواث والخبائث والشيطان ونحو ذلك من الأشياء التي لا تذكر أنفسها إلا على الاستحقاق بها ، فإضافتها الواحد يخرج على ذلك ، وإن كانت في أنها مخلوقة كفرها مما يضاف إلى الله ، فثله الذي نحن فيه ، ولا قوة إلا بالله .

- وعلى هذا يكره القول في الكفر والمعاصي إنها بقضاء الله وقدره وإرادته لوجهين : أحدهما ما ذكر من القبح ، أو هي لا تذكر إلا على الاستقباح والاستهانة ، والذي ذلك وصفه لا يضاف إلى الله تعالى على ما أخبرت ، وإن كان في التحقيق من قول ووجه آخر إنه يتكلم به على الاعتذار والاحتجاج ، ذلك المفهوم منه ، وقد بينا أن لا عذر لهم في ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

- وكذلك عند الناس لا يقال : يا خالق الخبائث والأنجاس ونحو ذلك ، وإن كان هو في الحقيقة لكل شيء خالقا ، فثله الذي / ذكرنا . وأصل ذلك إنه يضاف إلى الله تعالى كل ما كانت الإضافة إليه تخرج مخرج التعظيم أو مخرج الشكر أو مخرج ذكر نعمه أو أمره ، وما خرج على غير ذلك لا يضاف إليه ، وإن كان في الحقيقة خلقه ، ولا قوة إلا بالله .

وجملة ذلك إن الله يوصف بفعله ، وهو خارج على معنى العدل أو الفضل في الحقيقة ، وربما يضاف إليه ما ليس في الحقيقة فعله أو صفته ، فإن كان يقتضي معنى محمودا يجوز ذلك ؛ لما نيل ذلك بإنعامه وأفضاله ، وإن لم يكن لم

[١٦٣ ب]

٢٠

يضيف ؛ لما ليس ذلك في الحقيقة فِعْله فيوصف به ، وهو من حيث فعله حكيم عدل ، وذلك الشيء فيما عند الخلق بغير هذا الوصف ، والله تعالى يجل ويتعالى عن غير هذين الوصفين ؛ إذ في أفعاله صفة عدل وحكمة أو فضل وإحسان ، ولا قوة إلا بالله .

٥ قال الفقيه رحمه الله : قالت القدرية : فيما أضيف إلى الله الإضلال والإزاعة<sup>١</sup> وصرف القلوب فيما قال : 'صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ'<sup>٢</sup> ونحو ذلك ، إن ذلك كان بالحنّة والتخلية<sup>٣</sup> ونحو ذلك ، وفي الخيرات بالأمر والتقوية ونحو ذلك ، ولو كان بالذي قالوا يضاف إليه الإخراج من النور إلى الظلمات كما أضيف إليه الإخراج من الظلمات إلى النور عندهم بالأمر والتقوية ، إذ صارت علة الإضافة في الخير إليه الأمر والتقوية ، وذكر الهداية ، وكل ذكر يقابل مسا ذكر ؛ إذ الأمر والتقوية هما الحنّة والتخلية ، فإذا استقام ذا ، ولم يستقم الآخر بانّ إن في ذا معنى ليس في الآخر . مع ما زعمت القدرية إن الشرور لا تضاف إليه ؛ لأنه نهى [عنها] ، فقد نهى عن الضلال والغواية والزيف ، فلم أضيفت إليه ؟ والله / الموفق .

[١٦٤]

١٥ وقالوا في الإضلال بالتسمية ، وذلك فاسد ؛ لما وجد من غيره ولم يضاف إليه ، ولما ليس في التسمية فضل حكمة يذكر في موضع الوصف بالغنى والسلطان كقوله تعالى : 'مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ'<sup>٥</sup> ، وذلك في موضع القوة والسلطان ، وبالله نستعين .

٢٠ والأصل في هذا كله عندنا أن الله إذ هو موصوف بفعله ، ومعنى فعله خلقه كل شيء على ما هو أولى به ، متفضلاً في فعله أو عادلاً ، لا يخلو وصف فعله

(١) في الأصل بالراء المهملة والعين المهملة .

(٢) سورة التوبة ٩ آية ١٢٧ .

(٣) الخاء والياء غير منقطعتين .

(٤) في الأصل : أضيف .

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ٣٨ .

عن هذين ، وحقيقته<sup>١</sup> عن الأول ، فصار بأى وجه أنصيف إليه من طريق فعله محقق له معنى خلقه ، ولو ذكر ذا فى الإضلال وما ذكر فى الطبع وغيره لم يحتسل شىء من تمويهات المعتزلة ، فكذلك إذ ذلك معنى فعله ، والله الموفق .

### مسألة

#### [فى ذمّ القدرية]

٥

قال الشيخ رحمه الله : أجمع أهل الكلام على ذم اسم القدرية ، وتبرأ كل منهم عنه . وقد روى فى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يمكن السبيل إلى معرفة من له حقيقة هذا الاسم وهو قوله : 'القدرية مجوس هذه الأمة'<sup>٢</sup> . ومعلوم أنه أراد به ذم أهلها ، بمعنى شاركوا فيه المجوس فيما خالف به المجوس أهل الأديان من القول ، لا بد من تأمل ذلك ؛ ليظهر حقيقة أهل هذا الاسم ، ولا قوة إلا بالله .

١٠

وكان الأصل الذى ذم به المجوس مما خالفوا به أهل الأديان من أوجه : أحدها أنهم قالوا : كان الله واحدا لا شريك له ثم حدثت منه فكرة ردية ، إما لما أصابته عينه ، أو لما ظن أن يكون له عدوا ينازعه ، فإذا إبليس حدث من تلك الفكرة الردية ، فخلق هو شر العالم ، والله خيره ، من غير أن كان لله قدرة على خلق شىء من / الشر والفساد ونحو ذلك ، أو لإبليس قدرة على خلق شىء من الخير والصلاح فقام العالم بهما ، وبهذا كله خالفوا به أهل الأديان . ومعلوم أن هذا كله أوصاف ذم ونعوت شين . ثم للمعتزلة عن كل صفة من هذه الصفات نصيب ؛ فلذلك لقبوا باسم القدرية ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

[١٦٤ ب]

ووجه ذلك أن المعتزلة زعمت<sup>٣</sup> أن الله تعالى كان ولا شىء غيره ، ثم حدثت

٢٠

(١) فى الأصل : وحقيقة .

(٢) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .

(٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

الإرادة من غير أن كان من الله بحدوثها لإرادة أو اختبار منه إليها معنى سوى أن كانت ، فكان بها جميع العالم ؛ إذ من قولهم : إن العالم فعل الله ، وإنه كان باختيار ، وإن الاختيار إرادة كقوله : 'فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ' <sup>١</sup> ، فسمت المعتزلة تلك الحادثة لإرادة ، والمحسوس فكرة ، وهى واحدة ، بينهما اختلاف فى الاسم لا الحقيقة <sup>٢</sup> .

ثم جعلت المحسوس بها يصف العالم ، والمعتزلة كل العالم ، فيكونان فى الحاصل تحت قول ذميم ، والمعتزلة زائدة . ثم المعتزلة تجعل العالم بالله وبالأجسام من غير أن كان ذلك من الله ، من الاجتماع والتفرق والحركة والسكون وجميع المتولدات مما عن الخلق مفصولا أو باثنا ، وكذلك جميع العالم عند المحسوس من الخير والشر ، بل المحسوس ينسبون كثيرا من الجواهر إلى إبليس ، لا تقدر المعتزلة على نسبة شئ من ذلك إلى الله فى الحقيقة ، والمحسوس يثبتون لإبليس القدرة على خلق الشر بالله وينفونها عن الله ، وكذلك قول المعتزلة فى قدرة أفعال الخلق ، ولا قوة إلا بالله .

والمحسوس لا تجعل لإبليس على شئ مما لله من العالم قدرة ، ولا لله على شئ مما للخلق <sup>٣</sup> لإبليس ، وكذلك أمر المعتزلة ، لكنهم جعلوا لجميع الأحياء ذلك ، والمحسوس لإبليس خاصة . والمحسوس / لا تجعل لله إرادة ولا سلطانا فيما ليس فيه أمر ، وكذلك المعتزلة . والمعنى الذى دعا المحسوس إلى القول باثنين ما استتبعوا من إضافة خلق الشر وفساد الأشياء إلى الله ، وكذلك المعتزلة . ولو عرفوا حق معرفة الربوبية أنه فى وضع كل شئ موضعه ، وأنه المتعالى عن أن يكون فعله لنفع له أو لخير يكتسب لنفسه لعلمو أن الوصف بخلق الكل على ما عليه وصف القدرة والجلال ، والقول به قول بتمام الملك والكبرياء ، ولا قوة إلا بالله .

وعبارة أخرى مما تبين أن المعتزلة أحق من يتعالى بالاسم من أهله ، مما أنطق الله به ألسن الخلق بالنسبة إليهم صغارهم وكبارهم من علم ما تحت الاسم أو جهله مثبت أن ذلك صار لهم لقبا لا من حيث صنع للبشر فيه ، ولكن بفضل

(١) سورة هود ١١ آية ١٠٧ ، البروج ٨٥ آية ١٦ .

(٢) فى الأصل : حقيقة .

(٣) جاءت فى الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من ملب النص .

(٤) فى الأصل : 'الاسلام' ، وصححت فى الهامش 'بالاسم' .

الله ، ليُعلم به أهل الذمة في الدين ، فيحذر مخالطتهم . ولهم في ذلك علمان ظاهران : أحدهما في لون كل منهم على حسن خلقته وقبحها أن يظهر في وجه كل منهم الصفرة الباردة التي تستقبحها الأبصار ، إذا قوبل ذلك بوجوه المجوس لوجدوا سواء . والثاني تخلفهم<sup>١</sup> عن<sup>٢</sup> جماعات<sup>٣</sup> المجوس وإنكار عامتهم دار الإسلام من أن تكون دارهم ، ولا قوة إلا بالله .

٥

ولتحقيق هذا الاسم لهم أيضا وجهان : إن كل ذى دين ومذهب نسب إلى المعنى الذى ادعاه لنفسه بحق الإسلام واليهودية والنصرانية ونحو هذا ، وكذلك المعتزلة يرون قدر أفعالهم لأنفسهم ، وغيرهم يرون ذلك منه ، فحال أن يشتهر به من رآه لغيره ، ويزال عن يدعى حقيقته<sup>٤</sup> لنفسه ، وبمثله جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرط الإيمان بالقدر خيره وشره من الله . / والوجه

١٠

[١٦٥ ب]

الآخر هو الأمر المعروف الذى لم ير معتزليا سلم عما يزيل عنه اسم الإيمان والتعلى بحلية الإسلام من ارتكاب الكبائر بالشهوات مما يبين استخفافهم بدين الله واختيارهم الخروج منه بأدنى شهوة أعطوها لأنفسهم ، فهم أحق من يُنسب إلى غير دين الله ، إذ هذا شأنهم في دينهم الذى هو عندهم دين الله ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

ثم ذكر الكعبى أن من عادة العرب تلقيب من يلهج بشيء فيكثر ذكره في غير موضعه حتى يجاوز الحد فيه ونسبة ذلك إليه ، وهم يفعلون ذلك حتى قالوا في كل فاحشة وأمر ذميم هذا قدر الله .

قال الشيخ رحمه الله : أخطأ في هذا القدر من الدعوى من أوجه : أحدها ما حكى عن العرب ، والثاني ما حكى عنهم ، هم لا يقولون ذلك وإن كان يقوله

٢٠

(١) غير منقوطة في الأصل ، ومصححة بالنقط على الهامش .

(٢) في الأصل : على .

(٣) في الأصل : هامات ، وصححت على الهامش .

(٤) في الأصل : حقيقة .

فلا يقوله من بهم يرضى أئمة النحل ، إنما يذكره السوام ، فأما الخواص فهم لا يذكرون ذلك . بل يكرهون ذكر ذلك خشية أن يذكر على الاعتذار فيها لا عذر لهم . والعرب لو عملت الذي قال ، إنما عملت فيمن ظهر على الناقب لا للتحقيق . ونحن فيما حققه لما عن رسول الله جاء ذلك قدم أهله ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضا إن الذم جاء من عند رسول الله . ولم يكن في ذلك الوقت من يعرف بهذا الفعل ، ولا كانت التحلة التي أبدعت العرب لها الاسم ، فلا يحتمل الاسم الذي قال لهذا . ولا قوة إلا بالله .

ثم سأل عنا سوّالا دل على حيرته فقال : نسبتم إليه بقولكم : لا قدر ، فأجاب بأن لا ينسب الشيء إلى النافي .

قال الشيخ رحمه الله : وما قاله صدق ، وإنما ينسب إلى المدعى والمثبت لنفسه ، وهو حيث يقول تخرج الأفعال على قدره / الذي قدر لها . ثم قال : لو قيل أثبتتم ذلك بقولكم : نحن نقدر أعمالنا ، قال : لا يجب لوجهين : أحدهما أن الاسم منه مقدر ، والثاني أنه لا تمنع له في القول إنه يقدر صلاته وثوبه وداره وأمر سفره ، فيجب أن يكونوا كلهم قدرية .

قال أبو منصور رحمه الله : فأما الحرف الأول مقدر ، وقدر واحد . وبعد ، فإن الفعل في النصراني واليهودي النصر والتهود . والاسم على ما يرى . فثله في القدر . والثاني قد يسمى الله تعالى بذلك ، ثم لا يقال 'قدرى' ، فثبت أن ذلك يرجع إلى أمر خاص ، وإلى معنى فيما إليه . فإن كان إلى أمر خاص فهو في الدين ، ومن نسبه إلى نفسه فهو أحق به ، وإن كان المرجع فيه إلى المعنى فهو لا فهم على ذلك القول يرون حقيقة الخروج على قدر الله لا على قدر العبد . والمعتزلة تزعم أنه على قدرهم يخرج ، والله الموفق .

وما قال من العرب فيجب أن يكون المعتزلة لهم اسم الجبرية لكثرة ما يجري على لسانهم اسم الجبر . ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل . التعليق . وصححت على هامش النص .

مع ما نسب إلى المجوس ، وهم لا بكثرة القول سموا به ، ولكن بحقيقة المذهب ، ولا قوة إلا بالله .

ثم سئل عن وجه تسمية الحشوية لهم قدرية فزعم أن ذا من خطيئهم نحو خطيئهم في أكثر أمور الدين . مع ما انضموا إلى بني مروان ، وذلك كان مذهبهم ؛ ليفرحوا باضافتهم الأفعال الذميمة إلى قضاء الله وقدره ، فساعدوهم على ذلك ، وبرؤوهم عن الذم مما اقترفوا في الحمل على الله ، ورأوا ذلك شائعاً لهم لفعل معاوية . مع ما رأته قتلته على حيث جاء به ، وقولهم الذي تولى كبيرة على وعظم قول المعتزلة فيهم حيث أخرجوهم عن شرائط الإمامة حتى قبلوا منهم هذا الاسم ، وأطنب في هذا الذي أكثره كذب .

- [١٦٦ ب] قال الفقيه : أما نسبة السؤال إلى الحشوية / فإنما هو تمويههم ليروا أن الذي سماهم بهذا هم ، وإنما هذه التسمية متوارثة في الأمة بأسرها ، في خبر عن النبي عليه السلام : صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي : القدرية والمرجئة ، وفسرت القدرية بنفبهم القدر على الله . والأصل في هذا أن المرجئة هي التي أرجت حقيقة أفعال الخلق إلى الله ، والقدرية هي التي نفت عن الله تديرها ، وجعلت كل التدبير فيها للخلق حتى معنى العالم ، وبم على تدبير الخلق هم أفنوا وأبقوا وبه قام تدبير الله من البعث وأهل الجنة والنار ، ليس لله في ذلك إلا الاختبار ، وكذا لا يحقق له في العالم أفعال سوى كونه بعد أن لم يكن . والعدل هو المذهب المتوسط بينهما وذلك معنى قول الله عز وجل : ' وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ' ٢ ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ' خير الأمور أوسطها ' ٣ . ونسب إلى الحشوية الخطأ ، ولا أحد سلم عنه . والذي قاله إنما قال قوم منهم . وأما المعتزلة فهم شاركوا الملحدة في إنشاء العالم وإخراجه من العدم إلى الوجود ، وما ذكر من السبب ،

(١) في الأصل : افترقوا .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ١٤٣ .

(٣) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .



وروى عن بنى مروان وحكى عن الذين برأوا<sup>١</sup> المذنبين ، وحلوا ذلك على ما ذكر  
 فى ايجاب القدر للعباد كذب كله ، فنعوذ بالله من الحيرة فى الدين الحاملة على  
 قذف المسلمين . ثم احتجت القدرية فى تقديم القدرة الفعل بأى من كتاب الله  
 تعالى ، منها قوله : 'فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ'<sup>٢</sup> ، وقال أهل التأويل : فاعمل بها بجد  
 واجتهاد ، فكأنهم رأوا القوة هاهنا الأسباب ، لكن الظاهر من ذلك قولنا : خذها  
 بقوة ، أى وقت الأخذ ؛ لأنها إذا لم تكن فى وقت الأخذ يكون الأخذ بلا قوة ،  
 فثبت به الذى يذهب ، كمن يقول لآخر : خذ بيدك وانظر إليه ببصرك ، فهو  
 على الالتقاء ، وعلى / ذلك قوله لموسى : 'فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأُمِرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا  
 بِأَحْسَنِهَا'<sup>٣</sup> ، واحتجوا أيضا بقول الجنى : 'وَلَئِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ'<sup>٤</sup> ، وقول  
 المرأة : 'إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ'<sup>٥</sup> .

قال الشيخ رحمه الله : والحرفان مما ليس لهم التعلق به لما كانت قوة موسى  
 التى علمت بها إنما علمت وقت النزح ، وهى لا تبقى إلى ذلك الوقت ، وكذلك  
 قوة الجنى على ما امتحن نفسه فيما سبق ، والله الموفق .

والثانى على إرادة وقت الاستعمال بالعادة الجارية بالحدوث فى كل وقت لما  
 شاء ، ولا قوة إلا بالله .

وقد احتجوا بما فى القرآن من ذكر الاستطاعة ، وقد بينا ذلك الوجه ، ولا  
 قوة إلا بالله .

ثم الجبرية المعروفة عندنا هم الذين يلقبوا بالجبر ، وأحالوا القدرة على ما فى  
 الفعل جعل الله كاذبا ، وأرجعوا جميع الأفعال إلى الله ، ولم يثبتوا للعباد فى التحقيق

(١) فى الأصل : برأوا .

(٢) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٥ .

(٣) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٥ .

(٤) سورة النمل ٢٧ آية ٣٩ .

(٥) سورة القصص ٢٨ آية ٢٦ .

(٦) فى الأصل : وأرجوا .

فعلا . قيل : يقول لهم الله : لِمَ فعلتم ذا ، ولِمَ لا فعلتم ذا ؟ ونقول : إفعّلوا ذا ، ولا تفعلوا ذا في التحقيق ، بل إن أمر أو نهى فلإنما يأمر في التحقيق نفسه وينهى نفسه ، ثم هو يرتكب المنهى في التحقيق ، ويأمر ويطيع هو في الحقيقة ، ثم يعاقب غيره فيعذبه ويثيبه ، ويسميه مع هذا حكيما رحيمًا جل من صفته الرحمة والحكمة ، وعلى ذلك يجب أن لا يجدوا الألف في الحقيقة واللذة ، وتكون حقيقتها راجعة إلى الله جل الله عن ذلك وتعالى . ثم يبطل معنى الرسل والكتب لما هي في التحصيل تصير إلى الله بالأمر والنهي والوعد والوعيد ، لا منه إلى غيره . ثم يبطل حكمة خلق الخلق ويحصل على العبث إن كان العلم يبلغ معرفته ، ومن يكون خروج فعله على كفران وجحود المنن ، والكذب في الإخبار ، والسفه في الأفعال فهو حقيق أن يكون شيطانا رجيمًا ، / فهو كذلك لا ريب فيه ، وهو شبه بقولهم : كان الله غير عالم ولا قادر ، ثم صار كذلك ، ففعل تدبيره الأفعال التي كانت فيما نسب إلى الخلق في ذلك الوقت جل الله وتعالى عن ذلك .

[١٦٧ ب]

ثم نسب القدرية - وهم الذين يلقبوا بالاعتزال - الخبر إلينا ، على تبرئنا عن ذلك عقدا وقولا ، لكن كذبهم في هذا نحو كذبهم علينا في اسم القدرية . ثم نذكر أحقنا بذلك في مقابلة المذهبين ؛ ليعلموا جرأة المعتزلة وعظيم سفههم كما بينا في القدرية . وادعوا علينا اسم الجبر بانكارنا كون قدرة الفعل قبل وقته ، ثم هم حققوا الفعل في وقت لا قدرة فيه ، وتحقيق الفعل في وقت الوصف بلا قدرة أقرب إلى معنى الجبر من تحقيقها مع الفعل لمن عَقَلَ الجبر والاختيار . ومما يوضح ذلك أن الفعل غير مُتَوَهَّم في حال العجز ، ومتوهم وجوده في حال ارتفاع العجز ، فكان توهمه مع الارتفاع أرفع وأبلغ من توهمه مع الوجود ؛ إذ هو سبب المنع ، فكذلك القدرة التي هي سبب الفعل في الحقيقة ، ويؤيد ذلك فساد الدرك بالبصر مع ذهابه بما تقدم من البصر ، وكذا السمع وعمل كل الحواس ، فلذلك

(١) في الأصل : يحى ، بدون نقط .

(٢) في الأصل : بل ، وصحبت على الهامش .

كان فساد فعل الاختيار مع العجز ، وفقد القدرة أوضح منه مع الوجود ، ولا قوة إلا بالله .

- ووجه آخر أن قول المعتزلة : إن الإرادة هي اختيار الفعل ، وإنما تكون متقدمة على الفعل ، وليست بموجودة ، وأنه وجد في وقت الوجود بلا إرادة منه ولا اختيار ، وحق اختيار الأول عنه زائل ، إذ يجوز ورود الاضطراب في الوقت الثاني ، ومحال وروده في الوقت الذي فيه الاختيار ، والاختيار قائم ، ثبت أن فعله في التحصيل ليس / باختيار . وأنه اضطراب ، وعلامة الجبر هذا . وبهذا [ ١٦٨ ]
- الفعل يوجبون العداوة والولاية والخلود في الجنة والنار ، الواقع وقت وقوعه بلا اختيار ولا قدرة ولا أمر أيضا ولا نهى ، فمن تأمل ذلك وجده عند التحقيق قول الجبرية في التصريح ، لكن هو لا جبرية كاذبة ، وأولئك جبرية صادقة . ثم من قوهم : إن من أراد الفعل لأقرب الأوقات إليه يقع ذلك الفعل وإن كرهه وأراد صرفه ويقع له به العداوة والولاية ، وإن صار بحيث لا يمكنه الصرف قبل وقوعه أو معه ، ثم يكون ذلك الوقت ليس بوقت محال لفوت ذلك الفعل ؛ إذ قد يجوز عندهم فوته بالمنع والقهر ، ثبت بما ذكرت وقوعه بالجبر في التحقيق . وأيضا على قوهم في كثرة جرى اسم القدرية في غير موضعه على ألسنتهم يسمون به فهو كذلك عندهم ، مع قوهم بنسبتكم الجبر إلى غيرهم ، وبالله المعونة والعصمة .

ثم سُمّت المعتزلة الحسينية<sup>١</sup> بحجة بما قالت الحسينية للعبد قدرة ما هو فيه من الفعل ، وليست له قدرة ضده وقت الفعل وقبل ذلك الوقت ، الاختلاف بينهم وبين المعتزلة إنما هو في الاسم خاصة ؛ لأن الحسينية تقول هو على ما هو فيه فعند الله لطف لم يعطه ، والمعتزلة يقولون : لم يبق عند الله شيء فيه صلاحه إلا وقد أعطى ، فقد اتفقا على قدر ما أعطاه ، ولا قوة له وقت الفعل عند المعتزلة ، وعند الحسينية له قدرة ما هو فيه وله اختيار ما هو فيه ، فكان الذي معه من

(١) بقصد أصحاب الحسين بن محمد النجار ، ويسمونها الأشعرية في مقالات الاسلاميين بالنجارية أنظر ص ١٩٩ ويتابعه في ذلك البغدادي في الفرق بين الفرق، ص ١٢٦ .

القدرة والاختيار أكثر من الذى عند المعتزلة ، فكيف ستمتهم المعتزلة مجبرة لولا قلة الحيا ، ولا قوة إلا بالله .

- [١٦٨ ب] والتضييع عند الحسين لأنه عند الفعل مضيع أحد القدرتين ولا عذر له في التضييع ، وعند / المعتزلة لا قدرة لا بالتضييع ولا غيره ، فأى الوصفين أشبه بالجبر لو كان ثمة إنصاف ؟ ثم الذى يحقق أن المعتزلة هي المجبرة قولهم : للعبد الفعل شاء العبد أو أبى ، ومن زالت عنه المشيئة في فعل فهو ساه أو جاهل أو عاجز لا يخلو عن ذلك ، مع ما قد جعلوا للعبد أن يريد في سلطان الله ما لا يريده ، ويشاء في ملكه ما لا يشاؤه ، وهو يشاء خلافه ، ويريد غيره ، وذلك علامة القسر والجبر ، فعابت<sup>١</sup> الجبرية في جبر العبد بما رأوا لله الملك والجلال ، ثم قالت بجبر رب العالمين سفها بغير علم ، ولا قوة إلا بالله .

- ١٠ ثم نذكر طرفا مما عابت المعتزلة حسينا في النطق ووافقته في التحصيل . قال حسين : الكافر وقت كفره ليست له قدرة الإيمان ، وقدرة الإيمان عنده التوفيق والعصمة ، ووافقته المعتزلة على أنه ليس بمعصوم ولا موفق ، بل هو مخذول متروك على رأيه ، وذلك معنى قدرة الكفر عند الحسين . فاتفقا على المعنى الذى اختلفا في اسمه ، فحق المسألة بينهم في جعل التوفيق والعصمة قوة الإيمان ، والترك ١٥ والخلدان قوة الكفر لا إفراد التكلم في القدرة والاعضاء<sup>٢</sup> عن حقيقة ما يجب القول به ، وبالله التوفيق .

- وقال حسين : معنى الإرادة في الله سبحانه أنه لم يغلب ولم يقهر ، وقد أعطت المعتزلة هذا المعنى في جميع أفعال الخلق ، إنه لم يغلب ولم يقهر ، فتبطل المسألة في الإرادة ، إنما بقيت في تأويل الإرادة لا غير . مع ما كان من قول الحسين : إن أفعال العباد مخلوقة ، فأرد خالقها كونها على ما خلقها ، ومذهب ٢٠ المعتزلة إنها ليست بمخلوقة لله ، فتكون المسألة في خلق الأفعال / لا في الإرادة . [١٦٩ أ]

(١) الباء والتاء غير منقطعتين في الأصل .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

وقال الكعبي : الإرادة معناها<sup>١</sup> أنه مختار غير مغلوب ، فثله في كل شيء يلزمه ، ثم المعتزلة ليست تثبت لله إلى العالم سوى أن كان ، ولم يكن عالم ، ثم كان عالما ، فصار بذلك المعنى خالقا له ، مريدا على الوجه الذي ذكر . فقال حسين في أفعال العباد : إنه إذ كان ولا هذه الأفعال ، ثم كانت هذه ، وكانت بإرادته التي تأويلها ما وصفه وبأن خلقها بأن كان ولم تكن هي ، ولا قوة إلا بالله .

على أن حسينا يجعله في الأول مريدا لكون الخلق على ما كان ، وكذلك لكون كل مخلوق على ما كان بإرادته ، والمعتزلة تنفي معنى الإرادة ، لا تجعل غير أن كان ، ولم يكن الخلق ، ثم كان ، فحق ذلك فيه أوجب ، ولا قوة إلا بالله . وقالت المعتزلة الوعيد يأخذ من أخرجه فعله عن الإيمان ، وكذلك قال حسين وجميع أهل الإرجاء إن كان من استحق بفعله زوال اسم الإيمان فهو كله في النار أبدا ، ولا قوة إلا بالله .

والاختلاف بين هؤلاء فيما به يخرج من الإيمان لا في حق الوعيد ، فالاحتجاج بآي الوعيد في المسألة خطأ .

### مسألة

[في مقترفي الذنوب وهل يخرجون بذنوبهم من الإيمان]

قال أبو منصور رحمه الله : تكلم الناس في محل الذنوب وتسمية مقترفيها ، فجمع بينها قوم في الإخراج من الإيمان بقوله : ' وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ' ، وقوله : ' وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ' ، والذنوب كلها في تحقيق اسم العصيان واحد ، فعلى ذلك في تحقيق اسم الضلال وإيجاب الخلود [في النار] . وقوله تعالى :

(١) في الأصل : معناه .

(٢) سورة النساء ٤ آية ١٤ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ آية ٣٦ .

١٦٩ هـ : <sup>١</sup> إِنْ تَعْتَصِبُوا أَصْبَابًا مَّا تَتْلُوهُنَّ عَنِ الْعَالِ بِخُرُوجٍ عَلَىٰ وَجْهِهِمَا أَنْ يَكْفُرَ <sup>٢</sup> بِاللَّهِ لِقَوْلِهِمْ هَؤُلَاءِ آبَاؤُنَا وَإِنَّ آبَاءَهُم لَدَيْهِمْ وَأَوْ <sup>٣</sup> تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً مِّنْ بَعْدِهَا فَسَيُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ <sup>٤</sup> وَيَغْفِرَ <sup>٥</sup> ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ . <sup>٦</sup> وَالَّذِينَ أَلَّا تَكُونِ الصَّغَائِرُ مِنْهَا الَّتِي تَقَعُ عَلَى الْهَوَى وَالْغَنَلَةِ فَهِيَ الْمَغْفُورَةُ بِمَا قَالَ تَعَالَى : <sup>٧</sup> لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْسَارِكُمْ <sup>٨</sup> . <sup>٩</sup> وَقَالَ : <sup>١٠</sup> وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ <sup>١١</sup> . <sup>١٢</sup> وَمَا جَاءَ مِنَ الْخَبَرِ بِالْعَذْوِ عَنْهُ . ثُمَّ حَقَّقَ قَوْمٌ مِنْهُمْ لَهُ اسْمَ الْكُفْرِ بِوَجْهِهِ : أَحَدُهُمَا يَقُولُ : <sup>١٣</sup> لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى <sup>١٤</sup> . <sup>١٥</sup> وَقَالَ : <sup>١٦</sup> وَخَلَّ نَجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ <sup>١٧</sup> . <sup>١٨</sup> وَقَالَ : <sup>١٩</sup> مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يَجْزِ بِهِ <sup>٢٠</sup> . <sup>٢١</sup> وَقَالَ : <sup>٢٢</sup> وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا بِمِثْلِهَا <sup>٢٣</sup> . <sup>٢٤</sup> وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ <sup>٢٥</sup> . فَأُثْبِتَ الْجَزَاءَ فِيهَا صَغِيرًا مِنْهُ . وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَنْجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ وَلَا يَصْلَاهَا إِلَّا مَنْ ذَكَرَ . <sup>٢٦</sup> مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : <sup>٢٧</sup> إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرُسُلَهُ <sup>٢٨</sup> . <sup>٢٩</sup> وَكُلَّ عَاصٍ فَهُوَ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ . وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup>

‘أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا’<sup>١</sup>، وقال: ‘وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ’<sup>٢</sup> في موضع آخر، فثبت بذلك استحقاق اسم الكفر بما ظهر كذبه فيما أظهر من الاعتقاد، والنظر يوجب ذلك بما هو بالذي مخالفا فيه من الله، محجب<sup>٣</sup> الشيطان إلى ما دعاه ومطيع له فيما أمره، ومن ذلك وصفه فقد عبده، ومن عبد الشيطان فهو كافر، ولا قوة إلا بالله.

ومنهم من يسميه مشركا، لا كافرا، إنما صار إلى ما صار بالفعل لا بالقوة، وقد قال الله تعالى: ‘فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا’<sup>٤</sup>، فجعل في العمل / شركا، وكذا تسمية أهل الشرك بما أشركوا في العبادة غير الله، وذلك معنى قوله: ‘وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ’<sup>٥</sup>، وقال: ‘إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ’<sup>٦</sup>، وقد بينا إنما يغفر من الذنوب هي التي كانت على الخطأ أو الإكراه كما جاء به الكتاب، ولا قوة إلا بالله.

ومنهم من قسم الذنوب قسمين: فجعل منها صغائر تغفر باجتناب الكبائر وبالغفو بالجزاء، ونحو ذلك على اختلاف أقاويلهم، وهو قولنا في ألا يجوز إخراج صاحبها من الإيمان، وفاسد مع الإيمان الخلود في النار؛ لما يوجب الخلف في الوعد بقوله: ‘فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ’<sup>٧</sup>، وما جاءت به الآيات، فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن، والوعد في ذلك، ثم الذي يمنع اسم الكفر في الحقيقة والشرك أوجه: أحدها أمر الله نبيه أن يستغفر له وللمؤمنين والمؤمنات،

(١) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٢.

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ آية ١١.

(٣) غير منقوطة في الأصل.

(٤) سورة الكهف ١٨ آية ١١٠.

(٥) سورة يوسف ١٢ آية ١٠٦.

(٦) سورة النساء ٤ آية ٤٨، ١١٦.

(٧) سورة الزلزلة ٩٩ آية ٧.

- ثم لا يحتمل الأمر به على اثبات كفر أو شرك بقوله : ' مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ' ١ ، وبما أمره أن يستغفر للمؤمنين ، ومحال يأمره بالاستغفار باسم الإيمان ، وهو عنهم زائل ؛ لأنه يوجب الكذب . ثم قد حذره الله عن الاستغفار لأهل الشرك بما ذكرت ، ولأهل النفاق بقوله : ' سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ ' ٢ ، وقوله : ' سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ' ٣ ، ونهيهم إياه عن الصلاة ، فثبت أن أولئك الذين أمرهم بالاستغفار هم أهل الإيمان في الحقيقة . ثم لا يحتمل أن يؤمر بالاستغفار ولا ذنوب لهم ، أو كانت مغفورة لهم ؛ لأن الاستغفار هو طلب المغفرة ، وطلبها لمن قد غفر له كتمان نعمة النفران ، وذلك / كفران النعمة ، بل حق ذلك الشكر والحمد ، وما لا ذنب له ثمة فيخرج طلب المغفرة مخرج كفران العصمة ، والسؤال أن لا يجوز ؛ إذ تعذيب مثله في حكمه جود ، ثم لا يحتمل أن يكون رسول الله والملائكة يستغفرون لمن أمروا به ، ثم لا يجابون ، فيثبت بهذا أن لا يزول اسم الإيمان لكل ذنب ، وأن من الذنوب ما ليس بمغفور ، يغفر بالتوبة عنه ؛ إذ ليس في استغفار غير المذنب توبة . وفي ذلك نقض على المعتزلة في إزالتهم اسم الإيمان بكل ذنب ليس بمغفور لصاحبه حتى يستغفر ، ونقض على الخوارج بما ذكرنا ، والله أعلم .
- وأيضاً إن الله تعالى قال في الذنوب التي لا يغفرها : ' سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ' ٤ ، وعلى ذلك قال : ' وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ' ٥ ، وقال : ' يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ' ٦ ، فألزمهم التوبة مع إثبات الإيمان ، وأخبر أنه بالتوبة يغفر لهم ، وفي ذلك وجهان : أحدهما على

- (١) سورة التوبة ٩ آية ١١٣ .
- (٢) سورة الفتح ٤٨ آية ١١ .
- (٣) سورة المنافقون ٦٣ آية ٦ .
- (٤) سورة المنافقون ٦٣ آية ٦ .
- (٥) سورة النور ٢٤ آية ٣١ .
- (٦) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .



المعتزلة في إزالته اسم الإيمان في كل ذنب لا يغفر عندهم إلا بالتوبة ، وفي ذلك إثباته ، وعلى الخوارج بتسميتهم كفره وأهل الشرك ، ومحال مع ذلك اسم الإيمان والأمر بغيره ، والله الموفق .

ولو كان [ن] في شيء تسمية بالكفر فهو مجاز اللغة من حيث ذلك صنيعهم . ونحو ذلك ، على ما يقال للمرء : أصم وأعمى بما لا يقف على حقيقة ما بذلك يوصل إليه ، وذلك نحو قوله : 'مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ' ، فأثبت اسم الكفر فيما كان منه على الإكراه لفظاً لا تحقيقاً لما اطمأن قلبه بالإيمان ، فثبت أن قد يجوز تسميته لنوازل مجازاً ، فثله الأعمال ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً إن الله تعالى قال : 'فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ' ، ثم معلوم [١٧١] أنه لا يرى الخير ، وجزاء مع الشرك ، ولا جزاء [هـ] شر في حال الكفر يرى ذلك بعد الإيمان لقوله تعالى : 'وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ' ، وقوله : 'وَلَنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَآ قَدْ سَلَفَ' ، وقال : 'فَأُولَئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ' ، دل ما ذكرت من تحقيق حال فيها جزاء الأمرين ، وذلك لا يكون على قول المعتزلة في وقت الكبائر ولا في وقت الصغائر ، وكذا في قول الخوارج ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الله تعالى قال : 'إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ' ، ومعلوم أن الشرك قد يغفر بالتوبة ، فبطل به قول من يجعله لما قسم الكتاب ، وبطل قول من يبطل المغفرة في الكبائر بلا توبة ؛ لأن الله جل ثناؤه جعل لنفسه مشيئة المغفرة ، وذلك

- 
- (١) سورة النحل ١٦ آية ١٠٦ .
  - (٢) سورة الزلزلة ٩٩ آية ٧ .
  - (٣) سورة النساء ٤ آية ١١٠ .
  - (٤) سورة الأنفال ٨ آية ٣٨ .
  - (٥) سورة الفرقان ٢٥ آية ٧٠ .
  - (٦) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

فما كان في الحكمة ، لكن<sup>١</sup> دفعه سفه جل الله عن ذلك وتعالى ، فلزم الذي ذكرت القولين جميعا .

ثم الذي ينتقض قول الخوارج الذين يكفرون بالصغائر ما بلى بها الأنبياء والأولياء ، وما يكفر يسقط النبوة والولاية ، ومن ذلك وصف إيمانه بالأنبياء فهو كافر بهم ، فبلغ من تعظيمهم الذنوب إلى أن كفروا به ، وهو أعظم الذنوب ، وهذا حق من تعدى حدود الله في الحكم وغلا في دين الله أن يكون عطبه من أرحى<sup>٢</sup> ما يكون عنده من أسباب النجاة ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى قول المعتزلة في ذلك وصف الله الأنبياء بالدعاء له تضرعا وخفية وطمعا وخوفا وبيكائهم على ما كان منهم من الزلات وتضرعهم إليه حتى أجيبوا في دعائهم وأعطوا سؤلهم ، ولو لم تكن ذنوبهم بحيث احتمال التعذيب عليها في الحكمة ، أو كان عليهم من ذلك خوف التعذيب لكان في ذلك تعدى الحد والوصف بالجود والتعدى منه وذلك أعظم / من الزلات . فهذا ينفي قول المعتزلة في اثبات المغفرة في الصغائر وإخراج فعل التعذيب عن الحكمة ، وقول الخوارج بإزالة اسم الإيمان عنه ، ولا قوة إلا بالله .

ثم القول في جعل الصغائر كفرا أو شركا أو التخليد في النار جزاء لها قول مهجور ؛ بما يسقط معنى تسميته عفو غفورا رحيمًا ؛ إذ لا يسعه مأثم ولا زلة بلا توبة ، ويوجب به المعادة بعد أن عرفه عفو غفورا كريما ، وعادى لأجله من أزال عنه هذا الاسم إلى كل ما يوصف كل قاس وكل لثيم ، وبه يستحق الذي قال ؛ إذ هذا أعظم الذنوب ، حيث صفات الرب ، ثم بما بلى به الأنبياء ، فيكفر بهم في تلك الأحوال ، ومن كفر بنبي في وقت فهو كافر لا ريب فيه . ثم بهذا وصف الرب بالجود لما فيه إبطال الحسنات بزلة ، والعدل هو الذي يجزى بالإحسان والإساءة فيما أظهر عز وجل من كرمه ، ثم التجهيل بما لم يعرف من يصلح للرسالة ويقوم بأداء الأمانة ، ثم بما لا أحد عنه ، فيكون في الذي ذكر

(١) جاءت في الأصل على هامش النص .

(٢) في الأصل بالحاء المهملة .

تكليف ما لا يطاق ، ثم ينقطع منه الخوف والرجاء ويحصل الأمر على الإِمن والإِيّاس ، وقد شهد عليها بالضلال والكفر ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نذكر ما قيل في الكبائر فإنها إذ صارت بحيث احتمال العفو فما دونها أولى ، وبما للقول به فيها على الاختلاف أثر بين في الأمة ، فصرف الكلام إليه أحق ، وبالله التوفيق .

## مسألة

### [اختلاف المسلمين في مرتكبي الكبائر]

- ثم اختلفت الأمة في مرتكبي الكبائر من المسلمين ، دفعته إليها الغلبة من شهوة أو غفلة أو شدة الغضب والحمية أو رجاء العفو والتوبة من غير استحلال منه ولا استخفاف منه بمن أمر ونهى ، فمنهم من جعله كافرا ، ومنهم من جعله مشركا ، ومنهم من جعله غير مؤمن ولا كافر ، ومنهم من يجعله منافقا ، ومنهم من جعله / مؤمنا على ما كان عاصيا بما فعل ، فاسقا به من غير أن يطلق له اسم الفسق والفجور إلا مع من يعلم ما به سمى ذلك ، ويرى أن يكون لله تعذيبه بقدر ذنبه والعفو عنه بما علم منه من الصدق له في العبودة وغيره من الحسنات ، ومنهم من وقف في الوعيد إنه أريد به المستحيل أو غيره ، ورآه واجبا ، فتفريق من ذكرت بين الصغائر والكبائر فيما يثبت في الصغائر من إمكان العفو أو إبقاء اسم الإيمان أوجب صرف الوعيد إلى الكبائر ، وما يثبت من ذكر جزاء الكفر والشرك ونحوه يوجب تحقيق اسم الشرك . وقول قوم : والكفر على قول ، وأيد ذلك قوله : ' إِنَّهُ لَا يَنبَأُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ' ٢ ، وقال : ' وَمَنْ يَقْنَطَ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ' ٣ ، مع ما كان صاحب الكبيرة حاكما بغير الذي أنزل

(١) في الأصل : إليه .

(٢) سورة يوسف ١٢ آية ٨٧ .

(٣) سورة الحجر ١٥ آية ٥٦ .

الله ، وتاركا الحكم به ، وقد قال الله تعالى : ' وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ' ١ .

وبعد ، فإنه قد سمي بالأسماء التي سمي الله بها الكفرة من الفسق والفجور والظلم لزمه أيضا اسم الكفر ، مع ما قسم الله البشر الذين جرى عليهم القلم فيما عليه أمرهم في الدنيا والآخرة فقال : ' هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ' ٢ ، وقال : ' فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ' ٣ ، وقال : ' فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ ' ٤ ، وقال : ' يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ' ٥ ، وقال : ' أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ' ٦ .

ثم بين كفر المسمى فاسقا ، وقال في أمر الآخرة : ' يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ' ٧ ، وقال : ' فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِئْسَ فِيهِ ' ٨ ، فجعلهم جميعا متسمين ، فلا ثالث في التحقيق . مع ما بين أن النار أعدت للكافرين . فإذا ثبت الوعيد لصاحب الكبيرة جعله كافرا .

[ ١٧٢ ب ] / وبعد ، فإن الله تعالى وصف أنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون ، وقد لزم ألا يأس على قول هو لا لزمه اسم الكفر ، على أن الأسماء لا منافع لها ولا مضار بها على أهلها ، إنما المضار والمنافع في حقائق ما لها الأسماء ، فإذا لزم الخلود في النار بطلت فائدة الاسم إن كان مؤمنا أو كافرا لا يمنع عنه اسم الكفر إذ عوقب بعقوبته ، ولا قوة إلا بالله .

- ١) سورة المائدة ٥ آية ٤٤ .
- ٢) سورة التغابن ٦٤ آية ٢ .
- ٣) سورة الكهف ١٨ آية ٢٩ .
- ٤) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥ .
- ٥) سورة النحل ١٦ آية ٩٣ .
- ٦) سورة السجدة ٣٢ آية ١٨ .
- ٧) سورة آل عمران ٣ آية ١٠٦ .
- ٨) سورة الحاقة ٦٩ آية ١٩ .



مؤمناً ولم يسم به كافراً بما لم يرد به التسمية ، فسمى به الذى أجمع أنه له اسم وهو الفسق والفجور والظلم . ثم لهم فى الوعيد أمران : عموم أخباره ، والثانى قوله : ' إِنْ تَعَجَّتْ نَبُوءَاتُ كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ' ١ ، يبين ما لا يغفر ويغفر ، مع ما كان الوعيد بالتخليد أعظم فى المنع وأبلغ فى الزجر فهو أحق ، على أن الوعيد إذا وجب لزم دخول النار ، ولم يذكر فيهم الخروج ، ولا قوة إلا بالله .

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : نقول وبالله نستعين : أجمع هو لا على اختلافهم أن الوعيد مما لم يشرك فيه المؤمنين ، بل هو فى كل ذنب أخرج صاحبه عن الإيمان وأسقط عنه اسمه . والمرجئه توافقهم أن كل ذنب يخرج صاحبه عن الإيمان ، فالوعيد له لازم . ثم إن المرجئه تخاف على المؤمنين فيما ارتكبوا من المأثم مع قيام الإيمان بالعقوبة ، وأولئك لا يخافون عليهم ، وكان احتجاجهم بعموم الآثار ، فثبت بالذى ذكرت من قول الجملة أن المرجئة ، وهى التى أرجأت الذنوب ، اشد استعمالاً لها على العموم من الذين ادعوا عمومها ؛ إذ هم عند التحصيل جعلوا الوعيد فى أحد فريقى البشر ، وهم الذين ليسوا بمؤمنين ، ولا قوة إلا بالله .

[١٧٣ ب]

ثم قد ثبت بأدلة القرآن وما عليه أهل الإيمان والذى جرى به / من اللسان أن الإيمان هو التصديق ، به نوؤمن ، وبذلك جرت أحكام القرآن فى الحلال والحرام ، وما به قيام العبارات والاشتراك فى الجماعات ، والاجتماع فى مجالس الذكر والخيرات ، على غير تناكر منهم ، وفيهم القبول بحق المؤمنين ، وكذا جميع ما جرى به الخطاب . لم يوجد معتزلى ولا خارجى ولا حشوى مع ما فيهم أنواع المعاصى والسيئات التى بان لهم أنها كبائر أو لم يبين لهم حقيقتها بخبر فى أمر الخطاب أن يكون غير أحد له لما فيه ، فثبت أن الإيمان لم يزل عنه ، وأن الاسم قائم له ، فيبطل بهذه الجملة — التى من دفعها يعلم أنه مكابر معاند — ما قالت الخوارج والمعتزلة ، ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً أن الله سبحانه أبقى له اسم الإيمان مع تحقيق ما عليه الوعيد فى

حكمه بقوله [تعالى]: 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ' <sup>١</sup> ، فأوجب فيه المقت عنده مع اسم الإيمان بحرف العتاب الذي لا يحتمل النطق قبل مقارفة الذنب بقوله: 'لِمَ تَقُولُونَ' ، والمقت لا يوجب الذنب الذي في الحكمة لزوم المغفرة له ، وقال: 'وَلَا تَطَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا' <sup>٢</sup> ، أثبت لهم اسم الإيمان مع إلزام اسم البغى لأحدهما في القتال ، وألزم من حضر موته المبغي عليه حتى يرجع الآخر إلى أمر الله ، ولو كان ذلك خروج <sup>٣</sup> من الإيمان لكان الحق في مثل ذلك غير الذي ذكر . وقال: 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَسَاصُ فِي الْقَتْلِ' <sup>٤</sup> ، ومعلوم أنه لا يجب إلا بقتل العمد ، فأثبت لهم في ابتداء الآية اسم الإيمان ، وأبقى بينهما الأخوة ، وأخبر أن ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، وتبعد هذه الأوصاف فيمن أخرجهم الفعل من الإيمان . وقال: 'وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلَا يَتِيهِمْ مِّنْ شَيْءٍ' <sup>٥</sup> ، ثم قال: 'وَلَا اسْتَنْصَرُواكُمْ فِي / الَّذِينَ' <sup>٦</sup> ، أثبت لهم اسم الإيمان ، وجمع بينهم في الدين على تخلفهم عن الهجرة مع عظم ما فيه من الوعيد بقوله: 'الَّذِينَ تَوْفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ' <sup>٧</sup> ، وقال: 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ' <sup>٨</sup> ، وقال أيضا: 'لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ' <sup>٩</sup> ، فأثبت لهم اسم الإيمان مع قبح صنيعهم ، ولا قوة إلا بالله .

[١٧٤]

- (١) سورة الصف ٦١ آية ٢ .
- (٢) سورة الحجرات ٤٩ آية ٩ .
- (٣) في الأصل : خرج .
- (٤) سورة البقرة ٢ آية ١٧٨ .
- (٥) سورة الأنفال ٨ آية ٧٢ .
- (٦) سورة الأنفال ٨ آية ٧٢ .
- (٧) سورة النساء ٤ آية ٩٧ .
- (٨) سورة الممتحنة ٦٠ آية ١ .
- (٩) سورة الأنفال ٨ آية ٢٧ .

وأيضاً أن الله تعالى قال : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا' ١ ، وقال : 'وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ' ٢ ، أخبر أن عليهم ذنوباً تغفر بالتوبة ويكفر بها على إبقاء اسم الإيمان ، وفي قول هؤلاء لا يجوز ذلك ، فثبت أن القول هو قول من لم يزل عنهم اسم الإيمان ، ولا قوة إلا بالله .

ونوع آخر أن الله تعالى أوجب كثيراً من العبادات باسم الإيمان وجعل علم الحِلِّ والحُرْمَةِ في كثير من ذلك اسم الإيمان وزواله ، ثم شارك مَنْ أَحْدَثَ أفعال الفسق مع الإيمان فيها غيره ، ثبت أن اسم الإيمان غير زائل عنهم . مع ما قد تقدم بيان ما له اسم الإيمان ما يكفى ذا العقل عن الإطْناَب . ثم إجماع النقلة في اثبات الشفاعة . وتوارث الأمة في الصلاة على جميع من مات من أهل القبلة والاستغفار لهم والترحم عليهم هو الدليل لمن أبت نفسه تكذيب<sup>٣</sup> الأخبار الصَّحاح ومخالفة أئمة الهدى ، ولا قوة إلا بالله .

ثم قول المعتزلة في تحقيق الإيَّاس من روح الله مع نفْيهم اسم الكفر ، وقد قال الله تعالى : 'إِنَّهُ لَا يَيْئَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ' ٤ ، قول متناقض إذ الله جمع بين الكفر والإيَّاس ، فمن أثبت أحدهما لزم الآخر . فإذا ثبت عندنا ١٥ وعندهم أنه ليس بكافر ؛ إذ الكفر في العُرف تكذيب<sup>٥</sup> ، وصاحب الكبيرة بالتصديق في حالة يرجو عفوهِ ويخاف عذابه ، ويعلم أن من أياسه من / رحمة ربه ضالٌّ جاهلٌ بالله ، ثبت أنه ليس بمكذِّب . وفي الحقيقة الكفر اسم للستر ، وصاحبه لا يستر شيئاً من نعم ربه ولا ينكر حقّه ، فيبطل أن يكون كافراً ، فثله الإيمان في العرف والسمع تصديق ، ومعلوم أنه لم يكذب الله في شيء ، ثبت أنه ٢٠ مؤمن ، والله الموفق .

ثم الحق أن يقال : جميع الخوارج والمعتزلة عند ارتكابهم الكبائر كفر على

(٣) في الأصل : إذ .  
(٤) سورة يوسف ١٢ آية ٨٧ .

(١) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .  
(٢) سورة النور ٢٤ آية ٣١ .



قولهم ، مستوجبون للخلود في النار ، وغيرهم من أصناف منتحلي الإسلام لأوجه<sup>١</sup> : أحدها أنهم أجمعوا على مَنْ رَحِمَهُ اللهُ ، وذلك وصف الكفر بما ذكر من الآية ، وبقوله : ' وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَكُونُونَ مِنْ رَحْمَتِي ' <sup>٢</sup> ، فلزم الفريقين اسم الكفر والخلود في النار . وأما المؤمنون بآيات الله وصفوه عفو غفورا رحيمًا محققين لذلك ، فهم لهم الرجاء ، ولا يجوز لهم الشهادة بواحد من الأمرين ، فتولى كل قول كما قال الله تعالى : ' نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ' <sup>٣</sup> ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني أنهم جميعا ضيقوا رحمة الله فجعلوها بحيث لا تتسع للذنب<sup>٤</sup> إذ الذنوب التي ليست<sup>٥</sup> بكبائر لا يجوز معها التعذيب ، فليس لرحمة الله فيما ليس له التعذيب . ولا لعفوه فيما استغنى عنه بالحكمة ، وجعلوا الغضب والسخط هو الذي يسع كل ذنب في الحكمة يجوز له التعذيب ، فلا عفو إذا على قولهم ولا رحمة ، فحق هذا القول الحرمان . وأما من يصفه بسعة الرحمة وعظيم العفو فحق له المغفرة والعفو ؛ لأن كل كريم يوصف بهذا ، فهو أميل له من الوصف له بما وصفته الخوارج والمعتزلة ، ولا قوة إلا بالله .

والثالث قال الله تعالى : ' إِنْ يَنْتَهِوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ' <sup>٦</sup> ، ولا يجوز أن يكون الذي به الانتهاء غير محدود ولا معروف الوصول إلى جميع / الطاعات والقيام بجميع الأمور بتأخر الحياة على قول الخوارج فتصير بحيث لا انتهاء عنه ، وكذلك على قول المعتزلة ، فثبت أن الانتهاء هو الذي يملكه كله في كل وقت ، وهو البرء عن كل أنواع الكفر والمعاصي ، والإيمان بالله تعالى وبجميع ما يؤمن المرء به ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : لا لأوجه .

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٢٣ .

(٣) سورة النساء ٤ آية ١١٥ .

(٤) في الأصل : لا يسع بذنب .

(٥) في الأصل : ليس .

(٦) سورة الأنفال ٨ آية ٣٨ .

وهذا على قول المعتزلة إذ جعلوا بين الكفر والإيمان منزلة ، والله تعالى وعد ما ذكر بالانتهاه عن الكفر ، يلزم أن يكون صاحب الكبيرة مغفورا له ، وخاصة الكافر إذا كان مع الانتهاه من الكفر مرتكب الكبائر ، فيجب بالذى ادعى من العموم فى التخليد دفع العذاب والمغفرة ، والله والموفق .

- ثم نقول للمعتزلة : قولكم : لا يُسمى صاحب الكبيرة باسم الإيمان ولا باسم الكفر ، ولا يسمونه بما لا يستحق واحدا من الاسمين أو له أحدهما ، ولا تعلمونه أنتم ، فإن قالوا بالأول فيقال لهم : أو قد أتى هو بكل الإيمان أو بعضه أو لم يأت بشئ ؟ لذلك بطل اسمه ، فإن قال بالأول أعظم القول ومنع عنه اسم فعله ، وقد أتى به وجهل بربه حيث لم يحقق ما له اسمه ، ولو جاز ذا لجاز أن لا يكون أحد جاء بالصدق ، عند الله فى الحقيقة صادقا ، وكذلك قائم وقاعد وذو حال لا يجوز عند الله كذلك ، أو الله يعلمه كذلك ، وعلى ذلك مضادات التى ذكرنا ، وهذا آية جهلهم بالله . وإن قال بالثانى فقد شهد الله للذين آمنوا ببعض وكفروا ببعض بأن قالوا : نؤمن ببعض ونكفر ببعض ، كفارا حقا لزمهم التسمية بذلك ، وهو رأى الخوارج . وإن قالوا بالثالث فهو أبعد ، إذ الله تعالى سمى المؤمن ببعض كافرا ، فمن ليس معه شئ أحق بذلك . وأيد هذا الأصل وجهان : أحدهما ما ذكرت من قسم الله البشر قسمين فى أمر الدنيا / والآخرة ، فقسمة المعتزلة على ثلاثة أقسام تعدى لحد الله ، وحق مثله أن يقال له : الله أذن لكم أم على الله تفترون ، أو يقال أنتم أعلم أم الله كما قيل لليهود . والثانى أن الله تعالى نفى الإيمان فى محكم تنزيله عن قوم على تحقيق الكفر إذ قال : ' وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ' ، ولم يخطر ببال عاقل أنهم لعلمهم ليسوا بكفار ، بل إذا أزيل الإيمان - عن من يكون له فعل الإيمان<sup>٢</sup> - فلنما يزال بالكفر ، ولا قوة إلا بالله .

[١٧٥ ب]

وإن قالوا لا يعلم له أحد الإسمين ، وله ذلك عند الله كفوا مؤونه الجدل ؛ لأن ما لا يعلمونه أكثر مما يحصى ، لو لزم محاجتهم فيها ليذهب العمر باطلا ، ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة المائدة ٥ آية ٤٣ .

(٢) فى الأصل : بل إذا أزيل عن من يكون له فعل الإيمان الإيمان .

ثم الأمة على اختلافهم اتفقت على أن لصاحب الكبيرة اسما من الأديان من شرك أو كفر أو إسلام ، فمن أبطلها توقيا أن ينطق بالشك أبطل ما أجمع على القول به ، وشهدوا على مجيء الكتاب به والسنة بما لديه يرتفع الرتب عن تلقى السمع وهو شهيد أو له قلب ، ولا قوة إلا بالله .

ثم القول بالفاسق والفاجر مطلقا مما يتوزع فيه ، ومن سماه كافرا أو مشركا أطلقه ، ومن سماه مؤمنا أبى ذلك ، وكذلك جحدوا اسم أعداء الله ، وأبدعت المعتزلة هذين الاسمين على منع ذينك الاسمين خلافا لما عليه الأمر ، ولا قوة إلا بالله .

ثم قوله : ' إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ' ١ ، تأويل الخوارج فيه من الخطأ فاسد ؛ لأنه ليس بذنوب فيغفر ، وفي هذا ذكر المغفرة ، ولا يحتمل إضمار التوبة ٢ لما يغفر بمثله الشرك ، والآية في التمييز بين الذنوبين ، وكذلك لا يحتمل قوله : ' إِنْ تَحْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ' ٣ ، لما فيه التكفير ، وما لا ذنب لا يكفر والخطأ لا يحقق الذنب ، والتكفير يكون لشيء يجز به ، ولا يحتمل ما قالت المعتزلة لأن / قولهم يمنع تحقيق الشبه ٤ ؛ إذ هي تقع من مجتنب الكبائر مغلوبة ، وفي هذا إثباتها ، ثم التكفير ، وهم يجعلونها مغفور [ة] لا مكفرة ؛ إذ المغفورة هي التي تستر عليها ، وفي بقائها إلى مدة دفعها ، والمكفرة هي التي يأتي من صاحبها فعل حسن يكفر به نحو قوله : ' فَأُولَٰئِكَ يَبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ' ٥ ، وقوله : ' هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ ' ٦ ، وقوله : ' إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ' ٧ ،

[١٧٦]

١٠

١٥

(١) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

(٤) في الأصل : المشبه ، وصححت على الهامش .

(٥) سورة الفرقان ٢٥ آية ٧٠ .

(٦) سورة الصف ٦١ آية ١٠ .

(٧) سورة البقرة ٢ آية ٢٧١ .

إلى ذكر التكفير ، وكذلك قوله : 'تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا' <sup>١</sup> ، وأصله قوله :  
'إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ' <sup>٢</sup> .

وبعد فإن الآية لا تحتل قول المعتزلة ؛ لما هم يجعلون المصرّ على المذنب صاحب  
الكبيرة ، ومن لا يصّرّ عليه فهو تائب عنه ، نادم عليه ، وفي ذلك إنه يغفر  
بالتوبة ، وكل الذنوب تغفر بها . والإثنان <sup>٣</sup> جرياً بالتفريق من قوله : 'إِنَّ  
اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ' <sup>٤</sup> ، وقوله : 'إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ' <sup>٥</sup> ،  
فهو والله أعلم أن الشرك لا يغفر إلا بالتوبة عنه ، وغير [هـ] يجوز أن يغفر بالتفضل  
أو يكفرّ بغيره من الحسنات ليصح القول مع تحقيق الفائدة لتمييز القرآن ، ولا  
قوة إلا بالله .

ثم للآية وجوه تمنع قول المعتزلة والخوارج أحدها أنه قال : 'إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ  
مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ' <sup>٦</sup> ، وليس في ذلك بيان حكم من لا يجتنب . والثاني أن الكبائر  
نوعان : أحدهما كبائر في الاعتقاد من أنواع الكفر والتكذيب التي بها اختلفت  
الكفرة ، وأخرى كبائر الأفعال التي صاحبها يجتنب عنها بالاعتقاد في أن يراها  
على ما جعلها الله عليه من عظم الفعل والذنب ، وهذا اجتناب ، وقد يواقعها بالفعل ،  
فهو الارتكاب ، وليس في الآية وجها للاجتناب ، فبجائز أن تكون : أن يجتنب  
كبائر الاعتقاد ، وهي أنواع الشرك يكفر عنها دونها لمن يشاء بم شاء من غير  
ذلك من / الحسنات أو بالتفضل كما بينا في إحدى الآيتين بالتكفير وفي الأخرى  
بالمغفرة ، ولا قوة إلا بالله .

[١٧٦ ب]

- (١) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .
- (٢) سورة هود ١١ آية ١١٤ .
- (٣) غير منقوطة في الأصل .
- (٤) غير منقوطة في الأصل .
- (٥) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .
- (٦) سورة النساء ٤ آية ٣١ .
- (٧) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

والثالث أنه لم يبين في الكبائر قدر العقوبات ، ومعلوم أن الله نفى أن يجزى في السيئات إلا مثلها ، ومثل الشرك والمعاندة إنما هو التخليد ، ولا ريب أن ليس بمعاند ولا مشرك له في العبادة ذنبه دون من يفعل ذلك ، بل صحة الاعتقاد في ذلك حمله على الخوف مما حذره ورجاء ما أطمعه في الاعتقاد ، وهو الذي سبق كل شيء لكفره هو ومحاه عنه ، لم يجز أن يكون قدر ذنبه قدر الأول ، فلم يجز أن يخلد في ذلك ، فيدخل فيه أمران : أحدهما الكذب في الوعد حيث قال : ' وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ' ، ومعلوم أن الكافر المعاند لو جمع عليه جميع ما يعاقب به على شرط النجاة والراحة يحتمل ويختاره ، فثبت أن مثل سيئته هو الخلود في العذاب ، فإذا عُدب بمثله من كان ذنبه دونه كان جازيا أكثر من مثله ، وهو ما يعاقب بما يرتكب<sup>١</sup> ، وفي الحكمة عقوبته ، وهذا مما يمنع الحكمة ، والله الموفق .

والثاني إنه معلوم أن الذي يقابل الجحود والمعاندة من الخير أعظم وأجل من الذي يقابل ما كان في قبوله أن يفعل من الترك على نحو ما كان الجحود والمعاندة من الآخر ، فجاء بالذي هو في الخير أعظم الخير ، وفي الشر لم يبلغ نهايته ، فإذا خلده في النار أبطل ثواب أفضل الخيرات بارتكاب ما دونه من الشر ، ورد ذلك وصف الجود لا العدل ، والعدل أن يزيد في ثواب ما جاء به على عقاب ما أتى به ، والله جل ثناؤه قد أخبر أنه يجزى الحسنة بعشرة أمثالها ، والسيئة بمثلها ، وفي هذا لم يبلغ المثل / في الحسنة ولا قصر على المثل في السيئة ، جل الله عن ذلك وتعالى .

واستدلال من استدل بترك الفعل على الكذب في الأول محال فاسد ؛ لأن في عقل كل واحد لزوم اتقاء الكذب كما في القبول لإبقاؤه ، ثم لم يصبر وجوده دليلا على كذب عقله ، لما في عقله منعه ، وإن تعدى ذلك فثله في قبول وقت

(١) سورة الأنعام ٦ آية ١٦٠ .

(٢) في الأصل : يركب ، وبدون تنقيط .

تعديه ، ولو كان في ذلك تبين لكان كل شيء بالأول ، أو حِلَّ يجب فساد  
وحرمة ، ولو كان كذلك لكان لا يجب على المرتد خلاف على الكافر الأصلي ،  
بل بتصريح الكفر لا يظهر كذبه في الأول ، فكيف فيما فعل ؟ ولو كان بذا<sup>١</sup>  
ذا<sup>٢</sup> فيظهر أيضا بإيمان الكافر من بعد أو بتعاطيه ما لا يقبحه على كذبه في  
العرف . وأصله وجهان : أحدهما لو كان يظهر به الكذب في الأول لأزيل اللزوم ،  
وإذا زال ليبطل أن يصير وجوده سببا لإظهار ذلك ، وفيه بطلان ما قالوا ، ولا  
قوة إلا بالله .

والثاني إن كَلَّا يَعْلَم من نفسه في وقت اعتقاده أنه غير كاذب في ذلك ،  
ثم يعلم من تعدى في دينه<sup>٣</sup> ، ولو كان به ظهور لكان لا علم يقع في الحقيقة ،  
ولا قوة إلا بالله ، بل مدعى هذا يلزمه ذلك ؛ إذ في اعتقاده أن لا يكذب ، وكل  
موثمن يعلم أنه بهذا القول كاذب ، وكذلك الله سبحانه ؛ إذ هو يعلم حقيقة كل  
شيء بما هو عليه لا بغيره يعلم صدقه في الأول . وإن تعدى من بعده فيصير  
صاحب هذا القول عند الله وعند من شهد عليه بالكذب كاذبا ، فيستوجب به  
من كل أحد القضاء عليه بالكفر في قوله الذي يريد به تثبيت كفر غيره ، ولا  
قوة إلا بالله .

وقوله تعالى : 'إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا' ، ولو كان  
في ذلك ما ذكر لم يكن ليثبت لهم إيمان أبدا ، فثبت به فساد قولهم . فهذا في  
الكفر ، فكيف فيما دونه ، ولا قوة إلا بالله .

[١٧٧ ب] / وعلى ذلك اختلاف الأحوال في الخلق لا يوجب فساد مضاداتها في غير  
تلك الأحوال ، وبالله التوفيق .

(١) غير منقوطة في الأصل .  
(٢) غير منقوطة في الأصل .  
(٣) غير منقوطة في الأصل .  
(٤) سورة النساء ٤ آية ١٣٧ .

وهذا أيضاً يلزم المعتزلة في الكبائر ، ثم العجب من هؤلاء يشبتون لأصحاب الكبائر اسم أهل الصلاة [والقبيلة] ، وسبب إثبات هذا الاسم لهم الإيمان ، فحال زواله على بقاء ذلك ، وما به ثبت قد زال ، والله أعلم .

وقد روى في الآية القراءة<sup>١</sup> على أن تجتنبوا كبير ما تنهون عنه ، وإن كان المعروف ذلك فإنه قد يجوز لإرادة الآحاد بحرف الجمع ، فلا ننكر أن تكون الآية على ذلك ، يبين ذلك [قوله تعالى] : 'وَمَنْ يُكْفِرْ بِالْإِيمَانِ'<sup>٢</sup> ، وقوله : 'وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا'<sup>٣</sup> ، وقوله : 'وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ'<sup>٤</sup> ، وعلى ذلك تأويل قوله : 'إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ'<sup>٥</sup> ، ثم قال : 'وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ'<sup>٦</sup> ، كما قال في هذا : 'وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ'<sup>٧</sup> ، فيكون الإتيان بحكم واحد ، ومعلوم أن لا دَرَك للمعتزلة والخوارج في أحدهما ، فكذلك في الأخرى . ثم الأصل أن قوله : 'إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ'<sup>٨</sup> ، على قول الخوارج كأنه قال : إن تجتنبوا الكفر والشرك ، وعلى قول المعتزلة : إن تجتنبوا الخروج من الإيمان نكفر عنكم ما ذكر ، فلا كبيرة إذن على قولهم إلا الخروج من الإيمان ، فصارت الآية على قولهم راجعة إلى خاص ، وهو ما يخرج عن الدين والإيمان ، فأبطل ذلك قولهم في دعوى العموم فيها ، وألزم القول بالخصوص ، فمن قضى شيء دون شيء بلا بيان فهو متحكم ، وفي ذلك لزوم قول الحسين من الوقف في جميع ما فيه الوعيد وبطلان قول من ذكر ، والله أعلم .

(١) في الأصل القاف غير منقوطة وبدون همزة .

(٢) سورة المائدة ٥ آية ٥ .

(٣) سورة آل عمران ٣ آية ٨٥ .

(٤) سورة البقرة ٢ آية ٢١٧ .

(٥) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

(٦) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

(٧) سورة الأنفال ٨ آية ٢٩ .

(٨) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

ثم الأصل أن الله وعد على كثير من الخيرات وعدا من غير ذكر اجتناب الكبائر معه ، وأوعد على كثير من السيئات وعيدا في مخرج العموم ، كما وعد على الخيرات ، فمن وجه الآيتين جميعا إلى العموم ألزم التناقض / في جميع الأمرين في واحد ، وذلك آية السفه .

[١٧٨]

- ثم اضطربت في ذلك الأقاويل . فزعمت المعتزلة والخوارج أن آيات الوعيد أحق بالعموم لها ، هي أبلغ في الزجر والموعظة ، وزعمت المرجئة أن آيات الوعد أحق في العموم لأنه أحق بالذي عُرِف من صفات الله من الرحمة والعفو والغفران فتقع عن الكبائر والصغائر . مع ما يشهد لذلك قوله : ' إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ' ، مع احتمال الوعيد للمستحلين ، والوعد لو وجب التخصيص ليجب غيره والوعيد لنفسه ، فهو أولى به بالتخصيص . مع ما شَرَطَ الدوام ليقع الوعيد ، وذلك آية التخصيص . وليس ذلك في الوعد فيلزم به الصرف إلى المستحلين ، أو إلى أن ذلك جزاؤه لولا الذي معه من الحسنات فيجب لديها المقابلة ، أو أن ذلك جزاؤه والله التفضل بالعفو عن ذلك بما علم من رجائه برحمته ، وعلمه بعظيم عفوهِ ، فلا يحرمه ذلك ، بما ظهر من فضله وإحسانه الذي بعثه على الرجاء ، ولا قوة إلا بالله . أو يشفع فيهم الأخيار من عباده ويحييهم في الاستغفار لهم ؛ إذ بعيد الاستغفار له ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم الأصل في ذلك أن الله تعالى ألزمه اسم الإيمان قبل ارتكابه مما ارتكب وأزال عنه اسم الكفر بقوله : ' قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ' ، وقوله : ' آمَنَ الرَّسُولُ ' ، فبين بما يكون المرء مؤمنا وحرم على من يقول لمثله : لست مؤمنا بقوله : ' وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ' ، وبين رسول الله حين سأله جبريل .

(١) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ١٣٦ .

(٣) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٥ .

(٤) سورة النساء ٤ آية ٩٤ .



عن الإيمان ، فبين ذلك وحقق له اسم المؤمن بإتيان ذلك ، وكذلك 'أُمرتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ' ١ إلى آخر ما ذكر ، فهذا الآن مؤمن بالكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة ، وما شهدت له أهل اللغة .

ثم اختلف في صاحب الكبيرة لا يزال الذي ذلك وصفه بتعنت المعتزلة / وتمرد الخوارج بل يدعى لهم بما آثروا لأنفسهم وأيسوا من رحمة الله ، ولم يروا لله [١٧٨ ب] في حكمته جواز العفو عنهم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم المعاني التي هي للفسق والعصيان والظلم ليست بمضادة للإيمان ؛ إذ الفسق اسم الخروج عن الأمر ، وجائز ذلك على أقسام ثلاثة : يخرج مما هو أمر لإرشاد وفرض واعتقاد ، وكذلك الظلم ، إذ هو اسم لوضع الشيء غير موضعه ، والعصيان اسم للخلاف ، فمن رتب الكل في الجزء أو في حقيقة المعنى وأراد أن يزيد اسم الإيمان بكل ذلك ١ فنفسه يظلم ، ولدفع ما فرق الله ورسوله والأئمة يتعرض ، ولا قوة إلا بالله .

وقد تقدم بيان ما له اسم الإيمان . ثم نذكر بعض الذي ذكره الكعبي لمذهبه من القول الذي اختاره وارتضاه ، ثم الحجاج له بما يعلم مَنْ تأمله مَبْلَسْغَه في دين الله ، ولا قوة إلا بالله .

١ فزعم أن قول أهل الحق : إن كل طاعة من الإيمان ، واسم الإيمان يستحق بما يوجب تركه اسم الفسق . قال : وليس قولنا : 'مؤمن' بمشتق من الفعل فقط ؛ لما لا يسمى به كل من يصدق أحدا ، وأطاعه وخضع له اسما مطلقا ، ولا هو أيضا [١] سمة فقط ؛ إذ لو كان [١] سمة لجاز التسمية به لمن ليس هو كذلك ، كما تسمى الحسناء قبيحة ، وإذا لم يكن كذلك ثبت أنه اسم مشتق ١ من فعل ومدح في الدين و[١] سمة للتفرقة .

قال الشيخ رحمه الله : نقول وبالله نستعين : قوله : أهل الحق كذا حق ٣ ، إن لم يرد بقوله : كل طاعة من الإيمان ، غير أنه من الإيمان ، وهو كما يقول :

(١) أخرجه مسلم والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد بن حنبل .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

- كل نعمة من الله ، أى به نيلت وكانت ، وكذلك الإيمان . وقوله : اسم الإيمان يستحق بكذا ، فقد نقضه حيث زعم أن مع صاحب الكبيرة فعل لكن<sup>١</sup> لا يطلق له الاسم ، ووصف فى هذا ما ذكر ، وذلك عنده فى التحقيق اسم المؤمن ، لا اسم الإيمان ؛ إذ يحققه بدونه / ولا يسميه به ، فهذا مبلغ علمه بقوله . وقوله : ليس باسم مشتق من فعله ، عجيب ؛ إذ حقق لفعله ذلك الاسم ، ثم منع التسمية به ، وذلك يوجب جواز كل أحد بغير اسم فعله فى الحقيقة ومنع التسمية به ، وفى ذلك لزوم اسم كل فاعل غير فاعل ، وكل من ليس بفاعل فاعلا ، وكذا ذا فى الحركة ، ونحو ذلك . وما قال من قوله : صدق كذا ، لا يسمى بذلك ، واتبع ذلك قوله : أجمع أهل الملة تخطئة من فعل ذلك ، كذب من وجهين : أحدهما أنه قال : لا يطلق له الاسم ، بل هو مطلق له ، لكن لا يعرف ما يراد بذلك الإيمان ، فلهذا يجب تثبيته لا لأن ذلك ليس باسم له ، وكذلك لا يقال : أطاع فلان مطلقا بما أطاع أحد من حيث لا يعرف المراد ، لا لأنه لم يستحق بفعله الإطلاق ، ولكنه طاعة من لا يعرف الأمر به ، وكذلك الإيمان ، فإذا صار إلى المعرفة لزوم القول ، وكذلك لا يقال : فلان مصدق أو مكذب بما كان منه ذلك فى أحد حتى يتبين ، ثم كل من كفر بالله يقال : مكذب ؛ لما عرف حقيقته ، فثله المؤمن ، والله الموفق .

- وكذلك حكايته عن أهل الملة . والعجب منه لا يزال يروى فى هذا الكتاب عن الأمة فى أشياء لعل وجوده عن واحد منه يعسر ، فضلا عن الأمة . ويجعل ذلك ذريعة لباطله ، كأنه آمن أن يتأمله من له لُبُّ أو أحد ممن ينازعه فى المذهب ، ولا قوة إلا بالله .

وقوله : ليس باسم<sup>٢</sup> له ، فيقال له : لو لم يكن الاسم لتحقيق الفعل لم يكن ليمنع جعله [أ]سمه<sup>٣</sup> ، لكنه فى جعله تلبيس انه سمي به بحق الاسم ، أو بحق

(١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) فى الأصل : بسمه .

(٣) فى الأصل : السمة .

حقيقة الفعل ، وكذلك جميع ما عليه أمر الأسماء المشتقة عن الأفعال إن لم يجعل اسمه لمن ليس له حقيقة إلا على الحجاز والهزؤ به ، ولا قوة إلا بالله .

ثم قال : لا / نقول في الفاسق عند التحقيق إنه ليس بمؤمن ، بل لا نسميه به ، فيقال له : هو في التحقيق مؤمن أو ليس بمؤمن أو لا مؤمن ولا كافر . فإن قال بالأول فهو رجل دعت نفسه إلى تكذيبها فيما هي ليست بكاذبة ، فأطاعها فحق مثله الإغضاء عنه ، لأنه دون كل مقلد . فإن قال بالوجهين الآخرين فقد أكذب نفسه فيما حكى عنها ، والله الموفق .

ثم استدل على تسمية جميع الطاعات إيماناً بما هي من الدين عند الجميع ، وبقوله : ' وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ' ٢ ، وقد بينا بعد من تعلق بالآية عن حقيقتها ، مع ما لا ريب أن مبتغى شيء من العبادات على الإشارة إليها بلا اعتقاد الإسلام ديناً ، غير مقبول منه ، وإنما تقبل كل عبادة بدين الإسلام ، ثبت أنه اسم عبادة مشار إليها بها يقبل كل عبادة ولقوتها يرد ، وهذا معنى قول الجميع من الدين ، ولا كل شيء يضاف إلى شيء بأنه منه يجب له اسمه . قال الله تعالى : ' وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ' ٣ ، لا أنها هي هو ، بل في ذلك دليل على غيرية الدين حتى يضاف إليه ، فأقام به بعد الفراغ منه ، والله الموفق .

ثم احتج بقوله : ' وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ' ٤ ونحو ذلك من الوعيد للمؤمنين باسم المطلق ، ثم لم يكن ذلك لمرتكب الفسق فيه ، وقد أجمع على عموم الوعد وإن اختلف في عموم الوعيد .

قال الشيخ رحمه الله : نقول وبالله التوفيق : دعواه الإجماع في عموم آيات

- 
- (١) في الأصل : سمة .
  - (٢) سورة آل عمران ٣ آية ٨٥ .
  - (٣) سورة النحل ١٦ آية ٥٣ .
  - (٤) سورة الأحزاب ٣٣ آية ٤٧ .

الوعد كذب ، لا يزال يجعله مفزعا لنفسه في كل نائبة<sup>١</sup> ، وقد قال الله : 'فَأَثَابَهُمُ  
 اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ'<sup>٢</sup> ، وليس يجب مثله للقول ، خاصة في قول الجميع ،  
 فثبت به كذبه في الحكاية . ثم لما استدل بالآيات أجوبة ثلاثة : أحدها الإخبار  
 عن منتهى الأحوال ، وإلى ذلك مرجع كل مؤمن<sup>٣</sup> . والثاني أن يكون / الوعد  
 للذين حققوا الإيمان بأخلاقه ، وما دله عليه ، وجائز تسمية أحد بشيء ، ذلك  
 اسم لأمر تتصل به أمور عند جميع تلك الأمور ، ويجوز عند إقرار الاسم بالذى  
 به سُمي ، والله أعلم . والثالث أن يكون له ذلك الجزاء ، وما يعاقب به ، فهو  
 يعاقب بحقوقه ، وليس الذى يصيبه بحق دينه مقصر عنه حق دينه . مع ما بين  
 الله أن له من الله فضلا كبيرا ؛ ليعلم أن الجزاء للخيرات منه أفضال ، وما كان  
 حكمة الأفضال فإلى من يقوم به ذلك من اختيار أحوال وأوقات .

ثم تكلف نصب قول للمرجئة بما يعلم كل متأمل فيه من قد عرف مذاهبهم  
 كذبه فيه ليكون له سبيل الطعن عليهم ، تركت ذكره لقلّة النفع فيه ؛ إذ هو  
 كذب . ثم قال : إذ ثبت بمتمفق القول على أحد الوعيد الفاسق إن مات قبل أن  
 يتوب بين أهل الإرجاء ، وأن يجوز أن يكون هو المعنى به ، ويجوز أن لا  
 يكون إلا ما قال مقاتل<sup>٤</sup> : إنه من أهل الوعد لا محالة ، ولا يترك لمثله الإجماع  
 إنه ليس بمؤمن . فيقال له : لو كان بالذى ذكرته يثبت الذى ادعيت ، فإذا  
 كان القول عنهم هو ضد ما حكيت يفسد ما ادعيت ، ثم أكثر المنتسبين إلى  
 الإرجاء ينكر الوعيد أن يكون في غير المستحلين معروف ذلك بينهم ، فهو يوضح  
 ما ادعينا عليه من الكذب في الحكاية ، والله أعلم .

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) سورة المائدة ٥ آية ٨٥ .

(٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٤) في الأصل التاء غير منقوطة ، لعله يقصد مقاتل بن سليمان من الشيعة الزيدية الذين قالوا  
 بأمامة زيد بن علي ، ولا يذكر ابن النديم تاريخ وفاته .

ثم أكثر أسئلة لا يسأل عنها ولا أجاب بأجوبة يرتضى بها من له أدنى فهم ، فتركها لقلة النفع في ذكرها ، والله الموفق .

ثم زعم أن ترك الصغائر إيمان ، لما يعاقب عليها لو لم يجنب الكبائر . فيقال له : إذا يجب أن يكون إيمانا عند ارتكاب الكبائر ، ولما يعذب على ضد ذلك ، وليس بإيمان إذا اجتنب ، وذلك غاية الحيرة .

ثم احتج بها بما لا يجوز عند / الأمة الاستغفار للفاجر . فيقال له : ما يعنى [ ١٨٠ ب ] بالفاجر الكافر أو الذى يرتكب كبيرة في حال إيمان بلا استحلال ؟ فإن قال بالأول حاد عن الاعتدال ، وإن قال بالثانى كذب على الأمة وجعله دليلا لاستحقاقه الخلود في النار بما ظهر من صنيعه فبذول له ما تمنى في نفسه . ثم عليه فيه أمران : أحدهما إطلاق الاسم بالفجور مرة وهو في حالة فيه ولا فعل فجور يجوز<sup>٢</sup> إطلاق الاسم بالإيمان وهو فيه ومعه حقيقة فعله بالسمع والعقل جميعا ، بل لا يجوز إطلاق اسم الفجور حتى يبين ، وجائز ذلك في الإيمان بما جاء به القرآن واتفق عليه أهل اللسان ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني أنه صرف استغفار الأنبياء والأولياء إلى ما هو مغفور ، وذلك كتبان نعمة الغفران وإعراض عن الشكر فيما ذلك حقه ، وذلك بعيد ممتنع ، والله الموفق .  
ثم احتج بآية القذف<sup>٣</sup> إن الله أخبر أنهم ملعونون بلا ذكر استحلال وغيره ، ولا يكون الملعون مؤمنا بقول ، وبالله التوفيق . إنما في الآية لعنة الله عليه إن كان كذلك ، وليس فيها أن الله سماه ملعونا . فأول ما في اعتلاك أن كذبت على القرآن ، ثم كيف ألزمته اللعنة بقوله : 'أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ' ، ولم يلزمه اسم الإيمان ، وهو يقول به . ويحقق أيضا أنه رد أحد اللعنتين إلى الحد ،

(١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) غير منقوطة في الأصل وجاء بعدها 'أبا' هكذا .

(٣) أنظر سورة النور ٢٤ آتى ٦ ، ٧ .

(٤) سورة النور ٢٤ آية ٧ .

فكذلك الآخر . على أن الآية نزلت في المنافقين بقوله : ' فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ ' <sup>١</sup> ، ولا كل قاذف كذلك . وجملة ذلك أن من اجتري على ذلك القول واستخف بمقت الله ولعنه حلت <sup>٢</sup> به . والأصل أن الكفر هو الطرد ، ولا كل مطرود بارتكاب مأثم ، ولا يقبل لو عذب قدر ما استوجب ، / ولا كل من يقول عليه لعنة الله يستحقها ، ولو كان أحد يستحقها كان أحقها بها صاحب هذا القول ؛ إذ هو معلوم أنه كان يتعاطى الفسق ويختلف إلى الأئمة الحاضرة ، وكل ذلك على مذهبه يوجب اللعن حقيقة ، وما في الآية قول اللعن لا حقيقة الوقوع ، ولا قوة إلا بالله .

[ ١٨١ ]

ثم احتج بقوله : ' وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ' <sup>٣</sup> في تعطيل الحدود ، وقد ذكر في مثله الخلود في النار من غير ذكر كبيرة ولا صغيرة . فإن كان ذا على التأويل فمثله الأول . مع ما قال الله في مثله : ' وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ' <sup>٤</sup> ، فذلك أيضا في تعطيل الحدود ، وهو يأبى القول به ، ويصرف الآية إلى الاستحلال ، فمثله الذي ذكر ، ومثله في احتجاجه بقوله : ' أَضَاعُوا الصَّلَاةَ ' <sup>٥</sup> ، مع ما قال الله تعالى : ' فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ' <sup>٦</sup> ، وما ذكر من الأخوة والتحلية واجب بالقبول دون الفعل ، فكذلك الإضاعة تكون بالرد دون التأخير ، ولا قوة إلا بالله .

وقد قال الله تعالى : ' وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ' <sup>٧</sup> ، وقال : ' وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ' <sup>٨</sup> ، ثبت أن الذي يقوله لا يزيل الإيمان ولا اسمه ، والله أعلم .

(٥) سورة مريم ١٩ آية ٥٩ .

(٦) سورة التوبة ٩ آية ١١ .

(٧) سورة الأنفال ٨ آية ٧٢ .

(٨) سورة النساء ٤ آية ٩٤ .

(١) سورة النور ٢٤ آية ١٣ .

(٢) في الأصل : حل .

(٣) سورة النساء ٤ آية ١٤ ، والأحزاب

٣٣ آية ٣٦ ، والجن ٧٢ آية ٢٣ .

(٤) سورة المائدة ٥ آية ٤٤ .

وقد احتج بقوله : 'فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ' <sup>١</sup> ، لكننا بينا أن ذلك في حق القبول ؛ إذ لو ينتظر <sup>٢</sup> الفعل به لكان لا يجب الأخوة أبدا ولا يخلى سبيلهم وفي الاعياء إلى حول ، وذلك مما لا معنى له . وقد بينا أمر الهجرة ، وأنها كانت من الفرائض التي جاء في التخلف عنها الوعيد الشديد ، ثم قد أثبت اسم الإيمان مع عدم ذلك ، والله أعلم .

واحتج بقوله : 'وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا' <sup>٣</sup> ، وقوله : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ' <sup>٤</sup> ، وما ذكر في أكل مال اليتيم . [١٨١ ب]  
فأما القتل العمد فله أوجه ثلاثة : أحدها أن يكون فيمن تعمد القتل لدينه ، وهذا أحد وجوه الخطأ في القتل ، والله أعلم . والثاني أن يكون ذلك جزاؤه ، والله التفضل عليه بالغفر والمقابلة بالحسنات ، ولا قوة إلا بالله . والثالث أن تكون الآية في الكفرة ، وفي القصة دليل ذلك .

ثم دليل ما بينا قوله تعالى : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ' <sup>٥</sup> ، وإنما يكتب عليهم إذا قتلوا قتل العمد ، وأبقى لهم بعد القتل الإيمان . ثم قال : 'فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ' <sup>٦</sup> ، فأبقى له اسم الأخوة ، ثم قال : 'ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ' <sup>٧</sup> ، أطمعه في رحمته جل وعلا ، وبعيد أن يكون له مع هذا خلود في النار .

ثم رأى المعتزلة في ذلك إلزام القصاص بعد التوبة ، وإزالة عقوبة الآخرة ،

- (١) سورة التوبة ٩ آية ١١ .
- (٢) غير منقوطة في الأصل .
- (٣) سورة النساء ٤ آية ٩٣ .
- (٤) سورة النساء ٤ آية ٢٩ .
- (٥) أنظر أيضاً سورة النساء ٤ آية ١٠ .
- (٦) سورة البقرة ٢ آية ١٧٨ .
- (٧) سورة البقرة ٢ آية ١٧٨ .
- (٨) سورة البقرة ٢ آية ١٧٨ .

وصرف الآية ، وإن كان فيها ذكر الإيمان إلى الخروج منه ، وذلك تخصيص .  
وما ذكر من أكل المال بالباطل فكل يجمع على التخصيص ؛ إذ ذلك اسم يأخذ  
القليل ، وذلك غير مراد فيه ، وكذلك أموال التامى . والثانى أنه ذكر فيه عدوانا  
وظلما ، وذلك على العذاب على حد الله والظلم على صاحبه ، مع احتمال ذلك  
ما ذكرنا فى القتل . ثم يقال لهم : الآية التى فيها ذكر الإيمان أتزيله أو تبقى ؟  
فإن أزاله فقد أقر بالتخصيص ، وإن أبقاء رجع إلى رأى من نسبهم إلى الإرجاء ،  
والله الموفق .

ثم قال : ان الذى قال امتحن رسول الله لأعرف أنه رسول الله فأرد عليه بعد  
المعرفة فعرف صدقه إنه لا يكون بتلك المعرفة موثنا ، دل أن إطلاق الاسم ليس  
على ما كان فى اللغة .

١٠

قال الفقيه رحمه الله : فنقول وبالله التوفيق : ما أعظم جهله إذا أثبت الاسم /  
فى اللغة كأنه قال : أطلقته اللغة وأنا أمنعه ، فهو إذا يكذب نفسه عند جميع ذلك [ ١٨٢ ]  
اسمه . مع ما فيه إيجاب أن الله قد منعهم عن العمل بما عرّفهم وألزمهم العمل  
بما جهلهم ذلك ، جل الله عن هذا الوصف .

ثم المعرفة ليست بإيمان ، وإن سميت مجازا ، كما يسمى فضل الله ورحمته بما  
هى تدعو إلى التصديق ، وما ذكر كله خيال لا معنى له ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

ثم استدل على منع اسم الإيمان بما جعل الله لما أطلق له اسم الإيمان أحكاما  
منعت منه ، واسم الكفر أحكاما لمن يقرن به . فيقال له : ما الدليل على أن الذى  
أوصيت إليه من الأحكام لإطلاق دون معان تتصل به فى الوجهين جميعا ؟ ثم  
قال : منها التعظيم والتزكية والموالة وقبول الشهادة . فيقال : ما الدلالة على أن  
كل هذا لإطلاق الاسم خاصة دون تحقيقه بالشرائط المضمومة إليه والعادات التى  
دعا إليها الإيمان ؟

٢٠

وبعد ، فان ولاية الإيمان لازمة ، وجميع ما منع منه بحق الإيمان الذى

(١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .



فيه ؛ إذ حقيقته فيه منعنا عما ذكر ، مع ما كان الثابت مما فيه الحدود والقصاص  
يثبت له الولاية ويجب له الشهادة ، وجميع ما ذكر وتقبل ويحد على ذلك ، ولم  
يكن لأحد نفى الاسم بما عفى عن عذاب الله ، بل ذلك كله كما قال صلى الله  
عليه وسلم : فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، ولا قوة إلا بالله .

وأيد ذلك قوله : ' وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ' ١ ، إنه لو كان الإيمان  
زائلا عنه لكانت الرأفة لا تأخذه ، بل رأفة الإيمان هي التي تأخذه حتى لعلها  
تبلغ إلى تعطيل الحد ، فحدد ذلك وأيد ذلك ما لو تاب ، ولا قوة إلا بالله .

وإقامة الحد من الرحمة لأنه يكفره ويزيل عنه . والأصل أن عقوبات الكفر  
لا تظهر صاحبها بل تسلمه إلى عذاب الأبد كقوله : / ' أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ' ٢ ،  
والحدود والقصاص جعلت كفارات ، فثبت أنها جعلت كذلك ، لم يزل الإيمان  
عنه ، والله أعلم .

ثم نقول : إذ الله يقسم الأحكام أقساما ثلاثة من حيث الانقسام من اسم  
الكفر والإيمان وما ليس بكفر ولا إيمان حتى إذا زال حكم ذلك عنه لزم الواسط ،  
فما الدليل على أن ثمة واسط في الأسماء ، بل الله قسم في الجملة البشر المحتمل  
للعلم قسمين في أمر الدنيا والآخرة جميعا ، فمن زاد عليه فهو المبدع في دين الله  
ما لم يؤذن له ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آوى مُحَدَّثًا ٣  
فعليه لعنة ، فكيف بمن هو الذي أحدث الحدث ، فنسأل الله العصمة .

واحتج بما ليسوا بكفرة بآيات قتال الكفرة وأخذ الجزية ونحو ذلك بما ليسوا  
بمؤمنين بآيات البشارة والولاية ونحو ذلك ، فبهذا خرج عن جملة قول المؤمنين

(١) سورة النور ٢٤ آية ٢ .

(٢) سورة نوح ٧١ آية ٢٥ .

(٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٤) لا يذكره ابن حنبل بألفاظه بل بمعناه .

كأنه أغفل عن جملة أخرى لهم وهو أن البشارة عند من يرى صاحب الكبيرة مؤمناً كانت بشرية أو كانت هي العاقبة .

وعند الخوارج كان الحكم في الكفرة على نوعين : أحدهما على القتل وأخذ الجزية والآخر لا كالنساء وأهل النفاق ونحوهم ، فمن رام أن يجعل ثمة واسطاً في الأحكام بما هي عند الفريقين يلزم لا بما ذكر من الواسط أغفل عن جملة قول الأئمة ، ولا قوة إلا بالله .

مع ما كان الله تعالى قد بيّن الأقسام الثلاثة : الكفرة والمؤمنين وأهل النفاق ، وهم المذبذبون بينها ، وأخبر أنهم ليسوا من هؤلاء ولا من هؤلاء ، فمن رام تثبيت الواسط لا على ما جاء به النص وأراد أن يجعله مقابلاً له ، على نفى الحقيقة التي جعل الله لها الواسط ، فقد ضيع حقوق القسمة ونقض الترتيب الذي جاء به القرآن ، فاستوجب المقت به من جميع منتحلي الاسلام ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض نفسه بالمرأة / فزعم أنها مخصوص ، وهذا النوع من الخيال ، بل أحكام الكفر مختلفة لا يستدل بها على شيء . وقد رأيت أطنب في معارضات الخوارج ، وتكلف الخروج مما قبلوه به ، مما يعلم كل من تأمله أنه لم يحقق ما رام الرام [١] ، ولا تخلص مما قبل به حق التخلص فأغضيت عن ذكره .

ثم احتج بنفى اسم الكفر والإيمان عن صاحب الكبيرة ، إن المرجئة والخوارج اتفقوا على أن اسم الإيمان لا يوجد بالقياس مما أوجبته اللغة ، وإنما كان من جهة السمع ، فلا تجوز التسمية بواحد إلا بالتواتر بالسمع أو الإجماع ، وزعم أن هذه حجة كافية .

قال الشيخ رحمه الله : نقول وبالله التوفيق : كذب في الحكاية عن بلغ<sup>٢</sup> ذلك ، بل هم أجمعوا على تحقيق الاسم بما أوجبته اللغة ، لكن الخوارج استدلت بارتكاب الكبيرة على كذبه فيما أظهر من التصديق بقوله : 'أَحْسِبَ النَّاسُ' .

(١) ... (١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٢) جاءت على هامش النص .

(٣) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٢ .

والمرجئة زعمت أن الاستدلال لظهور الصدق والكذب في الغالب لا أن التصديق في الحقيقة لا يكون دونه ، والإيمان هو ذلك التصديق في الحقيقة ، لو كان ليس في الكبيرة نفية ولا في إبقائها بحقيقة في حق الوجود وإن كان في حق الدلالة على المستدل ، والله أعلم . فحصل إذا القول منهم على ما توجيه اللغة ، وظهر كذبه في الحكاية . ثم الأمة كانت قبل حدوث الاعتزال وأهله على قولين في صاحب الكبيرة على أنه مؤمن فاسق أو كافر فاسق ؛ ليعلم وجه كفره عند من يراه كافرا ؛ ووجه فسقه عند من يراه فاسقا ، وذلك ما يقال : حرام مكروه وحلال مكروه ؛ ليعلم أن الحرمة هي بيان أخف الحرمتين وهي حرمة الكرامة لا حرمة الإطلاق ، وإن الحيل ليس هو حل الإيثار والرغبة بل فيه بعض ما يورث الشبه ، فثله أمر الأمة فيما ذكرت . ثم / اسقطت المعتزلة أحد الأسمين [١٨٣ ب] وهو الذي يعرف معنى التنازع ، وألزم الآخر على الاتفاق في منع ذلك مطلقا دون معرفة حقيقته ، فخالقوا بذلك الأمة . وهذه حجة مقنعة لمن تصح [نيتة] لله ، ولا قوة إلا بالله .

ثم عارض نفسه بأنك اتبعت الاسم 'الأحكام' . هلا فرقت بين أصحاب الكبائر بما اختلفت أحكامها مهما قال : أفعل ، فأسمى هذا سارقا وهذا قاذفا . فيقال : فإذا سميت فاسقا مع تحقيق اسمه الذي به فسق ولم تمنع عنه اسم فعله ، مما بالك منعت عن المؤمن اسم الإيمان الذي هو له مستحق لفعله ، إلا أن توسع التسمية بما يقبض من الفعل ويمنع بما يحسن وذلك جور في الفعل . ثم اسم الفسق لم يجب بجلد الثمانين ولكن بالموالة والتعظيم ، وهذا بين الحيد عن تقدير المعارض له ، وإنما أراد والله أعلم ، أن الأسماء لم تقدر عن الأحكام بوجود الاختلاف في الأحكام على الاستواء في الأسماء ، وبذلك كان تقديره في الابتداء ولا قوة إلا بالله .

ثم الموالة والتعظيم متفاوت على تفاضل المنازل والدرجات في المنازل في الدين كالرسل ثم الأئمة ثم العلماء ثم المؤمنين ، وعلى ذلك لازم الأمران جميعا في الدين ، ارتكبوها الكبائر على قدر ما أوتوا من الحسنات ، والمقت بما أوتوا من السيئات ،

فن رام دفع ما جاء به من الخيرات بسيئات لسن بأضداد لمن فهو جائر في الحكم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم احتج بالآية التي فيها 'يَوْمَ لَا يَخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ' ١ في صاحب الكبيرة إنه لو كان مؤمنا لكان لا يعذب ولا يوعده عليه . والآية ترجع إلى وجوه : أحدها أن لا يجزيه عن شفاعة رسول الله ، بل يشفعه فيه وينجيه بها ، والثاني أن يكون ذلك عندما يقول لهم : تواهنا مظالمكم وعلى معذرتكم ، والثالث أن يكون لا يجزيهم خزي / الكفرة من الخلود في النار ؛ إذ هو أنواع كما قال الله تعالى : 'لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ' ١ ، وقال في موضع : 'فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ' ، وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِيلٍ' ٢ ، على اختلاف الدركات ، فثله على اختلاف الأوقات ، ويحتمل لا يجزي أى لا يفصح فيهلك ستره ، وذلك ١٠ كذلك في كل مؤمن .

ثم الذى ينقض على المعتزلة ابتداء الآية وهو قوله : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا' ٣ ، ألزمهم التوبة وجعلها شرطا للمغفرة ، على ابقاء اسم الإيمان لهم ، والصغائر مغفورة باجتناب الكبائر على قولهم ، ثبت أن الآية في أصحاب الكبائر ، وقد بقى لهم اسم الايمان ، ولا قوة إلا بالله . ١٥

والدليل على أن اسم الإيمان لا يزول بزوال العدالة قوله تعالى : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ' ٤ ، ولو كان كل مؤمن عدلا لكان يقول : 'اثنان منكم' ؛ إذ كان ابتداء الآية في مخاطبة المؤمنين ثبت أن قد يكون مؤمنا عدلا وغير عدل . وقال

(١) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .

(١) سورة الغاشية ٨٨ آية ٦ .

(٢) سورة الحاقة ٦٩ آية ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .

(٤) سورة المائدة ٥ آية ١٠٦ .

(٥) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

الله تعالى : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ' <sup>١</sup> ، إلى قوله : 'مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ' <sup>٢</sup> ، فلو كان كل مؤمن مرضيا لم يكن للشرط فائدة . وكذلك قوله : 'وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ' <sup>٣</sup> ثبت أن المؤمن يكون عدلا وغير عدل ، وكذلك قوله : 'فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ' <sup>٤</sup> ، ثبت أنه قد يكون منهم رشيد وغير رشيد . ولو كان كل مؤمن عدلا ، وكل من ليس بعدل ليس بمؤمن لكان لا شهادة تُردّ بالفسق بعد الامتحان ولا يجوز السؤال عن الأحوال ليعلم بها العدالة والفسق ، بل على المكان الذي يسأل عما عليه من الإيمان في ذلك ويمكنه الوفاء ، فيجب قبول شهادته بلا سؤال / عنه ولا اعتبار بأحواله ، وفي إجماع الأمة على الفحص عن الأحوال وترك النزول على ما يظهر من الأموال التي يكفي بها فيما كان شرائطها الإيمان من الحيل والحرمة والتوارث ، ثم العبادات دليل يبين أن الإيمان وما به يصير المرء مؤمنا ويستوجب أحكامه ليس هو كل ما يبقى أنواع الفسوق والعصيان ، ولا قوة إلا بالله .

وعلى ذلك معنى أمر هذه الأمة في تعاقد الصلوات في الجماعات والصيام وإخراج الزكوات على ما هم عليه من الاختلاف في هتك الحرمت والانهماك في المعاصي ، ثبت بالذي عليه الأمة عدول المعتزلة والخوارج عن الحق ، ولا قوة إلا بالله .

ثم نذكر ما ذكر الكعبي فيما احتج عليه من القرآن بالحيل المستبعدة ؛ ليصرف عن نفسه واتباعه اسم الإيمان ويوجب الإياس عن رحمة الله والاختيار لعداوته بكبيرة كأنه به يحصل على نفع في الدنيا وحمد في الدين ، ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٢ .

(٣) سورة الطلاق ٦٥ آية ٢ .

(٤) سورة النساء ٤ آية ٦ .

(٥) ... (٥) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٦) في الأصل : روح .

فقال لمن احتج عليه بقوله : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً' ١ ،  
والتوبة لا تكون إلا عن ذنب بوجهين : أحدهما أن التوبة عن الصغيرة وإن كانت  
مغفورة ، والثاني على التعبد كتكرار التهليل وكدعاء الملائكة بقوله : 'فَاغْفِرْ  
لِلَّذِينَ تَابُوا' ٢ .

- نقول له : الوجه الأول دلّ على جهله بمعنى التوبة ، إذ هي الرجوع والندم ،  
ومحال ذلك عما ليس عليه ، وهو مغفور له لا يجوز عليه التعذيب ، والثاني إن  
حق الله عليه إذا غفر له الحمد له والشكر على العفو ، وفي التوبة كفران ذلك ،  
لأنه يوم بقاءه بالتوبة ، والثالث أنه قال : 'عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ' ٣ ،  
فجعله موقوفا على ما يكفره بالتوبة ، ثبت أن الذنب باق وهو لم يزل [مستحقا]  
اسم الإيمان ، والله أعلم .

١٠

والتسهيل له في كل وقت حكم التحديد ؛ لأن حقيقة الأفعال أن لا يبقى  
والتوبة يكون عن ذنب ، ولا ذنب .

١٥

وبعد ، فإنه يجوز الأمر بالتهليل على التعبد ولا / يجوز بالتوبة والاستغفار  
عن ذنب مغفور ؛ لما فيه إيهام أنه ليس بمغفور ، وذلك كفران النعم ، وغير  
جائز ذلك ، كما لا يجوز الدعاء بأن لا يجوز ولا يظلم ، ودعاء الملائكة ؛ لما قد  
يكون لمن ذكر ذنوبا غير مغفورة ، فإلى ذلك ينصرف الدعاء ، ولا قوة إلا بالله .

٢٠

ثم قال في قوله : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ' ٤ ؛ إلا أن ذا  
يكون فيما لم يكن فعله كمن يرى آخر يدعو بعض الغواة إلى أمر قبيح فيقول على  
سبيل النهي : لم تفعل يا أخي ما ينقص دينك ويوجب عليك سخط ربك ، لا أنه  
فَعَلَهُ ، لكن لثلا يفعله .

- (١) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .
- (٢) سورة غافر ٤٠ آية ٧ .
- (٣) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .
- (٤) سورة الصف ٦١ آية ٢ .

فيقال له : إن كان جهلك في صرف اسم الإيمان عن المبتلى بكبيرة - على ما فيه من تعظيم الرحمن وخشية العواقب - لثلا تسمى أنت به فلك ما اخترت في نفسك وسويته ، وإن كان ذلك لتزِيل هذا عن غيرك فهو يعلم جرأتك في ذلك على الله بما فهم من تسمية الله إياه بغية الذي سميت به ، فلا يحتمل أن يرتاب في خبر الله ، مع ما يعلم من نفسه كذلك بافتراكك على الله بتسويل الشيطان ، ولا قوة إلا بالله .

ثم الذي ذكرته لا يحتمله إلا سفيه أن يقول ويعاقب على ما يعلم كذبه فيما يعاتبه عليه ، فأما الله سبحانه الذي لا يخفى عليه شيء يتعالى عن هذه الرتبة التي يأنف منها كل ذي لب ، والله المستعان . وأما أنت فحقيق لذلك لأنك تيأس به من رَوْح الله وتؤثر شهوتك عداوة الله وولاية الشيطان ويتعرك في مذهبه لمقتته ولعنه ، فهنيئاً لك ما اخترته لنفسك عند الكريم والرحيم ، ولا قوة إلا بالله .

ثم قال : في قوله تعالى : **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ** ٢٠ ، إنه أثبت اسم الإيمان وإن لم تخشع قلوبهم ، إن أول ذلك إثبات اسم الإيمان بلا خشوع ، وأنتم لا ترون إلا التصديق باللسان والمعرفة بالقلب ، / والثاني أن قد يقول لمن يخشى الله ويقوم بالغاية في شكره : أما ينبغي لك أن تخشاني وتشكرني ، لا أنه غير شاكر له ، ولكن على التنبيه .

قال الفقيه رحمه الله : فأما الأول فإنما الآية إنما هو في الخشوع للذكر الله ، وأن من لا يخشع له مذموم فاسق ، وخشوع الإيمان هو الذي يكون بمعرفة جلاله وكبريائه ، وهذا لا يزول عن المؤمن ، ومع الإيمان قد سُمي مؤمناً وإن كان به مذموماً ، وفي الآية دلالة طول ذلك فيهم ، وذلك يوجب الوصف بالكبيرة عندهم ، وقد أبقى لهم اسم الإيمان فبطل بذلك قولهم ، والله الموفق .

(١) غير منقوطة في الأصل . في القاموس <عَرَكَه> ، دَلَّكَهُ وَحَكَّهُ حَتَّى عَقَّاهُ وَحَمَلَّ عَلَيْهِ الشر والدهر > وربما يكون معناها هنا قريب من هذا المعنوي اللغوي .

(٢) سورة الحديد ٥٧ آية ١٦ .

والثاني هو وصف من لا يعرف المنة<sup>١</sup> والشكر فيعرض عن قبولها ويعاتب على ما كان حقه التعظيم والقبول ، فإن كان هذا وصف الله عند المعتزلة فهو قد بلغ مناه من التسمي بأقبح اسم والخلود في أسفل الدرك ، نعوذ بالله من الشقاء . ثم أطنب في هذا القول ، لكن من أصل بنائه ما ذكرت ، فما نريد إطنابه إلا بعدا عن الإصابة ، وبالله المعونة .

ثم أجاب في قوله : ' وَإِنَّ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ' <sup>٢</sup> أنه كقوله : ' وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ' <sup>٣</sup> وقد كان سماه مؤمنا من قبل ، والثاني أن يكون الاقتتال بغير سلاح نحو المجاذبة أو كانوا مجتهدين فلا يخرجون به من الإيمان . فيقال : إذ جرى الأمر بالإصلاح بينهم وتسمية الإخوة بطل معنى الردة ، وقوله : ' فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ' <sup>٤</sup> دل أن الباغى كان معلوما ، لا أن كان ثمة اجتهد ، مع ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم أبي لهم الاجتهاد إلى ذلك الحد ، ثم دل الأمر بالقتال والصغيرة تكون مغفورة لا يقابل عليها ، على أن ذنوبهم قد كبرت وقد أبقي الله لهم اسم الإيمان ، والله الموفق .

وقال في قوله : ' إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ' <sup>٥</sup> بمثل ذلك ، وقد بينا وهمه . ثم على قوله إن صاحب الكبيرة عدو الله لا يسع له الدعاء بالخير ويلزم لعنه ، وما الإصلاح إلا الدعاء بالخير والصلاح ، ولا قوة إلا بالله .

[ ١٨٦ ]

وقال في آية القصاص وما فيه من تسمية الإخوة : إن الله لم يعد على الإخوة المطلقة ثوابا ولا مدحا ، وإنما كان ذلك في الإخوة في الدين . فيقال لهم : قد سماهم مؤمنين في أول الآية ثم أبقي لهم اسم الإخوة في آخرها ، ولا معنى سبق يحتمل حرف ذكر الإخوة إليه ، ثبت أنه في الدين مع إبقاء اسم الإيمان ،

- ١) في الأصل : الحقنة ، وصححت على الهامش منه وهو أقرب إلى الصواب .
- ٢) سورة الحجرات ٤٩ آية ٩ .
- ٣) سورة البقرة ٢ آية ٢١٧ .
- ٤) سورة الحجرات ٤٩ آية ٩ .
- ٥) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٠ .



وأما الثواب فقد شرط مرة باسم المطلق ومرة باسم المقيد ، من ذلك قوله : 'فَأَبَإُ بِهِمْ  
 اللَّهُ بِمَا قَالُوا' <sup>١</sup> ، ثم قد يجوز عندك التحذير مع وجود القول وإن وعد عليه الثواب ،  
 فثله المؤمن باسم الإطلاق . وقال : 'وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ  
 الصَّادِقُونَ' <sup>٢</sup> ، وكذلك قوله : 'وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ  
 مِنْهُمْ' <sup>٣</sup> ، وصاحب الكبيرة يقال آمن بالله ورسوله ولم يفرق بين أحد من رسله ،  
 ثم جائز في مثله التخويف والوعيد ، ولذلك قال الله : 'وَلَنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا  
 وَيُؤْتِي مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا' <sup>٤</sup> ، وصاحب الكبيرة قد أتى بحسنة ويستحق الذي  
 جاء به اسم الحسنة فما تنكر أن يستحق اسم المؤمن وإن أوعد ، ولا قوة إلا بالله .  
 ثم عارض نفسه بالحقوق التي أوجبت باسم الإيمان وأحلت به وقد دخل  
 في ذلك أصحاب الكبائر . فأجاب بأن إدخالهم بالإجماع لا بالاسم ، كما أدخلتم  
 في قوله : 'حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ' <sup>٥</sup> 'حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ' <sup>٦</sup> وإن لم يكن الفاسق  
 كذلك . قيل له : الإجماع أدخلهم في ذلك بالفهم من الخطاب بالإيجاب والتحليل  
 بالآيات ؛ إذ ليس أحد منهم ذكر وجها به عرفوا سواء ، ولا أحد من متعاطى  
 الفسق سأل / أحدا عن خاص بل عرف <sup>٧</sup> تضمنته تلك الآيات ، ولم يجز الخطاب  
 بالوجهين باسم التقوى ؛ لذلك بطل التقدير <sup>٧</sup> . وقوله : 'حق على كذا' أى  
 حق على من يريد التقوى ذلك وليس فيه إيجاب ، مع ما كان فى الذى يذكر  
 تخصيص معنى التقوى فى حق الخطاب فيما نحن فيه <sup>٨</sup> يدخله فى الخطاب بلا اسم  
 الذى به خوطب لا بالإطلاق ولا بتخصيص ، ولا قوة إلا بالله .

(١) سورة المائدة ٥ آية ٨٥ .

(٢) سورة الحديد ٥٧ آية ١٩ .

(٣) سورة النساء ٤ آية ١٥٨ .

(٤) سورة النساء ٤ آية ٤٠ .

(٥) سورة البقرة ٢ آية ١٨٠ .

(٦) سورة البقرة ٢ آية ٢٣٦ .

(٧) ... (٧) جاءت على هامش النص .

(٨) فى الأصل : فيما نحن وفيما نحن فيه .

وعارض في التحليل بالمجنون والصغير ، قيل : لهما حكم الإيمان بغيرهما ؛ إذ لولا ذلك الغير لم يجب لهما ذلك ، كما لو لم يجب لأولاد الكفرة وما نحن فيه لا غير في ذلك يتبعه ، فثبت أنه استوجبه بإيمان نفسه . ثم عورض بما يصلح الفاسق ويصوم فقال : لئلا يزداد فسقه ويزول عنه عذاب تركهما .

- قال الشيخ رحمه الله : يقال له : لم يفهم السؤال ، وإنما معنى ذلك أنهما يجوزان بالإيمان ، فلولا أنه مؤمن لم يكن ليمضيا له ويزيلا عذاب تركهما عنه ، بل لا شيء عليه في تركهما ، ولا يجوز أن يفعله لو لم يكن مؤمنا ، ولا قوة إلا بالله . وقد أفردنا في بعض كتبنا في هذه الآيات كتابا أغنانا عن الإطناب في هذا الباب .

- ثم نذكر الفصل بين ما يخلد له العذاب ولا يخلد من طريق الحكمة وذلك يخرج على وجهين : أحدهما من طريق الاعتبار بتفاوت الذنوب في أنفسها ، وقد وعد الله أن لا يجزى إلا مثله ، وكذلك حق الحكمة ؛ إذ التعذيب يكون بما يوجب الحكمة لا بما يختار ؛ إذ ليس هو نوع ما يختار وبخاصة ممن لا يضره الخلاف ، ثم هو الموصوف بالعفو والرحمة ، ولهذا ما أوجب المغفرة والعفو عن كثير من الذنوب . ثم يخرج ذا على وجوه : أحدها أنه ما من أحد يعصى الله بنوع من الكبائر دون الشرك إلا وهو لوقت العصيان مكتسب الطاعة من خوف عقاب ، والفزع عن مقتته ، ورجاء رحمته ، والثقة بكرمه ، / وذلك عن خيرات لو قوبل بها ما ارتكب من الخلاف بغلبة شهوة وقهر غضب أو نحو ذلك ليرجع ما كان منه من خير على ما كان من شر ، فلا يجوز أن يحرم نفع الخير ويوجب له عقوبة الشر ، ومن ذلك فعله موصوف بالجود والكرم ولا كذلك معناهما ، ولا قوة إلا بالله .

[١٨٧]

وليس مع من يكفر بالله ويشرك به معنى يستحق اسم الحسنة والخير ؛ لأنه يكذبه وينكر أمره ونهيه ، فلا يحتمل أن يكون له الرجا ، وفي دوام عذابه مضادة معنى الكرم والجود ، ولا قوة إلا بالله .

(١) في الأصل : كتابة .

والثاني أن الله جل ثناؤه وعد<sup>١</sup> أن لا يجزى إلا مثلها ، ومثل الشرك الذي في العقل أكبر من كل ذنب ، مع ما لا حسنة يكون معه ومع غيره ، إنما هو الخلود في النار ؛ إذ معلوم أن الكافر يرضى بأضعاف ما يعذب مع الذنبة يوما من الدهر ، فبيّن ذلك أن تمام جزائه الخلود ، فإذا كان لغيره مثله فيجزى غيره أكثر من مثل الفعل ، وذلك جور في حكمته ، والله يحل عنه ، فهذا مع ما كان مرتكب ما دونه حسنات ، وليس معه ، ولا قوة إلا بالله .

وأیضا أن الحدود في الدنيا جعلن كفارات لما يرتكب من الذنوب ، فلم يكن فيها تكفير كانت تكون زيادات على عقوبات الكفر ، ومحال أن يزداد عقوبة ما دون الكفر ، فثبت أنها كفارات ، ولا كفارة للكفر في الدنيا ، ثبت أنه لا يحتمل في العقوبة فجعلت عقوبته أبدية وعقوبة غيره بحد ، فكذاك العقوبة الموعودة فيه ، ولا قوة إلا بالله .

وأیضا أن الله جل ثناؤه أخبر أن الموعودة عقوبة الذين كفروا وأضلوا غيرهم ضعف عقوبة من كفر ولم يضل غيره ، ثم لو كان للكافر عقوبة غير الإضلال مثل عقوبة الإضلال لكان كل كافر عقوبته مضاعفة ؛ لأنه لا كافر إلا ومعه

١٥ — سوى الكفر — كبائر ، وقد خص الله بالمضاعفة المضلين / بقوله : 'وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ' ٢ ، وقول الأتباع : 'رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا' ٣ ، وجعل لكل ضعفا ، فبطل أن يكون ذلك عقوبة الكبيرة ، بل هي لو كانت في الكفر كان أحق للضعف منه في الإسلام للمثل ، ألا ترى أنه يعاقب الكافر بجميع الآثام من صفائر وكبائر ، ولا كذلك أمر من اعتقد دين الإسلام ، ولا قوة إلا بالله .

٢٠

(١) في الأصل : ووعد .

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ آية ١٣ .

(٣) سورة الأعراف ٧ آية ٣٨ .

(٤) في الأصل : له .

ثم الوجه الآخر من طريق الاعتبار أن الكفر مذهبٌ يعقد ، والمذا[هب] تعقد للأبد ، فعلى ذلك عقوبته ، وسائر الكبائر يفعل للأوقات ، وهو عند غلبة الشهوات لا للأبد ، فعلى ذلك عقوبتها ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني أن الكفر قبيح لعينه ، لا يحتمل الإطلاق ورفع الحرمة ، فعلى ذلك عقوبته في الحكمة لا يحتمل الارتفاع والعفو عنه ، وسائر المآثم جائز رفع الحرمة عنها في العقل وإباحة ما له العقوبة ، فثله عقوبته ، والله الموفق .

والثالث أن العفو عن الكافر عفو في غير موضع العفو ؛ لأنه منكر المنعم ويرى ذلك حقا ، فيكون في ذلك تضييع العفو وإبطال النعمة ، ولا كذلك أمر سائر المآثم ، بل يعرف صاحبها المنعم ، فله أعظم الموضع ، وإيكرامه أبين المحل ، فجائز المغفرة له والعفو عنه في الحكمة ، وبالله المعونة .

والرابع أن يكون الله تعالى قد أحسن إليه في الدين في الوقت الذي خفاه هو بفعله في أن جعل حقه أعظم في قلبه من الدارين وانيائه ورسله أجل في صدره من أن يحتمل نفسه الاستحقاق بشعرة من شعورهم أو الاستهانة بشيء من أمور دين الله أو الركون إلى أحد من أعدائه فيما قد اختاره وآثره من الخلان لله ، وكل ذلك هو إحسان الله إليه وإنعامه عليه ، فلا يحتمل أن يضيع منه ويغير نعمه بحفوة يعلم أن قدرها من الذنوب لا يبلغ حرفا / مما لا يحصى من نعمه عليه وإحسانه إليه ، وهو يؤمن خلقه بأن لا يغير نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وأن يضيع جميع ما أكرمهم به فثل الذي ذكر ، وقد أنطق لسان رسوله أنه يدخل الجنة إلا من أبى ذلك ، ويجمع بين من ذكرت وبين أعدائه مع كثرة مجاهدته لإياهم في نصر دينه وإعلاء كلمته ، وقد ختم عليه لا والله ما يفعل ذلك وهو الغنى الكريم وهو العفو الغفور وهو الرحيم الودود . مع ما جاءت البشارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقوق العبيد لمن أحببهم ، ثم كان الذي ذكر أحب رسول الله فيجعل قرين الشيطان ويحرمه زيارة رسوله ، جل ثناؤه عن هذا الوصف الذي وصفته به المعتزلة والخوارج ، على ظهور هذا الصنيع في جملتهم حتى لا يسلم من

[١٨٨]

ذلك أحد ، ولعله لا يذكر عن خارجي<sup>١</sup> أو معتزلي قبيض<sup>٢</sup> سليمان عن ذلك ،  
وبعيد في الحكمة أن يوفق للصواب في الدين من أثر عداوته في شهوته وآيس من  
رحمته في أدنى منفعة ويؤثر الخروج من دينه في مذهبه اشفاقا على نعمة يسيرة  
من الدنيا ويحرم من هو في ضد هذا الوصف ، ولا قوة إلا بالله .

قال الشيخ رحمه الله : ثم جملة ما جاءت به الآثار في الوعيد بالتسمية من  
فسق أو فجور أو عصيان أو ظلم أنها أسماء لخصال ثلاث : منها ما قد يجوز  
أن يصير في الحكمة على الإشارة إلى الفعل الذي سمي لأجله به غير فسق ولا  
غيره من الأسماء الذميمة ، ومنها ما لا يجوز ، ومن البعيد قصد شيئين بينهما هذا  
التباعد ، فحق ذلك أن يصرف إلى ما لا يرتاب في الاسم والحكم ، وإذا كان  
على أقسام ثلاثة ولم يتضمن كل الأقسام ثبت الخصوص في ذلك ، فلزم صرف  
ذلك إلى / ما لا يشك فيه ، ولا قوة إلا بالله .

[١٨٨ ب]

على أن في الصرف إلى العموم يحقق له التناقض لمحىء أخبار العفو ، فثبت  
بذلك الخصوص ، ولا قوة إلا بالله .

أو إذا احتمل الخصوص والعموم بما ينقسم المسمى<sup>٣</sup> به ما ذكرت فحق  
مثله الخوف لا القطع ، فمن قطع جرح مما يوجب الحكمة عند الشبه ، ولا قوة  
إلا بالله .

ثم الدلالة على وعيد الخلود لا يحتمله ما دون الشرك الأمر الذي جبل عليه  
الخلق من نفارهم عما به الخروج من أديانهم التي اعتقدوها وإن كانوا اعتقدوها  
عقلا أو حجة أو تقليدا على وجود ما دون ذلك من الزلات فيهم وإن اختلفت  
أديانهم ، فدل أن ذا مما جبل عليه الخلق ، بل أيد ذلك العقول ، إذ الاعتقادات  
تكون عند أربابها أبديات ، ولا كذلك الأفعال التي تشار إليها وعلى ذلك  
أضدادها ، وكذلك السمع في الأفعال المشار أنها على الاختلاف ، فعلى ذلك

(١) غير منقوطة في الأصل وبدون شكل ، ولعله يقصد مات بريئا من ذلك الاعتقاد .

(٢) في الأصل : أو إذ .

(٣) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

تركها ، فدل ما ذكرنا على خروج مذهب الاعتزال عن الأمر المجهول عليه والمدفوع إليه أيضا بالتدبير ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم نذكر طرفا مما يلزم المعتزلة على مذهبهم الوقف في التسمي بالإيمان ، وهو أن من مذهبهم أن الحد الذي بين الصغيرة والكبيرة من المعاصي غير معروف ليكون المرء خائفا راجيا لا آمنا آيسا ، فنقول : إذ لا أحد منكم يدعى براءة نفسه من كل ، ولا العلم ببلوغ الحد الذي يوجب الأمن والإياس ، فذلك تردد الحال بين الكبيرة والصغيرة ، والكبيرة تزيل اسم الإيمان والصغيرة لحقكم الشك في اسم الإيمان وزواله كما لحقكم في اسم الكبيرة والصغيرة ، فإذا منع ذلك الشك القول بالأمن والإياس ، ثم لما منع التسمي بالإيمان ، والذي يدفع هذين واحد ، ثم لما جاز إثبات الاسم مع الخوف ، وأمركم أن المؤمن / لا خوف عليه ، ولم لا يخافون من تسميتكم أنفسكم مؤمنين ، الكذب الذي لعنّه كبيرة يزيل عنكم اسم الإيمان ، فيكون بالتسمية من كبر أنفسكم ، وقد حذرتم عن تزكية الأنفس بقوله تعالى : ' فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ' <sup>١</sup> ، ثم تعارضون بالبر والتقوى ، أتشهدون أنفسكم بهما أو لا ؟ فإن شهدوا لزمهم بالخوف في المتقين الأبرار أن يكونوا استوجبوا مقت الله والخلاود في النار ، فيكون جهنم دار المتقين الأبرار لا دار الفاسقين ، وقد قال الله تعالى : ' إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ' <sup>٢</sup> ، ويبطل الدعاء بقوله : ' وَتَوَفَّيْنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ' <sup>٣</sup> ، وإن أبوا التسمية بذلك لزمهم مثله في الإيمان ؛ إذ هو اسم لما به النجوة من مقت الله رهبا وخوفا وطعنا ويزعمون أنهم لم يبتلوا بكبائر ، فقد كان هذا الخوف مم لم يُبَلَّ بها ، لم لا دلکم أن ليس ترك بيان الحد لما يخاف ويرجى ، بل ذلك لما لله معاقبة من شاء بالصغائر . ومن قولكم : إن ما يوجب

(١) سورة النجم ٥٣ آية ٣٢ .

(٢) سورة الانفطار ٨٢ آية ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ٣ آية ١٩٣ .

العقوبة يزيل اسم الإيمان ، فاعتبروا بأن لستم مؤمنين على ما أخبرتم في الحقيقة ، والله الموفق .

وقد قال الله تعالى : **إِنَّمَا الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا** <sup>١</sup> وعندكم المؤمن لا يخاف نقمة الله ولا يرجو رحمته ، بل قد استوجب رحمته لو كان مؤمنا وليس لله أن يعذبه لو كان مؤمنا ، والإيمان هو الذي حملهم على ذلك ، فكيف الزمتهم الخوف ؟ وذلك ليس على المؤمن في الحقيقة ، ومنعتموهم على الارتياح في الإيمان ، والارتياح فيه بما رأى الخوف . وذلك يبين التناقض ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة الشفاعة

ثم قال بعضهم : لو كانت الكبيرة مما يجوز الشفاعة له لكان من يحلف بفعل شيء يستوجب به الشفاعة / يؤمر بارتكاب الكبيرة . ١٠

[١٨٩ ب]

قال الفقيه رحمه الله : فنقول ذلك وهم ؛ لأنه ليس الذي له يشفع هو الذي به يستوجب الشفاعة ، بل يستوجب بالحسنات التي بها يجب الولاية فيما ترك ، فحق من حلف بذلك ليس أن يقال له : ' اعص ' ، ولكن يقال له : ' اطع ' ؛ ليستوجب به الشفاعة فيما عصيت ، وكذلك من يحلف : لا فعلن<sup>٢</sup> الفعل الذي استوجب به المغفرة ، لا يقال له ارتكب الصغائر ، بل يؤمر باتقاء الكبائر والتوبة عنها ليُغفر له ، فثله أمر الشفاعة .

والشفاعة من أعظم ما احتج بها ، وقد جاء القرآن بها والآثار عن رسول الله . والشفاعة في المعهود والمتعالم من الأمر تكون عند زلات يستوجب بها المقت والعقوبة ، فيعفى عن مرتكبها بشفاعة الأخيار وأهل الرضا<sup>٣</sup> . ثم كانت الصغائر ٢٠

(١) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٥ .

(٢) في الأصل : أوقد .

(٣) في الأصل : وأهل الرضا بهم .

مما لا يجوز التعذيب عليها عند القائلين بالخلود في الكبائر ، والكفار مما لا يعفى عنهم بالشفاعة ، فإذا بطل عظيم ما جاء به من القرآن والآثار في الامتنان ، وسقط ما جُبل عليه أهل العلم من الرجا بالله وبرحمته ، ويبطل دعاء المسلمين بشفاعة الرسل ، ولا قوة إلا بالله .

- ٥ وقال بعضهم : الشفاعة تخرج 'على وجهين' : على ذكر محاسن أحد عند آخر ليقدر له عنده المنزلة والرتبة ، والثاني أن يدعو له ، فالأول هو الذي يَحْتَمَل توجيه الشفاعة إليه ، والثاني قد بيّن فيمن يقوله : 'الذين يحملون العرش' إلى قوله : 'وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ' ٢ ، وقوله : 'وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى' ٣ ، والحرف يدل على وجهي الشفاعة ؛ لأن المرتضى هو ذو منزلة وقدر ، هو من تضمنته آية شفاعة الملائكة .

١٠

قال الشيخ رحمه الله : فنقول وبالله التوفيق : الوجه في الآخرة لا معنى / له لوجهين : أحدهما أنه في تقدير الأمر عند من يجهله ، والله جل ثناؤه هو العليم بحقيقة ذلك ، بل غيره مما يجوز عليه خفاء الحقائق كقوله يوم يجمع الله الرسل فيقول : 'مَاذَا أَجَبْتُمْ' ٥ قالوا 'لا علم لنا' ، وقال عيسى : 'مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَوْحَيْتُ بِهِ' ٦ فكان في ذلك عبد الله ، وهم قد تبرّوا عن العلم بذلك وأقروا بأن الله هو المتفرد بعلم ذلك ، ولا قوة إلا بالله . والثاني أن ثمة كتب يُقرأ فيها أعمال بني آدم وما سبق منهم من صغير أو كبير فهي الكافية في التقدير إن كان في حق الاحتجاج ، وإن كان في حق الإعلام فعلم الله بهم مُغْنٍ عن ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

[١٩٠]

- 
- (١) ... (١) مكررة في الأصل .  
 (٢) سورة غافر ٤٠ آية ٩ .  
 (٣) سورة الأنبياء ٢١ آية ٢٨ .  
 (٤) في الأصل بالخاء المهملة .  
 (٥) سورة القصص ٢٨ آية ٦٥ .  
 (٦) سورة المائدة ٥ آية ١١٧ .



وأما الآية في الدعاء فكذلك نقول بدعا[ء] لمن له ذلك الوصف ويشفع له فيما كان في ذلك منه من المآثم<sup>١</sup> والذنوب ، لا أنه إذا كان أفعالهم ذلك فيشفع لهم ؛ لأنه لا يجوز في الحكمة تعذيبهم على ما ذكر من الأفعال بل لهم عليها أعظم الثواب وأرفع المأوى ، فطلب الشفاعة والمغفرة لمثله يقبح من وجوه : أحدها أن ذلك إذا لا يجوز في الحكمة تعذيبه<sup>٢</sup> فكأنهم طلبوا منه أن لا يتجور ولا يسفه<sup>٣</sup> ، وذلك لأفسق الخلق يخرج مخرج التفسيق ، فضلا من أن يتضرع إلى الله ، جل الكريم الحكيم عن هذا الوصف. والثاني أن الحق في مثله - إذ هو مثاب غير معاقب - يلقي ذلك منه بالشكر والحمد ، وفي الدعاء كتمان ذلك وكفرانه ، ومحال الإذن في مثله والدعاء ، والله الموفق .

والثالث أن ذلك في الموعد له الجنة والمبشر بها فبطلان<sup>٤</sup> مثله يوجب الجهالة في ذلك ، إلا أن يكون الوقت لم يبين ، يكون ذلك في الاستعجال ، وهو قولنا في أصحاب الكبائر أنهم لو عذبوا بقدر الذنوب / لكان<sup>٥</sup> ذلك في الحكمة عدلا [١٩٠ ب.] فيشفع لسائلهم بالفضل والإحسان دون العدل والاستيفاء ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو بكر الكسائي<sup>٦</sup> : قوله تعالى : 'إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ'<sup>٧</sup> أن الله وعد المغفرة فيمن شاء ، ثم بين ذلك في الصغائر بقوله : 'إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ'<sup>٨</sup> ، وقد ثبت الوعيد في الكبائر ، بقى الوعد ، فحقه لم يزل بالذى ذكر لاحتماله ما وصفت .

(١) في الأصل : الماء ثم .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

(٣) غير منقوطة في الأصل .

(٤) في الأصل : فطل .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) عالم من علماء النحو واللغة الكوفيين توفي ١٩٧ / ٨١٢ ، انظر ابن النديم : الفهرست ص ٤٤ ، ٩٧ .

(٧) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

(٨) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

قال الفقيه رحمه الله : فنقول له بأوجه : أحدها أن الوعيد الذي ذكرته يحتمل الاستحلال والاستخفاف بالأمر والنهي فلا يترك ما أطمع بهذه الآية من المغفرة فيزال الطمع والرجاء بالوعيد المتوجه وجهين أو يوقف فيهما ، فأما القطع في أحد الوجهين بالمحتمل ومنع القطع بالآخر للاحتمال فهو تحكم ، ولا قوة إلا بالله .

والثاني أن الآية في التفضيل<sup>١</sup> بين المحتمل للغفران والذي لا يحتمل ، فإذا صرفت إلى الصغائر بطل تخصيص اسم الشرك ، وتلييس على السامع محله ، وليس أمر الوعيد فيما جاء بموضع التفضيل ، بل الذي جاء بحق التفضيل ذكر الغفران بالتكفير ، والتكفير يكون بمقابلة الجزاء من حسنات أو عقوبات كقوله تعالى : 'إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ'<sup>٢</sup> والله الموفق .

والثالث أنه قال : 'لمن يشاء' وهذا كناية عن الأنفس المغفورات لا عن الآثام التي تغفر ، لم يجز صرف التخصيص إلى الآثام بالآية المكنى بها عن الأنفس ، وفي آيات الوعيد تحقيق في الذي جاءتهم وفيما جاء على ما قيل لا صرف في ذلك فهو أولى ، والله الموفق .

وبعد ، فإنه قال : 'لمن شاء' ، والصغائر / عندكم مغفورة بالحكمة لا بالوعد ، والآية في التعريف ، ولا قوة إلا بالله . [١٩١]

ثم قالت المعتزلة : صاحب الصغيرة إذا أصر عليها يصير صاحب كبيرة ، والاصرار على ذلك الفعل ليس هو لزومه ؛ لأنه لا فعل يمكن لزومه حتى لا يتحول منه إلى غيره ، فليس إذا الإصرار إلا ترك التوبة والندامة عليه ، وكل الذنوب من الشرك وغيره مغفور بالتوبة عنها والندامة عليها ، فيبطل على قولهم حق هذه الآية من التفضيل بين الشرك وما دونه ، وحق الآية الأخرى من التفضيل بين الكبائر وما دونها ، ويحصل على أن كل ذنب يوجب الخلود إلا أن يتاب عنه ، وذلك بين لمن تأمله ، ولا قوة إلا بالله .

(١) غير منقوطة في الأصل ما عدا الياء وتكرر هكذا في النص بالصاد المهملة .

(٢) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

وقال قائل : إذا كان كل خلاف لله فهو مما دعا إليه الشيطان ويُسَرَّ به لو فَعَلَ ، لِمَ لا صار ذلك طاعة له ، وَمَنْ فَعَلَ فِعْلاً لطاعة الشيطان يكفر أو يصير به عابداً له ؛ إذ ذلك منه وضع شرع مقابل لشرع الله وداع إليه ، وَمَنْ عَبَدَ الشيطان فقد بيّن الله منازل عِبَادِ الشيطان .

٥ قال أبو منصور رحمه الله : ليست هذه المسألة للخوارج والمعتزلة لإقرارهم في الأنبياء بالزلزال والأخبار ، لكنها لبعض الموسوسين ، يوسوس إليهم الشيطان هذا ؛ ليكفرهم بهذا ؛ إذ ذلك معلوم أنه من تزيين الشيطان وما دعا إليه ، فيصرون على قولهم مطيعين له كفار ، نسأل الله العصمة عنه .

١٠ ثم نقول في ذلك بوجوه : أحدها أن ليس في ذلك طاعة للشيطان وإن كان هو يُسَرَّ به ويتلذذ لشوم طبعه وسوء اختياره ؛ إذ لم يكن الذي يتعاطاه بفعله لأمره ودعائه إليه ، والطاعة هي التي تؤدى على الأمر لا على ما يُسَرَّ ويتلذذ ؛ لأن للعباد فيما أعطاهم / الله الشهوات لذات وسرورا ، وبحال وصف الله بالطاعة لهم ، أو يمكن الأمر منهم إياه بالفعل ، دلّ أن ليس ذلك الوجه هو سبيل معرفة الطاعة ، ولا قوة إلا بالله .

١٥ والثاني أن الديانات هن اعتقادات لا أفعال تكتسب ، إذ الاعتقادات لا يجرى عليها القهر والغلبة ، ولا لأحد من الخلائق على اعتقاد آخر ومنعه سلطان ، وهنّ أفعال القلوب خاصة ، وربما كان للألسن بها تعلّق من حيث لا يقدر على استعمال لسان غيره وكذلك قلبه ، ويقدر على سائر الجوارح . وإذا كانت الديانات ما ذكرنا ، والكفر والإيمان دين ، لم يصر الذي ذكرت لو كان طاعة ديناً والكفر دين ، فكيف وهو من الوجه الذي ذكرت ليس بطاعة . وقد روى ٢٠ عن أبي حنيفة رحمه الله أنه أجاب لهذا السؤال أن الذي ذكرته حق القصد لا حق الوقوع على حال لا يقصد ذلك ، وعلى ذلك أمور علق بالقصد ، وذلك يخرج على ما بيّنا من ترتيب الاعتقادات ، ولا قوة إلا بالله .

وأَيْضاً إن كل مؤمن فيما يعصى الله في شيء يكون كالمندفوع إليه بما يغلب عليه من شهوة أو غضب أو حمية أو نحو ذلك ، وبما به يصير إليه ، إذ لا لم يقصد عصيان الرب أو طاعة الشيطان ، يصير من الوجه الذي ذكرت كالمندفوع ، لم يلزمه الكفر به ، والله أن يجزيه عليه بما مَلَكَهُ ما به يمتنع عن الدفع إليه ، ولا قوة إلا بالله .

وأمكن أن يقال : ذلك فضل الله إلى عباده إذ لم يلزمهم بمثل ذلك طاعة الشيطان وعبادته ، أو علم شدة ذلك عليهم على ما أكرمهم الله حال العصيان بمعاودة الشيطان وأنه لا أحد أبغض إليهم منه ولا / شيء أثقل على طباعهم وعقولهم مما فيه سرور [هـ] ولذته فضلاً عن طاعته وعبادته ، فتجاوز الله عنهم عن ذلك لوجهين : أحدهما في العاجل بمنع اسم الطاعة والعبادة له ، والثاني باطماع المغفرة والتجاوز بما آثر عداوة الشيطان في وقت عصيانه رحمة رب العالمين المعروف بالكرم والجلود الذي لم يزل يعودهم بإحسانه إليهم وأفضاله عليهم ، له الحمد على ذلك أوفره .

[١٩٢]

وبعد ، فإن العبد إذا اعتقد طاعة الرب ، وعرف العبودية ، وأشعر قلبه عظيم نعمه عليه وآلائه لديه ، ثم أراه عظيم سلطانه وقدرته بما ذكره حكمته في خلقه ونفاذ مشيئته فيه كَفَّ نفسه عن أن يميل إلى طاعة من لا يكون طاعته طاعته ، وصانها عن توهّم عبادة دونه ، لم يجز صرف فعله الواقع منه بعد أن اطمأن قلبه على هذا ، وصير ذا أثر عنده من الدنيا والآخرة لشهوة غلبته أو لرحمة يأملها أو لأمر دفعه إليها طاعة لغيره أو عبادة منه أحدا دونه . وما ذكرته هو لازم قلبه وقت فعله ، وإنما يكون مثله من الكافر الذي اعتقد طاعة من دونه وعبادة من لا يستحقها أن يصرف ذلك إلى من به صار إلى ذلك من الشيطان أو النفس ، ولا قوة إلا بالله .

قال الفقيه أبو منصور رحمه الله : ثم الأصل في كل شيء أُوعد عليه أن حقيقة ذلك تقع من صاحبه على وجوه من القبح مما يعلم كل تفاوت ذلك في

(١) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

العقول ، وكذلك كل اسم جاء به تسمية الفاعل أن ذلك<sup>١</sup> يقتضى مختلفا من معان لا يعقل لا تكون هي من كل الوجوه على وزن واحد في القبح ولا فاعله في الدم وذلك / عيب عن السامع ، لزمه بعقله الذى أكرم معرفة اختلاف مواقع ذلك أن لا يجمع بينها إلا أن يمتحن ما عليه الأمة من التفهام فوجدها حصلت على ذلك ، أو يمتحن جميع ما ورد في السمع فوجدته محققا لذلك ، أو جعله يحتمل الإحاطة بكل فنون الحكمة فوجد ذلك يضيق عن التخصيص ويلزمه القول بالعموم . فأما أن يحصل على المخرج من العموم في القضاء ، وقد علم أن ذلك لو كان حقا في الحكمة أو واجبا في التدبير ليجد أهل الإلحاد أوضح طعن في القرآن وأيسر سبيل إلى القول بأنه غير منزل من عند الرحمن ؛ إذ به وصفه أنه 'لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا'<sup>٢</sup> ، وقال : 'لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ'<sup>٣</sup> ، وقال : 'إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الدُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ'<sup>٤</sup> ، ثم وجد أكثر ما فيه الحكم منصرفا إلى غير المخرج ومحصلا على غير مجرى اللفظ من العموم والخصوص ، وذلك على هذا القول صرف عن طريق الحكمة ومزيل حق التدبير ، جل الله عن أن يلحق حجته هذا الوصف أو دليله هذا التناقض .

ثم قد بين جل ثناؤه لما أرسل من الأسماء الحمودة والمذمومة المقابلات التي لديها يظهر لزوم حق صرف المطلق من ذلك ، فقال : 'إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ' ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ'<sup>٥</sup> ، ثم وصفهم فقال : 'كَأَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ'<sup>٦</sup> إلى آخر السورة ، فبين الفاجر المطلق المقصود بالوعيد ، وما منه من

(١) في الأصل : أن كان ذلك ، وتبدو 'كان' في النص كأنها مشطوبة ، وبدونها تستقيم العبارة .

(٢) سورة النساء ٤ آية ٨٢ .

(٣) سورة فصلت ٤١ آية ٤٢ .

(٤) سورة الحجر ١٥ آية ٩ .

(٥) سورة الانفطار ٨٢ آية ١٣ ، ١٤ .

(٦) سورة المطففين ٨٣ آية ٧ .

التكذيب<sup>١</sup> لما قد بينه في غير موضع علمه . ثم قال : 'أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ'<sup>٢</sup> ، ثم بين من المراد بالمؤمن وما له من المآب ، والفاسق وما إليه مرجعه ، / مع تكذيبه في ذلك باليوم ، وقال فيما قال : 'كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ'<sup>٣</sup> إلى قوله : 'وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ'<sup>٤</sup> ، وقال : 'قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ'<sup>٥</sup> وفيمن لم يؤدّ الزكاة : 'وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ'<sup>٦</sup> ، وفي أمر الربا ما ذكر من قوله : 'وَمَنْ عَادَ'<sup>٧</sup> ، وقوله : 'وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا'<sup>٨</sup> لأنهم أحلوا حيث : 'قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا'<sup>٩</sup> ، وكذلك أموال اليتامى لم يكونوا يُعْطُونَ الذين لم يبلغوا القتال ولا ضربوا بالسهم في المغنم . وأمر القتل كذلك كانوا يقتلون بغيا<sup>١٠</sup> واستحلّوا على ما ذكر من قوله : 'وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً'<sup>١١</sup> ، فهذا الآن طريق حقائق الوعيد ، وما فيه إبطال تسمية الإيمان . وعلى ذلك القسمة في الآخرة : فريق في الجنة وفريق في السعير ، والمعطى بيمينه وشماله ، والمؤمن والكافر ، وقوله تعالى : 'وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ'<sup>١٢</sup> ففيهم تحقق الوعيد ولزمت الأسماء التي هن نهايات في القبح إياهم . وأما من لم يبلغ ذلك الحد فإن الذي جاء فيهم من الوعيد يخرج على وجوه : على تحذير<sup>١٣</sup> اختيار تلك الأحوال التي ذكرت ، أو على أن ذلك جزاؤه لو

[١٩٣]

- (١) كلمة غير مقروءة في النص .
- (٢) سورة السجدة ٣٢ آية ١٨ .
- (٣) سورة آل عمران ٣ آية ٨٦ .
- (٤) سورة الصف ٦١ آية ٧ .
- (٥) سورة المدثر ٧٤ آية ٤٣ .
- (٦) سورة يوسف ١٢ آية ٣٧ .
- (٧) سورة البقرة ٢ آية ٢٧٥ .
- (٨) سورة النساء ٤ آية ١٦١ .
- (٩) سورة البقرة ٢ آية ٢٧٥ .
- (١٠) غير منقوطة في الأصل .
- (١١) سورة آل عمران ٣ آية ١٠٣ .
- (١٢) غير منقوطة في الأصل .

١٥

لم يكن معه غير ذلك من المحاسن ، أو على أن الله في حكمته فيهم على ما استحقوا وجهه عفو ولشفيع<sup>١</sup> الأخيار فيهم ، أو تكفير بغير ذلك من الحسنات أو وجهه من العذاب على قدر ذنبه من ذنب الشرك ، وله من الثواب فيما جاء به على ما أكرم به وأنعم عليه في الدنيا من التوفيق لطاعة ربه والحمد<sup>٢</sup> على ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

### مسألة

#### [في الإيمان]

- قال قوم : الإيمان هو الإقرار باللسان خاصة وليس في / القلب شيء<sup>٣</sup> . [١٩٣ ب]
- قال أبو منصور رحمه الله : ونحن نقول وبالله التوفيق : أحق ما يكون به الإيمان القلوب ، بالسمع والعقل جميعا . أما السمع فها قال الله تعالى في المنافقين ١٠ الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، وقال : 'قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ' ، أبطل أن يكون قولهم إيمانا إذا لم يؤمن قلوبهم ، وقال : 'يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمَنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ' ، فأخبر أنهم لو كانوا بما ادّعوا من الإيمان مؤمنين بهداية الله لكانوا مؤمنين لو صدقوا . ١٥ ولو لم يكن الإيمان إلا باللسان لكان إذا نطقوا به فقد صدقوا . وقال تعالى : 'يَا أَيُّهَا

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) في الأصل : والحمد .

(٣) يقصد الكرامية أصحاب محمد بن كرام الذين انفردوا بهذا القول . أنظر 'فخر الدين الرازي وموقفه من الكرامية' للدكتور خليل رسالة ماجستير بآداب الاسكندرية ص ١٣٤-١٤٦ ،

مقالات الاسلاميين للاشعري ج ١ ص ١٤١ استانبول ، والمثل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٥٤ طبعة المتني ببغداد .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٤ .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٧ .

- الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ<sup>١</sup> ،  
أخبر أن الله تعالى أعلم بإيمانهن . ولو كان الإيمان ليس إلا القول باللسان لكان  
كل سامع واحد في العلم .<sup>٢</sup> وقال تعالى : 'وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَئِنْ لَمِنُكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ'<sup>٣</sup> ،  
أخبر أنهم كذبوا في ذلك<sup>٤</sup> . وقال : 'فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ'<sup>٥</sup> ، ولو لم يكن غير  
اللسان لم يكن لينفى إيمانهم بوجود الحرج في الأنفس . وقال تعالى : 'فَمِنْ مَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ'<sup>٥</sup> ، ثم قال : 'وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ'<sup>٦</sup> ، بين  
أن الإيمان حقيقة حيث يعلم الله به وحده . وقال تعالى : 'وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ  
آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ'<sup>٧</sup> نفى أن يكون الذي قالوا بالسننهم  
إيماناً إذا خالفت قلوبهم ذلك ، ولا قوة إلا بالله .
- ثم إن الله عز وجل وعد للمؤمنين الثواب الدائم وأخبر في المنافقين أنهم في  
الدرك الأسفل من النار ، فلو كان ما أظهروا إيماناً في الحقيقة / لكان حقه على  
الموعود الجنة لا الزيادة على عقوبة الكفر . وقال تعالى : 'يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ  
آمَنُوا'<sup>٨</sup> ، صير إيمانهم الذي أظهروا مخادعة الله . فمن زعم أن مرتبة دين الإسلام  
والإيمان بالأنبياء وبالله وبما أرسلهم به يحصل على مخادعة الله فهو عظيم القول  
في دين الله جاهل بربه ، ولا قوة إلا بالله .

[١٩٤]

- وقال الله عز وجل : 'سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَوْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ'<sup>٩</sup> ، وقال  
تعالى : 'وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ'<sup>١٠</sup> ، وغير

(١) سورة الممتحنة ٦٠ آية ١٠ .

(٢) ... (٢) جاءت على هامش النص .

(٣) سورة التوبة ٩ آية ٥٦ .

(٤) سورة النساء ٤ آية ٦٥ .

(٥) سورة النساء ٤ آية ٢٥ .

(٦) سورة النساء ٤ آية ٢٥ .

(٧) سورة البقرة ٢ آية ٨ .

(٨) سورة البقرة ٢ آية ٩ .

(٩) سورة المنافقون ٦٣ آية ٦ .

(١٠) سورة التوبة ٩ آية ٥٤ .



ذلك مما أخبر الله عن المنافقين أنهم كفروا ، والكفر ضد الإيمان ، وبالإيمان  
 تنتهى عن الكفر . وقال الله تعالى : ' إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ' ١ ، وقال  
 تعالى : ' وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ' ٢ ، إلى آخر تلك الآيات .

وإذ ثبت أن المنافقين كفرة في التحقيق ، كذبة ٣ في قولهم بما قال الله ،  
 والله يشهد أن المنافقين لكاذبون . وقال : ' يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ' ٤ ، أخبر أنهم  
 كذبة ، فجعل قول الإسلام منهم على جحوده القلب كذبا ، فن جعل ذلك  
 إيمانا — والإيمان في اللغة هو التصديق — فقد جعل الشيء ضده ، وذلك فاسد .  
 وقال : ' لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ' ٥ ، وقال : ' سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ  
 إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ ' ٦ ، وقال : ' لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَزَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ  
 وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ' ٧ ، أخبر أنهم كفرة ، وأنهم لا يعلمون لمن  
 العزة ، وأنها لمن ذكر ، ولو كانوا منهم لكانت لهم ، ولا قوة إلا بالله .

مع ما جعل الله ذلك منهم استهزاء ومخادعة وسخرية وأوجب لهم جزاء ذلك ،  
 ولم يجوز أن يكون الإيمان هذا وصفه ، ولا قوة إلا بالله .

وقد قال الله : ' إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ' ٨ ، لم يجعل لهم كفر  
 باللسان إذا لم يكن / عبارة عن القلب ، ومنع ذلك بإيمان القلب ، فثبت أن [١٩٤ ب]  
 القلب هو موضع الإيمان ، وبالله التوفيق .

- (١) سورة الأنفال ٨ آية ٣٨ .
- (٢) سورة الفرقان ٢٥ آية ٦٨ .
- (٣) في الأصل : الذال مشددة .
- (٤) سورة المجادلة ٥٨ آية ٦ .
- (٥) سورة التوبة ٩ آية ٦٦ .
- (٦) سورة التوبة ٩ آية ٩٥ .
- (٧) سورة المنافقون ٦٣ .
- (٨) سورة النحل ١٦ آية ١٠٦ .

وليس بما يقاتلون إلى أن يشهدوا باللسان دليل أن ذلك هو الإيمان أو لا إيمان بالقلوب ، بل ذلك منهم دليل الإيمان وعبارة عنه ، فيقبل قولهم في الأحكام الظاهرة بحق العبارة بما لا سبيل لنا إلى حقيقة العلم به ، وعلى ذلك عامة الأمور بين الخلق محمولة على ما يحتمله وسعهم من المعارف وإن كانت لها حقائق غيرها . مع ما كان في الذي بيننا دلالة ذلك . وكذلك الأمر المتوارث في التفصيل بين الكفر [٢] وبين المؤمنين بالإعلام وأنواع...<sup>١</sup> أو المخالطة مع الأهل وإن لم يكن تلك بكفر ولا إسلام ، فثله أمر العبارة باللسان . وعلى هذا ما بيننا من الآيات في العلم بالإيمان وأمر القلوب فيما جاء به النصوص ، فثله الذي نحن فيه ، والله أعلم .

- وعلى<sup>٢</sup> ذلك أمر المكفرة على الكفر ، وقول نبي الله صلى الله عليه وسلم :  
 ١٠ "لنما يعبر عما في قلبه لسانه"<sup>٣</sup> ، وعلى<sup>٢</sup> ما ذكرت أمر الأملاك والشهادات وأنواع المذاهب في الأديان بما علمه ذلك الأمور الظاهرة ، فثله حكم القبول ، وقد تجدد الله أمر بأن يقاتل ليعطوا الجزية وأن يجاروا إلى أن يسمعو كلام الله ، وفي ذلك الترك بين المسلمين يتعيشون لينظروا في أمورهم ويتدبروا في أحكامهم فيعلموا بذلك حقائقها ، وإن كان لا يحتمل تأسيسها على ما فيها من تأليف القلوب ودفع ١٥ النظام وأنواع الفساد إلا بالله ليظمن قلوبهم بالإيمان ويحتمل أنفسهم الإجابة إلى الإسلام ، فثله في الدين أظهروا الإيمان بالله وأجابوا المؤمنين إلى ما عندهم من الأحكام ، ولا قوة إلا بالله .

- ثم يقال لهم : فإن كان ما يقبل منهم من الإيمان في ظواهر الأحكام باللسان دليلا على أنه خاصة فلما حرموا به الغفران والموعود على الإيمان من النعيم الدائم والثواب / الجزيل . ثم بما لا يجوز لهم عبادة في الحقيقة ولا ينالون بها فضيلة عند الله دليل على أنهم ليسوا بمؤمنين ، ولا قوة إلا بالله .

[١٩٥]

(١) كرامة غير مقروءة في النص .

(٢) ... (٢) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٣) لا يذكره البخاري بألفاظه إنما يذكره بمعناه .

ثم يقال لهم : قال الله عز وجل : ' قَاتِلُوا الَّذِينَ يَدُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ' <sup>١</sup> ، وقال : ' وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ' <sup>٢</sup> ، وقال : ' فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ' <sup>٣</sup> ، ويقا تل على ما يظهر من الشرك والكفر دون ما يضمرون ، ولم يجب بهذا أن لا يكون الشرك والكفر بالقلوب ، فما يبعد أن يؤمر بالقتال حتى يؤمنوا ثم يمنع عن القتال إذا أظهروا الإيمان باللسان وإن كان حقيقة موضع إيمان القلب ؛ إذ لا يمنع هذا كونه فيه ، والله الموفق .

ثم يقال لهم : في الخبر ' أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ' ، وقيل : حتى يشهدوا ، فيكون الشهادتين سبب منع القتل لا حقيقة الإيمان ، والله الموفق .

وأما العقل فلأنه دين ، والأديان تعقد ، وما به اعتقادات الأديان القلوب ، وكذلك المذاهب . مع ما كان الإيمان في اللغة التصديق . وحقيقته الذي لا يحتمل القهر والجبر ، هو الدين في القلب ؛ إذ لا يجري سلطان أحد من الخلق ، وبجملة ذلك أنه يجوز أن لا يكون لسان ولا يحتمل رفع الدين الحق ولا الإيمان بالله والرسول من أحد ، ثبت أن حق ذلك القلب . مع ما كان ذلك من المحال ارتفاع فعل الإيمان عن المتمكن في حال الخطاب بحال وباللسان عامة الأوقات على الخلق يمر بدونه بل من الأحوال أحوال ينهى المرء فيه أن يقول : آمنت بالكتب والنبين والبعث ونحو ذلك ، نحو الكون في الصلاة ، فيصير الإيمان على هذا القول بحيث ينهى ، ودين الإسلام بحيث يفسد عبادته ، والله جعله شرطاً للجواز وجعله دائماً لا يتغير ولا يتبدل ولا يجوز فيه النسخ ، ثبت أنه على غير

(١) سورة التوبة ٩ آية ١٢٣ .

(٢) سورة التوبة ٩ آية ٣٦ .

(٣) سورة التوبة ٩ آية ٥ .

(٤) في الأصل : والإيمان .

(٥) في الأصل بالحاء المهملة .

(٦) في الأصل بالحاء المهملة .

ما ظنت الكرامية . على أن الله تعالى أعلا درجة / الإيمان في القلوب حتى صيرها  
أعلا الدرجات ، وصيّر الإيمان مما يقوم به الخيرات ، وعند وجوده يصلح  
العبادات ، وما يحتمل ما وصفت إنما هو القلوب لا الألسن ؛ لذلك كانت أحق .

- وبعد ، فإن الخطاب بالإيمان يلزم بالعقول ، ويُعرف حقيقة ما به الإيمان  
بالفكر والنظر ، وذلك عمل القلوب ، فثله الإيمان . مع ما كان الألسن قد  
تستعمل وتخبر كغيرها من الآيات ، والله تعالى يقول : 'لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ' <sup>١</sup> ،  
لم يجوز أن يجعل حقيقته فيما فيه الإكراه . وقال الله تعالى : 'فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ  
وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ' <sup>٢</sup> ، وليس الكفر بالطاغوت باللسان خاصة ، فثله الإيمان . ألا  
يرى إلى قوله : 'أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ' <sup>٣</sup> إلى قوله : 'وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا  
بِهِ' <sup>٤</sup> ، فيصير الميل والتحاكم ترك للكفر وإن أخبر عن لسانه أنه يزعم أنه مؤمن  
بالذي عليه الإيمان به ، والله الموفق .

- وفي كتاب الله الخطاب بقوله : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا' <sup>٥</sup> في غير موضع ،  
ثم لم يرتب أحد ممن ينسب إلى الإسلام والإيمان في ذلك أنه مما تضمنه وإن لم  
يكن هو وقت فرغ <sup>٦</sup> الخطاب معه يستعمل لسانه في فعل الإيمان ، ثبت أن  
حقيقته التي بها سُمّاهم بهذا قائمة فيهم وقت الخطاب ، وهي لا تحتل إلا أن تكون  
في القلب ، ولا قوة إلا بالله .

وفي هذا النوع آيات هي تنقض على المعتزلة والخوارج والكرامية والحشوية  
مذهبهم على اختلاف مذاهبهم نحو قوله : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا

(١) سورة البقرة ٢ آية ٢٥٦ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٢٥٦ .

(٣) سورة النساء ٤ آية ٦٠ .

(٤) سورة النساء ٤ آية ٦٠ .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ آية ١ وقد ورد هذا الخطاب في القرآن الكريم ٧٤ مرة .

(٦) في الأصل بالعين المهملة .

- تَفْعَلُونَ<sup>١</sup> ، إلى قوله : 'كَانَهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ'<sup>٢</sup> ، وقوله تعالى : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ'<sup>٣</sup> ، وقوله تعالى : 'وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ'<sup>٤</sup> ، وقوله تعالى : 'أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ'<sup>٥</sup> . فعاتب عز / وجل على صنيعهم ذلك وأعظم الوعيد في ذلك ولم يزل عنهم اسم الإيمان بل به عاتبهم ، وكذلك في العقل تكون المعاتبة بالتقصير يكون بين الأولياء ، ويكون بين الأعداء محاجة ومحاربة ، فَبَانَ أَنْ قد بقي لهم اسم الإيمان ، فيبطل قول من يخرج من الإيمان وقول من يكفره ، وكذلك إذ لا أحد التبس عليه تضمنه تلك الآيات ممن يصدق بالله وبرسوله ، ثبت أن الإيمان اسم لمعروف الحد ، وأن كلا ممن ذلك لسانه يعقل<sup>٦</sup> ، فيبطل به قول من يقول : الإيمان اسم لجميع الطاعات . مع ما ذلك الخطاب على المتروك من الفرائض ، فلو كان اسما للكل لكانوا : 'يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ببعض الإيمان ، أو آمنوا مع الثنيا فيه' . وكما لا يصلح في مثل ذلك المعاتبة باسم الأبرار والمتقين ، ثبت أن الإيمان اسم للخاص من العبادات لا للكل . ثم لا احد منهم في وقت نزول الآية يعرف منهم استعمال اللسان بذلك ، ثبت أن التسمية كانت لأنه [بالقلب] ، ولا قوه إلا بالله .

(١) سورة الصف ٦١ آية ٢ .

(٢) سورة الصف ٦١ آية ٤ .

(٣) سورة التوبة ٩ آية ٣٨ .

(٤) سورة النساء ٤ آية ٧٥ .

(٥) سورة الحديد ٥٧ آية ١٦ .

(٦) جاءت في الأصل على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

## مسألة

### [الايان تصديق بالقلب أم معرفة]

وظن قوم أن لا يكون بالقلب تصديق وإنما يكون به معرفة خاصة . والأصل أنه يكون ، وإن كان لا يقدر على الإشارة إلى ذلك بحرف يفضل إلا من طريق الدلالة بالمعروف من القول : إن الإيمان تصديق في اللغة ، والكفر تكذيب أو تغطية ، ففسد المعرفة في الحقيقة النكرة والجهالة ، ولا كان جاهلا بشيء أو منكرا له من حيث المعرفة مكذب على ما قال قوم منكرون أى لا يعرفون ، وكذلك كل من جهل حقا لا يوصف بالتكذيب له ، ثبت أن للإيمان بالقلب في التحقيق غير المعرفة . على أن المعرفة هي سبب يبعث على التصديق كما قد يبعث الجهالة على التكذيب ربما ، فكذاك لكل معنى ليس للآخر في التحقيق .

وعلى هذا قول من يقول : الإيمان معرفة وإنما هو التصديق / عند المعرفة ، [١٩٦ ب] هي التي تبعث عليه ، فسمى بها ، نحو ما وصف الإيمان بهبة<sup>١</sup> الله ونعمته ورحمته ، ونحو ذلك بما يظفر به ، لا أنه في الحقيقة فعل الله ، لكن لا يخلو حقيقته عن ذلك ، فنسب إليه ، فثله أمر الإضافة إلى العلم والمعرفة . وذلك أيضا كما سُمي كل خطيئة المؤمن جهالة وكل مآثم الكافر نسيانا ، وكذلك المؤمن بما كان على الجهالة تعظيم ما يحل به أو النسيان ، أو بما كان كل منسى متروكا ، فسمى به لا أنه اسم حقيقته ، والله الموفق .

وعلى ذلك جائز القول 'بالإيمان بجميع الرسل' على غير القول 'بمعرفة جميع الرسل بالقلوب' ، وعلى ذلك قوله : 'مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ'<sup>٢</sup> لو لم يكن في القلب إلا المعرفة لكان لا يزيلها الكفر ، ولا يفيد الشرط في ذلك ، وقد يختار المرء لدفع الإكراه غير الذي هو

(١) غير منقوطة في الأصل .

(٢) سورة النحل ١٦ آية ١٠٦ .

حق عنده لدفع ذلك عنه ، فله شرط طمأنينة القلب . وكذهك القول لابراهيم :  
 ' أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ ، قَالَ : بَلَى ' ١ ، وإنما يقال : ' أَوْ لَمْ تومن بنجوى أو بالذى  
 عرفت ، قال : بلى ' ولم يكن : ' أَوْ لَمْ تعلم ' ، ولا قوة إلا بالله .

على أن المعارف ربما تقع بأشياء بلا أسباب لا يوصف بالإيمان بها ، وكذلك  
 قوله : ' فَمَنْ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ ' ٢ فهو التكذيب بالطاغوت فيما يدعون  
 والإيمان بالله لا على القول به ولكن على حقيقة الإنكار والتكذيب بالقلب والقبول  
 والتصديق بالله . والأصل في ذلك أثبت من الأمر المتعارف أن لا يوصف كل  
 جاهل بالشئ بالتكذيب ولا كل عارف به بالتصديق به ، لكن المعرفة تبعث  
 على التصديق والجهالة على التكذيب فسمى بذلك نحو السبب لا الحقيقة ، والله  
 أعلم . ١٠

### مسألة

#### [في الإرجاء]

ثم اختلف في المعنى الذى سُمى به من سُمى مُرْجئاً بعد اتفاق أهل اللسان على /  
 الإرجاء أنه التأخير ، وعلى ذلك قوله : أرجه وأرجاه ٣ ، وقال : مرجون لأمر الله . [١٩٧]  
 قالت الحشوية : سميت المرجئة بما لم يُسموا كل الخيرات إيماناً . وهذا  
 مما لا يحتمله اللسان ولا العقل . فأما اللسان فهو أن الإرجاء هو التأخير ، ولا وجه  
 لهذا الاسم فيما يسمى كل خير باسمه الخاص ٤ ومنع هذا الاسم العام . ثم لا يخلو  
 من أن يكون هذا في الحقيقة اسماً لكل أو لا ، فإن كان اسماً له فن يأتى تسمية

(١) سورة البقرة ٢ آية ٢٦٠ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٢٥٦ .

(٣) في الأصل : وأخاه .

(٤) في الأصل : الخاصة .

الشيء باسمه الذى هو اسمه فى الحقيقة جهلا به أو تعنتا ، فلا أحد يسميه بهذا الاسم ، فما بال هؤلاء سموا به خصوصا من بين جميع الخلق ، ولو كان بدا يلزم هؤلاء هذا الاسم فهو لازم لمن سماهم به ، لأنهم وقت التسمية بهذا تاركون لأسماء الخاصة لها ، فيصرون بذلك مستحقين لهذا الاسم . ثم بقولهم الإيمان اسم لاجتماع الخيرات لإبطال هذا الاسم عن كل خير على الانفراد ، فيلزمهم هذا ، أو ليس باسم لها فى الحقيقة فلا وجه لتسمية من لم يُسم الشيء بما ليس ذلك باسم له ، ويكون ذلك فى الحقيقة سمة الصادقين بالاسم المذموم عنده فى الدين ، فقد أعلا درجة الكاذبين عند الله وحط درجة الصادقين ، وذلك عظيم عند من يعقل .

١٠. وأما العقل فلإنما يدرك حقائق الأشياء بجهتين : إما بما تؤدى المشاعر المجعولة مسلكا وهى الخواس ، أو بالتدبر فى علم الحس وما أظهر الدليل ، وليس فى شيء من المحسوس إيجاب ذلك ، ولا كان فيه مما يستخرج بالتأمل حقيقة الإرجاء أنه فيمن لا يسمى الخيرات إيمانا ، ولا قوة إلا بالله .

بل ذلك فى الحقيقة مذهبهم حين أرجوا دينهم ولم يشهدوا لأنفسهم واستثنوا فى ذلك ، ولا قوة إلا بالله

١٥

[١٩٧ ب]

وقالت المعتزلة : المرجئة هى التى أُرجت الكبار ، / لم تنزل أهلها نارا ولا جنة . قال الشيخ رحمه الله : هذا الذى قالوه حق فى لزوم إرجاء تلك الأعمال .

لكن المروى بالذم ليسوا هم إن ثبت خبر الذم ، وهذا هو الحق . وعن مثله سئل أبو حنيفة رحمه الله : مم أخذت الإرجاء ؟ فقال : من فعل الملائكة ، حيث قيل لهم : ' أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ' <sup>١</sup> ، لأنه لما سئلوا عن أمر لم يكن لهم به علم فوضوا الأمر فى ذلك إلى الله ، وكذلك الحق فى أصحاب الكبار ، إذ معهم خيرات <sup>٢</sup> الواحدة منها لو قوبلت جميع ما دون الشرك من الشرور لحتها

٢٠

(١) سورة البقرة ٢ آية ٣١ .

(٢) غير منقوطة فى الأصل .



وأبطلتها ، فلا يحتمل أن يحرم صاحبها ويخاد في النار ، لكن يرجى أمره . إلى الله ، فإن شاء عفا عنه إذا هو لم يحرمه عند فعله معرفته ومعاداة أعدائه له وتعظيم أوليائه ، فعند شدة حاجته إلى عفوه وإحسانه يرجو أن لا يحرمه ، والله الموفق ، إذ قال : هو الغفور وهو الرحيم الودود ، وإن شاء قابل بسببته ما أكرمه به من الحسنات فجعلهن كفارات لها كما قال تعالى : 'لِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ' ، وقال في غير موضع : 'نُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ' ، وقد ذكر الأنواع التي وعد بها التكفير ، ولا قوة إلا بالله .

وذلك كقوله : 'أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَابُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ' ، وقوله : 'وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ' ، ونحو ذلك ، والله أعلم .

وإن شاء جزاه قدر عمله ، وما كان منه من الحسنات فقدرها أيضا بقوله : 'فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ' ، وغير ذلك من الآيات التي فيها ذكر جزاء الخير والشر ، وذلك وصف العدل في الموازنة وإن كان هو فيما أعطى الثواب مفضلا ، وبالله التوفيق .

وهذا النوع من الإرجاء / حتى لزم القول به . والمعتزلة أرجت فعل نفسه [١١٩٨] حيث أبى تسميته مؤمنا وكافرا ، فجعله بحقيقته ألزمه القول بإرجاء الاسم ، لكنه جهل حقيقة فعله فلا عذر له ، والأول جهل حقيقة ما يعمل به الله ، وذلك لا يعرف إلا بالسمع ، ولم يحى ما يقطع القول بشيء فهو لازم .

(١) سورة هود ١١ آية ١١٤ .

(٢) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

(٣) في الأصل : أنواع .

(٤) سورة الأحقاف ٤٦ آية ١٦ .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩ آية ٧ .

(٦) في الأصل : فقد راها ، وصحت في الهامش .

(٧) سورة الزلزلة ٩٩ آية ٧ .

وقال بعضهم : المرجئة هم الذين أرجوا أمر على بن أبي طالب ومن خرج معه وعليه ، فإن أرادوا به الإرجاء من الوقف في القول فيهم فلا معنى لذلك من غيره ، وإن أرادوا الإرجاء المذموم فهو قريب . ولما لم يكن أحد يعدل عليا في الاستحقاق مع دلالة الخبر المرفوع له في عهد أبي بكر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : 'إن وليتم أبا بكر تجدونه ضعيفا في بدنه قويا في دينه ، وإن وليتم عمر وجدتموه قويا في بدنه قويا في دينه ، وإن وليتم عليا وجدتموه هاديا مهديا يسلك بكم طريق الهدى' <sup>١</sup> ، أو كما قال عليه السلام . ثم إداخل عمر إياه في الشورى ، ثم اتفاق أخيار الصحابة عليه لم يكن أمره بحيث الخفا ليعذر من جواز القول : جائز أن يلحق أهله الدم بذلك ؛ إذ هو جهل ما لا يخطر الجهل إلا عن إغفال أو ترك التأمل في أمر الدين ، والله الموفق .

ثم إن ثبت الخبر المرفوع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : 'صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي : القدرية والمرجئة' <sup>٢</sup> ، وما ذكر أن المرجئة لعنت على لسان سبعين فهو يخرج - والله أعلم - على وجهين : أحدهما أن يراد به الجبرية بما جمع إلى القدرية ، وهما قولان متقابلان جمعها الخبر في الدم وهو أن القدرية تحقق قدر أفعال الخلق للخلق ، لا تجعل لله فيها مشية ولا تدبيرا ، والجبرية أرجئها إلى الله تعالى ، / لم تجعل للخلق فيها حقيقة البتة ، فحملت الجبرية كل قبيح وذم <sup>٣</sup> ، جل الله تعالى من أن يكون ذلك وصف فعله ، وحملت القدرية الأمر على الخلق ، على ما هم بها من الجهل . والحق هو الوسط من القول : أن يكون من العباد أفعال على ما هي منهم ، ومن الله خلقها على الحد الذي كانت عليه ، وبالله التوفيق .

وقد تقدم بيان المعنى بالقدرية .

(١) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .  
(٢) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .  
(٣) جاءت بعدها كلمة 'على' ، وبدونها تستقيم العبارة .

والوجه الثاني أن يكون ذلك فيما عليه حال الفاعل في فعله من الوقف في ذلك نحو <sup>٥</sup> قالت الحشوية في اسم المؤمن والثنيا فيه ، ومعلوم أن الإرجاء هو الوقف في الجواب والإمهال للنظر ، ثم لا يقطعون في أنفسهم القول بالإيمان بل يستثنون ، والثنيا لإرجاء ، وقد ذكر ذلك في بعض الأخبار ، لكن لا يشهد بصحته ، وفي العقل بيان معنى الإرجاء ، إذ هو الوقف في الأمر في أمر هو فعلهم . وما قالت المعتزلة في إرجاء صاحب الكبيرة بالتسمية أنه مؤمن أو كافر ، مع ما قسم الخلق الذين امتحنوا قسمين في التحقيق : مؤمن وكافر ، وصير القسم الثالث المناق ، إذ هو مع هؤلاء في الظاهر ، ومع هؤلاء في السر ، فاستوجبوا أحكام أهل الإيمان في الظاهر مما عليه أهل الأديان في الدنيا ، وفي الباطن من الأحكام على ما عليه أمر الكفر في الظاهر من أمر الآخرة ، والله الموفق . ١٠

### [خلق الإيمان]

ثم القول في خلق الإيمان فيما بيننا وبين فريق من الحشوية ، مع ما قد بينا القول في خلق أفعال العباد ما يكفي ذلك من تأمل أمر الإيمان ، أن الإيمان لا يخلو من أن يكون معروفاً أو مجهولاً ، فإن كان مجهولاً لا يعلمه أحد ، فنقول : ١٥ من يقول / بنفى الخلق لا معنى له ؛ لأن الذي يجهل حتى لا يصل إلى العلم به [١١٩٩] من طريق الدليل هو الخلق الذي لم يجعل الله فيما يشهده عليه دليلاً يعرف مآثيته وحقيقته ، وذلك خلق في جملة القول ، وبدلالة المحسوس على أن كل شيء سوى الله خلق ، كائن بعد أن لم يكن ، فأما الله تعالى وما يوصف به ففي الشاهد دليل على التحقيق والإثبات ، فلا وجه للجهل به ، وفي ذلك تثبيت<sup>٢</sup> جعله خلقاً . مع ما لا يجوز الجهل به ؛ إذ الأمر بفعله عن الله في جميع كتبه المنزل<sup>٢</sup> ٢٠ ورسله الذين أرسلهم ، وبه خُوطب العباد بجميع شرائع الإسلام ، فمحال يعرفها

(١) جاءت بعدها كلمة 'أنه' ، وبدونها تستقيم العبارة .

(٢) غير منقوطة في الأصل .

- على الجهل بحقيقة ما به وجب التكليف وجرت به المحنة ، وعلى ذلك جرت البشارات ، وبالإغفال عنه جاء الإنذار والوعيد ، وعلى ذلك اتفق قول الأمة على اختلافهم في الإضافة إلى ما يعقله الخلق ، فثبت أنه معلوم . ثم لا يخلو — إذ علم — من أن يكون إيمان كل أحد يوصف في الأزل بالكون<sup>١</sup> بعد أن لم يكن ، فإن لزم الوصف له بالكون في الأزل لزم الوصف بما في العقل دفعه وفي السمع إحالته ؛ لإحالة كون إيمان أحد فعلا له قبل كونه . والدليل أنه في العبد ، الأمر به ، والنهي عن تركه ، ووجوب الوعد لمن أتى به ، والوعيد على من أعرض عنه ، ومحال كون ذلك كله على غير فعل . ثم الأخبار في القرآن عن الذي جاء به وتسمية ذلك عملا وتسمية صاحبه به ، والمعقول في ذلك أن يكون هو الذي يشهد بوحداية الله ويؤمن برسله ويعتقد ذلك ، وذلك أنه فعله . على أنه لو لم يكن فعله فيكون سائر ما له مما لا صنع له فيه خلقا عند الجميع ، وإن / كان فعله فهو عند القائلين بهذا إن كل فعل العبد مخلوق ، وقد بينا ذلك فيما تقدم ، فعلى ذلك الإيمان ، بل هو أحق أن يوصف بالخلق من سائر أفعال العبد ؛ إذ هو أعلأ أفعاله وأجلها ، ومن البعيد وصف الرب بخالق الأشياء الدنية والخبيثة وتنزيهه عن خلق الأشياء الرفيعة الحسنة ، فيكون واصفه بهذا شرا من الجوس والزنادقة حيث أضافوا إلى الله سائر الخيرات ونفوا عنه خلق الشر ، وهم<sup>٢</sup> لا نفوا خلق أرفع الخيرات وهو الإيمان . مع ما كان فيهم من يرى جميع الخيرات إيمانا ثم لا يرى الله يخلق الإيمان ، فيكون على قوله : هو خالق كل شر ، وليس بخالق خير البتة ، جل الله عن هذا الوصف .
- ثم لا يخلو تعرف الخلائق من أن يكون طريقها السمع من غير أن كان للعقل من ذلك نصيب ، فيجب بمطلق القول خلق الإيمان بقوله : 'خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ'<sup>٣</sup> ، وهو شيء غير الله ، فيجب به القول بخلقه أو القول بخلقه بما هو من

(١) في الأصل : أو بالكون ، ونعتقد أنه بدون 'أو' تستقيم العبارة .

(٢) في الأصل : وهو .

(٣) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٢ ، غافر ٤٠ آية ٦٢ .

الأعمال ، وقد قال الله تعالى : ' خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ' ١...٢ يحق القول وفعل الضمير دون غيرهما من الجوارح ، وقد قال الله تعالى : ' وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ' ٣ ، فهو داخل في جملة الشيثية بالأول ، وفي جملة الأعمال في الثاني ، وفي جملة ما يُسرّ ويجهر ، مع ما قد يكون في السماوات والأرض مما لا إشارة إلى خلقه باسمه داخل ذلك فيما بيّننا ، وفي قوله : ' الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ' ٤ ، فثله الإيمان من الذى بينهما ، والله الموفق .

أو أن يكون للعقل في تعرف ذلك نصيب ، فوجد / جميع ما في سائر المخلوقين [٢٠٠] من آثار الصنعة والخلقة ما في الإيمان ، فيجب من طريق النظر الجمع بين ذلك ، على أنه مما هو يحدث للعبد لحدثه ، وعرف خلق الأشياء بما كان بعد أن لم يكن .

على أننا نسأل من أنكر سؤالا مقررًا عن حقيقة ذلك من تصديق أو إقرار أو جميع الأعمال أو إقرار ومعرفة ذلك أو نحو ذلك ، فيلزم الاعتراف بشيء من ذلك بما يُقابل به كل نوع ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

وقد رُوى في ذلك خبر عن رسول الله عليه السلام أنه قال : ' إن الله خلق الإيمان فحَفَّه بالسَّحَابِ والحيا ' ٥ . وروى أن الله خلق مائة رحمة ، ومعلوم تسمية الإيمان رحمة ، فيجب أن يكون فيما خلق ثمة له ضد يدفعه وشكل يعضده أو يوافقه ، وكل ذى ضد وشبيه خلق . ثم هو طريق يُسلك فيه ، ودين يُدان به ، ومذهب يُختار ، وثقله تُعتقد ، وكل ذلك مخلوق . ثم الله تعالى ضرب مثله مرة

(١) سورة الصفات ٣٧ آية ٩٦ .

(٢) كلمة غير مقروءة .

(٣) سورة الملك ٦٧ آيتي ١٣ ، ٤ .

(٤) سورة الفرقان ٢٥ آية ٥٩ .

(٥) لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث .

بالشجر ، ومرة بالسمع والبصر ، ومرة بالحياة ، ومرة بالأرض الطيبة ، ومرة بالسراج ، وكل ذلك مخلوق ، فثله الإيمان . ثم قد ضرب مثل الكفر بمضادات ما بيننا ، على الاجتماع في الحديثة والخلق ، فثله أمر الإيمان والكفر ، والله الموفق .

ثم الإيمان حسنٌ وخير وهدي وزين لصاحبه ، وكل ما ذلك وصفه فهو مخلوق . قال الله تعالى : ' وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ' ١ ، ثم قال : ' وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ' ٢ ، وقال : ' وَلَمْ تَزِمْنِ قُلُوبَهُمْ ' ٣ ، دل أنه في القلب ، وهو فعله ، وبعيد كون ما ليس بمخلوق فيه . ثم كذب الله تعالى في ذلك قوما ادّعوا لأنفسهم ، فلو لم يكن فعلهم لم يكن ليكذبهم لأنه موجود وإنما يُعَدَم من حيث الفعل ، والله الموفق .

#### مسألة /

[ ٢١١ ب ]

١٠

#### [ ترك الاستثناء في الإيمان ]

قال الفقيه رحمه الله : الأصل عندنا قطع القول بالإيمان وبالتسمي به بالإطلاق وترك الاستثناء فيه ؛ لأن كل معنى مما باجتماع وجوده تمام الإيمان عنده مما إذا استثنى فيه لم يصح ذلك المعنى ، فعلى ذلك أمره في الجملة ، نحو أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله إن شاء الله ، أو محمد رسول الله إن شاء الله ، وكذلك الشهادة بالبعث والملائكة والرسول والكتب ، وبالله العصمة .

وأيضاً أن حرف التثنية إذا ألحق بالقول منع مضيئه على ما تفوه به لولا هو من الإقرار والعقود والمواعيد وغير ذلك ، فعلى ذلك أمر الإيمان . وكذلك قال

(١) سورة الحجرات ٤٩ آية ٧ .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٤ .

(٣) سورة المائدة ٥ آية ٤١ .

(٤) غير منقوطة في الأصل .

الله سبحانه : 'وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن بَشَاءَ اللَّهِ' ١٠ ، وقال : 'سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا' ٢ ، فلم يلحقه وصف الخلف إذا كان العهد مقرونا بالثنيا ، وبالله التوفيق .

ثم العرف الظاهر في الخلق أنهم لا يستعملونه في موضع الإحاطة والعلم ، ومن سمع ذلك استعظم القول نحو أن يُشار إلى محسوس ويستثنى ، ويستعملونه في موضع الشكوك والظنون ، وقد حذر الله تعالى بقوله : 'ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا' ٣ ، أو بما وصف أهل النفاق بالشك والريب ، لم يجز الثنيا في كل ما لا يجوز 'أظنه' 'وأحسبه' 'وأشك فيه' ، وبالله التوفيق .

ثم إن الله عز وجل شهد لمن آمن بالله ورسوله واليوم الآخر بالإيمان بقوله : 'آمَنَ الرَّسُولُ' ٤ ، وقد مدح بقطع القول به بقوله : 'قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ' ٥ ، ثم خاطب الله في كثير من العبادات باسم الإيمان ، وفي كثير من الحلال والحرمات في ذلك ، ثم لم يوجد أحد يخرج في شيء مما أحل باسم الإيمان وأمر به ظنا منه بنفسه أنه ليس بتحقيق لذلك الاسم وأن المراد ينصرف إلى غيره ، فكل ذلك في التسمي .

ثم الأصل في ذلك / أن الإيمان مما يُنسب إلى الله بالإنعام كقوله تعالى : [٢٠١] 'صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ' ٦ ، وبالاقتناع بقوله : 'يَمُنْ عَلَيْكُمْ' ٧ ، وبالتزيين في القلوب والتحبيب بقوله : 'وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ' ٨ ،

(١) سورة الكهف ١٨ آتي ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سورة الكهف ١٨ آية ٦٩ .

(٣) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٥ .

(٤) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٥ .

(٥) سورة البقرة ٢ آية ١٣٦ .

(٦) سورة الفاتحة ١ آية ٧ .

(٧) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٧ .

(٨) سورة الحجرات ٤٩ آية ٧ .

ثم الأصل عندنا أن الثنيا حرف يُستعمل في موضع التَّحَرُّج ، وهذا موضع  
 لو تحقق الذى له يتحرَّج ، لا ينفعه التحرج ، بل يلزمه مقت الله ونقمته ، ولو  
 لم يتحقق يلحقه حكم كفران نعم الله حيث لم يره منه ولم يشكر له ، إذ أوجب  
 له ولايته وأضاف إلى نفسه الإخراج من الظلمات إلى النور ، ولا قوة إلا بالله .  
 ثم الحق على مذهب المعتزلة والخوارج والحشوية الاستثناء في الدين وبخاصة  
 في الإيمان . فأما عند المعتزلة والخوارج فإنه يخرج من حيث لا يشعر به ويمتنع  
 عن الإجابة من حيث لا يعلم به ، وإذا كان كذلك فهو أبداً في جهل من  
 حاله ، فحقه أن يتسمى به ، وعلى ذلك لم يسمع أحدٌ سَمَى نفسه براً تقيّاً زكياً  
 طيباً مطيعاً لله ، إذ هو اسم لأحد نوعي الخيرات أو لها جميعاً . فالإيمان عند ذلك  
 ما كان لهم التسمي به دون الثنيا .

[٢٠١ ب] وكذلك الحشوية ، إذ القول عندهم في الإيمان وفي / كل<sup>٣</sup> من أسماء المدح واحد ، ولا يسمون بغير ذلك بلا ثنيا ، وفي لزوم هو لا في مذهبهم الثنيا . ثم الله تعالى قال : 'يا أيها الذين آمنوا' في غير موضع باسم مقطوع ، لم يجوز أن يستحق شيئا مما جرى الخطاب به من أمر ونهى ووعد ووعيد وترغيب وترهيب ،

(١) سورة البقرة ٢ آية ٦٤ .

(٢) ... (٢) جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .  
(٣) مكررة في الأصل .



فيكون عامة آيات الله في الخطاب خارجة مخرج عبث ، إذ الحق من جملة المذاهب من لا يلزمه هذا القول بمذهبه قال أو لم يقل ، والله الموفق .

فإن قال قائل : فقد ذكر الله الثنيا في غير موضع الشك ، فيجوز الثنيا على ذلك ، ثم قوله : 'لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ' ١ . قيل : هذا ليس لكم ؛ لأننا قد بينا تحقيق الشك على مذهبكم ، ثم لم يكن الاحتجاج بخروج عن موضع الشك ولو كنتم كذلك إذ ٢ قد ذكر الله أهل اليقين في غير موضع باسم القطع ، فقولوا : لا يتم بلا ثنيا ، ولا قوة إلا بالله .

ثم يقال : قد ذكر الله تعالى 'الظن' و 'لعل' و 'عسى' و 'الخوف' في موضع اليقين ، فقولوا عند السؤال 'نظن' و 'نخاف' و 'لعل' ، ومثل ذا ، فإذا لم يجب هذا بما العرف فيه عبث ٣ وإن اعترض في مواضع لهذه الأحرف مساع في حق اليقين 'لعلك' ، وكذلك أمر الثنيا . ثم يعارض لجميع ما ذكر من الإيمان بالله ومحمد مع الثنيا ، فإذا كان القول ممتنعاً والواصف به في حق من لم يؤمن قلوبهم فكذلك الأول . وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أفضل الأعمال فقال : 'إيمان لا شك فيه ، وجهاد لا غلول فيه ، وحج مبرور' ٤ ، فقال الله تعالى : 'إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا' ٥ . فإن قيل : ما الحكمة في قوله : 'لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ' ، قيل : يخرج هذا عندنا على وجوه - والله أعلم بحقيقة ذلك - لكنه خبر أخبر عن قول غيره ، لم يقل : لتدخلن إن / شئت ، ولكن قال : إن شاء الله ؛ ليعلم أنه قول غيره ، ثم احتمل أن يكون الله علم رسوله أن يقول ذلك ويستثنى لما هو وعد ،

[١٢٠٢]

(١) سورة الفتح ٤٨ آية ٢٧ .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) جاءت في الأصل على هامش النص ، وغير منقوطة وبدون شكل مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وصاحب الموطأ والدارمي وأحمد بن حنبل .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٥ .

وقد كان قال : ' وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ' ١ ،  
' وَلَا فَعْلَان ' و ' لَتَدْخُلَنَّ ' واحد ، لكنه أَمَرَ بالثنيا إن كان وعده له أو لا ؛ ليعلم  
الناس حق الوعد ، كما أمره بالمشورة ، ليعلم الناس خطورها ، أو لما كان أضاف  
الله إليه الدخول ، وقد كان وعد خاصته أو من بقى منهم ، فالثنيا لمسا خشى  
الفناء [ع] على بعض المخاطبين ، أو كان في قوله : ' لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا ' .  
بِالْحَقِّ ' ٢ ، ثم هو يتوجه وجهين : أحدهما أن يكون رأى كذلك قولاً مقروناً  
بالثنيا ، فذكر على ذلك ، إذ كان رسول الله أخبر القوم بالدخول لوقت لم يُبَيَّن  
له ، فاستثنى في ذلك ، وذلك حق في كل ما يرتاب ، لا ما يتقين فيه على ما  
ذكرنا . فمن كان على يقين من دينه وعلم من صدق ممن يعلم حد الإيمان وأنه  
قد أوفاه فعليه أن يقوله شكراً لما أنعم الله به عليه ، وليس في ذلك تركية لاشتراك  
الجميع في ذلك ، ولما أمروا به ، ولما هو معلوم الحد ، ولما باليقين به يعلم مواقع  
الخطاب ودخوله فيه ، ولما يعلم أن الله إذ سَمَّاهم به سَمَّاهم بما استحقوا ذلك ، مع  
ما ألزم الله عز وجل بظاهر الدين أحكاماً من معاملات الخلق وأنواع الحقوق  
مما يلزمهم إظهار ذلك للقيام بالحقوق التي ٣ يلزم الناس بها ، ولا قوة إلا بالله  
العظيم .

(١) سورة الكهف ١٨ آتي ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ آية ٢٧ .

(٣) في الأصل : بالتى .

(٤) في الأصل : به .

## مسألة الحقت بالمتن في نسخة

### مسألة

#### [الإسلام والإيمان]

- ٥ تكلم الناس في الإسلام أنه اسم الإيمان في التحقيق أو غيره . فأما من يقول بأن الإيمان اسم لجميع الخيرات فقد اختلفوا في ذلك خلافا يشبه أهل القول به ، وإلا فلا معنى لاختلافهم ؛ / إذ احتجوا بقوله تعالى : 'وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ' ١ ، وصيروا لكل شيء يقبل لإسلاما ، وكل خير إيمان ، وكل مقبول خير ، وكل خير مقبول ، فيكونان في الحقيقة واحدا . لكنهم فرقوا بينهما استدلالا بتفريق الكتاب بقوله : 'قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا' ٢ ، فأذن لهم بالخبر عن الإسلام ولم يأذن لهم بالإخبار عن الإيمان .
- ١٠ وكذا روى في قصة جبريل فيما سأل رسول الله عن الإيمان فقال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله ، وسأل عن الإسلام فقال : أن تشهد أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت . فقال في الأول : فإن فعلت هذا فأنا مؤمن ، وفي الثاني فأنا مسلم .
- ١٥ قال : نعم صدقت ٣ .

قال : ففرق الكتاب بين الأمرين ثم السنة ثم تصديق جبريل في ذلك ثم الشهادة بالاسم الذي ذلك فعله ، ثم أخبر عليه السلام أن هذا جبريل أتاكم ليعلمكم أمر دينكم ، ولا يحتمل اجتماع أمنا [ء] السماء والأرض على تعليم أمر بالتفريق ، والحق فيها الجمع ، فنبت به التفريق بينهما .

(١) سورة آل عمران ٣ آية ٨٥ .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٤ .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد بن حنبل .

ثم اختلف الذين قالوا : الإيمان هو التصديق لا غير في الإسلام . فمنهم من يوافق هو لا في جعل الإسلام اسما لما ظهر من القُرْب ، والإيمان للتصديق خاصة استدلالا بالذي ذكرت من حكم الكتاب والسنة ، إنه إذن للأعراب بالتسمي بالإسلام بالظاهر ولم يأذن بالتسمي بالإيمان ؛ لما لم يكن لهم حقيقة في القلب . ومثله الخبر ؛ إذ رد الإسلام إلى ظواهر الأمور والإيمان إلى التصديق بالذي ذكر . وهذا القول أقرب بظاهر القولين من الأول ؛ لأن الأولين لم يجعلوا اسم الإسلام / على الظاهر والإيمان على التصديق ، بل جعلوا الإسلام على الظاهر والباطن جميعا ، فهم خالفوا جميع ما احتجوا به . مع ما كان كل منهم إذا سئل عن الإيمان أضافه إلى جميع الخيرات ، فعلى قولهم خالفوا ما احتجوا به من القرآن ببيان الموضع له وبما جاء من تفسير الأئمة [ع] في ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

[١٢٠٣]

وأما القول عندنا في الإيمان والإسلام إنه واحد في أمر الدين في التحقيق بالمراد ، وإن كانا قد يختلفان في المعنى باللسان ، ولما فيه من الاختلاف أبت أنفس الكفرة التسمي بالإسلام ، وليس أحد منهم يأبى التسمي بالإيمان ، أو لما كان من المعروف من الإسلام أنه اسم الدين ، وليس كذلك المعروف من الإيمان ، ولذلك قيل : دار إسلام ودار الكفر ، ولم يقل : دار إيمان ولا تكذيب ، وإن كان الكفر تكديبا ، فعلى ذلك أمر التسمي به . ثم من جهة التحقيق بالمراد في الدين إن الإيمان هو اسم لشهادة العقول والآثار بالتصديق على وحدانية الله تعالى ، وأن له الخلق ، والأمر في الخلق ، لا شريك له في ذلك ، والإسلام هو إسلام المرء نفسه بكليتها ، وكذا كل شيء لله تعالى بالعبادة لله لا شريك فيه ، فحصولا من طريق المراد فيها على واحد ، إلا أن الأول بالإيمان بالله وأن له ما ذكرنا ، والثاني في جعل ما ذكرنا لله ، يشهد لما بيننا قوله جل ثناؤه : 'ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَارِكُونَ' ١ أن وصف المسلم بمن هو سلم لرجل ، والكافر بمن فيه شركاء متشاكسون .

١٥

٢٠

ثم قال قوم : الإسلام في اللغة الإخلاص ، وعلى ذلك قوله : 'إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ' ١ ، وقوله : 'آمَنَّا بِاللَّهِ' ٢ ، إلى قوله 'وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ' ٣ ، فهو على إخلاص العبد نفسه لله تعالى ، ولا يجعل لأحد فيها شركا . وهو يرجع / أيضا إلى [٢٠٣ ب] ما بينا .

وقال قائلون : الإسلام الاستسلام والخضوع لله ، وعلى هذا أمر الأعراب أن يقولوا : أسلمنا ، لكن ذلك على الاستسلام للمؤمنين لا لله كما قال جل وعلا : 'لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ' ٤ ، وكما وصفهم في قوله : 'يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَالُونَ' ٥ ، وغير ذلك مما أظهر به خوف المنافقين من أصحاب رسول الله ؛ ولذلك كانوا يظهرن الإيمان بالله ورسوله وينكرون بقلوبهم . والإسلام هو الخضوع لله تعالى والاستسلام له بالاختيار على ما هم عليه الله بالحلقة والجوهر ، ١٠ والإيمان لا يتوجه إلى هذا الوجه ؛ فنفي عنهم ، وإن كانوا أظهره من عند أنفسهم ؛ لأن حقه القلب ، واللسان مُعَبَّر عنه ؛ لذلك شهد الله تعالى على المنافقين بالكذب بما أخبروا من إيمانهم ؛ إذ حقيقة القلب ، ولم يكن لهم ذلك ؛ ولهذا ما بقي لإيمانهم ، وأثبت لهم القول به لا غير ، ولا قوة إلا بالله .

ثم إذ كان حقيقة الإسلام ما ذكرنا وحقيقة الإيمان ما ذكرنا ففساد وجود أحدهما بالحقيقة والآخر ليس [وجوده بالحقيقة] ، فلذلك قيل : هما واحد في التحصيل ، وإن كانت العبارة من الاسم في الإطلاق ربما تختلف 'كإلنسان' و'ابن آدم' و'رجل' و'فلان' ، يختلف من ظاهر الإسلام المعنى وفي التحقيق واحد من حيث كان بوجود واحد وجود الآخر إلا من الوجه الذي وصفت في حق الإسلام الذي هو باللسان ، والله أعلم . ٢٠

(١) سورة البقرة ٢ آية ١٣١ .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ٨ .

(٣) سورة البقرة ٢ آية ١٣٣ .

(٤) سورة الحشر ٥٩ آية ١٣ .

(٥) سورة المنافقون ٦٣ آية ٤ .

ثم الأصل أنه من البعيد عن العقول أن يأتي المرء بجميع شرائط الإيمان ثم لا يكون مسلماً ، أو يأتي بجميع شرائط الإسلام ثم لا يكون [مؤمناً] ، ثبت أنهما في الحقيقة واحد . ومعلوم أن الذي يسع له التسمي بأحدهما يسع بالآخر ، وأن الذي به يختلف الأديان / إنما هو الاعتقاد لا بأفعال سواء ، وبالوجود يستحق كل الاسم المعروف ؛ لذلك وجب ما قلنا . وقد قال الله تعالى : 'إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ' <sup>١</sup> ، وقال : 'وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ' <sup>٢</sup> ، فالموثمن بالصفة التي يصير بها مؤمناً لا يخلو من أن يكون أتى بالإسلام الذي هو الدين عند الله ، أو أتى ببعضه لا كله ، أو ابتغى غير دين الله ، فإن قال بالأول أذعن للحق ، وإن قال بالثاني فهو إذا لم يبتغ به ديناً إما ابتغى بعضه ، وذلك بعيد ، بل شهد الله على مثله بأنه كافر حقاً .

١٠

وبعد ، فإن كل كافر قد يأتي ببعضه ثم لم يجب به الاسم ، وقد سمي به من ذكرت ، ثبت أنه قد أتى بالكل . وإن قال بالثالث صير دار المؤمنين النار ، وأبطل جميع ما جاء به الرسل من الأمر بالإيمان بهم ، ثم لم يصير مسلماً بذلك ، وجاء بما لا يقبل منه من الأديان . ثبت أنه التمام من الدين ، ولا قوة إلا بالله .

١٥

ثم الاختلاف الذي من شبر جبريل عليه السلام قد روى في ذلك اختلاف في اللفظ : روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الإيمان ثم عن شرائع الإسلام فأجاب بالذي ذكر في السؤال عن الإسلام ، فيكون هذا الخبر تفسيراً للخبر الأول ، ويحمل الخبر الأول على جهتين : إما على أن الراوي لم يسمع الشرائع في السؤال أو في الرواية عن الذي رواه ، فروى كذلك ، ويؤيده خبر ابن عمر أن ذلك قد كان ، ومن البعيد أن يكون مقدار الأول ، ويؤيده ابن عمر لما يستمط الشهادة بما يخبر عن جبريل وعن الرسول بغير الذي قالوا ، وغير مدفوع حقاً البعض على بعض ، فيرويه على ما

٢٠

(١) سورة آل عمران ٣ آية ١٩ .

(٢) سورة آل عمران ٣ آية ٨٨ .

وقع عنده ، وأيد هذا ما ذكر في بعض الأخبار أن النبي عليه السلام قال :  
 هذا جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم<sup>١</sup> ، وروى في / غيره : ليعلمكم أمر دينكم ،  
 فكان في الخبر 'أمر دينكم' وإن خفى على الآخر ، فثله الخبر الأول . والجهة  
 الثانية على أن الاكتفاء به بوجهين : أحدهما أنهم قد علموا أنه لا يجوز أن يكون  
 مؤمناً غير مسلم في الحقيقة ، أو مسلماً غير مؤمن ، فأروا أن ذلك القدر كاف  
 عن الإبلاغ في الذكر لظهور ذلك ، والآخر أن يكون الثاني عنده البيان عن أفعال  
 الإسلام يرويه باسمه على مجاز اللغة في تسمية الشيء باسم سببه واسم المتصل به .  
 ثم قد ثبت أنها واحد في التحقيق على ما جرى به أحكام القرآن ، قال الله تعالى :  
 ' قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ' <sup>٢</sup> إلى قوله : ' وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ' <sup>٣</sup> ، فألزمهم اسم الإسلام بالذي  
 به صاروا مؤمنين ، ومثله في يونس . ' وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ  
 فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ' <sup>٤</sup> ، فصيرهم بالذي آمنوا مسلمين . وقال عز وجل :  
 يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمُ  
 لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ' <sup>٥</sup> ، صير ذلك منهم إسلاماً لو صدقوا في إيمانهم ،  
 وكذلك به يكونون مؤمنين . وقالت الملائكة : ' فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنْ  
 الْمُؤْمِنِينَ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ' <sup>٦</sup> ، فصير الذين كانوا مسلمين  
 مؤمنين . ثم كذلك إن الله تعالى ذكر البشارة مرة بذكر الإيمان ومرة بذكر  
 الإسلام ، ثبت أنها في الحقيقة واحد . وقد روى عن نبي الله عليه السلام أنه  
 قال : لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة<sup>٧</sup> وروى أنه لا يدخلها إلا نفس مسلمة .

(١) في الأصل : أمر دينكم ، وتبدو 'أمر' وكأن الناسخ قد شطبها .

(٢) سورة البقرة ٢ آية ١٣٦ .

(٣) سورة البقرة ٢ آية ١٣٣ .

(٤) سورة يونس ١٠ آية ٨٤ .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٧ .

(٦) سورة الداريات ٥١ آيتي ٣٥ ، ٣٦ .

(٧) أخرجه البخاري والترمذي والنسائي والدارمي وأحمد بن حنبل .

ثم الأمر المتوارث من غير تنازع في تسمية كل مسلم مؤمنا وكل مؤمن مسلما .  
 ثم اتفاق أهل المذاهب في الإسلام أن ما يخرج من الإيمان يخرج من الإسلام ،  
 وكذلك الذي يخرج من الإسلام يخرج من الإيمان . ثم ما لا تنازع في الآخرة  
 في جميع الفِرَق أن الدار التي / هي لأهل الإسلام هي لأهل الإيمان ، وأن التي  
 هي لهؤلاء هي لهؤلاء . وكذلك قسم الله الخلق في الدنيا والآخرة فقال : 'فَمِنْكُمْ  
 كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ' <sup>١</sup> ، وما نظر صاحب القول في المسلم من هو منهما ؟ وقال  
 الله تعالى : 'يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ' <sup>٢</sup> . فافتوى صاحب هذا القول في  
 المسلم أنه ما صفة وجهه ؟ وقال : 'وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهُهُ إِلَى اللَّهِ' <sup>٣</sup> ، وقال : 'وَمَنْ  
 أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ' <sup>٤</sup> ، فاحاله  
 لو قال : أنا من المؤمنين ؟ وقال : 'وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ' <sup>٥</sup> ،  
 كما قال : 'وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهُهُ إِلَى اللَّهِ' <sup>٦</sup> .

ثم يقال لصاحب هذا القول : تحقق هذا الاسم بأحدهما ويتمنع الآخر  
 حكما في أمر الدنيا والآخرة أو لا ، فإن حقق فيقال : ما ذلك إلى أي الدارين  
 يرد المسلم أو المؤمن ؟ ثم في الشاهد أي الاسمين أحمد ، وأي حق فيما بين العبد  
 وربّه أو بينه وبين الخلق تحقق له عند وجود <sup>٧</sup> أحد الاسمين ولا تحقق عند وجود <sup>٨</sup>  
 الآخر ؟ فلا يجد إلى تحقيق ذلك سبيلا .

فيقال عند ذلك : إذ لم يجعل الاسم بأحدهما علما لأمر منعت المسمى  
 بالآخر ، وكذلك فيما يلحق الضرر ، فلماذا صرت أنت بالتفريق عابثا ملبسا .

(١) سورة التغابن ٦٤ آية ٢ .

(٢) سورة آل عمران ٣ آية ١٠٦ .

(٣) سورة لقمان ٣١ آية ٢٢ .

(٤) سورة فصلت ٤١ آية ٣٣ .

(٥) سورة طه ٢٠ آية ١١٢ .

(٦) سورة لقمان ٣١ آية ٢٢ .

(٧) ... (٧) جاءت : الأصل على امتش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص .



ثم الناس في عهد رسول الله ثلاثة : مؤمن وكافر ومناق ، لم يُعرف للمسلم درجة خارجة من هؤلاء ولا للمؤمن ، وفي التفريق ذلك ، وذلك خلاف ما عليه الأمر الأول من الخلق . على أن أهل الأديان جميعا فروا عن اسم الإسلام ، فلو لم يكن الإسلام معروفا عندهم أنه ما معناه وما الذي نفر عنه طباعهم لكان لا معنى لذلك ، وبه وصف الرسل أنهم سموا . وإذا ثبت أنه معلوم عند الخلق ، فمن رام صرفه إلى معنى زائد في الدين أو إلى معنى زائد على الإيمان أو ناقص عنه ، يجب إن ذهب إلى معنى ناقص عنه أن يجعل الإسلام دون الإيمان فيجب حقيقته والتدين بذلك الدين ، ثم / لا يكون مؤمنا . وإن كان زائدا فيجب أن لا يقع التفار عن قدر ما يدعون إلى الإيمان وإن لم يوصف لهم أنه أسلم ، فإذا وُجد ذلك ثبت أن معنى ذلك غير زائد على الآخر<sup>٢</sup> ولا له وجود دونه ، ولا قوة إلا بالله .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه<sup>٣</sup> ، ثم بين الله دينه فقال : 'فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ' ، فيقال : أهو مسلم أو لا ؟ فإن قال : لا ، فقد بدّل إذّا دين الله ، وإن قال : نعم ، صار مسلما بفعل الإيمان لا غير . على أن هذا الخبر في تبديل الدين ، وأنه معروف أنه الاعتقاد لا غير ، وأن المراد في ذلك راجع إلى الدين الذي هو الإسلام ، ثبت أنه معروف الحد والقدر يعرف مبدله ، ولو كانت الأفعال سوى الاعتقاد ديننا كان كل واحد في كل أحواله مبدل الدين لوجود تلك الأفعال أفعال من القرب في كل وقت ، ولا قوة إلا بالله .

ثم يقال له : الخبر الذي رويت في هذا الباب في تفسير الإسلام فيه ذكر الأمور الظاهرة ، وكذلك أهل النفاق يوافقون المؤمنين في الأمور الظاهرة ، وقد

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : لآخر .

(٣) أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(٤) سورة البقرة ٢ آية ٢٥٦ .

قيل لهم : 'قُولُوا أَسْلَمْنَا' <sup>١</sup> ، أهو الإسلام في الحقيقة أو لا ؟ فلان قال : نعم ، هو الإسلام في الحقيقة صيرّ قوله : 'إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ' <sup>٢</sup> ، وقوله : 'وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا' <sup>٣</sup> هو الذي ذكر ، فيجب أن يكون قوله : 'وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ' <sup>٤</sup> ، وقال : 'كَيْفَ يُهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ' <sup>٥</sup> ، هو ذلك الذي قال لهم : 'قُولُوا أَسْلَمْنَا' <sup>٦</sup> ، وما جاء به الخبر لوجود تلك الشهادة في أهل النفاق وتلك الأفعال ، فيكون المخلصون والمؤمنون قد ابتغوا غير الإسلام دينا ، وتركوا ما رضى الله عنهم وأهل النفاق الذين جاءوا به ، وذلك بعيد . فثبت أن ذلك الإسلام الانقياد / والاستسلام ، وأما حقيقته فهو الدين في الحقيقة لا ما ذكر من الظواهر ، دليل ذلك الأمر الذي ذكروا أن الله قال في آخر السورة : 'يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا' <sup>١٠</sup> قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمُ' <sup>٧</sup> ، ولو كان الإسلام ما أظهروا كيف <sup>٨</sup> قال : 'إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ' <sup>٩</sup> . ثم فيه أنه جعلهم مسلمين كما قالوا إن هدوا للإيمان لا بما أظهروا ، ثبت أن الإيمان هو الإسلام . وكذلك <sup>١٠</sup> قال : 'وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ' <sup>١١</sup> ، ثم بين ذلك الدين الذي هو الإسلام وقال <sup>١٢</sup> :

[٢٠٦]

- (١) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٤ .
- (٢) سورة آل عمران ٣ آية ١٩ .
- (٣) سورة المائدة ٥ آية ٣ .
- (٤) سورة آل عمران ٣ آية ٨٥ .
- (٥) سورة آل عمران ٣ آية ٨٦ .
- (٦) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٤ .
- (٧) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٧ .
- (٨) في الأصل : 'ولو كان الإسلام ما أظهروا' فقد كان ذلك كيف ، ونعتقد أن عبارة 'فقد كان ذلك' لا تستقيم بها العبارة .
- (٩) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٧ .
- (١٠) ... (١٠) جاءت في الأصل على هامش النص ومتصلة بالنص .
- (١١) سورة آل عمران ٣ آية ٨٥ .

‘ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ‘<sup>١</sup> ، صَيَّرَ ذَلِكَ لِمَنْ يَقْبَلُ دِينًا غَيْرَ  
الإيمان الذي وصف ، ثم جعلهم مبدئين<sup>٢</sup> دين الإسلام بالكفر بعد الإيمان  
ليعلموا أنهما واحد . مع ما كان فيما تقدم كفاية من قوله : ‘ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ  
إِلَيْنَا ‘<sup>٣</sup> إلى قوله : ‘ مُسْلِمُونَ ‘<sup>٤</sup> .

والأصل عندنا أن الأسماء إنما جعلت لمعرفة أهلها فيما أريدوا بأمر جُعِلت  
لهم وعليهم وفيما وُعيدوا وأُوعِدوا ، ثم لم يكن أحد يختار فيما جرى آية الذكر باسم  
الإيمان أو الإسلام ممن ينتحل دين الإسلام في اقتضاء الذكر إياه من حيث  
الاسم ، ثبت أن حقيقتها واحد ، وأن من يروم التفريق بينهما من بعيد يخترع ،  
ولا قوة إلا بالله تعالى ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

- 
- (١) سورة آل عمران ٣ آية ٨٦ .
  - (٢) في الأصل : مبدل .
  - (٣) سورة البقرة ٢ آية ١٣٦ .
  - (٤) سورة البقرة ٢ آية ١٣٦ .



# فهارس الكتب

## ١ - فهرس الأسماء

- أبو زهرة : م ١٨  
أرسطو : م ٣٤ ، م ٣٥ ، م ٥٨ ، م ١٤٧  
الأشعري : م ٥٠ ، م ٨ ، م ٩ ، م ١٠ ، م ١١ ، م ١٣ ، م ١٤ ، م ١٥ ، م ١٦ ، م ١٧ ، م ١٩ ، م ٢١ ، م ٢٣ ، م ٢٤ ، م ٢٥ ، م ٢٦ ، م ٢٨ ، م ٣٣ ، م ٣٤ ، م ٣٧ ، م ٣٨ ، م ٣٩ ، م ٤٠ ، م ٤٤ ، م ٣٧٣  
أفلاطون : م ٣٤  
الآر ، ميشال M. ALLARD : م ١٠ ، م ١١ ، م ١٨  
أيوب علي : م ٢ ، م ٥ ، م ١٨  
الأيحي : م ٣٠
- ب  
باتون ، PATTON : م ١٨  
الباقلاقي : م ٥٠ ، م ٣٠ ، م ٣٧ ، م ٣٨  
الباهلي : م ٦  
البخاري ، أبو الليث : م ٥  
البخاري : م ٤٦  
اليزدوي ، عبد الكريم : م ٥  
اليزدوي ، محمد : م ٢٥ ، م ٤٠  
البغدادى ، عبد القادر : م ٢٧ ، م ٣٠  
بادوي ، عبد الرحمن : ١٢١  
البرغوث ، محمد بن عيسى : ١٢٠  
البلخي ، أبو مطيع : م ٣
- ١  
ابن تيمية : م ٣٦ ، م ٤٦  
ابن الجوزي : م ١٨ ، م ٢٧ ، م ٢٩  
ابن الحاجب : م ٢٦  
ابن حنبل : م ١٨ ، م ٤٦  
ابن حزم : م ٩ ، م ٢٦ ، م ٢٧  
ابن خلدون : م ٩  
ابن خلكان : م ٨  
ابن رشد : م ١٨ ، م ٣٥  
ابن الروندي : م ١٨٦ ، م ١٨٧ ، م ١٩٣ ، م ١٩٦ ، م ١٩٧ ، م ١٩٨ ، م ١٩٩ ، م ٢٠٠  
ابن شبيب : م ١٢٣ ، م ١٢٦ ، م ١٣٧ ، م ١٤١ ، م ١٥٠ ، م ١٥٣ ، م ١٥٤ ، م ١٦٩  
ابن عياس : م ٧٣  
ابن عساكر : م ٩ ، م ١٠ ، م ١١ ، م ١٣ ، م ١٤ ، م ١٥ ، م ١٦ ، م ١٧ ، م ١٨ ، م ٢٥  
ابن العماد : م ٨  
ابن قطلوبغا : م ٢ ، م ٣ ، م ٦ ، م ٩  
ابن كرام : م ٥٠ ، م ٣٧٣  
ابن ماجه : م ٤٦  
ابن النديم : م ٤ ، م ٨ ، م ٤٧ ، م ١٦٣ ، م ١٧١  
أبو حنيفة : م ٢ ، م ٣ ، م ٤ ، م ٥ ، م ٨ ، م ٩ ، م ٢٦٣ ، م ٣٨٢  
أبو ريذة : م ٧ ، م ١٥٠

ر

الرازي ، فخر الدين : م ٥ ، م ٦ ، م ٧ ، م ١٩ ،  
م ٢٠ ، م ٢٣ ، م ٢٤ ، م ٢٥ ، م ٣٠ ، م ٣٨ ،  
م ٣٩ ، م ٤٠  
الرازي ، محمد بن مقاتل : م ٢ ، م ٣

ز

الزبيدي : م ١ ، م ٢ ، م ٣ ، م ٤ ، م ٦ ، م ٨

س

السبكي : م ٩ ، م ٢٥ ، م ٢٦  
السمرقندي ، أبو مقاتل : م ٣  
السمرقندي ، الحكيم : م ٥  
السمعاني : م ١ ، م ٢ ، م ٣  
السيوطي : م ٩

ش

شابور بن أردشير : م ٣٤  
الشافعي : م ٧  
الشرواني : م ٦ ، م ٩  
الشهرستاني : م ٩ ، م ١٨ ، م ٢٥ ، م ٣٩ ، م ٤٧ ،  
١٦٣ ، ١٧١ ، ١٧٢  
شيخ زاده : م ٢٢ ، م ٢٥

ص

الصنابوني : م ٥ ، م ١٩ ، م ٢٤ ، م ٣٠ ، م ٤٠  
صبرة : م ٤٨  
الصفدي : م ٨

ط

طاش كوپري زاده : م ٢ ، م ٣ ، م ٥ ، م ٦ ،  
م ٧ ، م ٩  
الطبري : م ٢٧

يهرام بن هرمز : م ٣٤  
البياضى : م ٢ ، م ٣ ، م ٤ ، م ٥ ، م ١٢ ، م ١٣ ،  
م ١٩ ، م ٢٥ ، م ٢٦

ت

الترمذى : م ٤٦  
تريتون ، A. S. TRITTON : م ٢  
التفتازانى : م ٧  
التميمي : م ٤ ، م ٦

ث

جعفر بن حرب : م ١٦٩  
جعفر بن مبشر : م ١٦٩  
جعفر الصادق : م ٦٣  
الجوزجاني ، أحمد بن اسحاق : م ٣ ، م ٤ ، م ٨  
الجوزجاني ، أبو سليمان : م ٣ ، م ٤  
الجويني : م ٢٠ ، م ٣٠  
جهم بن صفوان : م ١٥ ، م ٦٦ ، م ١٠٢ ، م ١٠٣

ج

حاجي خليفة : م ٦ ، م ٧  
الحسين : (أنظر النجار ، الحسين بن محمد)  
حمدان قرط : م ٦٣  
الحكيم السمرقندي : م ٢ ، م ٥

خ

الخزرجي : م ٣  
الخضيري : م ٤٧  
خليف : م ٦ ، م ١٩ ، م ٢٠ ، م ٢١ ، م ٣٧ ،  
٣٧٣  
الخطاط : م ١٦

الكندى : م ٧

ن

الناطقة : ٧٢

التجار ، الحسين بن محمد : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ٣٢٢ ، ٢٦٥

النسفي ، أبو المعين : ٥٥ م ، ٦ م ، ٩ م ، ١١ م ، ١٢ م ، ١٩ م ، ٢٠ م ، ٢٥ م ، ٣٠ م ، ٤٠ م

النسفي ، عمر : ١٨ م ، ٢٢ م ، ٢٣ م

نصير بن يحيى : ٣ م

النظام : ٣٠ م ، ٣١ م ، ٣٢ م ، ٣٣ م ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥

نيبرج NYBERG : ٣٢ م ، ٥٠ ، ١٢٠ ، ١٩٣

و

الوراق ، أبو عيسى : ٤٧ م ، ٤٨ م ، ٤٩ م ، ٥١ م ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٨٤



## ٢ - فهرس الكلمات والمصطلحات

خ  
الخبر : م ٢٩ ، م ٣٠ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٦ ، ٢٧

خبر المتواتر : م ٢٩ ، ٩ ، ٢٤١

ر

روح القدس : ٢١٠

روية الله : م ١٤ ، م ١٨ ، م ١٩ ، م ٢١ ، م ٢٢ ، م ٢٣ ، م ٢٤ ، م ٣٩ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥

س

السحر : ١٨٩ ، ٢٠٩

ش

الشفاعة : م ١٠ ، م ١٧ ، م ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٨٤  
الشيئية : ٤١ ، ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ٢١٣٨ ، ٢٤٢  
شيئية الأشياء : ٨٦  
شيئية المعلوم : ٨٦

ص

صفات الله : م ١٠ ، م ١٨ ، م ١٩ ، م ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦  
صفات الذات : م ١٩ ، م ٣٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٩٣ ، ٩٥  
صفات الفعل : م ٢٠ ، م ٣٦ ، ٣٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧

ظ

الظلمة : م ١٢ ، م ٤٧ ، م ٤٨ ، م ٤٩ ، م ٥٠

١

الاستطاعة : م ٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢

أسماء الله : م ٣٨ ، ٦٥ ، ١٠٧

أفعال الخلق (العباد) : م ١٥ ، ٩٢ ، ١٦٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٥

ب

البقاء : م ١٩ ، م ٢٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٢٦٠

ت

التجسيم : م ٥٠ ، ١٢٠

التشبيه : ٤٢ ، ٤٣ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦

التعديل والتجويز : ٥٢

التعطيل : ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٩٥

التقليد : م ٢٦ ، م ٢٧ ، م ٢٨ ، م ٢٩ ، ٣ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٩٥ ، ١٢٣ ، ١٦٨ ، ١٩٧

التكوين : م ١٩ ، م ٢٠ ، م ٢١ ، م ٣٧ ، ٣٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٤٢

تكليف ما لا يطاق : ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

التوحيد : م ٩ ، م ١١ ، م ١٨ ، م ٥٠ ، ١٦

٢٠ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦

٨٠ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١١٨

١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٣ ، ١٣٨

١٤١ ، ١٤٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٩٥

٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢

فهارس الكتاب

٤٠٠

م

المائة : ٧ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٨١ ، ١٠٨

ن

الناسوتية : ٢١٠

النور : م ٣٢ ، م ٤٧ ، م ٤٨ ، م ٤٩ ، م ٥٠ ، ١٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

هـ

الهستية : ٧ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٧٩ ، ١٠٤ ، ١٧٦ ، الهبولي : ١٣ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١

١٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

ع

عش : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

ف

مسمة : ٢٥ ، ١٨٧

ك

كسب : م ١٥ ، م ١٦ ، م ١٩ ، م ٤١ ، م ٤٤ ، ٩١ ، ٢٣٥ ، كلام الله : ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩



# فهارس الكتاب

٤١٠

٣٩٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٨ ، ٣٦٩	٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ٩٩
المشبهة : م ١٠ ، م ١١ ، م ١٣ ، ٢٣ ، ٩٢	١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٥٠ ، ١٦٩
١٢٠ ، ١٠٢	١٩٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩
المنجمة : ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٩٦	٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٥
النجارية : ١٢٠	٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩
النصارى : ٣٤ ، ١١٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨	٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨
٣١٦ ، ٢١٠	٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨
اليهود : ١١٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١١	٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٢٤٢
٣١٦	٣٤٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨

## ٤ - فهرس الأماكن والبلدان

الصين : ٢٤	أذربيجان : ٦٣
العراق : م ٧ ، م ١٠	البصرة : م ١ ، م ١٥٠
فارس : ٣٤	بغداد : ١٦
الكوفة : ٦٣	بلاد الترك : م ٣
كيمبردج : م ٥٧	بلاد ما وراء النهر : م ١ ، م ٥ ، م ٦ ، م ٨
ماتريد : م ١	م ١٠ ، م ٢٤ ، م ١٥٢
ماتريت : م ١	خراسان : م ٧ ، م ٢٤
مصر : م ٥	الري : م ٣
مكة : ٧٦	سمرقند : م ١ ، م ٢
الهند : ٣٤	الشام : م ٧



### ٣ - فهرس الفرق والمذاهب والملل

الديصانية : م ٤٧ ، م ٤٨ ، م ١٦٣ ، م ١٧١	الإسماعيلية : ٦٣
الزنادقة : م ٣٣ ، م ٤٧ ، م ٨٩ ، م ٩٠ ، م ٩١ ، م ٩٢	الأشعرية : م ٥٠ ، م ٨٠ ، م ٩٠ ، م ١٢٠ ، م ١٣٠ ،
٣٨٦	م ١٨٠ ، م ١٩٠ ، م ٢٠٠ ، م ٢١٠ ، م ٢٢٠ ، م ٢٤٠ ،
السبعية : ٦٣	م ٢٥٠ ، م ٢٦٠ ، م ٢٧٠ ، م ٣٤٠ ، م ٣٧٠ ، م ٣٩٠
السمنية : ١٥٥ ، ١٥٢	أصحاب الطبائع : م ٤٧ ، م ٨٩ ، م ١١٦ ، م ١٢١ ،
السوفسطائية : ١٥٣	١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥
القدرية : م ٨٩ ، م ٩٢ ، م ١٣٤ ، م ٢٢٨ ، م ٢٢٩ ، م ٢٤٤	أصحاب الهوى : م ٢٤ ، م ٦٣ ، م ٦٧ ، م ٨٦ ، م ١١٣ ،
٢٤٧ ، م ٢٧٧ ، م ٣١٣ ، م ٣١٤ ، م ٣١٧ ، م ٣١٨	١٢٠
٣٨٤ ، م ٣٢٠ ، م ٣١٩	أهل السنة والجماعة : م ٥٠ ، م ٦٠ ، م ٧٠ ، م ٨٠ ،
القرامطة : م ٦٣ ، م ٦٤	م ٩٠ ، م ١٢٠ ، م ١٣٠ ، م ١٩٠ ، م ٢٠٠ ، م ٢٢٠ ،
الكرامية : م ١٢٠ ، م ١٣٠ ، م ١٣٨ ، م ٣٧٣ ، م ٣٧٨	م ٢٣٠ ، م ٢٤٠ ، م ٢٥٠ ، م ٢٦٠ ، م ٢٨٠ ، م ٣٦٠ ،
الماثريدي : م ٥٠ ، م ٨٠ ، م ٩٠ ، م ١١٠ ، م ١٢٠ ،	م ٣٩٠ ، م ٤٥٠ ، م ٥١٠ ، م ٩٩ ، م ١٢١
م ١٣٠ ، م ١٨٠ ، م ١٩٠ ، م ٢٠٠ ، م ٢٢٠ ، م ٢٤٠ ،	البابكية : ٦٣
م ٣٩٠ ، م ٣٧٠	البرغوثية : ١٢٠
المانوية (المانية) : م ٣٢٠ ، م ٤٧٠ ، م ٤٨٠ ، م ٥١٠ ،	الثنوية : م ١٣٠ ، م ٤٧٠ ، م ٤٨٠ ، م ٤٩٠ ، م ٥٠٠ ،
٣٤٠ ، م ١١٩ ، م ١٢١ ، م ١٥٧ ، م ١٦٣ ، م ١٧١ ، م ١٩٩	م ٥١٠ ، م ٥٢٠ ، م ٥٣٠ ، م ٥٤٠ ، م ٥٥٠ ، م ٥٦٠ ، م ٥٧٠ ، م ٥٨٠ ، م ٥٩٠ ، م ٦٠٠ ،
المجسمة : م ١٠٠ ، م ١١٠ ، م ١٤٠	م ١١٥ ، م ١١٨ ، م ١١٩ ، م ١٢٠ ، م ١٢١ ، م ١٤١ ،
المجوس : م ٤٣٠ ، م ٤٧٠ ، م ٤٨٠ ، م ٤٩٠ ، م ٥١٠ ،	م ١٥٧ ، م ١٦٥ ، م ١٦٨ ، م ١٦٩ ، م ١٧٠ ، م ١٧٢ ،
م ١٢١ ، م ١٧٢ ، م ١٧٣ ، م ٢٣٥ ، م ٢٣٦ ، م ٢٤٥ ،	م ٢٧٥ ، م ٢٢٥ ، م ٢١٦ ، م ٢١٥ ، م ٢٠١ ، م ٢٠٠ ،
م ٢٤٦ ، م ٢٤٧ ، م ٣١٤ ، م ٣١٥ ، م ٣١٦ ، م ٣١٨ ،	الجبرية : م ١٠٠ ، م ٤١٠ ، م ٢٢٧ ، م ٢٢٨ ، م ٣١٩ ،
٣٨٦	م ٣٢١ ، م ٣٢٢ ، م ٣٨٤
الموسوية : ٣٤	الجهمية : ١٣٠
المرجئة : م ١٠٠ ، م ١٦٠ ، م ٢٢٩ ، م ٣١٨ ، م ٣٤٢	الحشوية : م ١٠٠ ، م ١١٠ ، م ١٢٠ ، م ١٣٠ ، م ١٤٠ ،
٣٤٦ ، م ٣٥٣ ، م ٣٨١ ، م ٣٨٢ ، م ٣٨٤	م ٣٩٠ ، م ٣٨٥ ، م ٣٨١ ، م ٣٧٨ ، م ٣٣١ ، م ٣١٨ ،
المرقونية : م ٤٧٠ ، م ٤٨٠ ، م ١٧١	الحسينية : ٣٢١
المتزلة : م ٦٠ ، م ٨٠ ، م ١٠٠ ، م ١١٠ ، م ١٢٠ ،	الخواارج : م ١٦٠ ، م ١٧٠ ، م ٣٢٧ ، م ٣٢٨ ، م ٣٣٤ ،
م ١٣٠ ، م ١٥٠ ، م ١٦٠ ، م ١٧٠ ، م ١٨٠ ، م ٢٣٠ ،	م ٣٣٥ ، م ٣٣٦ ، م ٣٣٧ ، م ٣٣٨ ، م ٣٤٢ ، م ٣٤٣ ،
م ٢٥٠ ، م ٢٦٠ ، م ٢٧٠ ، م ٢٨٠ ، م ٣٠٠ ، م ٣٣٠ ،	م ٣٥٢ ، م ٣٦٩ ، م ٣٧٨ ، م ٣٩٠ ،
م ٤١٠ ، م ٤٣٠ ، م ٤٧٠ ، م ٤٩٠ ، م ٥٥٠ ، م ٥٧٠	الدهرية : م ٤٧٠ ، م ٤٨٠ ، م ٤٩٠ ، م ٥١٠ ، م ٥١٩ ،
	م ١٢١ ، م ١٢٧ ، م ١٤١ ، م ١٥٢ ، م ٢٣٩

# فهارس الكتاب

٤١٠

٣٩٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٨ ، ٣٦٩	٩٩ ، ٩٧ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦
المشبهة : م ١٠ ، م ١١ ، م ١٣ ، ٢٣ ، ٩٢	١٦٩ ، ١٥٠ ، ١٣١ ، ١٢٧ ، ١٢٣ ، ١٢٠
١٢٠ ، ١٠٢	٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ١٩٣
المنجمة : ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٩٦	٢٥٥ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢
النجارية : ١٢٠	٢٩٩ ، ٢٩٣ ، ٢٨١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢
النصارى : ٣٤ ، ١١٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨	٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٣١٠ ، ٣٠٢
٣١٦ ، ٢١٠	٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠
اليهود : ١١٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١١	٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣١
٣١٦	٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٣٤٣



#### ٤ - فهرس الأماكن والبلدان

الصين : ٢٤	أذربيجان : ٦٣
العراق : م ٧ - م ١٠	البصرة : م ١ ، ١٥٠
فارس : ٣٤	بغداد : ١٦
الكويت : ٦٣	بلاد الترك : م ٣
كيمبريدج : م ٥٧	بلاد ما وراء النهر : م ١ ، م ٥ ، م ٦ ، م ٨
مانريد : م ١	م ١٠ ، م ٢٤ ، ١٥٢
مانريد : م ١	خراسان : م ٧ ، ٢٤
مصر : م ٥	الري : م ٣
مكة : ٧٦	سمرقند : م ١ ، م ٢
الهند : ٣٤	الشام : م ٧





# KITAB AL TAWHID

ABU MANSUR AL-MATURIDI

Edited

by

FATHALLA Kholeif

Professor in Muslim Philosophy

Head of the Department of Philosophy

University of Qatar

Publisher

DAR AL-GAMEAT AL-MASRIYYA

22, Souter Street — Alexandria